المحاكمات الثورة

الكتاب الخامس

أعده
الهال كيره

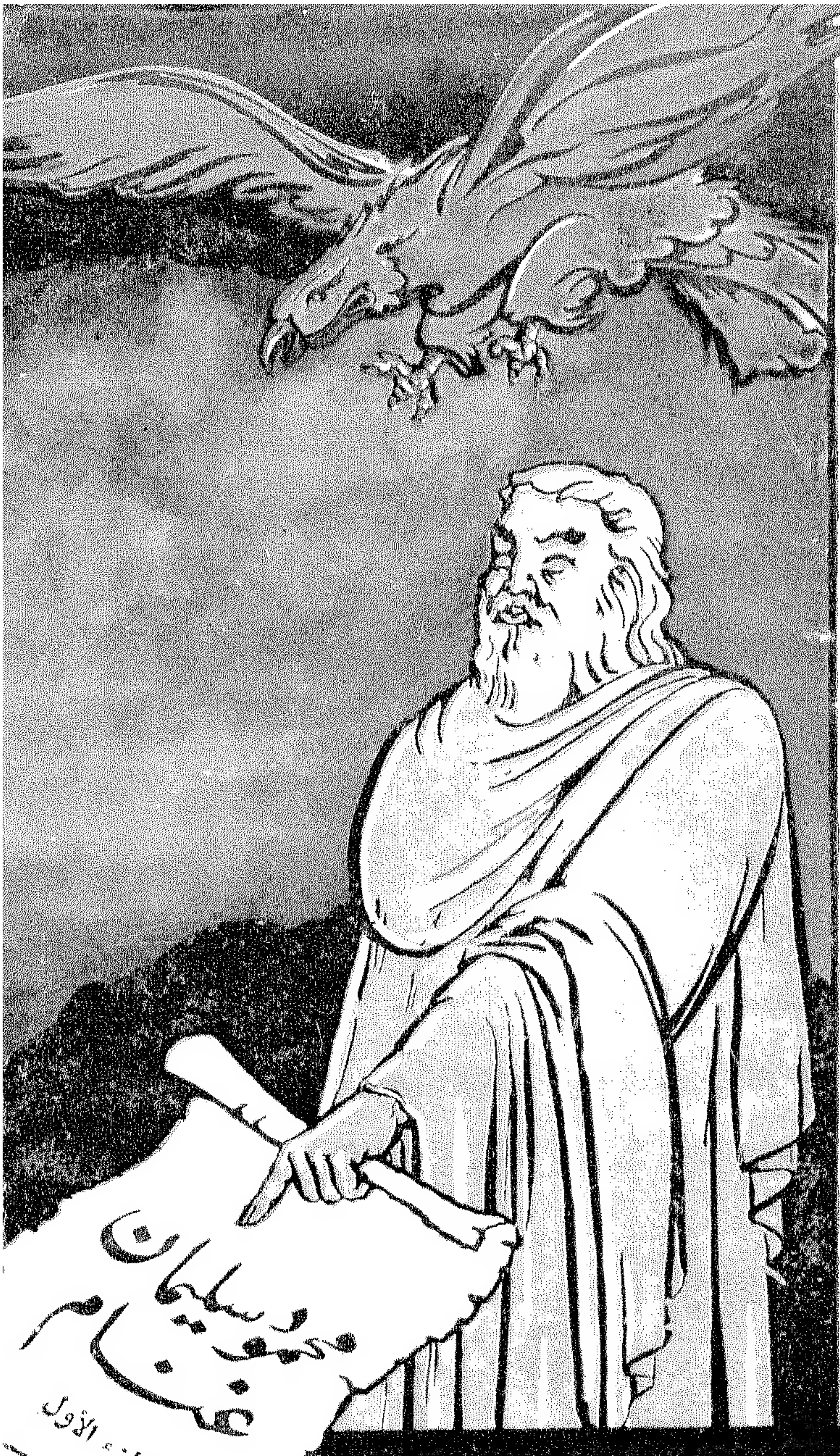

محمود سليمان غنام

الجزء الأول

تصدر عن:
مكتب شؤون
محكمة الثورة

المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة

وزارة الارشاد القومى
مصلحة الاستعلامات

محاكمات الثورة

اعداد
كمال عبد الحميد كبيره
رئيس مكتب شئون محكمة الثورة

المضبطة الرسمية
لمحاضر جلسات محكمة الثورة

الكتاب السادس

صدر عن :

مكتب شئون محكمة الثورة
القاهرة : ٦٨ شارع قصر العينى ت ٢٤٥٣٤

فلسفة محاكمات الثورة

الحياة الدنيا سلسلة متصلة من التجارب بعضها حـــلو وبعضها مر ولا بد لكل أمة فى سبيل تطورها من أن تمر بهذه التجارب وان تتعرض لكثير من الاختبارات حتى يسمق عودها وتتعمق جذورها فتقوى على مواجهةالاحداث وتسير قدما مع عجلة التقدم لتحقيق الاهداف المثالية التى تسنمها مكانا مرموقا فى ثبت الحضـــارة ... وكلما زادت تجـــارب الامة وانكوت بالقوارعالتى تهز كيانها هزاعنيفا كلما استيقظ وعيها وقويت شوكتها وصلبت قناتها واشتدت مناعتها وتجددت حيويتها .. والتاريخ يكشف لنا عن أن أعظم الامم حضارة هى التى صقلتها المحن وصهرتها الاحداث .. وما من عيب أن تتعرض الامم فى مسرى حياتها الى بعض الخطوب وان تمتحن وهى تجـــد فى مسالك الحياة ببعض الادواء التى تصدأ لها مرآة جنانها وتنثلم بسببها حدة ظباتها فتستسلم بعض الوقت الى العادين عليهـــا المستغلين لاموالها وأقواتها ، وتخضع فى مصائرها لشـــهوات حفنة من النفعيين الذين يسلطون عليهاالعسف والظلم ويأكلون أموالها بالباطل ويعرضون أمجادها وصنائعها للسخرية بسوء تصرفاتهم وتحكيمهم الهوى والغرض وانما العيب أن تستنيم الامة لهذه الاحداث أبدا وان تسترخى فلا يهب من بينصفوفها صفوة من أولى النخوة وأصـــحاب العزائم يدقون ناقوس الخطر ويقودون الوطن الى طريق الهداية والرشاد ويعملون فى حـــزم

وحسم على تخليص الوطن من الادران التى حاقت به وعلى تنقية جوهره من الخبث الذى أصابه .

ومصر كغيرها من أمم الارض قد ابتليت فى العهد الماضى بأدواء اجتماعية خطيرة وتسلط على مصيرها ملك جامح الشهوات جعل عقله هواه وأحاط نفسه بفئة ضالة مضلة أسفت فى كل شيء وعرضت كرامة البلاد للمهانة واتجرت فى أقوات الشعب فى غير وازع من دين ولا عاصم من خلق حتى طم البلاء وعم الفساد واصبحت الحياة مريرة قاسية وانقلب ناموس الخلق واصبح محك التقدم الزلفى والرشوة والفساد، وسكنت مصر فى ظاهرها بعض الوقت لهذاالعسف الذى سامها اياه ملك ظالم وحاشية فاسدة ولكنها كانت تغلى فى باطنها وتأبى أن يقر هذا الظلم فيها الى أن قيض الله لها أولئك الفتية من شباب الجيش الاحرار فخلصوها من هذا الاسار الذى أقلق روحها وغل يدها واركسها فى درك السافلين .

وكان لابد لهذه المظالم التى أصابت مصر من أن يمتد حبلها ليشعر الشعب انها تأخذ بخناقه وتكتم انفاسه ، وكان لابد له من هذه القارعة ليفيق من غشيته وليهب مطالبا بالتطهر ولينصهر معدنه ويزول ماعلق بجوهره من خبث حتى اذاهب الفتية الاطهار ينادون بحرية الشعب استجاب لهم من فوره والتف بوعى سليم من تجاربه وفطرته حول لوائهم ومكن لهم فى غير ضحايا ولا دماء مسفوكة من الخلاص من أس الفساد ورأس الطغيان بضربة واحدة انهار بعدها عرش الفساد وخلصت البلاد من هذا الاخطبوط الذى امتص دماءها وعبث بمقدساتها .

على ان الامة التى تمر بهذه المحن ولا تستفيد لنفسها ولشعبها عظات تجنبها فى مستقبل ايامها العثرات أمة غير جديرة بالبقاء فالشعوب من طبعها سرعة النسيان وما لم ينطبع فى أذهانهم هول ما اصابهم من كوارث وماتعرضوا له من عبث وما لم يكشف

لهم فى صراحة وقوة عن اساليب القرصنة ووسائل الاستغلال والابتزاز التى كانوا هم ضحاياها الاول والمتلطين بنارها وما لم يبسط أمامهم فى وضوح دور كل رجل من الذين ألهتهم القوة وراءهم الفساد وكيف استغل كل منهم ثقة الشعب لتحقيق أهدافه ومطامعه الشخصية وكيف أثرى هؤلاء على حساب رجل الشارع الذىلم يكن يجد مايسد به رمقه ،لايلبث الزمن أن يرخى سدول النسيان على هذه الجرائم وينسىالشعب البرىء مع الايام ماحاق به من محن وآلام ، فيصرفه المضللون كيف يشاءون ومن ثم كان من الضرورى لهذه الثورة البيضاء أن تبصر الشعب بأعدائه وان تحفر فى أعماقه ذكرى ما أصابه على أيدى هؤلاء المستغلين فكانت آية الثورة الكبرى تلك المحاكمات التاريخية التى كشفت عن صحائف العهد الماضى السوداء وعن سوءاته وعسفه وظلمه وابتزازه لاموال الناس بالباطل تلك الصور التى اهتز لها ضمير المجتمع ورسبت آثارها فى اعماق النفس المصرية الأبية ليتوارثها الخلف عن السلف وتبقى ذكراها الدامية المريرة فى نفوس الابناء فلاتقوم لأمثال هؤلاء المضللين قائمة بعد ذلك ، أن تذكير المجنى عليهم دائما بمظالم الجناة واستعادة صور التعسف البشعة حية فى اذهانهم ستملأ نفوسهم بالالم وسيرسب هذا الالم فى وجدانهم ويتحرك فى عقولهم الباطنة كلما تداعت هذه الصور أو استثيرت هذه المعانى ، ومثلهذه الآثار الدفينة كفيلة أن تعصم الشعب من الزلل وان تنبهه الى مواطن الخطر وان تبصره وتهديه الى الطريق القويم المؤدى به الى الحياة المطهرة المبرأة من أدران الاطماع المادية والنزعات الاجرامية والميول الفردية ،

هذه ناحية من النواحى الفلسفية التى تعقبتها الثورة بهذه المحاكمات التاريخية ، وثم ناحية أخرى هى تسجيل أسباب الفساد ووسائل الأغراء التى كان يلجأ اليها هؤلاء المفسدون

ليقرأ ابناؤنا قصص هذه المحنة المثيرة التى قصمت ظهر الوطن وعوقت تقدمه وحالت بينه وبين ماينشده من تقدم فيجدوا فيها عظة وعبرة ودرسا ينفعهم مع الايام ويوجههم نحو الرقى ونحو العمل المثمر لاسعاد البشرية وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد الوطن الواحد مما يعين على التكافل الاجتماعى والاتحاد الوثيق اللذين هما عدة النجاح لكل شعب طموح الى المجد والحرية .

وفى الحق لقد احسنت الثورة الى الوطن والشعب ببسطها هذه الصحائف المخزية واحسن الذين أخذوا انفسهم بنشر هذه الصفحات الدقيقة لسجل المحاكمات الى التاريخ ، والتاريخ درس وعبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد .

يوليه سنة ١٩٥٤ حسن أنور حبيب

قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى يسجل كلمته للتاريخ فى سجل محاكمات الثورة والى جانبه الاستاذ كمال كيره رئيس مكتب شئون محكمة الثورة .

البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق والاستاذ عبد الرحمن صالح
مثلا الادعاء فى قضية سليمان غنام ٠

محكمة الثورة

القضية الحادية عشرة

ان في ذلك لذكرى
لمن كان له قلب أو ألقى
السمع وهو شهيد

الاستاذ سليمان غنام يســـــتمع الى رئيس المحكمة وهو يقرأ
الادعاءات المقامة عليه ٠

محضر
الجلسة السادسة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الاحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق (٩ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المدعى والاستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

على أثر النطق بالحكم فى القضية المتهم فيها كريم ثابت غادر قاعة المحكمة .

ثم قدمت القضية رقم ١١ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

(حضر المتهم محمود سليمان غنام ومعه محاميه الدكتور محمد صلاح الدين)

الرئيس ـ المدعى : المتهم موجود ؟

البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق (المدعى العام) ـ أيوه يا فندم موجود . **وقد أعلن بتهمة جديدة فى صباح**

اليوم . وعلى هذا الاساس أصبح الادعاء الثانى مكونا من خمس فقرات .

الرئيس ـ المتهم محمود سليمان غنام .

المتهم ـ أيوه يا فندم .

الرئيس ـ الادعاءات المقامة على المتهم :

الادعاء الاول : «أتى أفعالا ضد سلامة الوطن وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٣ اشترك فعلا فى نشاط جماعة سرية ذات مبادىء هدامة ترمى بوسائلها غير المشروعة الى مناهضة النظام الحاضر والاسس التى قامت عليها الثورة » .

فهل انت مذنب او غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب . وهذا غير صحيح اطلاقا ، ولم اشترك فى أى جماعة سياسية على الاطلاق ، ولا فى أى جماعة لها نشاط سرى .

الرئيس ـ هذا يقوله الدفاع وقت المرافعة .

المتهم ـ ده كلام بقوله على الهامش .

الرئيس ـ الادعاء الثانى : «أتى افعالا ساعدت على افساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه استغلالا لم يرع فيه صالح الوطن اثناء توليه مهام وظيفة عامة فى الدولة وذلك أنه :

أولا : فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا للاقتصاد الوطنى استغل نفوذه لتحصل السيدة عزيزة الوكيل على ميزة قانونية ، بأن يسر لها شراء أرض حكومية بمنطقة مريوط بطريق الغش والتدليس ، وصرح لها بأن تستأجر القطع ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالمنطقة الثالثة من الارض المذكورة ومساحتها ٣٠٠ فدان بطريق المارسة توطئة لشرائها تلك القطع ، طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ ، مخالفا بذلك

الاصول التى جرى عليها العمل بمصلحة الاملاك الأميرية والتى تجيز التأجير بالممـــارسة الا بالنسبة للاراضى الزراعية التى لا تزيد مساحة كل قطعة منها على العشرين فدانا ، وبذلك مهد لهـــا السبيل لان تزيد مســـاحة ما اشترته الى ٦٠٠ فدان »

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب ، وهذا أيضا غير صحيح ، ولم تتقـــدم لى **السيدة عزيزة الوكيل** بأى طلب ، ولم أصرح لها اطلاقا بأى شىء من هذا النوع ٠

الرئيس ــ ثانيا : من الادعاء الثانى :

« وفى شهر أكتوبر سنه ١٩٥٠ بوصـــفه وزيرا للاقتصاد الوطنى استغل نفوذه ليحصل الاستاذ عبـــد الخالق بدوى على ميزة غير قانونية ، بأن يسر له شراء أرض حكومية بزمام طهواى مركز أشمون منـــوفية ، وأضفى عليه صفة ليست له بأن اعتبره مســـتأجرا لتلك الارض ، تحايلا منه لاتمام صفقة البيع بالممارسة ، طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ ، وبثمن بخس هو ٣٠٠ جنيه للفدان برغم تقدم من يرغب فى الشراء بسعر أكبر هو ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد » ٠

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ــ وهذا أيضا غير صحيح ٠ وأنا غير مذنب ٠ وأنا لم أخلع أية صفة على هذا القاضى الى هو **عبدالخالق بدوى** لأنه كان مستأجرا من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٥٠ ٠

الرئيس ــ ثالثا : من الادعاء الثانى :

« بوصفه وزيرا للتجارة والصناعة أدلى فى مجلس الشيوخ ببيان كاذب بسوء قصد ، وفى ظروف مريبة ، أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص بشروط اســـتغلال شركة الملح والتعدين الاهلية لمـــلاحات المكس وجليم

ومنفيس وما جاورها ، فأشاد بكفاية تلك الشركة ، ونزاهة قصدها ، وقدرتها على القيام بالتزاماتها على غير الحقيقة ، اذ كان تحت يده وقت ذاك تقارير المختصين بوزارة التجارة والصناعة ، وكلها تدحض ما جاهر به فى المجلس ، وتدمغ الشركة المذكورة بعدم الكفاية ، وعدم النزاهة ، وكانت نتيجة بيانه هذا ان أعتمد مشروع القانون سالف الذكر » •

فهل انت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب • وهذا البيان الذى ألقيته فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ كان صحيحا من أوله الى آخره • وقد أيدت أحكام القضاء ما أدليت به من بيانات فى هذا المجلس ، وهذا الادعاء انما هو مستخرج أوصى به الاستاذ **محيى الدين عابدين** بسبب الخصومة القائمة بينى وبينه ، ورفعت على أساسها دعوى أمام مجلس الدولة • • •

الرئيس ــ أنا باذكر الادعاء وعليك أن تقرر اذا سئلت انت مذنب أو غير مذنب أن ترد بأنك مذنب أو غير مذنب بس •

المتهم ــ دى كلمة تفسيرية بأشرح بيها أننى غير مذنب •

الرئيس ــ رابعا : من الادعاء الثانى :

« فى شهر فبراير سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا مسؤولا أدلى أمام مجلس النواب باسم الحكومة ببيان كاذب بسوء نية ، أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص برفع تكاليف اليخت ــ المحروسة ــ من مليون جنيه الى ١٫٣٢٠٫٠٠٠ جنيه فقرر أن العقد قد أبرم مع الشركة وفقا لشروط فتح الاعتماد ، وان الاصلاح قد بدىء فيه فعلا ، وهذا غير الحقيقة ، اذ لم يتم التعاقد الا فى ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ ولم يشرع فى الاصلاح الا فى أول ابريل سنة ١٩٥٠ ، وبذلك ضلل المجلس ووضعه أمام الأمر الواقع على غير الواقع » •

فهل انت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب • وده وفقا لقرار المحكمة والتفاصيل بعدين •

الرئيس ـ خامسا : من الادعاء الثانى :

« وفى ٤ يونيو سنة ١٩٥١ بوصفه وزيرا للتجارة والصناعة أثناء بحث مشروع القانون الخاص باعانة شركة الخطوط المصرية للطيران الجوى (سعيدة) أدلى أمام مجلس الشيوخ ببيان غير جدى ، تضمن تعهده بعدم صرف الاعانة التى كان مزمعا منحها للشركة المذكورة ، وقدرها ١٠٠٫٠٠٠ جنيه الابعد أن تسوى ديونها مع دائنيها ، وترتب على هذا التعهد الصورى أن صودق على مشروع القانون ثم تم الصرف للشركة دون أن يتحقق ذلك الشرط الاساسى ، وبهذا ضلل المجلس وغرر بأعضائه ، وتسبب فى انفاق ذلك المبلغ الطائل من الخزانة العامة ممالأة منه للملك السابق ورضوخا لرغباته الجامحة دون ما مقتض أو دافع وطنى » •

فهل انت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب • وأقرر أن لا الملك السابق أو السراى كنت أعرف أحدا منهم أبدا ، ولا كانت لى صلة بهم بالمرة •

الدكتور محمد صلاح الدين (الدفاع) ـ أنا حاضر مع المتهم لأكون محاميه وذلك للعلم •

الرئيس ـ المدعى •

البكباشى ابراهيم سامى ـ اننا لا نرغب فى استدعاء شهود عند نظر هذه الادعاءات ، ونكتفى بالمستندات والملفات المودعة لدينا •

الاستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) ـ فيما يتعلق بالادعاء الاول ما زلنا كما نحن دائما نطلب أن يكون نظره فى جلسة سرية وجلسة سرية مطلقة للصالح العام •

الرئيس ـ الدفاع •

الدكتور محمد صلاح الدين ـ فيما يتعلق بالادعاء الاول اذا رأت المحكمة ـ والامر مرجعه اليها أولا وأخيرا ـ أن ينظر هذا الادعاء في جلسة سرية مطلقة ، فالأمر متروك للمحكمة ، ولكنى كذلك فيما يتعلق بالادعاء الأول أرجو من حضراتكم أن تمكنونى من الدفاع عن المدعى عليه من الناحية العامة ، ولكى نتمكن من ذلك لا بد لنا من أن نستشهد بشهود ، ومن أن نتقدم ببعض الطلبات ، ولن أسمح لنفسى أن أقول : ما هى هذه الطلبات الآن ؟ احتفاظا بالسرية التى يطلبها الادعاء • وسأحتفظ لنفسى بأن أقدم هذه الطلبات حينما تقررون بدء الجلسة السرية • وليس معنى هذا أن يستمر حضورى فى الجلسة السرية • بل ان كل ما أريده هو أن أمكن من أن أقدم اليكم الطلبات والاوراق التى نحتاجها لهذا الدفاع العام ، الذى تفضلت المحكمة فى قضية سابقة فأباحت لى أن أدلى به ، أما فيما يتعلق بالادعاءات الأخرى ، فاننا لا ندرى شيئا عنها ، ولا عن الوثائق والملفات والمستندات التى يستند عليها الادعاء • ولكننا نفترض أن تقدم جميع هذه الوثائق وهذه الملفات ، وهذه المستندات • أى جميع ما يمس الموضوع ، سواء فيما يتعلق بما يمس الموضوع من وجهة نظر الادعاء • أو بما يمس الموضوع من وجهة نظر الدفاع • ولعلكم تحرصون على كل ما يمس الموضوع من وجهة نظر الدفاع أكثر مما تحرصون على ما يمس الموضوع من وجهة نظر الادعاء فالدفاع كما تعلمون حق مقدس ، أما الادعاء فله ميزة على الدفاع ، اذ هو يعرف ما قدمنا به ، فى حين اننا نحن فى تجهيل تام ؛ فأنا لم أطلع على شىء مطلقا ، ولا أدرى ما هى الاوراق التى يمكن أن تكون النيابة قد قدمتها أو ضمتها • لذلك فأنا أفترض أن تضم جميع الاوراق • والأمر مرجعه الى المحكمة • وربما أتقدم ببعض طلبات

أخرى ، ولذلك أرجو من المحكمة أن تأمر باجابتهـا •
وفيما يتعلق بالادعاء الاول قد أسلفت اننى أحتفظ لنفسى ببعض الطلبات •

المتهم — دى جلسة تحضيرية •

الدكتور صلاح الدين — هو يقصد أنه يقول أن دى من ناحية التحضير •

الرئيس — خلى الدفاع هو اللى يتكلم • واذا ماكنتش عاوز الدفاع يتكلم خليه يتنحى وتبقى انت تدافع عن نفسك •

المتهم — لأ يا فندم •

الدكتور صلاح الدين — اسكت انت ياغنام ماتقاطعنيش وخلينى أتكلم • أما فيما يتعلق بالجزء الاول من الادعاء الثانى وهو الخاص باستغلال نفوذه لتحصل السيدة **عزيزة الوكيل** •• الخ ما جاء فى هذا الادعاء ، فاننا نفترض أن يكون هناك ملف للموضوع كامل • ونفترض كذلك أن يقدم ملف لجنة التطهير أو التنظيم التى حققت هذا الموضوع •

البكباشى ابراهيم سامى — الملفات دى موجودة كلها •

الدكتور صلاح الدين — الحمد لله • كذلك نطلب أن نسمع **السيد السعيد السبع** الذى كان مديرا لمصلحة الاملاك الأميرية • ونرجو فيما يتعلق بالملفات التى ضمت أو التى يمكن أن تضم أن يراعى بوجه خاص شكوى العمدة الذى كان واضعا اليد على هذه الأرض ، واسمه **محمد جاب الله** وشركائه • وكذلك قرار النيابة بشأن هذا التحقيق ، وهو الذى بنى عليه المدعى عليه تصرفه •

الرئيس — موجودة ؟ •

البكباشى ابراهيم سامى — موجودة يا فندم •

الدكتور صلاح الدين — وكذلك مذكرة مفتش أملاك مريوط

رقم ٣ المرفوعة فى ٢٣/١٠/٥٠ والتى تقرر فيها صراحة ان **محمد جاب الله** كان يضع يده على القطع من ١ ــ ٦ منذ سنة ١٩٤٨ وكذلك الدعوى المرفوعة من مصلحة الامــلاك فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ والتى شــطبت فى ١٠/٤/١٩٥١ ٠

اليكباشى ابراهيم سامى ــ **موجودة برضه** ٠

الدكتور صلاح الدين ــ وكذلك الملف رقم ٤٨٥ /٥/١٦/٢٤ والملف رقم ٢٥١ ــ ١/٤٢ ٠

البكباشى ابراهيم سامى ــ ده خاص بأيه ؟

الدكتور صلاح الدين ــ ده برضه من ضمن ملفات الموضوع ٠

الرئيس ــ موضوع ايه ؟

المتهم ــ احنا بنتكلم فى الادعاء الاول ، وفى الاوراق المتنــاثرة عندى ، أنا لقيت فيها اشارة الى هــذه الملفات ، ونحن نقول هذا من باب الاحتياط ٠

الدكتور صلاح الدين ــ وهناك أيضا شاهدان آخران ، قد يستدعى الامر الاستشهاد بهما ، وهما الأســتاذ **فؤاد جابر** رئيس لجنة التطهير ، والأستاذ **محمد محمــود اسماعيل** رئيس نيابة بالنقض ، كان عضوا فى لجنــة التطهير وكمان الاستاذ **حامد خضر** اللى كان عضوا ثالثا فى اللجنة لأن الاستشهاد بهؤلاء خاص بواقعة أساسية فى الادعاء ، ودى مسألة مهمة لانها تنفى أن هناك صلة بين **الأستاذ غنام والسيدة عزيزة** ، احنا عاوزين نثبت أن مافيش صلة بالمرة لتصرف **غنام** مع **السيدة عــزيزة الوكيل** ، بل لعل ما قيل فى لجنة التطهير ينفى هــذا من ناحية **السيدة عزيزة الوكيل** ، ويعتبر تحامــلا من **غنام** عليها ٠

أما فيما يتعلق بالجزء الثانى من الادعاء الثانى ــ وهو الخاص باستغلال نفوذه ليحصل للاســتاذ **عبد الخالق**

بدوى على ميزة غير قانونية ـ فاننا نعترض بطبيعة الحال ، ان ملف الموضوع ده مضموم ، وكذلك ملف لجنة التطهير الذى تناول هذا الموضوع ٠٠٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ **موجود** ٠

الدكتور صلاح الدين ـ وهناك قضية جنحة مباشرة كانت رفعت أمام محكمة امبابة رقمها ٥٣٤١ سنة ١٩٤٦ من **عبد الفتاح عامر الزمر** ضد **محمد البيلى** مأمور مركز امبابة وقتئذ وضد وزير الداخلية ٠ وكان القاضى فى هذه القضية الاستاذ **عبد الخالق بدوى** والغرض من الاستشهاد بهذه القضية هو اثبات انه مافيش أى علاقة بين **غنام** والاستاذ **بدوى** ، اللهم الا أن تكون علاقة عدم اتفاق ٠

البكباشى ابراهيم سامى ـ أثير هذا الموضوع أمام لجنة التطهير ٠

الدكتور صلاح الدين ـ مادام الأمر كذلك فمن باب أولى احنا سبق اننا رأينا أن لجنة التطهير رأت أن له صلة بموضوع الادعاء ، من أجل هذا فهناك ما يشير الى ذلك فى تحقيقات لجنة التطهير ، ويبقى احنا محقين فى طلبنا ضم هذه القضية ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ ان هذا الموضوع أثير أمام اللجنة ولعل هذا الطلب يستشف منه أن حكما أصدره الاستاذ **عبد الخالق بدوى** كقاض سيكون محل اعتبار فى مدى علاقة المتهم به ٠ **والقاضى وهو يحكم لاى شخص كان له أو عليه لايمكن أن يدور فى خاطره أن هناك علاقة ، سواء أكانت ايجابية أو سلبية ، والرأى الاعلى لحضراتكم ٠ ورأيى أن ضم هذه القضية لايمكن أن نوافق عليه لان محك كرامة القاضى وهو يحكم لايصح أن تكون محل مناقشة ، سواء أحكم لغنام أو عليه ٠ ان القاضى ليس خصما لاحد ، فان تبين أن هناك علاقة من أى نوع وجب**

عليه قانونا أن يتنحى . أما وقد حكم فليست هناك أى علاقة وليس هناك اذن أى داع لهذا الطلب .

المتهم – أنا عاوز أقول ...

الرئيس – يعنى أنت عاوز تنحى الدفاع وتتكلم أنت ؟

المتهم – أدونى عذرى الوقت كان ضيقا ... اعذروا **الاستاذ صلاح** لان الوقت كان أمامه ضيقا .

الدكتور صلاح الدين – فى الواقع أنا محتاج بعض الوقت للمعاونة .. ولذلك أطلب أن تسمحوا لى ببعض الوقت للاستعداد .

الرئيس – الطريقة المتبعة أن المتهم يهمس في أذن الدفاع بما يريد أن يقول مش يتكلم هوه .

المتهم – أريد أن أبدى شيئا من تفاصيل الدفاع لأن حضرة الزميل المحترم كان الوقت ضيقا عليه . وحتى فترة الثلاثة أيام ضيقة عليه ، وأنا ما أقدرش أهمس فى ودنه بكل حاجة . اعذرونى دنا محام وما أقدرش اسكت .. وكنت أريد أن أوضح هذا الظرف . كنت عاوز أبين ايه سبب طلب ضم هذه الجنحة المباشرة اذا سمحت المحكمة وذلك أن **عبد الفتاح الزمر** وهو المدعى المدنى كان رفع قضية – وهو يبقى ابن شقيقتى ، ومن هيئة حزبية غير الوفد – زفع القضية على مأمور المركز ، **لأنه اعتقل ابن** ابن أختى ووضعه فى المركز ٦٣ يوما ، بالرغم من أن الحاكم العسكرى **أحمد ماهر** رفض الاذن . وكذلك **النقراشي** ، وبالرغم من هذا ظل ابن ابن أختى سجينا ومعتقلا فى سجن المركز ، لما تبينت لى هذه الظروف ووجدت**أحمد ماهر والنقراشي** رفضا الموافقة على الاعتقال رفعت جنحة مباشرة ضده ، ولما كانت القضية بتنظر أمام حضرة القاضى المتهم بأنى حابيته وأعطيته عشرة فدادين ، كان حضرة القاضى بيجلس مع المأمور ، وكانوا

بيضحكوا بصفه ظاهرة ؛ فأنا أخذت على خاطرى ، ثم صدر الحكم خطأ • وأؤكد لحضراتكم ومحكمة النقض بينت أن هذا الحكم لا يمكن أن يصدر من شخص فى سنة أولى • وأنا أريد أن أبين هذه الظروف للمحكمة •

الدكتور صلاح الدين ـ دى حماسة المتهم للدفاع عن نفسه •

المتهم ـ دى مش حماسة ولا حاجة •

الرئيس ـ ما تقاطعش الدفاع •

الدكتور صلاح الدين ـ انا بالاضافة الى حماسة المتهم أرجو من المحكمة أن تقدر أن المتهم معذور فى هذه الحماسة • وأقصر كلامى فى الرد على كلمة النيابة على الناحية القانونية • هذا حكم ابتدائى ، والحكم الابتدائى دائما يكون موضع هجوم من جانب أصحاب الشأن ، ودى مسأله مسلم بها عنــدى فى القانون • فالحكم يســتأنف وأمام محكمة الاستئناف يناقش الموضوع من الناحية القــانونية ، والموضوعية • وفى بعض الاحيان يكون الهجوم عنيفا الى حد أن **عبد العزيز فهمى** ـ وهذه مسألة معــروفة فى تاريخنا القضائى ـ كان فيه حكم أصدره قاضى محكمة عابدين وعمل عليه **عبد العزيز فهمى** استئنافا هاجم بيه هذا الحكم ، وهو استئناف مشهور ، وكاد أن يتعدى الحكم الى القاضى • واحنا عاوزين نوضح المركز أمامكم ، وان شاء الله لن نتعدى هذا الى الهجوم على القاضى • الحكم يستأنف وبعد ذلك فيه نقض • وهذا الحكم أيــده الاستئناف ، وبعدين راح لمحكمة النقض مرتين ، مرة من ناحية الشكل ، ومرة من ناحية الموضوع • ومحكمة النقض نقضت هذا الحكم ، واحنا عارفين حدودنا واذا ضم هذا الحكم حنتكلم فى هذه الحدود فقط ، وأنا أطمئن زميلى الاستاذ **عبد الرحمن صالح** الى أننى حريص كل الحرص على كرامة القضاء •

المتهم ـ فعلا أنا مسلم مع حضرة المدعى ..

الرئيس ـ وبعدين معاك هو انت حتفضل تتكلم كده مش انت أول واحد نحاكمه . سكون تام هنا ما دام فيه دفاع قائم بالامر ..

المتهم ـ حاضر .

الرئيس ـ أو تقوم أنت بالدفاع عن نفسك والمحامى يتنحى .

المتهم ـ لا .

الدكتور صلاح الدين ـ فيما يتعلق برضه بالاوراق التى نطلب ضمها فى الجزء الثانى من الادعاء الثانى منشورات لمصلحة الأموال المقررة الخاصة بأراضى الجزائر ، وطريقة تأجيرها وشروط تسليمها لمصلحة الاملاك وهذه تبين الوضع الذى يجرى عليه العمل فى مصلحة الاملاك . علشان نشوف هل احنا خالفنا الأصول القانونية ؟ وهل حابينا هذا القاضى الذى لا يمكن أن تكون بيننا وبينه علاقة ، اللهم الا علاقة عدم الاتفاق فى أضيق الحدود ؟

وكذلك نريد الاستشهاد بالاستاذ **السعيد محمد السبع** مدير مصلحة الأملاك السابق **والسيد حشيش** ، وكان أيضا مدير مصلحة الأملاك الأميرية ، وهو الآن على ما أعتقد وكيل وزارة المالية فى الجزء الثالث من الادعاء الثانى وهو الخاص بشركة الملح والتعدين الاهلية . وهذا موضوع واسع المدى خالص ، أرجو أن يتسع صدر المحكمة لما نطلبه من وثائق ومستندات متعلقة بهذا الموضوع ، وهو من الموضوعات الخطيرة الموجهة للمتهم ، والتى لاتنهض على قدميها الا حينما تضم الأوراق التى سأتشرف بطلب ضمها . نحن نفترض أن ملف الموضوع يكون كاملا ، وكذلك الحال فيما يتعلق بملف لجنة التطهير . وهذا الموضوع كما سمعتم من

المدعى عليه له علاقة بالأستاذ **محيى الدين عابدين** وكيل وزارة التجارة والصناعة . علاقة ثابتة لا يمكن انكارها لأنها تدرجت الى أطوار ، واحب أن أقول ان **محيى الدين عابدين** بالنسبة الى يعتبر كأخ أصغر تربطنى به أحسن الصلات ، ولكن أنا فى مركزاشعر أن على واجبا نحـــو المدعى عليه قبل أى شخص آخر . **محيى الدين** ده أنا باعتبره فى مكان أخى الصغير وعلى أى حال فأنا أيضا أعد المحكمة والادعاء بأننى سألتزم الحـدود الضرورية لبيان موضوع الادعاء . ونحن فى هذا الصدد لا نقصد تشهيرا بأحد ، أو طعنا فى أحد . وانما نقصد الدفاع عن انفسنا . ولذلك فسنطلب ضم ملف خدمة **محيى الدين عابدين** حتى نتبين العلاقة بين الأستاذ **محيى الدين عابدين** نفسه وبين **سليمان غنام** الذى كان وزيرا للتجـــارة والصناعة . ولا شك أن مثل هـــذه العـلاقة مع كل التطورات التى دخلت فيها القضية ، يبقى طلب الملف داخلا فى صميم الموضوع . كذلك أرجو ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة الخاصة بموضوع تعاقد الحكومة مع شركة الملح والتعدين الأهلية . وكذلك **ثلاث قضايا** رفعتها شركة الملح والتعدين أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة خاصة بعلاقتها مع الحكومة . **قضـــية منها** طلبت فيها هذه الشركة وقف تنفيذ والغاء القرار الادارى الصادر بامتناع وزير التجارة عن توقيع عقد امتياز الشركة . **والقضية الثانية** رفعت بوقف تنفيذ والغاء القرار الصادر بالغاء التعاقد مع الشركة . **والقضية الثالثة** بوقف تنفيذ والغاء القرار الصـــادر من مجلس الوزراء الذى **مر بجلسة ١٩٥٣/٣/١١** برفع يد الشركة، واستلام العملية واستصدار قانون بالغـــاء **القـــانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١** ، واجراء مزايدةجديدةلاستغلال هذا المرفق . وهناك قضايا رفعت على الشركة ، سواء

أمام القضاء المدنى أو القضاء الجنائى ودى لها أهمية كبيرة فى هذه القضية . لأن الطعن جاى على الشركة من ناحية سوء حالتها ، ومخالفتها لقوانين التسعيرة . وهناك قضية رفعت فى هذا الشأن وصـــدرت فيها أحكام ، هى **القضية رقم ١٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ محكمة اسكندرية للأمور المستعجلة** وقد صدر الحكم فيهـا **بتاريخ ١٩٥٣/٦/٩** وهى مرفوعة من الأستاذ **نجيب أنطون** ضد وزير التجارة والصناعة وآخرين . كذلك **قضية النائب العام رقم ٧١ لسنة ١٩٥٢** ضد **ياقوت صالح** وقد صدر الحكم فيها من محكمة القاهرة العسكرية **بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢ وياقوت صالح ده مدير فرع الشركة** وقد قدم للمحاكمة بتهمة مخالفة التسعيرة . والراى القائل ان الشركة غير صالحة لأن تستمر فى عملهـــا كصاحبة التزام استغلال الملح والتعــدين هو راى **محيى الدين عابدين** وكان يستند فى ذلك على أن الشركة تخالف قوانين التسعيرة . وهذا حكم صادر بالبراءة ، وهناك أحكام أخرى صـــادرة بالبراءة من محكمـة الاسكندرية .

الحكم الأول : اهميته انه يتناول المبدأ . وبعـــد ذلك كان الدفاع يستند على ما راته المحكمة لكى يقـدم دفاعه فى جميع القضايا الأخرى المشابهة لهذه القضية والتى صدرت فيها كلها أحكام بالبراءة مثـــل جنح عسكرية العطارين ..

البكباشى ابراهيم سامى ــ انت عاوز ملفات القضـــايا دى والا بتضرب مثل ؟

الدكتور صلاح الدين ــ انا عاوز ملفات القضايا دى لأنى أرجو أن يكون تحت يد المحكمة اغلب هـــذه القضايا التى رفعت على الشركة باعتبـــارها انها قد خالفت قانون التسعيرة . لذلك أطلب من حضراتكم ضم الملفـــات الآتية :

جنح عسكرية العطارين رقم ١٠٨،١٠١ سنة ١٩٥٢ .
مستعجلة اسكندرية رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٢ ، ٩٧ سنة ١٩٥٢ و٢٠ سنة ١٩٥١ ، ١١٤ سنة ١٩٥٢ ، ٢٢٨ سنة ١٩٥٢ ، ١٧٧ سنة ١٩٥٢ ، ٢٤٦ سنة ١٩٥٢ ، ٤٩ سنة ١٩٥٢ ، ٩٧ سنة ١٩٥٢ كما نطلب أن نستشهد فى هذه القضية بالأستاذ محمد حسن يوسف الذى كان الأستاذ محيى الدين عابدين شكى اليه ضد وزير التجارة والصناعة اذ ذاك كما نطلب أن نستشهد بالأستاذ صليب سامى الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة فى وقت من الأوقات .

أما الادعاء الرابع أو الجزء الرابع ...

الرئيس ـ تقصد رابعا من الادعاء الثانى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه . أما فيما يتعلق بالملفات التى طلبت ضمها ، الخاصة بشركة الملح أرجو أن تكون مستوفاة وهذه هى أرقامها .

٧٢ ـ ٢٩/٢٥ ، ١١٤ ـ ٨/٢/١٦٢٥ ـ ١٣٢ ـ ٨٧/٩٨ ج ٢ .

١٣٢ـ٨/٨/٩ فرعى ٢١٥٤ ، ٨٤ـ٢/١٩٠ ، ١٧٥/٤١/٦٠٠ ، ٦٠٠ـ١٨٣١/٢ ، ١١٤ـ٣/٨ فرعى ٦١٢ ، ٧/٧٩/٣٣٣ فرعى .

وكذلك أطلب ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ الخاصة بتعاقد الحكومة مع شركة التعدين ، وقد سبق لها أن قدمت هذا الطلب وكذلك ملف لجنة التطهير والدوسيهات التى كانت مرفقة به .

وفيما يتعلق بالفقرة رابعا من الادعاء الثانى ، فاننا نفترض أن يكون ملف الموضوع مضموما ، وكذلك الحال فيما يتعلق بملف لجنة التطهير ، وكذلك نطلب الاستشهاد بالأستاذ **عبد المجيد عبد الحق** . أما فيما

يتعلق بالادعاء الذى قدم صباح اليوم فأرجو أن تعذرنا المحكمة اذا ما احتفظنا بحقنا فى بحثه ونرى ما يقتضيه الدفاع عن المتهم ، لكى نتقدم بطلبنا للمحكمة فى الوقت المناسب وبطبيعة الحال فنحن حريصون على سرعة العمل أمام المحكمة ، ولن نتسبب فى تعطيل اعمـــال المحكمة ، وبالطبع نحن نفترض أن يكون ملف الموضوع مطروحا ، واذا كان حصل تحقيقات أمام اللجان المختلفة فتضم هذه التحقيقات أيضا . وأحب أن أقول فى هــذا الصدد أن **سليمان غنام** لم يسأل مطلقا عن هذا الموضوع فى أى وقت من الأوقات . ولكنى من باب الاحتياط اطلب هذه الطلبات ثم احتفظ لنفسى بما قد أرى تقـــديمه للمحكمة من طلبات اخرى فى هذا الموضوع .

الواقع أن هذه القضية ضخمة جدا فيما يتعلق بكل هذه الادعاءات . **فهى فى الواقع تتضمن ستة ادعاءات ، الادعاء الثانى منها يحتوى على خمسة أجزاء الى جانب الادعاء الأول** . اى ان الادعاءات المقامة على المتهم عددها ستة . لذلك أرجو أن تمنحنا المحكمة المهلة القصوى التى أباح القانون أن يمنحها للدفاع .

الأستاذ عبد الرحمن صالح ــ كلمة صغيرة فيما يتعلق بالطلبات بوجه عام .

جميع الملفــات التى أوردها الدفاع أمام حضراتكم غامضة ، ولا نعرف ما هو موضوعها . وهل هذه القضايا التى يطلب ضمها هى مرفوعة أمام القضاء العادى ام هى مرفوعة أمام القضاء الادارى . وأرجو ان يقول الدفاع ماذا تم فى القضايا الثلاث التى رفعت أمام مجلس الدولة .

الدكتور صلاح الدين ــ لقد فصل فيها .

الأستاذ عبد الرحمن صالح ــ لقد فصل فيها بالرفض .

الدكتور صلاح الدين ــ قد يكون الفصل فى مصلحتى وقد يكون لمصلحتك .

الأستاذ عبد الرحمن صـــالح ـ الأستاذ غنـــام يعرفها ويعرف انه فصل فيها بالرفض ، وطلبات وقف التنفيـذ دى قضايا فصل فيها بالرفض . وفيما يتعلق بالشق الأول من الادعاء الثانى فقد طلب الدفاع الاستشهاد بالأستاذ **السعيد السبع ومحمد جاب الله والأستاذ حشيش** . ومن حسن حظنا أن الأول والثالث مسئولان عن هذه الصفقة اى انهما ضالعان مع المتهم فيما هو منسوب اليه ، **واستشهاد متهم بمتهم آخر لا يجدى ولا يجوز ، لأن الاثنين متهمان بتهمة واحدة ، وهما بصدد تقديمهما الى محكمة الغدر** ، وكذلك فيما يتعلق **بفؤاد جابر ومحمد محمود اسـماعيل وحامد خضر** فانهم كانوا اعضاء لجنة التطهير وقد أدلوا برأيهم فى ذلك الوقت . ورأيهم واضح صريح وليس هناك أى داع ولا أى مبرر لسؤالهم ، لاداعى لان نسأل محققا فيمـــا حققــــه .

اما فيما يتعلق بطلب الدفاع ضـــم ملف خدمة **الأستاذ محيى الدين عابدين** فانا مش فاهم علاقته ايه بالادعاء ، اللهم الا اذا أريد التشهير بهـذا الموضوع . ونحن نستند الى مستندات رسمية ، سواء كانت من مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب أو أوراق مصلحية من وزارة التجارة والصناعة . وعلى ذلك فليس هناك أى داع لضم ملف وكيل وزارة فى مثل هذه الدعوى ، علشان تشهروا به وتطعنوا فيه زى ما انتم عاوزين ـ مع التسليم جدلا بأنه هو اللى حـرك الأوراق ـ **فهل كان على حق أو كان على غير حق هذا هو ما سيبحث أمام المحكمة** . أما فيما يتعلق بالطلبات العـديدة التى طلبت وغير محددة بياناتها ، ومش عارفين مطـلوبة علشان ايه ، المسألة مش كثرة طلب ضـم أوراق . خصوصا ان بعضها فى الاسكندرية ، نحن نستند الى

قرار مجلس الوزراء اللى قضت محكمة القضاء الادارى بوقف تنفيذه . كذلك الأستاذ **عبد المجيد عبد الحق** مطلوب الاستشهاد به فيما يتعلق بالشق الرابع من الادعاء الثانى **ونحن لم ناخذ المتهم الا باقواله هو** .

الرئيس ــ المدعى ــ عاوز تقول حاجة ؟

البكباشى ابراهيم سامى ــ لا .

الرئيس ــ الدفاع .

الدكتور صلاح الدين ــ فى اول كلامى انا قلت ان النيابة لها ميزة علينا ، هى انها تعرف كل حاجة مقدمة . ونحن لا نزال فى غموض الآن ولذلك التمسنا ما التمسناه..

الرئيس ــ دى حاجات مش جديدة على المتهم .

الدكتور صلاح الدين ــ نعم هى صحيح مش جديدة ؛ وهو اللى أرشدنى الى كل هذه الطلبات وكل هذه الأوراق التى طلبت ضمها . ففيما يتعلق بالملف الخاص بالاستاذ **محيى الدين عابدين** .. الزميل يقول اننا نقصد التشهير ، وعلم الله اننا لا نقصد التشهير بأحد مطلقا ، ولكن فى جميع القضايا الجنائية ــ وهذه قضية جنائية ــ فى مسائل محددة لا شك أن الدافع له اهمية كبيرة جدا سواء كان الدافع للمدعى عليه أو الشاهد يشهد عليه ، كل هذا له اهمية كبيرة جدا فى القضية . فى هذه الحدود ، وفى حدود الدافع الذى دفع الأستاذ **محيى الدين عابدين** الىخصومة بينه وبين **الاستاذ سليمان غنام** الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة ، والذى ادى فى النهاية الى هذه القضية المرفوعة على **سليمان غنام** ولا أظن أن أحدا يقول ان هذا ليس له علاقة بالموضوع . صحيح المسألة مش مسألة اوراق ، ولكن دائما الدوافع التى خلف الأوراق يكون لها تقديرها وتكون لها أهميتها، ونحن لذلك نتمسك بهذا الطلب .

كذلك الحال فيما يتعلق بأعضاء لجنة التطهير ، يقول الزميل انهم ليسوا الا محققين . وفى تاريخنا القضائى كثيرا ما استدعى المحققون لكى يسمعوا ، ونحن نريد أن نسمعهم وأن نستشهد بهم فى وقائع محددة، تثبت أن **سليمان غنام** لم يكن له أى صلة **بالسيدةعزيزة الوكيل** . طيب دى كانت تملى تنقم على **سليمان غنام** وتقول انه هو اللى خرب بيتها . فاذا طلبنا تحقيق هذه الواقعة ذات الصلة الوثيقة بالقضية استدعى محققون وأجريت مناقشة معهم ، وفى الحدود التى تخضع لرقابة المحكمةاللى نعرف كيف نلتزمهااحتراما لكل من يقتضى المقام احترامه . كذلك الحال فيما يتعلق بالأستاذ **عبد المجيد عبد الحق** . نحن نستشهد بالأستاذ **عبد المجيد عبد الحق** لأن له فى محضر الجلسة الذى أشار اليه الادعاء ، والذى تضمن الكلمة التى القاها **محمود سليمان غنام** فى هذه الجلسة ... له كلام سابق على كلام **سليمان غنام** وينطبق على كلام **غنام** ، لأنه عضو فى لجنة المالية التى كان تقريرها معروضا أمام المجلس ، وانه يشهد على وقائع جرت أمام اللجنة المالية ، وكان معارضا لهذا المشروع المقدم للمجلس وهو مشروع رفع اعتماد اليخت (محروسة) . فالبيانات التى أدليت أمامالمجلس بعد ذلك هى التى اقنعته وجعلته يقرر العبارة السابقة لعبارة **سليمان غنام ، وسليمان غنام** لم يكن فى هذه المسألة وزيرا للمالية او وزيرا للحربية ، بل كانبالمصادفة الشخص الوحيد من هيئة الوزارة اللى كان قاعد فى الجلسة ، ودى مسألة سأشرحها فى المرافعة بوضوح . ولما لم يكن هناك أحد من هيئة الوزارة غيره ، فقد سأله رئيس المجلس فى أمر معين واضطر أن يجيب ، ولكنه استند فى اجابته على ما سمعه من تقرير اللجنة ، ومن معارضة أحد المعارضين ، ومن كلام **عبد المجيد عبد الحق**

الذى هو أحد أعضاء اللجنة المالية ، **والذى كان معارضا للمشروع ، ثم بعد ذلك وافق على المشروع** ، فلما نجيب **عبد المجيد عبد الحق** علشان نستشهد به على هــــذه الواقعة ونبرز كل مادار فى هذه الجلســة بالذات وفى اللجنة المالية ، نبقى احنا نكون فى حدود حقنا ، ومن اجل هــذا انا مصر على طلب الأوراق والمســـتندات واستدعاء الشهود الذين تشرفت بذكر اسمائهم على حضراتكم . كما اطلب من هيئة المحكمة الموقرة منحى مهلة كافية من ألوقت .

الرئيس ــ تختلى المحكمة للمداولة فى طلب الدفاع .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة صباحا، ثم أعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٢٣ صباحا) .

الرئيس ــ قررت المحكمة ما يأتى :

١ ــ بالنسبة للادعاء الأول ، نظره فى جلسة سرية بحضور المتهم فقط دون المدعى والمحامى .

٢ ــ بالنسبة للادعاء الثانى :

أولا : ــ

أ ــ سماع شهادة محمد جاب الله والترخيص للدفاع باستدعائه .

ب ــ ضم ملف الموضوع الخاص بالتهمة .

جـ ــ ضم التحقيق الادارى الخاص بمحمد جاب الله .

د ــ ضم مذكرة مفتش أملاك مريوط .

ثانيا : ــ

أ ــ ضم ملف موضوع هذه التهمة .

ب ــ ضم ملف لجنة التطهير .

ج ـ منشورات مصلحة الأموال المقررة الخاصة باستئجار الأراضى .

ثالثا : ـ

ا ـ ضم ملف الموضوع الخـــاص بشركة الملح والتعدين الأهلية .

ب ـ ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة عن عقد الحكومة مع الشركة .

رابعا : ـ

أ ـ ضم الموضـــوع الخاص باصـــلاح اليخت (محروسة) .

ب ـ الترخيص للدفاع باعلان الأستاذ عبد المجيد عبد الحق شاهدا .

خامسا :ـ

أ ـ ضم الملف الخاص بشركة سعيدة .

٣ ـ تأجيل نظر القضية فى الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

ولترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٣٥ صباحا) .

محضر

الجلسة السابعة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا بمقر قيادة الثـــورة فى الجزيرة يوم الثلاثاء ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١١ صـــفر سنة ١٣٧٣) الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضـــوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى ابراهيم سامى جاد الحــق المدعى والأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

استؤنف نظر القضية المتهم فيها الســـيد محمود سليمان غنام .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة ... المدعى .

البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق(المدعى العام) ــ المتهم موجود والشاهد **محمد جاب الله** موجود .

الدكتور صلاح الدين ــ لو سمح لى سيادة الرئيس فيما يتعلق بالشاهد **جاب الله** اللى احنا طالبين الاستشهاد بيه هو

فؤاد جابر مش **محمد جاب الله**. واظن ان الكلام كان صريحا فى هـذا . لكن أنا ما اعرفش يمكن تكون المحكمة التبس عليها الأمر ، وما فيش ما يمنع من اننا نستمع الى أى شاهد ـ بس أحب أقول : انه لا يمكن أن يعتبر هذا الشاهد هو شاهد الدفاع .

الرئيس ـ فؤاد جابر ده كان رئيس لجنة التطهير وانتم اللى طلبتم سماع شهادة **محمد جاب الله** .

الدكتور صلاح الدين ـ أنا أقول اننا طلبنا **فؤاد جابر** لتأدية الشهادة ولكن يمكن يكون حصل التباس بين الاسمين .

الاستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) ـ من بين الشهود اللى طلب الدفاع سماعهم كانوا **سعيد السبع ومحمد حشيش ومحمد جاب الله** .

الدكتور صلاح الدين ـ على أى حال أنا حبيت اصحح الواقعة ، ولكن لو أردتم حضراتكم سماع أقواله فالأمر متروك لكم سواء أكان هذا الشاهد هو شاهد النيابة أو شاهدنا ، وكل ما فى الأمر هو اننى أردت أن أضع الأمور فى نصابها الصحيح ، ولكن على ما أذكر احنا طلبنا سماع شهادة **فؤاد جابر** ولم نطلب **محمد جاب الله** لتأدية الشهادة ولكن على أى حال يمكن الذاكرة تخون وانا متأسف اسوء الفهم اللى حصل .

الرئيس ـ المحضر موجود عندك ؟

البكباشى ابراهيم سامى ـ أيوه يا فندم موجود وبه اسم **جاب الله وفؤاد جابر وغيرهم** .

الرئيس ـ احنا كنا ثلاثة وكاتبين اسم **محمد جاب الله** بين الشهود اللى طلبهم أمال احنا جبنا اسمه منين وعضو اليمين كاتب اسمه عنده .

الأستاذ عبد الرحمن صالح ـ للادعاء كلمة فهو يرجو تصحيح خطأ وقع فى الجلسة الماضية . لدى الاطلاع على محضر

جلسة ١٨ الجارى لفت نظرى وجود خطأ كتابى أرى من واجبى كممثل للادعاء ان أصححه . لقد ثبت فى سياق عبارتى التى اعترضت فيها على الدفاع اننى مسست الأستاذ **أحمد حشيش** وكيل الوزارة : **والواقع ان هناك لبسا وقع فيه من كتب ووقعت فيه من بعده الصحف. فالاستاذ أحمد حشيش ليس هو الشخص الذى عنيته. ولم يكن هو الشخص المقصود فى اعتراضى . ولم يدر فى خلدى قط أن تؤول اشارتى اليه . فالموضوع الذى ثار الجدل فيه فيما بينى وبين الدفاع لم يكن لوكيل المالية دخل فيه فيما كان من تصرفات من قريب أو من بعيد ما يمس النزاهة** . ولذلك أرجو صادقا أن يكون فى بيانى هذا الكفاية لازالة كل لبس ، ووضع الأمور فى نصابها احقاقا للحق .

الرئيس ــ المحكمة كانت قررت فى الجلسة الماضية نظر الادعاء الأول فى جلسة سرية . **وسينظر هذا الادعاء بعد نظر الادعاء الثانى** . والآن نبدأ فى نظر الادعاء الثانى .

« فى شهر اكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزير الاقتصاد الوطنى استغل نفوذه لتحصل السيدة عزيزة الوكيل على ميزة غير قانونية بأن يسر لها شراء أرض حكومية من منطقة مريوط بطريق الغش والتدليس ، وصرح لها بان تستأجر القطع رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالمنطقة الثالثة من الارض المذكورة ومساحتها ٣٠٠ فدان بطريق الممارسة توطئة لشرائها تلك القطــع طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ مخالفا بذلك الاصول التى جرى عليها العمل بمصلحة الاملاك الاميرية ، والتى لاتجيز التأجير بالممارسة الا بالنسبة للأراضى الزراعية، التى لاتزيد مساحة كل قطعة منها على العشرين فدانا ، وبذلك مهد لها السبيل لان تزيد مساحة ماشترته الى ٦٠٠ فدان» ... المدعى .

البكباشى ابراهيم سامى ــ الشاهد موجود .

(حضر الشاهد محمد عبد الله جاب الله) .

الرئيس ــ اسمك ايه ؟

الشاهد ــ محمد عبد الله جاب الله .

الرئيس ــ قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم اقول الحق ولا غير الحق والله على ما اقول شهيد .

(أقسم اليمين)

البكباشى ابراهيم سامى ــ ما هى معلوماتك بخصوص بيع أراضى مريوط ؟

الرئيس ــ يعنى عاوزينك تقول لنا ايه اللى تعرفه عن اللى تم فى بيع الاراضى بتاعت مريوط .

الشاهد ــ أنا سئلت فى ذلك ٤ مرات فى لجنة التطهير ، وأنا معنديش حاجة تانية غير اللى قلته امام اللجنة دى .

الرئيس ــ احنا عاوزين نسالك من جديد يعنى عاوزينك تقول لنا الحكاية من أولها لآخرها .

الشاهد ــ طيب من سبع أو ثمانى أو عشر سنين كنت باشتغل ناظر فى عزبة الشيخ . . . **عزبة البوصى** اللى حوالى الملاحة . وكنت باعمل تجربة زراعية فى أراضى الحكومة . فزرعت يجى فدان أو اثنين أو ثلاثة . ومن سنة ١٩٤٤ جه مشروع اسكندرية ، وعمل حدا فاصلا بين أراضى الملاحة وبعضها حته طلعت سمبوكسه وانقطعت الميه وشفت الزراعة نشفت فى الأرض .

الرئيس ــ الحكومة ما كنتش بتحاسبك على ايجار الأرض ؟

الشاهد ــ من أول سنة ١٩٤٤ ما كانتش بتحاسبنى وفى سنة ١٩٤٦ كنت بازرع فدان هنا ونصف فدان هناك . فحصرت الأرض يجى عشرة اتناشر فدان واصبحت من وقتها بادفع ايجار وفضلت أزرع من سنة ١٩٤٨ ١٢٠ أو ١٥٠ فدانا .

الرئيس ــ كنت بتدفع ايجار قد ايه ؟
الشاهد ــ كنت بادفع ايجار للفدان **١٢ جنيه** .
الرئيس ــ كانت بتطلع محصول كويس ؟
الشاهد ــ كنت بازرع برسيم جته تطلع وجته ما تطلعش . واصل الأرض سبخ . . وفى سنة ١٩٤٩ زرعت فيها زى مائتين فدان وكسور ، ولكن اللى كنت واضع يدى عليه كان حوالى ٦٠٠ فدان .
الرئيس ــ يعنى كنت بتدفع ايجار ٢٠٠ فدان وانت فعلا واضع يدك على ٦٠٠ فدان ؟
الشاهد ــ أيوه . كنت واضع يدى على ٦٠٠ فدان . ولكن اللجنة ماكانتش بتقيس الا المزروع بس . وفى سنة ١٩٤٩ زرعت فيها ٢٠٠ فدان وكسور . جت مصلحة الاملاك وجه **حسن الخولى والسبع بك** وكانت عاوزة تشيلنى خالص . **وجابت الجرارات بتاعتها وقطعت الميه . وهدت المصارف واللايات اللى أنا عاملها وصارف عليها فلوس .** وبعدين الدنيا شتت فزرعت على مية الشتاء قد خمس او ست فدادين شعير وربنا بارك فيهم . وبعدين المديرية شيعتلى وقالت : احنا يجب نقيس الأرض ، فقاستها على حساب سنة ١٩٥٠ فدفعت ايجارها سنة ١٩٥٠ . وفى سنة ١٩٥١ جه **خليل الجزار وعزيزة الوكيل . . .**
الرئيس ــ مين الجزار ده ؟
الشاهد ــ انا ما اعرفهمش . ولكن اتعرفت عليهم صدفة لما اتقابلنا عند **الدكتور النقيب** فى المواساة .
الرئيس ــ يعنى عرفتهم صدفة والا حد عرفك بيهم ؟
الشاهد ــ ما فيش غير **الدكتور النقيب** وكنا قاعدين فى المواساة وكنت باشكى له الموضوع فعرضوا انهم يتوسطوا فى الموضوع علشان يخلصوه .
الرئيس ــ يعنى يتوسطوا فى الموضوع علشان يخلصوه فى مقابل ايه وعلشان ايه ؟

الشاهد ــ انا قلت كفاية ١٠٠ أو ٢٠٠ فدان . كفاية قوى على الغلابة اللى زى حالاتنا .

الرئيس ــ اتفقتم ان ثمن التخليص ده يكون ايه ؟

الشاهد ــ ما أعرفش أقول لك الحق .

الرئيس ــ يعنى يخلصوها لك كده لله فى لله ؟

الشاهد ــ يخلصوها لى علشان آخد الأرض اللى تنوبنى بالممارسة .

الرئيس ــ يعنى دلوقت الدكتور النقيب وانت كنتم فين ؟

الشاهد ــ كنا فى المستشفى .

الرئيس ــ وبعدين بتقول ان دول جم بالصدفة وانت كنت بتشكى له من الحالة ...

الشاهد ــ وقلت انهم يخلصوا لى الحكاية دى ويخشوا شركة مصرايا .

الرئيس ــ واساس الشركة دى كان ايه ؟

الشاهد ــ يعنى همه يأخذوا النصف وانا آخذ النصف .

الرئيس ــ الدكتور النقيب كان موجودا ؟

الشاهد ــ أيوه شوية . وبعد يومين من مقابلتى فى المواساة.. خليل الجزار شبيع لى العربية بتاعته وركبت انا وخليل الجزار وعزيزة وواحد تانى ورحنا شفنا الأرض وبعدها بكام يوم والا أسبوع انا مش فاكر بعت لى مرة ثانيةوقال لى : اذا كنت عاوز نخلص لك الشغلة هم عاوزين يأخذوا الارض المزروعة فى الحتة الفلانية . النقيبهو اللىقال لى اذا كنت عاوز تخلص الشغلة دى فهمه عاوزين ياخدوا الحتة الفلانية . فقلت له : زى بعضه مادام يخلصونا وكفاية على مائة فدان او مائتين .

الرئيس ــ هما كانوا عاوزين ياخدوا قد ايه ؟

الشاهد ــ حوالى ٤٠٠ فدان . وبعد كده ما صلحوش حاجة ولا دفعوش ثمن الأرض ولا شيء أبدا .

الرئيس ـ يعنى انت مش عاوز نصيبك ؟

الشاهد ـ دول أخدوا كل شيء . وبعد كده غيروا الأسماء وكتبوها على الفلاحين الشراقوه اللى كانوا بيشتغلوا ، وبعد كده جونى تانى وقالوا تعال أجر . قلت لهم انامش عاوز أؤجر .

الرئيس ـ تأجر من مين ؟

الشاهد ـ هم قالوا كلتنا حناجر من المصلحة . وهم عملوا كونتراتات ومضوا عليها ومافضلشى غيرى أنا ، قلت:أنا مش مأجر ، يا تثبتوا لى وضع اليد يا اما أنا مش مأجر . فقالوا لى : انت حتعطلنا والا ايه ؟ ده احنا حنخلصهـا لك ، **ياالله نمضى العقد بتلات سنين وناخـد الأرض بالممارسة ، فقلت : زى بعضه .**

الرئيس ـ اندهشت انت من الحكاية دى ؟

الشاهد ـ أيوه . وبعدين رحت أنا دفعت التأمين .

الرئيس ـ كده على طول تروح تدفع التامين مش كان لازم تطمئن الأول وتعرف ايه الطريقة ؟

الشاهد ـ ما هم قالوا انهم حيخلصوها لى بالواسطة .

الرئيس ـ واسطة مين ؟

الشاهد ـ بواسطة الوزراء .

الرئيس ـ وزراء مين ؟

الشاهد ـ أهم وزراء وبس .

الرئيس ـ مش كان لازم تسأل ؟

الشاهد ـ اظن كان فى المدة دى حامد زكى أو غيره والا مش عارف مين ، **لكن يظهر انه كان حامد زكى** . خـدت بال سعادتك . بعد كده بعد ما كان بالممارسة عملوا بالمزاد يوم ٢٣ ، ٢٤ فى شهر ديسمبر مش فاكر سنة ١٩٥١ والا ٥٢ جت العالم كلها ، وحاجة لخبطة أوى ولا حول ولا قوة الابالله، بتقول فى النشرة انه مايجوزش البيع لغير

أهالى الجيزة ، وما بصينا الا ولاقينا الجزار جايب معاه خاله من الشراقوه والجماعة الدكاترة بتوع المواساة والميرى جايبين الشنط مليانة فلوس .

الرئيس ـ والدكاترة بتوع المواساة دول كانوا جايين لوحدهم والا النقيب هو اللى جابهم ؟

الشاهد ـ النقيب ما جابهومش ، دول هم اللى سمعوا ، وجم كلهم عملوا وده بقى منمر على الحتة دى، وده منمر على الحته دى . والدكاترة اخذوا الأرض كلتها وال ٧٠٠ فدان صفصفت وما فضلشى منها الا ١٢٠ فدان اللى كانوا معايا ، وبعدين قالوا : اشتر . قلت لهم : ازاى أنا اشترى الفدان بـ ٢٠٠ ـ ٣٠٠ وانا اللى مصلح الارض وصارف عليها .

الرئيس ـ وهم اشتروا ؟

الشاهد ـ اشتروا ودفعوا فلوس وبنوا بيوت .

الرئيس ـ ومن هم الشراقوه اللى كانوا جايين معاهم ؟

الشاهد ـ دول ناس من سمخراط .

الرئيس ـ من بلدهم يعنى ؟

الشاهد ـ ايوه .

الرئيس ـ قرايب والا معرفة ؟

الشاهد ـ انا ما اعرفش دول يمكن من رجالتهم .

البكباشى ابراهيم سامى ـ ماهى علاقتك بالدكتور النقيب ؟

الشاهد ـ كنت مستأجر من أرضه وفى ريح ملكه .

الرئيس ـ وهو مشترى فى الحتة دى ؟

الشاهد ـ هو كان مأجر وما كانش واضع ايده ، هو كان مأجر ٤٠ فدان .

البكباشى ابراهيم سامى ـ أمال ازاى أجر من غير وضع اليد ؟

الشاهد ـ انا عارف باه .

الرئيس ـ أمال مين اللى عارف مش انت العمدة ؟

الشاهد ـ عمدة ايه . والله ده أنا من نهار ما نزلت العمودية وأنا في عذاب .

الرئيس ـ الأرض دي مش كانت في ايدك وانت اللي بتزرعها ؟

الشاهد ـ أنا كنت بازرع الأرض، والناس كلها كانت بتزرع الأرض وبتاخدها بخمسة وبعشرة جنيه الفدان ودول عملوها بالمزاد العلني . دول خربوا بيت العالم كله .

الرئيس ـ والاعلان كان على أساس ان أهالي المنطقة هم اللي يشتروا بس ؟

الشاهد ـ هم عملوا شهادات وقالوا انه ما يصحش أن يكون فيها الا الناس اللي هم مزارعين من كفر الدوار بس فأنا قلت لغاية كده وبس . بتوع كفر الدوار أنا عارفهم بالنفر فرد **حسن الخولي** وقال لي : **امضي** . قلت له : **لا يا أخي هم دول مش مزارعين كفر الدوار . هو انت تجيب لي الترحيلة اللي بتشتغل وتقول لي دول من كفر الدوار** . قال : **لا يا أخي امضي** . قلت : **يعني أمضي تحت مسئوليتك . يعني عاوزني أروح في ستين داهية ؟**

الرئيس ـ وانت راجل عمدة وتفهم كل حاجة ، **ازاي يقول لك امضي وتمضي ؟**

الشاهد ـ كان فيه ضغط . وأنا أفهم كل حاجة ولكن أنا مش فاضي ، ومش بس كده . ده الجزار ومامور المركز .

البكباشي ابراهيم سامي ـ واتست عزيزة ؟

الشاهد ـ لأ . دي ما كانتشي تيجي في اللجنة .

الرئيس ـ المامور كان بيضغط عليك ؟

الشاهد ـ **أيوه** . والنعمان انا كنت حاتضارب معاه ، اسمح لي، أنا ماستحملشي أي سلطة . أنا فقير صحيح ولكن انا غني النفس والحمد لله .

الرئيس ـ لكن اللي أخدوا الأرض ما كانوش من اهل المنطقة ؟

الشاهد ـ لا . ماكانوش من أهل المنطقة . ولا واحد منهم .

وأنا قلت فى اللجنة كده . **وقلت : أن الشهادات المضية زور** . قالوا : **ده انت ماضي عليها** . قلت : **أه ودي شهادات مش صحيحة وأنا ماضي على زور .**

الدكتور صلاح الدين ــ أنا عاوز استوضح النقطة الأخيرة اللى قلتها وهى انهم ضغطوا عليك لغاية ما وقعت أمام المحقق فى لجنة التطهير ، ايه اللى انت وقعت عليه ؟

الشاهد ــ الشهادات الادارية بتاعت الاشخاص المشترين .

الدكتور صلاح الدين ــ كانوا مشترين بالمزاد والا بالممارسة ؟

الشاهد ــ لأ . **بالمزاد العلنى .**

الدكتور صلاح الدين ــ كان فى سنة كام الكلام ده يعنى الواقعة بتاعت الضغط ؟

الشاهد ــ كان فى سنة ١٩٥٢ .

الدكتور صلاح الدين ــ كويس أول ماقابلت **الجزار** عند **النقيب** كانت سنة ايه ؟

الشاهد ــ سنة ١٩٥١ .

الدكتور صلاح الدين ــ فى شهر ايه ؟

الشاهد ــ مش متذكر .

الدكتور صلاح الدين ــ يعنى فى النص الأول أو النص الأخير من السنة ؟

الشاهد ــ ده أنا متذكر كل حاجة .

الدكتور صلاح الدين ــ طيب اذا كنت متذكر كل حاجة رد بقى على سؤالى وقل لنا الكلام ده كان امتى ؟

الشاهد ــ ما تطول بالك على شوية . الايجارة الزراعية ــ خد بالك ــ بتتأجر من نوفمبر ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ أخرها يعنى من نوفمبر سنة ١٩٥١ لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

الدكتور صلاح الدين ــ يبقى الشهر اللى جالك فيه **الجزار** أول ما قابلت الجزار كان امتى ؟ . كان فى شهر نوفمبر ؟

الشاهد ــ انا مش متذكر ــ واحنا هنــا حلفنا اليمين وانا حاقول الحكاية بالمفتشر .

الرئيس ــ ايه معنى التأكيد على التاريخ ؟

الدكتور صلاح الدين ــ الواقع ان **غنام** مالوش **دعوة خالص،** والتاريخ اللى انا باسأل عليه له أهميــة كبرى فى تأكيد ذلك .

الرئيس ــ دى حاجة فات عليها سنتين وبالطبع الشــاهد ما يقدرش يفتكر التاريخ بالضبط . يعنى انا لما أقول للدفاع حاجة من سنتين هل تعلق بذهنك المسائل دى ؟

الدكتور صلاح الدين ــ بالتأكيد دى حاجات مهمــة ومسألة التاريخ اللى انا بدقق فيها دى مسألة حيوية وتتعلق بموضوع أعنى به ..

الشاهد ــ انا ما جبتش سيرة غنام..انا ما عرفوش ولا شفته.

الدكتور صلاح الدين ــ لما تبقى حاجة حيوية بالنسبة للأرض وبالنسبة لحضرة العمــدة يبقى أنا أرجــح ان اتذكر وأسأله على واقعة مهمة ، لأن فى الورق التاريخ مجهل كل التجهيل وهذا دليل على براءة **غنام** .

الرئيس ــ الشاهد ما كانش يعــرف انه فى يوم من الأيام راح ييجى أمام محكمة الثورة كشــاهد . ولذا ما كانتش الحكاية دى مهمة فى نظره علشان يحفظ التواريخ . لأن ما كانش متصور ان المسألة راح تنقلب . كان متصور ان الدنيا راح تفضل زى ما هى .

الشاهد ــ أنا كنت فاكر ان ربنا راح يظهر الحقيقة **لأن ربنا ما يرضاش بالظلم ده .**

البكباشى ابراهيم سامى ــ انا راح أفكرك .. المقابلة دى كانت قبل الايجار والا بعده ؟

الشاهد ــ فى الحال على طول .. انا كنت واضع اليد وكنت بادفع للمديرية ايجار زراعة خفية مش لمصلحة الأملاك ..

وبعدين المفتش والنـــاظر والمهندس جونى لغاية بيتى علشـان أمضى .

الرئيس ـ بدى أسألك سؤال واحـــد .. لما قابلت الجزار **والسيدة عزيزة عند النقيب وتمت الاجراءات علىالأرض اللى راح تاخدها بالممارسة كان فات قد ايه عليها ؟ كان فات شهر واثنين وثلاثة ؟**

الشاهد ـ أنا كنت واضع يدى من ٤ أو ٥ سنين وكنت أدفع ايجار زراعى خفية ...

الرئيس ـ طيب ويوم المقابلة بهم فى المستشفى كان فات قد ايه؟

الشاهد ـ ده كان بعد شـــهرين أو ثلاثة .. هم أجـــروا سنة ١٩٥١ .

الدكتور صلاح الدين ـ انت كنت بتقول ان المقابلة مع **الجزار** كانت سنة ١٩٥٠

الشاهد ـ سنة ١٩٥٠ أنا كنت مؤجرها خفية .

الدكتور صلاح الدين ـ أنا عاوز افهم المقابلة كانت سنة ١٩٥٠ أو سنة ١٩٥١ ؟

الشاهد ـ كانت سنة ١٩٥٠ فى نوفمبر على ما اتذكر .. كانت فى آخرها يعنى فى الثلث ...

الرئيس ـ والايجار كان كام ؟

الشاهد ـ ايجار الخفية كان ١٢ ، ١٥ صاغ . مش متذكر .. وأنا لما أجرت من مصلحة الأملاك أنا مارضيتش أمضى على الكنتراتات يا تحددوا لى وضعاليد يا أنا مش ماضى.

الأستاذ عبد الرحمن صـــالح ـ طيب وعزيزة الوكيل أجرت الأرض من مصلحة الأملاك بالممارسة ؟

الشاهد ـ أيوه .

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ امتى ؟

الشاهد ـ سنة ١٩٥١ .

الأستاذ عبد الرحمن صالح ـ وضعت يدها امتى ؟

الشاهد ـ وضعت يدها بالايجار .. انما وضع يد ما فيش وقبل كده ما اتفقتش على حاجة .

البكباشى ابراهيم سامى ـ وانت قابلتها قبل الايجار والا بعده؟

الشاهد ـ انا قابلتها قبل الايجار . . الايجار انهو ، قبل الايجار الأخرانى بتاع سنة ١٩٥١ـ١٩٥٢ـ١٩٥٣ .

الدكتور صلاح الدين ـ هل تتذكر قبلها بقد ايه ؟

الشاهد ـ شهرين او ثلاثة .

الدكتور صلاح الدين ـ انت لك شركاء فى عملية وضـــع اليد واستأجروها خفية ؟

الشاهد ـ أيوه فيه .

الدكتور صلاح الدين ـ طيب عددهم كام ؟

الشاهد ـ ١٧ و١٨ و١٠ يعنى **محمد جاب الله وشركاؤه** .

الدكتور صلاح الدين ـ هما شركاؤه دول اللى انا أحب أســأل عليهم . دول يبقوا مين ؟

الشاهد ـ عشرين واحد احط .. خمسين واحد احط ...أحط زى ما انت عاوز .

الرئيس ـ شركاؤه معنى ليمتد .

الدكتور صلاح الدين ـ والشركاء دول كان فيهم الجزار وعزيزة؟

الشاهد ـ انا حالف اليمــين وراح اتكلم بصراحة زيادة عن اللزوم : حتى انا كنت عيان بسبب الأرض لغاية دلوقت . ولكن أهو ربنا ظهر الحقيقة دلوقت .

الرئيس ـ طيب قول بقى بصراحة .

الشاهد ـ الصراحة بقى ان احنا عملنا عقد صورى عند النقيب بينى وبين عزيزة والجزار ...

الدكتور صلاح الدين ـ وتاريخ العقد الصورى كان امتى ؟

الشاهد ـ أهو عندكم .

الدكتور صلاح الدين ـ اه العقد الصورى مهم جدا يجوز انك تتذكر تاريخه .

الرئيس ـ والعقد الصورى ده مضيته كده ؟ .. هم عملوه امتى ؟ يعنى عملوه من تاريخ سابق يعنى من ١٢ سنة فاتت ؟

الشاهد ـ أنا عارف . اهو من سنة ١٩٤٦ ثابت رسمى فى القسائم بنوع الحكومة . وانا اللى كنت واضع اليد وهم اعتبروا نفسهم معايا من سنة ١٩٤٦ .

الرئيس ـ وايه السبب اللى خلاهم كتبوا ؟

الشاهد ـ علشان يخلصوا لنا الدور .

الرئيس ـ ايه الدور ده ؟ أنا مش فاهم ايه الفايدة اللى راح تعود عليهم لما يكون عقد الايجار صورى .

الشاهد ـ أهم راح ياخدوا ٢٠٠ أو ٣٠٠ فدان بالممارسة وأنا يدونى شوية .

الرئيس ـ على أساس انهم بقى لهم كذا سنة ويطلعوك من المولد بلا حمص ؟

الشاهد ـ آه ، وانا اطلع من المولد بلا حمص ، أنا عمدة من سنة ١٩٣٩ **ونازل عمدة غصب عنى .**

الرئيس ـ طيب وانت كنت بتمضى عميانى كده من غير ماتتحقق وتشوف ايه الحكاية ؟

الشاهد ـ ماهو كان على عهدتهم .

الدكتور صلاح الدين ـ واول ماوضعوا اليد ...

الشاهد ـ دول ماوضعوش اليد أبدا ... دول كانوا عاملين عقد صورى .

الدكتور صلاح الدين ـ ماوضعوش اليد أبدا ؟

الشاهد ـ أبدا يابوى .

الدكتور صلاح الدين ـ يعنى اللى بيأجر الارض علشان يزرعها مش لازم يضع يده عليها ؟

الشاهد ـ أصل الايجارات دى أشكال فايجار الاراضى البور شكل ، وايجار الارض الخفية شكل .

الدكتور صلاح الدين ـ يعنى هم وضعوا اليد عليها والا لأ ؟

الشاهد ـ لأ ٠

الرئيس ـ المسألة دى عاوزة توضيح شوية ، **ففرق لنا بين وضع اليد وبين الاستئجار** ٠٠٠ المحكمة عاوزه تعرف الفرق بين الاثنين ٠

الدكتور صلاح الدين ـ وضع اليد عبارة عن مسألة واقعية يعنى واحد واضع وحاطط ايده على الاطيان وعلى كل حاجة ٠٠ الصور المختلفة لوضع اليد هى أن الارض مش بتاعتهم لكن هم واضعين يدهم عليها دى حاجة واقعية ، بعد كده ممكن يستأجروها ويبقى هنا فيه استئجار ووضع يد ٠٠٠أنا لما وجهت السؤال قد يكون وضع يد بالمعنى الواقعى ، وقد يكون منستأجرا وفى الغالب قديكون وضع اليد مقترنا باستئجار الاطيان ٠ يعنى جايز أنه هو يزرعها أو يأجرها لواحد تانى ، يعنى يبقى واضع يده عليها ، بينما يؤجرها لشخص آخر ٠٠٠ المسألة فيها ارتباط بالنتيجة النهائية ٠٠٠ جايز بعد خمس سنين يؤدى هذا الى تملك الارض ٠٠٠ ووضع اليد من غير أى سند لمدة خمس عشرة سنة يؤدى الى تملك الارض برضه تبقى الاسئلة على ضوء ماقصدت لها علاقة بوقائع الدعوى علشان هو وضع يده على ٦٠٠ فدان علشان ايه هو وضع يده ٠٠٠ علشان يملكها عن طريق الايجار ووضع اليد أو يملكوا بمجرد وضع اليد ؟ كل هذا يدخل فى الدعوى ٠

الرئيس ـ طيب قول لنا بصراحة بقى ٠ **(موجها كلامه للشاهد)** ٠

الشاهد ـ كل العالم مش بس أنا ٠٠ الاصول المتبعة أن الملكيات الكبيرة دى كلها اتخذت بوضع اليد ٠ اللى عنده ١٥٠٠٠ فدان ده جابهم منين ؟ يعنى هو اتولد ولقى ابوه فايتهم له ؟ ٠٠ دى الارض بتاعت الملاحة اللى

عندنا فيها ييجى فوق ٢٠٠٠٠ فـــدان • قلت ياواد اوضع ايدك انت كمان علشان تبقى غنى •••

الدكتور صلاح الدين ــ طيب قول لنا •••

الرئيس ــ ماتقطعش حبل تفكيره •

الشاهد ــ أى والنبى اعمل معروف أنا دماغى بيروح منى •• وبعدين ده الفلاحين حالتهـــم زى الزفت ، وانا اللى باشتغل بنفسى وكان عندى ٥٠ فدان ملك فى الرمل جنب المنتزه ، والملاك اتعندت ودخلونى فى قضية ونزعوا منى الارض •• •

الرئيس ــ يعنى الارض راحت ؟

الشاهد ــ لأ دى لسه ماراحتش وانا ماعرفش محاكم ولاحاجة وهم عاوزين ياخدوها بالمزاد العلنى فى المحكمة • دول الجماعة المحامين ربنا يخليهم ناس كويسين قوى •

فأنا رحت لواحد منهم اسمه **محمـــد عبـد السلام** فى الاسكندرية لما دخلت عنده قال لى : انت جاى لى بعد ماالارض راحت ؟ وبعدين راح عمل لى طريقة أوقف بها بيع الارض ••• وبعدين جانى واحد قلت له : تشترى الارض ؟ قال لى : بكام ؟ قلت زى ماتقول • قال لى بمية وعشرة • قلت له : انا عاوز أبيعها كلها خدها والله يربحك بها والارض اتباعت وربنا سهل ••• وانا قلت ــ لمـا الخمسين فدان راحوا ــ ياواد انزل وخد شوية أراضى من أراضى الحكومة انت والجماعة الفلاحين ••• ده أنا باساعد الفلاحين بفلوسى •• جت الحـكاية ما لحقتش ومصلحة الاملاك والمفتش اتعندنى **والسبع وكراره** مــن قبلها ، وده كان أصله مدير • اتعندوا كل دول معايا ولما وقعت مع الجماعة دول •••

الرئيس ــ ومين الجماعة دول • ؟

الشاهد ــ اللى فى الارض •

الرئيس ــ مين يعنى ؟

الشاهد ــ **خليل الجزار وعزيزة الوكيل** ··· قلت لهم ياعم خلاص ·· خلصونى من شغلة الارض دى · قالوا : طيب **والشغلة كانت كلها واسطة** · وجم شـــقوا معايا على الارض ، وقالوا : نقدر نخلص لك الموضوع فى نظـير اننا ناخد حتة الارض المزروعة دى · فقلت طيب ادفعوا لى تعويض ·· الفدان بيكلف ٢٠ أو ٧٠ جنيها ادفعوا لى ٢٠ جنيها وقلت ربنا موجود وجابوا **حسن الخولى المفتش واسطة علشان يضيعنى أنا وعمل لهم عقد ايجار** ·

الرئيس ــ حسن الخولى مفتش فى المصلحة ؟

الشاهد ــ مفتش أملاك مربوط اسألوا حتى **عزت عبد الوهاب وعزت** ده هو الراجل الطيب الوحيد فى المصلحة اسألوه عن **محمد جاب الله** وقولوا له انت ماقلتش نشوف الارض **والسبع بك** اتعند معايا ولم الارض للجماعة دول اللى هما **عزيزة وشركاها** · فقامت زى بعضه احنا حنمـــوت بلاش فضيحة ·

الرئيس ــ يعنى **القاضى ومفتش الاملاك والســـبع** ماكانوش بيفصلوا بالحق ؟

الشاهد ــ أبدا حتى هاتهم لى قدامى · دول حتى أذونى ــوربنا مطلع ــ لا مؤاخذة أنا دماغى بتروح منى ساعة مابتيجى سيرة الارض ·

الرئيس ــ **تحب تقعد ؟**

الشاهد ــ لامتشكر خلينى كده واقف أحسن ·

الاستاذ عبد الرحمن صالح ــ لما رحت **للدكتور النقيب** وقلت له: عاوزك تحل لى المشكلة دى · ليه اختار **عزيزة الوكيل والجزار** ؟

الشاهد ــ أنا ماعرفش ·

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ وبعدين ماعرفتش ليه اختار لك دول بالذات ؟

الشاهد ـ يعنى هى تايهة ٠

الرئيس ـ هى تايهة علينا ٠

الشاهد ـ ماانتم عارفين كل حاجة ٠

الرئيس ـ معلهش قول ٠

الشاهد ـ ماانتم عـــارفين أن عزيزة تبقى اخت زينب وكان النحاس هو رئيس الوزارة فعملوها بالمزاد علشان يغطوا موقفهم ، وانا باتكلم أهه بصراحة ومش حاخبى حاجة ٠

الرئيس ـ وانت حالف اليمين فلازم تقول كل حاجة ٠

الشاهد ـ مصلحة الاملاك أهى بتصلح الارض ، وأراضيهـــــا مفيهاش أى حاجة ٠ وانا زارع برسيم وطماطم ودره مش يصح اننى آخذ مكافأة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ فى كلامك الاخير قلت ان **حسن الخولى** عمل لهم عقد ايجار ٠ امتى ؟

الشاهد ـ أيوه وده كان فى سنة ١٩٥١ وانتهى فى ســـنة ١٩٥٣ وياريتنى كنت جبت العقد معايا ٠

الدكتور صلاح الدين ـ يعنى قبل السنةالزراعية أو بعدها ؟

الشاهد ـ كان فىنوفمبر سنة ١٩٥٠ وتمشى ٥٢،٥١ ٠

الدكتور صلاح الدين ـ ده كان قبلالسنة الزراعية أو بعدها ؟

الشاهد ـ احنا فى ايه دلوقت ؟

الرئيس ـ احنا فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠

الشاهد ـ أهه الشهر اللى يهل يبقى **أول الايجار عندنا خمسين نوفمبر ٠**

الرئيس ـ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠

الدكتور صلاح الدين ـ لما اشتروا الارض اشتروها بكام ؟

الشاهد ـ مين همه ؟

الرئيس ـ الجزار وعزيزة الوكيل .

الدكتور صلاح الدين ـ الجماعة دول لما اشتروا الارض اللى انت بتقول عليها اللى همه **الجزار وعزيزة الوكيل** ورسيت عليهم فى المزاد تعرف اشتروها بكام ؟

الشاهد ـ ياسيدى انا باقول لك اناكنت حاضر فىالجلسة خد بالك منى . يوم ماجم فى الجلسة . واحنا كلتنا فى الارض والارض دى تبع عموديتى . وهما انتدبوا واحد تانى اسمه **زكى افندى** ويبقى نسيبى .

الرئيس ـ علشان يحضر محلك ؟

الشاهد ـ أيوه ولو أن الارض تبعى الا انى واضع يدى وبعدين فتحوا الجلسة من نمرة ١ لغاية ٦ ولغاية آخر النمرة بتاعتى ١٨،١٧ مافيش حد اتكلم .

الرئيس ـ يعنى الدكاترة استذوقوا وما رضيوش يتكلموا ؟

الشاهد ـ أيوه استذوقوا واستفتحوا فى غيرها . والارض بعضها كان متقدر له ٢٧٠ جنيها للفدان وبعضها كان متقدر له ١٧٠ جنيها للفدان . فحصلت الارض الأولانية ٢٨٠ جنيها ، ٢٩٠ جنيها للفدان . والارض الثانية حصلت ٢٣٠،٢٢٠ جنيها للفدان . **والارض دى أخذها الجزار والدكاترة ومفيش اسمى خالص .**

الرئيس ـ يعنى جاب ناس تانيه وادالهم فلوس علشان يدفعوها؟

الشاهد ـ مافيش فلوس احنا كنا نوكل استاذ يدفع عنا انا عشرة فدادين وغيرى عشرة فدادين ورسيت الارض على الجماعة الدكاترة .

الدكتور صلاح الدين ـ الارض اللى بتقول انهم زايدوا فيها هى اللى بتقول انها بور ؟

الشاهد ـ آه . وبعد كده عملوا مزاد آخر يوم ١٢ يناير .

الرئيس ـ سنة كام ؟

الشاهد ـ أظن سنة ١٩٥٣ مش متذكر قوى • أهو فى يناير وبس • وبعدين فضل الـ ١٢٠ فدان جه واحد قبل الجلسة وقال للمأمور العمدة مش عاوز يشترى لازم مامعاهش فلوس •وقعد يتوشوش معالمأمور فاناقلتله أنا ماعنديش سر ، انته جاى تشترى منى الارض دى مش بتاعتى • فقال لى : دول حينقلوا الجلسة فى مصر ، فقلت له : ازاى وهى الارض حتنتقل مصر مش عيب انك تقول خد لك قرشين ، هو انا نصاب يبقى يقدر حد يهوب ناحية الارض •

الرئيس ـ وهى صحيح انتقلت الجلسة مصر ؟

الشاهد ـ ابدا • والارض اتباعت كلها وما فضلش غير المائة وعشرين فدان •

الدكتور صلاح الدين ـ الارض اللى زايدوا فيها هى الارض اللى وصفتها بأنها بور ؟

الشاهد ـ هما أخذوا من أرضى زى ١٠٠ فدان مزروعين وخدوهم بـ ٢٨٠ جنيه رسيوا على **الجماعة بتوع الجزار •**

الرئيس ـ ماحدش نافسهم فيها ؟

الشاهد ـ مافيش حد •

الدكتور صلاح الدين ـ الارض دى تساوى كام دلوقت •

الشاهد ـ ماقدرش أتمن • دى متساويش ٢٧٠ جنيها ولكن جنب الارض السبخ تساوى ٢٧٠ جنيها •

الرئيس ـ افرض انهم اشتروها بألف جنيه المحكمة مايهماش ده وانما يهمها الطريقة اللى اتبعت •

الدكتور صلاح الدين ـ مين كانوا شركاءك لغاية سنة ١٩٥٠ لغاية ماتقرر اعطاءك الارض بالايجار ؟

الشاهد ـ ماعرفش دلوقت وفيه ناس منهم ماتوا •

الدكتور صلاح الدين ـ الى أن تقرر اعطاؤك الارض بالايجار هل كان فيهم **الجزار أو عزيزة الوكيل** ؟

الشاهد ـ لا • وانا قلت الكلام ده قبل كده •

الرئيس ـ هما عملوا عقد صورى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ اللى يهمنى هو هل كان لهم اسم فى مصلحة الاملاك ؟ وفى أى وقت من الاوقات ؟

الشاهد ـ دول ماكانش عندهم ولا فدان ، وانا اللى دخلتهم معايا فى مصلحة الأملاك ، علشان يبقوا شركائى ويخلصوا لى الشغل •

الدكتور صلاح الدين ـ هل سبق أن حققت مصلحة الاملاك معاك علشان انت اعتديت على أراضى الحكومة ، أو استوليت عليها ؟

الشاهد ـ هما كانوا عاوزين المفتش والناظر والخولى انى أمضى عقد • فأنا قلت لهم مش ممكن أمضى عقد الا اذاثبتوالى وضع اليد • وبعدين **عزت بك** المفتش قال لى : روح مصر **لكرارة بك** وكان مدتها المدير •••

الرئيس ـ وبعدين ؟

الشاهد ـ وتنيتنى جاى مصر • وانا ماعرفش مصر ولا أعرفش مصلحة الاملاك فين ، وكان عندنا **ابراهيم رشيد** اللى مناسب **صدقى باشا** ولى صلة به • فشورت على التليفون وقلت له : أنا عاوزك • فقال لى : تعال لى القهوة فرحت له وقابلته على القهوة وأخذنى على مصلحة الاملاك وسابنى لانه كان عنده شغل • شوية وجه **عزت بك** ودخلنى **لكرارة** وقال لى : انت عاوز ايه • فقلت له :والله انا جاى أقابل حضرة المدير • وهم بيقولوا انه راجل طيب • فقال: انا مش طيب • فقلت له : انا كمان مش جاى علشان أشحت منك • أتاريه كان بعت جواب لمريوط قال فيه : «**حيث ان ده واضع يده من عشر سنين مش ضرورى دفع**

التعويض وأجروا له الارض الـ ٣٠٠ فدان» • والتفتيش كان مخبى الجواب علشان مانطلعش عليــه • **قال لى :** طيب روح • قلت : انا مش عاوز حاجة • وبعـــدين **عزت بك** مسك فى وطلع الدوســيه ، فقلت له : ازاى تؤذونا مش حرام عليكم ، انت مش قلت كلمة شرف • انت مش قلت نشف الارض ، وأنا نشفت الارض من الرز ، وهو كان أد كده • قال لى : طيب روح ياعمدة ده **كرارة بك** راجل طيب ، وقال لى : اننا حنبعت لك مندوب فقلت له : على شرط متسيبوش مندوب ييجى راكب فى أتومبيل ده أنا حاحضر له حمارة علشان يركبها ويلف بيها ويشوف الارض أنا صلحتها وصرفت عليها ازاى • دى مصلحة الاملاك بتجيب ٢٠ و٣٠ مستخدم علشـــان يصلحوا الارض ولا طلعتش زمرة بامية لحد دلوقتنى ، واذا كان صحيح يمضى لك العقد على وضع اليد امضى •

الدكتور صلاح الدين ـ الـ ٣٠٠ فدان اللى قال لك عليهـــم **كرارة بك** وقت ما قابلته ، كانت قطعها نمرها كام ؟

الشاهد ـ النمر كانت ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ٨مكرر ودى كانت وضع يد •

الدكتور صلاح الدين ـ وكرارة بك عرض عليك دول ؟

الشاهد ـ عرض على ٣٠٠ فدان •

الدكتور صلاح الدين ـ انت قلت من واحد لغاية تسعة فــايه النمر بتوعهم ؟

الشاهد ـ انا ماعرفش بأه •

الرئيس ـ وتفتكر أن ده له دخل بالواقعة اللى احنا بنحققها ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ده فى صميم الموضوع ، لان النمر اللى عرضها كرارة فى سنة ١٩٤٩ هى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ والواقع ان تأشيرة **غنام** كانت بتقول يعطى للعمدة بايجار :القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، وهى التى عرضها **كرارة** فى سنة١٩٤٩•

الرئيس ـ قال لك ٣٠٠ فدان وبس ؟

الشاهد ـ أيوه ٠

الرئيس ـ متذكر والا لأ اذا كان حدد القطع ؟

الدكتور صلاح الدين ـ انا حافكرك من واقع الدوسيه ٠

الشاهد ـ ماتقول من الدوسيه ٠

الرئيس ـ انت متذكر والا لأ ؟

الشاهد ـ متذكر ١ ، ٢ ، ٣ ، قال : أجروا لهدول ٠قمت قلت: دول ازاى ٠ ازاى أسيب المزروع وآخد السبخ ، وقلت لأ ماسيبش ٤ و ٥ اللى أنا زارعهم ، واتعاكسنا ودخلنا في قضـــية مع مصـــلحة الاملاك ٠ ولمـــا دخلت أنا **والجزار والسيدة عزيزة قالوا : اشطب القضية واحنـا نخلص الشغلة** ٠ فرحت للمحكمة ـ وأقول صراحة والله العظيمهذاحصلـ**والجزار قاللكده هو والسيدة عزيزة ومفتش الاملاك** ، فأنا رحت أدام القاضى وقلت له : احنا اصطلحنا خلاص ٠ أتابى محامى مصلحة الاملاك كانطالب شطب الدعوى فحملتنى مصلحة الاملاك بالمصاريف ،فقلت انا مش دافع ولا قرش ٠

الرئيس ـ وحصل ايه ؟

الشاهد ـ حصل انهم شطبوها ودفعوا المصاريف من معاهـم وانا طلعت بره ٠

الدكتور صلاح الدين ـ القضية اللى تصالحتم فيها كان مـين اللى رفعها عليك ؟

الشاهد ـ مصلحة الاملاك ٠

الرئيس ـ بس الجزار والسيدة عزيزة هـم اللى قالوا بس اصطلحوا واحنا حنخلص لك الشغلة دى ٠

الدكتور صلاح الدين ـ بعد مقابلة **كراره بك** قلت انه حيبعت لك مفتش ، علشان ايه ؟

الشاهد ـ علشان انا متحكم على ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر وانا كنت عاوز الارض دى • **فهم عاكسونى وكانوا بيقطعوا لى الميـــه وهدموا المصارف •**

الدكتور صلاح الدين ـ نتيجة المهمة بتاع المفتش **اللى بعتـه كراوه بك** ، هل بعد ماخلص مهمته هو عرض عليك نفس العرض ؟

الشاهد ـ ماعرضش على شيء وانا كنت عاوز أخلص •

الدكتور صلاح الدين ـ أمال المفتش جه علشان ايه

الشاهد ـ هو كان عاوز يدينى القطع ١،٢،٣ •

الدكتور صلاح الدين ـ لما **كراوه بك** عرض عليك ١،٢،٣ يبقى مفيش لزوم انه يبعت لك حد ويحقق فى اللى عرضـــه عليك ؟

الشاهد ـ انا قلت له لا • هو كان عاوز يدينى ١،٢،٣ **فأناقلت** له : لأ • أنا عاوز ٤ ،٥،٨ مكرر لانى أنا زارعهم ، **دهاللى** انا قلته **لكراوه بك** فقال : طيب المفتش حيشوف •

الدكتور صلاح الدين ـ حيشوف ايه ؟

الشاهد ـ حيشوف أن الارض مزروعة • وحيشوف القطع اللى هى ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر •

الدكتور صلاح الدين ـ ولما جه وجدها مزروعة ؟

الشاهد ـ أيوه •

الدكتور صلاح الدين ـ وبعد كده ماعرضش عليك أكثر من ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ؟

الشاهد ـ هو عرض على ١،٢،٣،٤ •

الدكتور صلاح الدين ـ وبعد كده ؟

الشاهد ـ انا قلت **لكرارة بك** أنا ماسبش ٤ ، ٥ ، ٨ **مكرر لانى** كنت زارع الارض فيهم ، فجه المفتش وشيع رجالتـــه وشافوا أن الارض مزروعة قطن وخضـــار ، وانا اللى

صارف عليهـــا ، وازاى بقى ماتدونيش الارض دى ؟
ولكن أقول لكم الحق : ده انا راجل عمده واخاف عـــلى
الارض وما حبش الشوشرة ٠

الدكتور صلاح الدين ــ طيب انت تعرف **حسن الخولى** ؟

الشاهد ــ ياسلام ده انا أعرفه بالثلث ٠

الدكتور صلاح الدين ــ وعزت عبد الوهاب ؟

الشاهد ــ برضه أعرفه ده راجل طيب ٠

الدكتور صلاح الدين ــ هل لهم علاقة بمصلحة الاملاك ؟

الشاهد ــ واحد منهم مفتش مصلحة مريوط والثانى مـدير
الاقليم ٠

الدكتور صلاح الدين ــ دول بيقولوا فى تقريرهم فيما قرره
حسن الخولى ...

الرئيس ــ وايه دخل الشاهد فيما قرره حسن الخولى ؟

الشاهد ــ حسن الخولى ده هو المفتش

الرئيس ــ هذه المسألة تترك للمحكمة وتقديرها ٠

الدكتور صلاح الدين ــ هم بيقولوا انهم حصروا عليك بواسطة
لجنة البيع بمصلحة الاملاك سنة ١٩٤٨ ٠

الشاهد ــ أيوه الله ينصر دينك ده أنا كنت ناسيها ، وده كان
بواسطة **على افندى السرسى** ٠

الدكتور صلاح الدين ــ قل لنا الحكاية دى ؟

الشاهد ــ فى سنة ١٩٤٨ جه **جندى افندى عريان وعلى السرسى**
عضو مجلس رشيد ٠ قالوا كل واحد واضع يده عــلى
أراضى الحكومة حيبيعوها له بالممارسة ، وكان العـالم
كله فى كوم اشو وكفر الدوار كل واحد واضع ايــده
على حتة أرض لكن الارض المزروعـــــة هى اللى كانوا
بيقيسوها ٠ قاسوا لى ٢٠٠ أو ٣٠٠ فدان مش متذكر ،
وتانى أو ثالث يوم انتظرتهم ولحد النهارده ماجوش ٠

ايه المانع ؟ **سمعنا انه كان فيه واحد وزير عاوز ياخد** الارض دى اللى هى ٢٠٫٠٠٠ فدان ٠

الرئيس ــ من هو الوزير ده ؟

الشاهد ــ ده وزير والله ماعرفه ، فلغاية دلوقتى وقف البيع ايه تانى ؟

الدكتور صلاح الدين ــ مافهمتش انا هل حصروا عليك الارض بالايجار ؟

الشاهد ــ ده كان سنة ١٩٤٦ ٠

الدكتور صلاح الدين ــ يعنى مش منسنة ١٩٤٨ ٠

الشاهد ــ سنة ١٩٤٨ كانوا بيقيسوها لى علشان الشراء ٠

الدكتور صلاح الدين ــ وصلت كام ؟

الشاهد ــ وصلت لغاية سنة ١٩٤٨ ١٠٠انا مش عارف كام فدان ٠

الدكتور صلاح الدين ــ احنا نرجو من المحكمة إنها تعذرنا شوية ٠ احنا تعبانين ٠

الشاهد ــ والله ماتعبان الا أنا ٠

الدكتور صلاح الدين ــ يعنى كانت أقرب ل ٢٠٠ فدان أو ٣٠٠ فدان ؟

الشاهد ــ أنا ماعرفش ٠

الدكتور صلاح الدين ــ القطع دى كانت سنة ١٩٤٨ ؟

الشاهد ــ القطع كانت ١،٢،٣،٤ وشوية من ٥،٨ مكرر ٠

الدكتور صلاح الدين ــ القطع دول يطلعوا كام فدان ٠

الشاهد ــ يطلعوا حوالى ٣٠٠ فدان ٠

الدكتور صلاح الدين ــ ايوه كده أهو انا عاوز الحق وبس ٠

الرئيس ــ والقطع ٥ ، ٨ مكرر يطلعوا أد ايه ؟

الشاهد ــ القطعة نمرة ٥ تطلع ٦٥ فدان ٠

الرئيس ــ والقطعة ٨ مكرر تطلع أد ايه ؟ وهى خمسة كلهـــا بتنزرع ؟

الشاهد ــ خمسة كلها بتنزرع **وأربعة تطلع حوالى ٥٥ فـدان ١،٢،٣ تطلع١٢٠فدانا و٨مكرر فيها ٦٠ فدانا بينزرعوا٠**

الدكتور صلاح الدين ــ يعنى المساحة بتاعت ١،٢،٣ ــ١٢٠فدانا والمساحة بتاعت ٤ تطلع ٥٥ فدانا يبقى مجموع ١،٢،٣،٤ **يبقى ١٧٥ فدانا**

الرئيس ــ يعنى الدفاع عاوز يقول ان ١،٢،٣،٤، أقل من ٢٠٠ فدان ؟ انا مش فاهم ايه علاقة ده بالموضوع ٠ المحكمة مش بتنظر للموضوع من ناحية المساحة **وانما هى بتنظر من ناحية المبدأ ، والحاجات اللى بيتعرض لهـا الدفاع دلوقتى خارجة عن نطاق الغرض الحقيقى ٠**

الدكتور صلاح الدين ــ الادعاء بيقول: ان غنام تعمد أن يعطى **لعزيزة الوكيل** مايمكنها فى النهاية من انها تشترى٦٠٠ فدان وانا علشان كده باناقش على أساس الادعاء ٠

الرئيس ــ الادعاء بيقول أن ١،٢،٣،٤ حوالى ٣٠٠ فدان ، وانه بعد كده يسر لها أن يصل ماتمتلكه الى ٦٠٠ فـدان ، واحنا على أى حال بننظر فى مسألة المبدأ ٠

الدكتور صلاح الدين ــ أشكر للمحكمة أن سبقتنى فى تصحيح ماورد فى ادعاء النيابة انا شاكر للمحكمة هذا وما ورد فى ادعاء النيابة هو هذا ٠

الرئيس ــ أقل من ٢٠٠ فدان أو غيره مايهمناش ويسـتوى عندنا انه يكون ١٠ فدادين أو ٣٠٠ فدان ، كل دهمضيعة لوقت المحكمة والحديث عن المساحة مضيعة للوقت ٠

الدكتور صلاح الدين ــ قبل مايتضح لى هذا الايضـــاح من المحكمة ، انا مش عارف غير أن المحكمة بتنظر فى ادعاء النيابة ٠

الرئيس - هل سليمان غنام يسر لهم والا لأ ؟ هذا هو المهم •

الدكتور صلاح الدين - انا مش عارف المحكمة بتؤاخذنى على ايه ؟ الادعاء بيؤاخذنى على ٣٠٠ فدان •

الاستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العـــام) - الادعاء يؤاخذ على الاجراءات الملتوية التى اتخذت فى هـــذا الشأن •

الدكتور صلاح الدين - عقد الايجار اللى عرضته عليك المصلحة علشان تستأجر بعد سنة ١٩٥٠ ، هل قبلته أو رفضت أن توقع عليه فى الاول ؟

الشاهد - انا رفضت خالص •

الدكتور صلاح الدين - علشان ايه ؟

الشاهد - علشان وضع اليد •

الدكتور صلاح الدين - قبلت أمتى توقعه ؟

الشاهد - انا ماقبلتش •

الدكتور صلاح الدين - عرض عليك امتى ؟

الشاهد - عرض على وقت ماجه **خليل الجزار والسيدة عزيزة** وانا قلت لهم ازاى تضحكوا على وانا مصلحها من عرقى وصارف عليها ١٢٫٠٠٠ وبازرع وباشتغل بايدى ؟ انا قلت مش عاوز أرض وكفاية اللى عندى • قالوا لى : لازم تيجى تمضيه بكره • فقلت : انا معاييش ولا قـرش • وبعدين حتموا رأيهم علشان يخلصوا الحكاية •

الرئيس - ومضيت ؟

الشاهد - أيوه والله العظيـــم والله العظيـــم رحت وجبت ٢١٠ جنيهات • دفعتهم تأمين الصبح •

الدكتور صلاح الدين - دفعتهم تأمين ليه ؟

الشاهد - لايجار القطع ١ ، ٢ ، ٣ •

الدكتور صلاح الدين - يعنى وقعت عقد ايجار ؟

الشاهد ـ أيوه ٠

الدكتور صلاح الدين ـ امتى ؟

الشاهد ـ من سنة ١٩٥١ ، ٥٢ ، ١٩٥٣ ٠

الدفاع ـ أمال رفضت امتى ؟

الشاهد ـ ده كان سنة ١٩٤٩ ٠

الدكتور صلاح الدين ـ عندما توسط **جماعة خليـــل الجزار** ووقعت العقد هل وقعته قبلها والا بعدها ؟

الشاهد ـ انا وقعت سنة ١٩٥١ ٠

الرئيس ـ انت وقعت العقـــد فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ والا سنة ١٩٥١ ؟

الشاهد ـ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠

الرئيس ـ وعقد الايجار ينتهى امتى ؟

الشاهد ـ فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠

الرئيس ـ يعنى تنتهى بعد أد ايه ؟

الشاهد ـ بعد سنتين ٠

الدكتور صلاح الدين ـ والسبب فى هذه الاسئلة هو انه ظل ممتنعا عن توقيع العقد ، ويرمى فى النهاية الى الامتلاك أما لما يوقع العقد يبقى انقلب الوضـــع ، يبقى أصبح مستأجر ويدفع ايجار للحكومة وملكية الحكومة فى هذه الحالة ثابتة لاشك فيها وهو امتنع عن توقيع العقد مدة وهذا كله خاص بموضوع **سليمان غنام** ٠

الرئيس ـ هو امتنع أد ايه ؟ يعنى سنة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ نحن نريد أن نسأله فى هذا قبل أن نقول له من واقع الدوسيه ٠

الشاهد ـ فى سنة ١٩٤٩ كنت مؤجر من مصلحة الامـــلاك وبعدين هم حاشونا وكتبوا للمديرية وقالوا حيث أن

فلان ده مستولى على الارض فى زمام مريوط يصح يأجر مننا ٠

الرئيس ــ الكلام ده كان فى سنة ١٩٤٩ ، يعنى انت امتنعت عن توقيع عقد الايجار سنة ١٩٤٩ لمصلحة الأملاك ٠

الشاهد ــ أيوه وسنة ١٩٤٩ هم جابوا الجرارات والانفار وهدوا المصارف والملايات ، وبالطبع ده زعلنى منهم ، وقلت سيبهم منهم لله ، وربنا سبحانه وتعالى مش بيسيب حد ولا بيظلمش حد ٠ ففى السنة دى نزل مطر وقعد شهرين فأنا زرعت من الارض ٥٥ فدان شعير ومصلحة الاملاك ماأمكنهاش تزرع واتومبيلها انغرس **وحسن الخولى** لما قال **لكراره بك** عن الحكاية دى قال له وانتم كنتم فين وليه مازرعتوش زيه ؟

الرئيس ــ وقعت امتى عقد الايجار ؟

الشاهد ــ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠

الرئيس ــ والعقد كان ينتهى امتى ، وهل وقعته فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ والا فى سنة ١٩٥١ ٠

الشاهد ــ كان من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لغاية اكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠

الدكتور صلاح الدين ــ انا فاهم ماترمى اليه المحكمة ، لكن سؤالى لايتعلق بهذا ٠ انا سؤالى ان هذا العقد اللى يبدأ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠٠٠

سؤالى كما أوضحته للمحكمة كان خاصا بابتداء الايجار سنة ١٩٥٠ ، وهو بيقول انه أخذ ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ لكن هذا ليس سؤالى ٠ سؤالى هو : وقع العقد بتاع الثلاث سنين امتى ؟ هو لم يوقعه قبل سنة ١٩٥١ ٠ انا أريد أن أعرف التاريخ اللى وقع فيه هذا العقد بتاع **خليل الجزار** ٠

الشاهد ــ ياريتنى كنت جبت العقد معايا ٠ والا يعنى أروح واكتب لكم ٠ والا أخلى سعادة المدير يكلم المحكمة ، يعنى هو انا عقلى دفتر ؟

الرئيس ـ يعنى مانتش فاكره ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ انت وقعت العقد لمدة ٣ سنين فهل وقعته قبل ابتداء المدة أو بعد ابتدائها ؟

الشاهد ـ أنا ماوقعتش على العقد بتاتا انا كنت بأجر خفية من المديرية ، ولما جت المديرية بتاعت مريوط عملنا العقد من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وينتهى فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ هل وقعته قبل نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو بعدها ؟ يعنى قبل ماتبدأ مدة الايجار ؟

الشاهد ـ أيوه ٠

الرئيس ـ يعنى قبل ماتبدأ الدورة الزراعية ؟

الشاهد ـ دلوقت انا مأجر ٠

الرئيس ـ الايجارة تبدأ فى نوفمبر ؟

الشاهد ـ حصل اننا وقعنا فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠

الدكتور صلاح الدين ـ واذاكان ثبت فى الاوراق انك وقعت فى يناير سنة ١٩٥١ فهل تستطيع أن تفتكر انك مامضتشى فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠ خد بالك العادة حاجة واللى حصل حاجة تانية ٠ السؤال بتاعى منصب على اللى حصل ٠

الشاهد ـ العادة كده ٠

الدكتور صلاح الدين ـ هل انت متشكك ؟

الشاهد ـ أيوه متشكك ٠

الدكتور صلاح الدين ـ ثابت فى مكاتبات المصلحة انه وقع العقد فى يناير سنة ١٩٥١ ٠

الشاهد ـ طيب ماهى هى ٠ ماهى المدة ٣ سنين ٠

الدكتور صلاح الدين ـ هل وقعت اقرارا باسمك وباسم شركائك وصدق عليه فى مركز البوليس ؟ هل فيه اقرار موقع منك وباسم شركائك وصدق عليه فى مركز بوليس كفر الدوار ؟

الشاهد ـ علشان ايه يعنى ؟ إيه الاقرار ده مش تقرأه لى ٠

الدكتور صلاح الدين ـ اقرار خاص بك وبشركائك • هل وقعت الاقرار ده ؟

الرئيس ـ اقرار أنك مثلا انت وفلان وفلان شركاء •

الشاهد ـ يمكن عملوها من بره بره •

الرئيس ـ هل انت وقعت مثل هذا الاقرار وقلت فيه ان شركاءك يبقوا فلان وفلان وفلان ؟

الشاهد ـ انا مش متذكر الواقعة دى • والله هم كانوا عملوا محضر صحيح لما حبوا يشتكوا المفتش • وانا ماعرفش حاجة أبدا بعد كده •

الدكتور صلاح الدين ـ أنا باجتهد انى افكرك •

الرئيس ـ كان سنة كام الكلام ده ؟

الدكتور صلاح الدين ـ لو سمحت المحكمة ارجو أن يجيب الشاهد على سؤالى أولا • الاقرار ده خاص بأنك توضح أسماء شركائك ومقدار الارض اللى كل شريك وضع منهم اليد أو حيضع اليد عليها • انت عمدة وتعرف أن فيه اقرارات ويصدق عليها فى المركز وانا أقول لك أسماء الشركاء

الشاهد ـ قول انا بدى أعرف الاسماء دى •

الدكتور صلاح الدين ـ محمد جاب الله ومحمد حسين خلف ومحمد مراد حامد وعبد اللطيف الشيخ وعزيزة الوكيل حرم خليل الجزار •

الشاهد ـ أيوه انت فكرتنى ده واحد راح بدالى ومضى بالنيابة عنى • راحوا فى المركز وجابوا واحد وعمل الشغلانة دى اللى انت فكرتنى بها ده انا بادور عليها الله ينصر دينك •

الرئيس ـ ومين اللى عمل الشغلة دى ؟

الشاهد ـ حسن الخولى •

الرئيس ـ علشان خاطر مين ؟

الشاهد ـ علشان عزيزة • دى حاجات بتبان لوحدها •

الرئيس ـ هل معاكم الصورة الاصلية علشان نقـــدر نشوف التزوير ؟

الدكتور صلاح الدين ـ مش معانا لان الصورة الاصلية فى الملف ٠

البكباشي ابراهيم سامي ـ الشهادات الادارية الشاهد بيقـر انها صورية ٠

الدكتور صلاح الدين ـ علشان نرشد اخواننا ممثلى الادعاء أقول لهم ان دى موجودة فى ملف مجلس الدولة رقم ٨ ملف مربوط ٠

البكباشى ابراهيم سامى ـ المحكمة رفضت طلب ضم هذا الملف٠

الرئيس ـ نبعت نجيبه علشان نشوف حـــكاية التزوير ٠ ونشوف الشخص المزور ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ ملفات مجلس الدولة وملفـات مصلحة الاملاك كانت موجودة تحت يد المتهم ٠

الدكتور صلاح الدين ـ طيب انت تعرف تكتب وتقرا ؟

الشاهد ـ أمال ازاى أبقى عمدة وما اعـرفش أقرا واكتب ٠ **انت راجل طيب ٠ اسمع ياسيدنا الافندى انا مش راضى أرد عليك ٠ أمال ده لابسه أسخم به ايه (مشـــيرا الى الطربوش) ٠**

الدكتور صلاح الدين ـ ماتزعلش ٠

الشاهد ـ لأبدا ده انا باستحمل كتير ماهم برضه سألونى السؤال ده فى لجنة التطهير ٠

الدكتور صلاح الدين ـ علشان ماتزعلش أنا قصدى انى أسألك سؤال تانى بعد كده انت بتقول انهم زوروا ٠

الرئيس ـ زوروا ازاى هو انت كنت موجود أثناء التزوير ؟

الشاهد ـ لا ده واحد من خفراء مصلحة الاملاك قال لى : ان واحد جاب الورقة الفلانية وازاى انت مضيت عليها ، قلت له : امتى ٠ قال لى : امبارح وفيها اسمك ٠ فقلت له ومين اللى بعتها ٠ قال لى : المفتش وما اعرفش ايه الورقة دى ، والراجل ده كان بيشتغل خولى ومات عنـــدنا فى

العزبة • وانا كنت عاوز أدور على الورقة دى، وهوفكرنى النهارده بيها وباللى قال لى عليها الله يرحمه بأه •

الدكتور صلاح الدين ـ يعنى فيها امضاء لو كان مزور تعرف انهم زوروه ؟

الشاهد ـ اذا وجدت امضائى تبقى مزورة •

الدكتور صلاح الدين ـ الاقرار ده فيه توضيح لاسماء شركائك ووضع يد كل واحد منهم ، وهذا الاقرار صدق عليه مركز كفر الدوار ، وبلغك ان واحد قال لك انت وقعت ، هو يقول فى روايته أن واحدا من الخولة من مصلحة الاملاك قال لك انت وقعت •

الرئيس ـ انت وقعت الاقرار وبتقول فيه ان عزيزة الوكيـــل احدى شركائك ؟

الشاهد ـ الورقةاللى انكتبت كانتواحنا فىالمواساة والدكتور النقيب وخليل الجزار كتبوا اقرارا بأننا شركاء من سنة ١٩٤٦ ، ادى الحكاية • وغير كده مافيش ، وفى لجنــة التطهير لما سألونى قالوا لى : هناك اقرار مســجل فى الشهر العقارى أما غير هذا مفيش •

الدكتور صلاح الدين ـ دلوقتى بتقول ان الجزار والنقيب هم اللى عرضوه عليك فى المستشفى •

الرئيس ـ وعزيزة الوكيل كانت موجودة ؟

الشاهد ـ لأ •

الدكتور صلاح الدين ـ ده بقى كان فىأول مقابلتك مع الجزار والا بعدين ؟

الشاهد ـ كان التاريخ سنة ١٩٤٦ أو سنة ١٩٤٧ •

الرئيس ـ لما تقابلتم فى المستشفى كتبتم الشهادة دى ؟

الشاهد ـ بعدها باسبوع او اثنين •

الدكتور صلاح الدين ـ هذا الاقرار هل وقعت عليه والا لأ ؟

الشاهد ـ أنا وقعت على ده •• ده عقد ايجار • ده غلب ده •

الدكتور صلاح الدين ـ الغلب ده هو اللى احنا فيه •

الشاهد ـ ده ربنا تسه حيوريكم •

الدكتور صلاح الدين ــ الله يسامحك ٠
الشاهد ــ انا مش باقول عليك ٠
الدكتور صلاح الدين ــ طيب ماهو انا باتكلم عن موكلى ٠
الشاهد ــ موكلك مالوش دعوة **غنام** لاأخد أرض ولا له اسم عندنا ٠
الدكتور صلاح الدين ــ الاقرار اللى قالوا ان عليه امضاءك ٠٠٠
الرئيس ــ الدفاع عاوز يضيع وقت ، هو قال ان واحد قال له هذا الكلام ، فما هدف الدفاع اذن ؟ هو معترف انهم خلوه يوقع ويقول ان عزيزة الوكيل شريكة لى فى سنة ١٩٤٦ ٠ وقال انه وقع فى مستشفى المواساة أن عزيزة شريكته مش انت معترف بأنك وقعت على حاجة تنص على أن عزيزة الوكيل شريكة معاك سنة ١٩٤٦ ٠
الشاهد ــ أيوه ٠
الدكتور صلاح الدين ــ الامر الثانى اللى صدق عليه فى المركز واللى هو بيقول ملوش دعوة به أنا وجدته فى الورق ، فأنا عاوز أسأله هل هذا توقيعك والا لأ ؟
الرئيس ــ علشان تثبت ايه ؟
الاستاذ عبد الرحمن صالح ــ من وجهة نظر الادعاء جميع التوقيعات سواء أكانت من الشاهد أم من غيره فنحن نسلم بأن جميعها غير مطعون فيها من جانبنا ٠ لان اجراءاتنا ومطاعننا انما هى على الصورية ٠
الرئيس ــ انا مش فاهم ايه لازمة كل الكلام ده احنا بنكرر الحاجة ثلاث أو أربع مرات بقى لنا ساعة ونص فى حلقة مفرغة ٠
الدكتور صلاح الدين ــ لان الاجابة غير واضحة ، وتستدعى ذلك ٠ والغرض من هذا هو تحديد موعد توقيع عقد الايجار ٠ وهذا له كل الصلة بالقضية ٠
الرئيس ــ انت متذكر ٠

الشاهد ـ أنا ممكن أجيب عقد الايجار بكره ٠

الرئيس ـ نحن سنعود الى كل هذه التواريخ ٠

الدكتور صلاح الدين ـ النيابة حسمت هذا الموضوع وهذا الموقف ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ أساس الادعاء هو صورية جميع هذه الاجراءات٠ ونحن نسلم جدلا بالوقائع المعروضة ٠ ولكن الذى يهمنا هو صورية الاجراءات ٠

الرئيس ـ الدفاع عاوز حاجة تانية ؟

الدكتور صلاح الدين ـ لا متشكر ٠

الرئيس ـ طيب خلاص انتهت الشهادة ٠

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد)

الرئيس ـ والآن لنرفع الجلسة للاستراحة ٠

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الاربعين صباحا) ٠

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة بعد الظهر) ٠

الرئيس ـ المدعى : الشاهد الثانى موجود ؟

البكباشى ابراهيم سامى ـ ما جاش ، وبمراجعة الملفات المقدمة وجدنا ان له أقوالا فى محضر لجنة التطهير ٠ وهذه الأقوال تغنينا٠ولذا فنحن نكتفى بأقواله فى محضر لجنة التطهير ٠

الدكتور صلاح الدين ـ يهمنى أن أطلع علي ما أثبت من شهادة هذا الشاهد فى محضر جلسة اليوم ٠

ولست أريد أن أعطل الاجراءات ٠ ولكنى أرجو أن أحتفظ بالرد على ما يمكن أن يقال فى هذا الجزء بعد الاطلاع على المحضر ٠ واذا رأت النيابة أن تؤجل مرافعتها

الى حين مرافعتى فلها ذلك ، أما اذا رأت أن تدلى بمرافعتها فى الجزء الاخير فلتدلى هى به ، أما فيما يتعلق بمرافعتى فانى أرجو أن تأذنوا لى أن أؤجلها فى هذا الجزء الى ما بعد الاطلاع على محضر جلسة اليوم •

الرئيس ـ وهو كذلك •

الدكتور صلاح الدين ـ شكرا •

الرئيس ـ المدعى •

البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق (المدعى العام) •

بسم الله الرحمن الرحيم

قضاة الشعب :

أمامكم متهم له طابعه الخاص سواء من ناحية تكوينه السياسى أو من ناحية الادعاءات المقامة عليه • فهو شخص مهنته الاصلية المحاماة ويا حبذا لو كان قد استمر مكبا عليها عاملا فى ميدانها الكريم • ولكنه تنكب هذا الطريق القويم ، واحترف السياسة ، وجعلها مهنته الاصلية ، واطرح ماهيأت له نفسه ، فأصبحت المحاماة نافلة فى عرفه ، والسياسة هى الاساس ، بل هى الكل فى الكل فى حياته •

والسياسة فى ذاتها لها أهدافها الكريمة اذا ما روعيت قواعدها التى وضعها سلاطينها • ولها أهدافها غير الكريمة اذا ما استغلها محترفوها استغلالا سيئا معيبا •

وفى هذا المحيط الاخير كان المتهم • وظل الى الآن فجعل من امتهانه السياسة سبيلا الى الوصول الى غاياته الذاتية وأهوائه الشخصية • غير هياب ولا وجل بل غير عابىء بالمعقبات ايا كانت • **لانه عاش فى عهد انغمس ساسته فى أوزار لا حد لها ولا غرو فسار فى القافلة • قافلة محترفى السياسة يكد ولكن لنفسه ولنفسه**

فقط • وليس للوطن فى شرعته حق قبله • بل جعل من الوطن ومصالح الوطن مطية ذلولا يصل بها الى مبتغاه وليكن ما يكون •

فالمتهم أمامكم • شخص تجرد من الوطنية • وقتلته الانانية • وانبرى يسابق الزمن للفوز بمغانمه الذاتية •

هو شخص أبت عليه نفسه وهى أمارة بالسوء • الا أن يصل فى الظلام ولو أدت فعلته الى الفوضى وانهيار النظام •

قضاة الشعب :

بهذه العبارة المختصرة • أقدم لكم المتهم وأى متهم • هو محمود سليمان غنام •

أقدمه بهذه الادعاءات المطروحة عليكم ، ولا يغربن عن البال أن ما حوته هذه الأدعاءات من وقائع انما هو من قبيل المثال مما ارتكب فليست على سبيل الحصر • لأن المتهم حياته السياسية لا سيما فى تلك الفترات التى ولى فيها مناصب عامة ، **كلها مليئة بالجرائم والمخالفات الصارخة من كل النواحى •**

ونوضح ذلك فى ايجاز غير مخل • نقول : ان مصلحة الاملاك تملك حوالى ٢٠٠٠ فدان فى المنطقة الثالثة بجهة مريوط فتعرض لها بعض الافراد فى زراعة ١٧ فدانا فى الجزء الغربى من هذه المنطقة •

واضطرت المصلحة الى رفع الدعوى رقم ٤٥/١٩٥٠ لطردهم من الارض التى يزرعون فيها :

وكان محور الادعاء المؤدى للنزاع عمدة الامراء **محمد جاب الله** • اذ كان يطمع فى سلب هذه الاراضى ووضع يده على ما يمكن انتفاعه منها •

وعلى أثر رفع الدعوى عليه وعلى غيره من المتعرضين

لجأ الى طريقة خسيسة ، وهى التى كانت سائدة فى ذلك العهد البائد البغيض ، **فسارع الى الدكتور أحمد النقيب** .

وكان **الدكتور النقيب** على ثقة تامة بأنه سوف ينجح فى فض النزاع بالطريقة التى لجأ اليها . **فلا القانون يؤازره ولا لوائح مصلحة الاملاك تسعفه فى نصره عمليا فانتقل الأصيل والعميل الى الخطوة التالية . وعرف الدكتور النقيب العمدة بخليل الجزار عديل الرئيس السابق مصطفى النحاس . وحرمه عزيزة الوكيل شقيقة زينب الوكيل حرم الرئيس السابق اللذين تعاهدا وتعهدا له بالعمل على الحصول على الارض التى يرغب فى الاستيلاء عليها ، ثم بيعها اليه فى المستقبل بالممارسة .. وذلك فى مقابل اشتراكهما معا ـ أى العمدة والسيدة عزيزة ـ فى الادعاء بوضع اليد تمكينا لها من الاستيلاء على جزء من الأرض لأنها بالايجار أولا من مصلحة الاملاك ليتم لها الشراء بعد ذلك بالممارسة ليتمشى الحال مع ما تقضى به اللوائح فى مصلحة الاملاك** .

وتنفيذا لهذا الاتفاق غير الكريم . تمت الصفقه بين المدنسين على أن يكون نصيب العمدة فيها ١٢٠ فدانا . وعلى أن يختص الزوج والزوجة بالباقى ، أى بما تنزل لهما عنه مصلحة الأملاك زيادة عن هذا القدر .

تم هذا الاتفاق كما ذكرنا ـ مظهرا لا مخبرا ـ كأية عملية قانونية تجرى بين متعاقدين وفقا للاصول المرعية . وكان مخبرا لا مظهرا على أساس من الغش والتدليس والزور الفاضح ، **والهدف الأول والاخير هو اقتناص أراضى الدولة اعتمادا منهم على أنهم الاصهار والمحاسيب . هم الحاكمون ، وهم المسيطرون ، كلمتهم نافذة ولو على ضلال . واتفاقهم مبرم ولو على اغتيال ،**

وليكن حكم القــانون ما يكون فليس لحــكم عليهــم سبيل ٠

ماذا تم بعد ذلك ؟ سعى **خليل الجزار والســيدة عزيزة الوكيل** ـ والوزارة وزارتهـــا ـ **لدى مصـلحة الاملاك ولدى وزير الاقتصاد** ـ الذى هو المتهم ـ **فمنحهما بلا وجه حق تصريحا منه باستئجار القطـع ٤٣،٢،١ من المنطقة الثالثة التى تبلغ مساحتها حوالى ٣٠٠ فدان ٠** وكان ذلك بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٩ دون أية مفـاوضات أو صعوبات ، مع أن العمدة أحد أفراد العصابه كان قد توجه قبل ذلك الى المصلحة يرجوها فى الحاح انهـــاء النزاع بينـــه وبينها على أن تصرح له وللمتعرضـــين باستئجار جزء من هذه الارض ٠ فباءت جهوده بالفشل ٠ **وما أن أيقنت السيدة عزيزة الوكيل أن سبيلها الى وزارة الاقتصاد هين ٠ وان طلباتها جميعا مجابة بأدنى مجهود ، وان الوزير غنام فى قبضة يدها توجهه متى تشاء ٠٠** حتى تقدمت الى مصلحة الاملاك **وقد كشفت عن نفسها بتظلم جديد موقع عليه منها ذكرت فيه أنها وشركاءها يضعون يدهم على مقدار ٦٠٠ فدان من أراضى الحكومة فى منطقة مريوط ٠ وان المصلحة عرضت عليهم استئجار جزء من الاطيان فى مقابل النزول عن الادعاء بوضع اليد من جانبهم ، وان المصلحة صرحت لهم باستئجار ٣٠٠ فدان وهو أقل حقوقهم ٠ فأجابتها المصلحة الى ما طلبت فورا ورفعت المساحة الى ٦٠٠ فدان !**

ولم تكتف السيدة **عزيزة عبد الواحد الوكيل بمـا** امتلأت به جعبتها نهبا رسميا ٠ وبما قدم لها المتهم من أسلاب من مال الأمة ، بل وثبت وثبة أخرى فى جرأة نادرة ٠ فتقدمت من جديد تطالب بشراء هذه الارض أى الـ ٦٠٠ فدان ، وأرادت أو أريد لها بعبارة أفصح أن يكون البيع مسايرا للنظم القـــائمة ٠ **وانتهى تفكير**

المتآمرين الى استئجار الارض بأسماء أفراد العائلة والاقارب والأصهار والأذناب ، على أن يستأجر كل فرد جزءا يتجاوز العشرة أفدنة ، حتي يتمكن من شراء الاراضى بالممارسة مستقبلا • اذ لو استأجرت هى بنفسها جميع هذه الاطيان باسمها ـ وهى التى اختصت بها فى الاتفاق الكريه ـ **لما تمكنت من شرائها بالممارسة** • وبذلك تسهل العملية ويسهل الأمر على الوزير المتهم ليتخذ فى شأنه القرار المناسب أو القرار المطلوب •

ففى ١٩/١١/٥٠ قدمت لمصلحة الاملاك الاميرية اقرارا مكتوبا ذكرت فيه أسماء • قالت أنهم شركاؤها فى وضع اليد ، والمطلع على ذلك الاقرار العجيب يرى فيه الاعجب • **فقد جمعت القصر والصغار من عائلات الجزار والوكيل وشركس والسلحدار ورستم والنقيب وزكى زهران •**

هؤلاء هم العصابة وأبناء العصابة وأصهار العصابة وأذناب العصابة تربطهم صلة الدم فتوثق بينهم علاقة السلب والنهب •

قرت بهذا الاجراء الخسيس عين المتهم ، وسهلت مأموريته • **فلما برز الاعتراض بأن هؤلاء جميعا لم** يباشروا أى عمل فى هذه الأطيان ، تفتق ذهنها وذهن من **تآمر معها • عن حيلة جديدة هى أن يحل الاتباع والخدم محل هؤلاء بما فيهم القصر والصغار والغاية تبرر الوسيلة •**

فكان هذا التصرف الصورى من جانبها **تحت سمع المتهم وبصره ـ بل لا أعدو الواقع اذا قلت أنه كان بتوجيهه وارشاده** ـ كان هذا التصرف أخطر ما فى الموضوع • **غش وتدليس وتزوير** •

وفى النهاية وصلت الى مبتغاها ورسا المزاد المحلى على هؤلاء وأصبحت هى المالكة للارض بعد أن مهد لها

المتهم السبيل الى مقصدها • وذلل لها كافة الصعوبات القائمة ، فداس القوانين واطرح اللوائح واغفل الاجراءات •

قضاة الشعب :

هذا هو ما اقترفه المتهم • وهذا هو كتابه ، وهو كتاب أسود الصفحات :

١ ـ ضرب بمذكرات مصلحة الاملاك ـ المصلحة صاحبة الولاية والاختصاص ـ عرض الحائط ، فخرق القوانين في سبيل ارضاء هذه العصابة الضالة والتى عاثت فى الارض فسادا •

٢ ـ والملفات المودعة تحت أيديكم تنطق بفساد الخطوات التى اتخذت حتى تمت الصفقة التى فاحت رائحتها الكريهة حتى زكمت الانوف •

والمتهم قد أخذ بالرأى المعارض لرأى المختصين فى مصلحة الاملاك ، مستغلا نفوذه ، معتمدا على سطوته وسلطانه ، يؤيدهم فى هذه المطالب الصارخة ، فلم يرع الضمير ولم يؤد الواجب • بل عمد الى ارضاء زعمائه ورغبة زمرة الآثمين مغتصبى الحقوق ، الذين لم يترددوا فى الالتجاء الى الطرق غير المشروعة ، سواء بالصورية أو الغش والتدليس والتزوير • ليصلوا الى مبتغاهم •

٣ ـ وليس هناك أبلغ ولا اقطع فى الدلالة مما سطرته لجنة التطهير عند بحثها موضوع التعدى على أراضى الحكومة فى مريوط • اذ قررت أن الاجراءات التى اتخذت كانت بالغة الخطورة • وتكشف عن رغبة غير كريمة فى الاستيلاء على أملاك الدولة بالتحايل على مخالفة النظم القائمة بغرض الجاه واستغلال النفوذ ••

واستجابة المتهم السيد غنام لمثل هذه الرغبات العابثة ، وبمثل هذه الاساليب الملتوية مما كان ينبغى عليه أن

يناهض هذه الروح الانتهازية ، ويدرأ عن نفسه وعن اداته هذه التصرفات ٠

فتصرفات المتهم على هذا النحو تعتبر ضربا من ضروب اساءة استعمال السلطة ، وخروجا عن الغاية المشروعة من التصرف ، والتى تفرضها المصلحة العامة ، وتعتبر خدمة لاشخاص ، ومحاباة صارخة لذوى الحظوة والنفوذ ، **كالسيدة عزيزة الوكيل ٠**

٤ ــ كما ان قسم الرأى مجتمعا قد قرر صراحة أن جميع هذه التصرفات كانت صورية ٠ وقد شابهها التحايل والتزوير ، وان للحكومة الحق فى ابطال هذه التصرفات الشائنة ٠

قضاة الشعب :

ننتقل بعد ذلك الى **واقعة شركة الملح والتعدين** ، فملخصها أن المتهم عند ما كان وزيرا للتجارة والصناعة فى شهر يناير سنة ١٩٥١ أدلى فى مجلس الشيوخ **ببيان كاذب ، وبسوء قصد ، وفى ظروف مريبة** أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص بالترخيص لوزير التجارة والصناعة **بمنح شركة الملح والتعدين الاهلية حق استغلال ملاحات المكس وبلبيس ومليس وما جاورها** ، وذلك لاستخراج ملح الطعام لمدة عشرين عاما ، مع جواز تجديدها لمدة خمس سنوات أخرى ٠ وقد كانت الشركة قبل تقديم مشروع القانون مكلفة من قبل الوزارة باستغلال هذه الملاحات بالقرار الوزارى رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٤٨ ولمدة عام ثم صدر قرار آخر برقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٩ بتكليف هذه الشركة بالاستمرار فى استغلال هذه الملاحات لحين تاريخ العمل بالقانون المزمع اصداره فى شأن الترخيص للحكومة بالتعاقد مع الشركة ٠

وعلى أثر تنفيذ الشركة لشروط العطاءات اتضح للادارة العامة للشركات أن **هذه الشركة عمدت منذ**

استغلالها للملاحات الى عدم التقيد بشروط ، فمن حيث السعر الجبرى للملح بالرغم من تعهدها فى عطائهـا بالبيع بالسعر الرسمى الذى اعتبرته الـوزارة شرطا للاستغلال أساسيا كانت تبيع للمشترين بأكثر من هذا السعر بطريقة احتيالية ، كما عمدت الى خلق سـوق سوداء للملح بتفضيل بعض التجار على غيرهم فأدى ذلك الى عدم انتظام التوريد وتوفيره للجمهور فى جميع أنحاء البلاد متعللة فى ذلك بشتى المعاذير غير المقبولة وتحت سمع المتهم وبصره ، وقد غض الطرف عنها ٠

وواضح من الملفات المعروضة أن الادارة العـامة للشركات قد قامت بالتفتيش على الشركة عدة مرات ٠ وقدمت تقارير ومذكرات فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وفى ١٩٥١/١/١٥ ٠ وأشارت بصفة أصلية وباسهاب الى مخالفات الشركة لشروط الاستغلال ٠ وانتهت فى هذا كله الى اقتراح رفع يد الشركة عن الاستغلال ، لعدم أمانتها وعدم كفايتها ٠ وفعلا كانت الشركة غير أمينة فى تصرفاتها ٠ فبجانب البيع بأكثر من السعر الجبرى ٠ وخلق سوق سوداء للملح ٠ عمـدت الى مخالفة شروط الاستغلال ، واختلفت على نوع الملح المقـدم ولجأت الى الاحتكار حتى تتحكم فى الجمهور ، كما عمدت الى اخفاء مسـتنداتها ودفاترها عن المـراقبين تهـربا من اداء الضرائب ، وأنشأت دفاتر صورية ، وأصـبح مركزها المالى مزعزع الأركان ٠

وبالرغم من ذلك كله تقدمت الوزراة فى عهد المتهـم ـ **وهو عهـد بغيض** ـ بمشروع قانون الى الـبرلمان للترخيص لهذه الشركة بالاستغلال بـدلا من التكليف السابق صدوره ٠ **ووافق الوزير عـلى هـذه الصفقة المريبة ٠ وعندما طرح المشروع عـلى مجلس الشـيوخ للنظـر فى اعتماده فى جلسة ٢٩ ينـاير سنة ١٩٥١**

ـ وأحب أن أشير الى ان ادارة الشركات كانت قد قدمت تقريرها الأخير فى ١٥ يناير أى قبل عرض الموضوع على المجلس بأسبوعين كاملين ، والمخالفات ماثلة فى الاذهان وفضائح الشركة قائمة واضحة ـ **حدث أن طلب أحد الشـــيوخ من المتهم ايداع تقـــارير الادارة العامة للشركات للوقوف على ما بها من مخالفات • ولكن الوزير احتج بشدة وفى جرأة لا يأتيها غيره على هذا الطلب • فقد أراد أن يتلافى وقوعه فى الحرج الذى سيواجهه اذا ما نشرت هذه التقارير •**

وتصدى المتهم للرد على المستجوب بحدة •

وقرر ـ كما جاء فى مضبطة مجلس الشيوخ ـ« **بأن الحكومة قد راقبت هذه الشركة ، كما تراقب أى شركة مؤسسة وقائمة بالاستغلال فعلا • كما تبين لنا وتبين لى بصفة خاصة عند ما فاجأت هذه الشركة وأجـــريت تحقيقا دقيقا ان العمل فيها جار على وجه مرض • لا محل معه للشك فى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ، وان أمر التكليف منفذ تمام التنفيذ طبقا لما وضع من شروط»** ••• وأخذ يدافع عن وجهة نظره أو بالاحرى أخذ يدافع عن الشركة **كأنه محاميهـــا** • وبالرغم من مخالفاتهـــا الخطيرة ، **حتى نجح فى اقناع المجلس برفض طلب ايداع التقارير وانتقل المجلس الى مناقشة مشروع القانون ، وانتهى بالموافقة عليه وصدر القانون رقم ٤ يوليو سنة ١٩٥١ •**

وبذا انتصر الوزير الكاذب المضلل عـــلى خصـــومه الشرفاء • وبذا انتصر الباطل على الحق •

أتدرون ياسادة ماذا تم فى أمر هذا القانون وماذا كان مال هذه الشركة ؟!

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١١ مارس ١٩٥٣ أى فى هـــذا العهد على مذكرة وزارة التجـــارة

والصناعة والتى تستند على المذكرات التى أخفاها المتهم من قبل •

وأمام حضراتكم :

١ ـ تقارير الادارة العـامة للشركات التى تنادى بفساد الشركة •

٢ ـ مناقشة مشروع القـانون أمام مجلس الشيوخ والتصريح الحماسى للمتهم •

٣ ـ رأى مجلس الـدولة فى استغلال الشركة والشوائب التىرانت عليها وسوء قصد المتهم فى هذا التصرف •

٤ ـ قرار مجلس الوزراء برفـع يد الشركة عن الاستغلال والمذكرة المرفوعة منوزارة التجارة والصناعة فى هذا الشأن •

وبذلك أسدل الستار فى هذا العهد على فضيحة من فضائح ذلك العهد البغيض •

كما كشف الستار عن احدى مغامرات المتهم لحسابه الخاص على حساب المصلحة العامة • ولم يتـورع عن الكذب والغش ليفيد الشركة ويستفيد •

قضاة الشعب :

هكذا كان الفساد ، وهكذا عم واستشرى ، فامتد الى الشئون الاقتصادية واناخ بكلكله على الاداة الحكومية بأدوات مدمرة هى وزراء ذلك العهد ثم تطاول حتى غزا الهيئة التشريعية •

والمتهم فى غيه غارق ، وضميره فى سبات عميق ، ولن يكون غير ذلك • ولا عجب •

فشعاره كل شىء لى وليس للوطن شىء •

(وعند ذلك بدأ الاستاذ عبد الرحمن صالح المدعى العام دفاعه) •

الاستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) ـ
قضاة الشعب :

استمعت الآن معكم الى بيان زميلى وهو يقدم المتهم فى عباراته المختصرة الشاملة التي حددت كل شيء ·· والتى لم تجعل لى محلا لأن أزيد عليها · وقد أنهاها بأن الادعاءات التى قدم بها المتهم أمام حضراتكم ان هى الا أمثلة ، وهذا صحيح · وذلك هو الباقى الذى تركه لى لأدخل منه لأروى أو لاسرد لا على سبيل الحصر أيضا ، ولكن على سبيل المثال لمخالفات المتهم · لم نتقدم بهنا لحضراتكم لأن ما تقدمنا به فيه الكفاية كل الكفاية ، وحرصا على الوقت ·

الواقع أن محكمة الثورة ونحن نتقدم اليها بالمتهم انما نقدمه بأمثلة من أفعاله ، فان اطمأنت المحكمة الى سلامة هذه الادعاءات كفانا ذلك ، لأنه لا يمكن أن نردد الاتهامات بعد الاتهامات والنتيجة واحدة · لم نقدم المتهم ـ **يا حضرات القضاة** ـ بما حوته مذكرة **الصاغ محمود أمين حافظ** ولعل المتهم لا يجهله بل يذكره جيدا ·

الدكتور صلاح الدين ـ لى كلمة بسيطة · الكلمة العامة التى سمعناها من ممثل الادعاء الآن قال فيها أن هذه التهم الموجهة الى المتهم انما توجه على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر ـ كويس لغاية كده ـ ونستطيع أن نرد على هذه الكلمة العامة بكلمة عامة مثلها · أما أن تقدم اتهامات أخرى ···

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ لا نقدم اتهامات ·

الدكتور صلاح الدين ـ أما ان تقدم اتهامات أخرى من غير تحديد ، ومن غير أن يطلب من المحكمة أن نرد عليها · أنا لم أستعد الا فيما قدم من اتهامات ، فلن أستطيع أن أجارى الادعاء فى الرد على هذه الاتهامات الأخرى ،

التى يوردها من غير أن يقدمها الى المحكمة . فهـــذا اخلال بحق الدفاع وهذا ما أرجو الا تسمح به المحكمة . كلام عام يمكن أن يرد عليه بكلام عام من مثله . أما وقائع محددة فلا يمكن الرد عليها . أنا لغاية دلوقتى مراجع ٩٣ دوسيها لكى استعد فى التهم الخمس التى وجهت **لسليمان غنام** .

الرئيس ــ الادعاء يذكر بعض الامثلة ، والأمر فى ذلك متروك للمحكمة فان رأت أن تأخذ ببعضها فســوف تمنح الدفاع فرصة للاستعداد .

الدكتور صلاح الدين ــ أنا مستعد بالنسبة للتهم المــوجهة للمتهم فعلا ، الادعاء يذكر هذا على سبيل التمثيل وليس كلاما عاما يمكن أن يرد عليه بكلام عام .

الرئيس ــ على أى حال المحكمة حتوزن المسألة .

الدكتور صلاح الدين ــ ان المحكمة تزن كل شىء .

الرئيس ــ اذا قررت المحكمة الاخذ باحدى هذه التهم فسوف نعطيك فرصة لتســتعد للــدفاع عن هــذه التهم الجديدة .

الاستاذ عبد الرحمن صالح ــ ان الادعاء مستعد أن يجعل من هذه الأمثلة عشر تهم جديدة وانما نحن لم نرد ذلك تخفيفا على المتهم .

الرئيس ــ خليها أمثلة .

الاســتاذ عبد الرحمن صالح ــ خليهــا أمثلة تخفيفا عــلى المتهم .

أقول .. لم نقدمه لحضراتكم بما حوته وطفحت به مذكرة **الصاغ محمود أمين حافظ** ، **ذلك الـذى شرد ، ذلك الذى قضى عليه ظلام العهد البائد بألا يستقر ، لأنه أبت عليه نفسه أن يجارى فى التلاعب** . كان ضابطــا بمباحث التموين فى قسم الازبكية ، وقد تقدم من بدء

تشكيل هذه المحكمة ، وردد هذا فى مـــذكرته الاخيرة لنا ، فقال عن وقائع فى منتهى الخطورة ، ولكن أردنا أن نعرضها على حضراتكم على سبيل المثال برضه • وهذا الكلام كان فى سنة ١٩٤٣ • ما هى أصل المسألة مش بتاعت سنة ٥٠ بس بل فيه واقعة قبل كده فى سنة ١٩٤٣ • كان **حافظ** ضابط مباحث فى قسـم الازبكية ـ وهى منطقة كلها تجارية ومخازن تجار ـ **ضبط مخزن وكان وزير التموين وقتئذ الاستاذ أحمد حمزة قد أدلى ببيان قال فيه « ان من يضبط مواد تموينية مخـــزونة يأخذ مكافأة ٢٥٪ من قيمتها »** • فاجتهد هـذا الضابط سواء أكان الدافع ماديا أو وطنيا سيان • « **وضـــبط مخزن خمور ضخم هو مخـــزن الكورسال • وكانت الحكاية لها قيمة وعمل محضر ، ووزير التموين أخطر بهذا الاجراء واذا بوزير التجارة ، ـ وكان المتهم ـ يصدر أمرا بسحب المحضر وحفظه • ولم يعثر له عـلى أثر لغاية اليوم ، بينما الاشخاص الذين تداولوا هـــذا المحضر احياء • وسلم هذا المخزن وكان يحوى بضائع قيمتها ١٥٠٫٠٠٠ جنيه لاصحابه »** ، وكان حصل سوء تفاهم كما قال الشاهد بين الوزيرين **حمـــزة وغنام** بشأن هذا الاجراء المريب ، وضرب مثلا اخر • وقال « **انه ضبط ميشلان بتاع الكوتش** ـ والرخصة بتاعته بتوع كل أنواع الكاوتش ميشلان وأصناف أخرى ـ **ضبط وهو يختزن بمائة ألف جنيه خمرة كان شأنها فى ذلك الحين شأن الأولى • وفسروا كلمة الكاوتش وأصناف أخرى على أنها تشمل خمور وكل صنف فى التجارة** • هذا هو تفسير المتهم • **وبناء عليه سلمت البضاعة لصاحبها** » • ومثل اخر « **ان صيدناوى** ضبط **وهو يبيع الخمور والاقمشة الشعبية فى السوق السوداء وعلى ذلك يعمل له محضر ، ثم يتدخل فيه المتهم ومن**

هو أكبر منه ـ واقصد رئيس الوزراء ـ فيعمل على سحب المحضر وينتهى كل شىء » • هذا كلام نحن نقوله الآن لأن الشاهد كان موجودا ، وكان يمكن أن نقدم للمتهم ادعاء مستقلا • ولقد آثر الشاهد أن يتقدم بمذكرته فى هذه الايام ، وأنا أعرضها على حضراتكم من نـوع الأمثلة برضه •

الدكتور صلاح الدين ـ وهل الاخ ممثل الادعاء تحقق من هذا الذى قدم اليه ؟

الرئيس ـ ان المحكمة لن تأخذ بهذه الامثلة •

الدكتور صـلاح الدين ـ أنا شاكر جـدا للمحكمة وألف شكر •

المتهم ـ أقسـم بربى أنى لا أعلم عن هذا شيئا • حرام والله حرام ! ••

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ أنا •••

الرئيس ـ ادخل فى الادعاءات •

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ شركة صباغى البيضا يمكن أن يقدم بشأنها عشرون ادعاء •

الرئيس ـ فوت •

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ الشق الثانى من الادعاء الثانى وبكل أسف يدخل فيه أحد زملائنا وهو الاستاذ **عبد الخالق بدوى** ، وأنا سأركز كلامى بغية الاختصار ، علشان يظهر ان كلامى ثقيل •••

الدكتور صلاح الدين ـ لا أبدا •

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ فيما يتعلق بهذا الادعاء أقول أن مضمونه أن المتهم بصفته وزيرا للاقتصاد الوطنى **استغل نفوذه ليحصل الاستاذ عبد الخالق بدوى على ميزة غير قانونية بأن يسر له شراء أرض حكومية بزمام طهواى مركز أشمون منوفية وأضفى عليه صفة ليست**

له بأن أعتبره مستأجرا لتلك الارض تحايلا منه لاتمام صفقة البيع بالممارسة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ وبثمن بخس هو ٣٠٠ جنيه للفدان برغم تقدم من يرغب فى الشراء بسعر أكبر هو ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد » • وأفسر هـذا الادعاء باختصار وبساطة والاستاذ **عبد الخالق بدوى** ــ وهذا أليم على نفسى ــ زميل لى وهو الآن وكيل نيابة أول سوهاج • وقد كان قاضيا وقتئذ وتربطه بالأســتاذ **محمود شوقى** سكرتير عام مجلس الوزراء سابقا علاقة نسب • لأن الأستاذ **عبد القوى** شقيق **الأستاذ بدوى** عديل **الأستاذ محمود شوقى** • وتربطه علاقه قرابة من ناحية أخرى ، من ناحية صهر الاستاذ **عبد الخالق بدوى** •• وكما سمعتم من زميلى المــدعى العام كيف تكون المصـــاهرة وأثرها ومـــداها والى أى حــد تنتهى اجراءاتها •

الرئيس ــ دى فى الشطر الثانى من الادعاء الثانى •

الاستاذ عبد الرحمن صالح ــ الأستاذ عبد الخالق بدوى له أرض فى ناحية طهواى منوفية • وهى أرض جــزائر ومش عاوز أقول أكثر من كده • وكان بيــأجرها فى الأول بثمن بخس • ثم أتى شخص آخر وبلاش أذكر اسمه **وبعد ٨ جنيهات للفدان وصلها لثلاثين جنيهــا ونصف وبعقد لمدة ثلاث سنين** • ولكن من ناحية أخرى الاستاذ **عبد الخالق بدوى** اعتبر هذا اجتراء عــلى سلطانه ، أو بالأحرى على سلطان أخيه على الأقل •• فسعى حتى ألغى هذا التعاقد • **لأى سبب ؟ لا ندرى** • الراجل احتج وقالوا **لعبد الخالق** انت علشان **عبــد الخالق** له مصرف فهو يريد أن يشترى الارض بالممارسة على حسب القاعدة المتبعة ، والتى قيلت فى الشق الأول من الادعاء الثانى •

الراجل اشتكى وثار : يا مصلحة الأملاك، يا مصلحة الاموال المقررة ، ياهيصة مافيش فايدة ، لان التصحيح كان لابد أن يصل الى الاستاذ **بدوى** ، انا عاوز اشترى هذه الأرض وكانت قدرت بالممارسة فى سنة ١٩٤٠ الفدان بمبلغ ٢٤٠ ، وأنا عاوز أشتريها ب ٢٤٠ جنيها كما قدرتها اللجنة فى سنة ١٩٣٩ · فالراجل قال : **وعبد الخالق بدوى** مش مستأجر ؟ ازاى هذا ؟ قالوا لا· **عبد الخالق بدوى نقدر نجيبه من ناحية ثانية · نجعله زارع خفية وبعدين نسوى الحكاية** · لأننا احنا عندنا تفسير للزراعة الخفية · ولكن شروطها وطبيعتها ، وأوضاعها سار عليها مجلس الدولة وقسم الرأى · **عبد الخالق بدوى** هو المستأجر ، عاوز ياخد ما يقدرش لأنهم أربعة عشر فدانا · فقالوا طيب ناخذ ١٠ أفدنة بكام ب ٢٤٠ جنيها ، فالراجل قال : لا يا جماعة أنا أخدها ب ٤٠٠ جنيه ، واجتمعت اللجنة وهذه أول مرة أراها فى مثل هذه الأحوال ــ الظاهر ، لأن الراجل كان جامد وواحد دفع ٣٠٠ جنيه تأمينا وواحد دفع ٢٠٠٠ جنيه تأمينا ، علشان يخشوا المزايدة ــ وعملوا اللجنة وانتهى الأمر بأن **عبد الخالق** يأخدها بالممارسة · **والوزير نفسه وهو المتهم رأس هذه اللجنة وانتهى لها الأمر بعد الاتفاق مع عبد الخالق ذرا للرماد فى الأعين أن يرفع السعر الى ٣٠٠ جنيه للفدان وخدها يا عبد الخالق الله يبارك لك** · الراجل قال : **طيب الباقى أنا مستعد آخده بأربعمائة جنيه للفدان** · فقالوا له : **بس راح منها فدانين ثلاثة في المنافع العامة · تأخذ الباقى** ؟ قال : **أيوه · وأخده بأربعمائة جنيه للفدان ، ولكن الرد العجيب ــ يا حضرات القضاة ــ أنهم قالوا له مش حنبيع لك** · لماذا ؟ **لأن الثمن بخس · والاجراءات الملتوية التى اتخذت لتمكين عبد الخالق بدوى من أن ياخد من أرض**

الحكومة ب ٣٠٠ جنيه للفدان تبقى صح في عرفهم ·· والاجراءات الصحيحة لراجل عاوز يدفع ٤٠٠ جنيــه تبقى غلط ويقولوا له : لأ · ده اللى بيسموه الرأس تحت والرجلين فوق ، الوضع مقلوب وأنا أشرح كيف حدث هذا وسندنا ما انتهت اليه التحقيقات · **وكانت النيابة العمومية بصدد تقديم المتهم والأستاذ عبد الخالق بدوى الى محكمة الغدر · وأني حسب أمر تشـــكيل المحكمة سحبناها لتكون تحت أنظار حضراتكم وبلاش أقول كلام أكثر من كده ·**

الجزء الرابع من الادعاء الثانى وهذا أمره هين وأود قبل أن أتطرق الى شرحه أن أقول : ان الحياة النيابيـة شرعت فى الدساتير **ليكون من البرلمان رقابة على الهيئة التنفيذية ، ولتحديد مسئولية الوزراء قبل البرلمان الذى يضم ممثلى الشعب · هل تحقق هذا** ؟ هذه هى النظرية نشوف تطبيقها عمليا ومدى هذه الرقابة ومدى اهتمام الوزراء بالبرلمان ومدى رقابة هذا البرلمان على الوزراء **فى ملف تحقيق الدعوى الخاصة باليخت المحروسة يبين موقف المتهم فى صفحة ٩٩ ـ ١٠٢ على لسانه ولم نأخذه الا بأقواله · هو كان فتح اعتماد بمبلغ مليون جنيـــه لاصلاح اليخت المحروسة فى الوزارة التى سبقت وزارة النحاس فجاءت هذه الـــوزارة ورفعت الاعتمـــاد الى ١٫٣٢٠٫٠٠٠ جنيه وطرح هذا الأمر على اللجنة المالية ثم على مجلس النواب · وأود أن أقول هذا بملء فمى انه لم يكن للحكومة فى تلك الجلسة الا ممثل واحد ·**أى اهتمام للوزراء بالبرلمان ؟ والى أى حد وصل الاستهتار بممثلى الأمة ؟ ممثل واحد للحكومة هو المتهم باقراره هو طرح هذا الأمر وكان يتعلق بالحربية والاقتصاد ، فدارت فيه مناقشة اعتراض من بعض الأعضاء ، أو استفسار عما تم فى أمر الأعتمـــاد السابق · وقال : لقــد فتح

الأعتماد بشرط · **فهل تم التعاقد ؟ وهل بدىء التعاقد ؟** فانبرى المتهم ـ لأنه لم يكن هنـــاك غيره وهو ممثـل الحكومة ـ انبرى ووقف وقال : « **أقول لكم أن التعاقد تم والعمل قد بدىء فيه فعلاً** » · فى حين أن الواقع من الأوراق غير كده ومش عاوز أتكلم لأن الأوراق رسمية وثابتة وبرر المتهم موقفه بعذر هو أقبح من الذنب · ما هو عذره ؟ هو وزير مسئول فى وقت كانت تبحث فيه مسائل مالية خطيرة · وفى مسائل حساسة قال : « **أنا لم يكن غيرى فى البرلمان ، وانني ممثل الحكومة ، وفوجئت من رئيس المجلس بهذا التســـاؤل ، فقلت جوابى ارتكانا على أقوال الاستاذ عبد المجيد عبد الحق لأنه سبقنى للادلاء بهذه البيانات** » · هل هـــذا يعفيك من المسؤولية ؟ الا يدل هذا المـوقف عـــلى استهتارك بالمســـؤولية الوزارية ؟ · · وهل هـــذه حجـــة لـــك أو عليـــك ؟ أنت واقف تجيب فى موضـــوع حاسم ينتهى الامر فيه الى قرار · تقول مبدأالكلام وتحتج بهذه الحجة · «**أنا مش مختص خالص · اسكت لمـــا ييجى الوزير المختص او لما أجيب لكم البيانات** » · لكن تقول وتحتج بمثل هذه الحجة دى تبقى حجة غير مقبولة من جانبى ومن جانب كل مصرى ·

حضرات القضاة :

هذه هى التهمة محددة محصورة لا نسأل المتهم الا على أنه بوصفه ممثلا للحكومة أدلى بمثل هذا البيان ، ولقد بينت لحضراتكم الى أى مدى كان اهتمام الحكومة بالبرلمان وبمصالح هذه الأمة ·

الفقرة الخامسة من الادعاء الثانى : أحب أن أقول فى الادعاء اللى فات أن اللازمة فى القضايا التى تعـــرض على حضراتكم أنه كلما كان الأمر متعلقا بالملك السابق من قريب أو بعيد سارع كل وزير وكل مسئول ـ وهذا هو

أساس الفساد ـ **سارع كل منهم الى مرضاة الملك بأى طريق وبأى شكل** • مين ما يقولش كلمة تقفل الباب ويفوت المشروع • الموضوع كان متعلقا برفع تكاليف اصلاح اليخت المحروسة **وكان الكل يتسابق لأرضاء مولاه وسيده • وهذه لازمة أتحد فيها الجميع فى ذلك العهد •**

وأنا أعتقد أنه لو لم يكن هذا الضعف لما كانت تلك الاجابة •

وفيما يتعلق بخامسا من الادعاء الثانى ـ وهو الادعاء الخاص باعانة شركة سعيدة ـ فهذا الأمر غريب برضه ويدعونا لان نتساءل • **أولا سعيدة دى ايه ؟** دى كانت سعيدة حقا لأنها كانت منـاط كل رعاية ومحل بحث وتدقيق وطبطبة ومحلسة من هؤلاء ، لان برضه العامل والمحرك والدافع موجود فيها • وأنا لا أريد أن أدخل فى التفاصيل ، ولكن عاوز أقول أن من ضمن أسهمها ، **« حسب الظاهر » ٣٦٠٠ باسم الدكتور حافظ عفيفى ، و ٣٥٠٠ سهم باسم الهامى حسين و ١٧٥٠ باسم محمد طاهر و ١٠٠ سهم باسم محمد نجيب سالم** • انما تعالوا بقى ندخل فى التفاصيل وندخل فى الاقرارات الموجودة فى الورق المخفى ، نجد أن **٢٤٠٠ سهم مكتتب فيها باسم الدكتور حافظ عفيفى تخص الملك السابق** • لا يعلمها الا أولو الامر والعالمون ببواطن الامور فى ذلك الوقت ، **١٠٠ سهم مكتتبة باسم محمد نجيب سالم ، تخص الملك السابق و ٩٠٠ سهم باسم حافظ عفيفى تخص الاميرة فوزية و ٩٠٠ سهم تخص الاميرة فوقية و ١٠٠ سهم باسم الهامى حسين تخص نازلى و ٥٠٠ سهم باسم الهامى حسين تخص فوقية** • هذه هى العلة، فاذا تبين أن الدافع موجود ومصلحة الملك وأسرة الملك السابق موجودة يبقى ندخل فى هذا الأدعاء • أولا

الوزارة سارعت **قبل عرض هذا المشروع وصرفت مبلغ ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه قبل موافقة البرلمان** ــ وهذا خارج عن نطاق الادعاء ــ **وهذه مخالفة دستورية خطيرة أن يدفع من مال الدولة ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه قبل أن يعرض أمر ذلك فى مشروع قانون على البرلمان** ــ كما ورد ذلك فى تقرير لجنة التطهير • نعطيها ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه وبعدين نلحقها علشان الطيارات ما تقفشى وتخش فى ١٠٠٠٠٠ر١٠٠ جنيه ونشبك فيها شركة مصر للطيران مع شركة سعيدة • ان شركات الطيران لا بد أن تصان • محدش قال حاجة **انما شركة سعيدة اللى كان عليها نصف مليــون جنيه ديون نعطيها اعانة ١٠٠ ألف جنيه ازاى** ؟ مع أن التقارير بتقول ان الجماعة بتوع الشركة دول **جماعة بيتفسحوا وبياخدوا الفلوس يتمتعوا بها لمصلحتهم مش للمصلحة العــامة** • مش لازم تعملوا لها شروط ؟ عملوا لها ١٤ شرطا يهمنى فى هذه الشروط **الشرط الحادى عشر** : لأنه أساس هذا الموضوع • وزارة التجارة والصناعة فى عهد المتهم عملت هذه الشروط ، عملت هذه الشروط فى **صرف الاعانة** ، **على أساس أن تتعهد الشركة بالقيام بمساع جــديدة لتخفيض ديونها ، وان تعمل الشركة للتخلص من الديون التى تدفع عنها الشركة فائدة مرتفعة بمجرد تقرير أو استلام الاعانة** • ولما عرض الموضوع فى مجلس الشيوخ **الاستاذ ابراهيم بيومى مدكور والأستاذ أحمد عثمــان حمزاوى** قالوا ياجماعة أنتم عرضتم حالة الشركة بهذا الشكل المخيف ، ولعلهم كانوا يعلمون ما وراء الكواليس أو ما وراء الستار •

وعبد الوهاب طلعت قال : هل ستسوى هذه الديون قبل منح هذه الاعانة ــ سؤال فى محله ــ ثم عقب الاستاذ **حمزاوى** وقال : **هل معنى هــــذا أن الحكومة لن تعطى الشركة الاعانة قبل تسوية ديونها** ؟ وهذا هو الوضــع

السليم ، ومحل الاعتراض فى هذه النقطة واضـــح • ولكن **المتهم** انبرى وقال : « **نعم** » ـ نعم أمام المجلس ـ **« وأتعهد بالعمل على تسوية الديون قبل منح الاعانة »** • ومفيش تفسير ولا ايضاح أقنع من ذلك • وقال : « **وقد وضعت شروطا بلغت ١٤ شرطا وقد أشير اليهـــا فى تقرير اللجنة ولن يصعب على تسوية الديون قبل منح الشركة الاعانة** » • فقال **الدكتور مدكور : « اذا كان معالى الوزير متفقا معنا على وجوب تسوية الديون قبل منح الاعانة ، فهل لديه مانع من اضافـــة فقـــرة تنص على هذا فى القانون ؟** » لقد كان من اليسير ومن السهل ويكون من محاسنه ومحل فخره اذ يجيب مثل هذا الطلب، تصحيحا لهذا الامر • لان هناك طرفا آخر خارجا عن ســــلطة الحكومة ، ولا نملك بشأنه شيئا الا بسلطه أو تشريع • لأن هذا الأمر لا يتعلق بعمل تنفيذى بحت • **ولأن هناك طرفا آخر أجنبيا خارجا عن سلطة الحكومة ولا نملك فى شأنه شيئا ، اللهم الا بسلطة التشريع** • وهنا رد حضرة صاحب المعالى المتهم وقال : « **أظن لا داعي لوضع النص على هذا لأنى تعهدت تحت رقابتكم البرلمانية بتنفيذه ، وأنا مسئول أمامكم عن ذلك** » • هل هناك صراحة أكثر من ذلك ؟ لقد اعترض المتهم على اقتراح **الدكتور مدكور** أن يكون هناك نص فى صلب القانون • وتعهد من جديد فهل نفذ هذا التعهد ؟ **كلا لليوم لم ينفذ وانتهت الشركة وصرف المبلغ كما هو واضح فى الأوراق بشكل آلى سريع جدا وراحت الفلوس ٣٠٫٠٠٠ جنيه أو ٧٠٫٠٠٠ جنيه ،** هذا هو مناط الادعاء •

فلم نكن مفترين **وانما أخذنا المتهم بما قال وبمـــا قال فقط وبما نسبته اليه الأوراق** • والآن لقد عرفتم السر ، وقد قلنا لكم فى غاية الاختصار • والآن مـــع احتفـــاظ الادعاء بطبيعة الحـــال بحقه فى التعقيب

علـى كـل ما سـيثيرة الـدفاع فى جميـع الادعـاءات ، فانى أختتـم كلمتى ختـاما مـؤقتا : وهى أن المتهم وقد استمعتم الى الادعاءات التى أقيمت عليه ، وعرض من أجلها على حضراتكم ــ الادعاء الثـانى بفقراته الخمس بالاضافة الى الأدعاء الأول ــ ابى الا أن يكون كذلك لأنه رغم هـذه السنوات القديمة **التى كان رجال الثورة وقادتها قد اطرحوها ولو الى حين اوتغاضوا عنها أو أظهروا اللين من ناحية مرتكبيها على أن يعودوا الى رشدهم ، أو ينزووا عـلى الاقل فيتركوا المجـال للصالح** • ولكنه تحرك من جديد ــ وهـو محل الادعاء الأول ــ فحركنا له القديم أى أنه الذى حرك الادعاء على نفسه بنفسه وما ظلمناه • ولـكنه ظلم نفسه « **أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى أم من يمشى سويا على صراط مستقيم** » •

الدكتور صلاح الدين ــ الآن الساعة الواحدة والنصف والمرافعة ستكون طويلة • وفيما يتعلق بالشطر الأول من الأدعاء الثانى ، تفضلت المحكمة فأجابتنى الى ما طلبتـه من افساح الوقت لى • وأنا أريـد أن أطلع عـلى محضر جلسة اليوم • وريثما يتم هذا الاطلاع فأنا أترك ما قاله الادعاء معلقا على صحيفة المتهم الناصعة ، الى أن أبدأ دفاعى وموعدنا الصبح اذا شئتم ، أليس الصـبح بقريب ؟ ••

الرئيس ــ لحظة واحدة لو سمحت •

(مداولة قصيرة بين هيئة المحكمة) •

الرئيس ــ قررت المحكمة سماع مرافعة الدفاع الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس • والآن تحب المحـكمة أن تستجوب المتهم وتستفسر منه عن بعض النقط •

الدكتور صلاح الدين ــ تحت أمرك يافندم •

الرئيس ـ تقدر تبين للمحكمة كيف بدأت حياتك السياسية ؟

المتهم ـ بدأت حياتى السياسية وانا طالب فى السنة الاولى من الدراسة الابتدائية ، بمعنى أنى مش كنت باحترف السياسة وانما تصادف ...

الرئيس ـ احنا نقصد حياتك السياسية وانت راجل مش تقول لنا عن تاريخ حياتك بالتفصيل من الاول خالص .

المتهم ـ دى كلمة عابرة . انا اتربيت فى مدرسة مصطفى كامل وسمعت الدستور وسمعت الوطنية فيظهر انى تشبعت بهذه المبادىء ، فكنت وقت سعد زغلول وزملائه ـ لما راحوا دار المندوب السامى ـ كنت أنا تلميذا فى السنة الرابعة الاعدادية (الثانوية) .

الرئيس ـ وتشبعت بالدستور وبروح الدستور .

المتهم ـ أيوه وتشبعت أيضا بالوطنية . ثم قامت الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ فاشتركت فيها ...

الرئيس ـ لما تشبعت بروح الدستور كنت بتحافظ عليه؟

المتهم ـ أيوه ياافندم .

الرئيس ـ حتى فى حياتك السياسية وانت وزير ؟

المتهم ـ كنت باحافظ عليه كل المحافظة .

الرئيس ـ هل الدستور نص أن الوزير ييجى امام ممثلى الامة ويدلى اليهم ببيانات لم يدرسها ولا يعرف صحتهـــا من خطأها ؟

المتهم ـ أقرر لحضراتكم اننى لم أدل ببيان كاذب اطلاقا ، ولم أدل ببيان غير صحيح .

الرئيس ـ وبالنسبة للمحروسة ؟

المتهم ـ انا قلت فى التحقيق انا كنت الوحيد صحيح . يعنى انا كنت الوزير الموجود مصادفة ...

الرئيس ــ وهل الدستور روحه ٠٠

المتهم ــ انا مش مسئول شخصيا ٠

الرئيس ــ هل الدستور ينص أنهمن الجائز أن مجلس الوزراء لايمثل امام ممثلى الامة ؟أمال مجلس النواب بيجتمع ليه؟

المتهم ــ يكفى ان واحدا من الوزراء يمثل الحكومة ٠

الرئيس ــ والباقين فين أمال ؟

المتهم ــ بيكونوا فى مجلس الشيوخ أو عندهم اجتماع لجنة ٠

الرئيس ــ وحيدر كان موجودا فى مجلس الشيوخ ؟

المتهم ــ حيدر ايه ٠ لا ٠

الرئيس ــ هو مش كان وزير الدفاع ؟

المتهم ــ لأ ٠ ده كان وزير الدفاع مصطفى نصرت ٠

الرئيس ــ طيب مش هو الوزير المسئول عن المحروسة ؟

المتهم ــ أيوه ، والحكاية جت مصادفة ووجدت نفسى اناالوحيد فى مجلس النواب ٠

الرئيس ــ لما انت مش مختص ليه ماطلبتش التأجيل بدل ما تدلى باجابة غير صحيحة ؟

المتهم ــ انا سأبين أن اجابتى صحيحة ، أنا مش جاوبت على السؤال ٠ لكن اللى حصل ان اللى أثار هذا الموضـــوع قال : «**هل بدىء فى الاصلاح**» ؟ فسارع الاستاذ **عبد المجيد عبد الحق** وقال : «**ان المسألة مسألة فرق عملة واحنا بصدد اعتماد فرق عملة بس ومن حيث مبـــــدأ الاعتماد ده كان تقرر من قبل كده فى مجلس النواب فى عهد السعديين سنة ١٩٤٩**» ٠

يبقى المبدأ مفروغا منه ٠ فسأل الرئيس **وعبد المجيد عبد الحق** رد عليه وقال : «وقد بدىء فى الاصلاح فعلا» ٠

الرئيس ــ هو كان فى هذا الوقت نائبا ؟

المتهم ـ أيوه ولكنه كان عضوا فى لجنة الشئون المالية اللى من اختصاصها ان تبحث هذه الاعتمادات ، وان تستدعى الوزير المختص ،وممثل الحكومة المختص من كبار موظفى الدولة • يعنى مش ضرورى الوزير ، يكفى وكيل الوزارة أو مدير عام المصلحة المختص • فأنا استنتجت انه : أولا دار البحث فيه فى مجلس الوزراء ، وان **عبد المجيد عبد الحق** كان نائبا وعضوا فى اللجنة المالية • فلا بد أن مندوب الحكومة كان حاضرا وسئل هذا السؤال ، وعزز هذا الايضاح • وعلى هذا الاساس أدلى هو باجابته بأن الاصلاح بدىء فعلا • وبعد كده انا اتكلمت وجايز يكون رئيس المجلس سألنى وقال : احنا عاوزين رأى الحكومة •

الرئيس ـ هو الرئيس اللى وجه السؤال ؟ وهل كان فىجلسة مجلس الشيوخ فى نفس اليوم ؟

المتهم ـ انا مش فاكر ، لان دى حاجة بقى لها سنين •

الرئيس ـ طيب ابقوا ابحثوا لنا المسألة دى •

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ حاضر •

المتهم ـ بعد هذا • الحكاية دى اصلا من اختصاص وزير المالية لانه هو اللى بيبحث الاعتمادات المالية • ووزير الحربية ايضا مختص بذلك لان العملية دى واقعة فى وزارته ، وانا بنيت ردى على سببين جوهريين ، السبب الاول : ان المسألة سبق ان اعتمدت سنة ١٩٤٩ لغاية سنة١٩٥٠ من غير مايكونوا بدأوا فى الاصلاح ، **والسبب الثانى :** كان **عبد المجيد عبد الحق** اتكلم فى المجلس وقال : انه بدىء فعلا فى الاصلاح •

الرئيس ـ ولكن الواقع انه ماكانش بدىء فى الاصلاح •

المتهم ـ الذى تبين لنا ـ وهذا ماسيبينه **الدكتور محمد صلاح الدين** ـ ان الاصلاح قد شرع فيه فعلا •

الرئيس ـ كان بدىء فيه ؟

المتهم ـ انا قلت انه شرع فيه **وعبد المجيد عبد الحق قال : انه بدىء فيه** • وانا قلت شرع • وفيه فرق بسيط بين الاثنين •

الرئيس ـ ايه الفرق اللى بينهم ؟

المتهم ـ البدء اننا **نجيب المركب ونخلى فيها ونصلحها** • أما الشروع **فيختلف عن ذلك** • ولقد تبين من استجواب **جلال علوبة** ـ وهو المختص وكان حاضرا فى لجنة الشئون المالية بمجلس النواب ـ انه أثبت أن المركب كانت راحت قبل كده فعلا الى ايطاليا ، يعنى شرع فى اصلاحها أى انها فى طريقها الى الاصلاح •

الرئيس ـ طيب وانتم ماكنتوش تعرفوا ان الميزانية كان فيها عجز ١٦ مليون جنيه ؟

المتهم ـ انا مش مسئول عن النقطة دى •

الرئيس ـ انت كنت وزيرا فى هذه الوزارة وطبعا تبقى انت مسئولا فى هذه الوزارة •

المتهم ـ هذه المسألة لها وجهة نظر دستورية ، فالوزير مسئول مسئولية تضامنية عن الوزارة فى السياسة العليا ، انما كل وزير فى همه وفى أعماله فى الوزارة بتاعته يعنى هو مسئول عنها شخصيا •

الرئيس ـ عاوز استفسر • عندنا مركب بتاعت الملك السابق اللى هى المحروسة ـ هو عاوز ـ يستصلحها • قدر لها مليون جنيه من ايام وزارة سابقة ، **ولم يكن قد بدىء فى التنفيذ • وبعد ذلك جت وزارة الوفد • هذا الاجراء يعنى خطأ أو صواب ؟ هل درستموه لانه كان من وزارة سابقة ؟**

المتهم ـ احنا جينا امام الامر الواقع ، والمشروع ده كان صدر به قانون •

الرئيس ـ مش تقدروا تلغوا القانون ؟

المتهم ـ يصح ·

الرئيس ـ كنتم تعرفوا ان فيه عجزا فى الميزانية يقدر بحوالى ١٦ مليون جنيه ؟ انا باتكلم عن مجلس الوزراء : هل فكر فى هذا الموضوع ؟

المتهم ـ لما يكون هذا الموضوع قد عرض على مجلس الوزراء فاحنا جينا فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ ·

الرئيس ـ وكنتم مستعجلين على ايه بالنسبة للاصلاح ؟ وليه لم تطلبوا تاجيل نظر هذا الموضوع ؟

المتهم ـ فى مجلس الوزراء والا فى مجلس النواب ؟

الرئيس ـ فى مجلس النواب عرض موضوع زيادة الاعتماد لاستصلاح اليخت **وانتم مادرستوش الموضوع زى مابتقول دلوقتى ، فليه ماطلبتش التأجيل ؟**

المتهم ـ انا ارتكنت على كلام عبد المجيد عبد الحق باعتباره عضوا فى اللجنة المالية ، والمفروض انه لابد استمع لمندوب الحكومة اثناء مناقشة المشروع فى اللجنة ·

قائد أسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) ـ يعنى عبد المجيد عبد الحق مسئول ؟

الرئيس ـ ربنا عرفوه بالعقل · لما اشوف مركب قديمة مطلوب اعتماد مبلغ مليون جنيه ، وبعدين ٣٢٠ الف جنيه لاستصلاحها أقوم أفكر فى الموضوع ·

المتهم ـ الـ ٣٢٠ الف جنيه دول فرق العملة ·

الرئيس ـ الخزانة تتكلف أد ايه ؟

المتهم ـ مليون و٣٢٠ الف جنيه ·

الرئيس ـ يستصلحوا مركب بمليون و٣٢٠ ألف جنيه علشان يركبها واحد · ؟

المتهم ـ أؤكد لكم انى ماعرفش التفاصيل ٠

البكباشي ابراهيم سامي ـ امال اتصديت لها ليه ؟

الرئيس ـ انت راجل وزير المفروض انك تعترض ٠

المتهم ـ كوزير فى مجلس الوزراء ايوه ٠

الرئيس ـ لما عرض عليكم المشروع ده اللى يتكلف مليون و ٣٢٠ ألف جنيه ماكنتوش عارفين أن فيه عجز أد ايه فى الميزانية ؟ ثم ده اعتماد اعتمدته الوزارة اللى قبلكم ، وانتم ناس أصحاب أغلبية ومسئولين من الشعب فليه ماعارضتوش انتم عندكم أغلبية والا لأ ؟ تقدروا تقفوا وتخالفوا رغبات الملك ؟

المتهم ـ ايوه نقدر نقف وسبق وقفنا ٠٠٠

الرئيس ـ وليه ماوقفتوش فى الموضوع ده ؟

المتهم ـ انا والله مش فاكر ظروفها ٠ جايز اتناقشنا فيه وجايز أكون اعترضت والله أعلم ٠

الرئيس ـ اذا كانت المسـألة دى أثيرت فى مجلس الوزراء ، وانت اعترضت تبقى عارف حقيقة الامر ، وتقدر تدافع عن هذا فى مجلس النواب بحماس لو كان الامر بحث فى مجلس الوزراء ٠ يعنى ماتدليش ببيانات فى مجلس النواب الا اذا كنت عارف الحقيقة ٠

المتهم ـ ارجعوا للمذكرة التفسيرية للاعتماد ٠

الرئيس ـ ربما المسألة أثيرت فى مجلس الوزراء والموضوع ده يتناول مبلغا ضخما زى ده لاصلاح مركب لافائدة منها ٠ المفروض أنهم يدرسوا ٠ ويدرسوا الموضوع بتفاصيله فاذا كانوا درسوا الموضوع فى مجلس الوزراء بتفاصيله لما رحت مجلس النواب لازم تكون عارفه ٠ لكن اجابتك فى مجلس النواب كانت تخالف هذا ٠

المتهم ـ الاعتماد صدر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وبعد كده اتغير سعر الجنيه اللى هو فرق العملة ·

الرئيس ـ انا مسلم بهذا · أنا مسلم بفرق العملة · **انما بس الخزانة اللى فيها عجز ١٦ مليون جنيه ازاى مع هـذا أفكر انى اصلح مركب علشان واحد يتفسح بيها وتدفعوا فى نظير كده مليون و٣٢٠ ألف جنيه** · انتـم كوزراء مسئولين مافكرتوش فى الحكاية دى

المتهم ـ كوزير مسئول فى البرلمان انفذ ولو كان ده ضدرأيى·

الرئيس ـ هل درس هذا الموضوع ؟

المتهم ـ الموضوع درس وقال لنا وزير المالية الاستاذ **زكى عبد المتعال** : ان فيه خبراء عاينوا المركبم وقالوا ان الاصلاح أوفر من شراء مركب جديدة ·

الرئيس ـ ياسلام · الاصلاح احسن من شراء مركب جديدة · خصوصا اذا كان الاصلاح بينصرف عليه مليون و٣٢٠ ألف جنيه ·

المتهم ـ ده رأى وزير من الوزراء ·

الرئيس ـ طيب والمركب دى كانت بتستخدم فى ايه ؟

المتهم ـ انا أعرف أن المحروسة دى من أملاك الدولة ·

الرئيس ـ طيب وكانت بتستخدم فى ايه ؟

المتهم ـ انا اعتقادى انها كانت بتستخدم فى اغراض عامة ·

الرئيس ـ يعنى كانت بتنقل ركاب ؟

المتهم ـ جايز يكون فيه خدمات والتفاصيل دى ماعرفهـاش انا أعرف انها بتقوم بخدمة عامة وانا أصارحكم بالحقيقة·

الرئيس ـ وايه هى الخدمة العامة ؟ يعنى عاوز تقول انها بتخدم فى الموانى ؟

المتهم ـ حقيقة لا اعرف ·

الرئيس ـ طيب نفرض انها بتقوم بخدمة عامة فى الموانى ؟ تقوموا تصرفوا عليها مليون و٣٢٠ ألف جنيه ؟

المتهم ـ يبقى معنى ذلك انيأنا احمل مسئولية غيرى أومسئولية أحد الوزراء أو مسئولية مجلس الوزراء كله ٠

الرئيس ـ انا بناقشك مناقشة مواطن لمواطن بلاش انت كنت وزير ، وبلاش نتكلم فى المسئولية ، **الحالة المالية بتاع البلد بالشكل الفلانى وكان فيها عجز ١٦ مليون جنيه ٠**

المتهم ـ انا لم أكن أعرف ان الميزانية فيها عجز ، لان الميزانية ماكانتش أعدت بعد ٠

الرئيس ـ نفرض ان مفيش عجز وأن حالة الميزانيـــة مفيش أحسن من كده، وان حالتنا المالية معدن ، والاحتياطيمالى الخزاين والاشيا رضا **تيجوا تصـــلحوا مركب ركاب علشان يستعملها فرد واحد عنده بدل المـركب مراكب ومراكب ٠**

المتهم ـ أقسم بالله العظيم انا ماعرف الحكاية دى ٠

الرئيس ـ انتم لما بتقعدوا فى مجلس الوزراء بتناقشوا المسائل اللى بتعرض عليكم والا لا ؟

المتهم ـ طبعا ، ولكن اللى خلانى مش متذكر الوقائع انى لمـا رجعت للمذكرة الايضاحية اللى رفعها وزير المـــالية **زكى عبد المتعال** بعد أن أثيرت الحكاية دى وجـدت أن المذكرة مقتضبة ، وما وجدتش فيها أكثر من اشـــارة لفرق العملة ٠

الرئيس ـ انا باتكلم منالناحية المنطقية ، دولة تتحمل هـذه النفقات ، الغرض من استخدام هذا المركب هو ايه ؟ هل سيعودذلكعلىالبلدبفائدة؟ الملكاذاكانعاوز يصلحالمركب هل فيه مراكب تانية يمكن أن تؤدى الغرض٠ كلالحاجات دى يجب انها تكون فى بالكم وتناقشوها ٠

المتهم — طبعا بتناقش ولكن من الجائز ان وجهات النظر بتختلف ويمكن انا لى رأى وزميل لى له رأى تانى ، وبعد كده يؤخذ الرأى فى مجلس الوزراء بالاغلبية، وده اللى يصبح رأينا جميعا ٠

الرئيس — راجل عنده بدل المركب عدة مراكب ٠

المتهم — افرضوا انى ماكنتش موافق على اصلاح اليخت المحروسة وقلت وأبديت رأيى هذا ، وحصل كثيرا فى مجلس الوزراء وهذا شاهد اللى هو **صلاح الدين** ويستطيع أن يقسم اليمين ويقول لكم عن اللى كان بيحصل ٠

الرئيس — انا عاوز أحكمك فى هذا الموضوع ٠ الملك عنده بدل هذا المركب عدة مراكب أخرى ٠ مطلوب لاصلاح المحروسة اعتماد ٣٢٠ ألف جنيه فوق المليون جنيه ٠ **هل الميزانية تحتمل هذا العبء أم لا ؟** دى مركب **حيركبها** فرد واحد ولازم يكون فى بالنا انه عنده بدل المركب دى مراكب غيرها ٠

المتهم — اذا كنت انا عرفت هذه التفاصيل ٠٠٠

الرئيس — دى مسألة مش عاوزه تفاصيل ومعروفة فهل كنت تعترض ؟ وليه انت مااعترضتش ؟

الدكتور صلاح الدين — أتزر وزارة وزر أخرى ؟

الرئيس — والحكاية دى مشيت ازاى ؟

المتهم — الحكاية كانت فى ٦ فبراير والاعتماد جه لمجلس النواب فى ذلك الوقت ، ومن الجائز أن الموضوع ده يكون جه فى يناير ، ولكن على أى حال انا مش متذكر التفاصيل ٠

الرئيس — المسائل اللى زى دى كانت بتدرس والا لا ؟

المتهم — كانت بتدرس وكنا بنقعد ٤ او ٥ ساعات واذكر أن وزير الماليه فى ذلك الوقت **الدكتور زكى عبد المتعال**

قال لنا ان فيه خبراء جم وعاينوا المـركب وقالوا : ان الاصلاح أحسن من شراء مركب جـديدة • الجائز اننى اعترضت على هذا الاجراء • مش فاكر يمكن اعترضت •

الرئيس ــ ولكن انتم عارفين انكم حاتصلحوا اليخت ، لنفرض أن الملك حيستعملوا فى نزهاته ، وهو عنده بدل المركب مراكب أخرى ، فهل كنتم مقتنعين ؟

المتهم ــ نفرض أن مجلس الوزراء أخطأ تقوم المحكمة تسـألنى أنا وتؤاخذنى ؟

الرئيس ــ انا بدى أشوف الاوضاع كانت ماشية ازاى علشان انت كنت •••

المتهم ــ من ضمن الشلة ، ده الخطأ جايز على كل فرد ، ده حتى الانبياء نفسهم بعضهم أخطأ وعوتبوا فى ذلك •

الرئيس ــ نحن لانتكلم عن الخطأ ، بل نبحث فى طريقـــة التصرف • **عاوزين نعرف هل المسائل كانت بتـــدرس بروح المصلحة العامة والا بروح المصلحة الشخصية •**

المتهم ــ أؤكد لحضراتكم اننا فى بعض المسائل ماكناش بناقشها فى جلسة واحدة أو جلستين بل كنا نأخذ فى دراستها جلسات وجلسات •

الرئيس ــ كنتم بتتناقشوا مثلا وتقولوا اننا لو ماعملنـــاش لفاروق يقوم يحصل بيننا وبينه تصادم •

الدكتور صلاح الدين ــ جايز كنا بنفكر فى هذا •

الرئيس ــ فنقوم نرضيه ونمشى له هذا الطلب •

الدكتور صلاح الدين ــ جايز •

الرئيس ــ يعنى الاغلبية اللى مسنودة من الشعب ملهـــاش اعتبار ؟

الدكتور صلاح الدين ــ المتهم يحاسب عن عمله هو •

الرئيس ـ انا باتكلم فى هذه النقطة لان المحكمة تحب تستوضح فى بعض حاجات علشان تشوف المتهم كان وضعه ايه٠

المتهم ـ وهل انا أحمل مسئولية تصرف ١٦ وزير ؟

الرئيس ـ ده من باب الاستئناس بس ٠

المتهم ـ اعملوا معروف اناحالتى النفسية تعبانى وانتم برضه مقدرينها ٠

الرئيس ـ طيب وليه كنت موافق تقعد فى هذه الوزارة ٠ ؟

المتهم ـ أقسم بالله العظيم انى دخلت الوزارة فى سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٥٠ كنت مرغما ، وكان ذلك رغـــم أنفى ،وانا استشهد بمقالة كتبها **مصطفى أمين** فى ذلك الوقت ، انا لما دخلت وكيل وزارة الداخلية رحت بالدموع ٠ وكان **النحاس** كل مايعرض على ويلح انا أرفض وبعد خمس مرات قال لى : دى رغبة جلالة الملك والمرسوم خـلاص اتمضى ، فلما قال الكلام ده دخلت على **صـــلاح الدين** ورحت مستلقى على الكنبة وبكيت وقلت : ياباشا اتركنى فى مكتبى وانا مش عاوز الا المحاماة وعضـــوية مجلس النواب كخدمة عامة ٠ خمس مرات دخلت عليه وانا أبكى وهذه مقالة **مصطفى أمين** كان كتبها فى ذلك الوقت ٠ وانا لما دخلت سنة ١٩٤٢ اذا بى لما عينت وزيرا لم اسكت وكانت روحى فى المعارضة ظاهرة ٠ ولما قدم استجواب ضد اعتقال **على ماهر** وكان مقدما من **عبـد السلام الشاذلى** كان فيه عشرين طلب للكلام ، فأنا أخيرا طلبت الكلمة فاذا برئيس المجلس يستدعينى وقال : انت حاتتـــكلم أول واحد وكان فاكر اننى سأؤيد الوزارة فى تصرفها بشأن اعتقال **على ماهر** ، واذا بالمجلس يدهش اذ وجدنى أعارض فى اعتقال **على ماهر** ٠ انا أحب المعارضة ويظهر ان هذا هو اللى جاب لى التعب ٠ انا أحب المعارضـــة البريئة ٠ من سنة ١٩٣٧ وانا **وعبـد الحميـد عبد الحق**

فى المعارضة · وقد نجحت وعارضت الملك فىاستجوابات عديدة لما راح سد الشارع اللى يطل على ميدان عابدين، وهذه البيوت اللى جنب السراى ، وتصرف فى بركة الصيد اللى فى الفيوم · كل ده أثرته فى مجلسالنواب ولما جمعتنى الصدفة فى الاعتقال مع **كريم ثابت** قال لى : انالملك كان معارضا فى تعيينك وزيرا ، فقلت له : **ياريته ماكان وافق على تعيينى** ·

الرئيس – وهل انت كنت بتعارض رأى مجلس الوزراء وما كنتش موافق على الاوضاع دى ؟

المتهم – فى بعض الاحيان لما كنت فى الوزارة كنت باعارض داخل المجلس ، ولكن انا كنت بابقى أقلية ، واضطر اننى اروح أدافع فى مجلس النواب ·

الرئيس – يعنى انت ماكنتش موافق على اللى ماشى ؟

المتهم – يصح بس مش كله ·

الرئيس – ولما عرضت مسألة المحروسة فى مجلس النواب كان عدد النواب اللى كانوا حاضرين كام ؟

الدكتور صلاح الدين – يعنى النسبة القانونية للحضور كانت أد ايه ؟ الاغلبية المطلقة يعنى النصف زائد واحد ·

الرئيس – مفيش حد اتكلم غير **عبد المجيد عبد الحق ؟**

المتهم – ابراهيم شكرى قال : «بالرغم من أن المحروسة لها اعتبارات وطنية وتاريخية فانى أرى انه بدل تصليحها نجيب مركب تانية » ·

الرئيس – ودى تضعوها فى المتحف مثلا · هو يعنى لما أقول بدل مانصلحها نجيب واحدة جديدة هى دى تبقى معارضة؟ أمال مجلس النواب اللى هو ممثل الاغلبية كان بيعمل ايه؟

المتهم – الصور ساعات تمشى خطأ ، وساعات تبقى مضبوطة ·

الرئيس ـ يعنى بالنسبة للمحروسة كانت خطأ ؟

المتهم ـ انا مش شايف أن الملك ده شخصيا يستحق حتى فلوكه ، والله على ماأقول شهيد •

عضو اليسار ـ النهارده بس بتقول الكلام ده •

المتهم ـ انا قلت هذا •

عضو اليسار ـ اللى قلته ثابت وهو انه بدىء فى الاصلاح •

المتهم ـ كلام الادعاء عاوز شىء من الدقة ، واحنا حانصححه لما نيجى لوقت المرافعة ، وبهذه المناسبة حضرة المدعى الاستاذ **عبد الرحمن صالح** اللى هو تولى الادعاء بتاع المحروسة ـ وانا أحتكم الى ضمائركم ـ ينسب الى ويقول: **قرر غنام ان الحكومة قررت وتعاقدت على العقد فى حدود الاعتماد»** • مع ان هذا ماحصلش منى وكل ماقلته انه فضلا عن الاعتبارات الوطنية والتاريخية التى ذكرها **ابراهيم شكرى** فقد شرع فى الاصلاح فعلا ، وانا أرجو أن الوضع يكون مفهوما وحضراتكم تعرفون أن البلد كلها من اولها لآخرها من جميع النواحى ، وجميع الفروع الملك أفسدها وظلمت هيئات كثيرة •

الرئيس ـ عاوز تقول ان سلطان الملك وجبروته هو اللى خلى مجلس النواب يوافق على هذا ؟ وهو اللى خلى مجلس الوزراء يوافق على هذا ؟

المتهم ـ هذه سياسة عليا يعرفها اللى بيتصلوا بالملك •

الرئيس ـ ومجلس النواب ماعارضش ليه ؟

المتهم ـ عارف مجلس النواب بييجى يعمل ايه ؟

الرئيس ـ كان يقدر والا لأ ؟

المتهم ـ يقدر •

الرئيس ـ وصاحب أغلبية والا لأ • ؟

المتهم ـ أيوه •

الدكتور صلاح الدين ـ انالم أكنأردأنأدخل فى هذا الموضوع لان هذا الموضوع يدخل فى السياسة العليا وهــذا موضوع يطول أمره • وانا حرصا على مصلحة المتهــم كان يقتضينى الامر أنى أترافع على أساس : ولا تزر وازرة وزر أخرى • انا أدافع عن **غنام** فى حدود مايقتضيه الدفاع عن المدعى عليه وفى حدود هذه التهم التى وجهت اليه • ولكن بطبيعة الحال المحكمة لها وضع خاص وضع المحكمة الخاص يجعلها تنظر الى المتهم ـ كما قال رئيس المحكمة ـ على ضوء الحالة العامة التى كانت موجودة • وانا حين اترافع ربما مسست هذه الناحية بما فيــه مصلحة المتهم ، بالمقدار الذى يثار في هذه الجلسة •

الرئيس ـ هل انت بتترافع دلوقتى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ لا ولكن أرجو أن يســمح لى بأربع أو خمس جمل ونحن نكتفى بهذا • فهل تأذن لى المحكمــة بهذا • ؟

الرئيس ـ اتفضل •

الدكتور صلاح الدين ـ يصح أن الاغلبية التى عرفت دائمـا باصطدامها بالملك السابق رأت ان اصــطدامها بالملك السابق كان يؤدى الى الاعتداء على الحياة البرلمانيــة ، فسدت من هذه الناحية ، حتى لايصح أن يقال : انالبلد كان فيها حياة برلمانية وأغلبية مهما تكن هذه الاغلبيــة يكن حكمنا عليها الآن ومهما يكن قولكم عليها •

الرئيس ـ احنا مابنقولش حاجة • احنا بس بنسأل كان فيه أغلبية والا لا • ؟

الدكتور صلاح الدين ـ هذه الاغلبية مجموع مدة حكمهـا فى الحياة الدستورية كلها لم تتجاوز ٧ سنوات ، والباقى من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٥٠ كانت الاقلية هى التى تحكم هذا البلد ، وبهذا فسدت الحياة الدستورية • هــذه

سياسة عليا ، ومن الجائز اننا كنا نرى ان المصلحة الدستورية فى تثبت أقدام الدستور ٠

الرئيس ـ **هذه هى السياسة التى افسدت الدستور ٠**

الدكتور صلاح الدين ـ وقد وقفت الاغلبية باستمرار فى وجه الملك وكان يؤدى الى مجىء اقلية فى الحكم مما قلب الاوضاع البرلمانية ٠

الرئيس ـ **علشان أحمى الدستور أقوم اخضع ويبقى مفيش رقابة للدستور فى نفس الوقت ؟**

الدكتور صلاح الدين ـ جايز أساسيس مش أخضع ٠ فيه مسائل قد يهون امرها ولكن لازم أعلو بمصلحة الوطن ٠

الرئيس ـ **تثبيت قواعد الدستور معناه انه يبقى يحضروزير واحد فى مجلس النواب ؟**

الدكتور صلاح الدين ـ يمكن يكون للوزراء الآخرين مشاغل أخرى ٠

الرئيس ـ أهم من انهم يأتوا امام ممثلى الامة ٠ هل هده روح الدستور ؟

الدكتور صلاح الدين ـ يحصل كثير جدا فى جميع المجالس النيابية فى البلاد الاخرى ألا يحضر أمام المجلس الا وزير واحد ممثلا للحكومة ، وليس هذا بدعا فى مصر ، بل انه يحدث فى انجلترا أن ينعقد البرلمان بأربعين عضوا ٠

الرئيس ـ والوزير الواحد ده الممثل للحكومة ، هل يقدر يجيب **على أسئلة الاعضاءالمختلفة من تجارة وزراعة وصحة الخ٠٠٠**

الدكتور صلاح الدين ـ على حسب مايجرى فى الجلسة ٠

الرئيس ـ يعنى كان مكلف ٠

الدكتور صلاح الدين ـ يصادف أن بعض الوزراء بييجوا فى أول الجلسة ويردوا على أسئلة النواب ويكون عندهم عمل فينصرفوا ٠

الرئيس – وهذه الاسئلة كانت موجهة من جلسات سابقة ؟

المتهم – بعض الوزراء يجيبوا على هذه الاسئلة وبعد ذلك يكون عند بعضهم استجواب فى مجلس الشيوخ أو عنده لجنة فى الوزارة أو موعد آخر يقوم ينصرف ·

الرئيس – دى لها أولوية على حضور جلسات البرلمان ؟

المتهم – الخطأ كان جاى من ان اللجنة المالية أو مجلس النواب لما يخطر الوزير اللى عنده حاجة يقوم الوزير اللى عنده مشغولية ينتدب أحد الموظفين المختصين ، وده يجب أن يكون من كبار الموظفين بحكم الدستور، علشان المسائل الاساسية الخاصة بالوزارة يبقوا موجودين · ويساعدوا الوزير الموجود على الرد ، والظروف هى اللى أوجدتنى أن أكون أنا الوزير الوحيد فى المجلس ، وأبقى امام امر واقع فأرد · وحصل كثيرا أننى أفضل لوحدى فى المجلس واكون مرتبطا بمواعيد ماقدرش أوفيها · وأفضل فى المجلس لغاية الساعة ١٢ أو واحدة بالليل نتيجة اننى أواظب وأؤدى مهمتى كما يرضاه ضميرى ·

الرئيس – كان من حقك أن تطلب التأجيل للاجابة على هذا السؤال والا لأ ؟

المتهم – يصح ، وكلمة شرع دى لها قيمتها وكلمة لها مايبررها فى أوراق التحقيق كما سيبين لحضراتكم زميلى الدكتور صلاح – مش زميلى دلوقت لاقدر الله – انما أخى ·

الدكتور صلاح الدين – ليه أنا زميلك برضه ·

المتهم – سيبين فى المرافعة أخى صلاح كيف شاء سوء الحظ أن أكون فى هذا الموقف ، وكيف ظلمتنى الصدفة · وعلشان كده أنا جزعت لما افتكرت أن المحكمة حتحملنى مسئولية هذا التصرف كله ، مع ان أنا ماليش شأن فيه بالمرة ·

الرئيس – شركة سعيدة لها نفس الموضوع ·

المتهم ـ فيما يتعلق بالادعاء الموجه الى فى هذا الصدد فهو غير صحيح وانا لما اتعهدت هذا التعهد كنت صادقا فيـــه ونفذته ٠

الرئيس ـ طيب هل الشركة سددت ديونها ؟

المتهم ـ يخيل الى أن ضيق الوقت برضه لم يمكن حضرات ممثلى الادعاء ـ ولهم العذر ـ من مراجعة هذه الدوسيهات كلها والجلسة كانت يوم ٤ يونيه وجات لى المضبطة يوم ٦ يونيه ٠

الرئيس ـ برضه كنت الوزير الوحيد فى هذه الجلسة ؟

المتهم ـ مش فاكر ٠

الرئيس ـ وليه ماردش وزير الحربية ؟

المتهم ـ انا كنت الوزير المختص ، والاعانة كانت خاصة بسنة ١٩٤٩ ومقررة سنة ١٩٤٩ قبل مانيجى واحنـــا اللى نفذناها ، وبعد ماانصرفت دى وزارة الحربية قالت : دول عاوزين اعانة جديدة لسنة ١٩٥٠ وقدرها ١٠٢٫٠٠٠ وكسور لشركة سعيدة ، فأشرت على الورق وقلت يرسل كتاب لوزارة الحربية بأننا اصبح لاشأن لنا بهـــــذا الموضوع ٠ خصوصا وان مصلحة الطيران المدنى تابعة لوزارة الحربية ٠ وهى التى تستطيع أن تتولى تقديرهذه الاعانة وهى أولى بأن تتصرف فى هذه الناحيـــة ، وان كانت الوزارة فى حاجة الى معونة ادارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة فى مراجعة حسابات الشركة فلا مانع لدينا ، تصوروا أن الاستاذ **عبد الرحمن الساوى** فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وقبل ان نخرج من الوزارة بأسبوع أو بعشرة أيام كتب جوابا من صفحتين يقول فيه : انتم ياوزارة التجارة اللى مسؤولين ، وانكم انتم اللى طلبتم الاعانة ٠

الرئيس ـ طيب ليه تكلمت فى مجلس النواب ؟

المتهم ـ لم يكن الاختصاص قد تغير ، وهذا الوضع أنا أردت أن أصححه لما جت لى المضبطة بتاعت ٤ يونيه التى تعهدت فيها هذا التعهد أشرت عليها وقلت : «**سعادة الوكيل عبد الله بك أباظه** :.أرجو تنفيذ هذا التعهد الذى تعهدت به فى ألا يصرف هذا المبلغ الا بعد سداد الديون » . وبعد ذلك ايه اللى حصل ؟ اللى حصل ان هذا الجواب أرسل للاستاذ **محيى الدين عابدين** بادارة الشركات .

الرئيس ـ هل نظر مجلس الوزراء موضوع الاعانة ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ طيب والاعانة قدرت على اساس ايه ؟

المتهم ـ هذه الشركة كانت شركة مستولى عليها الطلاينة ، ولما اللجنة المشكلة اجتمعت وكانت مكونة من الاستاذ **عبد اللطيف مرسى** ووزير التجارة والصناعة والمالية حضروا قلنا : نطلب مندوبا من الشركة ، فجه الاستاذ **محمد طاهر** ـ وعلم الله ـ وهذا ثابت فى الملفات اننى أمام **محمد طاهر** قلت له : ان هـذه الشركة يجب الغاؤها ، أو أن تحل أو أن تنضم وتندمج فى شركة مصر للطيران . لان العمل كان بايظ فيها جدا ، وانا اردت أن أفرق بين عهدين : العهد الاجنبى واللى كان فيه الطلاينة مستولين على الشركة ، وبين العهد المصرى .

الرئيس ـ هل اشترطتم طرد الطلاينة ؟

المتهم ـ نعم اشترطنا تمصير الشركة .

الرئيس ـ وخرجوا ؟

المتهم ـ أيوه خرجوا .

الرئيس ـ خرجوا امتى ؟

المتهم ـ خرجوا فى وقتها .

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ الجماعة الطلاينة تركوا اسهمهم للملك السابق وعائلته ٠

الرئيس ـ يعني خرجوا بعد الشركة ماخسرت رأس مالهـــا ودفعتوا لها الاعانة وهى ١٠٠ ألف جنيه وكانت الشركة غير قائمة ؟

المتهم ـ الشركة كانت قائمة ولكنها كانت بايظة ٠

كانت بتؤدى مهمتها ولكنها كانت بتتعثر وماشـية بصعوبة ٠ وبهذه المناسبة اذكر أنى كان عندى قضـية فى طرابلس الغرب ، ولما حبيت أرجع لمصر وجدت طيارة من طيارات شركة سعيدة ، بينما الطيارات الاخـــرى علشان استنناها لازم انتظر أسبوع ٠ فأخذت الطيارة وكانت متعبة جدا وقلت : الكلام ده **لمحمد طاهر** ٠

الرئيس ـ المائة ألف جنيه قدروا على أساس ايه ؟

المتهم ـ على أساس تقارير حسابية عملتها ادارة الشركات ، بشرط أن الشركة تنتقل الى حياة مصرية صميمة ٠

الرئيس ـ والمبلغ ده كان بيصرف فى التشغيل ؟

المتهم ـ كان المبلغ ده بيصرف فى تجديد بعض الطيارات اللى كانوا بيجيبوها من ايطاليا ، وكانوا يشتروا عدد الغيار ويرجعوها تانى ، وواحد مثلا له ورشة وهو موظف طليانى فى الشركة يقوم يصلح فى الورشة بتاعته ، وبعـدين يحاسب الشركة على كيفه ٠ كل هذه العيوب أعتقــد أن مجلس النواب لما أثار هذا الموضوع ما وجـــدش الا تقرير محمد سليمان غنام اللى اتكلم عنها ٠

الرئيس ـ وهل هذه العيوب ذكرت فى مجلس النواب ؟

المتهم ـ أنا اللى اعترفت بهذه العيوب ٠ ولما طلبت اللجنة المالية الملف بعت لهم الملف ٠ وكان فيه بعض آراء أنه مايصحش فقلت لهم : لازم اظهر النواب على الحقائق ٠ وكانت

مرافعة الاستاذ **توفيق خشبة** النائب السعدى المعارضة كلها مستقاة من هذا الملف . وقال : اننى أظهرت العيوب وانه يجب ان نفرق بين عهدين : عهد الطلاينة ، وعهد مصرى جديد .

الرئيس ـ يعنى انت لما وافقت على هذا الاعتماد وضعت طبعا الضمانات الكفيلة بحسن سير الشركة ؟

المتهم ـ انا عملت شروط اللى بيقول عليها المدعى انها مكونة من ١٤ شرطا ، وجمعت مجلس الادارة وجبتهم وقلت لهم على التفاصيل واخذنا عليهم تعهدا .

الرئيس ـ ممكن نكتب ضمانات ولكن المهم هو التنفيذ . امال الشركة كسبت الكبوات بتاعتها النظيفة دى ازاى ؟

المتهم ـ هذه الكبوات حظوظ ده الواحد يبقى ملىء وتجيـــله حاجة تكسره .

الرئيس ـ قدرت الاعانة امتى ؟

المتهم ـ فى سنة ١٩٤٩ ونفذت فى سنة ١٩٥٠ .

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ وصرف المبلغ فى يوليه سنة ١٩٥٠ .

المتهم ـ صرف مبلغ ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه فى اول سنة ١٩٥٠ ومبلغ ٧٠٠٠٠ر٧٠ صرف فى يوليو سنة ١٩٥١ . شوفوا حضراتكم هذه المسألة انا أرسلت على المضبطة اللى فيها التعهد اخطارا الى وكيل الوزارة انه ينفذ التعهد اللى أدليت به أمام المجلس فأرسله بدوره الى ادارة الشركات برئاسة الاستاذ **محيى الدين عابدين** اللى هو خصم لى . وانا لازم أقول الوقائع اللى حصلت ، انا علمت من الجرايد أن هناك تحقيقا من السنة اللى فاتت عن شركة سعيدة وانا معتقل فى المدرسة الثانوية العســــكرية ، شفت فى الدوسيه أن الاستاذ **عبد الله أباظه والاستاذ محيى الدين عابدين** سئلا حتى بدون توجيه يمين عن هذا الموضوع . فقالا : اننا فوجئنا بأن الشركة أرسلت لنا جوابا لادارة

الشركات وقالت ياادارة الشركات احنا صرفنا المبلغ من مصلحة الطيران المدنى ، وازاى ده يتنفـذ • والشركة كانت فى هـــذه الناحيــة حسب ماتبين من الاوراق كانت قد أرسلت تقول : احنا مش حنصرف المبلغ الا لما الوزير ينفذ التعهد • فأنا جمعت الدائنين فىالاسكندرية وكانوا حوالى ١٢ دائنا بعضهم تنازل وبعضهم كبنـك مصر قال : انا لازم أرجع لمجلس الادارة علشان آخذرأيه•

الرئيس ــ وليه الحكومة تتدخل فى هذا الشأن ؟

المتهم ــ لانى انا اللى تعهدت فلازم أفى بتعهدى •

الرئيس ــ وانت كنت بتعمل ده لجميع الشركات ؟

المتهم ــ فى غيرها كتير ، واحنا بنتدخل أحيانا فى منازعات لفضها ، فمثلا شركة الملح لما وجدت ان أعضـاء مجلس الادارة متنازعون فيما بينهم فى الصحف جمعتهم ، وكان السبب فى هذا اننى أخشى أن يؤثر هذا على سيرالعمل فى الشركة ، فى حين أن الملح سلعة تموينية هامة •

الرئيس ــ يعنى بتتدخلوا علشان فض منازعات مش علشان تسوية ديون ؟

المتهم ــ انا تعهدت بتسوية الديون ، وبعدين الاستاذ **محيى الدين عابدين** ، وفيه بينى وبينه خصومة •• وانا أحب أحفظ لنفسى الحق فى أن أبينها لان هذا مصدر •••

الرئيس ــ المحكمة لايهمها الا الوقائع ، ولا يهمها شـــخص مقدمها •

المتهم ــ انا شاكر جداعلى كل هذا الكلام • ولما سئل الاســتاذ **محيى الدين عابدين** ازاى مااتصلتوش بمصلحة الطيران المدنى علشان مايصرفوش الا بعد تسوية الديون بنـاء على تأشيرة على المضبطة فقال : انا افتكرت أنه تصريح جدى ، وده كان بس علشان يغرى الشيوخ والنـواب بالموافقة •

الرئيس ـ ومحيى الدين عابدين كان هو اللى بيعتمد المبلغ والا لازم موافقة الوزير ؟

المتهم ـ كان يجب عليه ان يرسل لمصلحة الطيران المدنى ويقول لها ماتصرفوش الا لما أقول لكم ، لما الوزير ينفذ التعهد بتاعه علشان يبرر الموقف ده لما سئل كمتهم فى ١٨ ابريل سنة ١٩٥٣ فى هذه الحالة قال : أنا فاكر ان الوزير أدلى بتعهده فى مجلس الشيوخ ، وبناء على هذا تبقى كل الوزارات عارفة هذا • ومفروض فيها انها تنفذ هذا بناء على هذا الوعد • ويقول فى التحقيق : انا أرسلت واحد موظف الى **غنام** علشان يباشر التنفيذ بنفسه ومع ذلك نفذنا وسوينا الديون قبل الشركة ماتصفى •

الرئيس ـ ننتقل بعد هذا الى الكلام عن **شركة الملح والتعدين،** علشان يصدر القانون انت أدليت ببيان أمام مجلس الشيوخ ؟

المتهم ـ الحكومة فى سنة ١٩٤٩ •••

الرئيس ـ انا لسه ماكملتش •

المتهم ـ طيب اتفضل يافندم ••• انا متأسف •

الرئيس ـ باقول : علشان يصدر القانون انت أدليت ببيان فى مجلس الشيوخ وأحد الشيوخ طلب تقارير ادارة الشركات علشان يطلع عليها فماجبتلوش ، فهل عرضت كل الحاجات دى على مجلس الشيوخ ؟

المتهم ـ انا لم أخف شيئا اطلاقا عن مجلس الشيوخ ، مما وجه من انتقادات عن الشركة ، والمضابط لما ترجعوا لهــا حتجدوا ثابت فيها هذا • والموضوع باختصار أن الحكومة كانت أعلنت عن مناقصة • وهنا كلمة مناقصة غريبــة شوية لان بالنسبة لملاحة بورسعيد بيسموها مزايدة ، وهذه المناقصة عينت ثمن الملح بـ ١٩٠ قرشا ، وهــو

السعر الجارى فى الوقت ده وعلى أساسه تقدمت الشركة سنة ١٩٤٩ ٠

الرئيس ـ انا باسأل سؤال ، انا مش عـاوز تسرد لى تاريخ شامل للشركة ٠ انت تقدمت بكل ماطلب يعنى التقارير أودعت بعد ماقلت البيان بتاعك الشامل أمام مجلس الشيوخ ٠

المتهم ـ تقدمت بها ولم أخفها ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ ثابت فى المضبطة أن التقارير لم تودع ٠

الرئيس ـ تقارير ادارة الشركات ؟

البكباشى ابراهيم سامى ـ لقد طلب من المتهم ايداع التقارير المطلوبة ولكنه رفض ٠

المتهم ـ ادارة الشركات كانت قد تقدمت الى بمذكرة وقالت : ان هذه الشركة تبيع الملح بأكثر من التسعيرة ، وتمتنع عن البيع بالسعر الرسمى ، وانما فيما يختص بهـــذه المذكرة فأنا أشرت ٠٠٠

الرئيس ـ وفى نفس الوقت كانت بتحط الملح فى اشولة قديمة ٠

المتهم ـ الحاجات دى أنا قلتها فى مجلس الشيوخ ٠

الرئيس ـ اشرحها باختصار ٠

المتهم ـ اول ماجيت أنا فى الوزارة كانت بتجينى شـــكاوى مجهولة بهـــذا المعنى ، وكان بيكتب فى الصحف فى جريدتنا وفى جريدة الاهرام ، وفى غيرهما بأسماء زى **محمد عبد العزيز وعلى عمر** الخ وبعدين أنا أبعت للصحف لرؤساء التحرير أقول لهم من فضلكم هاتوا لى أصحاب هذه الشكاوى علشان استمع اليهم ماحدش جانى ٠ وكانت بتجينى من مصلحة التلغرافات برقيات بعناوين مجهولة ، ولم يمكن الاستدلال على اصحابها ٠ وبعدين لما تجمعت هـــذه

الشكاوى كلها أردت أن أتحقق بنفسى من صحة هـذه الشكاوى فاتصلت بالمرحوم **الدكتور السيد عبد الواحد** مدير السكة الحديد وقتئذ ، وقلت له : عندك عربيات ملح علشان أنا عاوز أشوفها ، وأتحقق من صحة بعض الشكاوى ؟ فاتصل بى فى نفس اليوم بعد نص ساعة وقال لى : بالصدفة فيه عربية جاهزة فى محطة بولاق الدكرور . فكلفت واحدا من الموظفين هو **الدكتور برسوم** وقلت له : هات لى واحـد موظف من الدمغ والموازين وواحد تانى من مصلحة الكمياء ، وفجأة انتقلنا الى محطة بولاق الدكرور - كل هذا قلته فى المضبطة - ورحنا فوجدنا العربيات ، ومعايا الموظفين ، ومعانا الموازين وعاينت بنفسى فوجدت أن الشوالات جديدة ، ولما وزنت وجدت أن الشوال اللى مفروض أن وزنه ١٠٠ كيلو طلع ١٠٣ فقلت : يمكن العربية دى تكون صـدفة ، فكشفنا على عشر عربيات فوجدتها كلها مضبوطة . فقلت لهم : حرروا محضرا بهذا . ولم أكتف بهذا بل أرسلت منشورا دوريا الى مكاتب السجل التجارى فى جميع انحاء القطر بمفاجأة شونة الملح . وقلت لهم اذا أسفر التفتيش عن وجود نقص فى الاوزان اعملوا مخالفة وقدموا اصاحبها للنيابة .

الرئيس - يعنى كانت ادارة الشركات بتقدم بيانات خاطئة ؟

المتهم - هذا له أساسه . فقد ثبت أن بعض الشكاوى كانت على حق . وانا قلت فى لجنة التجارة والصناعـة بمجلس الشيوخ أن بعض الشكاوى كانت على حق . انما الخلاف اللى حصل بينى وبين **محيى الدين عابدين** كان على مسألة قانونية بديهية . هو رفع لى التقرير بناء على المخالفات التموينية التى ارتكبتها الشركة وقال : لازم تلغى العقد بتاع امتيازها . فأنا قلت لا وهذه النقطة لها أهمية كبيرة

جدا فى هذا الموضوع ·لان فيه منافسين للشركة ،فقلت انا لاأستطيع ان ألغى الامتياز بناء على شكاوى لم يفصل فيها القضاء · وانما صرحت ردا على سؤال من الاستاذ **محمد عبد السلام جابر** فى الاسكندرية ــ وهو أحد منافسى الشركة ــ قلت : لما تيجى لى أحكام قضائية نهائية يصح انى أنظر وقتها فى الغاء العقد ·

الرئيس ــ انا باسأل أسئلة محددة وانت مابتسيبش حاجة للدفاع · هو الدفاع مش حيتناول النقط دى ؟

الدكتور صلاح الدين ــ اعملوا معروف سيبوا لى حاجة ·

الرئيس ــ مجلس الشيوخ طلب ايداع التقارير فهل انت أودعتها بناء على هذا الطلب ؟

المتهم ــ انا لم أخف أى تقرير ·

البكباشى ابراهيم سامى ــ المتهم هو اللى رد وقال : «**احنا ماعندناش وقت» وأهى المضبطة فى ايدى تشهد على ذلك**·

الدكتور صلاح الدين ــ انا فى نيتى أن أقرأها كلهافى مرافعتى اذا سمحت لى المحكمة ·

المتهم ــ انا لم أخف أى تقرير · والدليل على ذلك أن **الدكتور ابراهيم بيومى مدكور** عند ماسئل فى لجنة التطهير : ايد هذا وقال : انا اقتنعت بكلام الوزير ولما وجدت أن الوزير بحث الموضوع اقتنعت بهذا · وعندما سأله رئيس لجنة التطهير هل الوزير ضالع فى الشركة ؟ قال «أظلم نفسى واظلم الوزير اذا قلت شيئا من هذا » انما المفهوم اننى لم اخف شيئا اطلاقا والنظرية ...

الرئيس ــ لو سمحت لحظة ·

المتهم ــ النظرية هى اننى لايصح لى الغاء الامتياز الا بعد صدور حكم القضاء · وهذه الاحكام لما راحت المحكمة طلعت براءة ، وفضلا عن ذلك فهم أخذوا على اننى حولت

المخالفات على وزارة التموين ، ولكنى مافعلت ذلك الا لانها هى المختصة ، وبها توجد مراقبة الاسعار .

الرئيس ــ اتفضل استريح .

المتهم ــ متشكر جدا .

الرئيس ــ والآن لترفع الجلسة على أن تعود الى الانعقاد فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥٣ .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشرة)

محضر
الجلسة الثامنة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والنصف بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الخميس ٢٢ أكتوبر ســـنة ١٩٥٣ (الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى ابراهيم ســـامى جاد الحق المدعى والأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

((بعد أن قدمت القضية رقم ١٢ محكمة الثورة سنة١٩٥٣ المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب فى الســـاعة العاشرة وعشر دقائق وصدر قرار المحكمة بتاجيلها الى جلسة اخرى ... استأنفت المحكمة نظر القضية رقم ١١ محكمة الثـــورة المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام وقد حضر معه محاميه الدكتور محمد صلاح الدين)) .

الرئيس ــ المدعى ... المتهم موجود ؟

البكباشى ابراهيم سامى ــ أيوه يا أفندم موجود .

الرئيس ــ امال فين الدفاع بتاعك ؟

المتهم ــ جاى حالا يا افندم .

(حضر الدكتور محمد صلاح الدين محامي المتهم)

الأستاذ عبد الرحمن صالح ــ المحكمة كلفتنا من الجلسة الماضية باحضار **مضبطة مجلس الشيوخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠،** وقد أحضرناها فعلا ، وتبين منها أن « **٧ من حضرات الوزراء كانوا موجودين بالجلسة ، وكان المتهم موجودا فى مجلس الشيوخ وبعدين انصرف الى مجلس النواب بعد أن أجاب على سؤال كان موجها اليه فى مجلس الشيوخ**» .

الرئيس ــ سؤال آخر قبل أن يبدأ الدفاع دفاعه عن المتهم . احب ان اسال المتهم : **هل تتذكر بعد كام شهر من حكم الوزارة الوفدية كانت موافقة مجلس النواب على رفع الاعتماد بمبلغ ٣٢٠ الف جنيه الخاص بالمحروسة ؟**

المتهم ــ الوزارة الوفدية جت فى ينـــاير ، وعلى ما أتذكر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ . وفى ٦ فبراير كان أول ما قدم فى مجلس النواب ، ولكن امتى نظر فى جلســة مجلس الوزراء فــده مش متذكره . ولكن ده ثابت فى المذكرة بتاعت مجلس الوزراء الملحقة بالمضبطة ، وانا فاكر ان ده حصل فى أواخر يناير ، وعلى أى حال الحاجات ثابتة فى الأوراق وفى ٦ فبراير دى الجلسة اللى انا تكلمت فيها ومجلس الوزراء لازم يكون وافق قبل كده . وهذا ثابت فى مذكرة وزير المالية اللى بيقول : « **وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بتاريخ كذا وده نقدر نرجع اليه** » .

الرئيس ــ المدعى . . . أنا قلت لك جيب لنا البيانات دى انت جبتها ؟

الأستاذ عبد الرحمن صالح ــ أيوه يا أفندم . ومجلس الوزراء كانت موافقته على رفع الاعتماد **فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠** .

الرئيس ــ يعنى وافق على الاعتماد فى التاريخ ده ؟

الأستاذ عبد الرحمن صالح ـ أيوه وبعـــدين أجل الموضوع لجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ لاستيفاء بعض البيانات .

المتهم ـ دى راحت فى مجلس النــواب ونظرت فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ يعنى وردت لمجلس النواب قبل كده .

الدكتور صلاح الدين ـ على أى حال الفرق بسيط .

المتهم ـ دى نظرت فى أول جلسة فى ٦ فبراير . واحنا ما كانش بقالنا الا حوالى اسبوعين . وبعــدين مجلس الشيوخ نظرها وأنا ما كنتش موجود .

الرئيس ـ أنا عاوز اخرج من الموضوع بأنى اعرف قد ايه كان اهتمام الوزارة بالأمر .

المتهم ـ فيه حاجة تانية بدى أقولها ...

الرئيس ـ تفتكر انها مهمة ؟

المتهم ـ أيوه بس لو سمحتم لى أتكلم ، فيه تصحيح وشــوية كلام صغيرين فى المحضر السابق كان ســيادة الرئيس سألنى عما اذا كان الطلاينة فى شركة سعيدة فضلوا الغاية دلوقت . وأنا أحب اقول : ان القانون يبيح ويجيز عند تمصير الشركة بقاء نسبة ٢٥ ٪ من الأجانب بعد التمصير . فيمكن فصل منهم شوية . فيه نقطة ثانية وهى اننى كنت قلت فى كلامى بالنسبة للنائب **ابراهيم شكرى** انه قال : بدل ما نصـــلح المركب نجيب مركب جديدة . والواقع أنه قال : **نجيب مراكب حربية وده بس انصاف للحق والله** .

الرئيس ـ يعنى وطنى ؟

المتهم ـ أيوه .

الدكتور صلاح الدين ـ قضاة الشعب ـ قضاة الثورة :

كان بودى أن أبدأ على الفور فى التحدث فى الموضوع ولكن الادعاء من ناحيته أبى الا أن يبدأ مرافعته بأن يقدم اليكم المتهم . وقد قدمه أسوأ تقديم ، ووصفه بأشنع

الصفات ، فهو أجرم ويرتكب أخس الجرائم ، وهـــو مزيف مزور وهو يسعى الى الثراء من كل سبيل . وقال انه انما يسوق هذا على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر . وقال عنه : انه من محترفى السياسة . وقد تدارك الادعاء فقال : ان السياسة كثيرا ما تكون طيبة نافعة نبيلة ، وقد أحسن الادعاء اذ تدارك هذا التدارك. ولكنى أزيد على هذا الذى قاله متداركا به عباراته العامة ان احتراف السياسة نفسه قد يكون عملا نافعا نبيلا ، وان الاحتراف والسياسة أمران متلازمان لا يفترقان ، وتأبى هذه الحياة الدنيا الا أن تكون هناك سياسة ، وأن يكون هناك ساسة . وهؤلاء الساسة دائما من المحترفين وليست الصحافة ــ وهى من أشرف المهن وأنفعها ــ الا حرفة من حرف السياسة . وليست الوزارة ــ وقد كان **محمود سليمان غنام** وزيرا ــ الا حرفة من حرف السياسة ، **لأن الحرفة معناها أن يعمل الانسان فى عمل من الاعمال متخصص فيه** . والوزراء يتخصصـــون فى الســـياسة ، ولا عمـــل لهـــم بمقتضى الدســـتور الا السياسة . ولكن هناك فارقا بين الساسة : **فهناك ساسة يستحقون هذه الأوصاف التى وجههـــا الادعاء للمتهم** . وهناك ساسة لا يستحقون الا الحمد والتكريم والثناء . وليس هذا الرجل الا من الطائفة الثـــانية . وحاشا أن يكون من الطائفة الأولى. لقد نشأ نشأة وطنية. تعلم أول ما تعلم فى **مدرسة مصطفى كامل** شعورا من عائلته ــ وهى عائلة وطنية قديمة ثابتة القدم فى ميدان الوطنية ــ بأنه يجب أن ينشأ هذا الطفل نشأة وطنية ، فلما انتهى من دراسته الابتدائية التحق كذلك بمدرسة وطنية أخرى هى المدرسة الاعدادية التى كان يشرف عليها رجال الحزب الوطنى ، والتى كانت بمثابة جامعة حرة بين المدارس الثانوية ، والتى كان من بين المدرسين

فيها **عباس العقاد والمازني** . والتي كان يشرف عليها **الشيخ الجاويش** رحمة الله عليه من ناحية الحزب الوطني.
ولم يكد غنام يغادر هذه المدرسة حتى شبت ثورة سنة ١٩١٩ . ومهما قيل في هذه الثورة ومهما حدث بعد ذلك ـ ويجب هنا ان نحدد تاريخ سنة ١٩٢٤ فاصلا اذا اردنا مثل هذا التحديد من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٤ ـ اقول : لم يكن هناك من مجال الا للجهاد والتضحية لكل من أراد ان يقتحم ميدان السياسة . وقد اراد **غنام** لأنه كان شابا متوثبا متحمسا ان يقتحم هذا الميدان .
وكان أول ما اقتحمه في سنة ١٩١٩ ، وكان **غنام** من بين اعضاء لجنة الطلبة وتعلمون حضراتكم جميعا ان لجنة الطلبة لم تكن معرضة الا لكل تضحية ولكل خطر شديد.
لقد كدت انكر هذا الرجل الذى اعرفه منذ أكثر من ثلاثين سنة عندما سمعت النيابة تأتي فتصفه بهذه الأوصاف.
لا . . لا ـ يا حضرات القضاة ويا قضاة الشعب وياقضاة الثورة ـ ليس هذا **غنام !** ليس هذا **غنام** الذى كان يعرض صدره لرصاص المظاهرات الانجليزية ! وليس هو الذى تعرض للخطر يوم خرجت النساء لكي يحمى هذه المظاهرة النسائية ، وكان من جراء ذلك أن اعتقل وكان هذا أول اعتقال له . انه **غنام** الذى اعتقل واتهم في قضية السردار وما ادراكم ما عاناه هذا الرجل وما كان يتعرض له المتهمون في هذه القضية . وتخرج **غنام** في مدرسة الحقوق في سنة ١٩٢٤ . وقف وقته ووقف جهده للدفاع عن القضية الوطنية من ناحية معنى الدستور ، **والمبادىء الدستورية السليمة الصحيحة التى تعملون لها حضراتكم** . ومقالاته في هذا الشأن لايحصرها العد .
وغنام كما ترون اذن لا يزال ناصع البياض منذ نشأته حتى اليوم . فلما ابرمت معاهدة ١٩٣٦ ـ ودعوني اتدرج معكم الى اليوم لانى قد لاحظت أن زميلى ممثل الادعاء

يدون على ما أقول ــ وأحسبنى لا أخطىء الظن فهو يريد أن يقول ولكن قد تغير **غنام** . لا . لم يتغير **غنام** حتى هذه اللحظة . وسأتتبع الأدوار دورا دورا ، ثم انتقل بعد ذلك الى موضوع القضية نفسها والى موضوع هذه الادعاءات التى تنظر فى هذه الجلسة العلنية ، وسنثبت لكم بالأدلة القاطعة أن هذا الرجل لا يزال منذ اليوم الأول كريما شريفا ، صفحته ناصعة البياض . بعد ذلك أقول لما أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى أبرمتها الأحزاب كلها وكان الوفد هو العامل الأول فيها ، لما قدمت هذه المعاهدة الى البرلمان نجد **غنام** يسبق البرلمان لينير له السبيل ، فيأبى الا أن يضع الحسنات فى ناحية ، ثم يضع السيئات فى الناحية الأخرى ، ويهاجم هذه المعاهدة التى يرتبط بها حزبه . يمكن يقال : ان **غنام** حابى ده علشان ده قريب **النحاس** أو عمل الشىء الفلانى للشخص الفلانى علشان أنه قريب **محمود شوقى** ، وعلشان كده **غنام** جامل قرايب **النحاس** . لا . بل انه فى أخطر الأمور لم يجامل **النحاس** أو اى انسان آخر . لان الامر مرتبط بناحية وطنية . وقد الف كتابا عن المعاهدة المصرية الانجليزية . وفى هذا الكتاب اللى ألفه حول المعاهدة المصرية الانجليزية قال : « **ان هذه المعاهدة الأبدية لايمكن أن تكون متفقة مع استقلال البلاد** » . بل واكثر من ذلك ، وهذا ما يشرح صدرى أن أقول لكم فقال : « **ان البلاد يجب أن تتربص أول فرصة سانحة لكى تلغى هذه المعاهدة** » . ومهد لهذا من الناحية الدولية بأن قال : « **ان هذا ممكن عند تغير الظروف** » . لقد قال **غنام** هذا والذى يشهد على ذلك هو زميله وزير الخارجية فى الوزارة التى الفت المعاهدة . وانى أشهد أمام حضراتكم ان **غنام** كان أسبق الى طلب الغاء هذه المعاهدة ، بل كان ينادى بهذا الرأى فى اليوم الذى أبرمت فيه معاهدة

سنة ١٩٣٦ . ولكن ... لعله تغير بعد ذلك ، ولعله مد يده بالباطل طالبا الثراء !! لا ... **يا حضرات القضاة** . **ان محمود سليمان غنام** محام ...

الرئيس ــ وهل كان فيه كثيرون أمثال المتهم ضد هذه المحالفة؟

الدكتور صلاح الدين ــ كان فيه معارضة . ولكن البلد كان مجمعا على توقيع المعاهدة ...

الرئيس ــ بالرغم من انها محالفة أبدية ؟!

الدكتور صلاح الدين ــ لقد قال **غنام** : انه مع تغير الظروف نقوم نلغى المعاهدة . ولقد استند المعارضون على فكرة **غنام** وعلى كتاب **غنام** . وعلق **فكرى أباظة** فى مجلة المصور فقال : « **ان محمود سليمان غنام رمى المعاهدة بسهام من نار** » .

الرئيس ــ الكلام ده كان بعد ابرام المعاهدة ، مش كده ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه .

الرئيس ــ والكتاب ده نشر امتى ؟

المتهم ــ نشر فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٦ ، وقلت : ان هذه خطوة فى سبيل الاستقلال .

الدكتور صلاح الدين ــ احنا مستعدين لأن نقدم الكتاب ده كله اذا أردتم .

الرئيس ــ مفيش مانع .

(وهنا سلم الدفاع الكتاب الى سيادة رئيس المحكمة)

الدكتور صلاح الدين ــ ان **محمود سليمان غنام** وصل الى محترف للسياسة . وقد اعترفت النيابة معنا أن له مهنة هى المحاماة ، ومهنة المحاماة هذه حينما تقبل على المحامى لا تعادلها مهنة من حيث الثراء التى تتهمنا النيابة بأننا نسعى وراءه ، ولما صدر قانون « **من اين لك هذا** » وقدمت الاقرارات ، تقدم **محمود سليمان غنام** باقرار مفصل الى آخر مليم والى آخر سهم ، وأشار فيه الى

كل جزئية من الجزئيات دى اشتريتها منين الخ ...
وأخيرا وصله خطاب من اللجنة المختصة بفحص الاقرارات ، بتقول له فيه ان الاقرار حفظ فى رياسة مجلس الوزراء بمعرفة اللجنة المختصة ، والذى يهمنى حين أشير الى هذه النقطة ان **غنام** فى سنة ١٩٤٩ ـ واحنا جايبين لكم اشهاد البنك ـ لم يكن وزيرا فى ذلك الوقت ، ولم تكن الوزارة وفدية . أقول : ان **غنام** قد ورد للبنك حوالى ١٥ ألف جنيه ، قليل منها مما ورثه ونماه عن والده من الأرض التى ورثها ، وأكثرها وهو الثلاثة أرباع من دخله فى المحاماة . يعنى المحامى اللى بيربح ١٢ ألف جنيه من المحاماة ما يخشش الوزارة الا تحت واحد من فرضين : فرض منهما انه مكره . وأشهد ويشهد الله انه فى كل مرة دخل فيها **غنام** الوزارة أو تولى الوظائف العمومية كان **غنام** فيها مكرها ـ مكرها ـ بهذا المعنى . لأن الوزارة بالنسبة لأمثاله تضحية فى تضحية فى تضحية . **فى سنة ١٩٤٢ أول ما دخل الوظائف** .. لما عين **وكيلا لوزارة الداخلية** ، دخل وزارة الداخلية والدموع فى عينيه . ويشاء الله أن واحدا من خصوم **غنام** يكتب مقالا فى جريدة الاهرام فى ذلك الوقت يصف فيه هذه الواقعة فيقول ... حينما دعى لكى يتولى متضامنا مع الحزب الذى ينتمى اليه منذ اللحظة الأولى منصبا من المناصب الكبرى ـ وكاتب المقال ده هو الأستاذ **مصطفى أمين** ـ يقول كاتب المقال بعد أن قدم غنام ببضع كلمات : « **لم أتعود أن أحيي الوزراء حينما يتولون مناصبهم ، بل انى لا أجيد التهنئة مثلما أجيد العزاء ، ولكنى مضطر ان أخرج على عادتى اليوم من أجل رجل ضحى بمصلحته الشخصية فى سبيل مصلحة الدولة . ولقد عرض الرئيس مصطفى النحاس منصب وكيل وزارة الداخلية على محمود**

سليمان غنام ثلاث مرات ، واعتذر غنام ثلاث مرات ، وفي المرة الرابعة قال النحاس : ان من حقه تجنيد الكفاءات)). وبهذا الشكل وعلى هذا النحو قبل **غنام** المنصب وهو يبكي ، وغير **غنام قد** يقبل مثل هذا المنصب ، قد يقبل أن يكون سكرتيرا عاما أو مديرا عاما أو غير ذلك من المناصب ، ولكن**غنام** كان ناجحا في عمله . لقد كان نجما ساطعا في مجلس النواب . وكان نجما ساطعا فيالمحاماة. وكان رجلا في أدوار حياته منذ كان طالبا ، ومنذ كان عضوا في لجنة الطلبة سنة ١٩١٩ ، لقد كان رجلا في كل أدوار حياته .. ثم يقول كاتب المقال : ((**ولست أعرف هل أهنىء غنام أو أعزيه . ولكنى أعد التعيين انتصارا للشباب ، وخسارة لمحمود سليمان غنام لأنه خسر بهذا التعيين خمسة أمثال مرتبه الجديد كوكيل لوزارة الداخلية)).** المسألة لم تكن بين **غنام** وبين نفسه . ده **غنام** كان وصل في المحاماة الى مركز يعرفه كل واحد .. عرفه هذا الصحفي فقال : انه خسر وضحى بخمسة أمثال ما كان يكسبه في المحاماة بتعيينه وكيلا للداخلية.

الرئيس ــ ندخل بأه في الادعاءات وكفاية سرد تاريخه من الابتدائية لغاية الآن .

الدكتور صلاح الدين ــ حاضر . سأدخل في الادعاءاتوسأكون عند حسن ظنكم في كل ما طلبتم .. **الادعاء الأول الخاص بأراضي مريوط :**

الرئيس ــ تقصد القسم الأول من الادعاء الثاني .

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه . طابع كل هذه الادعاءات التي تضمنها الادعاء الثاني . أو طابع كل هذه الأقسام التي تضمنها الادعاء الثاني . انها جميعا بدأت قبل عرضها على **غنام** بأزمان طويلة ، وهذا الادعاء لا يشذ عن هذه القاعدة . وخصلة أخرى تجمع بين هذه الأقسام في الادعاء الثاني ، وهو ان **غنام** تصرف فيها التصرف الذي

يرفع الراس . فلو أردنا انصافا لما كان هذا الرجل ليحاكم على هذه التهم ، ولكن كان يثنى عليه ويقدر ويكرم من أجل تصرفاته هذه .

خلاصة الادعاء الأول :

ان **جاب الله** اللى نزل علينافى هذه القاعةمن السماء. واللى تشرفت فى أول الجلسة الماضية بأن قلت لكم عليه انه ليس شاهدى استدل من اقواله هو فى هذه الجلسة، ومن أقواله فى محضر لجنة التطهير ومن ملفات القضية على قول يرفع راس **غنام** . **جاب الله** هذا واضع يده على أطيان فى مريوط من ١٤ سنة ، وهو تملى فىالتحقيق يقول من عشر سنين . يعنى هو مفهوم دلوقتى انه واضع يده من ١٤ سنة . وثابت ثبوتا قاطعا فى الملفات انه بيقول : انه واضع يده من ١٠ سنين حتى سنة ١٩٥٠.

الرئيس ـ يقصد من يوم ما وضع ايده لغاية ما راحت منه .

الدكتور صلاح الدين ـ فى الملفات وقتها كان من عشر سنين.

الرئيس ـ أظن لسه واضع اليد لغاية النهاردة على الأرض ؟

الدكتور صلاح الدين ـ اظن .

الرئيس ـ هو كان يقصد من عشر سنين انه كان واضع اليد لغاية ما أخذت منه .

الدكتور صلاح الدين ـ هو يقصد انه كان واضع اليد من عشر سنين . من أجل هذا أقول واضع اليد له ؟ واضع اليد لكى يصل الى النهاية ، الى تملك الأرض دون أن يدفع فيها شيئا ، واقواله أمامكم وأقواله فى الأوراق صريحة وناطقة بهذا ، **جاب الله** ده غلب مصلحة الأملاك الأميرية، وفى كل يوم يضع يده على أرض جديدة حتى أن تفتيش مريوط ارسل عدة خطابات وشكاوى لمصلحة الأملاك يقول فيها : ان **جاب الله** وضع يده على أرض جديدة ،

وهو مستمر على هذا لانه قال : انا عاوز املك كام فدان بوضع اليد . يعنى كان عاوز ٦٠٠ فدان .

الرئيس ـ كان عاوز من كده انه يتشبه بالجماعة الكبار . فهو شافهم بيضعوا أيديهم على الأرض فعاوز يعمل زيهم .

الدكتور صلاح الدين ـ ساقول هذا فى كلامى وانا لا اقصد من كلامى هذا مهاجمة **جاب الله** ابدا . انا عاوز أوريكم ان تصرف هذا الرجل ادى الى وقف هذه الحالة . والذى قضى عليها هو **محمود غنام** نفسه .

الرئيس ـ عاوزك تفسر لى **غنام** قضى عليها ازاى . انا اعرف انه يقضى عليها للمصلحة العامة مش لأى مصلحة غيرها .

الدكتور صلاح الدين ـ طبعا للمصلحة العامة فقط . الوضع القانونى ايه فيما يتعلق بوضع اليد . الوضع القانونى لحسن الحظ المحكمة ادركت اهمية هذه النقطة فسألتنى . ولكن السؤال كان محصورا او محدودا . قلت فيما قلت : ان **وضع اليد يمكن ان يؤدى الى التملك بمرور خمس سنوات اذا كان هناك سند صحيح . أو بمرور خمس عشرة سنة اذا لم يكن هناك أى سند على الاطلاق**. ولكن هناك قواعد أخرى ، وهذه القواعد التى وضعتها الحكومة يعنى وضعتها مصلحة الأملاك ، لكى تحث الناس على استصلاح أراضى الحكومة البور . لأن مصلحة الأملاك لا تستطيع ان تستصلح هذه الملايين من الأفدنة، لأن مصر عبارة عن رقعة زراعية محصورة على ضفتى النيل . وبقية مساحتها صحراء . فلا يمكن لمصلحة الأملاك استصلاح هذه الأراضى الا بتشجيع الأهالى على التملك بطريقة وضع اليد . وهذا هو ما اعتمد عليه **جاب الله** . ولكن هناك أكثر من هذا . هناك القانون المدنى، وهو صريح فى اعطاء سند التمليك **لجاب الله أو لأمثال جاب الله** ، سواء فى ذلك القانون المدنى القديم او القانون المدنى الجديد .

ففى الفصل الرابع من القانون المدنى القديم الخاص بالتمليك ووضع اليد ، تنص المادة ٥٦ فيه على ((**الأموال التى ليس لها مالك تعتبر ملكا لأول واضع يد عليها**)) . والأموال هنا جاءت مطلقة ، يعنى تنطبق على المنقول كما تنطبق على العقار . فالمال اما عقـــار وأما منقـــول . والأموال التى ليس لها مالك تعتبر ملكا لأول واضع يد عليهـــا .

والمادة ٥٧ تنص على ((**الأراضى غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى ..**)) وهذه العبارة عاوزة شوية تفسير دقيق ، أرجو ان أوفق فى شرحها للمحكمة. فغير المزروعة على أحد وجهين : **وهى أن كل أرض غير مزروعة تبقى مملوكة شرعا للميرى ، ولكن هناك وجها آخر وهو أقرب الى الصواب . أرض غير المزروعة تكون ايضـــا مملوكة شرعا للميرى** . ولكن الحكومة عندها الدليل على أنهـــا تملك هذا الذى تنطبق عليه هذه المادة . **فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ، ويكون اخذها بصفة ابعادية تطبيقا للقواعد** . لأن الروح التى كانت سائدة هى روح الابعاديات والاقطاعيات ((**وانما كل من زرع أرضا من أرض الحكومة يملكها بوضع اليد**)) هذه هى الحاجة التى عرفها **جاب الله** ، والتى كان من أجلها رفض فى كل وقت رغم مساعى مصلحة الاملاك – كتابة عقـــد ، حتى جاء **غنام** واحرج **جاب الله** واضطره فى النهـــاية الى توقيع العقد . وهذا العقد هو الذى حمى أرض الحكومة . وانما ((**كل من زرع أرضا من أراضى الحكومة أو بنى عليها أو غرس فيها غراسا يصير مالكا لتلك الأرض ملكا تاما**)) لسه بقه فيه استدراك . ولكن هيهات أن ينطبق هـــذا الإستدراك على **جاب الله** ، لأن **جاب الله** عارف القانون ، وحريص على أن يكون واضعا يده وضعا متصلا لا يمكن أن يأتى على هذا الإستدراك . فتقول المـــادة ((**ولكنه**

يسقط حقه فيها بعدم استعماله لها مدة خمس سنوات، وفى ظرف الخمس عشرة سنة التالية لوضع اليد عليها)).

يعنى ايه ؟ **يعنى واضع اليد أصبح مالكا على طول ، ولكن اذا اهمل أى قطعة من هذه الأرض التى وضع يده عليها أصبح مالكا بمقتضى وضع اليد . واذا اهملها - مش اذا اهملها سنة أو سنتين أو اربع سنوات - لا خمس سنوات مش منفرقة بل متوالية .**

والقانون المدنى الجديد أوضحها بما لا يمكن أن يترك مجالا للشك . لما يهملها خمس سنوات متوالية يعنى ايه ..؟ **يعنى لما يهملها أربع سنوات وبعدين فى السنة الخامسة يتدارك الموقف ويزرعها من جديد يبقى خلاص تبدأ خمس سنوات أخرى . كل خمس سنوات مش مطلوب منه الا أنه يروح فى السنة الرابعة أو النصف الثانى من السنة الخامسة ويتعهدها من جديد** ، وبهذا يكون مشى تبع المادة ما بتنص بالضبط . ما فيش أكثر من كده تسهيل بقه ؟ وعلى العموم اشكر المحكمة علشان قالت لى اتكلم فى المبدأ . وانا دلوقت باتكلم فى المبدأ ، كنت اقول : ان الادعاء تجنى على **غنام** ، لأنه يقول انه اعطى **لعزيزة الوكيل** ٥٥ فدانا لحسابها وذلك تمهيدا لأن تملك ٦٠٠ فدان . كل هذا يدخل فى تقديركم ولا شك انى كمحام أكون مخطئا لو لم اتعرض لهذه الناحية . ولكن المحكمة قالت لى : تكلم فى المبدأ . وانا الآن سأتكلم فى المبدأ وسأتكلم فى الصورية .

ان الملفات لا تخلو من الصورية . انا لا اريد ان أتهم أحدا اذا كان هناك اتهام معلق على رأس احد فهو وشأنه يدافع عن نفسه كما يشاء . ولكنى أدافع عن هذا الرجل الشريف . وعاوز اقول لكم لكى لا تتصوروا انى باخرج عن الموضوع ان **غنام** عمل فى وزارة الاقتصاد فترة بسيطة ومحددة . فكان وزيرا لها بين يوليو سنة ١٩٥٠

و١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وسأقرأ من مرافعة اخواني ممثلي الادعاء انفسهما لكي اثبت براءة المتهم . ولكي اثبت لهما انهما يتكلمان عن عهد آخر . وعن أمر آخر لا شأن لهذا الرجل به . هذه هي كل القضية نلخصها في كلمتين مؤقتا ، وبعد ذلك نقيم الدليل ، لكي لا تأخذوا كلامي قضية مسلمة .

أولا : اقدم المرسوم الخاص بتعديل الوزارة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ الذي أسند الوزارة الى غير غنام . . .

الرئيس ـ من يوليو الى نوفمبر يعني اربعة اشهر . **واظن دي مدة كفاية قوي لواحد عاوز يتصرف أي تصرف .**

الدكتور صلاح الدين ـ نحن الآن نحاسب على ماجرى بعد ذلك . يعني نحاسب على تصرفات غيرنا . أنا أولاحاقول كلامي مستندا الى كلام النيابة . **فعلا حصلت تصرفات ، وهذه التصرفات التي تسندها النيابة الى غنام ، هي التصرفات التي حصلت في نوفمبر ، او بعد نوفمبر سنة ١٩٥٠ .**

البكباشي ابراهيم سامي ـ على العموم احنا حنعلق بعدين .

الدكتور صلاح الدين ـ ترجع للقانون المدني الجديد . القانون المدني الجديد عدل بعض مواد في القانون المدني القديم .

الرئيس ـ التعديل ده حصل بتاريخ كام ؟

الدكتور صلاح الدين ـ التعديل حصل بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهذا هو التاريخ الذي نفذ فيه القانون المدني الجديد . ولغاية ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ كان **جاب الله** يعامل تحت أحكام القانون المدني القديم . والقانون الجديد لا يختلف عن القديم الا في انه أصلح بعض العبارات التي فيها لبس أو غموض .

المادة ٨٧٤ فيها ثلاث فقرات : **الأولى** الأراضي غير

المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة . نحن قلنا : هناك الأموال ولكن هنا قال : **الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها ، اخرج الأرض غير المزروعة مما ينطبق عليها نص الاموال** ، واعتبر أن كل أرض غير مزروعة تعتبر ملكا للدولة .

الرئيس ــ فيه برضه فى الأول الأرض غير المزروعة للميرى .

الدكتور صلاح الدين ــ تشرفت بأن أفسر نصا للمحكمه فيه خلاف فى تفسيره . والنص الآخر يقول « **الأرض غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى** » يعنى بمجرد أن اشترط شرطان .

الرئيس ــ فسرته بأن فيه مايثبت للحكومة انها مالــكة فعلا بخرائط أو خلافها ، دى تبقى أميرى . **والثانية** انه لما يثبت انها ملك للحكومة تعتبر ملكا أميريا برضه .

الدكتور صلاح الدين ــ تعتبر ملكا أميريا ولكن مباحة للناس. هنا حسم الأمر أولا « **الأرض غير المزروعة التى لامالك لها تكون ملكا للدولة** » ثانيا «**لايجوز تملكها الا بترخيص من الدولة**.» ثالثا : « **الا اذا زرع رسميا أرضا غير مزروعة أو غرسها او بنى عليهاتملكها فى الحال**...» وضع اليد أو بنى أو غرس أو زرع أو تملك فى الحــال . **هناك ما كانش بيقول فى الحال وهنا يقول تملك فى الحال.** ولكن يفقد ملكيتها فى حالة عدم استعمالها مدة خمس سنوات متوالية خلال الخمس عشرة سنة التاليـــة للتملك . خمس سنوات متتالية . **يعنى لو اهمل سنة او سنتين او ثلاث سنوات او اربع سنوات وبعد كده زرع ولو شجرتين يبقى خلاص** .

الرئيس ــ الفقرة الأولى قبل الأخيرة هى التى يصــبح بها متملكا للأرض ما دام يزرع فيها . **جاب الله** كان بيزرع الأرض فى القطـــع ١،٢،٣،٤،٥،٨ مكرر وبعــد كده

اختطفوها منه . فيبقى طبقا للقانون أصبح مالكا لها ونزعها منه يبقى مخالفة للقانون .

الدكتور صلاح الدين ــ لا .

الرئيس ــ ازاى قدرتم تتحروا ؟

الدكتور صلاح الدين ــ انا باتكلم دلوقت عما يخص **غنـــام** فقـــط .

الرئيس ــ والحكومة . مش فيه خطأ من ناحيتها ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أنا لا اجيب عن هذا ، لأنى حريص فى الدفاع عن **غنام** فى هذا الاتهام ... ماقدرش أقول ... أنا كمحام لا تسمح ذمتى مطلقـــا أن أجيب على مسائل غير منظورة أمامكم وغير مسئول عنها .

الرئيس ــ انت كمحام .. راجل عنده قطعة ارض وزرعهـــا طبقا للقـــانون .. جت الحكومة ونزعت منه الأرض وعرضتها فى مزاد ، مش تبقى مخالفة للقانون ؟

الدكتور صلاح الدين ــ لا .

الرئيس ــ ازاى وابقى مالك للأرض ؟

الدكتور صلاح الدين ــ ده **جاب الله** بفضل **محمود غنام** أحرج **غنام** ووضع حدا لمطامع **جاب الله** ، فوقع على عقـــد الايجار ، وأصبح معترفا بأن الأرض مملوكة للحكومة .

الرئيس ــ هل صدر تعديل فى القانون بأنه من الممكن زرع هذه الأرض التى أصبحت ملكا للأفراد بعد ماقاموا بزراعتها ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه فيه تعديل . صـــدر قرار من مجلس الوزراء بهذا . وكما قلت لحضراتكم ان **جاب الله** بفضل **غنام** أحرج **غنام** ووضع حـــدا لمطامع **جاب الله** لأن **جاب الله** بعد ما كان يتملص من توقيع عقد الايجار وقعه ، وبعد ما وقع أصبح معترفا أن هذه القطع مملوكة للحكومة .

الرئيس ــ الفتوى دى من الذى عملها هو تعديل فى القانون ؟

الدكتور صلاح الدين ـ مش تعديل فى القانون . وانما تعديل للواقع فيما يتعلق بأنه اضطر انه يستأجر فى النهاية بعد أن تهرب من الايجار عشر سنوات .

الرئيس ـ أنا كنت أعرف ان القانون يعطينى هذا الحق بأنى أملك الأرض ما دمت زارعا لها .

الدكتور صلاح الدين ـ هو اللى خلاه يمضى ايه ؟ اللى خلاه يمضى ان الحكومة رفعت دعوى ..

الرئيس ـ مستند الى ايه فى رفع الدعوى اذا كان القانون يعطى له هذا الحق ؟

الدكتور صلاح الدين ـ مستند الى سوء نيته .

الرئيس ـ هو القصد من القانون مش تشجيع الناس انهم يزرعوا ، ويستصلحوا الأراضى البور ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه .

الرئيس ـ فالرجل راح لقى حتة أرض وزرعها وبقت ملكا له. **ايه اللى خلى الحكومة بعد كده تنكرت لهذا الإتجاه ، وهذه الروح الموجودة فى القانون ؟**

الدكتور صلاح الدين ـ تنكرت للمصلحة العامة فيما يتعلق بعدم الممارسة والبيع .

الرئيس ـ أنا عندى قانون . وأعرف ان روح القانون عملت علشان زراعة الأرض البور . **والراجل راح نفذ هـــذا القانون .**

الدكتور صلاح الدين ـ أسقط حقه .

الرئيس ـ يعنى استغلوا جهل الرجل .

الدكتور صلاح الدين ـ فرق بين امرين . أمر يبقى بموافقة الحكومة ، وامر آخر يتعلق بأن الحكومة تدلك على ما ترمى اليه ، وانا حاقول لسه كل اللى سيادتك عاوزه .

الرئيس ـ انا راجل بقيت مالك لهذه الأرض اللى زرعتها طبقا للقانون ايه اللى يدفعنى انى اروح اآجر ؟

الدكتور صلاح الدين ـ الحالة الأولى فيه نزاع على كل حال بينه وبين الحكومة ...

الرئيس ـ النزاع ابتدا امتى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ من أول ما وضع ايده .

الرئيس ـ بالرغم من وجود هذا القانون ؟

الدكتور صلاح الدين ـ حصلت مناوشه بينه وبين الحكومة. وتحقيقات النيابة اللى حتجيلكم دلوقت تدل على هذه المناوشة . هو مركزه كويس من الناحية القانونية ، ولكن لما يدخل فى نزاع مع الحكومة جائز جدا انالحكومة تثبت انه ما كانش واضع يده فعلا على بعض هذه القطع . هو طريقته انه يزرع فى حتت متفرقة . فزرع الـ ٦٠ فدانا . وجائز جدا ان علشان القطع مساحتها كبيرة بالشكل ده تكون موضع نزاع جدى بينه وبين الحكومة .

الرئيس ـ هذا على الأرض غير المزروعة ، ولكن هنا ينص على انه يصبح مالكا للأرض فورا بعد زراعتها . يعنى حتى لما يعطوا له خمس سنين يستمر فى زراعتها أو استغلالها. فالراجل كان بقى له مدة .

الدكتور صلاح الدين ـ الوقائع بتاعت وضع اليد قد تكون موضع أخذ ورد ، وموضع نزاع بينه وبين الحكومة .

الرئيس ـ هذه أقواله لما راح لمفتش الأملاك الأميرية قال : انا عاوز القطع ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٨ مكرر ، وكان مفتش مربوط موجودا معه ومعترفا بأن هذه المنطقة الراجل ده بيزرعها فعلا . **ازاى ما دام القانون اعطاه هذا الحق عاوزين تخرجوه منها ؟**

الدكتور صلاح الدين ـ انتم تسالونى سؤالا اضع نفسى فيه موضع **جاب الله** . ليه قبل انه يخرج ؟

الرئيس ـ انا راجل مالك الأرض دى اضطريت انى أؤجرها .

يعنى لازم فيه ناس لهم سلطان ، عاوزين يأخذوا الأرض دى زى ما ورد فى أقوال جاب الله . يعنى هى لفة .

الدكتور صلاح الدين ــ انا باتــكلم عن غنام وبافسر موقف العمدة .

الرئيس ــ يعنى لو ما كانش مضى عقد الايجار كان محدش قدر يخرجه من الأرض ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه ...

الرئيس ــ يعنى هو مغفل علشان مضى العقد ؟

الدكتور صلاح الدين ــ ايوه . المسألة لما تبقى جــد الحكومة تحب تدافع عن حقها .

الرئيس ــ هو مش فيه قانون ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه .

الرئيس ــ طبقا للقانون تبقى من حقه هو مش من حق الحكومة .

الدكتور صلاح الدين ــ القانون حاجة وتطبيق ...

الرئيس ــ يعنى القانون حبر على ورق ؟

الدكتور صلاح الدين ــ القانون حاجة وتطبيق القانون حاجــة ثانية ، ففيما يتعلق بالنزاع اللى بين جاب الله والحكومة القانون صريح . ولكن فيما يتعلق بتطبيقه على الواقع حيبقى فيه نزاع ، وحتيجى مصلحة الأملاك وتقول له : لا . انت لا تضع يدك على الحتة دى ولا الحتة دى ...

الرئيس ــ هو فعلا وضع يده عليها وزرعها باعتراف النــاس الرسميين .

الدكتور صلاح الدين ــ اعتراف الناس الرسميين انه باستمرار بيعتدى على أملاك الحكومة .

الرئيس ــ يعنى هم اعتبروا تصرفه هذا اعتداء .. هو فيه قانون ينص على انه اعتدى .. يبقى اعتداء ازاى ده ؟

المتهم ــ أرجو من هيئة المحكمة أن تسمح لى بكلمة .

الدكتور صلاح الدين ـ المتهم يرجو من هيئة المحكمة أن تسمح له بأن يبين وجهة نظره .

الرئيس ـ **اتفضل .**

المتهم ـ عاوز أقول لسيادتكم : ان اللى جارى عليه العمل فى مصلحة الأملاك وفى القانون المدنى القديم أو فى الجديد، انهم يسجلوا فى دفاترهم . يعنى مثلا سكة صحراء اسكندرية يقولوا شرقى السكة داخل فى الزمام ويبقى الغرب خارج الزمام . وقد نظم مجلس الوزراء التأجير بالممارسة ووضع اليد بقرارات منه عديدة . وأنا لاحظت لما جيت ان كل واحد عاوز أرض يرخص له ، وده كان من سنة ١٩٤٢ حتى سنة ١٩٥٠ فقلت : ان دى فوضى. وقلت : لازم نعمل لجنة علشان تنظيم المسألة دى . وفعلا كان فيه لجنة فيها الأستاذ **وصفى اباظة مستشار الدولة** علشان التنظيم الداخلى لمصلحة الأملاك . **يعنى قرارات مجلس الوزراء من سنة ١٩٤٢ عبارة عن فوضى.**

فأنا قلت : لازم نضع حدا لهذه الفوضى بعمل مشروع قانون . **والأستاذ وصفى أباظة** عمل المشروع ، وكان المشروع فى طريقه . يعنى اللى يحكم أراضى مريوط قرارات مجلس الوزراء ، وتجدون أن أحكام مجلس الدولة كلها مستندة الى هذه القرارات .

والكلام اللى قاله **الأستاذ صلاح الدين** ينصب على الصحارى . وانا عايز أقول : ان اللى يحكم هذا الموضوع قرارات مجلس الوزراء مش القانون المدنى على اطلاقه. والقانون المدنى طويل قوى . والذى أذكره أن القانون المدنى الجديد ذكر الأرض اللى هى خارج الزمام ، وعلشان ترتاحوا استدعوا مدير مصلحة الأملاك واسألوه.

الرئيس ـ يعنى فيه ناس راحوا للراجل ده وضغطوا عليه أو اقنعوه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ انا استأذنت المحكمة فى أن تعطى له الكلمة ، لكى لا يظن أنى قصرت فى حقه .

الرئيس ـ ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين) .

(اعيدت الجلسة الساعة ٥٥ر١١) .

الدكتور صلاح الدين ـ لكى نبدأ من حيث انتهينا ، لا أرانى مختلفا مع سيادة الرئيس فى أن القانون المدنى هو القانون العام الذى يطبق رغم كل شىء كما قال سيادة الرئيس، غير أن هناك قرارات من وزارة المالية أو بناء على قرارات من مجلس الوزراء علشان يرسموا خط سير لمصلحة الأملاك . وقد يتعارض خط السير هـذا مع نص من نصوص القانون . وكثيرا ما يقاضى الأشخاص الحكومة امام المحاكم . هناك قضايا مرفوعة أمام مجلس الدولة فى هذا الموضوع بالذات . والمسائل القانونية دائمـا تحتمل الجدل من ناحية تفسير القانون . وكثيرا ما يكون هناك جدل جدى من ناحية الوقائع . وهذه هى التى تهمنا . انا فاهم سؤال سيادة الرئيس وانا بادافع عن **غنام** . فاذا كانت هناك تصرفات أخرى يبقى أصحابها يدافعوا عن انفسهم . نحن نتكلم فى الصورية . النيابة تقول : ان تصرفات **غنام** كانت صورية . ومهمتى هنا أن أبين لحضراتكم أن لغاية ما تصرف **غنام** لا يمكن أن يكون هناك شبهة الصورية . **جاب الله** وضع يده بالتدريج على حسب دعواه هو على ٦٠٠ فدان . وهذه دعوى مبالغ فيها يعنى مهما تصورنا لا نتصور انه وضع يده وضعا جديا على ٦٠٠ فدان ، وتقدر الحكومة تنازع من هذه النـاحية . لذلك هو بيسايس الحكومة ، وانا شخصيا مقتنع ـ وقد تلوت الأوراق ـ ان اللى عاوزه

جاب الله انه يفوت أكثر وقت ممكن ، علشان فى النهاية يتملك الأرض بوضع اليد ، وبعدين لما الأمر يدخل فى سين وجيم قال بصراحة : أنا عاوز اتملك بوضع اليد . وقال هنا حكاية التفاتيش والناس اللى تملكوا ١٥ ألف فدان . والذى قاله هنا قاله فى لجان أخرى ، وهـذا الكلام ما يمكنش يقوله الراجل لمصلحة الأملاك ، انما له سياسة ثانية معاها ، وهو انه يسايسها حتى يمكنه تملك الأرض بعد ١٥ سنة بوضع اليد ، ويبقى خلاص ما فيش حاجة يمكن ان تكون موضع اعتراض على ملكيته . وده يفسر أن هناك تيارات مختلفـة قد تبـدو أمام حضراتكم . **جاب الله** هذا عرضت عليه القطع ١،٢،٣،٤ قبل ما يكون **لغنام** اى صلة بوزارة الاقتصـاد الوطنى وهذا ثابت فى الأوراق ثبوتا قاطعا . وحضراتكم شفتم من الأسئلة التى وجهتها للشاهد ــ وأحب أن أعتذر لكم لو كنت طولت فيها شـويـة ــ ولكن ثابت وقاطع من الأوراق ، وممكن استخلاص الوقائع اللى ما بيرضاش يقولها لأول وهلة . وأنا عارف انها موجودة فى الأوراق، وقاطعة فى هذه الدعوى ، ومؤيدة للبراءة الكاملة ، بل وتدعو الى التقدير والثناء على **غنام** . وذلك انه عرض عليه بالفعل القطع ١،٢،٣،٤ . ولكن ٤ ما رضيش يعترف بيها أمامكم ، والأوراق صريحة فى أن هذا عرض عليه فى عهد **كرارة** ، وانه عرض عليه نمرة ٤ أيضا ، فى محضر لجنة التطهير ص ٧٨ أقوال **جاب الله** اللى مارضـيش يقولها هنا قالها هناك (عرض على كبار الموظفين بالمصلحة تأجير الـ ٣٠٠ فدان وهى القطع ١،٢،٣) وهذا اعتراف منه بأنه مش بس عرض عليه ١،٢،٣ اللى تبلغ ١٢٠ فدانا ولكن ١،٢،٣،٤ اللى تبلغ ١٧٦ فدانا قال : انهم عرضوا عليه ٣٠٠ فدان فرفض لأنه يريد التملك ، اما بوضع اليد أو عن طريق بيعها له بالممارسة . هذا كلام

جاب الله . وهذا هو ما أرمى اليه ، وهذا هو تصرف مصلحة الأملاك قبل ان تكون **لغنام** اى صلة بهـــذه المصلحة . مش بس أقوال **جاب الله** بل يتضح من أقوال **حسن الخولى مدير الاصلاح بالمصلحة** قال : فرفعنـــا شكواه وتظلمه ثانية . ولما ترجعوا سـيادتكم للأوراق ترون أنها سياسة مرسومة . وهو يطالب مصلحةالأملاك وله الحق . فانا لا اتحامل على الرجل . بل على العكس فى هذه القضية . بل سترون من كلامى فى الادعاء الثانى أو الشق الثانى من الادعاء الثانى أن **القاضي بدوى** له الحق فى أن يتمسك بوضع اليد تمسكا فى النهاية يؤدى الى الملكية ، لأن هذا هو نص القانون ، وحكمة التشريع ظاهرة . فالقانون قال : ان الذى يصلح الأرض يمتلكها . وأنا لا أطعن عليه ، بل ابرر موقفه ، ولكن من الناحية الثانية لما المسألة يبقى فيها نزناز من ناحية الوقائع هذه، يستحيل أن نفصل فيها . ونحن موجودون هنا مهما كان كلام **جاب الله** . هو يقول انه زرع الـ ٦٠٠ فدان وأنا أقول ما يمكنش ، وده يفتح الباب لحسن تصرف الادارة المختصة ، ومش تصرف الوزير المختص . أقوال **حسن الخولى** هو يقول فرفعت شكواه وتظلمه ثانيـة ، فردت المصلحة بأن هذا الرجل ما دام يتظلم فلا مانع من اعطائه القطع ١،٢،٣ التى كان يزرع فيهاومسطحها ١٢٠ فدانا . وعرضت على العمدة اجابةالمصلحةفرفض، واصر على طلب الـ ٦٠٠ فدان وقال : اذا لم توافقوا على اعطائى الـ ٢٥٠ فدان ...

الرئيس ـ عاوز يبقى غنى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه . ولذلك قال على الأقل : أعطونى القطعة نمرة ٤ ، ومساحتها ٥٥ ، وهو قال ٦٠ علاوة على ١٢٠ فـدانا فقلت له : روح قابل المدير ، فذهب العمدة الى مصر وقابل **كرارة بك** ، **وكرارة بك** طلع قبل

غنام على المعاش . وعن **غنام** ما قابله ولا حط وشه فى وشه . ودى اجراءات عادية تصرفت فيها المصلحة من بدرى ، وكل تصرفها مطرد على حسب ما يجرى عليه العمل فى مصلحة الأملاك . فجه **غنام** لقى الشغلة منتهية نهاية تامة . بعد ذلك أرسل مدير مصلحة الأملاك أحد المهندسين للتحقيق فى اعطاء العمدة نمرة ٤ ، لأنه ربما يتعارض مع عملية الاصلاح اللى بتقوم بيها المصلحة ، ودى مسألة تهمنى . يعنى شوفوا حضراتكم فيه عملية اصلاح بتقوم بها المصلحة . والعمدة مكوش على الأرض عاوز يضع يده على الأرض كلها ، وده يمكن يتعارض مع عملية الاصلاح ، ويهم المصلحة انها لم تسلم على الأقل فى حاجة هو واضع يده عليها حقيقـــــة . ويستطرد **حسن الخولى** فى شهادته فيقول : وعقب ذلك حور خطاب المصلحة بما يفيد التأجير للقطع ١،٢،٣،٤ للعمدة ومساحة هذه القطع ١٨٠ فدانا . عقب هذا ، يعنى على طول ، اى فى عهد **كرارة** اللى عمر **غنام** ما شافه ـ اى فى سنة ١٩٤٩ ـ قبل **غنام** ، وقبل الوزارة اللى ينتمى اليها **غنام** . هذا فيما يتعلق بأن المسألة كانت منتهية بالشكل اللى تصرف فيه **غنام** . فيبقى ايه اللى دخل **خليل الجزار وعزيزة الوكيل** ؟ دول جم بعدين . وانا متمشى مع المحكمة فيما يتعلق بالأسئلة التى وجهت الى وانا اترافع عن **غنام** على أساس نظرية « ولا تزر وازرة وزر أخرى » . واحصر كلامى فى هذه الحدود . ايه الاجراءات بتاعت مصلحة الأملاك ضد **جاب الله** وهل هى اجراءات صورية ؟ بيقولوا لنا صورية . أيوه صورية ، واصل عمل لجنة الايجارات صورى . **جاب الله** عمدة ، ودايما الحكومة يبقى لهـا نفوذ على العمدة ، فكلموه بالحسنى . والحسنى مانفعتش مع **جاب الله** . والحكومة متمسكة بخطتها الى النهاية فاشتكوا الى الجهـــات الادارية مـرة واثنتين وثلاثا ،

وعملت تحقيقات من الجهات الادارية مرة واثنتين وثلاثة وهذه التحقيقات فى عهد **سليمان غنام** تبقى صورية ايه بقى ؟ تحقيقات من الجهات الادارية بناء على شكوى من الحكومة ، وترفع هذه التحقيقات الى النيابة العمومية، وتتصرف النيابة فيها بالحفظ تأييدا لوجهة نظر **جاب الله** ازاى صورية ؟ حا أقول لكم بس تواريخ التحقيقات .

الرئيس ــ الشكاوى لما كانت بتروح من مصلحة الأملاك كانت بتعرض على الوزير ؟

الدكتور صلاح الدين ــ لا أبدا .

الرئيس ــ مصلحة الأملاك ما كانتش قادرة تفسر حق الراجل ده ، علشان تحلها بدل ما تشكى للجهات الادارية ؟

الدكتور صلاح الدين ــ مصلحة الأملاك من ناحيتها تعتبر ان هذا الرجل معتد على حقوقها .

الرئيس ــ أنا كمواطن لما ابص كل يوم والثانى الاقى النيابةجاية تحقق معايه ، طبعا ما فيش شك ان ده ضغط غير مباشر ، يعنى عاوزين يطفشونى .

الدكتور صلاح الدين ــ هو بينازعها .

الرئيس ــ مصلحة الأملاك يجب تبص فى الشكوى هل له حق أو لا .

الدكتور صلاح الدين ــ ده ماعرض على الوزير . انما الذى أقوله ان المسألة ما هياش صورية ، وانما دى مسألة جدية .

الرئيس ــ النيابة حفظت هذه الشكاوى ؟

الدكتور صلاح الدين ــ دى ماعرضتش على الوزير ، وهذا الموقف قديم من أول **جاب الله** ما وضع يده على الأرض .

الرئيس ــ أفهم أنها كانت ترفع قضية عليه .

الدكتور صلاح الدين ــ رفعت فى النهاية .

الرئيس ــ انما النيابة حفظت التحقيقات .

الدكتور صلاح الدين ــ حفظت ، ومن مصلحة **غنام** انها حفظت، فقد كان هذا الحفظ فى ١٩٥٠/٤/١٦ اى قبل **غنام** .

الرئيس ــ يعنى فى عهد الوزارة الوفدية ؟

الدكتور صلاح الدين ــ ماليش دعوى أنا اللى يهمنى انها مش فى عهد **غنام** •

الرئيس ــ آخر شكوى والا أول شكوى ؟ •

الدكتور صلاح الدين ــ علشان أريح الرئيس احنا لسه جايين للتواريخ بتاعت **عزيزة الوكيل وخليل الجزار** ولسه ما بداش أى ذكر عنهما •

الرئيس ــ يعنى ما كانوش لسه دخلوا فى الموضوع ؟

الدكتور صلاح الدين ــ زى ما قلت عندما قدمت للكلام فى هذا الشأن ان مهمتى هى اثبات عدم صورية الاجراءات التى انتهت بتأشيرة **سليمان غنام** ، أما بعد ذلك فلا شأن لنا.

الرئيس ــ مش **جاب الله** مضى عقد الايجار فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ؟

الدكتور صلاح الدين ــ لا فى يناير سنة ١٩٥٠ •

البكباشى ابراهيم سامى ــ هو مضاها فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ •

الدكتور صلاح الدين ــ هو بيقول كده • وبتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠ محضر نمرة ١٦ أحوال ادى التحقيق الأول والتحقيق الثانى ، لأنه فى هذه الأثناء وضع يده على حتة جديدة ثانية •

الرئيس ــ الشكوى مقدمة من مين ؟

الدكتور صلاح الدين ــ من مصلحة الأملاك •

الرئيس ــ يعنى مش من أفراد •

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه ومقدمة ضد **جاب الله** ، لان المصلحة لها مصلحة متعارضة مع وضع اليد • وهذا يؤدى الى نزاع ، والواقع انه مهما تكن نصوص القانون، فان الوقائع قد تؤدى الى نزاع • والتحقيق الأول كان بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠ والثانى فى ١٩/٤/١٩٥٠ والثالث فى ٢٤/٤/١٩٥٠ ، والمسألة تدور حول تحقيق وضع اليد وبعدين النيابة تتصرف فى الموضوع • وتصرفت النيابة

فى الموضوع بالحفظ اداريا ليه ؟ لأن القانون صريح خصوصا من ناحية الشكوى الجنائية . يرفع دعوى مدنية زى ما هو عاوز . ولقد ثبت فى هذه التحقيقات بالنسبة للارض ان **جاب الله** وشركاءه عارفون حقوقهم كويس ، فهم يقولون مش احنا اللى نعتدى على مصلحة الأملاك ، انما مصلحة الأملاك هى اللى بتعتدى علينا . وكل هذا قبل **غنام** مايبجى . عند التحقيق واحد منهم اسمه **حسن غلاب** يقول: أنا هنا بقوة القانون وما أخرجش من هنا الا بقوة القانون . ناس شطار فاهمين حقوقهم كويس . واذكر هنا كلمة «**روبسبير**» عندما قال : «**نحن هنا بقوة الشعب ولن نخرج الا بأمر الشعب**» . ناس شطار يعرفوا يسوسوا امورهم علشان يتملكوا الأرض. كلام صريح يبين لكم أن الحالة جدية مش صورية ولجنة التطهير فى مقدمة تقريرها قدمت للموضوع تقديما صريحا يكاد يكون صورة طبق الأصل من هذا الذى تشرفت بعرضه على حضراتكم . ولجنة التطهير المفروض أنها تعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله . فقد قالت : لقد ووجهت المصلحة عند بدء اصلاح هذه المنطقة بادعاءات بوضع يد الغير تمهيدا لتملكهم حسب نصوص القانون المدنى . ووفقا لقرارات مجلس الوزراء الخاصة باباحة التملك بمضى المدة أو قرارات مجلس الوزراء التى أشار اليها **غنام** ، التى قلت لحضراتكم : أنها لا تؤثر فى حكم القانون ، لأن هذا تنظيم داخلى فى مصلحة الأملاك ، والقانون المدنى على كل حال هو الذى يجب أن تسود أحكامه . فالمسألة تبقى موضع نزاع وتروح مجلس الدولة ، وله قرارات تنظم وتفسر وضع اليد والزراعة الخفية وما الى ذلك . **محمد جاب الله** رجل له عزبة كبيرة ، وهى التى قال عنها لحضراتكم : أنه باعها علشان ينفق منها على الاصلاح . وهو راجل له نفوذ،

ويؤازره العرب الضاربون فى هذه المنطقة · ولــكى تعرفوا مقدار ما هناك من خلط ــ علشان تعرفوا ان ما فيش حاجة اسمها صورية ــ لجنة التطهير تقــول وصفا للموقف « **وقد قامت المصلحة باخطار النيــابة ومخابرة وزارة الداخلية وادارة قضايا الحكومة لمنــع هذا التعرض** » · ووجهة نظر المصلحة ··· وبعد هذا تقرر لجنة التطهير وتصف كيف بدىء الاعتداء أو كيف بدىء وضع اليد ، بلاش نسميه اعتداء وبلاش مانحكمش بين الراجل وبين المصلحة علشان نكون صادقــين · كيف تطور وضع اليد وكيف أصبح سافرا فى سـنة ١٩٤٩ ·· فين الصورية اذن ·· ثم محاولة رجال المصلحة تلافى الأمر لتجنيب المعتدين فى مساحة ٨٣ فدانا ·· وهــذه تفسر حاجة قلتها لــكم ، وهى أن **جاب الله** ما زرعش الارض كلها ، وانما وضع رؤوس كبارى · حاطط كوبرى فى كل حتة ، والكوبرى ده مكتفى به فى المنطقة ، علشان يطلع عين المصــلحة ولا هى قادرة تطلعه ·

الرئيس ــ يعنى واضع أسفين ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه ده أحسن تعبير · واضع أسافين فى كل حته · فقامت المصلحة فكرت فى تجنيب ٨٣ فدانا ، وهذا يفسر ماحاوله رجال المصلحة فى موقفهم · كانوا يطمعون فى مساحة آكبر وتطور الادعاء بوضــع اليد ·· الأول ما كانش سافر وفى سنة ١٩٤٩ أصبح سافرا · الاول ماكانش تطور الى هذا الحد وانمــا تطور أخيرا الى التمسك بوضع يدهم على ٦٠٠ فدان ، فرفعت المصلحة دعوى طرد على **جاب الله** ، وفى الوقت ده ما كانش **غنام** له أى علاقة بوزارة الاقتصاد · ولكن من ناحية أخرى مصلحة الأملاك فى هذه الظروف لهــا مشاريع استصلاح تقوم يعنى ما تدافعش عن نفسها ؟

دافعت عن نفسها بالطريقة اللى قلتها لحضراتكم ، ولكن الخلاصة النهائية هى أنها عرضت عليه فى عهد **كرارة** سنة ١٩٤٩ أنها تؤجر له القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ٠

انما المذكرة التى رفعت **لغنام لما غنام** جه فى المدة القصيرة دى فى وزارة الاقتصاد الوطنى وتاريخها ٢٣/١٠/١٩٥٠ والتواريخ دى تهمنى قوى تأشيرة **غنام** تاريخها ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ يعنى الموضوع ده اللى تصرف فيه **غنام** وهو وزير اقتصاد ، لا يمكن أن يكون قد تصرف فيه **غنام** الا بين هذين التاريخين ، وبعد هذين التاريخين المذكرة دى عرضت للنزاع ، وكانت موجودة فى الدوسيه ، ومرفوعة من مفتش مربوط الى الوزير يشرح له فيها محل النزاع اللى قلته لحضراتكم ٠ الدوسية ده كان رقم ٣٣ **وغنام** أدى تأشيرة ٠ ويتضح من هذه المذكرة أنه قال فيها : أنه لا مانع من تأجير القطع رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ٠ بالمنطقة التالية الشرقية الى **محمد أفندى جاب الله وشركاه** ٠ النيابة تخالفنا فى هذه وتقول أنتم خالفتم القانون ٠

الرئيس ـ **وعزيزة وقتها كانت ظهرت كشريكة ؟**

الدكتور صلاح الدين ـ لسه ٠ وطول عمر الراجل ده له شركاء من يوم ما وضع أيده ، واستجد عليه كمان شركاء بعد كده ٠ والشركاء دول ما يهموناش اننا نحددهم لحضراتكم من ناحيتنا ليه ٠٠ **لأن عزيزة الوكيل** ما كانش لها أى اسم فى الدوسيه ، ولا أى ذكر فى مصلحة الأملاك ، ولا أى تدخل فى الموضوع قبل تاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠

الرئيس ـ هل دخلت شريكة من سنة ١٩٤٦ ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ده فى العقد الصورى اللى عملوه بعدين ٠ وأرجو التفريق والا تزر وازرة وزر أخرى ٠ بقول أن دول عملوه بينهم وبين بعض فى العقد الصورى

اللى حـــرر • أنا اللى يهمنى مين هــم الشركاه بتـــوع **جاب الله** فى عرف مصلحة الأملاك ؟ ملفات مصـــلحة الأملاك فى عرف الواقع والحقيقة ـ لغاية **غنام** ما طلع من وزارة الاقتصاد أو نفد منها بجلده ـ ده نمـــرة واحد • نمرة اثنين أن النيابة بتقول لنا أن تصرف **غنام** هذا التصرف السليم ده مخالف للقانون • ليه • •• ؟ لان القانون بيقول : مايتأجرش بالممارســة الا عشرين فدانا وأنت أديته القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ اللى مساحتها ١٧٦ فدانا ، ده كلام كويس لو كان **جاب الله** لوحــده لكن دا هو وشركاؤه ، داحنا لو أخدنا بأقوال **جاب الله** هو قال ان شركاءه ١٠ •

الرئيس ـ هو قال ١٠ ويقدر يحط خمسين غيرهم •

الدكتور صلاح الدين ـ لا أبدا أنا عشرة تكفينى ، لأن ال ١٧٦ فدان على عشرة يطلع كل واحــد منهم بســـبعة عشر فدانا •

الرئيس ـ ومصلحة الأملاك كانت تعـــرف من هم شركاؤه بالاسم ، والا كانت كده عايمة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ كانت معروفة •

الرئيس ـ معروفة صورى والا رسمى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ لا : معروفة رسمى •

الرئيس ـ اذا ماكنتش فيه علاقة بينهم وبين المصلحة ازاى تعرفهم ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ده كان باستمرار بينه وبين مصلحة الأملاك أخذ ورد ، وباستمرار تحقيق فى وضع اليد ، ويظهر له الشركاء •

الرئيس ـ فيه أوراق رسمية تثبت الشركاء ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه • واحد منهم هو **حسين غلاب** اللى قلت لحضراتكم أنه قال فى التحقيق : أنا هنا بقوة

القانون ، وما أخرجش الا بقوة القانون ، وده يعتبر من الشركاء .

الرئيس ـ اذا كانت الاسماء دى موجودة فعلا فى مصلحة الأملاك ، ازاى **خليل الجزار وعزيزة الوكيل** دخلوا كده وقالوا : أنهم شركاء من سنة ١٩٤٦ ؟

الدكتور صلاح الدين ـ برضه ده ما لناش دعوى بيه .

الرئيس ـ هل فيه مستندات رسمية تبين الشركاء ؟ ويبقى ازاى دخلت **عزيزة الوكيل** شريكة صورية ، وعملت عقد من سنة ١٩٤٦. أنا مش فاهم الوضع ده .

الدكتور صلاح الدين ـ ولا أنا كمان أفهمه .

المتهم ـ ولا أنا كمان افهمه أو أبقى مسؤولا عنه ، لأنى ما عملتوش ، واللى بعدى هو اللى عمله .

الرئيس ـ عاوزين نعرف اسماء الشركاء دول . هى مصلحة الأملاك ما فيش فيها ورقة رسمية تثبت الأسماء دى ؟ .

الدكتور صلاح الدين ـ الأسماء ثابتة فى الأوراق ، **وغنام** عند ما عرض عليه الموضوع كان فى الأوراق الأسماء ثابتة ، وهى : **محمود جاب الله وحامد عبد الله ، وتيسير جاب الله ، ومتولى جاب الله ، وزينب السيد ، وحسين غلاب .**

الرئيس ـ الكلام ده فى التحقيق والا فى أوراق رسمية ؟ فيه نزاع بين مصلحة الأملاك وبين **جاب الله** وشركائه ، فهل فيه ما يثبت أسماء الشركاء فى مصلحة الاملاك ؟

الدكتور صلاح الدين ـ الاسماء موجودة فى الملفات وباقى الاسماء هى :

عبد الله ـ ومحمد مراد حامد ـ وزينب محمدالزيادى وآخرون .

الرئيس ـ هل كانت من بينهم عزيزة الوكيل ؟

الدكتور صلاح الدين ـ لا ٠٠ لغاية ما عرض الأمر على **غنام** ٠
يعنى لغاية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ٠

الرئيس ـ طيب لما دخلت **عـــزيزة الوكيل وخليل الجـــزار**
كشركاء من سنة ١٩٤٦ ابلغوا مصلحة الأملاك ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه ٠

الرئيس ـ من سنة ١٩٤٦ ؟

الدكتور صلاح الدين ـ هم أول ما تقدموا تقدموا لمصلحة الأملاك فى
١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وادعوا انهـــم من زمان شركاء
من سنة ١٩٤٦ ٠

الرئيس ـ ادعوا لمصلحة الأملاك أنهم كانوا شركاء من سنة
١٩٤٦ ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه ٠

الرئيس ـ والمصلحة ما اعترضتش على هذا ، وسألت ازاى
جت الشركة ؟ ٠ ده ثابت ان الشركاء هم فلان وفلان
وفلان ، دول نفسهم ما تكلموش وقالوا ازاى أنـــتم
جبتوا ده ما فيش ما يثبت أنكم شركاء ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أنا لما أدرس القضية أدرسها لغاية
المتهم وبس ٠ بقى أنا ما أعرفش أرد على السؤال ده لأن
دراستى مقصورة على ما يخص موكلي فقط ٠ وعلشان
أرد على السؤال ده لازم ٠٠٠

الرئيس ـ علشان أدافع عن المتهم المفروض فى كمحام أنى
لازم أفهم الصورة كلها ، مش تكون من ناحية المتهم
وبس ٠

الدكتور صلاح الدين ـ أكون مقصرا فى واجبى اذا لم أنظر
فى المسألة من ناحية موكلي ٠ بس هو أنتم اديتـــونى
شهر علشان أبحث وأدرس كل النواحى ٠ دول ٧٢
دوسيه هم دول شوية ؟

الرئيس ـ المفروض أنك تدرس كل حاجـــة ، والمتهم كمان

عارف كل أدوار هذه القضية . والمسألة مش مسألة جديدة عليه ، وهو حافظ الدوسيهات . وقعد قدام لجنة التطهير ومسئول .. يعنى هو مفروض فيه أنه مستعد من زمن . حاجة ثانية انتم قاعدين طول النهار مع بعض .

الدكتور صلاح الدين ـ صحيح قاعدين طول النهار مع بعض لكن قاعدين فين .. **داحنا قاعدين فى وسط ٧٢ دوسيها** .

الرئيس ـ قبل ما نطلع على الدوسيهات طلبت ضم أوراق ، والمفروض أن المتهم مستعد زى ماباقول من زمان .

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه مستعد من أول ما سئل .

المتهم ـ أنا سئلت كشاهد أثناء اعتقالى فى المدرسة الثانوية العسكرية ، ثم استدعيت مرة أخرى أمام نيابة الغدر . ولما وجدت حضرة المحقق لم يحلفنى اليمين قلت : أنا ممتنع عن الاجابة . وقلت : أن ده مش تهرب منى ، وانما ده هو الوضع القانونى .

الدكتور صلاح الدين ـ أنا قلت أن أول ما جت سيرة **للجزار وعزيزة الوكيل** فى مصلحة الأملاك كانت فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، قبل كده ما كانش فيه حاجة أبدا لكن قد يقال أن ده اللى ثابت فى الورق ، ولكن الحقيقة فيه حاجة قبل كده . انتم سمعتم **جاب الله** لما سئل كان له كلام قاطع وصريح فى هذا . قال الاول : انه فى سنة ١٩٥١ وده كلام له مدلوله ، لأن الجواب الأول فى الواقع يبقى أقرب الى الصحه ، لأن الحاجة طازه وهو أول ما يحاول الجواب ودى مسألة يمكن تكون نفسية ، يعنى من العوامل النفسية التى أوحت بالاجابة هى أن التاريخ أقرب الى سنة ١٩٥١ منه الى سنة ١٩٥٠ . وهو قرر فى الاول وقال سنة ١٩٥١ وبعدين لخبط بين ثلاث مسائل : مسأله بداية السنة الزراعية ، وبعدين

مسألة توقيعه على العقد فى يناير بعد **غنام** ماطلع من وزارة الاقتصـــاد ، وهذا ثابت فى الاوراق • وبعـدين السؤال اللى أنا بأسأله وهو امتى قابل **خليل الجزار** عند **النقيب** ؟ لخبط بين كل المسائل دى ، ولكنه رغم كل هذه اللخبطة ما تعداش كلامه نوفمبر سنة ١٩٥٠ وحضراتكم شهود على هذا • وأنه مسك فى نوفمبر وأنا يكفينى هذا •

الرئيس ـ ده بالنسبة لعقد الايجار •

الدكتور صلاح الدين ـ لا •• ده مش بالنسبة لعقد الايجار •• ده بالنسبة لمقابلته مع **الجزار عند النقيب** •

الرئيس ـ هو قال قبلها بأسبوعين ثلاثة •

الدكتور صلاح الدين ـ قبل توقيع العقد بأسبوعين ثلاثة دى تجيبنا لبعد نوفمبر ، فهو لم يوقع فى نوفمبر والورق بيقول فى يناير •

الرئيس ـ هما دخلوا شركاء امتى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ مش عارفين •

الرئيس ـ ظاهر أنهم دخلوا فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، يعنى تمت اتصالات قبل ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وان الراجل وافق انهم يدخلوا شركاء معاه ، يعنى مثـلا فى أكتوبر •

الدكتور صلاح الدين ـ ده ما يبقاش بقى فى أوائل نوفمـــبر سنة ١٩٥٠ ، وعلى أى حال كل شك يفسر لمصلحة المتهم ليه أنا أقف الموقف ده ، فيه قاعدة من القواعد الاساسية بتقول أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته ، وان كل شك يفسر لمصلحة المتهم ، وان البينة على من ادعى •

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ نحن معك ، ونحن مســـتعدون للاثبات بالدليل القاطع ، وأنا متفق مع الدفاع على هذه القاعدة •

الدكتور صلاح الدين ـ أنتم لغاية دلوقت لم تقطعوا ، وأنا الذى سأقطع لكم • أنا أقول أن البينة عـــلى من ادعى ، وأنا أعرف الى ماذا يرمى زميلى • وأنا سأقول لكم ، وسأفكركم بهذا بعد أن يتكلم زميلى بما يريد أن يتكلم فيه • ليس فى الاوراق أى شىء يمكن أن يقطع بتاريخ **مقابلة الجزار مع النقيب مع العمدة** ، ليس فى الاوراق أى شىء من هذا وأنا يكفينى هذا الموقف السلبى • والآن أنتقل الى الموقف الايجابى •

الرئيس ـ عزيزة الوكيل وخليل الجزار دخلوا شركاء باعتراف الدفاع فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ • والراجل اللى زرع يطمئن اليهم والى شركتهم فى أرض قعد يستغلها عشر سنين لا بد أن تكون مضت مدة حتى أنه يعرفهم ويدخلهم شركاء معاه •

الدكتور صلاح الدين ـ لا ••• ليه ؟ بدليل أنه راح **للنقيب** يقوله دور لى على ناس يخلصوا لى الشغلة دى ، وظاهر عند العمدة انه مقتنع أن **عزيزة الوكيل وخليل الجزار** ، دول همه اللى حيخلصوا الشغلة • وعشان كده هوه على طول عمل الاتفاق • واللى استنتجه ـ وهذا يمكن يكون أقرب ما يكون الى التصور ـ أن بعد ما قابل الجماعة اللى حايخلصوا الشغلة ، يبقى بعدها على طول أن الجماعـة دول يحرصوا على أنهم يقيدوا أسماءهم فى مصـــلحة الاملاك ، وكل ده بعد تاشيرة **غنام** •

الرئيس ـ يوم ١٩ نوفمـــبر قابلهم وفى ذلك اليـوم دخلهم شركاء •

الدكتور صلاح الدين ـ جايز يكون قبلها بيومين •

الرئيس ـ هما اتقابلوا فى الاسكندرية أول مرة ••• وطبعـا اتفقوا ازاى حايكونوا شركاء • واتفقوا على المقابل حيكون ايه • يعنى أنا لو قابلت واحد وقال لى تعـــال حل لى

المشكلة دى ، حاحلها كده على طـــول مش لازم اسأل المختصين • يبقى لابد انهم رجعوا لناس فنيين ، علشان يحددوا لهم نصيبهم • فالحكاية دى تاخذ قد ايه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ده كله بعد تأشيرة **غنام** •

الرئيس ـ همه يعنى سافروا على مصر جرى • انا بدى أعرف الحكاية دى تاخذ قد ايه ، خصـــوصا انهـــم كانوا فى اسكندرية •

الدكتور صلاح الدين ـ الحكاية دى تاخـــد يومين ••• ثلاثة ••• أربعة ••• هى مصر فين ؟

الرئيس ـ تفتكر يعنى جايز اتصلوا بالتليفون ؟

الدكتور صلاح الدين ـ لا • انا لما اهتم بحاجة أروح جاى على مصر •

الرئيس ـ ومش لازم أعاين الأرض ••• والمعاينة دى الـــلى عملوها قبل الاتفاق تاخد أد ايه ؟

البكباشى ابراهيم سامى ـ الشاهد قال : انهم راحوا عاينـــوا الأرض •

الرئيس ـ طيب تاخد قد ايه المعاينة دى •

الدكتور صلاح الدين ـ تاخد لها يومين •

الرئيس ـ طبعا اذا كنت تعتبر أن المسألة ماشية بسرعة الذرة ، يعنى **خليل الجزار** اهتم بهذا الموضوع لدرجة انهأصبح بيجرى ورا **محمد جاب الله** ، وكان ماشيا بسرعة الذرة ، وبعدين **الجزار** بعت له عربيته •

الدكتور صلاح الدين ـ دى المرة الأولى اللى شافـــوا فيهـــا الارض •

الرئيس ـ وفيه مرة ثانية أرسله علشان يمضى أنهم شركاء ، فهو اتكسف وراح يمضى ، كل ده طبعا أخذ مدة ، مش أقل من أسبوعين ثلاثة •

الدكتور صلاح الدين ـ لا •• أنا أتصور أن الحكاية دى تتم

في خمسة أيام اذا حصل اهتمام بهذا الموضوع ، واذا كانت الامور تستدعى الاستعجال ، وإذا كان التصوير هو انهم جماعة متكالبون على تحقيق مصلحة ،وان العمدة كان بيبحث عن اللى يخلص له الموضوع وأنا ـ عاوزكوا تاخدوا بالكم من كلمة : يخلصوا لى دى ، لأنهـا تحمل معنى الاستعجال • يبقى كل ده يقتضى الاستعجال •• وكل الحاجات يمكن تحصل فى خمسة أيام ، فليـه نفترض الافتراضات دى ؟؟ لازم نقدم البينـة ••• دى لما يبقى عندنا فرضين ••• أنه يقدر يعملها فى ثـلاثة أيام •••

الرئيس ـ تأشيرة المتهم كانت امتى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ •

الرئيس ـ يعنى دخلوا شركاء فى ١٩ نوفمبر ؟

المتهم ـ العمدة بينكر •

الرئيس ـ هو اعترف بهذا وبيقول ان واحد جاله من المـركز وقال له : أنت مضيت ؟ فقال : لأ ، ولما أثيرت المسألة واتكلمنا في الأقرار قال : انه حصل انهم دخلوا شركاء •

المتهم ـ احنا راضين بالاقرار •

الدكتور صلاح الدين ـ أنا أقدر المدة بيومين زى ما قلت ••• الصورة اللى قدامنا أن واحد عاوز يخلص الحكاية،وتبين أن فيه ناس متكالبين علشان يخشوا معاه شركاء • يبقى المفروض أن الاجراءات دى تجرى بمنتهى السرعة •

الرئيس ـ مش لازم أروح مصلحة الأملاك،وأستفسر عن الأرض ومين هـم الشركاء • والطـريقة ازاى الـلى حتمشى عليها ؟ ••

الدكتور صلاح الدين ـ العقد الصورى يحل ده كله فى كشطة واحدة •

الرئيس ـ دى مشكلة عاوزة واحد يفسرها • وازاى يحلها ••

بقى **محمد الجزار** اللى يحلها ؟ لازم يكون فيه واحـــد مختص ٠

الدكتور صلاح الدين ـ ده فرض جدلى ٠ أنا التـــواريخ اللى قدامى ١٩ نوفمبر و ٢٩ أكتوبر ٠

الرئيس ـ يعنى عشرين يوم ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه ٠ وهناك فى الأوراق طلب مقدم من **عزيزة الوكيل** الى مصلحة الأملاك ٠ وهذا الطلب مقدم فى ١٩ يناير ســـنة ١٩٥١ ٠ وده غـــير حكاية حصر الاسماء ٠

الرئيس ـ قعدوا شهرين فى ده ٠٠٠ يعنى قعدوا شهرين لغاية ما قدم الطلب ٠ فليه المرة دى ما استعجلوش ، وعملوه فى يوم أو يومين أو ثلاثة ؟!

الدكتور صلاح الدين ـ يمكن كانوا مستنيين تغييرات فى وزارة الاقتصاد ٠ ويمكن الوزير ده حنبلى ٠ وهناك كلام كتير جدا فى التحقيق ان **عزيزة** كانت بتشــتكى من تصرف **غنام** ٠ ويمكن دول كانوا مستنيين تغيير وزارى ٠

الرئيس ـ انت قلت يمكن كانوا مستنيين تغيـــير فى وزارة الاقتصاد ، تقصد ايه بكده ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ده كلام جدلى ٠

الرئيس ـ طيب وليه غنام اتشال من وزارة الاقتصاد ؟

المتهم ـ أنا كنت وزيرا للتجارة والصناعة، وكنت منتدبا لوزارة الاقتصاد ، والحكاية من الأول أن الأستاذ **محمد الوكيل** كان هو الوزير لهذه الوزارة ٠ ثم حصل تغيير وزارى ونقل لوزارة المواصلات فندبت أنا بقـــرار من مجلس الوزراء لوزارة الاقتصاد ، وقعدت أربعة أشهر من ٢١ يوليو لغاية ١٦ نوفمبر ، حيث عين **الدكتور حامد زكى** ، ورجعت أنا لوزارتى ٠

الرئيس ـ وحامد زكى أتعين من بره ؟

المتهم ـ هو كان وزير دولة ، والعادة جرت أن الوزير من دول يتعين أولا وزير دولة ، وبعد كده بشوية ينقل الى وزارة من الوزارات .

الرئيس ـ هل أنت حسيت أنك اتنقلت علشـــان أنك وزير حنبلى ؟

المتهم ـ لا . وأقول لكم بصريح العبارة : ان **الســـيدة عزيزة الوكيل** لم تتقدم الى بأى طلب فى الأوراق ، ولا يوجد فى الأوراق أى طلب مقدم منها الى مع أنها تقدمت بعد ذلك بطلب الى **حامد زكى** ، تتظلم فيه من قرارى الذى أصدرته وذلك بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٠ .

الرئيس ـ القرار ده كان بتاريخ امتى ؟

المتهم ـ ٢٩ أكتوبر وهـــذا الموضوع لا أعـرف عنه شـــيئا اطلاقا .

الرئيس ـ والقرار ده كان ايه .

المتهم ـ كان بناء على التحقيقات الادارية فى الأوراق الـــتى قدمت الى ، والتى تثبت قطعا أن **محمد جاب الله** وضـــع يده على عدة قطع هى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ مـــكرر الخ ... ومفتش مريوط قال : ده واضع يده عـــلى ٦ قطع ، فأنا بحثت الموضـــوع وقلت نعطى له بحيث لا نخرج عن حدود الواضع يده فعلا ، نعطى له بالايجـار ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ لان ده له حق فى استئجارها ،ولمـــا وجدت وضع اليد فى نمرة ٥ مش صريح ووجدت نمرة ٨ مكرر فيها ما يثبت أن **محمد جاب الله** واضع يده عليها قلت لهم : أضيفوا ٨ مكرر على القطع الاربع الأولى .

الرئيس ـ طبعا له هو وشركاؤه ؟

المتهم ـ أيوه والله العظيم ما كانش قدامى أبدا اسم **عـــزيزة الوكيل** .

الرئيس ـ الكلام ده كان فى أكتوبر ؟

المتهم ـ نعم والمذكرة بتاعت تفتيش مربوط كانت بتاريخ ٢٣ أكتوبر ، وجايز الورق جالى بتاريخ ٢٤ أو ٢٥ أكتوبر • وأنا بتيت فيها يوم ٢٩ أكتوبر ، يعنى من ٢٤ الى ٢٩ أكتوبر • ولـــذلك أنا أطلب من الادعاء أن يثبت لى فى الفترة ما بين ٢٤ أكتوبر و ٢٩ أكتوبر حصلت مقابلات أو أنى تأثرت بهذه المقابلات ، وتأثرت **بعزيزة الوكيل** وأنا أجزم أمام ربى وضميرى أننى تصرفت فى حـــدود القانون باعتراف مصـــلحة الاملاك فى جميـــع الأوراق والمذكرات • أنا أقسم أمام ربى وضميرى أننى برىء •

الرئيس ـ جايز تكون فيه أفعال يتمسك بها الادعاء •

المتهم ـ اذا كان فيه طلب صريح من **عزيزة الوكيل لحامد زكى** يبقى ايه المانع أنها لا تقدمه لى ، وسيثبت لكم زميلى كل حاجة ، وان التاريخ يحدد مقابلة **النقيب ، ومحمد جاب الله** ان هذا التاريخ لم يجىء الا على لسان الادعاء •

الرئيس ـ ليتفضل الدفاع •

الدكتور صلاح الدين ـ سأواصل كلامى من حيث انتهى موكلى وقد أشار موكلى الى مرافعة الادعاء ، ومرافعـــة الادعاء تحدد تاريخ مقابلة **الجزار وعزيزة ومحمد جاب اللـــه** أقول : ان مرافعة الادعاء تحـــدد التـــاريخ على حسب مافهمه الادعاء ولقـــد قال الادعاء فى مرافعته ما يأتى بالحرف الواحد : وأحمد الله ان كانت مرافعته مكتوبة حرصا منه على دقة ما يقدمه الى المحكمة وأنا أشكر لـــه هذه الدقة ، اذ يمكن لو كانت جت على لسان زميلنـــا **الأستاذ عبد الرحمن صالح** يمكن كنا تشاكلنا ، وكنـــا نقول : يا ترى بتوع الاختزال كتبوها ؟ يا ترى كتبوها والا لأ ، ولكن الحمد لله أن المرافعة بتاعت الأدعاء كانت مكتوبة • وهذا هو ما قاله بالحرف الواحد : « **وما أن أيقنت السيدة عـــزيزة الوكيل أن ســـبيلها الى وزارة الاقتصاد هين ، وأن طلباتها جميعا مجابة بأدنى مجهود ،**

وان الوزير غنام فى قبضـــة يدها توجهه متى تشـــاء — وغنام ده أحط تحته خط — توجهه متى تشـــاء حتى تقدمت الى مصلحة الاملاك ، وقد كشفت عن نفســـها بتظلم جديد موقع عليه منها ، ذكرت فيه أنها وشركاءها يضعون يدهم على مقدار ٦٠٠ فدان من أراضى الحكومة فى منطقة مريوط ... الخ ... » .

ثم علق الادعاء على ذلك بأن قال: ان **غنام حابىعزيزة الوكيل** .

الرئيس — الشكوى دى كانت فى أكتوبر ؟

المتهم — كانت فى ١٩ نوفمبر .

الرئيس — يعنى كنت اتخليت عن الوزارة ؟

المتهم — أرجو أن تلاحظوا نقطة وهى أن يوم ١٠ السابق على مرسوم تغيير الوزارة كان يوم جمعة ، وهو يوم عطلة ، ويوم ٩ كان يوم خميس .

الدكتور صلاح الدين — عال ... احنا كسبنا يومين كمان ، احنا غادرنا الوزارة يوم ١١ ، وسيادة الرئيس لقطهـــا وسألنى سؤالا من واقع مرافعة النيابة نحـــدد تاريخ المقابلة الأولى بين **جاب الله وبين عزيزة وخليل الجزار** .

الاستاذ عبد الرحمن صالح — اذا كان الدفاع سيتمسك بهذا التاريخ كأساس لتحديد مقابلة **جاب الله وعزيزة وخليل الجزار عند النقيب** رغم ما فى التحقيقات ...

الرئيس — هذا متروك تقديره للمحكمة ، وللظروف المختلفة .

الدكتور صلاح الدين — ايه اللى فى التحقيقات ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح — أهى أمام حضرتك يا أستاذ .

الرئيس — أترك هذه المسألة للمحكمة تقدرها .

الدكتور صلاح الدين — هذه مسألة استراتيجية . وأنتم أدرى الناس بها . لا يمكن أن أترافع الا على أساس كـــلام النيابة . الا أن النيابة لا تأخذ بكل ما ورد فى التحقيقات

والذى أستنتجه من ذلك أن النيابة أهدرت ما لا تريد أن تقوله من الكلام الوارد فى التحقيقات ، وقالت كلاما على نقيضه • فهى لم تطمئن الى الكلام الوارد فى التحقيقات وأنا الذى افترضه • وأظن أبقى مقصرا اذا كنت أفترض ان النيابة أخذت بهذا الكلام •

الرئيس ـ أحسن نعدى النقطة دى ونخش فى الموضوع •

الدكتور صلاح الدين ـ خلاص ••• كلام النيابة بالحرف الواحد ••• قال المدعى : « **وعلى أثر رفع الدعوى عليه على مين ؟ على العمدة ، وعلى غيره من المتعرضين لجأ الى طريقة خسيسة ، هى التى كانت سائدة ، فسارع الى الدكتور أحمد النقيب ـ الذى تربطه به صلة ـ وطلب اليه مساعدته • استنادا الى ما كان له من سلطان واضح فى ذلك الحين ، طلب اليه مساعدته فى النزاع الذى نشأ بينه وبين مصلحة الأملاك ، كان الدكتور النقيب على ثقة تامة بأنه سوف ينجح فى فض النزاع بالطريقة التى لجأ اليها ، فلا القانون يؤازره ، ولا لوائح مصلحة الأملاك تسعفه فى نصر عميله ، فانتقل الأصيل والعميل الى الخطوة التالية ، وعرف الدكتور النقيب العمدة بخليل الجزار وعزيزة الوكيل ، وخليل الجزار هو عديل الرئيس السابق مصطفى النحاس ، وعزيزة الوكيل هى شقيقة زينب الوكيل حرم الرئيس السابق ، اللذين تعاهدا وتعهدا له بالعمل على الحصول على الأرض التى يرغب فى الاستيلاء عليها ، ثم بيعها اليه فى المستقبل بالممارسة ، وذلك فى مقابل اشتراكهما معا ـ أى العمدة والسيدة عزيزة الوكيل ـ فى الأدعاء بوضع اليد ، هذه أول مقابلة حصلت بين العمدة وبين هؤلاء ••• »**

الرئيس ـ المحكمة تبين لها أن هذه المقابلة لم تكن أول مقابلة ، بل أنه قبل ١٩ نوفمبر كان فيه مقابلات • **والمحكمة لها الحرية فى أن تأخذ بأقوال النيابة أو أقوال الدفاع •**

الدكتور صلاح الدين ـ علـى أى حال أنا باشرح للمحكمة الموضوع ، لانى مش عارف ايه اللى بيدور فى خلدها .

الرئيس ـ المدعى يقول أن هذه أول مقابلة يعني بعد ينـاير سنة ١٩٥١ وهذا عكس ما هو ظاهر للمحكمة .

الدكتور صلاح الدين ـ تبقى المقابلات دى مش معانا احنا . ولم يتقدم أى دليل أو أى شبهة ، وانا كنت أكتفى بالموقف السلبى لغاية ماتقدم اليه أى شبهة ، واذا لم تقدم حاجة فمعنى هذا أن النيابة ترى أنها ليست جديرة بالتقديم . ومعنى هذا أنها بحثت عن نواح أخـرى لأن الذى أمامها غير جدير بالتقديم وأنا لا أريد الاطالة فى هذا الصدد ، ولكن كنت أريد أن أقول : أنه من واقع كلام النيابة نطلع ليناير مش لنوفمبر بعد رفع الدعوى على العمدة ، والنيابة لما تصور الأمور كان الكلام الاخير تحت نظرها اللى على هذا الوجه .. ولكنى أسقطت هذا أما وجهة نظرى فواضحة وأرجو مرة اخرى أن أوضح للمحكمة **أنى أترافع عن غنام على أساس نظرية ، ولا تزر وازرة وزر أخرى .**

الرئيس ـ احنا لسه فى : أولا من الادعاء الثانى .

الدكتور صلاح الدين ـ سيادة الرئيس ان رفع الدعوى فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ يعني كلام النيابة برضه له أساس و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ هذا يؤيد كل ما قلتـه فى الجلسة من أن هذه أول مقابلة بين **عزيزة الوكيل وخليل الجزار وبين جاب الله** .. وفقا لما تقوله النيـابه يبقى الكلام ده معقولا ومقبولا ، **وغنام** ما قعدش فى الوزارة الا يوما أو بعض يوم .

المتهم ـ ويبقى زى سيادة الرئيس ما قال قبل ١٩ نوفمـبر سنة ١٩٥٠ .

الدكتور صلاح الدين ـ يعنى المقابلة حصلت قبل تظلم **عزيزة**

بعشرة أيام ودى هي اللى حددت وقربت نظريتى • عندما كنا نتناقش فى هـــذا الموضوع ، وبنقول الجماعـــة مستعجلين ، وعاوزين يخلصوا الشغلة•وسيادة الرئيس قال : فى قد ايه اختلفنا ؟ أنا أقول : فى أيام ، وسيادة الرئيس قال : دى تمتد الى أسابيع ، دى فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قبل ١٩ نوفمبر أول ماجت سيرة **لعزيزة** فى الأوراق بعشرة أيام • واحنا قبل كده كمان بعشرة أيام •• واستطردت النيابة بعد ذلك تقول : فى ١٩/ ١١/ ٥٠ قدمت السيدة **عزيزة الوكيل** اقرارا مكتوبا ذكرت فيه أسماء قالت : أنهم شركاؤها فى وضع اليد • والمطلع على هذا الأقرار العجيب ، فقد جمعت القصر والصـــغار من عائلات **الوكيل والجزار وشركس والسلحدار ورســـتم والنقيب وزكى زهران** •

الرئيس ـ محمد جاب الله أعلن بالدعوى فى ٩ نوفمبر ، والا الدعوى أقيمت عليه فى ٩ نوفمبر ؟

المتهم ـ وصلته الدعوى يوم ٩ نوفمبر والدوسيه موجود •

الرئيس ـ مصلحة الاملاك كانت شرعت فى هذا قبل كده ؟

المتهم ـ ربما الأعلان وصله فى هذا التاريخ • والادعاء حـــدد المقابلة ، وقال على أثر رفع الدعوى بعـــد ما قال تاريخ ١٩ نوفمبر يعنى بعد ما قال كده قال : انهم جولى وأنا خلصت لهم الحكاية فى ٢٩ نوفمبر •

الدكتور صلاح الدين ـ الوزير اللى خلص الحكاية مش **غنام** • وأنتم سمعتم العمدة وهو يشهد ، وشهادته ما كانتش أول شهادة •• الشاهد قال ••

الرئيس ـ هو قال أنه ما شفش غنـــام ، وكان بيشـــوف عزيزة •

المتهم ـ وقال لسيادتكم أن الوزير **كان حامد زكى** •

الرئيس ـ الدكتور صلاح الدين يقعد والمتهم يترافع •

الدكتور صلاح الدين ـ **أنا أرجو أن تحمينى المحكمة من المتهم** ·

المتهم ـ **خلاص أنا سكت** ·

الدكتور صلاح الدين ـ أنا أذكر ايه اللى اتقال ، وأذكركم بكلمة قاسية قالها **جاب الله** ، قال : **تستاهلوا اللى يجرى عليكوا** ··· » فقلت له : « **الله يسامحك** » · وأنا قرأت ما دار فى الجلسة ، وما سجلته ثلاث جرائد صباحية ، فلم أجد لهذه العبارة أثرا ، وكاتب الجلسة له عذره اذ لا يمكن أن يكتب كل كلمة بالحرف مما يدور فى الجلسة ·

الرئيس ـ هناك المختزلون أيضا وهم يسجلون كل ما يدور فى الجلسة بالحرف الواحد بدقة ·

الدكتور صلاح الدين ـ بالطبع الاختزال هو أقرب ما يمكن لتسجيل كل ما يدور بالجلسة · ولكنى لم أتمكن من الاطلاع على المحضر الذى سجله المختزلون · قال هذا الشاهد : **أنتم تستاهلوا اللى يجرى عليكم** · فقلت له : **الله يسامحك** · فقال لى **أنت مالك انت راجل طيب** · فقلت له : **طيب ما انا باتكلم بالنيابة عن موكلى** فقال لى : **وغنام دا راخر ماله هو ده أخد ايه هو خد حاجة ··· ده مالوش اسم عندنا بالمرة ولا له أرض عندنا** ·

وما دام الامر كذلك وما دام الراجل ده عمره ما جاب سيرة **غنام** ···

الرئيس ـ أنا متذكر هذا ·

الدكتور صلاح الدين ـ الحمد لله وكمان قبلها قال اسم **حامد زكى** صراحة · خلاصة دفاعى **يا حضرات القضاة** ···

الرئيس ـ الخلاصة دى نعملها احنا بأنفسنا احنا اللى رايحين نلخصها لانفسنا · وممكن أنت تنتقل الى الفقرة الثانية من الادعاء الثانى ·

الدكتور صلاح الدين ـ وهو كذلك •

الرئيس ـ والآن ترفع الجلسة للاستراحة ، على أن يبدأ الدفاع مرافعته فى القسم الثانى من الادعاء الثانى •

(رفعت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الظهر)

(وأعيدت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الظهر)

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ انصافا لكاتب الجلسة أنا راجعت المحضر بتاعه ، ووجدته كاتبا على قدر ما يستطيع ، طبيعى هو ما يقدرش يحصل بتوع الاختزال ، ولكنه كتب على قدر استطاعته ، لما سئل الشاهد : تعرف راحوا لمين من الوزراء ، وكان السؤال من سيادة الرئيس فقال : أنه كان فى المدة دى **الوزير حامد زكى** (ص ٤) وبعدين فى (ص ٦) وهنا الدفاع قال : دى مسألة حيوية بالنسبة **لغنام** • فقال الشاهد : **غنام** لا شفته ولا أعرفه •

الرئيس ـ احنا متفقين •

الدكتور صلاح الدين ـ لو سمحت لى المحكمة دقيقة واحدة قبل الانتقال الى الادعاء الثانى كى يطمئن ضميرى لانى مش عاوز أترك حاجة أبدا • فيما يتعلق بنقطة عقد الايجار اللى وقعه العمدة ، أنا قلت : ان ده حصل فى يناير وهذا صحيح • ولكن سيادة الرئيس رجع الى كلام **جاب الله** ، وهو يؤخذ منه أنه نوفمبر • والاوراق قاطعة بأن هذا كان فى يناير • لأن الفئة الايجارية لم تكن قد حددت فى تأشيرة **غنام** ، واقتضى الأمر الكتابة الى التفتيش ، وبطبيعة الحال العقد لا يوقع عليه الا بعد أن تحدد الفئة الايجارية • أخذت المسألة مكاتبات من ضمنها جواب فى ١٩٥٠/١٢/٤ بشأن تحديد الفئة الايجارية • يبقى يعنى العقد وقع بعد ذلك ، وهو

التاريخ الثابت فى الأوراق وهو يناير • مسألة أخيرة وهى النقطة التى تركتها من غير أن أستوفيها ، وهى الخاصة بأننا خالفنا القوانين بأن أجرنا لواحد • ده ثابت فى الأوراق أن الشركاء عشرة • وهو اللى قال ـ أى العمدة ـ فى بعض أقواله أمام لجنة التطهير : أنهم عشرون • وهناك أيضا ما يستفيد منه **غنام** بشكل قاطع ، وهو أن اللى فهمته بالفعل أن الموظفين بتوع مصلحة الاملاك يتصرفوا فى حدود القانون • وطبيعى لما الوزير بياشر ، بياشر تأشيرة عامة ، ولكن عمل الموظفين بعد هذا ان ينفذوا طبقا للقانون • وبالفعل كتبوا خطابين •••

الرئيس ـ هل مصلحة الاملاك متبعة طريقة أنها تؤجر بالشركة يعنى بالجملة ؟ ••

يعنى القانون بيقول ٢٠ فدانا • يعنى مش مجرد تحديد المساحة بالنسبة لكل واحد •

الدكتور صلاح الدين ـ مصلحة الأملاك تركت البيع على حسب وضع يد كل واحد • ومع ذلك استوفت استيفاء تاما من حيث هذه النقطة كل الاجراءات فى حدود القانون ، بحيث لا تزيد المساحة •••

الرئيس ـ عقد الأيجار لازم ينص فيه على القطع • يعنى تحديد القطعة ومساحتها •

الدكتور صلاح الدين ـ كل هذه الاجراءات استوفتها مصلحة الاملاك ، وحرصت فى استيفائها على حساب ما هو ظاهر فى الأوراق ، على أن تكون فى حدود القانون ، بحيث لا تزيد الكمية المؤجرة الى أى واحد عن ٢٠ فدانا •

أقول لسيادتكم بالنص (من المدير العام الى تفتيش مريوط فى ١٩٥٠/١٢/٤) وهذا يؤيد أن العقد جه بعد كده • على أن يلاحظ لدى تحرير العقد أن كل عقد

يجب الا تزيد المساحة الواردة به على عشرين فدانا وفقا للتعليمات ـ وحتى دى وجدوا أنهـــا يمكن تفتح باب مخالفة ـ وكل واحد جايز ييجى يعمل أكثر من عقد ، ويعطـــوا له بذلك عشرين فـــدانا ، فلحقـــوها فى ١٣/١٢/٩٥٠ وقالوا (**على أن يراعى لدى تحرير العقد ان كل عقد يجب أن لا تزيد المساحة الواردة به عـــلى ٢٠ فدانا للشخص الواحد** ٠

الرئيس ـ يعنى ذلك ان كله فيه عدة عقود ٠ **محمد جاب الله** اللى كان بينه وبين المصلحة ٢٠ فدانا ٠

الدكتور صلاح الدين ـ ده قبل ما يكتب العقد **ومحمد جاب‌الله** فيما يخصه قبل ٢٠ فدانا ٠

الرئيس ـ هل فيه صورة عقد موجودة ؟

البكباشى ابراهيم سامى ـ موجودة يا فندم ٠

الدكتور صلاح الدين ـ الادعاء الثـــانى الخاص **بالقـــاضى عبد الخالق بدوى** فيه شبهة ، وهى العبارة التى وردت على لسان الادعاء ، وهى أن **القاضى عبد الخالق بدوى** تربطه علاقة نسب **بمحمود شوقى** ٠ وده يبقى ابن أخت الرئيس السابق **مصطفى النحاس** ٠ يبقى كل الاجراءات اللى حصلت معمولة علشان **غنام يحابى القاضى عبـــد الخالق بدوى** ٠ يعنى تأثر بهذه العلاقة التى تربطـــه **بمحمود شوقى** ٠ هذه هى الشبهة التى أرادت النيابة أن تقدم المتهم بها ٠ والعلاقة بين **غنام وبدوى** كانت على عكس هذا ٠ ولا يمكن معها أن يتصور أن **غنـــام** يحابى هذا القاضى ٠ لأن **محمود شوقى** يبقى ابن أخت **النحاس** ولكن العلاقة بين **غنام وبدوى** تتحد فى واقعة أخرى ٠ ففى وقت من الاوقات قبض مأمور امبابة على **عبد الفتاح الزمر ، وهو ابن أخت غنام** ٠ وظل معتقلا ستين يوما رغم عدم صدور أمر باعتقاله من الحـــاكم

العسكرى . فقبض عليه مأمور مركز امبابة ، ووضعه فى السجن بدون وجه حق . مع أنه رجع الى الحاكم العسكرى مرة بعد أخرى ، وبعد أن تغيير الحاكم العسكرى كان فى الاول **الدكتور احمد ماهر** وبعدين المرحوم **النقراشى** ، المأمور أراد أن يستأذنه فى القبض على **عبد الفتاح الزمر** ، فلم يأذن الحاكم العسكرى . ورغم هذا قبض عليه ، ثم تغير الحاكم العسكرى وجاء المرحوم **النقراشى** فأراد أن يستصدر منه أمرا بحبس **الزمر** فلم يوافق . ومع ذلك قبض عليه وقعده ٦٠ يوما فى السجن . فرفع **غنام** قضية أمام محكمة امبابة برئاسة **عبد الخالق بدوى** ، وخرج من القضية برأى معين لم يخفه . قال أمامكم وأمام لجنه التطهير وأمام **عبد الخالق** هو أن هذا القاضى لا يعرف ما يعرفه طالب سنة أولى حقوق ، وأنه يجهل القانون .

الرئيس – يجب أن تراعى حرمة هذا الشخص كقاض دى قضية ، والرجل كقاض نظر اليها ، ووجهة النظر بتختلف .

الدكتور صلاح الدين – بلاش الرأى اللى كونه . ونعود به أمام لجنة التطهير . قال : ان **غنام** ظلمه فى هذه الصفقة ، واتهم **غنام** بأنه انما تصرف هذا التصرف الضار بمصلحة القاضى **بدوى** ، لانه كان فيه قضية أمام محكمة امبابة وكان ابن أخته فى القضية ، وأنا اللى حكمت ..

الرئيس – ليه ؟ هو اشتراها بكام ؟

الدكتور صلاح الدين – بمبلغ ٣٠٠ جنيه للفدان .

الرئيس – وكان فيه ناس عاوزين يشتروها ب ٤٠٠ جنيه .؟ .

الدكتور صلاح الدين – أنا جاى أهه . **بدوى هو اللى واضع اليد** ، وبيزرع ، لازم نشوف سلسلة التصرفات اللى

صدرت من **غنام** ، تاريخ الموضوع يرجع الى سنة ١٩٣٧ ٠ المرة دى **بدوى** هو اللى وضع اليد ، وهو اللى بيصلح الأرض ، وهو اللى بيزرع ، وثابت هذا فى الاوراق ٠

الرئيس ـ الأرض مستصلحة برضه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه ٠ وهو اللى بيصلحها والأرض راحت له علشان هو اللى بيصلحها ٠

الرئيس ـ ما كانتش تحتاج لرى دائم ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أبدا علشان أسهل على حضراتكم اذا أردتم الرجوع ارجعوا الى أقوال واحد من موظفى مصلحة الاملاك هو **محمد مصطفى حلمى** مدير ادارة البيع بالمصلحة ، وكلامه فى لجنة التطهير فى الصفحة الأولى ٠ يقول : أنه من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٠ ٠٠٠

الرئيس ـ كان وضعه أيه وقت اجراء الصفقة دى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ كان مدير ادارة البيع فى وقتها ، وقال : أنه فى هذه الفترة القاضى كان مستأجرا خمسة أفدنة وكسور ٠ ومن سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤٣ كان يستأجر ستة أفدنة معمورة و ٣٤ وكسور فساد أى سباخ ٠ ومن سنة ١٩٤٣ الى ١٩٤٦ تجدد هذا الايجار عن ١٣ فدانا قربوا من الـ ١٤ اللى كان الكلام على أنهم يباعوا ولم يبع له الا ١٠ ، منها ٦ أفدنة معمورة ، ٦ أستصلحت من الارض الفساد ٠ ثم تجدد الأيجار فى سنة ١٩٤٧ عن نفس المقدار اللى هو ١٣ فدان ، اللى هو استمر واضع اليد عليها ، وهنا فيه واقعة مهمة جدا هى اللى سأل عنها سيادة الرئيس ٠ ثم طرحت الارض للايجار فى المزاد بعد زيادة فدانين يبقى الكل خمسة عشر فدانا عن مدة سنتين فى سنة ١٩٤٩ وده المزاد الاول ٠ وفى المزاد الأول لم يتقدم مزايدون ، فاستمر **القاضى بدوى** واضع أيده وما فيش مزايد ،

ثم طرحت أيضا فى المزاد عن ثلاث سنوات فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ورسا مزاد الايجار على **الشيخ الشاذلى** اللى عمل دوشه فى هذه القضية • والمزاد رسا عليه ب ٣٠ جنيه و ٥٠٠ مليم سنة ١٩٤٩ ولكنه لم يضع يده •

الرئيس ــ الاراضى المستصلحة ب ٣٠ جنيها ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه الكلام ده كان سنة ١٩٤٠ • ودلوقت **غنام** فكرنى بحكاية حصلت بين **القاضى** من ناحية ، وبين **الشيخ الشاذلى** من ناحية ثانية • لا مؤاخذة أصل الواحد عقله مش دفتر • رسا المزاد على **الشيخ الشاذلى** ، ولكنه لم يكتب له عقد ، ولم يضع يده على الأرض ، لأن ده قاض عارف حقوقه • وهو واضع اليد وأبى الا يستمر واضعا اليد ، واعتبر كل تصرف غير هذا تعريض له فى وضع يده •

الرئيس ــ مين اللى وضع أيده الشاذلى والا بدوى ؟

الدكتور صلاح الدين ــ بدوى • والشاذلى ما وضعش أيده •

الرئيس ــ أنت بتقول أن المزاد رسا على **الشيخ الشاذلى** ، وما وضعش ايده ••

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه •

الرئيس ــ يعنى عقد الايجار اللى بين مصلحة الاملاك وبين **الشاذلى** لم ينفذ •

الدكتور صلاح الدين ــ لم يكتب عقد ولا **الشاذلى** وضع أيده •

الرئيس ــ طيب ايه الاجراءات اللى اتبعتها المصلحة ؟

الدكتور صلاح الدين ــ النيابة تدخلت وقضت للقاضى ، وفصلت لمصلحة القاضى بعدم التعرض له • ما دام أنه هو واضع اليد ، والفئة الايجارية كانت ١٦ جنيها ،

ووصلها **الشيخ الشاذلى** الى ٣٠ر٥ جنيه ـ وكان ذلك فى ١٩٤٩/١١/١٨ ـ جينا سنة ١٩٥٠ حصرت الأرض خفية على القاضى · وهى عبارة عن اصطلاح يعرفونه فى مصلحة الاملاك ، وتفسيرها **تثبيت لوضع اليد تمهيدا للبيع بالممارسة** · ولذلك بيقـــولوا : حصرت الأرض خفيه ·

الرئيس ـ ازاى اذا كان وصل ايجارها الى ٣٠ر٥ جنيه ازاى تحصر خفية والأرض الثانية يؤجروها بـ ١٢ اللي هي بتاعت جاب الله ·

الدكتور صلاح الدين ـ همه عرضوا الأمر على قسم الرأى فى ١٩٥٠/٢/٢٠ فاشار « **بحصر الاطيان باسم واضـــع اليد الفعلى الذى يقوم بزراعة الارض واســـتغلالهـــا وربطها بالايجار عليه** » · وكل هذا قبل أن يكون **غنام** وزيرا للاقتصاد ، والارض دى قبل ما ييجى **غنام** بيعت بالفعل **للقاضى بدوى** بسعر ٢٤٠ جنيها للفدان · كيف تم هذا ؟

الرئيس ـ ازاى تبقى مباعة له وازاى يؤجرها ؟

الدكتور صلاح الدين ـ تقصد قبل ما ييجى **غنام** والا بعـــد ما جه ؟

الرئيس ـ أنا أقصد بعد فبراير سنة ١٩٥٠ ·

الدكتور صلاح الدين ـ فى يناير سنة ١٩٥٠ طلبت مصلحة الاموال المقررة من مصلحه الأملاك الاميزية التصرف فى الأرض حسب شروط وقيود بيع الأملاك الميرى · أصل فيه أرض يحبوا همه يزرعوها بنفسهم · وأراضى ثانية يحبوا همه يتخلصوا منها · فكتبت مصلحة الأمـــوال المقررة الى مصلحة الأملاك الأميرية علشان يتخلصـــوا منها تقول « **مع مراعاة حقوق الأولوية** » أى حقوق وضع اليد ، يعنى حقوق وضع اليد ، يعنى مفيهاش الاولوية فى التاريخ الطويل العريض اللى شرحته لحضراتكم ·

الرئيس ـ ودى طبعا للمصلحة العامة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ طبيعى ، وبالفعل عرضت لجنة البيع على **الاستاذ بدوى** بيع هذه الاطيان بالممارسة على أساس ٢٤٠ جنيها للفدان ، **ال ٢٤٠ جنيها قدرت ازاى ؟** قدرت بواسطة لجنة تسمى **لجنة التقدير العليا ، أو اللجنة العليا للتقدير** • وهذه اللجنة فى هـــذا الوقت كان يرأسها رجل مشهود له بالكفاءة والذمة ، وهو **المهندس عبد الرحمن على** ، وكان مدير الأموال المقررة أو الأملاك مش متأكد • وكان ذلك فى نوفمبر سنه ١٩٤٩ ، وتم البيع فعلا الى **عبد الخالق بدوى** ودفع مقدم الثمن •• بيعت الأرض فعلا الى **عبد الخالق بدوى** ، وقبل البيع وتحدد الثمن ٣٠٠٠٠ جنيه ، وكان البيع على أساس ١٤ فدانا ، يعنى الثمن للقطعة كلها • ودفع بالفعل المبلغ الذى اعتبر بالفعل الجزء المعجل من الثمن وهــو ٨٣٢ جنيها و ٢٩٤ مليما •

الرئيس ـ فى شهر ايه حصل ده ؟

الدكتور صلاح الدين ـ فى شهر يناير سـنة ١٩٥٠ •

الرئيس ـ طيب وفى فبراير حصل ايه ؟ ده حصل فتوى من مجلس الدولة •

المتهم ـ أنا عارف غرض سيادة الرئيس • وأنا فاهم مناسبته فلو سمح لى سيادة الرئيس أتكلم : **الايجار تم لعبد الخالق** فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالفئة اللى زود بها **الشيخ الشاذلى** •• وكيل الوزارة قال علشان ما نفوتش مـدة الزراعة بعد أن كتب العقد اتخذت المصلحة اجـراءات بيع **لعبد الخالق بدوى** فى ٣٠/١/١٩٥٠ ، وقالوا له : تعال ادفع معجل الثمن • بعد كده **الشيخ على الشاذلى** أرسل شكوى يقول فيها : ازاى أنا مستأجر •• ده أنا صاحب حق ؟ •

الرئيس ـ يعنى بيدعى أنه مستأجر وهو مش كده ؟

المتهم ــ نعم • خطأ أو صــــح ، أنا عــــلى أى حال مكنتش موجود • لما رسا المزاد ولما تحرر له العقد أعتبر **أن هذا** يخول له الحق ، بعد أن عرف أن **عبد الخالق بدوى دفع** له معجل الثمن ، والعقد ماشى ، فى طريقه النهــائى • لذلك أرسل شكاوى وتظلمات ، بعد كده المصلحه بعثت لمجلس الدولة وقالت للمجلس : الموضوع كذا وكذا ، فقال مجلس الدولة : **لأ يبقى العقد اللى يمشى هو اللى اتعمل فى ٣٠ فبراير ، يعنى فتوى مجلس الدولة جت بمناسبة شكوى جديدة أرسلها الشيخ على الشاذلى •**

الرئيس ــ يعنى ما حصلش تأجير تانى ؟

المتهم ــ لا وبعدين استمروا فى اجراءات البيع ، **والشيخ على الشاذلى ده راجل عمره ١٠٠ سنة وفــوق ال ١٠٠ سنة •**

الدكتور صلاح الدين ــ أترك لى أنا مهمة الكلام من الناحيــة القانونية • لما رجل تقول له الحكومة أنا بعت لك ، وهو وافق أنه يشترى **يبقى ده عقد ابتدائى ، وفى هــذه الحالة لا يسمح لأحد الطرفين أن يرجع فى هذا العقد ، وأن أى الطرفين يستطيع أن يرفع دعوى صحة التعاقد وهذه الدعوى ليست الا اجراء شكليا** • ولا تتــدخل الملكية الا بعد التسجيل • يبقى القانون عمل هــذه الطريقة ، وهو يرفع دعوى صحة التعاقد • ويقول هذا هو التعاقد بتاعى ، وأنا وقعت دليلا على أنى تعاقدت ، ثم يثبت هذا التعاقد ، ويأخذ حكما من المحكمة ويسجله وبالفعل **عبد الخالق بدوى** رفع دعوى صحة تعاقد على ال ١٤ فدانا ، وبالثمن الموجود هنا وهو ٢٤٠ جنيــه للفدان • بعد ذلك أتى **غنام** فى وزارة الاقتصـــاد فى يولية سنة ١٩٥٠ • ولما جه **غنام** فى وزارة الاقتصاد وجد الشكوى مستمرة من ناحية **الشيخ الشــاذلى** ، وكانت الشكاوى بترسل رأسا **لغنام** • شـوفوا كيف

تصرف **غنام** فى هذه الشكاوى ، وهل كان لسه متأثرا من القاضى أو أنه كان بيدقق ؟ ... الله أعلم بما فى الصدور . وها هى سلســـلة تصرفاته . أول ماجت له أول شكوى من **الشيخ الشاذلى** أشر بوقف اجـراءات البيع وطلب عرض الأوراق عليه فى أقرب وقت .

الرئيس — هل يصح قانونا أن يوقف البيع ، وفيه عقـــد ابتدائى ؟ .

الدكتور صلاح الدين — على الاقل هو لا يعرف هذه الواقعة ، ولكن لهذا السؤال أهميته من الناحية القانونية التى تكلمنا فيها . مصلحة الأملاك لا تتصرف تصرفا نهائيا ، وهذا عقد بيع ابتدائى .

الرئيس — وأصبح ملزما للطرفين .

الدكتور صلاح الدين — وبالطبع لا تصرف قبل تأشيرة الوزير الجديد .

المتهم — لا ده غير ملزم .

الرئيس — الدفاع قال أنه ملزم للطرفين ، يعنى أنت عاوز تقول أنه غير ملزم ؟

المتهم — أنا عاوز اقول أنه ملزم من ناحية المشترى .

الرئيس — لكن الدفاع قال أنه ملزم للطرفين .

الدكتور صلاح الدين — أيوه يبقى ملزم للطرفين ده عقد بيع ابتدائى . **الظاهـــر يا غنـام أنت نسيت القانون ،** والحقيقة احنا نعذره . ده المتهم لا يستطيع أن يدافع عن نفسه ده أنا لو كنت مطرح **غنام** كنت جائز أقول الكلام اللى بيقوله . وبعدين جابوا الاوراق **لغنام** ومعها مذكرة لمصلحة القاضى ، فأشر **غنام** تأشـــيرة بوقف اجراءات البيع وقال « **وعرض الأوراق علينا فى أقرب فرصة** » جابوا له الملفات بتاعت الموضوع ومذكرة فى هذا الموضوع بالذات ، فوجد أن هذه المذكرة تؤيد حق

القاضى . فأشر **غنام** وقال العبارة الآتية « **وتبحث هذه الشكوى بمعرفة لجنة البيع** » وطلب معلومات مصلحة الاموال فى هذا الشأن ، فأوضحت ان هذه الاطيان تم حصرها خفية عن سنة ١٩٥٠ زراعية باسم **عبد الخالق بدوى** بمسطح ١٣ فدانا عن سنة ١٩٥٠ و ٢١ قيراط و ٢ سهم بفية ٣٠ جنيها للفدان ، وغير مؤجرة للشاكى **على الشاذلى** يعنى بيسدد كل خانة **على الشاذلى** وان **عبد الخالق بدوى** هو اللى واضع اليد » تاشيرة تانية من **غنام** فى ٤ اغسطس سنة ١٩٥٠ .

الرئيس – لما قدمت له هذه المذكرة ايه الأجراءات اللى اتبعها ؟

الدكتور صلاح الدين – قال **غنام** « **المهم هو اثبات وضع اليد فعلا لا التأجير فقد يكون التأجير مفتعلا ، وكذلك أرجو ندب مفتش ، مشهود له بالدقة لمعاينة هذه الأراضى جميعها ، وتحقيق وضع اليد الفعلى ، وموافاتى بنتيجة هذا التحقيق ذاته** » ، فراحوا ورجعوا **لغنام** بالمذكرة بعد أن عملت معاينتان من ثلاثة اشخاص لان حضرته اللى هو **غنام** حنبلى شويتين . فأرسل مهندس الأملاك ومفتش الاملاك بمديرية المنوفية ، ومراقب البيع ، وقاموا بالمعاينة ، وكتبوا المذكرة التى يؤخذ منها « **أنه بمعاينة الاطيان اتضح أن الزارع فيها هو حضرة الاستاذ عبد الخالق بدوى ، وقد حصرت باسمه خفية وهذا للعلم** » . فمافيش بعد كده تدقيق ولا تحقيق . ومع ذلك فقد أشر **غنام** بأنه « **يأسف أن يقرر قصور المعاينة وعدم دقتها ، وطلب ندب أحد القانونيين المنتدبين من المصلحة ، ومعه بعض المختصين من غير موظفى المنوفية** » . يعنى مافيش تحقيق ولا دقة أكثر من كده .

الرئيس – طيب وجه التقصير كان ايه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ هو عاوز وضع يد تفصيلى ، واحنا متهمين بمحاباة القاضى ، فلما يؤشر تأشيرة زى دى يصح أننا نقول عليه يصح أنه بيضطهد القاضى مش بيحابيه .

الرئيس ـ طيب مش لسه فيه مراحل ثانية ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه .

الرئيس ـ طيب امال ايه وجه التقصير ؟

الدكتور صلاح الدين ـ عدم وجود قانونى فى المعاينة . فهو كان عاوز يعرف منين **بدوى** تلقى وضع اليد وفى المدة دى اللجنة كانت تكونت من رؤساء المصلحة ، وراحت انتقلت ودققت وسألت عن **الشاذلى** لدرجة أن **الشاذلى** ، وهو أكبر مشاكس امتنع عن الانتقال ، أو الأدلاء بأى بيان . ويؤخذ من الأطلاع على المحضر الذى حررته اللجنة ، والمودع فى الملف المرفوع الى مدير المصلحة . ان الشاكى وهو نائب العمدة فى الوقت ذاته وأخو القاضى بالنيابة عنه كانا فى انتظار اللجنة ، وانها طلبت من الطرفين الانتقال معها الى أرض الجزيرة لأجراء المعاينة فى حضورهما ولسماع أقوالهما وملاحظاتهما ، وان هذا الشاكى امتنع بادىء الأمر عن الانتقال معها ، أو الأدلاء بأى بيان ، وأنه بعد المناقشة قبل أن ينتقل معها . وعند ما انتقلت الى الأطيان موضوع النزاع ، طلبت الى **الشاذلى** بصفته نائب العمدة أن يحضر زراع هذه الأطيان . فيقول لهم : لا فائدة من استحضارهم لأنه يعتقد أنهم سينكرون ذلك ...

الرئيس ـ **وبيعتقد ليه كده ؟**

الدكتور صلاح الدين ـ **لأن الواقع غير كده** ، **وأنهم واضعون اليد** ، وبعدين رفعت اللجنة تقريرها الى **غنام** ، وجاء فى التقرير على لسان **الشيخ الشاذلى** أننى جاوزت المائة ، ورجل طاعن فى السن ، وان **عبد الخالق بدوى**

هــو الزارع الحقيقى للأرض هــوومزارعــوه • وانى والاستاذ **عبد الخالق** قريبان • فوالدته عمة والدى ، ولكن نظرا لحصول فصل منه ماس بى خاص بتأجير أرض أخرى ، فأنا أريد أن أشاغبه واخرج الأرض من البيع بالممارسة للمزاد • وانا مستعد أن يكون ثمن الفدان ١٠٠٠ جنيه بدلا من ٢٤٠ ، دى الفائدة فى هذه الحالة عايدة على الحكومة •

عرض كل هذا على **غنام** ، ولكنه أشر على الاوراق • وكنت أنتظر أن تكون هذه الخطوة هى نهايه المطاف ولكن هناك تأشيرة أخرى ، فقد أشر على الأوراق بطلب الاجتماع بمدير المصلحة وأعضاء اللجنــة وحدد موعــدا لبحث الموضوع من الناحية القانونية ، ولاستيفاء أوراق منها محضر حجز ادارى •

الرئيس ـ المسألة اللى تهم المحكمة أن الأرض بيعت لعبــد الخالق بدوى ب ٣٠٠ جنيه فى حين أن تقــدم غيره بثمن ٤٠٠ جنيه •

الدكتور صلاح الدين ـ دى حاجة غير الأرض دى وده سافسره فى حينه •

الرئيس ـ المحكمة لا يهمها مســاحة الأرض ولكن يهمهـــا المبدأ •

الدكتور صلاح الدين ـ عاوز أبين أن **غنــام** طبق القـــانون وحاقول لكم كلمتين : مصلحة الأموال بتسلم الأراضى لمصلحة الأملاك **فاذا انقضت ست سنوات من هــذا التاريخ يمكن بيع ٢٠ فدانا لواضع اليــد • واذا مضى أكثر من سنة بس لا يمكن أن يباع لواضع اليد أكثر من عشرة أفدنة** • وقد تبين أن **بدوى** ممن يقعوا تحت البند الثانى • الثمن كان ٢٤٠ جنيها للفدان ، واللجنة كان تركت لمدير المصلحة أن يحدد الثمن •

الرئيس ـ الراجل واضع ايده ، وفيه عقد بينه وبين المصلحة بمبلغ ٢٤٠ ، فازاى يزيد الثمن ؟

الدكتور صلاح الدين ـ القاضى غلطان ، ولم يتمسك بحقوقه ولما المصلحة جت تحدد الثمن قالوا ٢٤٠ جنيها للفدان ورأى تانى قال ٢٥٠ جنيها ، ومدير الأملاك قال ٣٠٠ جنيه ، **وغنام** وافق على ال ٣٠٠ جنيه ٠

الرئيس ـ ده ثمن أساسى للمزاد والا ايه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ده بالممارسة ٠ والثمن حدد ب ٣٠٠ جنيه لعشرة أفدنة ٠ ونسيت أن أقول : أنه فى أثناء العمل اللجنة حرصت على ان الشاكى يكون موجودا ، وكمان المشكو فيه ٠ وأثناء وجودهم أخذت اللجنــة عليهم تعهدات أن **القاضى** يأخذ ١٠ أفدنة ، والبــاقى فدانين وكســور ، عرض فى المزاد ورسا المزاد بمبلغ ١٢٠٠ جنيه للمساحة المذكورة ، وكان ذلك بعد خروج **غنام** من الوزارة ٠

الرئيس ـ وعملية المزاد دى تمت ازاى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أنا ما شــفتهاش ومتهمنيش ، لان المزاد تم بعد خروج موكلى ٠

الرئيس ـ نعود **لمحمد جاب الله** وضعه كان زى وضع هــذا الشخص ٠

الدكتور صلاح الدين ـ أنا مالى ومال **محمد جاب الله** !! ٠

الرئيس ـ ده شخص مواطن وده شخص مواطن ٠

الدكتور صلاح الدين ـ غنام أعطى لجاب الله هو وشركاه ١٧٥ فدان ٠

الرئيس ـ انت أعطيته صحيح ؟ **(موجها كلامه للمتهم) ٠**

المتهم ـ أيوه يا أفندم والتأشيرة كانت صريحة ٠

الرئيس ـ عملت لجنة وحددت ثمن الارض ؟

المتهم ـ ده **جاب الله** حالته حالة ايجار ٠ وأطيان مريوط أطيان

ضعيفة . وأطيان **بدوى** جزائر والشروط بتختلف . وأنا حرصت بالنسبة **لبدوى** على تطبيق قرارات مجلس الوزراء ، والفضل فى ذلك الى اللجنة . ومسألة **جاب الله** كانت تأجير مش بيع ، وأنا لقيت فى الأوراق بعد خروجى من الوزارة أن فيه اقرارا بين **محمد جاب الله** وشركائه **والسيدة عزيزة الوكيل** ، تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وبعد كده **عزيزة الوكيل** قدمت طلبا بتوزيع ٥٥ فدانا على أسماء العائلات التى ذكرتها . وأقسم بالله العظيم انى ماعرف حاجة عن هذا ولا علم لى به . ولو كانت **عزيزة الوكيل** تقدمت لى ....

الرئيس ـ طيب افرض لو كنت أنت الوزير المختص ، وتقدمت لك كنت تعمل ايه ؟

المتهم ـ ماكنتش أوافقها .

الرئيس ـ ليه ؟ .

المتهم ـ **أولا** : لأن اسم **عزيزة الوكيل** ليس أمامى بين شركاء **جاب الله** ولا المستأجرين . ولما الوزير يعمل كده يبقى بيساعد على الصورية **ومحمد جاب الله** قال لكم على العقد الصورى ، وهذا العقد ما لوش أثر بالمرة فى الأوراق ، ولجنة التطهير طلبت من **الجزار** العقد فقال لها : أنه فقد منه . فازاى بقه أنا اسأل عن هذا ، والنيابة تقول : ان **غنام** كان فى قبضة **عزيزة الوكيل** ده **السعيد السبع** جانى وقال لى : بلاش تدى **جاب الله** نمرة ٨ مكرر فأنا وافقت .

الدكتور صلاح الدين ـ نرجع لموضوع **بدوى** وده اللى لا يمكن أن يتسرب الشك اليه ، ويؤيدنى فى ذلك حكم موظف أنجليزى فى مصلحة الاملاك أسمه (**المستر هولدن**) وكان من ضمن الناس اللى راحوا يحققوا شكوى العمدة أو نائب العمدة .

الرئيس ـ وده موظف فى الأملاك ازاى ؟
المتهم ـ ده كان مراقبا ·
الرئيس ـ جنسيته مصرى ؟
المتهم ـ وقتها كان ···
الدكتور صلاح الدين ـ ده كان الكلام ده سنة ١٩٥٠ · وهو الانجليزى الوحيد فى المصلحة وراح وأجرى معاهدة ···
الرئيس ـ معاهدة ! ··
الدكتور صلاح الدينـ مادام انجليزيا **(ضاحكا)** ·
الرئيس ـ هو راح يجرى معاينة مش معاهدة **(ضاحكا)** ·
الدكتور صلاح الدين ـ والله دى كلمة من غير قصد ، جت بس لما جبنا سيرة الانجليز **وهو أجرى المعاينة ، وأثبت فيها عدم جدية شكوى الشاذلى** ·

تقرير (**المستر هولدن**) قال ايه بقه ؟ **قال : انه بمناسبة ما لاحظناه من كثرة الشكاوى ، وما تناول موضوع التأجير من كثرة الأخذ والرد نوجه النظر الى ما يأتى :**

أولا : التصحيح على رأى واحد فى الموضوع ، وعدم تقرير هذا الرأى كلما تقدم شخص بشكوى منه كما حدث فى هذه السنة · يعنى مش كل ما ييجى **الشيخ على الشاذلى** عاوز يضر **القاضى** ، ويدفعه أكثر مما قضت القوانين بأن يدفعه نقوم نسمع الكلام ده ونغير الرأى · واستكمل هذا بأن **بدوى** واضع اليد واستصلح والقاعدة العامة تشجيع الاستصلاح ، ومن أجل هذا جت مسألة البيع بالممارسة ، فلما المصلحة تبيع **لبدوى** بثمن ٣٠٠ جنيه ، يكون عملها فى محله · لأنه هو اللى صرف على الأطيان وأصلحها ، وده بيكون مقابل تشجيع عام ولكل واحد جه واستصلح الأرض ·

الرئيس ـ احنا فلاحين وعارفين .

الدكتور صلاح الدين ـ يبقى غنام غير مسئول عن ذلك والدنيا ماهياش سايبة وفيه مجلس دولة . فلو أن تصرفاته فى هذه القضية كانت موضع ريبة ، أو أنه قال بلاش بيع له كان مجلس الدولة يلغى القرار . أو يحمل الحكومة تعويضات . يعنى يأخذ منا تعويضا ، وأبقى أنا الخاسر .

الرئيس ـ قررت المحكمة نظر باقى الادعاء فى جلسة يوم السبت ٢٤/١٠/١٩٥٣ فى الساعة العاشرة صباحا .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والاربعين بعد الظهر) .

خاتمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

وبعد :

فهذه قضية الفساد الحزبى ، والرشوة ، واستغلال النفوذ ، قدمناها ولم نستطع أن ننتهى منها فى هذا الكتاب . وليس ذلك الا لأن فساد الحزبيين فى تلك السنين الماضية ، زاد واستشرى حتى ضاقت به الكتب ، وقد رأينا فى تلك القضية كيف كان وزير مسئول يعجز عن أن يقول : لا . وكان عجزه هذا سببا فى ضياع أموال الدولة ، وتركيزه فى أيدى حفنة من الأصهار والأنسباء ، والمحيطين برجال حزبه ، وان كانت تلك القضية تعتبر أولى قضايا الفساد الحزبى ، والتى سيستغرق نشرها كتابين كاملين ، فسيمر بنا غيرها مما سيستوعب كتبا لا نستطيع أن نقدرها الآن .

وفى كتابنا القادم سيرى المواطنون كيف وصل التضليل الحزبى بذلك الوزير السابق الى درك ما كان يتمناه له أي مواطن ، خاصة وأنه ينتمى قبل حزبيته الى مهنة العدالة وأسرة القضاء ، وسيرى المواطنون أيضا كيف عجز هذا الرجل عن أن يقول : لا . وهو وزير بيده السلطان ، في الوقت الذى كان يقولها عالية وهو خال من السلطان ، يزاول مهنة شريفة ــ مهنة المحاماة ــ وكأنى به وقد ازداد سلطانا فقد ما أكسبته المحاماة من جرأة فى الحق ، ونزاهة فى القصد .

يولية ١٩٥٤ .

تنبيه

● يسر مكتب شئون محكمة الثورة أن يؤكد أن كل مواطن سيحصل على ((مجموعة محاكمات الثورة)) سيمنح مع كل ستة كتب منها ـ أى مع الكتاب القادم ـ غلافا جلديا مكتوبا بماء الذهب ، ليحتفظ بها فيه كمجلد تاريخى نادر ، وكذلك سيمنح ملحقا به موجز لكل ما مر من تلك المحاكمات ، فضلا عن بيان كامل لشخصيات المتهمين ، به أدق المعلومات التى لم يتيسر لكثير الاحاطة بها ، وكذا فهرس شامل للمجلد الأول من هذا السجل .

● كل مواطن لم يتيسر له الحصول على نسخة من الكتاب الأول أو الثانى أو الثالث أو الرابع من تلك المجموعة ، يمكنه الحصول عليها من مقر مكتب شئون محكمة الثورة بنفسه ، أو بواسطة خطاب مرفق به اذن بريد ، أو طوابع بوستة بقيمة المطلوب ، علما بأن ثمن النسخة لا يزال ثمانية قروش .

● بادر باقتناء مجموعة كاملة من هذا السجل ، قبل أن يتضاعف ثمنها بعد الانتهاء من المجلد الأول .

اتصل بمكتب شئون محكمة الثورة ٦٨ شارع قصر العينى تليفون ٢٤٥٣٤ .

أيها القارىء :

اطلب من الباعة مع الكتاب السادس الغلاف الجلدى المذهب ولا تدفع ثمناً له ، فهو حق من حقوقك .

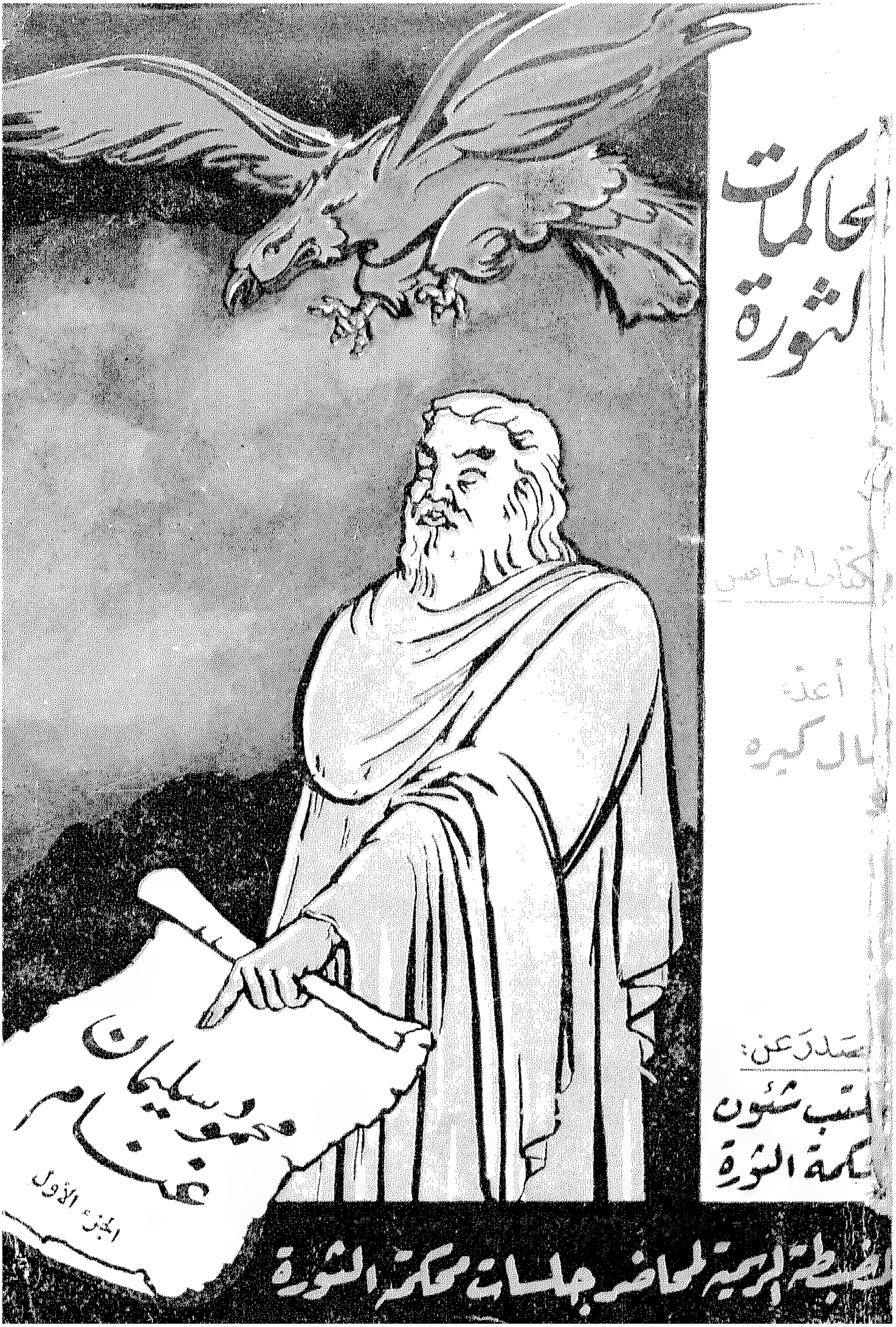

حاكمات
لثورة
الكتاب الخامس
أعده
ال كبه
تصدر عن:
كتب شؤون
كمة الثورة
محمد وسليمان
غنام
الجزء الأول
الضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة

وزارة الإرشاد القومي
مصلحة الاستعلامات

محاكمات الثورة

إعداد
كمال عبد الحميد كبره
رئيس مكتب شئون محكمة الثورة

المضبطة الرسمية
لمحاضر جلسات محكمة الثورة

الكتاب السادس

صدر عن :

مكتب شئون محكمة الثورة
القاهرة : ٦٨ شارع قصر العيني ت ٢٤٥٣٤

فلسفة محاكمات الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ
اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ، وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ
يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا)

صدق الله العظيم

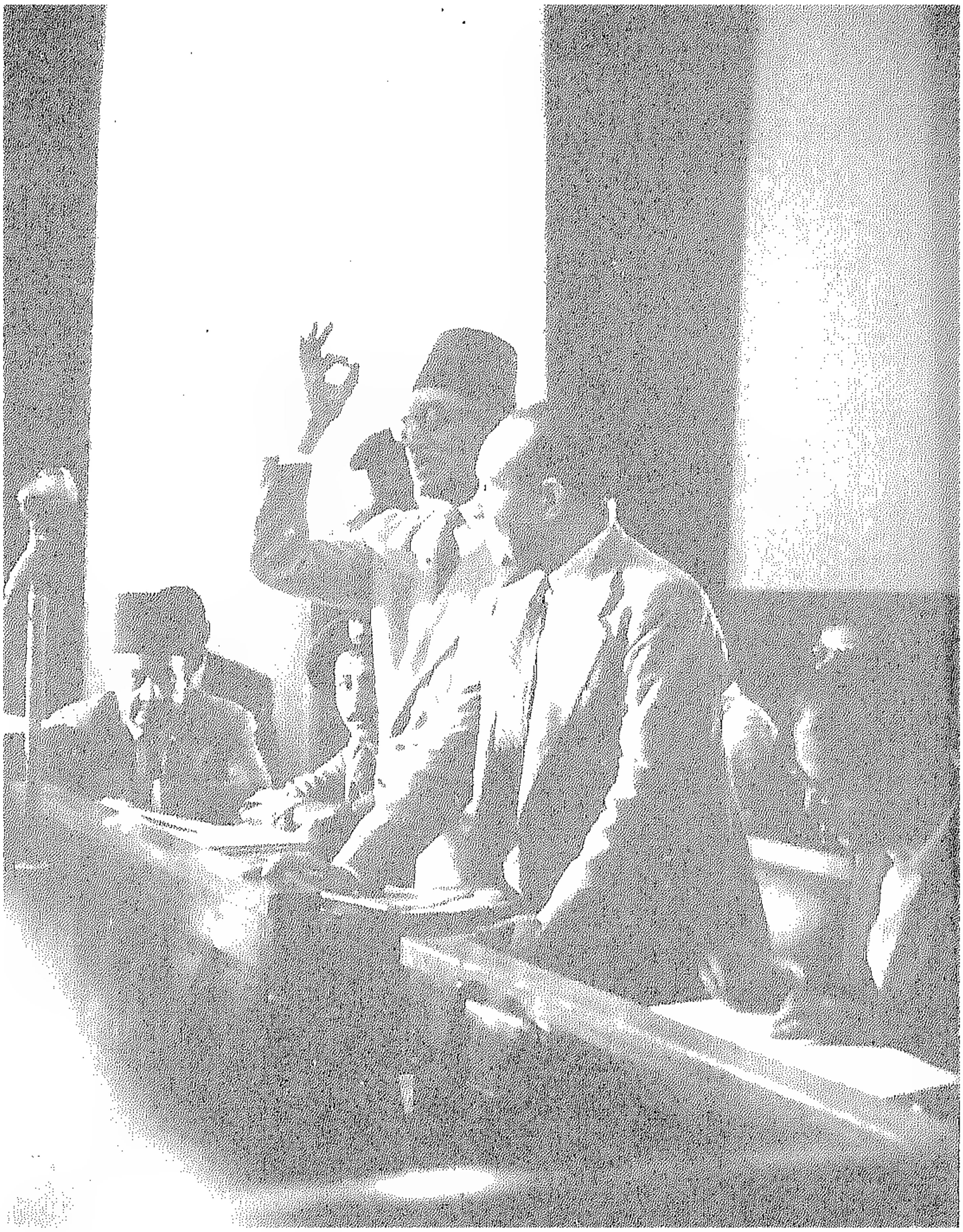

كان سليمان غنام يقف ليدفع عن نفسه الاتهام .

المتهم سليمان غنام أثناء الاستراحة يتشاور مع محاميه وفى عينيه علامات الحسرة والجزع .

سليمان غنام يقول « أنا لا أحب أن أتحمل وحدى مسئولية الوزارة كلها ».

محضر
الجلسة التاسعة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم السبت ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٥ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى انور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المدعى والاستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

استؤنف نظر القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة التاسعة عشرة من جلسات محكمة الثورة ..

الدفاع :

لنبدأ الآن فى نظر الجزء الثالث من الادعاء الثانى .

الدكتور صلاح الدين ــ نعم لنبدأ فى الجزء الثالث من الادعاء الثانى :

لعل هذا الجزء أوضح من سابقيه تدليلا على ان هـذا الرجل لم يكن يتصرف فى أى شأن من الشـئون التى يعهد بها اليه الا على أساس من الذمة والضمير والمصلحة العامة • ويشترك هذا الجزء مع الجزأين السابقين فى ان المسألة ترجع الى تاريخ سابق عما وجـده **غنام** فى وزارة التجارة والصناعة •اذ ترجع المسألة الىسنة ١٩٤٧ حيث انتهى التزام **شركة الملح والصودا** فيمـا يتعلق **بملاحات المكس** ، واضطرت الحكومة اذ ذاك أن تـكلف الشركة بالاستمرار فى تشغيل هـذه الملاحات سنة أخرى ، اذ لم تكن قد استعدت بعد فيمن يحل محـل الشركة فى هذا العمل ، وفى ٢٨ مايو سـنة ١٩٤٨ ، طرحت أمر هذه الملاحات فى مناقصة عامة بعد ان انتهى العام أو قبل ان ينتهى العام ، وذلك استعدادا لهـذا الانتهاء ، فكما سبق لى أن ذكرت : فقد كلفت شركـة الملاحات فى تشغيل هذه الملاحات سنةأخرى •

ولقد تقدم فى هذه المناقصة شركتان ، **شركة الملح والتعدين** التى هى محور هذا الجزء من الادعاء ، وشركة أخرى هى فى الواقع ثلاث شركات ، وهذه الشركة تسمى **الشركة المالية والصناعية** ، وهى تشتمل على : **الشركة المالية والصناعية وعلى شركتين اخريين ، احداهماالشركة الاولى التى كان لها الامتياز وهى شركة الملح والصودا ، وشركة أخرى هى شركة ملاحات بورسعيد ، وشركة الملح والصودا شركة انجليزية ، وشركة ملاحات بورسـعيد شركة يغلب فيها الصالح الفرنسى والصالح الايطـالى،** حتى مصرت بعد ذلك فى سنة ١٩٥٢ ولقد كان عطـاء شركة الملح والتعدين التى هى محور هذا الجزء منالادعاء أفضل العطاءات • قبلت جميع الشروط التى وضعتها الحكومة ، فى حين ان الشركة الاخـرى او الشركات

الثلاث بتعبير أدق ، لم تقبل هذه الشروط كما وضعتها الحكومة • كذلك الحال فيما يتعلق بالاتاوة • فقد قبلت أن تدفعها للحكومة • يعنى كان موقفها افضل من الشركة الاخرى ، وكذلك الحال فيما يتعلق بسعر الملح الذى يباع للجمهور على مختلف انواعه ، فقد كان السعر الذى حددته هذه الشركة أقل من السعر الذى حددته الشركة الثانية • هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد كان هذا السعر الذى حددته الشركة ، أفضل من السعر الذى كان محددا فى التسعير الجبرى • فرسا المزاد على هذه الشركة لكل هذه الاعتبارات ، ولكن حين يرسو المزاد لاينتهى الا من عند هذا الحد ، بل يجب بعد ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة ، لكى نعطى هذه الشركة الالتزام بمقتضى القانون ، فلا بد اذن من تقديم الامر الى البرلمان وتقديم الامر الى البرلمان — كما لايخفى على حضراتكم — يحتاج الى وقت ، وقد يقصر أو يطول هذا الوقت ، وكثيرا مايطول هذا الوقت ، وكل ذلك كان فى سنة ١٩٤٨ ، فرئى أن تكلف الشركة بالرغم من عدم صدور القانون بالالتزام حتى لاتتعطل المصلحة ، وحتى يستمر استخراج الملح • أقول : رئى أن تكلف هذه الشركة بتشغيل الملاحات ريثما تتم الاجراءات • وبالفعل صدر لها هذا التكليف فى سنة ١٩٤٨ ، واستمر التكليف عاما ثم بعد ذلك جدد هذا التكليف عن هذه الملاحات ذاتها سنة أخرى ، وأقف هنا قليلا لكى استنتج واعرض على عدالتكم انه لم يكد يفهم أن تكلف الشركة بهذا التكليف ثم بعد ذلك يجدد هذا التكليف الا إذا كانت الشركة قد أثبتت بالفعل ، وبخاصة بعد مرور العام الاول انها شركة صالحة تستطيع أن تقوم بالعمل ، والا لما كان هناك معنى على الاطلاق لان يجدد لها أمر التشغيل عاما آخر بعد أن انتهى العام الأول الذى يعتبر هنا فى حكم التجربة •

ولم يقف الامر عند هذا الحد ـ وقد كانت هناك ملاحات أخرى تدعى **منيس وبليس وبلطيم** ـ هـذه الملاحات ، كلفت هذه الشركة ايضا فى سنة ١٩٤٩ بعـد التجربة الاولى التى أثبتت الشركة فيها انها قادرة على العمـل أقول : كلفت هذه الشركة بأن تنهض وان تشغل هـذه الملاحات الجديدة • ثم بعد ذلك عرض الامر على البرلمان، وأقره مجلس النواب فى سنة ١٩٤٩ ، واقـرار مجلس النواب للقانون بعد ذلك ، يجب ان يؤخذ منه ويستدل منه أيضا أنه قد ثبت لمجلس النواب أن الشركـة قادرة عـلى أن تبدأ عملها وان تسـتمر فيه ، لانه قد ثبت بالتجربة انها صالحة للاستمرار فى العمل •

فىسنة١٩٤٩ وفىسنة١٩٥٠ عرض الامر على مجلس الشيوخ وهنا وحين يعرض الامر على مجلس الشـيوخ ـ كما لايخفى على عدالتكم بطبيعة الحال ـ يمـر أولا باللجنة المختصة ، وهذه اللجنة هى لجنة التجـارة والصناعة ، ثم ينتهى الامر من هذه اللجنة المختصـة ، ويقدم الى جلسات المجلس • فلننظر اذن كيف جرىالامر فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، وكيف كان على الاخص موقف هذا الرجل فى هـذه اللجنة ، فالموقف واضح فى جميع الجلسات ، ولا يمكن أنيؤخذ منه أى شبهة يمكن أن توجه الى هذا الرجل ، بل بالعكس ان كان هناك مايمكن ان يقال فى حق هذا الرجل ، فلن يكون هناك الا كل مايشرفه ، ويثبت انه رجل مدقق ذو ذمة وذو ضمير ، وانه ماكان يبحث الا عن وجـه المصلحة العامة

وفى اللجنة ، عرض الامر اول ماعرض فى جلسـة ١٩٤٩/٧/١٩ • وكان لسه **غنام** ماجاش فى الوزارة ، ولا كانش فى الحزب الذى ينتمى اليـه ؛ ولا كانش

الحزب حتى قد تولى الحكم ، ولما عرض هذا الامر على اللجنة فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ ، رأت اللجنة تأجيل الجلسة الى ١٩٤٩/٨/٢ ، ثم أحيل الامر بعد ذلك ، وهنا أرجو أن ألفت النظر الى سلسلة هذه التأجيلات ، لان الوضع يتلخص فى انه عندما جاء هذا الموضوع الى المجلس ، كان وضع جماعة يريدون رغم مرور عامين على تقديم الامر الى مجلس الشيوخ أن يؤجلوا وأن يؤجلوا الى مالانهاية ، ولهم فى ذلك مصلحة وقدأرادوا أن يكون هذا الرجل ـ وكان وزيرا وقتئذ ـ مطية هذه المصلحة، فأبى عليهم هذا ٠

الرئيس ـ يقدر الدفاع يفسر لنا الغرض من التأجيل كان ايه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه الموضوع ده أجل فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ وده وضع يكاد يكون طبيعيا ، لان الموضوع لسه فى أدوار البحث الاولى وبعدين أجل فى جلسة ١٩٤٩/٨/٢ وبعدين حصلت فترة الانتخابات ـ ويجب أن يكون هذا أيضا واضحا ـ فعندما تكون هناك فترة انتخابات مابيكنش هناك مجلس نواب ٠ ولذلك بتتوقف جلسات مجلس الشيوخ ٠ وبعد الانتخابات ، أعيد بحث الامر فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ ، وكانت اللجنة برياسة **الاستاذ صليب سامى ، والاستاذ صليب سامى** هو رئيس لجنة التجارة والصناعة فى مجلس الشيوخ منذ وقت طويل ويكاد يكون رئيسها دائما ، لانه رجل له صلة بوزارة التجارة والصناعة ، فقد تولى أمرها مرات قبل **غنام وبعد غنام** ٠ وانا هنا أريد أن أوضح موقف الاستاذ **صليب سامى** ٠

عقدت هذه اللجنة برياسة **صليب سامى** ، وكان هناك مندوبون من قبل وزارة التجارة والصناعة

ووزير التجارة والصناعة موكلي ما كانش بيحضر اللجنة بنفسه ، علشان نفترض انه له أغراض كما يريد أن يقول زميلنا ممثل الادعاء . لانه اذا كان هناك مسألة تهم موكلي ، ويريد أن يتبناها كان يبقى حريصا على أن يحضر اجتماعات اللجنة بنفسه ، ولكنه لم يحضر الا جلسة واحدة .

الرئيس ــ أول مرة نظر فيها طلب الشركة كان فى ١٩٤٨/٩/٧ .

الدكتور صلاح الدين ــ كان فى سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ــ طيب وأجل أد أيه ؟

الدكتور صلاح الدين ــ نظر الموضوع فى اللجنة اللى بيقال أن غنام دافع فيها عن الشركة .

الرئيس ــ قبل الانتخابات أجل الموضوع سنة مش كده ؟

الدكتور صلاح الدين ــ قبل الانتخابات أجل الموضوع فترة قليلة .

الرئيس ــ طيب وكان امتى أول مرة نظر فيها هذا الموضوع فى اللجنة ؟

الدكتور صلاح الدين ــ فى ١٩٤٩/٧/١٩ يعنى فى اول النصف الثانى من سنة ١٩٤٩ ، واللجنة اللى نظر فيها الموضوع ده ــ وموكلى كان له كلام فيها ــ كانت فى يناير سنة ١٩٥١ . وبعدين عرض الموضوع فى جلسة ٦ فبراير ، وزى مابقول لحضراتكم : فضل الموضوع يؤجل من جلسة الى جلسة ، وكان دائما يحضر مندوبون من وزارة التجارة والصناعة ، وماكانش **غنام** بيحضر وكان فى الجلسة أحد مندوبى وزارة التجارة والصناعة واسمه الاستاذ الدفراوى وهو اللى طلب تأجيل البحث ، وكان الكلام ده فى عهد **غنام** ، والموظف ده بطبيعة الحال لايستطيع أن يطلب التأجيل الا اذا كانت عنده تعليمات

من **غنام** • ومن هذا يتبين لحضراتكم ان هذا الرجـــل ماكانش بيخفى شيء ، لا عن مجلس الشـــيوخ ولا عن اللجنة ، يعنى الرجل ده ماكانش بيخفى شيء على الاطلاق قلت لحضراتكم أن **الدفراوى** هو اللى طلب التأجيـــل • تعرفوا ليه ؟ لبحث ماقد يرد للوزارة من شكاوى بسبب مخالفة شروط الاستغـــلال • الوزارة هى اللى بتطلب التأجيل ، وهى اللى بتعطل عمل اللجنـــــة ، وهى اللى بتبدى السبب ، وهو انه فيه شكاوى كثيرة ضـد الشركة والوزارة تريد أن تتحقق منها • فأجلت الجلسة ليوم ١٩٥٠/٣/٦ ، ولما اجتمعت ، وكانت برضـــه برياسة **صليب سامى** أشار الرئيس الى ما قيل فى الجلسة السابقة عن الشكاوى• وقال : انه أجاب **الدفراوى** الى طلب التأجيل لبحثها ثم قال «**ولكنى أعتقد أن هـــذه الشكاوى ـ سواء أكانت من التجار أم من المستهلكين ـ لاعلاقة لها بموضوع التعاقد**» **ده كلام صليب سامى** رئيس اللجنة ، وهو حجة من أكبر حجج القانون فى هذا البلد ومن ناحية أخرى ، فقد كان مستشارا ملكيا ، اذن فهو يدرى كل ما يقول ، ويدرى أين تقف حدود المسائل التى تعطل الموافقة على التزام الشركة ، ويدرى أين حـدود المسائل الاخرى التى وان اعتبرت مخالفات فملهـــاش دعوة بعقد الشركة • **دى عبارة عن مخالفات تموينية** • يعنى زى دكان بيبيع لهذه الشركة ، أو فرع من الفروع أو مكتب من المكاتب التـــابعة للشركة • وحررت له مخالفات تموينية علشان بيبيع بأكثر من السعر المحدد فى التسعيرة ، أو ممتنع عن البيع بتاتا ، أو ممتنع عن البيع بالسعر المحدد فى التسعيرة أو ان الجوال جـديد والا قديم ، وتأثير هذا على السعر • كل المسائل دى نسميها مخالفات تموينية ، والمخالفات التموينية دى حأبين لحضراتكم موقف **غنام** منها كان ايه ••• نرجـع

مرجوعنا لكلام **صليب سامى** ·· يقول : ولكنى أعتقد أن هذه الشكاوى ـ سواء أكانت من التجار أم من المستهلكين ـ لاعلاقة لها بموضوع التعاقد ، وانما علاقتهـــا بوزارة التموين · فلها أن تضع الاجراءات اللازمة ، حتى تمنع أسباب هذه الشكاوى · هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالمشروع تقدم الى مجلس النواب فأقره ، ثم أحيل الينا فرأت اللجنة ـ بفضل تدقيقها ـ أن يضاف الى شروط التعاقد شرطان : أحدهما خاص بالنقاوة ·· وكان فى الاول الالتزام ماش على ماهو عليه ، ولكن اللجنة رأت أن تلزم الشركة أيضا بشروط أخرى ، وفى هذه الحـالة تضطر وزارة التجارة والصناعة الى ان تأخذ موافقــــة الشركة · فاذا ماوافقتش الشركة فلا حق لوزارة التجارة والصناعة فى ذلك ولا للجنة ، ولـــكن التصرف يبقى للبرلمان نفسه ، فأما انه يقر الالتزام أو لا يقره · ولكن الشركة برضه وافقت على هذه الشروط الجديدة · بعد كده ارجع لكلام **صليب سامى** ··· يقول : «**فرأت اللجنة بفضل تدقيقها أن يضاف الى شروط التعاقد شرطان أحدهمـــا خاص بالنقاوة ، وثانيهما خاص بالنعومة ، وعلى ذلـك تأجل البحث ريثما يصل الينا رد الشركة ، وقد قبلت الشركة ماطلب منها ، وكان المفروض بعد قبول الشركة أن تقر وتنهى التعاقد فى اول جلسة ، اذ لا اعتراض عليه**» امتى الكلام ده بيقال؟ فى ٦ مارس سنة ١٩٥٠ ، يعنى قبل الهنا بسنة ، احنا فى يناير وفبراير سنة ١٩٥١ · **وصليب سامى** بيقول الكلام ده فى ١٩٥٠/٣/٦ · كان بيقول : انه كان المفروض بعد قبول الشركة لهـــذين الشرطين اللذين اشترطتهما لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ·· يقول : «**كان المفروض بعد قبول الشركة أن تقر وأن يتم التعاقد فى أول جلسة ، اذ لا اعتراض عليه** » ولكن حضرة مدير المناجم طلب التأجيل · يعنى الوزارة

هى اللى طلبت التأجيل ··· ايه اللى حصل بعد كده ؟ اللى حصل ان الجبالى قال : **«لقد كلفنى معالى الوزيرأن أطلب من حضراتكم تأجيل البحث مدة أخرى حتىيستطيع فى أثنائها دراسة الموضوع دراسة كاملة»** ·· أهو ده عيبه! عيب غنام انه كل مايجيله موضوع يموته بحثاوتدقيقا الى أن يقتنع به ··· وهنا الرئيس ـ رئيس اللجنة يعنى ـ ابتدأ يعارض الوزارة فى طلب التأجيل ، وعضو من الاعضاء كمان اعتبر انه ليس للوزارة أن تطلب التأجيل · وقال ان ده شغل اللجنة ، مش شغل الوزارة، واذا أرادت الوزارة أن تبحث وتدقق فى المشروع ، تبقى تسحبه أحسن · وهنا أرجع بحضراتكم الى ما قاله **صليب سامى رئيس اللجنة : « اذا رأى حضرات الاعضاء اعطاء فرصة أخرى لمعالى الوزير ، فلا مانع عندى ولقد كان من رأيى أن تنتهى اليوم»** وهنا قال أحد حضرات أعضاء اللجنة : **«وهل من حق الوزير أن يطلب التأجيل »** فرد عليه الرئيس قائلا : **« هذا أمر اللجنة ، وانما للوزير الحق فى سحب المشروع وليس من شك فى أنه لايملك التحكم فى اللجنة ، ولكن اذا أجبناه الى طلبه فيكون ذلك من باب المجاملة والذوق »** وهنا قال **السيد اللوزى : «كنا نود ان تبين الحكومة وجوه اعتراضها حتى تستبين الامور» فرد الجبالى وقال : «ان معالى الوزير يقصد من التأجيل الدراسة»** فرد عليه حضرة العضو قائلا : **« الواقع أن التأجيل المتكرر يسيء سمعة الحكومة »** فرد رئيس اللجنة وقال : **« ومن شأنه أيضا أن يضعف الثقة بها»** · وهنا تدخل فى المناقشة واحد من أصحاب المصالح الاخرى ، وهو عضو فى اللجنة ولم يمتنع عن أن يشترك فى هذه المناقشات ، وان يوجه هذه المناقشات لما فيه مصلحة الشركة الاخرى ، وهى شركة ملاحات بورسعيد التى سبق لنا اننا قلنا عنها : ان المصالح

الغالب فيها هو الصالح الايطالى ، والصالح الفرنسى الى أن مصرت • وأرجو هنا أن تلاحظوا حضراتكم أن هـــذه اللجنة مصرية ، واحنا بندقق معاها كل هذه التدقيقات وستتبينون حضراتكم من كل هذا انه ماكانش فيه حاجة أبدا يمكن ان تؤخذ على **غنام** ازاء قيامه بواجبه كمصرى، فهو لم يعطل مصالح هذه الشركة • وستتبينون حضراتكم أن المدة الطويلة التى مرت على هذا النحو وعلى ماسيأتى من نحو هذا ، كان له أثر سيء جدا فى أن تقوم الشركة بالتزاماتها ، تلك المدة الطويلة التى تسبب فيها أمثال هذا الرجل ، ــ واقصد هنا عضو اللجنة ــ **الذى كانت له مصلحة معينة فى أن يعاكس هذه الشركة لحساب الشركة الايطالية الفرنسية** ، وامثاله بعض موظفى الوزارة وانا هنا عند حسن ظنكم ، فلن اتعدى حدودى ولن أتكلم الا بالقدر الذى يتعلق بالقضية فقط • هذا التعطيل هـــو الذى اوقع الشركة بعد ذلك فى الحرج ، مش فى وقت **غنام** بل فى سنة ١٩٥٢ ، وما قالته النيابة بشأن ماقدم الى مجلس الوزراء فى العهد المبارك الحالى والذى بنـاء عليه قرر مجلس الوزراء رفع يد الشركة • وقد رفعت قضية الى مجلس الدولة ، واحنا على أى حال لا شأن لنا بها على الاطلاق ، اذ انه من المفهوم أن ينتهى الامر بنا فى فبراير سنة ١٩٥١ •• ثم بعد ذلك تجد أمور وأمور وأمور ••• هذه الامور تنتهى بمجلس الوزراء فى عهدكم السعيد الى أن يتصرف هذا التصرف •• يبقى انا دخلى ايه بأه ؟؟ •• **أحمد عطا الله** تكلم علشان يؤيد الحكومة لان الحكومة كانت طالبة التأجيل ، وهو عاوز يعطل • فيقول : «**من حق الحـــكومة أن تقول أريد أن أدرس الموضوع ، لا سيما وان العطاء عمل فى ظروف لم يستبن فيها الرأى السليم فى استغلال الملاحات ، وكذا أرى أن توافق اللجنة على طلب الحكومة** » ••• وانتهى الامـــر بأن

قبل التأجيل ، وتحدد في هذه المرة لعقد الاجتماع ثلاثة اسابيع ، واعتبرت الثلاثة أسابيع كافية لان ينتهي الموظفون من بحثها وعندئذ قال الرئيس فى ذلك «**تكلمت مع الوزير**».. (وكان قام كلمه بالتليفون) «**وهو يرجو اللجنة قبول آخر تأجيل، وانتهيت معه على ثلاثة أسابيع**» وفى جلسة ١٥/٤/١٩٥٠ ـ وبرضه اللجنة كانت برياسة **صليب سامي** ـ الرئيس شرح الوقائع وقال : انه لم ترد لنا نتيجة بحث الشكاوى ثم قال : «**وفى هذه الاثناء قابلت معالي وزير التجارة والصناعة ، فأخبرني بأنه انتقل الى الملاحات بالاسكندرية بنفسه ، ووجد الشركة قائمة بالعمل على أحسن وجه**» مش أول مرة قالها في البرلمان علشان يخدع الاعضاء ، بل ده كان فى اول بحث اللجنة التى تستطيع أن تطلب من الوزارة اقامة الدليل على هذا ... ما كانش الكلام ده معه فى الجلسة علشان بعدها يقال : انه أدلى ببيان كاذب عن سوء قصد لتضليل الشيوخ ، حتى يجعلهم يوافقون على القانون .. لا.. وانما حصل هذا فى أثناء بحث اللجنة فى المرة الأولى .. هو بيقول الكلام ده بناء على أنه يحقق بنفسه كما تفعلون انتم .. دول الجماعة اللى بيقعدوا فى مكاتبهم ويحكموا على الامور دول لهم حكم ، ولكن **سليمان غنام** راح مكتب الشركة وحقق ثم انتقل الى محطة بولاق الدكرور انتقالا مفاجئا ، وده كان أول انتقال ويمكن ده البعض يقول انه ماكانش مفاجيء .. ولكن الانتقال الثاني لايمكن التشكيك فى انه كان مفاجئا . عمل ايه ؟ ده مسك التليفون وطلب ـ الله يرحمه ـ مدير السكة الحديد **الدكتور سيد عبد الواحد** وقال له أنا عاوز آجي افتش ، وحالا تدوروا لى على عربة أو قطار من قطارات الملح اللى بتشحن فيها شركة الملح والتعدين الملح ، علشان آجي افتشها . وطبعا **غنام** ماكانش عارف

سيد عبد الواحد حيوديه فين ٠٠٠ ياترى بولاق الدكرور ٠٠ ياترى بنها ٠٠ ياترى اسكندرية ٠٠ وطبيعى القطر ده متنقل ٠ وبعدين بعد البحث ، **المرحوم سيد عبد الواحد** وجد ان القطار موجود في بولاق الدكرور ، فقال **لغنام** : ان القطار موجود فى بولاق الدكرور ٠ فراح **غنام** واخذ معاه أكثر من ثلاثة موظفين من موظفى الوزارة ، وكلهم من المختصنين ، واحد كيماوى علشان يشوف درجة الصفاء والنعومة ، وواحد وزان علشان يتحقق من الوزن ، وواحد علشان يشوف الخيش ٠ راح **غنام** ومعاه الموظفين دول وفاجأوا بضاعة الشركة فى محطة بولاق الدكرور ٠ وبعد كده كله راح فتش على الملاحات ، وفتش على الشركة وكان مصحوبا بوكيل الوزارة **مصطفى ماهر** ومدير المناجم **الدكتور الدفراوى والدكتور برسوم ، كان غنام** مصحوبا بهؤلاء فى المرة الاولى وفى المرة الثانية ، فهذا الرجل مش **بيخبى** حاجة ابدا بل انه بيعمل علشان يبحث عن الحقيقة

ودلوقتى يرجع مرجوعنا الى اللى كنا بنقوله من كلام اللجنة ، واحب أقول لحضراتكم ٠ انه من أهم مايعرض عليكم كلام **صليب سامى** اللى هو رئيس اللجنة ٠٠ يقول «**وفى هذه الاثناء قابلت معالى وزير التجارة والصناعة فأخبرنى بأنه انتقل الى الملاحات بالاسكندرية بنفسه ، ووجد الشركة قائمة بالعمل على أحسن وجه ، وعاين الشون والتعبية والشوالات ، فوجدها على أتم مايكون ، ثم عاين التخزين ، فوجده يكفى الاستهلاك المحلى كفاية تامة ، وبناء على ذلك فان معاليه لايعارض هذا المشروع وانه يقر الاتفاقية**» ٠٠ ثم بعد هذا ، فى الجلسة التالية فى ١٧/٤/١٩٥٠ جه **غنام** وحضر اجتماع هذه اللجنة ،وهى اللجنة الوحيدة التى حضرها هذا الرجل الذى يقال عنه : انه له أغراض، فاذا كان صحيح له أغراض ماكانش

حضر اجتماع اللجنة دى بس ، بـل كان حضر من أول الاجتماعات لآخرها · واحب أقول لحضراتكم هنا : ان اللجنة لما تيجى تكتب تقريرها ففي الغالب بيـكون لتقريرها ده أكبر الاثر فى توجيه المجلس ، لان اللجنة بيبقى ممثل فيها جميع الأحزاب ، والشىء اللى بيمر فى اللجنة سهل بيروح المجلس بيبقى من أسهل ما يكون أنه يمر فيه · وهذا هو الحال فيما يتعلق بهذا الموضوع فيما عدا بعض الأشخاص اللى لهم نواح أخرى ، ولهم مصالح أخرى ، ويروحوا يشـوشروا على الموضوع ، وهنا أحب أقول لكم : ان اللى كان بيشوشر على الموضوع كان وكان وكان · بلاش الموظفين ··· واحد اسمه « **نسـيم رومانو** » وده كان موظفا عند الشركة ، ومختصا بمسائل الخيش ، وطردته الشركة من خدمتها ، واثنان كانا فى وقت من الأوقات عضوين فى مجلس ادارة الشركة ، بل كانا عضـوى مجلس الادارة المنتـدبين ، وهـذان الاثنان قررت الجمعيـة العموميـة بعد ذلك بنـاء عـلى خلاف وقع بينهما وبين رئيس الشركه وأعضـاء مجلس الادارة الآخـرين انهما يعـزلان · فلمـا عزلا وقفا للشركة بالمرصاد ، وآخرين كانوا بيطمعوا فى أن الشركة تعطيهم كميات من الملح لاقبل لها بها لكى يحتكروا الملح فى البلاد ، وبعد كده إنا جاى لكم فى الاحكام اللى صدرت لمصلحة الشركة ، وبرئت الشركة من كل مانسب لها ، وما قال عنها هؤلاء وهؤلاء ، ومن بينهم هؤلاء الذين طالبوا الشركة بهذا الطلب الذى أسلفت الاشارة اليه ، فلما لم تجبهم الشركة الى ماطلبوا كانوا من أكثر المتحاملين على الشركة ، فراحوا يحاربوها · راح هؤلاء يحاربوهـا وكذلك فعلت **شركة الملح والصودا الانجليزية وشركـة بورسعيد الفرنسية** ··· راح يحاربها كل هؤلاء الموتورين لان كان لهم مصلحة فى هذا ، فالشركة دى فوتت عليهم هذه

المصلحة ••• بعد كده نرجع تانى للجنة ••• جه غنام فى هذه الجلسة • وهنا يقول الرئيس تمهيدا لتقديم غنام :

«لقد ذكرت فى الجلسة السابقة ماصرح به معالى وزير التجارة عن نتيجة دراسته وتحقيقه الشكاوى التى قدمت ضد الشركة » وهنا قال غنام : **« يجب أن نفرق بين هذه الشكاوى وحق الالتزام ، اذ ان حق الالتزام أمر ينفصل عن الشكاوى »** يعنى هو لم يهمل الشكاوى •• وبعدين يقول : **وقد حققت هـذه الشكاوى بنفسى لا سيما مايختص منها بمسألة الشوالات، اذ قالوا عنها أنها قديمة وتقدم للجمهور على اعتبار انها جديدة ، وقد تحريت الامر وفاجأت عربات السكة الحديد التى يشحن فيها الملح ، والتى تقصد الوجه القبلى • كمـا رافقنى موظفان من الوزارة لانه قيل ايضا ان هناك نقصا فى الوزن ، ولكنى وجدت الشوالات جديدة • كما ان الوزن لم يكن به نقص وقد حرر محضر بذلك ، كما أرسلت الى مراقبة الاسعار بالوجه القبلى بمراقبة هذا الامر •••»** شوفوا بأه ده • لم يكتف بأنه تحقق مرتين •• مرة بالاسكندرية ومرة فى بولاق الدكرور ••• لا •• بل يقول : **« كما أرسلت الى مراقبة الاسعار بالوجه القبلى بمراقبة هذا الامر ، وقد اتضح أن بعض هذه الشكاوى كان على حق»** • اتضـح ده امتى ومن مين ؟! اتضح هذا من تحقيق مراقبـة الاسعار ••• حتى الحاجة اللى قال عليها غنام لم تكن على حق ، وانا اقول كلام على مسئوليتى وانا كنت طلبت ضم قضايا فى هذا الصدد ، وما زال الوقت متسـعا أمام المحكمة ، علشان تجيب كل القضايا دى ، التى أقول بأعلى صوتى : إنه لم يحكم فى أى قضية منها ضد الشركة • غنام امامه التحقيق الادارى بتاع المصلحة بتاعته ••• هو بيقول لهم ان الشكاوى دى كانت على حق •• فأين هو اذن الذى يخفى معلومات عن اللجنة أو عن المجلس•

انا حاقول لكم الكلام الخاص بمجلس النواب ، وبعدين حاقول لكم الكلام الخاص بمجلس الشيوخ ، ومنه حتعرفوا اذا كان **غنام** فى أى وقت من الاوقات أخفى حاجة أو انه كان كاذبا أو متعمدا ذلك علشان يضلل الشيوخ والا لأ . وحتعرفوا ان **غنام** ماكانش كده انما غيره هو اللى كان كده .. **الواقع ان مماكنا نشكو منه فى العهود الماضية انه ييجى الوزير لاسباب حزبية فينقض ماأبرمه الوزير السابق** ... ولما جه **غنام** كان عنده من الرجولة والتجرد من الحزبية ماجعله مضرب الامثال .. وهنا انتقل الى **عطا الله** ، هذا الذى سبق ان أشرت اليه وده كان من أكبر الوفديين .. كان رئيس لجنة الوفد فى بورسعيد وابن شيخ قديم من أكثر الناس اتصالا بالحزب الذى كان منتميا اليه ، وهو الذى أصبح بعد أبيه عمدة الوفد وشيخا فى مجلس الشيوخ منذ زمن طويل .

الرئيس ـ إنتم كنتم بتسموا الواحد من دول عمدة الوفد ، وعمدة السعديين ؟

الدكتور صلاح الدين ـ انا أقصد يعنى عماد الناحية .. يعنى اللى كان بيعتمد عليه الحزب بالمعنى اللغوى مش بالمعنى الادارى . **عطا الله** ده جه **لغنام** وأراد أن يضغط عليه لدرجة أنه راح واشتكاه **للنحاس** باشا ، واستخدم هذا السلاح وقال له : الشغل ده كان فى عهد السعديين . فلم يسمع منه هذا الكلام ايضا ، لانه لايريد أن يبحث الا عن المصلحة ... ويقول **غنام** بعد ذلك : « **وقد اتضح أن بعض هذه الشكاوى كان على حق ، ولكن هذا لاشان له بابطال عقد الالتزام ، أما مسالة الاسعار فان مخالفتها يحققها القضاء ، كما اننى انتقلت الى ملاحة المكس وتفقدت الحالة هناك ، ووجدت أن هناك تيارات غريبة، اذ تصلنى خطابات غفل من الامضاء ، وبعضها متشابه**

يطعن مرسلوها فى بعض حضرات الشيوخ أو الموظفين. كما ان الجرائد تتعرض لهذا الموضوع ممن لهم مصلحة خاصة ، لكن الوزارة لاغرض لها الا تحقيق المصلحة العامة» كانت تكتب مقالات طويلة عريضة فى الجرائد ، كانت هذه المقالات ليست الا اعلانا مدفوعا ثمنه من خصوم الشركة . وكانت الشركة تجيب مقالة هى كمان ترد بها على المقالات اللى كانت بتنكتب ضدها . وهذا هو ماسماه **غنام** تيارات مختلفة حار بينها ، فترك الامر كله بين يدى اللجنة والبرلمان . ان **غنام** يقول «**كما ان الجرائد تتعرض لهذا الموضوع** » فهل بعد هذا يقول ان **غنام** كان يخفى شيئا ؟ ازاى ده ! ده كان بيقول اللى فيه الكفاية . ده بيقول : «**كما ان الجرائد تتعرض لهذا الموضوع ممن لهم صلة خاصة ، ولكن الوزارة لاغرض لها الا تحقيق المصلحة العامة ، وانا من جهتى أنفى كل مايقال عن حضرات الشيوخ والموظفين**» .. شوفوا حضراتكم كرامة هذا الرجل الا ليت **غنام** يعامل كما يعامل هو غيره من الناس ، تيجى له حاجات كتير غفل من التوقيع ولكنه مش عاوز يتهم أحد فيقول : «**وانا من جهتى أنفى كل مايقال عن حضرات الشيوخ أو الموظفين ، لانى درست هذا الموضوع فلم يتبين لى أن أحدا من حضرات الموظفين له غرض خاص ، كما أنى أرى أن المسألة تحتاج الى اصلاح شامل ولذلك رأيت أن نعيد النظر فى قانون المناجم وتعديله ، وفعلا شكلت لجنة ، واستعرضنا المسألة وانتهينا من دراستها بعد عدة جلسات ..**» ولم يقف عند هذه المسألة فحسب ، بل وصل الى الاساس فيقول : «**كما أنى علمت أن شبه حملة قد وجهت الى أحد حضرات الموظفين الذين شهدوا اجتماع لجنة التجارة بالمجلس ، وقد تألمت لهذا ونريد أن نسير على تقليد برلمانى ، أرجو أن تقرونى عليه ، وهو يجب ألا يهمل رأى الشركات أو**

المصالح المتعارضة عند بحث الموضوع » لقد رأى ألا يهمل رأى الشركات أو المصالح المتعارضة ٠٠ فماذا يقال بعد ذلك ؟ ليس معنى هذا الا ان أكون أمينا فى أداء واجبى٠ مفيش أكثر من كده تدقيق ٠٠ هو يقول اذا كان فيـه مصالح متعارضة ، اســمعوا رأى الاثنين ، واذا كان الشركة لها مصلحة وتريد أن تحقق مصلحة أو غرضـا غير مشروع ، فهذه تتحفظوا فيها الى أن تأخذوا رأيى ٠ مفيش بعد كده تدقيق فى الدنيا ٠٠ شوفوا حضراتـكم هو بيقول للجنة ايه ، بيقول ايه فى الجلسة الوحيدة اللى حضرها ولم يحضرها قبلها ولا بعدها ٠٠ يقول : «**نريد أن نسير على تقليد برلمانى ، ارجو أن تقرونى عليـه، وهو يجب ألا يهمل رأى الشركات أوالمصالح المتعارضة عند بحث الموضوع ٠ وما هذا الا لاكون أمينـا فى أداء واجبى ولا شك فى انه اذا كان هناك مصلحة معينة لشركة فانى اتحفظ فى ابداء رأى هذه الشركة المعارضة ، ثـم لحضراتكم بعد ذلك أن تقرروا الغاء ٠٠٠**» شـــوفوا حضراتكم ٠٠٠ هو لم يبدأ بقوله ابقاء بل بـدأ وقال : الغاء أو بقاء هذا الالتزام ٠ وانا أعرض على حضراتكم نتيجة هذه الدراسة ، ولا أتمسك برأى خاص ، ولحضراتكم الرأى الاعلى ٠٠٠ وبعيد قليل غادر **غنام** اللجنة وروح ، وتركهم يتناقشون مع بعضهم ، بعد أن أعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ٠٠٠ وقد لاحظتم حضراتـكم كيف أنهى كلامه مع الاعضاء وكيف انه قال : والرأى لكم ، ولكم فى النهاية ٠٠٠ الرأى الاعلى لحضراتكم ٠ ويكرر هذا مثنى وثلاثا ٠

انتقل بعد هذا الى جلسة ٢٢ مايو علشان نكمل سلسلة هذه الجلسات وكانت برضه برئاسة **صليب سـامى** ٠ كل المناقشات اصبحت ــ بعد مابين **غنام** كل ماعنده ــ

أقول: أصبحت كل المناقشات عبارة عن مناقشات موضوعية فى موضوع الالتزام وبعدين راح الموضـوع الى مجلس الشيوخ ... يعنى خلص من اللجنة وراح لمجلس الشيوخ هذا هو موقف **غنام** فى اللجنة ، وقبل ماآجى لموقف موكلى فى مجلس الشيوخ عاوز أقول : ايه اللى حصل فى اللجنة ؟ اللجنة كانت نتيجة بحثها انها وافقت على الموضوع ماعدا ثلاثة ... واحد مالوش دعوة بالموضوع هو **الاستاذ عبد السلام محمود** . واثنين كانوا من شركة بورسعيد هما : **أحمد عطا الله وأصلان قطاوى** ، وهما ايضا من أعضاء مجلس ادارة شركة بورسعيد ، وهى شركة منافسة أما بقية اللجنة فقد وافقت على المشروع .

الرئيس ـ وليه ماتنحوش من الاصل عن نظر الموضوع ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ماتنحوش وكان يجب عليهم انهم يتنحوا .

الرئيس ـ وليه ماطلبتوش منهم بذوق أن يتنحوا ليه ؟ هومفيش لائحة داخلية تنص على ذلك ؟

الدكتور صلاح الدين ـ فيه لائحة داخلية ولكن مفيهاش نص بالشكل ده . واللى بيفترض انه اذا كان لواحد مصلحة، فهو اذا اشترك فى المناقشة يشترك فيها ولو أن له مصلحة، ولكن المفروض أن يكون عنده ذمة وضمير ، دلوقتى احنا فى لجنة بتضع الدستور ، تيجى نقطة زى دى لايمكن اننا نفصل فيها فصلا قاطعا ...

الرئيس ـ المفروض ان اللائحة الداخلية معمولة علشان تنظم المبدأ .

الدكتور صلاح الدين ـ لا . مفيش مايشير اليه سيادة الرئيس .

المتهم ـ دول عملوها للمحامين

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه علشان مايخدش قضية وييجى يترافع فيها فى المجلس .

الرئيس ــ يظهر أن اللائحة مفيهاش تنظيم لهذا ٠

الدكتور صلاح الدين ــ اكاد أقطع بأنى لا أعـــرف أن فى أى دستور من الدساتير ولا فى أى لائحة داخلية من اللوائح مايذهب اليه سيادة الرئيس من تدقيق الى هذا الحد ٠ والسبب يمكن يكون واضحا ، وهو أن الدستور ينظم العمل والادوات بتاعته ، وهى مجلسان : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ٠٠ ٠والدستور لايفترض ــ وهو ينظم هذا العمل ــ ان دول ناس ماعندهمش ذمة ٠

الرئيس ــ أهى أخلاق بلدنا كده ٠ وده اللى كان ملموس فكان يجب أن نراعى ذلك فى الدستور ٠

الدكتور صلاح الدين ــ هذه مناقشة مبدئية ، وسيادة الرئيس يعنى دائما بالمبادىء فلما سألنى قلت له ماكان يجـــرى عليه الامر ، فاذا رأى سيادته أن بلدنا له هـــذا الوضع الخاص فليكن هذا ، وليراع هذا عند وضع الدســتور الجديد ٠

الرئيس ــ اللى باقوله هو على أساس الوقائع الملموسة ٠

الدكتور صلاح الدين ــ علشان ناخد بالحاجات دى يحتاج الامر الى وقت ٠ ويتطلب الامر قيام ثورة علشان ٠٠٠

الرئيس ــ يعنى الحاجات دى لم تكن ملموسة الا بعد قيـــام الثورة ٠

الدكتور صلاح الدين ــ كان يبقى فيه اصلاح ، ولكن ماكانش بيكون اصلاح **راديكالى ، فمثلا حكاية المحامين ماكننش موجودة فى الاول ، وبعدين عملت** ٠ على أى حال المسألة بتاخد وقت ٠

الرئيس ــ الاستاذ **غنام** كان وزيرا فى الوزارة ، ودخل اللجنة وشاف ناس كانوا أعضـــاء فى مجلس ادارة الشركة وبينظر فى موضوع يهم هذه الشركة ، كان لازم يفـكر

فى هذه الغلطة • النهارده عضوين ، بكره يمكن يبقوا خمسة مش كان لازم تفكر فى الموضوع ده ؟

الدكتور صلاح الدين ــ فاتنى أن الامر لايمكن أن يقتصر على اللائحة الداخلية لان حرمان احد الاعضاء سواء من حضور بعض اجتماعات اللجان ، أو حرمانه من أن يدلى بصوته كل الحاجات دى تقتضى تعديلا فى الدستور نفسه مش فى اللائحة الداخلية • وهذا من الناحية الشرعية أو من الناحية القانونية • وبعد كده حصل فى مجلس النواب بجلسة ١٧/٤/١٩٥٠ أن وجه الى غنام سؤال من النائب المحترم محمد سالم جبر **(هل صحيح انه قدمت للوزارة شكاوى من جميع موزعى الملح بالقطر المصرى ضد شركة الملح بالاسكندرية ذكروا فيها وقائع لمخالفات خطيرة ؟ واذا كان الامر كذلك فما الذى اتخــذته الوزارة من الاجراءات قبل هذه الشركة ؟ ألا يرى معــالى الوزير** ــ وده كلام النائب محمد سالم جبر ــ **انه من المصــلحة العامة اعادة النظر فى أمر التكليف الخاص بملاحة المكس بالاسكندرية ؟»** وهكذا تتبينون حضراتكم من هذا السؤال ان السائل سأل وأشار الى المخالفات • واستنتج الوجهة التى يريد أن يصل اليها ، فقال الوزير : قمت بنفسى بتفتيش مفاجىء على الملح المشحون من الشركة الفرعيــة بواسطة السكة الحديد ، والموجود بمحطة بولاق الدكرور وكان معى فى هذا التفتيش أحد حضرات مفتشى الموازين وحضرة مدير المعمل الكيماوى ، وغيرهما من الموظفين الفنيين للتحقق من نظافة الملح ، وحالة الاشولة وصحة وزنها •قمت بزيارة منطقة الاستغلال بالاسكندرية ،ومعى حضرات موظفى الوزارة الفنيين للاطلاع على عمليــــة الاستخراج والشحن وكلفت حضرة مفتش الاسعار بمكتب السجل التجارى ، واحب أن أقول لحضراتكم فى هــذا

الصدد : ان مكاتب السجل التجارى تكاد تكون موجودة فى كل بلد من بلاد القطر ، ويقول **غنام** فى رده **على سؤال النائب محمد سالم جبر** : انه لم يكتف بمفتش الاسعار ، بل كلف ايضا مكاتب السجل التجارى فى كل أنحاء القطر بالتفتيش على شون الملح بجميع جهات القطر من حيث توزيع الملح وتعبئته وبيعه . وهذا مانسميه بالمخالفات التموينية . ثم يقول **غنام** ... وقد أثبتت نتيجة تلك المعاينات وهذا التفتيش فى محاضر ،ومازالت الاجراءات مستمرة لتحقيق الوقائع الواردة فيها . ولاشك أن مخالفة يثبت وقوعها تبلغ فورا الى النيابة ـ كما حصل بالفعل ـ لاتخاذ مايلزم نحوها . واذا ماصدرت احكام قضائية نهائية بالادانة ضد المسئولين عن ادارة شركة التعدين ، فسوف ينظر فى مدى تأثير هذه الاحكام، سواء بالنسبة لامر التكليف الصادر للشركة أو بالنسبة لمشروع التعاقد المقدم للبرلمان عن هذا الاستغلال ، وتجرى اللازم قانونا حسب الاحوال .

وهنا قال **محمد سالم جبر** : « **ان أمر التكليف هذا معروض على لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، بعد أن أقره مجلس النواب السابق لصالح شركة الملح والتعدين الاهلية بالاسكندرية ، فهلا يرى معى معالى الوزير أن العدالة والمصلحة تقضيان بوقف نظر هذا المشروع ، حتى يتم بحث تلك الشكاوى الخطيرة ،والتى منها أن هذه الشركة تخصص ٥ ٪ من ارباحها لاعطائها للموظفين فى حين ان شركة بورسعيد تعطى ٣٠ ٪ ، فرد الوزير وقال : لقد حضرت اجتماعات لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ اليوم أثناء بحثها هذا المشروع وأقرر هنا كما قررت هناك : انه يجب الفصل بين الشكاوى التى تقدم بها بعض الموظفين والمنافسين وبين المشروع المنظور الآن بمجلس الشيوخ ، اذ لايوجد**

مطلقا مايبرر تعطيل المشروع حتى الانتهاء من بحث هذه الشكاوى التى ثبت ان بعضها صحيح والبعض الآخر غير صحيح ... وستتخذ الوزارة الاجراءات القانونية بخصوص الشكاوى التي ثبتت صحتها بمجرد الانتهاء منها» . هذا هو موقف الرجل ـ هذا الرجل المسكين ـ فى مجلس النواب . بقى موقفه فى مجلس الشيوخ وقبل هذه الجلسة وقبل أن نبدأ بما جرى من نقاش فى مجلس الشيوخ ، أحب أن أقول لحضراتكم مسألة لها أكبر الاثر فى أنكم تحكمون على هذه المناقشات . المسألة دى ايه ؟ المسألة كانت انتهت من اللجنة وراحت المجلس ، فلما راحت المجلس ، **المعارضين اللى لهم غرض فى نفوسهم أرادوا أن يعطلوا** ... قالوا ايه ؟ .. **قالوا : نطلب رد التقرير الى اللجنة** ، هو كان فيه طريقة هى انه اذا طلب رد التقرير وقبل مقرر اللجنة والمجلس، يعنى وافقوا على أن يرد التقرير الى اللجنة فان التقرير يرد اليها .. أول مرة المقرر قال طيب **وغنام** وافق على أن يرد التقرير الى اللجنة ، لان دى كانت أول مرة له بعد مابحثت اللجنة المشروع .. فرد التقرير الى اللجنة ... التعطيل الاول **أخذ نحو ستة أشهر** ـ والتعطيل الثانى **أخذ نحو خمسة أشهر** . فراحت اللجنة وبحثت ورجعت مرة ثانية الى مجلس الشيوخ .. وفى المرة الثانية قالوا نطلب اعادة التقرير مرة أخرى الى اللجنة .. ليه ؟ لان عندنا بيانات وملاحظات نريد أن ندلى بها . طيب وافقوا على هذا ، يروح التقرير للمرة الثانية مردودا الى اللجنة . تعرفوا الملاحظات والبيانات الجديدة كانت ايه؟ لا ملاحظات ولا بيانات ولا أى شىء جديد .انما كانت طريقة للتعطيل، واعادة الامر للجنة . وثابت هذا فى تقرير اللجنة . فهم لما قالوا مرة ثانية : ان التقرير يعاد للجنة لابداء ملاحظات وبيانات جديدة، قالت اللجنة فى تقريرها اللى رفعته للمجلس

ونظرا لعدم تقديم أى اعتراضات أو ملاحظات جديدة على هذا المشروع، رأت اللجنة الموافقة بالاجماع على تقديم تقريرها الاول فى المدة دى ، حتى اللى كانوا بيعطلوا قالوا : نقدم التقرير ٠

تعرفوا حضراتكم فى هذه الجلسة رؤى اعادة الموضوع الى لجنة التجارة والصناعة للمرة الثالثة ، ولا يمكن اطلاقا أظن لما ييجى الوزير بعد كل هذا وبعد أن اطمأن ضميره وبعد أن أعطى كل فرصة سواء فى الوزارة أو فى اللجنة وبعد أن مر على المسألة أكثر من سنتين ، وبعد أن أعيد التقرير مرة فمرة أراد اعادته للمرة الثالثة بييجى الوزير ويعارض فى هذا لايمكن أن يقول احد انه بيعمل لمصلحة الشركة ٠

أنا فى مجلس الشيوخ - وأستميحكم أن أطيل شوية لكى أريح ضميركم الى مالا نهاية - هناك رجل تفتخر به حياتنا البرلمانية ٠ شخص ليس له دعوة بهذا كله هو **الدكتور ابراهيم مدكور** ٠ **الدكتور ابراهيم مدكور** كان معارضا للوزارة - وللمعارضة حكمها - وهو كمعارض تكلم فى هذه الجلسة ، وقد أشرت فى أولى مرافعتى أنه كان هناك أغراض ٠ ولما قلت اسماء قلت ووصفت أصحاب هذه الاسماء ٠ واخشى هنا - وانا أشير الى **الدكتور ابراهيم بيومى مدكور** - أن يتسرب الى الذهن ان **ابراهيم مدكور** صاحب غرض ٠٠ لا هو رجل برلمانى من طراز عظيم ونزيه ، ومن أكثر الناس تدقيقا واطهر الناس يدا ٠ وهو من الناس الذين لايصيبهم أى رشاش وهو من الذين يتعاونون تعاونا صادقا مع العهد الحاضر ٠

ابراهيم بيومى مدكور هذا هو الذى دارت المناقشة بينه وبين **غنام** ، وسأمر على قدر الامكان على كل ماقاله **مدكور** وكل ماقاله **غنام** ٠ وايضا كلام الاثنين ان همه

مختصين اكثر من باقى المجلس كله • وانصافا للحق عاوز أقول لكم كل حاجة يمكن أن يكون لها أهمية ••• والاثنان هما : **المقرر** وهو الرجل الذى ينوب عن اللجنة فى الشرح العام بالمجلس **والاستاذ صليب سامى** رئيس اللجنة فهما يتناوبان هذه المهمة •

فكلام الدكتور مدكور : ارجو من حضراتكم الموافقة على رد التقرير الى اللجنة للاسباب الآتية : « أقول لحضراتكم ان هذه كانت ثالث مرة يرد فيها التقرير »

وفيما يتعلق بموضوع الامتياز الخاص بالشركة منذ سنة ١٩٤٩ ، ومضى هناك على أمر تكليف هذه الشركة عامان أو أكثر ، وفى تقديرى أن أمر التكليف فرصة وفرصة لابأس بها توضع تحت رقابة الحكومة واشرافها ، وفى ضوء التجربة التى تمربها،ويمكن أن تحكم الحكومة قبل أن تتقدم للبرلمان حكما أيدته التجربة • هذا ماقلته أن الشركة جربت بالفعل مرة واثنين وكانت نتيجة التجربة انهم قالوها • فهو يقرر هذا الكلام بنفس هذا المعنى اذ قال : « **تمت رقابة الحكومة واشرافها فى ضوء التجربة التى تمر بها ويمكن أن تحكم الحكومة قبل أن تتقدم للبرلمان حكما واضحا أبدته التجربة وكشفت عنه والذى حدث هو ان مشروع هذا القانون تقدم سنة ١٩٤٩ ونحن الآن فى سنة ١٩٥٢ الى نزاع فى ادارة الحكومة فهى تشرف على أمثال هذه الشركة وفى تقديرى أن هذا الاشراف شرط اساسى لمنح الامتياز • وبدأنا نعرف ماذا أسفرت عنه هذه التجربة وماذا كشفت عنه مصلحة المحاجر من جانب ، وادارة الشركات من جانب آخر •**

فاستعرضت تقرير اللجنة اليوم ولم أجر شيئا من ناحيته كلام **ابراهيم مدكور** ذو حدين فهو يقول : قل لى التجربة ايه ؟ ولكن فيه حاجة تانية وهو يشير أن المسألة بقى لها

أكثر من سنتين فى المجلس ، وهذا يستدعى حتمـــا التأجيل ، مما استدعى اعادة التقدير الى اللجنة للمرة الثالثة • فهو يطلب من الحكومة أن تقول له : الادارات المختصة عملت ايه ، وحدد الادارات المختصة بادارتين: **ادارة المناجم والمحاجر ، وادارة الشركات** • ومن هنـــا أحدد لحضراتكم اختصاص كل ادارة من هاتين الادارتين فيما يتعلق بمراقبة أعمال هذه الشركة • اما اختصاص مصلحة المناجم والمحاجر فهو اختصاص عام وتجـــدون حضراتكم التقارير الخاصة بهذه الشركة ، وتقرير اللجنة فى مجلس الشيوخ ومشروع العقد • وحين ترجعون لكل هذه التقارير تخرجون بنتيجة واحدة لاشك فيها ، وهى **أن الاصل فى الالزام هى مصلحة المناجم والمحـــاجر ، والعلاقة المنصوص عليها فى العقد بين مصلحة المناجم والمحاجر وبين الشركة الثانية** ، لها اختصاص صحيح ولكنه محدد بأمرين : الأمر الاول انهم يشوفوا الاتاوة المستحقـــة للحكومة ، مسألة حسابية ، مسألة لاينتهى أمرها • ليه ؟ لان الحسابات موجودة ، والحسابات طبعا تأخذ وقتـا طويلا • وامر النزاع يقتضى وجود خبراء علشـــــان يشوفوا الدفاتر • ويعملوا حسابها مرة واثنتين وثلاثا الحسابات دى أرسلت لادارة الشركات للاختصاص أولا وثانيا لمراقبة تنفيذ قانون الشركات الخاص بالنســبة للموظفين والعمال المصريين الى جميع موظفى الشركة فيه قانون شركات يقول ٧٥ ٠/٠ ٠٠ الخ وطبعا الى جانب هذا مادام هذا حق لكل مصرى ، يبقى من باب أولى حق لأى ادارة من ادارات الحكومة • وان من رأى مخالفة للقانون، عليه أن يبلغ عليها ، وهذا مبدأ من المبادىء المسلم بهـا عند جميع الناس ، يعنى اذا رأى مخالفة من اللى تودى محكمة الجنـايات أو الجنح أو المخالفات يبلغ عنها ، فطبيعى أن يقبل ايضا من ادارة الشركات ولو أن مالهاش اختصاص،

والاختصاص ده يبقى اختصاص مصلحةالمناجم والمحاجر واختصاص مصلحة التموين أصلا وراح لمصلحة التموين من بدرى من قبل الجلسة دى بزمان ، كان صحيح فى وزارة التجارة والصناعة انما ماكانش فى عهد غنام اختصاص التجارة ، ولكن اختصاص التموين ، ومعذلك يقبل غنام من ادارة الشركات كل كلام فى هذا ، ولكن المخالفات هذه اللى حققت مرة واثنتين وثلاثا ، قدمت الى النيابة ، والنيابة رفعت أمرها الى القضاء ، وان غنام صرح أكثر من مرة فى كل ناحية من نواحى العمل ، سواء أمام اللجان ، أو امام مجلس النواب ، أو امام مجلس الشيوخ أن هناك مخالفات ، وان هذه المخالفات ثبتتعلى الشركة ، وان بعضها أحيل على القضاء . يبقى بعد كده متجيش ادارة الشركات وتقول لازم تتقدم للبرلمان ، بالعكس . لو كانت من غنام كنت أشك فىادارة الشركات والتقرير لاشىء فيه . أقولها واكررها ولا أحب أن استعمل الفاظا بالمثل . أقولها وأكررها لم يكن هناك ماهو منسوب للشركة الا مخالفات تموينية ، وتعذرنى المحكمة اذ أقرر هنا أن كل هذه المخالفات حكم فيها بالبراءة . ويسمح لى سيادة الرئيس أن أقول له : ان محكمة عابدين قالت : أن كل هذه الشكاوى كيدية من جماعة لهم مصالح يريدون الاضرار بالشركة ، وأظنمفيش فى الدنيا بعد كده .

رد غنام على ابراهيم مدكور بيقولله ايه ؟ بيقول له : ان فيه نواحى عاوزين نتبينها ، أية ناحية يقصدها حضرة الشيخ المحترم ؟ يعنى هو حاسس بناحية وستجدون أن غنام يريد الايضاح عن كل شىء . يقول له : نعمل استجواب ؟ يقول أهلا اعملوا استجواب . يقول له فيه كلام ... يقول له لازم تقوللنا الكلام عن

مين ؟ ... **غنام** مش الشخص اللى يخفى حاجة ابدا . حتى من الناحية النفسية لما واحد يقول حاجة يقوم يحلق عليه ولكن لما ييجى واحد يتحداه **وابراهيم مدكور** بالفعل تحداه ، قال له ، حاجات محرجة . **وغنام** لم يهرب من هذا ، ولما طلب أن تعاد للجنة قال له **غنام** : اذا كان عندك حاجة قلها هنا .

الرئيس ـ قلت حضرتك انها لما تروح اللجنة من الممكن انها تطبخ بسهولة . **تطبخ ازاى ؟**

الدكتور صلاح الدين : نسبيا .

الرئيس ـ قلت قبل كده : مادام تدرس فى اللجنة تمر غالبا فى المجلس .

الدكتور صلاح الدين ـ سيدى الرئيس بيعصرنى قوى وانا سعيد بكده . والكلام اقصد به مدلولات ومش ضرورى يطبخ اذا كانت المسألة عاوزه طبخ يروح طبعا للجنة ثانى ، ويمكن ماينجحوش فى طبخه . **غنام قال : «واية ناحية يقصدها حضرة الشيخ المحترم» قال مدكور : «شركة من الشركات أعطيت آخر تكليف، وقامت بعملها فهى خاضعة لاشراف وزارة التجارة والصناعة من ناحية عملها وخاضعة لمصلحة المناجم والمحاجر، وخاضعة ايضا لادارة الشركات** » قال هذا وهو نفس الكلام الذى قاله أولا . وفى الواقع **مدكور** فسر بنفسه بنفسه ، اذ فسر الماء بعد الجهد بالماء اذ قال : « **ولاشك ان أى تعاقد مع أية هيئة أمر خطير ، وفى هذا يجب أن نفيد من التجارب قبل الارتباط بالعقد الاول وأود أن أرى على ضوء دراسة اللجنة أن اشراف هذه الجهات ـ سواء فى ذلك مصلحة المناجم أو ادارة الشركات وادارة الشركات بوجه خاص ـ لها شأن فى هذا الموضوع**» بالعكس ـ **ياحضرات القضاة** ـ اللى له شأن فى هذا الموضوع هى **مصلحة المناجم والمحاجر**

أدى هذا الى أن شروط التعاقد وأوامر التكليف قد احترمت ولو لم تحترم ، وهذا عسير • علينا أن نتقدم الى الخطوة النهائية •«**وبناء على ذلك نطلب رد التقرير الى اللجنة لكى توضح لنا نتيجة التجربة التى قدمت**» برضه الختام بتاع كلامه طلب رد التقرير الى اللجنة للمرة الثالثة •

وقال غنام «أعتقد انه لامحل اطلاقا لاعادة هذا التقرير الى اللجنة ، لان هذا التقرير بالذات أعيد عـــدة مرات الى اللجنة ، ولم تتقدم أى اعتراضات أو ملاحظات جديدة على مشروع هذا القانون ، أما ما يثيره حضرة الشـــيخ المحترم ابراهيم بيومى مدكور بأن هناك فرقا بين أمر التكليف وادارة الشركة لان أمر التـــكليف يكون تحت اشراف الحكومة ، وسواء الشركة تدار بأمر تكليف أو تدار بدون أمر تكليف ، فان رقابة الحكومة موجـــودة فى الحالين ، ويظهر انه قد تسرب الى ذهن حضرة الشيخ المحترم أن الحكومة هى التى تدير هذا المرفق عندما يكون هناك أمر تكليف، والحقيقة أن الحكومة تشرف فقط ، كما هو الشأن فى أى شركة • أن عقد استغلال أى مرفق قـد انتهى سنة ١٩٤٧ وقد سبق أن ناسا عقدوا هذا الامتياز على أن تؤول جميع هذه الشركات الى الحكومة بمجـرد انتهاء امتيازها ••

الرئيس ـ انت حتقرأ المضبطة كلها والا ايه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ اذا كان على قراية المضبطة كلهـــا ، حناخد وقت لغاية بكره ، فأنا استأذنكم فى قراءة بعض فقرات •

الرئيس ـ اذا كان الامر يهمك احنا مستعدين نسمع ؟

الدكتور صلاح الدين ـ دى نقطة مهمة قوى •

الرئيس ـ السيد غنام ممكن انه يفسر اكثر لانه حافظ الموضوع كويس •

الدكتور صلاح الدين ـ أنا أقدر أفسر أحسن منه ٠

«اذا كان ثمة ملاحظات ٠ فقد سبق أن عهـــدت الى مكاتب التسجيل التجارى ، وجميع البلاد لاجراء تحقيق فى الشكاوى التى ترد الى الوزارة فتبين صحة بعضها من بعض،وقد أحيل الصحيح منها الى النيابة العامة » هذه هى الأولى،والثانية يقول **غنام** انه مستعد لأن يرد فى هذه الجلسة على جميع مايطلب منه فى الجلسة من بيانات واستيضاحات ٠ فما الذى يطلبه حضرة **الشيخ المحترم مدكور** ؟ والثالثة « **اذا كان عندك أسماء قلها لنا واذا كان عندك شكوى فى أى انسان قل لنا : اسمه ايه واذا كنت عاوز تعمل استجواب الحكومة يهمها ذلك ، لان الاستجواب يوضح الامر كله على نور، فنحن ليس لدينا مانخفيه** » ايه اللى خرج به **الدكتور مدكور** نفسه فى كل هذا ٠ قال **غنام** كذلك : «**يتفضل بالاطلاع على كل مايريد الاطلاع عليه قبل أن يطلب تحديد البيانات التى يطلبها والوزارة على استعداد لاجابة طلبه**» هذه قاطعة يعنى حتى اذا كان عاوز بيانات أو تقارير بس يقول لى ٠٠٠ **خلصنا من هذا** ٠

عاوز أوضح حاجة بسيطة فيما يتعلق بحق **الدكتور مدكور** نفسه اذا كان يريد أن يتحرى الامر ٠ اللجنـــة تبيح لكل عضو من اعضاء البرلمان أنه يحضر فى أى لجنة ولو لم يكن عضوا فى هذه اللجنة ٠ يعنى كان يقـــدر **الدكتور مدكور** يحضر لجنة التجارة والصناعـــة بس لما يحضر مايتكلمش ، ولا يؤخذش صوته ، ولكن اللائحة احتاطت لهذا وقالت : اذا كان لأى عضو مش من اللجنة أى اقتراحات يبقى فى الحــــالة دى يكتب اقتراحاته وملاحظاته ، ويبعتها لرئيس اللجنة ، وفى هذه الحــالة يتمكن من أن يشترك فى المناقشـــة ، ولكن لايكون له

صوت • هذا فيمـــا يتعلق بحق **ابراهيم مدكور** • فى المادة ١٥٨ مسألة الوقت تنص : **على كل لجنة أن تقدم تقريرا فى ظرف شهر من مدة العمل البرلمـانى عن كل موضوع• يحيله المجلس اليها مالم يحدد المجلس أو اللائحة ميعادا آخر ، فاذا مضى الميعاد ولم يقدم التقرير فلرئيس المجلس أن يطلب من رئيس اللجنة بيان سبب التـأخير وتحديد المدة اللازمة لاتمام عملها • وسيعرض الامـر على رئيس المجلس لمنح المدة ، فاذا لم يقدم التقرير فى الموضـــــوع كان للرئيس أن يعرض الامر على المجلس ويتخذ بشأنه مايراه** » • نحن نأخذ على العمل البرلمانى أكبر المآخذ بأنه يعطل الاعمال • فلما تبقى المســـألة فحصت كل هذا الفحص ويراد اعادة التقرير الى اللجنة لثالث مرة يبقى **غنام** مذنبا ؟

الرئيس ــ ارجو الاختصار •

الدكتور صلاح الدين ــ أنا قربت أخلص •• •بعد ذلك أقول لكم عن أمر القضايا اللى حفظ فيها الموضوع **ابراهيـــم مدكور** أظن اذا كان هناك من يستطيع أن يحكم على جو الجلسة وان يكون رأيا فى التيارات المختلفة الموجـــودة فى جو الجلسة ، رأيا صائبا لاسيما ولا بد من رأى هؤلاء اللى لهم مصلحة هنا • لا رأى هذا المسكين اللى كل ماعمل أى حاجة ــ مع أنه بيدقق فى كل حاجة ــ يبقى موضع اتهام • نشوف الراى اللى خرج به **مدكور** فى صفحة ٩٢ من المحضر انه لم يستمد أى بيانات من أى موظف بادارة الشركات أو مصلحة المناجم • وهنا يقول لنا التقرير بتـاع نوفمبر والتقرير بتاع يناير ، وسبق أن قلت وأكرر ثانيا : أن هذين التقريرين ليس فيهما أى شىء أبدا الا مخالفات تموينية ، وفيه مخالفات كثيرة أخرى جاءت بعد ذلـك

فى سنة ١٩٥٢ . مالناش دعوة بها ، فيه الحســـابات المتعلقة بالانارة مالهاش دعوة بالالتزام حتى يثبت منهاأى شىء ، والتهريب جه بعد كده تهريب الاموال الى الخارج لم يكن هناك أى شىء منظور أمام **غنام** .

وبياناتى هذه التىأشرتاليها كانت تدورحول نقطتين رئيسيتين : **أولاهما** عملية التوزيع اللى هى المخالفات التموينية التى قلنا عنها ، وما لوحظ عليهـــا من بعض الاهمال **والثانية** النظر حول خلاف داخلى بين أعضاء مجلس ادارة هذه الشركة طيب هو ماله ومال كل ده؟!. ومع ذلك يأبى هذا الرجـــل ـ كما حصل فى حـكاية شركة سعيدة ـ يأبى سواء له دعوة أو مالوش دعوة ، وهو وزير لوزارة التجارة والصناعة مهمتـــه أن يحيى التجارة والصناعة ، يأبى الا أن يدرس عمل الشركات ، فجميع أعضاء مجلس ادارة الشركة لمجرد أن قيل **لغنام** ان هناك خلافا نشب بينهم أراد أن يسوى هذا الخلاف الذى بينهم . الخلاف كان فى أوله لم يصل بعـد الى ما وصل اليه من رفع دعوى بعضهم على بعض ، فجمعهم **غنام** فى الوزارة ووصل الى أن يزيل هذا الخلاف بينهـم وبين بعض ، ولا يبغى من هذا الا أن الشركة مرفق عام تقوم بعمل ملح الطعام ، وعاوز الادارة تبقى كويسة .

وشركة الورق لما حصل خلاف بين اعضائها بعضهـم البعض من أجل المصلحة أراد **غنام** أن يوفق بينهم جميعا . وفى شركة الاسفنج أيضا وصل الامر بين اعضائها الى القضاء .

الرئيس ـ هذا خارج عن موضوعنا خالص .

الدكتور صلاح الدين ـ عاوز أبين أن طبيعة رغبة **غنام** التوفيق بين اعضاء الشركات كلها .

الرئيس ـ دى مسألة خارجة عن الموضوع ٠

الدكتور صلاح الدين ـ استطرد من هذا الى أنه فى سنة ١٩٤٧ اللى غنام جرح فيها بكل شناعة ، ونسبت اليه كل جريمة وفيه محكمة من المحاكم مطروح عليها نزاع الاسفنج عاوزه تدور على حارس ، فالمحكمة من تلقاء نفسها لما عرفت عن هذا الرجل انه نزيه اختارته من غير ما هو يتقدم لها ، وتقول فى حيثياتها : **حيث أن المحكمة ترشح للحراسة محمود سليمان غنام استرعت فى ذلك مايأتى أولا أهمية المشروع اللى هو مشروع مصرى ومرفق عام من مرافق الدولة ، والمصلحة تقضى بأن يتعهد الموضوع من بدايته يد أمينة نزيهة مجربة ، حتى لايتعرض المشروع للفشل** » كان هذا الكلام سنة ١٩٤٧ وبعد ذلك من ضمن الاسباب أن المدعى عليهم الثلاثة رشحوه لانه **أولا** : منزه عن الغرض ٠ **ثانيا** : مقدرته واستطاعته ٠ **ثالثا** :مقدرته على الرعاية ٠ **رابعا** : المصلحة العامة ٠ **وخامسا** : ماتبين للمحكمة من انه كان رسول السلام بين جميع الخصوم ٠

الرئيس ـ كفاية الصفات الحميدة دى كلها ٠

المتهم ـ ربنا أعلم ٠

الدكتور صلاح الدين ـ فاتنى أن أذكر من كلام **مدكور** وأشير الى هاتين النقطتين ٠ فبالرجوع الى مضبطة مجلس الشيوخ فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ يبدو منها هذا ٠ ويشهد أيضا أن وزير التجارة حينذاك أشار الى هاتين النقطتين اذ قال : «**ان بياناتى كانت معتمدة على محور السماع ولم اعتد أن أعرض موضوعاتى فى المجلس الا بعد أن يكون لدى مستندات رسمية تؤيدها ، وخصوصا أن الامر يتعلق بشركة حرة خارجة عن المجلس ، لاينصب أمرها على المسئولية الوزارية وحدها ، وطلبت فى نفس الجلسة تأجيل الموضوع الى أن تعرض تقارير المختصين**

في هذا الموضوع على لجنة التجارة والصناعة كى تتـأكد من حال الشركة التى يراد منحها حق الاستغلال • ولكن المجلس لم يأخذ بوجهة نظرى » ثم يقول : «لم يكن لدى أدلة قاطعة في موضوع ما لاسيما أن الامور المالية فى هذا تحرج الانسان • ولأن المنافسة فى السوق الحرة قـد تعرض أحيانا الى اشاعات لايصح أن يقف الانسان عندها، اشاعة الحساب هذا الى أن معلومات الصحافة أو مايمكن أن يتلقف عن طريق أو من آخر ، لاتبيح لى عند توجيه المسئولية على أى حال ان اتهم » ثم يقول:«أرى واجبا علي أيضا أن أؤكد أن الملاحظات التى أشرت اليها فى مجلس الشيوخ لم تكن تمس الموظفين مطلقا» ويقصد طبعـا الموظفين ، ومن باب أولى رئيسهم وهو الوزير «بدليل أنى قلت فى الجلسة نفسها أن الامر لاينصب على المسئولية الوزارية انما ينصب على شركة أريد منحها حق الاستغلال ويجب أن نتأكد من حال هذه الشركة » •

سؤال صريح : هل ترون أن فى اجابة الوزير على سؤالكم ماأبديتموه من ملاحظات مايستشف منهـا أنه كان محاميا للشركة أو ضالعا معها ؟ هنا نسمع رد مذكور على هذا السؤال «اظلم نفسى واظلم الوزير معى أن أثبت شيئا من ذلك ، وكل الذى دفعنى الى المعارضة في الموضوع هو مطالبتى باستيفاء البحث ، والوزير نفسه فى الجلسة تعرض للنقطتين اللتين أثرتهما ، وهما موضوع التوزيع والخلاف الداخلى فى مجلس الادارة وقرر علاجهمـا معا بل سلم فى الجلسة نفسها بأن نقصا فى التوزيع قـد تداركه ، وانه قام شخصيا بحملة تفتيشية على محطـة بولاق الدكـرور ، واطمـأن الى الامـر ، وانه قرر أيضا أنه جمع بين أعضـاء مجلس الادارة وانه لاحظ بعض مخالفات مالية طفيفة ، هى محـل

بحث ، وازاء هذا لم يكن أمامي الا أن اسقط الظن كما قدمت ، ولم أكن أطلب الا الاستيفاء مزودا أى دليل قاطع أستطيع أن أواجه الموقف به ، ونفس تسـليم الوزير بالنقط التى أثرتها ، وتقريره للوقائع جعلتنى اطمئن الى أن ماأثرته كان له أساس ، وانه علاج بالعقل ». يعنى النتيجة اللى طلع بها **مدكور** أن تقرير **غنام** للوقـائع جعلته يطمئن الى أن ماأثاره كان له أساس ، وانه علاج بالعقل **غنام** لم يوقع العقد ليه ؟ لانه منتظر حكم المحكمة فى القضايا التى رفعت .

الرئيس ـ الادعاء لم يقل انه وقع العقد . الادعاء مبنى عـلى نقطة واحدة الدفاع لم يتناولها وهى أن المتهم أمام مجلس الشيوخ أشاد بكفاءة تلك الشركة ونزهها ونوه بقدرتها على الالتزام على غير الحقيقة . اذ كانت تحت يده وقتئذ تقارير المختصين .

البكباشى ابراهيم سامى ـ التقارير أهه .

الدكتور صلاح الدين ـ كل التقارير الموجـودة التى تحت يده ليس فيها الا مخالفات تموينية .

البكباشى ابراهيم سامى ـ لأ . فيها مخالفات من كل ناحية.. كلام مدكور اللى قاله الدفاع ماكملوش . لازم يـكمل الكلام كله لأنه عمل بالضبط زى : لا تقربو الصـلاة ، ووقف ما كملش .

الدكتور صلاح الدين ـ انا كنت حاقرأ كل كلام **مدكور** ولـكن سيادة الرئيس طلب منى أن ألخص .

الرئيس ـ طيب ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والاربعين)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة) •

الرئيس ـ قبل ما يبدأ الدفاع أحب أن أوجه نظره الى أنه يركز بقدر الامكان •

الدكتور صلاح الدين ـ عند حسن ظنكم •

المسألة الاخيرة اللى كنا بنتكلم فيها هى حكاية التقرير اللى بيقولوا أن **غنام** أخفاه عن المجلس ، وانه فى المجلس أشاد بالشركة • وهذا هو الكلام الذى قاله ، علشان نشوف اذا كان يستحق الوصف ده والا لأ • رجائى من عدالتكم أن ترجعوا الى المضبطة ، وقد تلوت عليكم أقوال **الدكتور مدكور** الذى دارت المناقشة بينه وبين **غنام** والشعور اللى خرج به **مدكور** من هذه المناقشة وهو ماعبر عنه بهذا الكلام الذى تلوته على حضراتكم من محضر لجنة التطهير ، والسؤال الصريح الذى وجه الى **مدكور** «انت شعرت أن الوزير بيدافع عن الشركة هو محامى الشركة» فقال: «أظلم نفسى وأظلم الوزير •• الخ» هذا هو الشعور اللى طلع به الرجل اللى بيناقش ، وهو الخصم الحقيقى فى هذه المناقشة التى جرت ، وأقصد من هذه الخصومة النزال البرلمانى ، مش خصومة شخصية •

أما أن التقارير التى كانت تحت يد **غنام** تحتوى على أشياء أخرى غير المخالفات التموينية ، فهذا مانقطع بعكسه ليه ؟ لان فيما يتعلق بالحسابات انا لاأخفى شيئا،ففيما يتعلق بالحسابات هى من اختصاص ادارة الشركات أصلا ، وقلت لكم: ان فيه حسابات ،والحسابات دى لغاية سنة ١٩٥٢ ألفت لجنة أخرى علشان تراجع هذه الحسابات ، فلا يمكن أن هناك حسابات تراجعها ادارة الشركات ، **وغنام** يوقف القانون المستصدر من مجلس

الشيوخ لغاية ماتنتهى هذه الحسابات • مسألة طال شرحها ، ولا تنتهى ولا تؤثر على العقول •

الحكاية الثانية اللى كانت فى التقرير هى **الخلاف بين أعضاء الشركة** وتكلمت هنا عن الخلاف بين اعضاء الشركة وقلت لكم : ان **غنام** صرح بوجود هذا الخلاف فى لجنة التجارة والصناعة ، كذلك فى مجلس البرلمان لم يخف أن خلافا حدث • واخيرا ماعدا ذلك مخالفات تموينية ، أقول لكم عليها ولا أعرف وانا باطلع قدرت اطلع عليها كلها والا لأ ، فالذى اطلعت عليه ، ان تقرير الادارة المقدم فى ١٥ يناير فى المسائل الآتية : بيع الملح بأكثر من التسعيرة التى ارتبطت بها الشركة ، هل هذه مخالفة تموينية والا لأ ؟ بيع الملح الناعم هل هذا تموينى والا لأ ؟ تعاقد الشركة بتوريد اشولة هل هذا تموينى كذلك والا لأ ؟ تأخير الشركة فى ارسال طلبات التجار هل هذا تموينى أيضا والا لأ ؟ كمان الأرباح اللى أخذتها الشركة من الخيش دى كمان تموينية. ليه ؟ لانهم يقولوا ان الخيش المستعمل قديم جدا ، يعنى كل حاجة من دول تموينية مفيش شك فيما عدا الحسابات **وغنام** لم يخف شيئا مطلقا •

الرئيس ــ مش خلصنا من (ثالثا) ، والا ايه ؟

الدكتور صلاح الدين ــ ناقص كلمتين حاقولهم فى دقيقتين • فى كلام **غنام** مع **مدكور** بيقول له : «ارجو أن تتفضل ببيان ماتريد الاطلاع عليه ، قبل أن يطلب ايداع الملف والوزارة على استعداد لاجابة طلبك » لذلك خرج **مدكور** من الجلسة بالشعور الذى طرح على حضراتكم • يبقى ناقص ايه ؟ ناقص ان كل المخالفات التموينية حكم فيها بالبراءة •

الرئيس ــ عاوزين نمر القضايا •

الدكتور صلاح الدين ـ **جنح عسكرية العطارين نمرة ١٠١ لسنة ٥٢و١٠٢ لسنة ٥٢ العطارين ، ومستعجلة اسكندرية ٤٢٦ لسنة ٥٢ و٩٧ لسنة ٥٢ و٢٠ لسنة ٥٢ و١١٤ لسنة ٩٥٢ ٠**

البكباشي ابراهيم سامي ـ الاسكندرية برضه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه و ٢٢٨ لسنة ٥٢ غ ، ١٢٨٠ لسنة **٥٢ و ٢٤٦ لسنة ٥٢و٤٩و٩٧ لسنة ٥٢ وقضيةالحراسة التى رفعت بعد ذلك فى سنة ٥٢ المتعلقة بما كان بين الشركة من خلاف حكم فيها ايضا** ٠ وحكم فيها لمصلحة الشركة وهنا فى مصر حكم صادر من محكمة عابدين اكتفى به لانه عمل مبدأ عدم تحايل فى البيع بأكثر من التسعيرة **وحكم محكمة عابدين فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٣ ونمرة القضية ٧١ لسنة ٥٢** ٠ هذا فيما يتعلق بعدم الاخفاء عن البرلمان ولكن تقرير ادارة الشركات أخذ من هذا الرجل كل عناية وحوله أولا على الادارة المختصة ٠

الرئيس ـ المحكمة فاهمة روح المتهم ٠

الدكتور صلاح الدين ـ هذا التقرير بالذات احاله الى ادارة المناجم ، وادارة المناجم أخذت رأى الادارة القانونية اللى هى بمثابة المستشار القانونى ، وتسمى بادارة التشريع وادارة التشريع أشرت الى أن كل هذا ينتهى ويعرض بعد أسبوع ٠

الرئيس ـ المحكمة مكتفية بكل هذا ٠

الدكتور صلاح الدين ـ فيه حاجة من حقى أنأقولها ٠ اناكنت أشرت الى القضايا المرفوعة الى مجلس الوزراء ٠ وزميلنا **الاستاذ عبد الرحمن صالح** قال لى : **غنام يعرف ايه اللى تم** ٠ وانا سألت **غنام** عن اللى تم فقال لى : انا رفضت ٠ أنا لا أحب أن أجادل فى شئ مش مالى ايدى منه ١٠٠ ٪ فقلت له : طيب مع ذلك أرجو ضم هذه القضايا فاذا

كانت حفظت استخرج منها ماينفعك واذا لم تحفظ انا استخرج منها ماينفعنى · فلم تحفظ · وكل هـذه القرارات رفعت الى مجلس الدولة · عظيم جدا أنه يبقى عندنا نظام رفع دعوى ضد الحكومة الى ناحية يمكن أن يشتكي الناس اليها وهى مجلس الدولة · وعظيم من العهد الحاضر انه اذا كان لم يقض فى هذا فى مجلس الوزراء ــ ولو انه تألف من بعض رجال مجلس قيادة الثورة ــ ان يوافق مع ذلك على الالتجاء الى مجلس الدولة ضد أحكام مجلس الوزراء · وهذا ليس أحسن من هذا فى توخى العدالة · فهناك قضايا ، وقضايا أخرى سبق أن أمليت أرقامها · هذه القضايا اللى حصل بشأنها فى مجلس الدولة أن قضيتين أبعدتا وواحدة مرفوضة · لان بعض الدوائر تنحت ، ولا تزال هذه القضايا منظورة أمام مجلس الدولة ، سواء فيما يتعلق بوقف التنفيذ ، أو فيما يتعلق بالغاء القرار · والنمرة أقولها لـكم **١٩١ سنة ٧ قضائية** ، أما الاثنتان اللتان أبعدتا **٨ سنة ٧ قضائية والجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ ·**

الرئيس ــ انتقل على : رابعا ، بقه .

الدكتور صلاح الدين ــ الجزء الرابع ·

الرئيس ــ بس ركز فى : رابعا وخامسا ، من فضلك .

الدكتور صلاح الدين ــ أنا برضه حاركز فى الرد على السؤال العام الذى تفضل به سيادة الرئيس عند استجوابه **لغنام** لقد سأل سيادة الرئيس عن موضوع حضور الوزراء جلسات البرلمان ، وهل كان هناك اهمال فى حضور هذه الجلسات ؟ وبعدين طلب الرئيس من المدعى أن يتحقق ما اذا كانت هناك جلسة لمجلس الشيوخ فى نفس اليوم · ولقد تبين من السؤال ان مجلس الشيوخ كان منعقدا ، وحضره ثمانية من الوزراء ·

الرئيس ـ اذا كنت سألت هذا السؤال فلأنى حبيت تفهم **الأوضاع كانت ماشية ازاى ، ولكن دى مش داخلة فى موضوع الادعاء ، وانما تفيد فى تفهم الروح التى كانت تسير بها المسائل .**

الدكتور صلاح الدين ـ بلاش اذن نتكلم عن الميزانية وتحضيرها وموعدها ، لأن سيادة الرئيس يطلب : ان ندخل فى صميم الادعاء .

الرئيس ـ الادعاء هو **أن غنام أدلى بتصريح قال فيه : ان الاصلاح قد بدىء فيه فعلا ، وهذا غير الحقيقة .**

الدكتور صلاح الدين ـ هذا الكلام يكاد ينص على ماقاله الادعاء أكثر مما ينصب على كلام **غنام** . لقد قرأ الادعاء ماقاله **غنام** وقال : انه يقول فيه أن العقد قد أبرم . واذا رجعنا الى هذه العبارة وجدنا أن هذه العبارة لاوجود لها . **وآدى مضبطة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ وفيها كلام غنام .**

الرئيس ـ هو كان سنة ٥١ ولا سنة ٥٠ ؟

الدكتور صلاح الدين ـ لا ده كان سنة ١٩٥٠ . وآدى كلام **غنام** ، فهو يقول فضلا عن الاعتبارات الوطنية والتاريخية التى أشار اليها حضرة **النائب المحترم الاستاذ ابراهيم شكرى** فان هناك خبراء انجليز قد عاينوا المحروسة ، وهذه الشركات الانجليزية وان لم ترض بالدخول فى المناقصة الا ان خبراء انجليز قد عاينوا المحروسة ، هذا عدا خبير ايطالى من البحرية الايطالية فحص هو ايضا . وهذا فحصها فى مالطه ، ودى ماجبتهاش النيابة ، لان مافيش فيها حاجة . ونص عبارة الاصلاح : بدىء فيه فعلا ماهياش موجودة ، وكل الذى قيل : هو ان خبراء بحثوا الموضوع ، وقد شرع فى الاصلاح فعلا ما فيش كلمة غير كده ، يبقى ماجاء مما ورد فى الادعاء مالناش دعوة بيه ، لانه مش موجود فى كلام **غنام** . فقد قال الادعاء

انه تعمد ان يقولها ، وقالها كذبا ليضلل المجلس ، وان الوزير قال هذا علشان مصلحة الملك السابق • وغنام لما دافع كان موجودا في المجلس باعتبار انه الوزير الوحيد الذى بقى فى المجلس ممثلا للحكومة ، وجه السؤال من رئيس المجلس الى الاستاذ **عبد المجيد عبد الحق** ، ولكن أظن أن اجابة الاستاذ **عبد المجيدعبد الحق** ماتعفيش مندوب الحكومة من انه يجاوب ، وهو ايضا قد اجاب بما لا يخرج عن اجابة **عبد المجيد عبد الحق** • وبما يتفق مع الواقع الثابت فى الملفات • بناء علىشهادة ناس كدول لايمكن أن تتطرق الى أقوالهم الشبهات او الشكوك • **غنام** حضر جلسات مجلس الوزراء اللى بحث فيها الموضوع قبل ما يقره مجلس الوزراء ، ويذهب الى البرلمان لان الموضوع كما تعرفون حضراتكم قبل أنيأتى الى مجلس الوزراء تبحثه لجنة المالية بوزارة المالية بناء على مذكرة ترفعها الوزارة المختصة ،وهى هنا وزارة الحربية والبحرية ، ثم يرسل بعد موافقة اللجنة المالية عليه الى مجلس الوزراء ، والموضوع فى الواقع يرجع الى سنة ١٩٤٩ كما هو ثابت فى أقوال جلال علوبة ، حيث فحصها خبراء انجليز عندما سجبت فى القنال ،وألخص أقواله بكل اختصار • فهو يقول :فىسنة ١٩٤٧ انتدب بالفعل جماعة طلاينة علشان يشوفوا المحروسة ، ويكتبوا تقريرا عنها وده فى أقوال **جلال علوبه** أمام لجنة التطهير ، وثابت فى محاضر لجنة التطهير ص ١٨ ،ومنها يتبين أن فكرة اصلاح اليخت ترجع الى سنة ٤٦ واتجهت النية فى سنة ١٩٤٧ الى اسناد العملية الى الشركة الايطالية • ولقد كتب الديوان الى الوزارة فى أوائلسنة ٤٨ ، ولكن الوزارة رفضت فى عهد النقراشى • واعاد الديوان الكتابة فى هذا الشأن ، فوافق الوزير فى أوائل سنة ١٩٤٩ ، ولكن البرلمان اشترط بشرطين : **أن**

تتم موافقة مجلس الوزراء على الاصـــلاح وان تذلل الصعوبات القائمة من ناحية الخبراء العالميين ، على أن يكون مفهوما انه لايرجع الى مجلس النـــواب ، بل الى مجلس الوزراء • اذن كان الموضوع قد انتهى ، ولاشأن للبرلمان به ، ولكن انخفاض سعر العملة أدى الى حدوث فرق فى الاعتماد المفتوح مما تطلب العودة الى البرلمـان لطلب اعتماد بهذا الفرق • بعد هذا مهما كان الموقف ، فالاعتماد كان قد انتهى أمره • والشرطـــــان اللذان اشترطهما البرلمان هما : أن يفحص الخبراء اليخت بقصد المقارنة بين أمرين : الاصلاح أو شراء مركب جـديدة • فالمطلوب هو بحث: هل الأحسن انهم يشترون يختا جديدا او يصلحوا ؟ آدى الغرض من الخبراء، وان يكون الصرف على أساس تقرير الخبراء الجدد مرهونا بموافقة من مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء كان مفوضا من البرلمان فى سنة ١٩٤٩ انه يبت فى الحكاية دى بالقبول ،وانتهت المسألة ، وماكانتش تحتاج الى رجوع للبرلمـان تانى • ولكن لسوء الحظ انخفضت العملة ، وانخفض ســـعر الجنيه المصرى ، وقدم الاعتمـــاد بطلب رفع تكاليف الاصلاح **من مليون الى مليون و٣٢٠ ألف جنيه** • وبالبحث وجد أن المذكرة قد رفعت فى عهد الوزارة السابقة على وزارة الوفد • وانها بتوقيع وزير المالية فى ذلك الوقت وهو **الاستاذ عبد الشافى عبد المتعال** • وأرسلت من وزارة المالية الى مجلس الوزراء بالفعل ، ولكن الوزارة سقطت قبل اقرار الاعتماد • وقد جرت العادة على أن الوزارة اذا سقطت ترد المذكرات ثانية الى اللجنة المالية فتعيد النظر فيها من جديد ، وتقدمها الى مجلس الوزراء من جديد ، وليس هذا فى الواقع الا اجراء شكليا • وأقرتها اللجنة المالية من جديد ، وارسلتها الى مجلس الوزراء ، وكان وزير المالية فى الوزارة الوفدية فى ذلك الوقت هـــو

الاستاذ زكي عبد المتعال • وبالرجوع الى المذكرة نجد انه لم يذكر فيه شيء سوى فرق العملة • نيجي للكلمة الدقيقة التى قالها **غنام** وهى : **انه شرع فى الاصلاح فعلا** فنجد ان الاصلاح شرع فيه من بدرى ، من اكتوبر ، وعلى حسب كلام **جلال علوبه** انه حصل فى اكتوبر سنة ٩٤٩ ما يعتبر شروع فى الاصلاح فعلا ! **ازاى جلال علوبة بيقول : ((ان ماكانش فيه فائدة ، وانه كان واضحا ان الملك مصمم ، وان نيته اتجهت من اللحظة الاولى على انه يدى الشركة الايطالية «أورلندو» وان الملك رأى ان الوقت ضاع بين الاخذ والرد والمكاتبات بين الشركات • فأعطى أمره بسفر اليخت الى ايطاليا»** • هو احنا جايين ندافع عن الملك السابق وسوء تصرفه واستبداده وطغيانه ؟ ان كل هذا معروف ، ومجمل ما يقال فى هـذا الصدد هو تحصيل حاصل • وانتم تعرفون هذا خيرا منا • وهـل معنى هذا أن يحمل **غنام** مسئولية فساد الملك السابق ؟ يستمر **جلال علوبه** فى أقواله فيقول : «**ان الملك مصر على ان تعطى عملية اصلاح اليخت للشركة الايطاليـة «أورلندو» وانه لهذا لم تتدخل الشركات الانجليزية فى الموضوع ، لانها عارفه ان مفيش فايدة»** •

الرئيس ــ هو الملك كان عنده حرية التصرف فى التعـاقد مع أى شركة على كيفه ؟

الدكتور صلاح الدين ــ لأ طبعا ، ولكن انا حاأورى سـيادة الرئيس ايه اللى عمله ، وان كنت انا سأحاول أتمشى مع رغبة سيادة الرئيس فى أن أحصر كلامى فى الموضوع لأ هو ملوش حرية التعاقد ، ولما شاف ان الحكاية أخذت أخذ ورد وواحد بيقول : ان فيه شروطا وضعها البرلمان ــ ولقد ذكرت لحضراتكم ان البرلمان وضع شرطين بتوع الخبراء وان الصرف يكون حسب تقريرهم ــ أعطى أمره

اليخت بالسفر الى ايطاليا . وفى هذا يقول **جلال علوبة :**
«ورغبة الملك اتجهت منذ اللحظة الاولى الى الشركة الايطالية «اورلندو» ولما رأى الملك ان الوقت قد ضاع بين الاخذ والرد والمكاتبات بين الشركات ، أعطى أمره بسفر اليخت الى ايطاليا ، على أن تتم موافقة مجلس الوزراء وتذلل الصعوبات القائمة من ناحية الخبراء العالميين ، كما أمرنى الملك ان استدعى أحد الخبراء الايطاليين لمعاينة اليخت المحروسة ، ودراسة مشروع الشركة وفعلا أول ماوصل اليخت الى المياه الايطالية اتصلت بالسلطات البحرية لتعيين من يرون ، وندبوا فعلا كبير مهندسيهم ـ ويحمل رتبة أمير البحار ـ وقد وافق هذا الخبير على مشروع الشركة · وكان من المقطوع به كامر الملك السابق أن هذه الشركة هى التى ستقوم بعملية الاصلاح ·وظلت المحروسة فى ايطاليا فى مكانها هذا (حوض الشركة) من ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٩ الى أول ابريل سنة ١٩٥٠ »
ولا تعجبوا من هذا فان الذى يؤيده هو أن **جلال علوبه يقول : ((ما دام الملك مصرا · وما دام عرف ان أمر الاصلاح سيسند اليها ···)) ·**

الرئيس ـ والحكومة الدستورية كانت فين ؟

الدكتور صلاح الدين ـ والله ماكناش موجودين · ولكن كان فيه حكومة دستورية برضه سنة ١٩٤٩ ·

الرئيس ـ ماكنتوش لسه أنتم جيتم ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ايوه وده الجواب ، وده الحد الفاصل وسيادة الرئيس يعلم ـ وهو سيد العارفين ـ كيف كان الجيش يستخدم فى وقت من الاوقات ضد الحركة الوطنية ، وقد كان الجيش فى يد جماعة تعلموا على يد الانجليز ، وكانوا يوجهون الجيش ضد الحركة الوطنية· وفى كل مناسبة من المناسبات التى كانت تلى فيها

الحكم الوزارة الوفدية كانت تصطدم بالملك السابق ، ولم تكن تخرج من الحكم الا مقالة فى كل مرة من المرات حتى بلغ عدد مرات اقالتها خمسا . ثم بعد ذلك فى آخر مرة جاءت فيها الحكم أرادت أن تجرب تجـربة ، وهى سياسة المهادنة معهذا الملك الطاغية ، وكانت تهدف فى ذلك الى غرضين : **الاول** انه ربما أمكنها التخفيف من طغيانه . ولعلكم تذكرون ما كان يقال عن الوفد ، وعن أن **النحاس** رفع علما على بيته عاوز يعمل رأسه برأس الملك وان **النحاس** قاعد امام الملك ومربع ايديه ، وان **النحاس** عاوز الجمهورية كما سبق أن اتهم **سـعد زغلول** بأنه يطمع فى عرش مصر •

الرئيس ـ انا عاوز اتصور الوقائع على حقيقتها • **حكومة الوفد موجودة بحكم الاغلبية ، وتقدم لها طلب بزيادة اعتمـاد المحروسة ، وكان لسه العقد ماوقعش وفيه زيادة ٣٢٠ ألف جنيه فرق عملة • ماكانتش تستطيع أن تعترض وتلغى القانون ؟**

الدكتور صلاح الدين ـ كانت تستطيع •

الرئيس ـ ولكن ماحصلش •

الدكتور صلاح الدين ـ ايوه ماحصلش

الرئيس ـ ليه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ربما للسياسة الجـــديدة التى رأت انتهاجها ، وخصوصا أن الموضوع كان بت فيه من عهد برلمان سابق ووزارة سابقة والذى كان معروضا عليهم هو اعتماد لفرق العملة •

الرئيس ـ لو حصل هذا كان يقيل الملك الوزارة علشـــان ماوافقتش على اعتماد اصلاح اليخت •

الدكتور صلاح الدين ـ لا • ليه ؟ هو مش عبيط • هو بينتظر

ويستنى لها على حاجة ، بعد ان يقوم بتسوىء العلاقات والجو من ناحية المعارضة والبرلمان ٠

الرئيس ـ هل معنى هذه المهادنة اننا نوافق له على كل حاجة ونساعده على كل حاجة ولوكانت ضد المصلحة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ انا أقول : انها جايز ماجتش ، وده فرض جدلى ٠ وانت بتسألنى وانا بأرد ، وان كان هذا لاصلة له بموضوع الادعاء ٠

الرئيس ـ طيب ندخل فى موضوع الادعاء ٠

الدكتور صلاح الدين ـ آن لى أن استنتج أكثر من هذا من هذه الأقوال ٠ آن لى أن استنتج ان الاصلاح بدىء فيه فعلا فمش معقول أن الملك السابق مصر على الشركة «أورلاندو» وانه بعث اليخت الى ايطاليا ، وان يوافق الخبير على مشروع الشركة وما يكونش العمل قد بدىء بالفعل ٠ ويتضح هذا من أقوال **جلال علوبة** ٠ وآدى كلامه فى محضر لجنة التطهير المرة دى فى ص ٢٥ ٠ سئل : **هل كان الملك عندما أمرك بتسفير اليخت الى ايطاليا ، هل كان مفهوما أن تسلم اليخت الى الشركة لتقوم بالاصلاح بمجرد وصولك؟**» ، وجه هذا السؤال اليه فأجاب هذه المرة بحرص شوية ، ولكن برضه برغم احتياطه فان الجواب فيه مايدل دلالة قاطعة صريحة على ان الاصلاح ابتدأ فهو يجيب قائلا : «**كان المفروض أن أمر الملك بسفر اليخت الى ايطاليا لاحراج الوزارة ووضعها امام الامر الواقع ، حتى توافق على اعطاء شركة ((اورلاندو)) وعملية الاصلاح ٠ وقد تم للملك ماشاء ، ولم انفذ تعليمات من الملك السابق بشأن تسليم اليخت للشركة ، وانا من نفسى أعطيت تعليمات بعدم تسليم اليخت للشركة الا لمجرد الفحص الظاهرى ؟** ومش مفروض ابدا أن العمل بيبتدىء الا بالفحص الظاهرى ٠

الرئيس ـ الناس اللى حيفحصوا بيفحصوا يمكن علشـــان حياخدوا العملية ، ولكن العقد ماكانش أبرم ٠

الدكتور صلاح الدين ـ العقد ماقلتوش ، لانى ماليش دعوة بيه وانا عاوز أرجوكم اننا نحصر الـــــكلام فى الادعاء ٠ فالنيابة لاتقول ان **غنام** قال ان العقد أبرم ، ولكن هى تقول ان **غنام** قال : «**شرع فى التنفيذ فعلا**» ، ولـكن لم تأت سيرة العقد وهل شرع فى الاصلاح من غـــير تعاقد ٠

الرئيس ـ هى الحكومة مش ملزمة تتحقق من هذا ؟

الدكتور صلاح الدين ـ طبعا ولكن **غنام** سئل هل شرع فى التنفيذ أولا ؟ فقال : **شرع فى التنفيذ فعلا** ٠ وهذا مسلم به من أول لحظة ٠ ولكن فيما يتعلق بأن الحـكومة من الاول كان عليها أن تدرس الموضوع وتشوف هل العقد أمضى أو لا ٠ فهل يحمل موكلى مسئولية هذا العمـــل كله ؟ وهل يحمل مسئولية مجلس الوزراء وحـــده ومسئولية البرلمان بمجلسيه ؟ لقـــد رفعت مذكره من اللجنة المالية الى وزير المالية **عبـــد الشافى عبد المتعـال** قبل الوزارة الوفدية ٠ وقدمت الى مجلس الوزراء باعتماد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه من تكاليف عملية قدرها مـليون جنيه وذلك للسنة الاولى ٠ ثم بعد هذا جدد وصرف بعد اشتراط البرلمان ، عرض الامر عـلى خبراء عالميين جدد ، وان يكون الصرف على أساس تقرير لجنة الخبراء الجدد مرهونا بموافقة مجلس الوزراء ٠ وخلص مجلس الوزراء وانتهى من أن الشروط اللى علق بها البرلمان الصرف مراعاة ، والحكاية كانت خالصة وجاهـــزة ، والمذكرة بتاعت رفع المبلغ وزيادته بمقدار ٣٢٠ الف جنيه انكتبت قبل الوزارة الوفدية ٠ واللى كتبها **عبد الشافى عبد المتعال** ٠ ثم أعيدت اللجنة المالية واعادتها الى **زكى**

عبد المتعال ، ورفعها الى مجلس الوزراء . ثم المذكرة وافق عليها المجلس بعد ماانتهت اليه فى حدود ان ده فرق عملة ، لان العملة كانت خفضت . أما المسألة السياسية فدى تتعلق بالوضع السياسى الذى كان موجودا . والذى أريد أن أقوله : ان **غنام** لم يقل أن العقد أبرم . وكل ما قاله هو أن الاصلاح شرع فيه فعلا. لى أن أتصور أن **علوبة** وقد كان قائدا للبحرية ، بيخفف العبارة فهو يقول : ان اليخت سلم للشركة للفحص الظاهرى ، والفحص الظاهرى ليس فى الواقع الا شروعا أو ابتداء فى التنفيذ ، هناك رجل عظيم زى ماقلنا على الدكتور **ابراهيم مدكور** وهو رجل يستطيع أن يواجه الملك ص ٥٣ من محضر لجنة التطهير التى سئل أمامها **الأستاذ حسين فهمى** ، وقد كان كما قلت من الناس الذين يقولون للملك السابق لأ ، وهو من الناس العظام الذين يستعين بهم العهد الحالى ، **وحدث بعد ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكان حوالى ٢٠ سبتمبر وعلى وجه التحديد يوم حريق الذخيرة بالقلعة . وكان يومهااجتماع لمجلس الوزراء فى المساء ، أخبرنى وزير الحربية الفريق محمد حيدران المحروسة تسافر الليلة الى ايطاليا بامر الملك لتنفيذ عملية الاصلاح ، فحذرته من بدء التنفيذ قبل استيفاء كل الشروط الواردة فى قانون الميزانية .** الرجل عمل اللى عليه ولكن هل كان تحذير **حسين فهمى** يوقف الملك عن تنفيذ أغراضه .. ولسه **عبد المجيد عبد الحق** له كلام صريح . وهو الرجل اللى حضر جلسة اللجنة المالية التى بحث فيها هذا الأمر ومنها يتبين بشكل قاطع انه كان مفهوما ان بدء الاصلاح كان قطعيا لاشبهة فيه . وكلام **عبد المجيد عبد الحق** الذى قاله فى الجلسة هو الذى تلاه كلام **غنام** الذى يؤاخذ عليه ، وكلام **عبد المجيد عبد الحق** له أهمية لانه

رد على رئيس المجلس وتلاه غنام ، فقال عبارة «وشرع في الاصلاح فعلا» . هو بيحكى حكاية في الاول بيقول فيها:
« انه في مناسبة من المناسبات حضرت حفلة من حفلات الجيش المصرى ، وجلست في مكان فيه منصة عالية يجلس عليها بعض الضباط العظام . ثم حضر الى ضابط برتبة لواء ودعانى الى الجلوس الى هذه المنصة بناء على طلب حيدر باشا . فذهبت وأفردوا لى مكانا بجوار حيدر باشا ، وفى أثناء الحديث قال لى : الملك غضبان منك جدا علشان اعتراضك على المسائل اللى الملك عاوزها . فقلت مسائل ايه ؟ مسألة المحروسة مثلا ؟ فقال : أيوه . وأنا أفهمت الملك انك من المخلصين . فأفهمته ان اخلاصى هو اللى يدعونى الى الاعتراض . وان كل شخص مخلص لازم يرشد الى مافيه الخير ، وخصوصا ان هذه الاعمال مضرة بالعرش ضررا بليغا . وفيه اشاعات بأن هذه المبالغ تدخلها رشوة لبعض رجال الحاشية» . ثم يقول الرجل بعد هذا : انه رأى أن الفريق محمد حيدر - ونقولها انصافا للحق - ممتعضا من تصرفات رجال الحاشية لانهم بيساعدوا الملك السابق على انه يعمل اللى على كيفه » .
ثم يقول : « انه بعد الاجتماع الثانى يتبين من أقوال مندوب البحرية - وهو جلال علوبه - ان التعاقد الذى عقد على الاصلاح في سنة ١٩٤٩ نص على أن تكاليف الاصلاح ترتفع بنسبة ارتفاع المواد في السوق العالمية وان الكلام فى التكاليف أو فى التعاقد نفسه عن الاصلاح انتهى أمره حيث تم التعاقد فعلا ، وبذلك لم نجد مفرا من الموافقة على الاعتماد ، لانه كان قد دفع مليون جنيه كما فهمنا . وان اليخت في المرحلة الاخيرة من اصلاحه، ولا بد من تنفيذ العقد .

فهو يعتبر اذن أن هناك تعاقدا فعلا وذلك كما سمع من أقوال مندوب البحرية .

الرئيس ـ وهو الملك كان يملك المحروسة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ انا عارف ٠

الرئيس ـ والله احنا عاوزين نبيعه ٠

الدكتور صلاح الدين ـ يبقى احسن ٠

الرئيس ـ مايبجى يشتريه بالاموال اللى هربها للخارج ؟

الدكتور صلاح الدين ـ يفهم من هذه الاقوال أن التعاقد تم من سنة ١٩٤٩ ، وبعدين حدث فيه ارتفاع فى السوق العالمية وسقوط سعر الجنيه انتج الفرق ، فطلب اعتماد الـ ٣٢٠ الف جنيه ، ومندوب الملك السابق أو مندوب الوزارة الحاضر أمام اللجنة قال هذا ٠ ولذلك قال **عبد المجيد عبد الحق** مامعناه انتم مجانين تعارضوا ٠ لقد انتهى الكلام فى التكاليف أوفى التعاقد على الاصلاح٠ لقد انتهى أمره وكل مايبحث هو اعتماد فرق العملة ، ولا مفر من الموافقة على الاعتماد ، لانه قد دفع مليون جنيه ، كما فهمت ان اليخت فى المرحلة الأخيرة من اصلاحه ، ولا بد من تنفيذ العقد ٠ فبعد كده قالوا له: مين اللى قال لك ؟ فقال لهم: المندوب ، وكان مندوب البحرية وثابت فى الاوراق انه **جلال علوبه** ٠

الرئيس ـ **عبد المجيد عبد الحق** عضو فى اللجنة الماليةمايقدرش يعرف من المندوب كان امتى التعاقد وبدأ الاصلاح امتى؟

الدكتور صلاح الدين ـ سألوه فأجاب بماقلت سابقا ،واللجنة عادة تأخذ كلام المندوب قضية مسلمـــــــا بها ، ولا يتشككوش فى أقوال مندوب الحكومة ، والا يعتبر انه زور فى اوراق رسمية ٠

حضرات القضاة :

لقد طلبنا الاطلاع على محاضر لجنة الشئون الماليـــة بمجلس النواب للاطلاع على ماقيل فى هذا الشأن ، وانا

كنت عضوا فى لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ ، وكانت بتعمل لها محاضر مستوفاة ، وكذلك لجنة المالية بمجلس الشيوخ تسير على هذا الوضع بالذات . وجرت العادة على أن تكون لها محاضر مفصلة تشمل جميع المناقشات ،واذا بنا نجد محضر لجنة الشئون المالية بمجلس النواب ليس فيه سوى أن الأمر عرض على اللجنة ، فقررت اللجنة الشيء الفلانى لانه متعلق بانخفاض سعر العملة وبعدين المحقق راح — وله الحق — وسأل سكرتير عـــام مجلس النواب اشمعنى ليه محاضر لجنة المالية بمجلس الشيوخ تختلف عن محاضر لجنة الشئون المالية بالمجلس ؟ ولماذا تختلف المحاضر فى المجلسين ؟ واذا كانت هذه القاعدة تتبع فى اللجان الاخرى أفليس من الواجب حفظ محاضر مفصلة للجنة الشئون المالية وهى أهمها ؟ قلت لحضراتكم اننى كنت بلجنة الخارجية بمجلس الشيوخ ، واذكر أن محاضرها كان يكتب فيها كل كلمة بالتفصيل ، وهذا يفسر أن الأمور كانت ماشية ازاى . ومع ذلك فلن أكثر من الاستشهاد بكلام **عبد المجيد عبد الحق** ، وأعتقد انه قـد يقال : انه يريد أن يجامل **غنام** ، ولكن ايه الرأى فى كلام **حيدر** ؟

الرئيس — ما تدخلش الاعتقادات فى الموضوع ، الوزارة السابقة اعتمدت مليون جنيه ...

الدكتور صلاح الدين — ان ماقاله **جلال علوبة** وما قاله الاستاذ **عبد المجيد** يؤيده أمران : **أولا** سفر اليخت لايطاليـا ، واستحضار الخبير الايطالى . يبقى فيه تنفيذ والا لأ . **علوبه** يقول : للفحص الظاهرى . ولكن كان هناك بالفعل تنفيذ . مما يتضح من أقوال **الاستاذ عبد المجيد عبد الحق** ومن كلمة **الفريق محمد حيدر** عندما يقول : « **ان الملك السابق قال ابعتوا المحروسة ايطاليا علشان تصـلح** »

واللى يعرف الملك السابق ويفهم روحه يقدر يتصور الحقيقة خصوصا وان **علوبه** يقول : «**كان المفروض أن أمر الملك بسفر اليخت الى ايطاليا لاحراج الوزارة ووضعها أمام الأمر الواقع** » . ويبقى كلمة **غنام** اذن كلمة حق .

وليس هذا فقط بل انها تحصيل حاصل . ولا يمكن أن تكون عبارة **غنام** القصيرة هذه هى اللى رجحت كفة على كفة ، وهى التى حملت المجلس على انه يوافق على هذا الاعتماد . لقد وافق المجلس عليه بالاجماع ، دى مسألة منتهية من زمان ، واللجنة المالية موافقة باجماع الآراء والتقرير يفهم منه ان المجلس حيوافق ، لان المسألة مسألة فرق عملة . **ثانيا** : المجلس لما عرض عليه الامر وافق بالاجماع فلم تكن الموافقة بالاغلبية النسبية ولم تكن الموافقة بأغلبية ١٠٠ ضد ٩٨ مثلا حتى يقال ان كلام **غنام** أقنع اثنين أو ثلاثة . لأ ده كانت الموافقة بالاجماع حتى **ابراهيم شكرى** اللى كان معارضا ماعرفش انصافا للحق ، هل كان حاضرا عملية التصويت أو لأ . المهم ان الموافقة كانت بالاجماع ولكن - **ياحضرات القضاة** - هل كان مجلس النواب هو وحده المنفرد بالامر ؟ ده كان فيه مجلس شيوخ ولم يثبت على موكلى انه تكلم فى مجلس الشيوخ باجماع الحاضرين ، ماعدا **الاستاذ عبد السلام الشاذلى** ، ومجلس الشيوخ كان فيه معارضة قوية ضد الحكومة القائمة . وكان فيه كل أقطاب المعارضة الممتازين وهم الذين قدموا بعد ذلك العريضة العظيمة التى ينتقدون فيها الاوضاع للملك السابق . يظهر -**ياحضرات القضاة**- ان البرلمان اعتبر أن الحكاية خلصت من سنة ١٩٤٩ .

انتهيت من الشطر الرابع من الادعاء الثانى .

الرئيس : ننتقل الى الفقرة : خامسا من الادعاء الثانى الخاصة بشركة سعيدة .

الدكتور صلاح الدين ـ حاضر وأظن أنا كنت مختصرا فى كلامى.

الرئيس ـ كويس اتفضل •

الدكتور صلاح الدين ـ برضه باختصار موضوع اعانة شركة **سعيدة** عرضت على **غنام** مرتين ، مرة فى اللجنة اللى شكلت لبحث الموضوع ومرة فى الدور الثانى للموضوع وتتصل بكلمة قالها فى مجلس الشيوخ ردا على زميلنا **الدكتور ابراهيم مدكور** • فقد سأله سؤالا ورد عليه فيما يتعلق بالاعانة . فهل اللى عمله **غنام** فيه اخلالا فى حق المصلحة العليا واخلال فى حق السلطة العليا للبرلمان الخ كما ورد فى الادعاء؟ مسألة اعانة **شركة سعيدة** لم تمر بسهولة بل عملت لها لجنة ، واللجنة عملت لجنة فرعية ، وكانت اللجنة الكبيرة مكونة منه رئيسا ، ومن **الاستاذ عبد الله اباظه** وكيل الوزارة ، **ومحيى الدين عابدين** مدير ادارة الشركات ، ومدير مصلحة الطيران المدنى أعضاء •

الرئيس ـ ايه دخل وزارة التجارة فى مسألة من اختصاص مصلحة الطيران المدنى ؟

الدكتور صلاح الدين ـ كان بيعتبر ان دى شركة وادارة الشركات تابعة لمصلحة الطيران المدنى •

الرئيس ـ اعانة شركات الطيران مسألة تخص مصلحة الطيران المدنى منطقيا •

المتهم ـ يظهر أن ده كان موضع خلاف ، وبعد كده أعيد الاختصاص لمصلحة الطيران المدنى ، ولدرجة اننى قلت كده **لعبد الله أباظه** ، وانا قلت كده فى تأشيرتى أن هذا الموضوع من اختصاص مصلحة الطيران المدنى ، ووزارة التجارة على أتم استعداد ان تكلف ادارة الشركات بمراجعة الحسابات ، ودفاتر الشركة • وانا قلت هذا لان اذا كانت ناحية مراجعة الحسابات هى اللى جابت لنا الاختصاص ، فاحنا مستعدين للمعاونة كلما طلب الينا ذلك •

الرئيس ـ اللجنة اللى قدرت المائة ألف جنيـه كانت من وزارة التجارة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ كانت مشتركة مع مصلحة الطيران المدنى .

المتهم ـ ده كان فى أوائل سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ـ احنا عاوزين نعرف مين اللى قدر الأعانة ؟

المتهم ـ الاعانة قدرت فى مصلحة الطيران . مصلحة الطيران المدنى هى اللى حددت ووافقت على اعانة المائة ألف جنيه فى سنة ١٩٤٩ ، وبعدين رفعت الورق الى وزير الحربية وهذه حولته الى ادارة الشركات ، وكانت تابعة فى الاصل لوزارة الماليـة وبعـدين تصـادف ان ادارة الشركات نقلت فى سـنة ١٩٤٩ الى وزارة التجـارة والصـناعة بقى لو كـانت بقيت تابعـة لوزارة المـالية ، ماكانش يبقى لى دعوة بالمـرة ، وكانت تبقى من اختصـاص وزير المـالية . وكفى الله المـؤمنين القتـال . وكان مكتوب لمجلس الوزراء قبل مادخل الوزارة وكل المذكرات دى اتكتبت قبل عهدى وبعدين اتحـركت فى مدتى . وبعد ماانتهت اعانة سنة ١٩٤٩ وصرفت طلبوا منى عمل اعانة سنة ١٩٥٠ . فقلت ماصدقنا خلصنا من اعانة ١٩٤٩ وكتبت لنامصلحة الطيران المدنى تطلب تقرير اعانة ١٠٢ر٢٠٠ جنيه للشركة ، فأنا أشرت وقلت لأ . وقلت لحضرة وكيل الوزارة : ارجو أن تكتب أن ده مش اختصاصنا . وانه اختصاص مصـلحة الطيران المدنى . وقول لهم قدروا المبلغ فعلا وشوفوه واحنـا مستعدين نعاونكم فى الحسابات والمراجعة . فرد **عبد الرحمن الساوى** وكيل وزارة الحربية وقال : لا . جريا على ماتم فى اعانة سنة ١٩٤٩ انتم المختصين . فأشرت وقلت : انا مصمم وبعدين انا خرجت من الوزارة .

الدكتور صلاح الدين ـ يعنى كان من رأيه أن يعود الامر الى الادارة المختصة ، وان يقوم على أساس التعاون بين الوزارة ولذلك عرض مساعدة ادارة الشركات فى مراجعة الحسابات شكلت لجنة اذن لفحص موضوع الاعانة ٠ وهذه اللجنة مشتركة بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الحربية ، ولكن كان يرأسها **غنام** ٠ وكانت الشركة ممثلة فى هذه اللجنة المشتركة ٠ ثم عملت لجنة فرعيه يرأسها **محيى الدين عابدين** مدير ادارة الشركات وحضرت الموضوع وبحثت الأمر واعادته الى اللجنة الرئيسية ، واجتمعت هذه وقررت الاعانة ٠ وكلام الوزير فى محضر هذه اللجنة يفهم منه انه حمل على الشركة وعلى الخدمة فى خطوطها ٠ وانها أسوأ الشركات ٠ ولكنه مع هذا يجب أن يعتبر أن هذا عهد مضى ، وانه يفرق بين عهدين : بين عهد مضى ، وبين عهد جديد يرمى حقيقة الى الاصلاح ، والى تحسين حال الشركة ٠ وانه اذا كانت الحكومة تقرر الاعانة للشركة ، فانما تقررها على هذا الاساس ، وعلى هذا الاساس وحده ٠ ثم بعد هذا أخذت اللجنة تنظر فى مذكرة اللجنة الفرعية ٠ ووضعت ١٤ شرطا مثل شروط «**ويلسن**» الاربعة عشر ٠ حتى تكون الشركة مقيدة بها وما اظنش فيما يتعلق بالاعانة الاولى التى دفعت أن نتصور وهى دفعة لتمشية الشركة مايمكنش أن تنتظر أن الاربعة عشر شرطا حينفذوا كلهم مرة واحدة ، وان كان تنفيذ هذه الشروط والاشراف عليه من اختصاص وزير الحربية والبحرية ـ ولعله يدهشكم أنه فى هذا المحضر نجد **غنام** يثنى أطيب الثناء على ادارة الشركات ، وعلى مديرها وموظفيه ، على تقريرها القيم والدقة التى توختها فى اعداده ، ودراسة جميع الامور فى الشركة لاعداد هذا التقرير ، رجل منصف لا يبغى الا الانصاف ، هو تقديره من أجل هذه الشروط الاربعة

عشر • ثم يذهب الموضوع الى وزارة المالية فتختصر من هذه الشروط ، ولا توافق الا على ستة منها • وترى أن بقية الشروط الاربعة عشر داخلة فيها ، ودى مســـألة ملناش دعوة بيها. كما راحت وزارة الماليةبقيتالشروط الـ ١٤ بكل اختصار ٦ شروط ، ولكن لما راحت البرلمان تمسكت اللجنة المالية بشروط **غنام** الأربعة عشر ، واللى يهمنى من هذه الشروط كلها الشرط الخاص بتســوية الديون علشان فيه فرق كبير بين تسوية الديون وسدادها ويظهر أن النيابة بتقدمنا علشان ماسددناش ، ولكن احنا تعهدنا بالتسوية ومش بس سوينا الديون ، ولكن دفعنا الديون حتى على أسوأ فرض ممكن دفعنا الديون •

الرئيس – هم اللى دفعوا ؟

الدكتور صلاح الدين – طبعا الشركة هي اللى دفعت بناء عـــلى الاجتماع اللى عمله **غنام** فى اسكندرية وفقا للتعهد الذى تعهده **غنام** الذى قرره فى مجلس الشيوخ •

الرئيس – كان القرار على أساس انها تسوى الديون فى الأول قبل أن تأخذ الاعانة •••

الدكتور صلاح الدين – هى أخذت الاعانة من مصلحة الطيران وعلى أى حال الشركة جمدت الاعانه •

الرئيس – الوزير عمل تعهـدا • ازاى تاخـــذ الشركة قبل تنفيذه ؟

الدكتور صلاح الدين – عـــلى أى حال الشركة لم تتصرف فى الأعانة وانما جمدتها وثابت هذا فى الملفات • صـــحيح خدوها ولكنها جمدت •

الرئيس – ايه المناسبة أنهم يأخذوها ؟

الدكتور صلاح الدين – اللى دفعت مصلحة الطيران المـــدنى مش وزارة التجارة • ولقد قال **محيي الدين عابدين وعبد الله اباظة وحمزة عليش** عند ما سئلوا فى هذا أن هذه

غلطة مصلحة الطيران المدنى ، وانها كان يجب أن تنتظر حتى نرى أن شرط البرلمان قد نفذ قبل ما تصرف للشركة خصوصا وان هناك تعهدا من الوزير بأنه أولا يسوى الديون التى للدائنين قبل الشركة . فكان عليها أن توقف الصرف حتى ترى هل سويت الديون أو لا . ولكن الشركة مع ذلك كانت عند حسن الظن بها ، وجمدت المبلغ الى أن تسوى الديون ، والتى انتهت فعلا بسداد الديون فيما يتعلق بال ٧٠ ألف جنيه ، وهو الشرط الوارد فى الشروط الاربعة عشر .

الرئيس ــ مصلحة الطيران هى اللى دفعت ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه ومش وزارة التجارة . ولعل مما يدل على سلامة موقف موكلى انه لا يتردد رغم هذه الشروط ان يعطى مزيدا من الضمانات اذا ما طلب اليه ذلك . فهو يتعهد بأن تقوم الشركة بمساع جدية لدى الدائنين لتسوية ديونها . وأن تتخلص من الديون التى تدفع ثمنها فائدة مرتفعة ، وذلك بمجرد تقرير واستلام الاعانة . لا تكفى هذه الشروط الأربعة عشر التى وضعت مع التدقيق الشديد فى ادارة الشركات تلك الشروط التى دققت لجنة المالية مع وزارة المالية واعادتها من جديد . وبالرغم من هذه الشروط وهى أنه بعد ما ندفع لك يا شركة مش مقيدينك الا بالاربعة عشر شرطا دول ، ومش مفروض أنهم مرة واحدة حيتنفذوا ، نحن لا نقيدك يا شركة الا بأنك تعملى عملا جديا على تسوية الديون . يقوم **غنام** يتطوع بأكثر من هذا ، ويقيد نفسه بأن ده مايدفعش الا بعد تسوية الديون . ولست أريد أن اقرأ المضبطة لكيلا أثقل على حضراتكم . فهى أمامكم ، ولابد أنكم ستطلعون عليها . ومنها يتبين أنه قال : انه سيعمل على تسوية الديون . والعمل على تسوية الديون شىء ،

وتسويتها شيء آخر · ومن الجائز ما يوفقش ، والعبرة بالنتيجة وقديما قال الشاعر :

على المرء أن يسعى الى الخير جهده
وليس عـلى المـــرء نجاح المطالب

ومش ضرورى أنه ينجح تمام النجاح ·

الرئيس ـ دفعوا الديون من ال ١٠٠ ألف جنيه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ لا · دفعوها من ال ٧٠ ألف ·

الرئيس ـ الغرض أنهم سددوا من الاعانة ·

الدكتور صلاح الدين ـ شرط البرلمان مسدده ·

الرئيس ـ مش كان المفروض أنها تأخذ الاعانة تمشى بها نفسها وتأجل سداد الديون لبعد كده من الايراد بعد ما تمشى أو تأخذ الاعانة علشان تسد الديون ·

الدكتور صلاح الدين ـ هو كله من بعضه لأن أنا لما آخذ الاعانة وأسدد بها الديون · الايرادات تمشى الشركة والحكاية من بعضها · واحنا فضلنا حاجة عن حاجة ، وتسوية الديون مفضلة قانونا عن كل شيء ، ولها الأسبقية فى كل الشرائع الى حدأن الشريعة الاسلامية تضعهافىالمرتبة الأولى · ولا يستطيع الوارث أن يمس التركة قبل سداد الدين · ولا تنفذ الوصية قبل سداد الـــدين لأن دول أجانب ·

الرئيس ـ أنا أقصد أن من أرباحها تقدر تسدد الديون بتاعتها على مر السنين أن تحققت أرباح لأن الادارة السيئة كانت لا تزال موجودة ·

الدكتور صلاح الدين ـ أنا ردى كان ان ده قرار البرلمان ·

الرئيس ـ هل مجلس النواب حقيقة كما يقول الدفاع قـراره صريح بدفع الاعانة للشركة على أساس تسوية الديون ؟ وهل فيه ما يثبت هذا ؟

الدكتور صلاح الدين ـ المضبطة موجودة وفيها الشروط ·

الرئيس ـ **احنا عاوزين القرار** •

الدكتور صلاح الدين ـ **مفيش قرار** •

الرئيس ـ يعنى هما مش موافقين على قرارات اللجنة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ فيه قرار عام بالموافقة على قرارات اللجنة • وهذا يختلف عن اللى تطوع به **غنام** زيادة على هذه الشروط • فهو تطوع هذا التطوع الذى نؤاخذه عليه ان الشرط الوارد فى التقرير هو أن على الشركة أن تسعى جديا لتسوية ديونها مع دائنيها • ولم يكن **غنام** مسؤولا عن هذا ، ولكنه تطوع ويسأل اذا لم يكن قد نفذ تطوعه وهو قد نفذه كما بينت لحضراتكم ، ثم هو لم يصرف وان مصلحة الطيران هى التى صرفت دون انتظار لتنفيذ تطوع الوزير•ومع ذلك فقد كانت الشركة عند حسن ظنه ، والشركة ما تصرفتش تصرف يضره ، فهى قد جمدت المبلغ وعقد اجتماع فى الاسكندرية مع دائنى الشركة • وقبل كده علشان تشوفوا التدقيق الى أى حد جاب مضبطة مجلس الشيوخ ، وأشر تحت تعهده وقال : « **الى حضرة الوكيل•••اناتعهدت بكذاامام مجلس الشيوخ وارجو أن تقول لادارة الشركات أن تلاحظ تنفيذ هذا التعهد • وتبيجوا الرياسة علشان اجتمع معاهم علشان تنفيذ هذا الشرط** » • وراحت للاستاذ **عبد الله أباظة** ودى اجراءات تثبت أن ما يمكنش أن عمله يكون غير جدى ، والا لما بادر الى هذا العمل • ولما الشركة صرفت الاعانة من مصلحة الطيران المدنى جمدت الاعانة واتصلت بعد هذا بالوزارة وقالت : ان الابواب الآتية عندى ملحة وملجئة • وده فيه الرد على كلام سيادة الرئيس • دى حالة ملحة ملجئة غير الديون ، وذلك أن الشركة فى خطابها بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٠ قالت : ان الحالة الملجئة هى كيت وكيت وأنه يلزمنى ٨٠٠٠ جنيه ماهيات وأجور الموظفين والعمال عن شهر يوليه

سنة ١٩٥٠ أظن مفيش حاجة ملجئة فى الدنيا أكثر من كده • **العمال اللى بياكلوا شهر بشهر • ثم ده دين مستحق ، وله الاولوية على الديون الاخرى ، لأنه يعتبر دين نفقة ، وهو أكثر الديون الحاحا ، وهو يدخل فى نطاق التصريح اللى قاله الوزير فى مجلس الشيوخ •** ولا يمكن أن نقول لهم استنوا لما نعمل اجتماع للديانة • ولذلك سمح بصرف هذا المبلغ • ثم عقد اجتماع الديانة فى ٩ أغسطس ، وفيه مذكرة هى دليلى الحاسم فى هذه القضية • لجنة التطهير لما تناولت الموضوع ، وأبادر هنا فأقول : ان الاستاذ **غنام** عمره ما سئل أمامها كمتهم وانما سئل فيها على أساس أنه شاهد • أرسلت لجنة التطهير تطلب بيانا عما تم فى هذه المسألة فأرسلت اليها ادارة الشركات مذكرة بامضاء **معين العرب**،وملخص هذه المذكرة أن الوزير سوى الديون ، وأن الديون دفعت بالفعل فيما عدا الـ ٨ آلاف التى دفعت من قبل ، كما قلت لحضراتكم لأنها تعتبر دين نفقة ، وخلاصة المذكرة وبلاش اقرأها وأنا هنا كما قلت : فرق بين سداد الديون والتسوية وفرق كبير جدا بين الاثنين • فان التسوية فى اصطلاح القانون هى أن واحدا يفلس ، فيجب يصفى حالته مع الدائنين • وكل واحد يأخذ جزءا من أصل دينه ، ولا يمكن أن يعتبر هذا سدادا للدين ، ومن المستحيل أن نقول : ان الشركة سددت سدادا تماما الدين الذى عليها ، لأن عليها ٢٥٠ ألف جنيه • فكل ما وعد به **غنام** طبقا لتعهده فى البرلمان انه سيعمل على تسويتها ، وهو سعى لهذا بصرف النظر عن النتيجة وجايبه المذكرة الدائنين تحت ا ، ب ، ج ، الخ **فنظارة الملك السابق** كانت تدين الشركة ــ ودى حاجة غريبة ــ قبلت تأجيل سداد الشركة لديونها حتى تتحسن حالتها المالية • **وبنك مصر** أفاد مندوب البنك بأنه ليس لديه

أية نية لتخفيض الدين . ان البنك يعتبر ماله من ديون قبل الشركة **ديون انقاذية** لان الشركة لجأت الى الاقتراض من البنك لتواجه ما عليها من ديون مستحقة . ولقد طلب معالى الوزير من مندوب البنك تأجيل موعد سداد ديونه . فقبل حضرته مبدأ التأجيل ولكنه أفاد بأنه لا يمكنه تحديد مدى هذا التأجيل الا بعد عرض الأمر على مجلس ادارة البنك ، ووعد حضرته باخطار الوزارة بما يتم عليه الاتفاق . **الشركة المصرية الهندسية للطيران** قبلت مبدأ تخفيض الدين فى مقابل أن تدفع الشركة جزءا مما عليها فورا ، وأن تدفع الباقى فى بحر سنة من تاريخه . **شركة شل** قبلت تخفيض دينها على الشركة **شركة سوكونى فاكوم** قبلت مبدأ تأجيل سداد الديون ، وكذلك **شركة مصر للتأمين وشركة اعلانات الشرق الاوسط** قبلت ان تخفض جزءا من دينها فى مقابل دفع جزء منه فى الحال . وكل هذه تسويات . نيجي للشركات الأجنبية علشان نشوف حتعمل ايه فى هذا . كل دى تسوية ولكن من حسن الحظ مش بس مجرد تسوية مبلغ الـ ٧٠ ألف جنيه التى تؤاخذنا النيابة الآن على أننا مسئولون ، احنا مش مسئولين لأن اللى دفع غيرنا ، وان **عبد الله أباظة ومحيى الدين عابدين وحمزة عليش** كلهم كلامهم واضح،على أن ذلك المبلغ ضخم ودفع كل مليم فيه وسدد الدين . ٨ آلاف جنيه وخلصنا منها نشوف غيرها والشيكات اللى دفعت بها الشركة هذه الديون ...

الرئيس ـ هل يمكن نأخذ الكشف ده ؟

الدكتور صلاح الدين ـ مافيش مانع ، ده موجود عندكم زيه . جمعت هذه المبالغ ووجدت انها تنقص ١٢ ألف جنيه تقريبا عن مجموع الـ ٧٠ ألف جنيه والـ ١٢ ألف جنيه تم فيها ايه ...؟ لم تدفعها مصلحة الطيران لأن قبل

ما تدفع مصلحة الطيران دفعت ١٢ ألف جنيه بشيكات محددة معينة أمامكم فى هذا التقرير الى الدائنين •

الرئيس ـ يعنى أخذوا السبعين ألف وزعوهم على الدائنين ، معنى كده أن الحكومة هى اللى سددت الدين •

الدكتور صلاح الدين ـ هى اعانتها •

بعد كده فيه راجل ما حدش يقدر يتهمه وهو **على ماهر** دفع لها ٤٠ ألف جنيه واندفع المبلغ ده بطريقة أسرع من طريقة دفع مبلغ ال ٧٠ ألف اللى كان فيها تدقيق وخوتة •

يبقى أنا خلصت من الشطر الخامس من الادعاء الثانى بس عاوز أقول لكم ، أنه هو لم يعمل كل هذا علشان يغتنى • فيه كلام كثير جدا نشر فى الجرائد وتشنيعات كثيرة جدا شنع بها على **غنام** • ففى وقت من الأوقات أشيع انه أخذ مليون جنيه من شركة البترول ، شوفوا الى أى حد بتوصل التشنيعات •

الرئيس ـ يعنى حطهم تحت البلاطه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ مفيش أى مصلحة مادية من هذه التصرفات كلها التى رأيتم مبلغ تدقيقه فيها فين المصلحة المادية اذا كان **غنام** مديونا بخمسة آلاف جنيه ووصلوا الى ستة الاف واضطر أخيرا الى أن يبيع فدانين أو ثلاثة من أملاكه لأنه كان معتقلا مدة • والمكتب ما كانش بيشتغل • وله ابن بيتعلم فى لندن أحوج ما يكون لمعاونته بيكتب خطابات تمزق القلب ، ويسأله هل هو اللى أخذ المليون جنيه صحيح ؟ هذا الرجل لو كان استقر فى المحاماة ـ وهو يلام على هذا دائما ـ كان بقى من الأثرياء • تصوروا أنه كان بيكسب من مكتبه أد ايه •

ده فى سنة ١٩٤٩ بس كسب من مكتبه كمحام ١٢ الف جنيه مكسب حلال . وبعدين دخل الوزارة ودخل فى السياسة ، والسياسة ظلمها لا تجهلونه ، والاشاعات التى تشكون منها كما شكا كل من كانوا قبلكم لا تجهلونها أيضا . أنا لا أريد أن الجأ الى عواطفكم ، فما قلته عاطفيا فى دقيقتين ، قلت أمامه واقعيا ساعات طويلة .

لى فيما يتعلق بالأدعاء الأول رجاء عادل أرجو قبل خلوتكم أن تمكنونى من أن أقول كلمتين فيه .

الرئيس ـ احنا عطوفين على المتهم أكثر من الدفاع ، ويهمنا أن المتهم يكون بريئا فنبرئه .

الدكتور صلاح الدين ـ لا أقرب ولا أحسن من هذه الكلمة التى قيلت عن لسان سيادة الرئيس ، وهى **انه « يهمه أن كل من يقدم الى محكمة الثورة يطلع برىء »** ولذا أنا متنازل عن طلبى فى الكلام بعد ذلك .

الرئيس ـ ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والثلاثين) .

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية بعد الظهر)

الرئيس ـ المدعى .

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ كان الادعاء ـ **ياحضرات القضاة** ـ قد استسمحكم عند ما شرحنا على قدر الحال الادعاءات المقامة على المتهم أن يعقب على مايقـــوله الدفاع . وقد تفضلتم فاستجبتم لهذا الطلب مشكورين ، وانى اذأعقب على ماقاله الدفاع سوف لاأطيل ، وسوف أثبت لحضراتكم صدق الحكمة الخالدة ، وهى أن خير الكلام ما قل ودل . وانا فى هذا الزمن القصير الضيق سوف أدلل ببيانات سوف ينهار امامها دفاع استمر جلستين ، وســـوف لاأكون فى دفاعى الا مرتكنا على وقائع ثابتة فى الاوراق

وسوف لاأرد على ماقيل فى خارج نطاق الادعاء ، اذ لاقيمة له فى نظرى فقد تكلم الدفاع عن ماضى المتهم المجيد ، وهناك اشخاص حوكموا أمام حضراتكم وأدينوا، وكان لهم ماض لايقل عن ماضى المتهم ٠ان أمامنا وقائع ثابتة محددة ، والماضى لايشفع مع مثل هذه المخالفات الخطيرة المعروضة عليكم ٠

القسم الاول من الادعاء الثانى ـ نحن لم نكن هازلين ـ **ياحضرات القضاة** ـ عندما دونا صيغة الاتهام عليه بالوصف الموجود فى صحيفة الادعاء ـ نحن لم نقل أن **محمد جاب الله** ـ وقد سمعتموه حضراتكم ـ يفصل موقفه الغريب ، يفصل موقفه من مصلحة الاملاك هو وشركاؤه كاملا ، ونحن لم نقل أن أعمالهم كانتصورية٠ ولكن قلنا الصورية بدأت من وقت أن تدخلت **عزيزة الوكيل** ومعها **جاب الله** . ولقد عرفتم كيف انهم لما اتفقوا بعد مقابلتهم عند **النقيب** كيف راحت الشركة لسنة ١٩٤٦ ٠ ورجعوها لوره كل الاوراق التى قدموها مطروحة من جانبنا ولا معول عليها ٠ وانما نؤاخذ بما جاء على لسان ذوى الشأن فىتحقيقات النيابة فىالتطهير ولننظر أولا ماذا قال **خليل الجزار زوج السيدة عزيزة الوكيل**فى ص ١٠٤ وقد كان يمثل **السيدة عزيزة الوكيل** ويحضر معها فى الاجتماع مع **جاب الله** تلك الاجتماعات التى تلاها الدور موضوع الادعاء : شوفوا اللى قاله فى صفحة ١٠٤ بعد ماتكلم وقال «**احنا مستأجرين من قديم مع محمد جاب الله**» ٠ **قال : «فى سنة ١٩٥٠ اشير علينا أن نحدد موقفنا قبل الحكومة ، لكى نعرف الى ماذا ينتهى الامر فى هذه الارض فقابلت غنام وتحدثت معه فى هذا الموضوع ، وأفهمته ان السيدة حرمى والدكتور النقيب وآخرين معاهم واضعين يدهم على الارض فى تلك المنطقة ، فأجابنى بأن البيع غير ميسور وانالطريقة**

العملية هى الاستئجار تمهيدا للبيع بالممارسة » .
الصورية هنا هى التأجير لامكان البيع لهم بالممارسة وكيف يكون التيسير الا بالتوجيه . وانت وجهته الى أن يستأجر وليس هذا كلام **الجزار** وحده ، ولكن شوفوا كلام **عزيزة الوكيل** فى ص ١٢٢ قالت ايه : «**أشير علينا جميعا حسما لهذه المنازعات أن نتصل بالوزير المختص وعرض الامر عليه ليشير علينا بما يراه ، فقابلت الوزير وكان غنام ، ووضحت له الموضوع ، ووعد بدراسة الورق ، وأفهمنى بأنى وان كنت صاحبة حق حسب الثابت من الأوراق الا انه لمركزكم يحسن ان تأخذوا الارض بالايجار كسائر الناس ، ويكون لكم مالهم من حق فى الشراء بالممارسة**» وبعد هذا يقال : انه ليست هناك صورية . وانه ليس هناك توجيه من الوزير لهم اثنان لم يكن لهما دخل الا بعد ان اتفقوا مع **محمد جاب الله** بعد تعرفه بهم بواسطة **الدكتور النقيب** بلاش دى ... نرجع لكلام المتهم نفسه ، هو بيقول فى ص ٣٠٢ عندما سئل : **هل لم يتردد عليك خليل الجزار وعزيزة الوكيل بشأن هذا النزاع** ؟ فيرد بأنه يذكر انه جاءه فى وزارة التجارة والصناعة ، وتكلم معه فى شأن شىء من هذا القبيل .
فسئل : **ماذا فهمت من صفة خليل الجزار** ؟ فقال : **أنا فهمت انه كان شريكا للعمدة ولكن فى تأشيرتى على ماذكر لم أشر الى أسماء أى كان معاه شركاء ، والشركاء كانوا هم الذين وردوا فى الكشف . فهل كنت تعلم الاسماء الواردة فى الكشف أو لم تكن تعلم** ؟ كلا الامرين يدينك ياسيدى بصفتك وزيرا . فهل كنت تعرف أن **عزيزة الوكيل** وباقى افراد العائلة قد زج بهم ، مما أدى الى النتيجة التى قال عنها **جاب الله** لحضراتكم . بعد كده المسألة مش محتاجة لتطويل . هذا القرار أمر من ٣ أطراف من أصحاب المصلحة ، وأظن يكفينى هذا . المتهم سأله

سيادة الرئيس ماذا يكون موقفك لو تقدمت اليك **السيدة عزيزة الوكيل** بهذا الطلب ؟ فقال : كنت أرفض فورا أى أنه مسلم بأن الموقف لم يكن سليما • اظن بقه مش حنتكلم أكثر من كده ، الكلام عن التواريخ والتمسك بها ، واخطأت فيها النيابة وما اخطأتش •انا اتكلم وأقول: العبرة بالواقع والتوجيه كان ظاهرا • وكما وعدت لن أشق على حضراتكم • أرض **عبد الخالق بدوى** : قال الدفاع **ان عبد الخالق بدوى** كان مستأجرا ، ثم قال : انه واضع اليد ، واحب بس أقول : ان الحالة دى لها ثلاث حالات وهى الايجار ، والزراعة الخفية ، ووضع اليد •• وواضع اليد لايدفع ايجارا ، والايجار اذا كنت مستأجرا فقد أكون واضع يدى ، وقد أكون زارع خفية ، والموضوع هو أن **عبد الخالق بدوى** ـ والعبرة فى الموضوع بالايجار كما يقول ديوان المحاسبة ، مش العبرة بوضع اليد ، أو الزراعة الخفية ، واعتبار أن الزراعة الخفية تساوى الايجار ، وهذا هو التحايل الذى أدى الى هذا التصرف المريب ــ **فالاستاذ عبد الخالق بدوى لم يكن مستاجرا** وقت أن عرضت عليه الارض للبيع بالممارسة ، والدفاع هنا قال : ان المتهم كان دقيقا وشكل اللجنة بعد اللجنة لانه حنبلى ، ولكننى أقول : ان المتهم كان دقيقا ، وشكل اللجنة بعد اللجنة لهدم تقرير «**مستر هولدن**» الموظف الانجليزى . مستر «**هولدن**» الذى ذكر طرفا من تقريره واغفل كمن يقول «**ويل للمصلين**» ويسكت عن بقية الآية وهى «**الذين هم عن صلاتهم ساهون**» لازم يقول بقيت التقرير مش يأخذ حته ، ويسيب حته • مستر «**هولدن**» قام بتحقيق مسألة وضع اليد • وكتب تقريرا أشار فيه الى مايدعيه كل فريق بأنه هو واضع اليد وقال : انه يعتقد ان زراع هذه الاطيان هم فلاحو **عبد الخالق بدوى** ، ولكنه لم يتمكن من الوصول الى معرفة واضع اليد ، وانتهى الى نتيجة

وهى ان **عبد الخالق بلوى**هو اللى زارع الارض ٠والواقع ان اللى كان مأجر الارض زى ماقلت لكم هو**على الشاذلى** ورسيت عليه بثلاثين جنيها ونصف ، **ولكنهم الغوا عقد الايجار، وأدوها لعبد الخالق بلوى وهذا الالغاء لم يكونوا على حق فيه ، والعبرة بالايجار كما يقول ديوان المحاسبة** فأنت أعطيت حق الشراء بالممارسة مما انتهى به الى أخذ هذه الارض ، وهو كان يزرع خفية **والزراعة الخفيـــة خلاف الايجار** ولذلك كان يجب أن تقوم المزايدة مادامت قد انتفت عنه صفة الايجار فى الجزء الذى أخذه بالممارسة على أساس تقدير سنة ١٩٤٩ بثلاثمائة جنيه،هماعاوزين يستندوا الى تقدير سنة ١٩٤٩ ، فى حين ان هذه الأرض فى منطقة تختلف الاسعار للاطيان حسب سعر السوق كل عام ، بدليل انه عرض فى الجزء الباقى منها ٤٠٠جنيه للفدان ، فقيل ان هذا ثمن بخس ــ **٤٠٠ جنيـــه ثمن بخس وثلاثمائة جنيه كفاية** ــ وبهذه المناسبة اذكر ردا على ماقاله الدفاع انه لم يكن من يتقدم للمزايدة ســوى **على الشاذلى** أقول : انه ورد الينا كتاب من **بركات رمضان ابراهيم** يقول فيه : انه دخل فى المزايدة ٠

الدكتور صلاح الدين ــ هذه واقعة انا قلت عليهـــا وقلت انه وكيل عن **على الشاذلى** ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ــ هو يقول فى كتابه ان دخـــل المزايدة مستقلا ٠ وقد دخل فى المزايدة عن على الشاذلى ابنه محمد على الشاذلى وواحد اسمه عبد الرازق العبادى وواحد اسمه أبو طيره ٠

الرئيس ــ القسم الثالث من الادعاء الثانى ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ــ حاضر يافندم ٠ **القسم الثالث وهو الخاص بشركة الملح والتعدين الاهلية** وكل ماقيل فى هذا الموضوع سواء آكان على لسان الدفاع أو المتهم خارج عن

الموضوع · احنا بنقول كانت هناك تقارير خطيرة ضد الشركة ، ومع ذلك فانك كنت فى موقف المدافع عن الشركة ، وامام المجلس كنت محرجا · **كنت قدمت هذه التقارير وسبت المجلس يتصرف ، هذه التقارير تكررت ، وكلها بنفس الصورة حتى انتهت فى هذا العهد برفع يد الشركة** · لما تنشأ حالة جديدة أدت الى رفع يد الشركة فى سنة ١٩٥٣ ، وانما ظلت تلك التقارير مستمرة الى أن وصلت الى مجلس الوزراء أخيرا وفصل فيها بهذا القرار الحكيم · لنا أن تتساءل هل كانت هذه التقارير موجودة أمام المجلس ، وهل اذاكانت موجودة أمامه ، هل كانت النتيجة انتهت الى ماانتهتاليه؟

الرئيس ـ ممكن نعرف التقارير بس أرجو عدم التطويل ·

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ هى ثلاثة تقارير ·

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) ـ من مصلحة المناجم والمحاجر ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ واحد منها من مصلحة المناجم والمحاجر · والاثنان الباقيان من ادارة الشركات والتقرير الاول مفصل وانتهى الى أن استغلال المرفق لايتم طبقا للشروط المقدمة ، خصوصا وان الشركات مقتنعة بأنها تخالف هذه الشروط ، ولذلك لايمكن لهذا اتمام اجراءات التعاقد معها ، علاوة على انه يبرر الغاء أمر التكليف ، وهذا التقرير تاريخه ١٥يناير أىقبل الموضوع بخمسة عشر يوما ·

الرئيس ـ هذه التقارير من ادارة الشركات ومصلحة المناجم ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ اثنان من ادارة الشركات وواحد من مصلحة المناجم ·

الدكتور صلاح الدين ـ ممكن نشوفها ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ كانت فى الملف .

الدكتور صلاح الدين ـ نشوفه تانى .

الاستاذ عبدالرحمن صالح ـ يقـــول الدفاع : أن الوزير قام وفاجأ الشركة ،وردى على ذلك ماورد فى تحقيقات نيابة التطهير فقد جاء على لسان أحد أعضــــاء مجلس ادارة الشركة قال :عندماسئل عن ألوزير عمل زيارة مفاجئة ، ان زيارة الاسكندرية لم تكن مفاجئـــة ، اما زيارة بولاق الدكرور **فقد كانت هناك صلة بين الشركة والوزير عن طريق أحد المحامين لن أذكر اسمه ، وانه لما وردت على الوزير شكاوى عديدة اشار على الشركة بشحن شـحنة معينة . فلم يكن اذن التفتيش مفاجئا ، ولـــكنها كانت مدبرة ، ودبرت هذه الشحنة واتفق عليهـــــا** . وانا مابجيبش حاجة من عندى . ثم قال حاجات كثيرة أخرى انا عندى شكاوى كثيرة ، ومحاضر بتحرر للشركة ،وانا اذا تكرر هذا وكان عندى نية التحقيق الجدى ، كنتأقدر أتتبع هذه التقارير ، وأرد عليها ، واشوف الاجراءاتالتى تتخذ . أنا ليه اضع نفسى فى هـــذا الموقف ، وآخـــذ على عاتقى ان هذه التقارير صحيحة ، فى حين ان تقارير المختصين عكس ذلك ؟ الشخص الوحيد اللى كان دائم الاشادة بالشركة كان **كبير مفتشى مصلحة المناجم .ويكفى أن أقول : انه مقدم امام المحكمة العسكرية العليا بتهمة الرشوة** . يقال بعد هذا : ان التقارير كانت كلها عـــن مخالفات تموينية . وأرد على هذا **بأن أقول : انها كانت تشمل مخالفات ضرائبيـــة ومســـــألة الانتاج الخ** .

ثم فى الجلسة يتمسك الدفاع بأقوال **الشيخ المحترم ابراهيم بيومى مدكور** وهو يقول : لما لقيت مافيش فائدة انا رفضت الموافقة وهاهى أقواله من مضبطة المجلس : «**حضرات الشيوخ المحترمين انا أعارض فى مشروع هذا**

القانون من حيث المبدأ ، لان التجربة أثبتت أن الشركة لم تقم فى فترة التكليف الدليل على انها صالحة للقيام بهذه المهمة » ورغم كل ماقاله الدكتور مدكور فهو عضو شيوخ فالوزير يرد عليه ويقول : «**مافيش عندى غير اللى قلته** » يعنى تصدقنى ما تصدقنيش انت حر • ويعرض الامر على المجلس طبعا . والاغلبية هى الأغلبية ، وانتهى الأمر •

فيما يتعلق بالجزء الخاص بالمحروسة من الادعاء نعود فنقول : ان الامر فى هذا الادعاء هين بين ، وهو احنا جبنا كلام من عندنا؟ هذا الادعاء لما رفع هذا الشق من الادعاء الثانى قال حاجة من بره • نحن لم نخرج على ماقاله **غنام** نحن على حق حين نقول : انه قال ان الاصلاح بدىء فيه فعلا واحب أتكلم فى الحتة دى قبل ما أخش فى موضوع الادعاء **فاذا كنا سناخذ بنظرية أن المهندس لما يفحص اليخت يبقى ده شروع فى اصلاح اليخت • يبقى اليخت شرع فى اصلاحه من وقت ان عوينت المحروسة فى بحيرة التمساح • اى من سنة ١٩٤٥ • فقد راحت لها لجنة وعاينتها ، وهى لجنة من رجال الاسطول الانجليزى ، فاذا كنا حنعتبر أن المعاينة الظاهرية شروع فى اصلاح يبقى شرع فى اصلاحه من ذلك التاريخ ، أى فى سنة ١٩٤٥ • أو حتى شرع فى اصلاحه سنة ١٩٤٨ لما عوين فى مالطة** • ندخل بعد هذا فى صميم الموضوع **نحن لاناخذ المتهم الا باقواله الثابتة من التحقيق** ، ان مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ بعد تشكيل الوزارة باثنى عشر يوما وافق على مبدأ الاصلاح مع زيادة الاعتماد وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وافق على تكليف الشركة الايطالية أورلاندو بالقيام بعملية الاصلاح بطريق الممارسة وكان **غنام** عضوا فى مجلس الوزراء يعنى كان موجودا

فى الجلستين اللتين فحص فيهما الموضوع فى جلسة ٢٥ يناير ، التى نظر فيها زيادة الاعتماد وفى جلسة ٨ فبراير التى أسندت فيها العملية الى الشركة الايطالية . يعنى التعاقد لم يتم الا بعد ذلك ، وان كان الدفاع يريد أن يقول غير هذا ، أى انه يعلم أن التعاقد تم على غير الشروط التى اشترطها . وتاريخ التعاقد لاحق على تاريخ الجلسة . ان كان يعلم هذا فلا عذر ، **وان لم يكن يعلم فكان عليه أن يطلب تأجيل الجلسة لانه لايمكنه الاجابة على السؤال** . ولكن ماعذر المتهم عندما يسال فيجيب ويشترك فى المناقشة وهو يقول : اقطع بأنه وقت اجابته لم تكن فى ذاكرته كل هذه التفاصيل ، وليس فى ذهنه عنها شىء ، هذا تحليل لموقفه . وهل هذا من وزير ؟ **نحن نحاسبك عن موقف دستورى وقفته فى مجلس النواب ، كان عليك أن تطلب التأجيل اذا لم تكن متأكدا من الاجابة** . هو مقر بأنه لم يكن فى ذاكرته أى بيانات ، ولكنه يعود فيدلك بعد هذا على انه لم يكن يجانب الصواب فى موقفه . هذا هو موقفك فى ذلك وهذه هى المضبطة ماتروحش كده وتروح كده . هو يقول : **لقد أجبت اجابة عابرة نيابة عن الوزير المختص ، ولم أكن دارس الموضوع ، ولكنى اجبت على أساس احتمال أن اللجنة المالية درست الموضوع . فاذا قال الاستاذ عبد المجيد عبدالحق : ان الاصلاح بدىء فيه ، يقوم ويقول هو ان الاصلاح بدىء فيه . وهذا هو ما نحاسبك عليه ، وهذا هو الموقف الذى ناخذه عليه كوزير وهو أن يكون اهتمامه بالمجلس بهذا الشكل ، وشعوره بالمسؤولية الوزارية هو هذا . هذه هى المواقف التى أدت الى فساد الحكم ، والى اننا لم نسمع أن برلمانا أسقط وزارة أو عارض رغباتها .**

شركة سعيدة برضه موقفك منها محدد ونرجع الى

اقوالك نعيدها عليك . لقد وعدت ان الاعانة لاتصرف الا بعد تسوية الديون ، **لماذا اذا كان موقفك سليما رفضت أن تضمن هذا التعهد فى صلب القانون ، ولكنك رفضت وقلت أنا مسؤول ... ايه الحكمة ؟** علشان مايتعطلش الاعتماد مش فاهم ايه معنى عدم وضعه فى القانون ؟ **لو كنت وضعته فى القانون كنت خليت من المسئولية .** ولما تيجى للتسوية اللى بيقول انه عملها فهو بيقول باعترافه بعضهم قالوا لاأنقص ولا أؤجل ، ان التسوية معناها أن يبت فى أمر الدين بشكل قاطع ، وهنا أحب أن أستدرك نقطة قد فاتتنى لسرعة العرض الذى أعرضه على حضراتكم ، ودى خاصة بما ورد فى تقرير لجنة التطهير،فقد جاء فيه « **وتصرفات الوزراء الثلاثة لوزارة الاقتصاد على النحو المتقدم تعتبر ضربا من ضروب اساءة استعمال السلطة ، وانها تصرفات ضارة بالمصلحة العامة لانها لم تملها المصلحة العامة وانما أملتها روح الخدمة لاشخاص من ذوى الحظوظ كالسيدة عزيزة الوكيل وغيرها .**

الرئيس ـ ده تقرير ايه ؟

الاستاذ عبدالرحمن صالح ـ تقرير لجنة التطهير . وقد ورد فيه « **ينضح مماتقدم أن وزراء الاقتصاد الثلاثة الاستاذ محمد محمد الوكيل والاستاذ محمود سليمان غنام والدكتور حامد زكى ... وخصوصا محمود سليمان غنام حيث أمر بتأجير ٣٠٠ فدان بالممارسة للسيدة عزيزة الوكيل »** وده تقرير موجود ونحن لم نكن هازلين فى مسألة الادعاء ويكفينى ماقمت بعرضه على حضراتكم بهذا الاختصار ، وقد قطعت على نفسى عهدا أن أهدم فى نصف ساعة ماأقامه الدفاع فى جلستين وقد هدم فيما أعتقد .

الرئيس ـ فيه لسه حاجة ؟

البكباشي ابراهيم سامي ـ حاشوف يافندم • اعتقد ليس لى الا كلمة أخيرة اقولها لحضراتكم أن التعبير الذى يقولونه «اذل الحرص اعناق الرجال» الحــــرص على النفـــوذ واستغلاله استغلالا سيئا ، الحرص على ممـــــالأة ذوى السلطان ، ومن يلوذون بالسلطان ، واخيرا الحرص على الثراء ولو على حساب الوطن ومصلحته العليا •

الكرامة ياسيدى الرئيس عند الكريم حياء لاشك فى ذلك فى عرف التاريخ الخالد ، وعــزة النفس لا يتردد الكريم فى التمسك بها ، ولو ادى به موقفه الى الجهـل ذلك ماكنا نبحث عنه فى الماضى • وصدق قول الشاعر :

لا تســـقنى ماء الحياة بذلة   بل فاسقنى بالعز كأس الحنظل
ماء الحياة بذلة كجهنـــــم   وجهنم فى العز أطيب منــزل

قضاة الشعب :

هذا ماطرحناه عليكم من أمر هذا المتهم ، فاقضوا لهذا الوطن فأنتم قادرون مقدرون فحكمكم أنتم **ـ قضاة الشعب ـ** حكم الله بل **أمر الله** ، والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لايعلمون •

الرئيس ـ متشكرين •

الدكتور صلاح الدين ـ لى رجاء انتم لم تروا منى أى اتجــاه الى أن أعطلكم ، وكنت عند حسن ظنكم دائما وان كنت قد أطلت عليكم ، فاقتناعا منى بأن واجبى نحو **غنام** يقتضى هذه الاطالة ، ولكنى ترافعت اليوم أكثر من أربع ساعات ومضطر لان أترافع من جديد بعد هذا الاتجاه الجديد • ففيما يتعلق **بالشطر الاول من الادعــاء الثانى** لم تــكن النيابة قد استندت على شىء من هذه الاقوال مطلقا • وانا دارسها ، ولكنى لا أقدر الآن على أن أرد عليها ، فاطلب من سيادتكم أن تمهلونى حتى غد ، وسوف لاأطيل عليــكم

أكثر من ساعة من الزمن . فزميلي ممثل الادعاء تكلم نصف ساعة فلا اقل من أن ارد عليه فى ساعة . وأرجو أن تقدروا مركزى كمدافع عن المتهم .

هذا رجاء رجل يعتمد على عدل المحكمة فى أن تمكنه من أن يؤدى واجبه ، وانا فى المرة الاولى تركت مرافعة زميلنا ممثل الادعاء معلقة على رقبة المتهم حتى اليوم التالى وابتدأت فى مرافعتى . وهذه المرة أترك مرافعته معلقة على رقبته . ولذا أرجو أن تمكنونى من الكلام غدا .

الرئيس ـ المدعى ماجابش حاجة من عنده ، بل من الدوسيهات وانت ترافعت مافيه الكفاية ، وافتكر ان المحكمة كانت واسعة الصدر .

الدكتور صلاح الدين ـ سأترافع فى كلام مختصر ، وأرجو أن تكون مرافعتى وانا فى حالة طيبة ، لانى تعبت اليوم .

الرئيس ـ المدعى ماجابش حاجة من عنده .

المتهم ـ انا ماعنديش مانع أرد عليه .

الرئيس ـ مفيش مانع المتهم يرد فى ربع ساعة ، المحكمة عاوزه تصل الى الحقيقة ، سواء المتهم دافع عن نفسه ، أو انت دافعت عنه الحكاية واحدة .

الدكتور صلاح الدين ـ لذلك أنا كنت عاوز أعاون المحكمة ، وانا فى حالة أحسن ، لكى أعاون معاونة جدية من وجهة نظر الدفاع ، لان اخواننا بيعاونوا معاونة جدية من وجهة نظر الادعاء .

الرئيس ـ خلاص مافيش مانع المتهم يتكلم .

المتهم ـ انا لايسعنى الا أن أقدم لحضراتكم جميعا جزيل الشكر على انكم تريدون أن تصلوا الى الحقيقة ، ولا يسعنى الا ان ارجو الله أن يوفقكم ، ويهديكم الصبر . **مسألة عزيزة الوكيل ...**

الرئيس ـ بس باختصار من فضلك ٠

المتهم ـ المسألة دى احنا عارفين اللى قيـــل فى الجزء الخاص بلجنة التطهير ٠ ولكن نحن كنا مقيدين امام مرافعة الادعاء ، الحكاية اللى ماكانتش معروفة اللى هى موعد مقابلة **عزيزة الوكيل لجاب الله فى مستشفى الدكتـــور النقيب** ، هذه كانت تايهة ، وحضراتكم وسيادة الرئيس بالذات استطاع انه يحدد التاريخ وهو قبل ١٩ نوفمبر وانا متفق ، وأيدت سيادة الرئيس فى هذا ، وهـــو ماسأبينه لحضراتكم من واقع الكلام الذى أشار اليـــه حضرة المدعى ، ونقلا عن أقوال **خليل الجـــزار وعزيزة الوكيل وغنام** ٠ **خليل الجزار** أول ماسئل سـئل فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ قال:أنا قابلت **غنام** وكان وقتها وزير الاقتصاد ٠ انا موافق على هذا ٠ بيقول ايه ٠٠٠ قال : انا رحت قلت له : ان **السيدة حرمى والدكتـور النقيب** معاها يضعون يدهم على الارض ٠ هو عاوزيقول **عزيزة الوكيل بدل جـاب الله** وشركائه ، وبعد كده قال ايه ٠٠٠ قال : اننا نريد شراء هذه الارض فأجابنى **غنام** بأن البيع غير ميسور ، والطريقة العملية هى استئجار الارض ، ونحن شركاء فاتصلت **بجاب الله** واعترض على التأجير ، وقال : ان التأجير يضيع علينا وضـع اليـد ، وقبل النصيحة واستأجر ، والعمدة وقع هو وشركاؤه عقد الايجار ، هذه الوقائع ياسيدى الرئيس وياحضرات الاعضاء كلها تؤكد تماما ان هذه المقابلة لم تأت اطلاقا الا بعد أن تم التصرف، والتأشير على الاوراق يوم ٢٩/١٠ سـنة ١٩٥٠ ، والدليـــل القـــائم عليـه ايه ٠٠٠؟ لم يســـتطع **خليـــل الجـــزار** أن يدعى ويقول : أنا قدمت طلبا **لغنام** أو امرنى وقلت له نستأجر . هل هو تصرف وثبت أنه أجر ؟ ثم قال اللى حصل انـــا

عاوزين نشاور **غنام** وقال شيء مش رسمي يقدر يقول راح يؤشر لى وقال : خلاص خذ ياعم اللى كان مفروض انه لما كان **غنام** أصدر رأيه **خدمة لعزيزة الوكيل** كان على **غنام** التصرف فى مساحة الـ ٦٠٠ فدان بأكملها **فغنام** لم يقصر تصرفه الا على الأربع قطع ١و٢و٣و٤ بالرغم من الاوراق المعروضة والمفتش بيقول وضع يده على ١و٢و٣و٤و٥و٨ مكرر وطلع اللى انا اديته **لعزيزة ١٧٥ فدانا** .

وكما قلت لحضراتكم أن كلام **خليل الجزار** يشعر تماما انه عاوز يحافظ على الحق المدنى **للسيدة عزيزة الوكيل** فيما اذ اثير هذا النزاع المدنى المسيطر عليه كل التسيطر العقد الصورى الذى عقده بينه وبين **جاب الله** .

ننتقل الى **عزيزة الوكيل** شهادتها قاطعة . **الست عزيزة** قالت : ان الوزير المختص كان **غنام** وعرضت عليه الموضوع ، ووضحت له تظلمى هذا . كلمة وضحت له تظلمى هذا تقطع بوضوح انها كانت بتكلمنى على حسب ماتقول ، كانت تتظلم من القرار اللى قررته . هى تقول ازاى الأرض ترسى على ١٧٥ فدانا وهى يمكن تطلع مافيش حاجة أبدا وهذا ماثبت فعلا ، وضحت له تظلمى هذا وظروف المسألة تفصيلا فوعد بدراسة الاوراق وبعد مدة والله أعلم المدة ايه ، اتصلت به وأفهمته بأنى انا صاحبة حق ثابت من الاوراق ، هذه الكلمة التى اقحمت اقحاما لايمكن أن تصدر على لسان **عزيزة الوكيل** ، لانها ليست فى أى ورقة من الأوراق ، وهذا الموضوع لم يشر أى اشارة الى اسم **عزيزة الوكيل** ، على الاطلاق ، كما بينت لحضراتكم قبل ١٩ نوفمبر يوم أن تقدمت بالاقرار ، ولما جه تفتيش مربوط ينفذ العقد قال الاقرار **لمحمد جاب الله** وشركاه

راحت عملت هى **وجاب الله** اقرارا وبعد ذلك فى نفس اليوم كما جاء فى مرافعة الادعاء عملت اقرارا آخر .

البكباشي ابراهيم سامي ـ كشف الايجار موجود أهه **(وقدمه للرئيس)** .

المتهم ـ أنا حاتكلم فيه حالا .

شوفوا حضراتكم بعدين قال لها **غنام** « **أولا لمركزكم يحسن أن تأخذوا الأرض بالايجار كسائر الناس ، ويكون لكم ما لهم من حقوق في الشراء بالممارسة** » وكلمة حضرة المدعى تركها وهى **(طبقا للقوانين)** وأقطع أنا بأن هذه السيدة لم تفاتحنى اطلاقا الا ربمـــا حـديث فى منزل **الرئيس السابق مصطفى النحاس** بعد أن تركت الوزارة وانما هذا الكلام الذى نقلته عنى وكتر خيرها أنهــــا استطاعت أن تقول « **انكم تؤجرون كسائر الناس ويكون لكم ما لهم من حقوق فى الشراء بالممارسة طبقا للقوانين» يعني حتى لما أكون قلت لها مثل هــذا الكلام يبقى مفيش حاجة خارجة عن القانون** .

ثم بعد ذلك الذى يؤكد أن هذا الحديث قانونى أنها ما كانت تقصد **غنام** بل تقصد وزيرا آخر . واطلعت على نص القوانين والاوامر ، وتأكدت من هـــذا ، وراحت الشركة وأقنعتها ، لما سئلت فى التحقيق قالت الـوزير ولم تقل اسمه . ولكن كل هذا حيبين أن الوزير واحد ثانى مش **غنام** . وقالت : « **حتى استنشير زملائى ومنهم جاب الله . فقلت له أن هذا هو القانون وهـــذا كلام الوزير ولا يمكن أن يدعى حق مع صراحة هـــذا القول توافق على ذلك** » أظن حضراتكم لما ترجعوا الى ما ذكر أمامكم في التحقيق تعرفوا ان **جاب الله** قرر صراحة أن هذا كله كان فى مدة **حامد زكى** .

بعد هذا بقيت كلمة قيلت « **رجيت العمدة فى التنازل عن القضية والصلح فيها على أساس الايجـــار فطلبنا**

الايجار بعد ذلك من المصلحة » وهذا يؤكد تماما أنه بعد ١٩ نوفمبر « عن القطع التى عليها النزاع وهى التى أجرينا فيها اصلاحا فعليا اللى هى الـ ٦٠٠ فدان» همه عاوزين يدعوا الملكية ايه اللى حصل » ؟ جت المصلحة عرضت علينا القطع ١ و ٢ و ٣ و ٤ وهى فى حدود الـ ٢٠٠ فدان تقريبا وكان ذلك بعد الاتفاق معالمصلحة» وهى لم تقل غنام بل قالت المصلحة بعد ما كانت طالبة ٦٠٠ فدانا جت المصلحة وعرضت عليها الاربع قطع التى استقيتها من واقع الأوراق • نيجى لكلام غنام • غنام سئل فى ٢١/١٠/١٩٥٢ ، وكنت فى ذلك الوقت متشرفا بالمدرسة الثانوية العسكرية ، وجابنى رئيس اللجنة كشاهد وسألنى « عرض عليك هذا الملف أنا وجدت تحقيقات أجريتها بشأن شكوى هذا العمدة فأنا طلبت من حضرة الرئيس فؤاد جبر الدوسيه فقال لى : يا فلان أنا آسف نسينا نجيب الدوسيه أنا وجدت تحقيقات أجرتها النيابة بشأن هذا العمدة ، وأعتقد أنى أثبت رأيى كتابة على ضوء هذه التحقيقات ، وعلى ما أستطيع أن أذكره أننى لاحظت ان مصلحة الأملاك أقرت وضع يد هذا العمدة وشركائه على قطع معينة وان هناك عربا على ما أذكر يضعون أيديهم على نقطة ، فاشرت تأشيرتى على أساس ما استخلصته من تحقيق النيابة •

التحقيق لما أشار اليه صلاح الدين من يوم ١٩/٤ و ٢٠/٤ كلهم يذكروا الاسماء جاب الله فى ١٩/٤ ومحمد غراب وشركاه فى ٢٠/٤ وسئل أصحاب الأملاك عن وضع يدهم على هذه الارض وجاب تنفيذ التأشيرة حضرة وكيل النيابة فى نفس اليوم ٢٢/٤ وسئل أحمد السيد أبو زهرة مأذون الخضراء وغلاب وجاب الله ومحمد مراد حامد وعطية جبر خليفة وعبد السلام الحفناوى ، انما حضرة المدعى فاتته كلمة كان يجب يقولها ضدى ، وانما حاقولها • سئلت أمام اللجنة بعد سنتين :

س ـ عند ما عرضت عليكم الاوراق الخاصة بهذا الموضوع هل علمت من هم شركاء العمدة ؟
شوفوا حضراتكم قلت ايه :

ج ـ الاوراق كانت بيدى عند ذكر هؤلاء الشركاء فيما عدا العرب الذين ورد ذكر أسمائهم فى الملف والذى كنت فاكره فى ذلك الوقت المذكرة بتاعت مفتش مربوط التى اشرت عليها ، هذه المذكرة لم يرد فيها الا اسماء العرب ليس الا كما قلت فى اجابتى ، وانما لم أفتكر ولما جيت اطلعت على التحقيق وجدت أسماء الجماعة العرب الذين كانوا مشتركين **مع جاب الله** .

س ـ ألم يتردد عليك خليل الجزار وعزيزة الوكيل ؟

ج ـ جاءنى على ما أذكر **خليل الجزار** وأنا فى وزارة التجارة وتكلم معى فى شىء من هذا القبيل ولا اذكر شيئا عن ذلك .

وبعد ذلك حب يعرب النقطة دى بالذات قال قبل التصرف والا بعد التصرف قلت لا أستطيع أن أذكر ذلك .

والذى أذكره على وجه القطع أن تأشيرتى فى مصلحة الاملاك لا أذكر اذا كانت قبلها أو بعدها من الجائز أن تكون هذه التأشيرة نتيجة لدراسة ملف الموضوع بتاع **الجزار** ، ومن الجائز أن تكون هذه التأشيرة سابقة . وقد يكون **الجزار** جاءنى بعدها وطلبت الدوسيه واطلعت عليه .

كل قراءتى للاحوال والمستندات التى فى هذا الملف تقطع بلا أدنى شك بأن زيارة **خليل الجزار** ما جاءت الا تظلما من قرار لأنه ثبت أن هذا العقد عمل فى ١٩ نوفمبر .

س ـ ماذا فهمت من صفة **خليل الجزار** عندما تحدث اليكم فى هذا الموضوع ؟

ج ـ أنا فهمت أنه شريك العمدة هو وزوجته ولكنني لم أشر الى ذكر الاسماء ومن واقع وضع اليد الفعلى وفقا للتعليمات ولقرارات مجلس الوزراء ٠٠٠ الخ ٠

والذى أيد هذا فى هذا الموضوع أنه لما سئل **السعيد السبع** قال ان **عزيزة الوكيل** لم تظهر الا بعد صدور قرار **غنام** والحمد لله التقرير يحصر المسئولية فى ثلاثة وزراء يقوم يبجى الادعاء ويذهب **بمحمود غنام** فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥١ لماظهرت أرض مزيوط يقول مجلس الوزراء ويفتى أن هذا تحايل وتزوير ٠٠٠ بيجى يقول الادعاء انما كنت فى قبضة **عزيزة الوكيل** وطلبت منى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥١ ٠٠٠

البكباشى ابراهيم سامى ـ العبرة بالواقع مش بالتاريخ ٠

المتهم ـ الواقع كمان ٠

الرئيس ـ الادعاء يحدد زى ما هو عاوز ومفروض أنه يصب التهم ولا تتمسك على لفظ قاله ٠ تكلم فى الشطر الثانى من الادعاء الثانى ٠

المتهم ـ بيقول **بركات ابراهيم** فى خطابه اللى وصل للادعاء أنى دخلت مزايدة ، وطبعا مش راضى يقول : أنا دخلت بصفة ايه ، انما أنا يكفينى فقط مراجعة حضراتكم ، وأطلب قرار اللجنة اللى فيها كبار الموظفين ، أولا أنا أحضرت الشاكى والمشكو أمامى **القاضى ورمضان** ودخلت واحدا واحدا فى الحجرة اللى كنت قاعد فيها ، وكان هذا أمام اللجنة مش بمفردى ٠ ولما أستدعيته قلت له : أنت وكيل عن **الشيخ الشاذلى** ، وثبت فى أقواله وابنه كان موجودا وفهمت أن **الشيخ الشاذلى** لم يتقدم بصفته الشخصية ، انما كان وكيل **الشاذلى** ، وأراد أنه يحاربه القاضى لخصومة شخصية ٠

البكباشي ابراهيم سامي ـ نحن لم نعرض الخطاب وانما هو ورد لنا فقط ٠

المتهم ـ الكلام بخصوص الملح هذا الملف هو من بين الملفات وأشكر **الدكتور صلاح الدين** اللى استطاع أن يخوض فى هذا الخضم وأطلب من الله أن يعينكم بأن تدلوا بدلوكم فى الدلاء٠

شـــوفوا حضراتكم الادعاء نســـب الى أنى أخفيت تقريرين تقرير ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ١٥ يناير سنة ١٩٥١ وأنا طبعاً عقلى مش دفتر ملحقتش أطلع على كل حاجة وانما أشكر المحكمة أنها مكنتنى من انقاذ ما يمكن انقاذه ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ نصحح على طول علشان ما يبقاش فيه خلاف ٠ احنا مقلناش ان المتهم أخفى الدوسيهات أو التقارير وانما قلنا **أنه أشاد بكفاية تلك الشركة ، فى حين أنه كانت تحت يده فى ذلك الوقت تقارير تنطق بغير ذلك ، فلم نقل أنك أخفيت تقارير ٠**

المتهم ـ اذن الحمد لله اللى ماقيلش اننى أخفيته، والتقرير الثانى طويل وعريض وموجود تحت رقم ٥٧ دوسيه ، ويفهم من عنوانه أنه تقرير مؤقت عن ملاحات المكس وبلطيم ، وحا اثبت لكم أنه ما كانش تحت يدى ، وهو بامضاء الاستاذ **محمد حسين أبو سالم** مفتش بالادارة العـامة للشركات ٠ وبعد كده امضاء **الأستاذ عبد اللطيف** ثـــم امضاء **الأستاذ محيى الدين عابدين** وتاريخه ١٦ ديسمبر ومكتوب عليه تعد مذكرة لمعالى الوزير بوجوه المخالفات التى ارتكبتها الشركة فى تنفيذ عقد الالتزام الخ ٠٠٠ وبعدين واحد تانى بعتاه ادارة الشركات للتنفيـــذ ، انتهينا الى أن هذا التقرير لم يكن تحت يدى ، ولم يكن لى به علم ، ولم أعرفه الا بعدين فى ١٥ يناير ثم فيـــه مذكرة بعد كده بتقرير مطول وعظيم أخذ ٧ صفحات ،

وكان تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٥١ ومقـــدم من **عادل المراغى ومحمد حسين أبو سالم ثم امضاء احمـــد عبد اللطيف** ثم تأشيره « **يعرض هذا البحث بعـد استيفاء البيانات التى طلبها معالى الوزير عن المخالفات التى تسند الى هذه الشركة وبعدين يعرض على معـــالى الوزير** » وعرض بمذكرة أخرى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠، **الـلى** أشار اليها الادعاء وقبل ما تجيلى التقارير بتعرض على وكيل الوزارة وأدلى برأيه أمام كل فقرة من المذكرة ، فهو يقول أمام احدى الفقرات: يكتب لمراقبة الأسعار عما يجرى عليه العمل ، ذلك لأن هذا التقرير مش نهـــائى يؤخذ ما به قضية مسلمة • لذلك فهو يعلق على الفقرات ويشرحها وهو يكتب أمام فقرة أخرى : « يكتب للسجل التجارى والتموين عن هذه الحالات » ويكتب على فقرة : « تراجع صادرات الشركة من الملح ويفاد عن الموقف ، وهل تحسن عن ذى قبل » • وهكذا أمام باقى الفقرات مع تحديد موعد للاجابة على ألا يتجاوز شهرا ، يقـــوم ييجى الوزير اللى يعلم به ربنا ، واللى حظه الله أعلم به ، فيقول : ما يصحش اننى أتصرف من غير ما أطلع مصلحة المناجم والمحاجر ، فهى المختصة اصلا ، واذا عملت هذا أبقى مقصرا ، فكتبت فى أعـــلى الصـــفحة بتـاريخ ١٩٥٠/١/٢٤ : « مصلحة المناجم والمحاجر للاطلاع على المذكرة وابداء ما قد يكون لديها من ملاحظات عليها ، ويستعلم من ادارة السجل التجارى عما تم فى المحاضر ضد موظفى الشركة والاطلاع على نتيجة التفتيش الذى طلبته من **محمد ابراهيم ثروت ونجيب نسيم** ضـــد الشركة ، على أن يصل الى فى أسبوعين على الاكثر » فى الوقت اللى بيقول فيه وكيل الوزارة فى شهر • ولكن هل كان الامر فى الـوقت ده مســـتوى ؟ • لا ويكفى للدلالة على هذا تأشيرة وكيل الوزارة • ثم أنا مقتنع

برأى قانونى وهو أن مراقبة الأسعار كانت تابعة لوزارة التجارة قبل أن تضم الى وزارة التموين • ولكن فى يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء باحالة مراقبة الاسعار الى وزارة التموين • وقد كنت أعمل دائما ضد توزيع الاختصاص بين الوزارات ، لأن النتيجة أن وزارة التمـوين تمشى فى الشرق ، ووزارة التجارة والصناعة تمشى فى الغرب • وأحيلت الشكاوى الى وزارة التموين لأن مراقبة الأسعار كانت تابعة لهذه الوزارة ، والخلاف الذى كان بيننا هو على أننى مقتنـع برأى قانونى • وهو أن وزارة التجارة والصناعة ليس لها اختصاص على مراقبة الأسعار ، ولذلك أشرت بأن تحول هذه المخالفات الى مراقبة الأسعار لاجراء الـلازم بشأنها . وهذا هو التقرير الذى كان مفروضا أن أؤجل نظر المشروع علشانه بعد سنتين ونصف •

الرئيس ـ هل كلها مخالفات تموينية ؟

المتهم ـ نعم والحمد لله اللى مكنتونى من أن اطلع على الدوسيه •

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ ما هو كان عندكم •

الرئيس ـ المحكمة مكتفية بما قاله الدفاع وبما قلته ، واللـه يلهمنا الصواب ، فلا نظلم أحدا •

المتهم ـ وأنا مفوض أمرى الى الله واليكم • **« قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا »** •

الرئيس ـ ترفع الجلسة الآن على أن تعود المحكمة للانعقاد فى الساعة الرابعة من مساء اليوم للنظر فى الادعاء الاول فى جلسة سرية بدون حضور الدفاع أو الادعاء •

(رفعت الجلسة فى الساعة الثالثة والربع مساء)

محضر

الجلسة العشرين لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة صباحا بمقر مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الأحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى ابراهيم سامى جادالحق المدعى والأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

استؤنف نظر القضية الحادية عشرة محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة العشرين من جلسات محكمة الثورة ...

الحكم فى القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام بالنسبة للادعاءات المقامة عليه ما يأتى :

اولا ــ بالسجن ١٥ عاما مع ايقاف التنفيذ .

ثانيا ــ بابطال كامل الاجراءات التى اتبعت فى الأراضى

الخاصة بالفقرتين ١ ، ٢ من الادعاء الثانى وهى أراضى ناحيتى مريوط وطهواى • ومصادرة تلك الأراضى لمصلحة الشعب ••

المتهم ـ اننى أشكركم ••

(وعلى أثر ذلك انصرف السيد محمود سليمان غنام برفقة حارسه)

* * *

تصديق مجلس قيادة الثورة : ـ

« طبقا للمادة السابعة من أمر تشكيل محكمة الثـــورة تعرض الأحكام الصادرة من المحكمة على مجلس قيادة الثـورة للتصديق عليها • وقد عرض الحكم الصادر على المتهم محمود سليمان غنام على مجلس قيادة الثورة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ فصدق المجلس على هذا الحكم » •

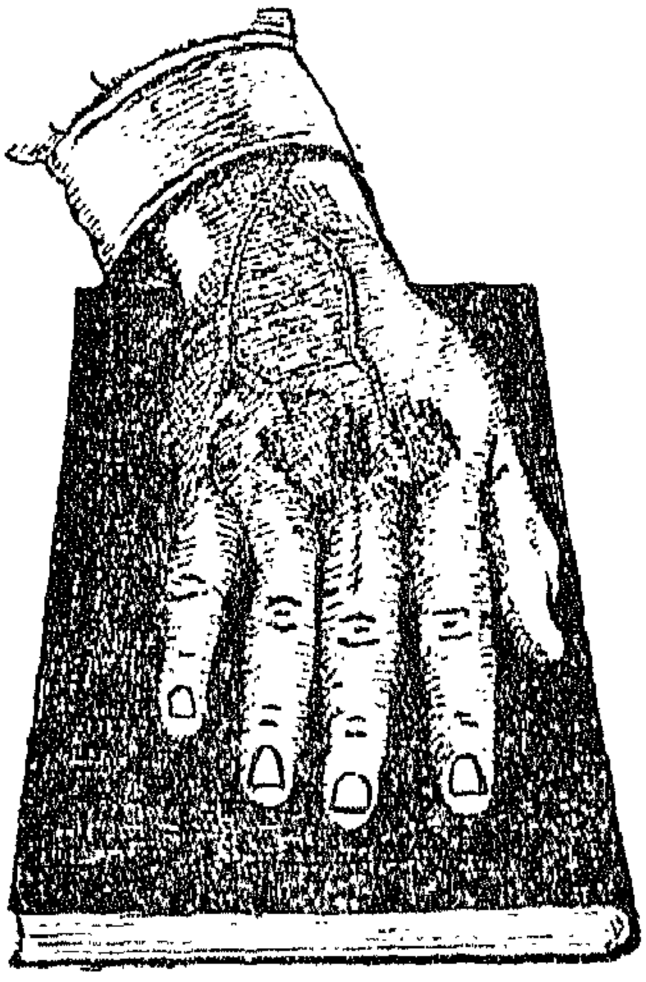

« قسم التحرير »

اللهم إنك تحب الأقوياء .. وتكره المستضعفين ..
وتنشر رحمتك على الذين يؤثرون الموت العزيز
في سبيل الحرية على الحياة الذليلة في مجال
الاستعباد . اللهم وإنك لقريب ترى وتسمع
وإنا لنقسم بذاتك العلية على أن نعملَ ما وسعنا
العمل ، لإرساء قواعد الحياة المقبلة لوطننا
المفدّى على أصول محرّرة من العبوديّة ، منزّهة
عن الهوى ، موصولة بالحق والعدل ،
وأن نبذل في سبيل ذلك كل ما تقتضيه
مصلحة أمتنا ، ويبتغيه شرف بلادنا ،
وأن يكونَ شعارُنا دائماً.. **الاتحاد والنظام والعمل**.
اللهم فاشهد وأنت خير الشاهدين

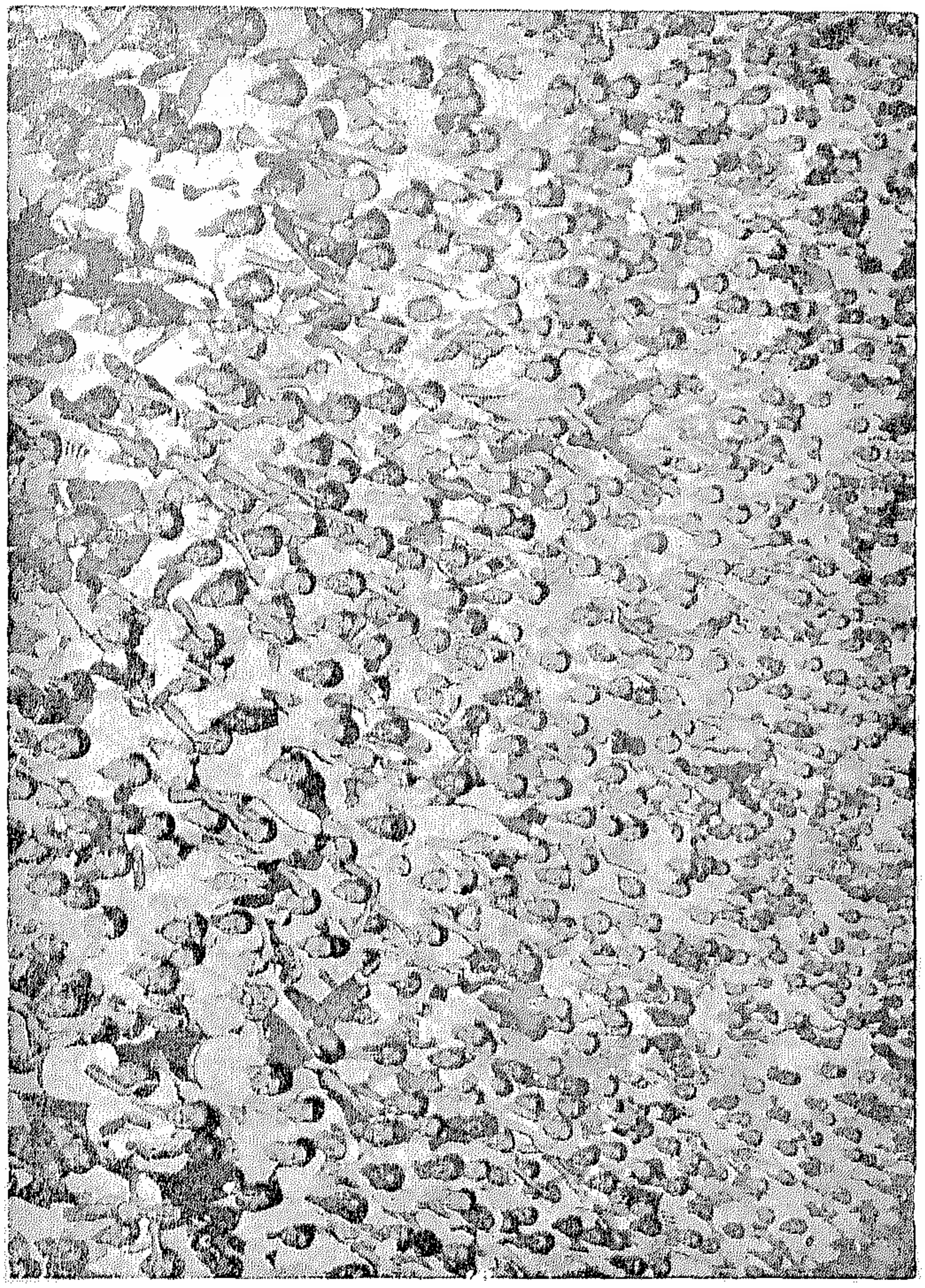

جموع الشعب في المؤتمر الشعبي بميدان الجمهورية حيث
أعلن تشكيل محكمة الثورة

محكمة
الثورة
أرشيف
محاكمات
الثورة
المجلد الأول

المتهمون

---

١ ـ ابراهيم عبد الهادى
٢ ـ احمد محمد عوض
٣ ـ البكباشى سعد الدين السنباطى
٤ ـ البكباشى اسماعيل المليجى
٥ ـ ابراهيم فرج
٦ ـ احمد نصيف
٧ ـ الاميرالاى زكى زهران
٨ ـ مصطفى شاهين
٩ ـ محمود صبرى على
١٠ ـ حسن قدرى
١١ ـ عطية عزيز جندى
١٢ ـ ابراهيم اسماعيل على
١٣ ـ حسن محيى الدين
١٤ ـ محمود شكرى
١٥ ـ ألفريد عوض ميخائيل
١٦ ـ بولس مكسيموس سويحة
١٧ ـ محمد عزت محمد راغب
١٨ ـ كريم ثابت
١٩ ـ محمود سليمان غنام

المتون

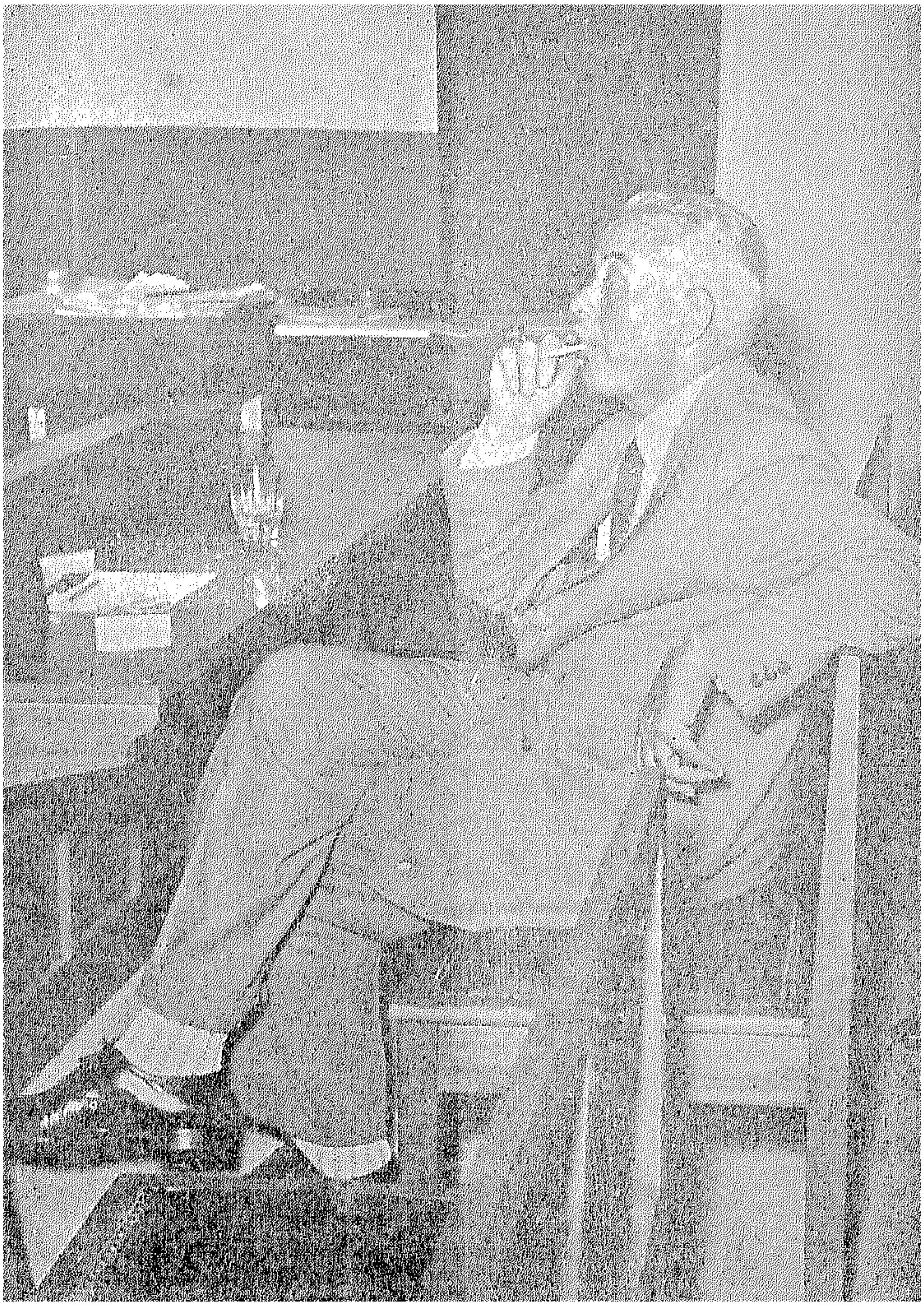

السيد ابراهيم عبد الهادى بقاعة محكمة الثورة
قبل انعقاد الجلسة السرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ، إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ
لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ
لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ)

صدق الله العظيم

القضية الأولى

- المتهم ـ ابراهيم عبد الهادى
  رئيس الديوان الملكى ورئيس مجلس الوزراء سابقا ، ورئيس الحزب السعدى المنحل .
- الادعاء ـ خيانة الوطن ، افساد الحكم ، استغلال النفوذ .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة السيد **ابراهيم عبد الهادى** فى الساعة العاشرة من صباح السبت ٢٦ سبتمبر ١٩٥٣.

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ مصطفى الهلباوى** نائب أحكام **البكباشي محمد التابعى** .

محامى المتهم ـ الاستاذ مصطفى مرعى ـ تنحى عن الدفاع فى **الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين من صباح الثلاثاء ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣** . وقد قبل تنحيه .

الشهود ـ وكان شهود الاثبات :

١ ـ الفريق محمد حيدر
٢ ـ السيد السيد رجب .
٣ ـ الدكتور احمد محمد الملط .
٤ ـ السيد عبد الكريم منصور .
٥ ـ السيد جرجس عبد الله
٦ ـ السيد حسين فهمى .

وكان شهود النفى :

١ ـ الدكتور نجيب اسكندر .
٢ ـ اللواء احمد عبد الهادى .
٣ ـ السيد حسين رأفت .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة من صباح الخميس أول اكتوبر ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم عبد الهادى بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بما يأتى :

١ ـ اعدامه شنقا .

٢ ـ مصادرة كل مازاد من أمواله وممتلكاته عما ورثه شرعا لصالح الشعب .

التصديق ـ وفى يوم الاحد ٤ اكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم وخففه ليكون :

١ ـ تخفيف الحكم الصادر عليه بالاعدام شنقا الى السجن المؤبد .

٢ ـ مصادرة كل مازاد من أمواله وممتلكاته عما ورثه شرعا لصالح الشعب .

التنفيذ ـ ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٥٣ ، ونقل فى الساعة الحادية عشرة من صباح ١٩٥٣/١٠/١٢ فى حراسة قوة من البوليس الحربى برئاسة الصاغ داود عويس من سجن الاجانب الى سجن مصر .

السيد ابراهيم عبد الهادى

فى العاشرة من صباح السبت ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ دخل السيد ابراهيم عبد الهادى قاعة محكمة الثورة مرتديا بذلة سماوية ووضع على رأسه طربوشا غامقا قليلا ، وكان فى كل ذلك يبدو أنيقا كعادته ، ودخل معه الاستاذ مصطفى مرعى والاستاذ على أيوب المحاميان .

وأخذ ابراهيم عبد الهادى منذ هذه اللحظة يحاول أن يمسك أعصابه ويخفى مشاعره ، فكان يجلس معظم الوقت مستندا برأسه بين كفيه مركزا بصره الى أسفل • ولعله كان فى ذلك يستعيد تلك الأحداث التى عاصرته طوال حياته ويذكر تلك العبارة التى أطلقها لسانه ونشرتها له جريدة الاساس فى عددها الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٢ :

« أنا مستعد أن أقدم للشعب حسابى عن كل يوم من الايام التى شاركت فيها فى مسئولية الحكم » •

قالها وما كان يعتقد أن القدر قد سطرها له ، وأن الشعب الذى أراد هو أن يخدعه بقوله هذا سينصب من نفسه قاضيا ليحاسبه «عن كل يوم من الايام التى شارك فيها فى مسؤولية الحكم» وقد ينخدع الشعب بالقول الزائف بعض الوقت ولكن الزيف يذهب وتبقى الحقائق ماثلة •• وقد مرت الايام بالفعل وانكشف دخان الدعاية الباطلة وظهرت الحقائق سافرة فى أرقام محددة •

ولعله وقد اتهم بالعمل على تحقيق رغبات الملك السابق والفوز برضائه قد استعاد تلك الكلمات البليغة التى

ضلل بها الشعب يوم أن كان رئيســا للوزراء فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٩ فى عيد ميلاد الملك المخلوع لينعــم برضائه السامى وعطفه الكريم !

فقال «ان آمال الفاروق لوطنه وحبه لبلاده ... كل هذا قد ألهم قلبه الكبير أن يرسل نداءه الاول فى شعبه وأن ينادى به قلوب المصريين جميعا ... فى كلمــة الفاروق الخالدة الماجدة قد لاقت من وعى الامة أقــدس مكان فطوت على حب الفاروق جوانحها وبايعته ملــكا على عرش قلوبها . ولم يزل ولاء الامــة للملك وعطف الملك على الامة مبعث قوة وطنية ومصدر وثبات حاسمات فى الوصول الى الاهداف المقدسة التى هى أهداف الملك والشعب معا .

ولم تزل مآثر الفاروق تتلاحق برا بشعبه واستجابة للنوازع الكريمة فى نفسه . فهو يعمل من أجل بنى مصر يتنقل من أطراف البلاد ويتغلغل فى صميم الحياة المصرية ويعهد حياة الجماعات والافراد ويوسعهم برا وعطفــا وحنانا . ويختلط بأبناء الشعب حيث يعمل العامــل ويصنع الصانع ويغرس الزارع ، ويدفع عن أبناء أمته العوادى والخطوب . وانه ـ حرسه الله ـ بهذا المنهاج السامى ليبعث فى كل نفس كوامن همتها . ويزكى جذوة وطنيتها ويبذل لها نصحه الغالى راجيا لها مستوى ساميا من الحياة الانسانية الكريمة .

فنتوجه بالقلوب والارواح بالدعاء الى الله أن يحرس الله (الفاروق) وأن يديم عهده عزا للوطن . وان يصون ذاته الكريمة رمزا للانسانية الكاملة وملهما لمجد مصر » .

هذا قول السيد ابراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء السابق وأحد زعماء البلاد وقادتها فى ذلك الملك الذى طرده الشعب . كان يقوله تضليلا والشعب ـ كما قلت ـ

قد ينخدع بالقول الزائف بعض الوقت ولـــكن الزيف يذهب حتما وتبقى الحقائق ماثلة ٠

ولعله ايضا قد استعاد أيام شبابه الثائر عندما كان يثور من أجل مصر فيسجن ويجلد لانه كان وطنيا مخلصا لبلاده فكان يقف أمام قضاة الاستعمار رافع الرأس باسم الثغر ككل وطنى مجاهد ٠

لعل كل ذلك قد استعاده ابراهيم عبد الهادى وهو فى قاعة محكمة الثورة فى انتظار حكم الشعب الذى أراد أن يضله بقولهوأنيرهبه بظلمه وأن يذله ببطشهوعدوانه ٠

وعندما جاء يوم النطق بالحكم اقتيد ابراهيم عبد الهادى ليسمع بنفسه حكم الشعب فيه فارتمى على المقعد وأسند رأسه الى كفيه ومضى فيما يشبه الغيبـــوبة ٠ ومضت الانفعالات تظهر على وجهه ٠ وعندما سمع الحكم شاعت فى وجهه الاحمر صفرة ممتقعة ٠ وأراد عند الانصراف أن يتجلد فاخذ يتلهى باشعال سيجارة ، ومد يده فى جيوبه يبحث عن علبة السجائر ولكنه لم يعثر عليهـــا فى ارتباكه ، فأخذت أصابعه ترتجف فى عصـــبية ظاهرة عنيفة ٠

وخرج ابراهيم عبدالهادى ليتقابل مع الجلاد فىغرفة الاعدام ، ولكن رحمة الثورة أدركته قبل أن يدق عنقه ٠

السيد ابراهيم عبد الهادى

- السيد ابراهيم عبدالهادى من مواليد ١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ بالزرقا مركز فارسكور بمديرية الدقهلية ٠
- كان زعيما للطلبة سنة ١٩٢٤ وهو طالب بالحقوق ، وكان خطيبا مشهورا ٠

- أثناء الثورة المصرية اتهمه الانجليز وزملاءه فى قضية المؤامرة الكبرى وألقوا القبض عليه وقدموه الى المحاكمة العسكرية وطلبوا الحكم عليه بالاعدام وحكمت المحكمة العسكرية الانجليزية بسجنه ٢٠ عاما وجلده علنا • ثم استبدل بهذا الحكم السجن ١٢ عاما ، وأمضى بضع سنوات ذاكر خلالها دروسه الى أن نال شهادة الحقوق عندما استصدر سعد زغلول باشا مرسوما من الملك فؤاد بالعفو عن جميع المسجونين السياسيين •
- انتخب بعد خروجه من السجن زعيما للطلبة واختير محاميا فى بنك مصر ثم مديرا لقلم قضاياه •
- كان مسجونا مع توفيق صليب فى زنزانة واحدة ودخل المفتش الانجليزى الزنزانة وكان مع عبد الهادى منشور ثورى مرسل من أصدقائه فوضعه عبد الهادى فى يد توفيق صليب فبلعه • فحكم المفتش الانجليزى على عبد الهادى بالنوم على الاسفلت ٣ أسابيع •
- انتخب عضوا فى مجلس النواب سنة ١٩٣٠ ، واعيد انتخابه سنة ١٩٣٦ •
- استقال من الوفد مع النقراشى سنة ١٩٣٧ •
- تولى الوزارة لاول مرة فى وزارة الدكتور على ماهر سنة ١٩٣٩ •
- كان وزيرا للتجارة والصناعة فى وزارة حسن صبرى باشا سنة ١٩٤٠ •
- كان وزيرا للدولة والتموين فى وزارة على ماهر ، ووزيرا للتجارة فى وزارة حسين صبرى ، ووزيرا للاشغال فى وزارة حسين سرى ، ووزيرا للصحة فى وزارة احمد ماهر ، ووزيرا للصحة والعدل والمالية فى وزارة النقراشى ووزيرا للخارجية فى وزارة اسماعيل صدقى •
- انتخب نائبا لرئيس حزب السعديين فى مارس سنة ١٩٤٥ •

- أنعم عليه بالباشوية سنة ١٩٤٥ وكان عمره (٤٣ سنة) •
- اختير أميرا للحج سنة ١٩٤٥ •
- استقال من الهيئة السعدية وعضوية مجلس النواب عندما عين فى فبراير سنة ١٩٤٧ رئيسا للديوان الملكى •
- كان عضوا فى الوفد المصرى الذى اشترك فى مؤتمر سان فرنسيسكو •
- اشترك فى مفاوضات صدقى ـ بيفن •
- عند ماكان وزيرا للخارجية فى وزارة اسماعيل صدقى ألقى خطاب العرش وهو وزير وذلك بسبب مـرض رئيس الوزراء •
- تولى رئاسة الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ • واستقالت وزارته فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٩ •
- ورث عن والده المرحوم المليجى على ٤٨ فدانا بزمام الزرقا مركز فارسكور ثم بلغت ثروته ٩٦٠ فدانا بزمام بنى عبيد مركز دكرنس ، وقصرا بالمعادى وبعض عقـارات بالزرقا وسيارتين ومواشى كثيرة و٣٠ ألف جنيه نقدا • وتملك زوجته ٩٠ فدانا •

  ويملك ولداه حسن وابراهيم سندات وأسهما قيمتها ٢٨ ألف جنيه «وهذه لايشملها حكم المصادرة» •

  وله ابنة متزوجة من الاستاذ فتح الله عبد الله بركات المندوب بمجلس الدولة •
- تبين من الوثائق التى قدمت للجنة القضائية عن مصادرة أملاك وأموال ابراهيم عبد الهادى تطبيقا لحكم محكمـة الثورة ان والده قد اختصه دون اخوته بـ ٢٣ فـدانا فوق ماورثه من والده • وقد طالب أنجاله باخراجهـا من قرار المصادرة •
- فى ١٠ /٥٢/١٢ نظرت امام الدائرة السابعة بمحكمـــة المنصورة برئاسة الاستاذ سعيد ناصر قضية ادوار والبير

وجورج صوراتي ضد ابراهيم عبد الهادى ووزارة المالية وبنك الاراضي وذلك بأن ابراهيم عبد الهادي قد اغتصب من صوراتي أطيانه الزراعية ، وقد حكمت المحكمة بعدم الاختصاص •

- وبعد صدور حكم محكمة الثورة نظرت محكمة الامورالمستعجلة برئاسة الاستاذ السيد عبدالمنعم الصراف وسكرتارية السيد صلاح رشوان القضية المرفوعة من ادوار صوراتي ضد ابراهيم عبد الهادى ووزارة المالية وطلب فيها تعيين حارس قضائي على ٥٥٢ فدانا كان قد اغتصبها المدعى عليه من المدعى سنة ١٩٤٢ ، وقد قدم الاستاذ سمير حيدر محامى المدعى اعلانا أرسله لكل من الرئيس محمد نجيب ووزير المالية باعتبار الاموال خرجت من حوزة ابراهيم عبد الهادى الى الشعب وتنازل عن الدعوى بالنسبة لابراهيم عبدالهادي وطلب التأجيل للمرافعة وقد قرر محامى الحكومة تقديم حكم محكمة الثورة ، وأجلت الجلسة اسبوعين • وقد حكمت المحكمة في ١٩٥٤/١/٢ بعدم الاختصاص •

- فى ١٩٥٣/١٠/٢٠ تقدم الاستاذ عبد الفتاح المليجى المحامى بطلب الى نيابة جنوب القاهرة لتعيين الاستاذ على المليجي على (شقيق ابراهيم عبدالهادى) قيما لادارة أملاك واموال شقيقه نظرا للحكم عليه بالسجن المؤبد •

وانتقل الاستاذ زهير الدمرداش وكيل النائب العام الى سجن مصر وسأل عبدالهادى فوافق ، ثم عرض الامر فى ٥٣/١٠/٢١ على محكمة القاهرة الابتدائية برئاسة الاستاذ توفيق عبدالمسيح فقررت قبول الطلب •

- وافقت النيابة العامة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤ على الافراج الصحى عن السيد ابراهيم عبد الهادى وقد نفذ ذلك فى ٦ مارس سنة ١٩٥٤ •

محكمة الثورة تفسر حكمها فى

قضية ابراهيم عبد الهادى

الهبة توريث صورى وأمواله مشروعة

أقام السيد على المليجى باعتباره قيما على شقيقه السيد ابراهيم عبد الهادى قضية لطلب الافراج عن الاموال التى آلت اليه بطريق الارث والهبة تطبيقا لحكم محكمة الثورة ، وتنظر هذه القضية فى يوم الاربعاء ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤أمام اللجنة القانونية للاموال المصادرة • هذا وكانت اللجنة قد عرضت الأمر على اللجنة العليا فرأت أن تطلب تفسيرا من محكمة الثورة بشأن الحكم الصادر منها والذى جاء فيه مصادرة مازاد عن أملاكه الموروثة شرعا لصالح الشعب •

وسيعرض على اللجنة التفسير الذى تلقته من محكمة الثورة وهذا نصه :

قرار تفسيرى

بعد الاطلاع على كتاب ادارة الشئون القانونية بادارة تصفية الاموال المصادرة رقم ٢٤/٢٥٥ المؤرخ ١٩٥٤/٨/٢٤ والأوراق المرفقة به •

وعلى الحكم الصادر فى القضية رقم ١ سنة ١٩٥٣ محكمة الثورة واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من أمر مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٦ بشان تشكيل محكمة الثورة واجراءاتها •

بما أن المحكمة ـ وقد قضت بادانة المتهم ابراهيم عبدالهادى

فى الادعاءات المقامة عليه ـ نصت فى الفقرة الثانية من حكمها على (مصادرة كل مازاد فى أمواله وممتلكاته عما ورثه شرعا).

وبما أن هدف المحكمة من ايرادها لتلك الفقرة فى حكمها هو أن يصادر لصالح الشعب كل الاموال والممتلكات التى دخلت فى ذمة المتهم ابراهيم عبد الهادى عن غير طريق الميراث الشرعى وبهذا حرمت المتهم من الاموال التى آلت اليه عن طريق غير مشروع .

ولما كانت الهبة هى نوع من التوريث الصورى ، فهى بهذا لاتعتبر أموالا آلت للمتهم بطريق غير مشروع .

لذلك

قررت المحكمة أن يجرى تنفيذ الفقرة الثانية من الحكم على ضوء ماجاء بأسباب هذا القرار وبشرط أن يثبت أن هناك هبة حقيقية آلت للمتهم من والديه .

قائد جناح	قائمقام	قائد جناح
حسن ابراهيم	انور السادات	عبد اللطيف البغدادى
عضو	عضو	رئيس المحكمة

تحريرا فى ١٩٥٤/٩/٤

***

جاء فى مذكرة السيد على المليجى باعتباره قيما على أموال شقيقه السيد ابراهيم عبد الهادى أن الاملاك التى آلت اليه نحو أربعمائة فدان من طريق الارث والهبة ... جاءت من ايراد وحصيلة دخل الاطيان الموروثة شرعا والموهوبة وستتناول اللجنة القانونية للاموال المصادرة بحث هذه المسألة .

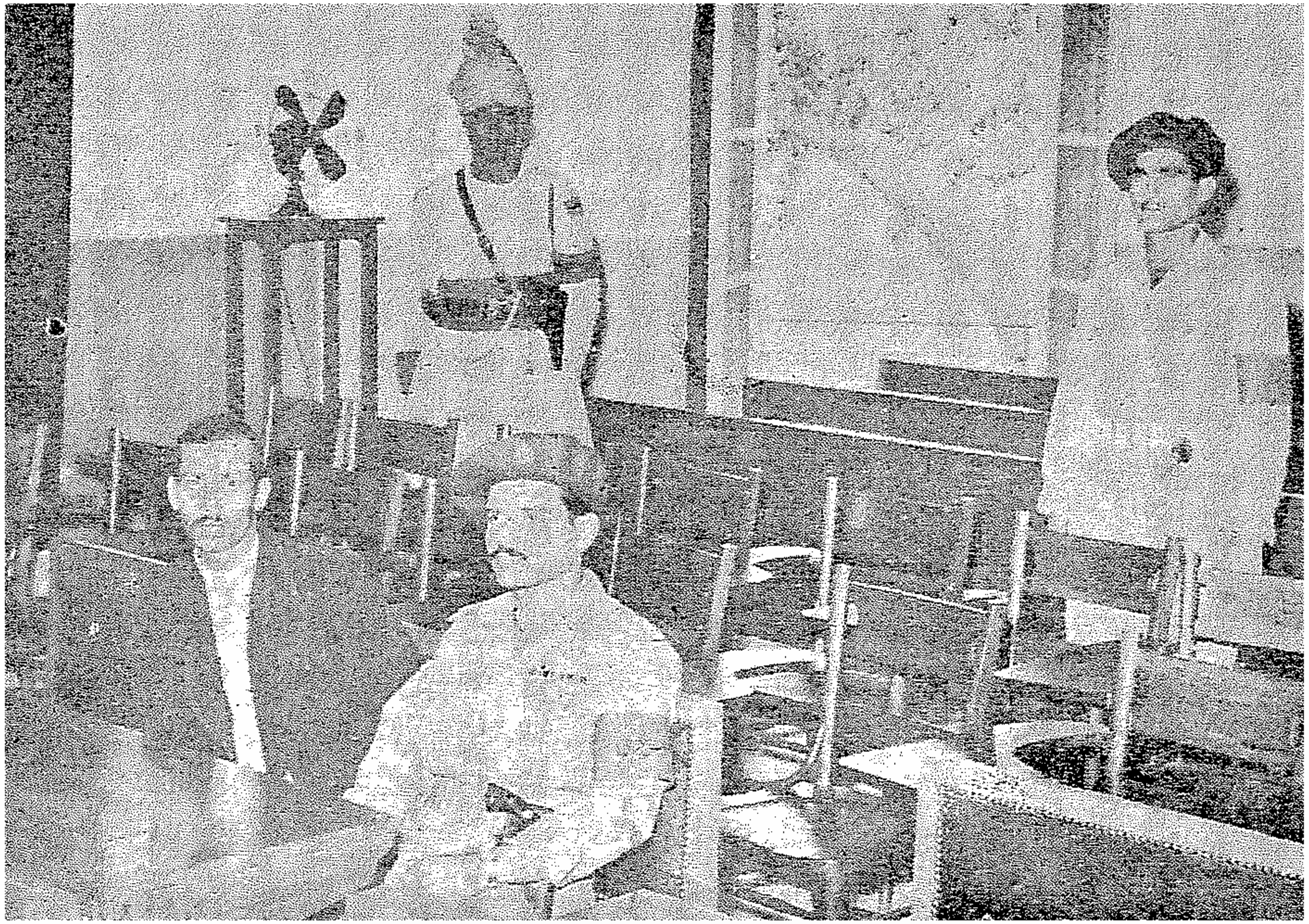

الخائن أحمد محمد عوض فى انتظار محاكمته

بسم الله الرحمن الرحيم

(أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَارَهُمْ)

صدق الله العظيم

القضية الثانية

- المتهم ــ احمد محمد عوض •
  عامل بالجيش البريطانى •
- الادعاء ــ خيانة الوطن •

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **احمد محمد عوض** فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين من صباح الخميس **أول اكتوبر ١٩٥٣** •

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ احمد موافى** ـ نائب أحكام **البكباشى سيد سيد جاد** •

محامى المتهم ـ دافع المتهم عن نفسه فى الجلسة السرية •

الشهود ـ **الصاغ محمود سليمان والى** •

منطوق الحكم ـ فى الساعة الواحدة والنصف من مســــاء **يوم الخميس اول أكتوبر ١٩٥٣** أعيدت الجلسة علنية واصدرت المحكمة الحكم الآتى :

« حكمت المحكمة على المتهم احمد محمــــد عوض فى الادعاء المنسوب اليه باعدامه شنقا •

التصديق ـ **وفى يوم الأحد ٤ أكتوبر ١٩٥٣** صدق مجلس قيادة الثورة **على الحكم وخففه ليكون:**

«تخفيف الحكم الصادر عليه بالاعدام شنقا الى الاشغال الشاقة المؤبدة » •

التنفيذ ـ **ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٥٣** •

أحمد محمد عوض

في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين من صباح يوم الخميس أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ وبعد النطق بالحكم في قضية السيد ابراهيم عبد الهادي دخل المتهم الثاني احمد محمد عوض قاعة محكمة الثورة ليحاسب على اتصاله بأعداء البلاد ومدهم بتقارير وبيـــانات عن الهيئات والأفراد الذين يقومون بنشـــاط وطني • ولم تستغرق محاكمته أكثر من ثلاث ساعات كان خلالهـــا ممتقع الوجه يرتعش خوفا وخجلا ، ورأت المحكمة أن يكون جزاؤه حبل المشنقة وتقدم منه حارسه ليقتاده الى ساحة الاعدام ، ولكن أدركته رأفة الثورة فخفف الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة •

البكباشي سعد الدين السنباطى يهتف للثورة عقب الحكم بالبراءة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

القضية الثالثة

- المتهم ــ البكباشى سعد الدين السنباطى .
  ضابط بوليس .
- الادعاء ــ خيانة الوطن ، افساد أداة الحكم واشاعة الارهاب.

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **البكباشى سعد الدين السنباطى** فى الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة **صباح الاحد ٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣** .

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ احمد موافى** ـ نائب أحكام **البكباشى سيد سيد جاد** .

محامى المتهم ـ الاستاذ حماده الناحل .

الشهود ـ وكان شهود الادعاء :

١ ـ مسعد حامد البابلى .
٢ ـ محمد على عمر هدهود .
٣ ـ عبد المقصود محمد المرحومى .
٤ ـ السيد احمد راغب دكرورى .

منطوق الحكم ـ فى الساعة السادسة من **مساء الثلاثاء ١٦ اكتوبر ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة ببراءة البكباشى سعد الدين السنباطى من الادعاء الاول واحالة أوراق الادعاء الثانى الى النائب العام لاجراء شئونه فيها» .

التصديق ـ وفى يوم **الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣** صـدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات **المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم السبت ١٧ اكتوبر ١٩٥٣** .

البكباشي سعد الدين السنباطي

كانت القضية الثالثة لمحكمة الثورة هي قضـــية البكباشي سعد الدين السنباطي ، وكان أهم مافي هـذه القضية شهادة السيد راغب دكروري الذي طلبه المتهم ليكون شاهد نفي فقد ذكر سيادته اقوالا كانت كلها في غير صالح المتهم وكان أهم هذه الاقـــوال ما ذكره بخصوص تعذيب المتهم للأبرياء أيام ان كان رئيســا للقسم المخصوص بمديرية الغربية • وقد حكمت المحكمة ببراءة المتهم من تهمة الخيانة وأحالت أوراقه بالنسبة للادعاء الثاني الى النائب العام ليجرى شئونه فيها •

البكباشى اسماعيل المليجى يغادر قاعة المحكمة
بعد انتهـــاء الجلسة السرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)

صدق الله العظيم

القضية الرابعة

- المتهم ـ البكباشى اسماعيل المليجى ضابط بوليس ·
- الادعاء ـ خيانة الوطن·

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **البكباشى اسماعيل المليجى** فى الساعه الحادية والدقيقة السابعة والخمسين **صباح الاحد ٤ اكتوبر ١٩٥٣** ٠

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام ـ **الاستاذ أحمد موافى** نائب احكام **البكباشى سيد سيد جاد** ٠

محامى المتهم ـ الأستاذ وحيد رافت ٠

الشهود ـ لايوجد شهود لاتهامه بالخيانة ، وقد حوكم فى جلسة سرية ٠

منطوق الحكم ـ فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والاربعين من مساء **يوم الاحد ٤ أكتوبر** ١٩٥٣ أعيدت الجلسة علنية وصدر الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة ببراءة المتهم البكباشى اسماعيل المليجى من الادعاء المقام عليه» ٠

التصديق ـ وفى يوم الاحد ١١ آكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم ٠

البكباشى إسماعيل المليجى

- ولد السيد اسماعيل المليجى على بالزرقا مركز فارسكور مديرية الدقهلية فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩ .
- شقيق السيد ابراهيم عبد الهادى .
- تخرج فى كلية البوليس فى أول يوليو سنة ١٩٣٣ وعين بمصلحة السجون ثم نقل الى كلية البوليس سنة ١٩٣٦ وبقى بها الى سنة ١٩٥١ .
- ظل يعمل بكلية البوليس ١٥ سنة متتالية .
- نقل الى بوليس القاهرة فى سنة ١٩٥١ حيث كان يعمل رئيسا للحرس الخاص بشقيقه السيد ابراهيم عبد الهادى حتى سنة ١٩٥٣ .
- نقل الى مديرية المنيا فى ٧ سبتمبرسنة ١٩٥٣ .
- أعيد الى بوليس القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .
- يعمل الآن مفتشا بفرقة ج .

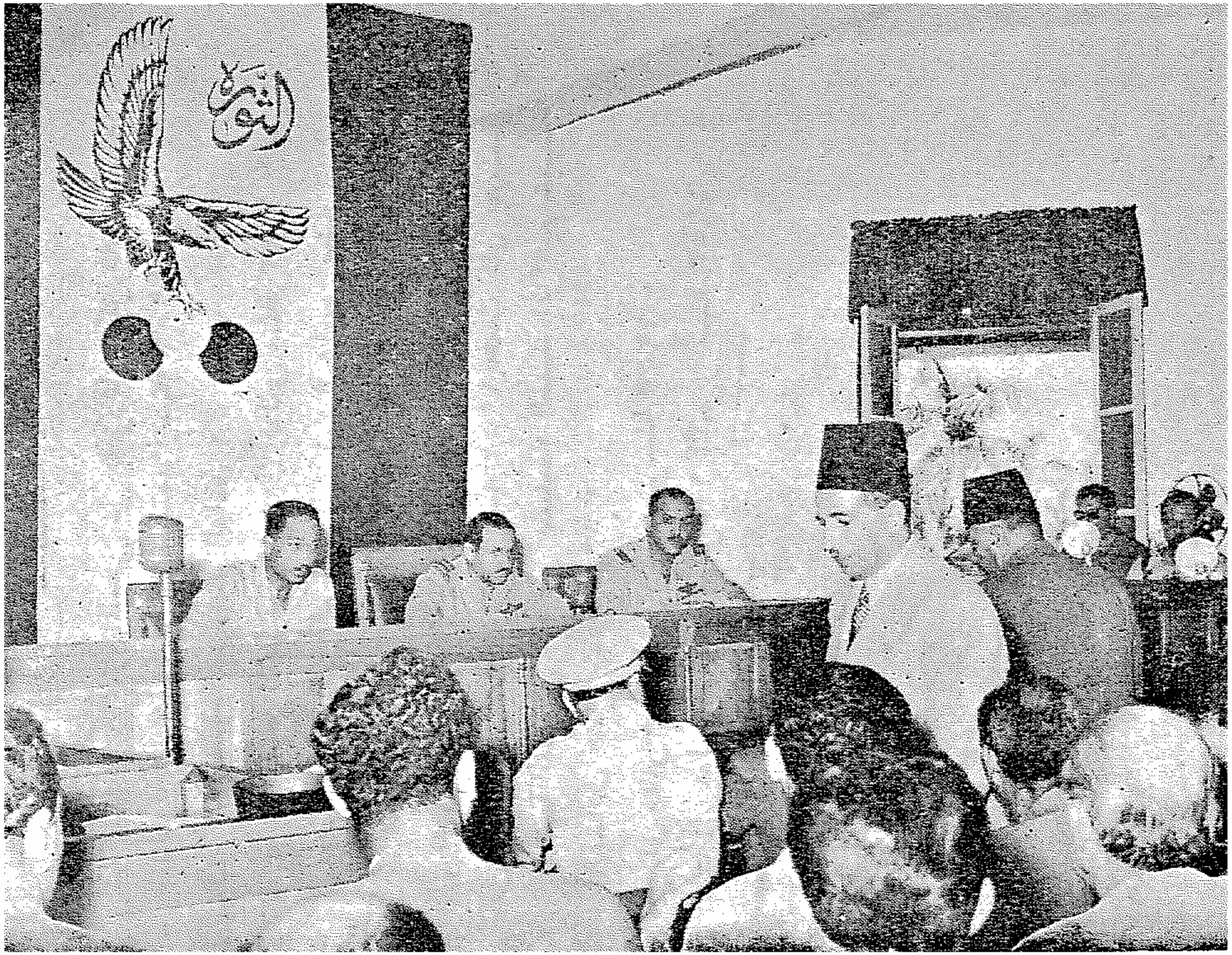

ابراهيم فرج يغادر قاعة المحكمة عقب النطق بالحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ

صدق الله العظيم

القضية الخامسة

- المتهم ـ ابراهيم فرج
  وزير سابق ومحام أمام محكمة النقض .
- الادعاء ـ خيانة الوطن .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **السيد ابراهيم فرج** فى الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والخمسين من **صباح الاثنين ٥ اكتوبر ١٩٥٣** ٠

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ عبد الرحمن صالح** نائب احكام **البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق** ٠

محامى المتهم ـ الدكتور محمد صلاح الدين ٠

الشهود ـ لايوجد شهود لاتهامه بالخيانة ، وقد حوكم فى جلسة سرية بعد أن استمعت المحكمة الى مرافعة الدفاع ٠

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة السابعة صباح **الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى ٠

«حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم فرج فى الادعاءين المقامين عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة» ٠

التصديق ـ وفى يوم الأحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم **وخففه ليكون** :

«يخفف الحكم الصادر عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة الى السجن لمدة خمسة عشر عاما» ٠

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم **فى يوم الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣** ٠

السيد إبراهيم فرج

- السيد ابراهيم فرج من مواليد سمنود .
- كان الرئيس السابق مصطفى النحاس ولى أمره لمـــا كان تلميذا فى المدرسة .
- كان وكيلا للنائب العام وفصل سنة ١٩٣١ .
- كان على رأس الاستثناءات التى خرج بسببها مكرم عبيـــد من وزارة النحاس وفصل بسببها من حزب الوفد .
- كان آخر منصب حكومى تولاه قبل أن يلى الوزارة فى عهد النحاس منصب وكيل ادارة التفتيش بالداخلية .
- ضمه الوفد عضوا فى الهيئة الوفدية وانتخب نائبا عن دائرة الشماشرجى بشبرا .
- قيد نفسه محاميا امام محكمة النقض بعد اقالة وزارة الوفد وافتتح له مكتبا فى شارع سليمان باشا رقم ٢٧ .
- عقد قران كريمته ايزيس على الاستاذ كمال فهمى المحامى فى ١٩٥٢/٢/٢١ واختارت حرم النحاس بنفسهــــا خاتم الخطبة الذى صنع فى بروكسل وثمنه ١٢ ألف جنيه .
- فى فبراير سنة ١٩٥٣ أجرى مجلس الدولة تحقيقا فى شأن ماأثبته ديوان المحاسبة من مخالفات تتعلق بوسائل النقل ببلدية الاسكندرية وقد رفع المجلس الى البلدية تقريرا بنتائج التحقيق ذكر فيه ان المسئول عن هذه المخالفات هو الاستاذ ابراهيم فرج وزير الشئون البلدية والقروية فى ذلك الحين . فقد كان يصدق على هذه المخالفات رغــم وضوحها .

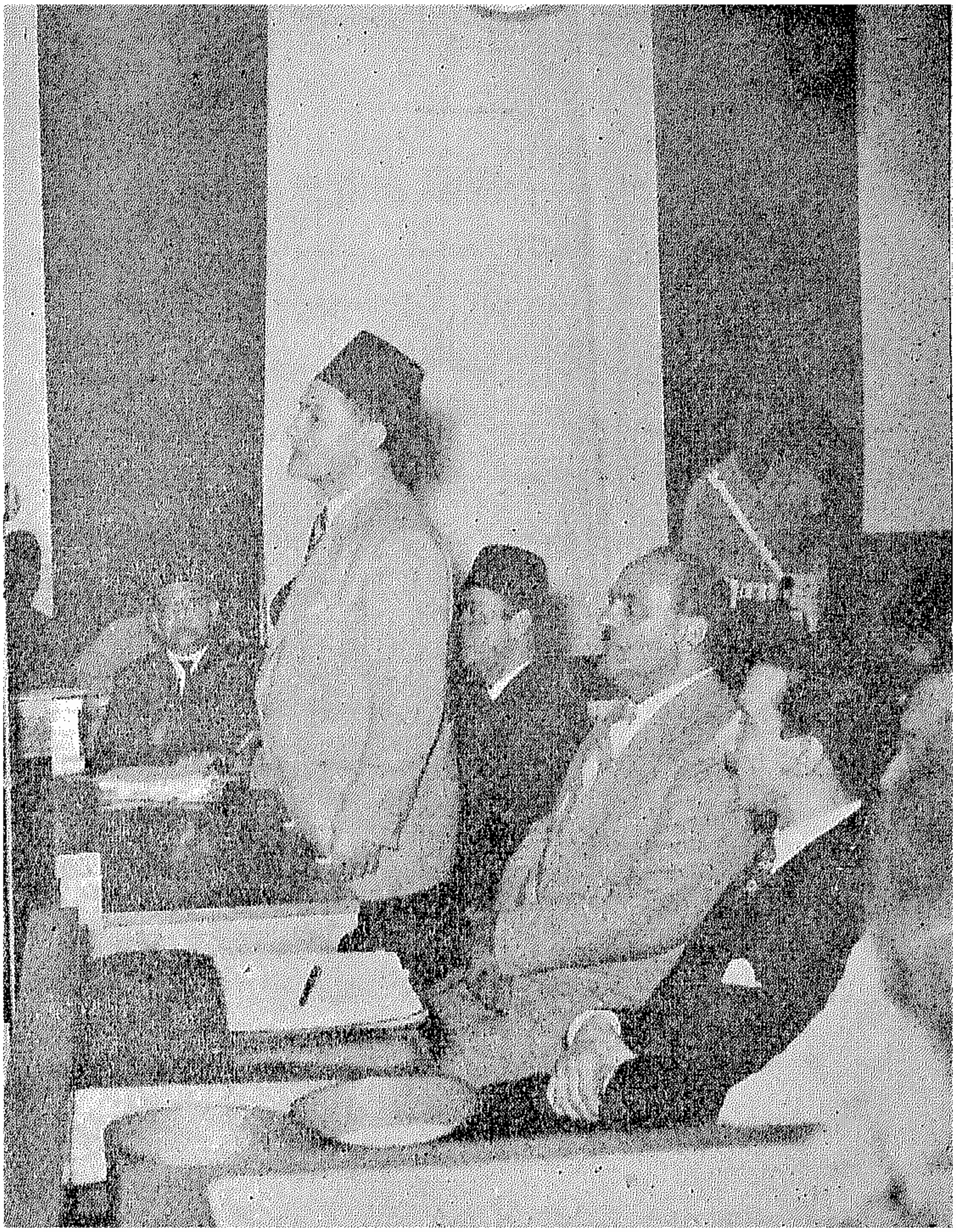

ثالوث الاشاعات والأراجيف شاهين وزهران ونصيف

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)

صدق الله العظيم

القضية السادسة

أحمد نصيف

مصطفى شاهين — زكي زهران

● المتهمون :

١ ـ احمد نصيف •

وكيل مكتب خبراء مصر بوزارة العدل •

٢ ـ زكى زهران •

أميرالاى بالمعاش •

٣ ـ مصطفى شاهين •

مهندس •

● الادعاء ـ خيانة الوطن ، ترويج الاشاعات الكاذبة •

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **السيد احمد نصيف والأميرالاى زكى زهران والمهندس مصطفى شاهين** فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة من **مساء يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٥٣** •

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ عبد الرحمن صالح**
ـ نائب احكام **البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق**

أ ـ السيد أحمد نصيف •

محامى المتهم ـ الدكتور زهير جرانه •

الشهود ـ شهود الادعاء :

١ ـ محمد مصطفى •

٢ ـ سيد رشدى •

٣ ـ حسين صفوت •

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة من **صباح السبت ١٠ أكتوبر ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة على المتهم احمد نصيف فى الادعاءين المقامين عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة» •

التصديق ـ وفى يوم الأحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم •

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم **الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣** •

ب ـ الاميرالاى زكى زهران •

محامى المتهم ـ الدكتور محمد هاشم •

الشهود :

١ ـ محمد مصطفى .

٢ ـ سيد رشدى .

٣ ـ حسين صفوت .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة من **صباح السبت ١٠ أكتوبر ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة على المتهم زكى زهران بالنسبة للادعاء المقام عليه بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما» .

التصديق ـ وفى يوم الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم **الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ .**

جـ ـ المهندس مصطفى شاهين .

محامى المتهم ـ الاستاذ يحيى حسنى .

الشهود ـ :

١ ـ محمد مصطفى .

٢ ـ سيد رشدى .

٣ ـ حسين صفوت .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة من **صباح السبت ١٠ أكتوبر ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة على المتهم مصطفى شاهين بالنسبة للادعاء المقام عليه بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات .» .

التصديق ـ وفى يوم **الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣** صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم **الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ .**

الخائن صبري يتوسط زملائه

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

صدق الله العظيم

● الادعاء ـ خيانة الوطن والتعاون مع القوات المعادية للبلاد .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ قدمت القضية **السابعة** المتهم فيها **محمود صبرى على وحسن حسن محيى الدين وابراهيم اسماعيل على وعطيه عزيز جندى وحسن سيد احمد وشهرته حسن قدرى** فى صباح **السبت ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٣** الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة بعد النطق بالحكم على المتهمين الثلاثة : **احمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين** .

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ نائب أحكام **البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق** .

أ ـ المتهم الاول محمود صبرى على

محامى المتهم ـ الاستاذ جلال شاهين .

شهود الادعاء :

١ ـ عبد الرحمن محمد الطحاوى .

٢ ـ صبحى عطيه فرج الله .

٣ ـ عبد العزيز عبد الباقى صالح .

(وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا قررت المحكمة استبعاد شهود الادعاء فى هذه القضية ، ونظر قضية هذا المتهم فى جلسة سرية لايحضرها الدفاع او الادعاء) .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة **صباح يوم الأحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣** ، أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم محمـــود صبرى على فى الادعاء المقام عليه بالاعدام شنقا) وهنا صـــاح المتهم : نموت وتحيا مصر .

التصديق ـ وفى يوم الأحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى نفس اليوم «الاحد ١١ أكتوبر» وقد نفذ فيه الحكم .

ب ـ المتهم الثانى ـ حسن حسن محيى الدين .

محامى المتهم ـ الاستاذ عبد القادر عوده .

شهود الادعاء ـ فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العـاشرة صباحا قررت المحكمة نظر قضيته فى جلسة سرية لا يحضرها الدفاع أو الادعاء .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الثـالثة عشرة صباح يوم الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، أصـــدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم حسن حسن محيى الدين بأنه غير مذنب فى الادعاء المقام عليه ـ وتحال أوراقـه الى النائب العام لاجراء شئونه فيها) .

وهنا صاح المتهم : فلتحيا المحكمة .

التصديق ـ وفى يوم الأحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم السبت ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

جـ ـ المتهم الثالث ابراهيم اسماعيل على .

محامى المتهم ـ الاستاذ مصطفى كامل بسيونى .

شهود الادعاء :

١ ـ الاستاذ فاروق القاضى .

٢ ـ الاستاذ محمد عبد المؤمن .

«وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا **قررت المحكمة نظر قضيته فى جلسة علنية فى نفس اليوم**».

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة عشرة **صباح يوم الاحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم اسماعيل على فى الادعاء المقام عليه بالاشغال الشاقة خمسة عشرة سنة» .

التصديق ـ وفى يوم **الأحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣** صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم **فى نفس اليوم «الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣» .**

د ـ المتهم الرابع عطية عزيز جندى

محامى المتهم ـ الاستاذ محمد طاهر الخشاب .

الشهود ـ فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا قررت المحكمة **نظر قضيته فى جلسة سرية لايحضرها الدفاع أو الادعاء .**

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشر **صباح يوم الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم عطيه عزيز جندى فى الادعاء المقام عليه ببراءته) .

وهنا صاح المتهم : **لتحيا المحكمة ولتحيا الثورة وليعيش رئيس الجمهورية .**

التصديق ـ وفى يوم الاحد ۱۱ اكتوبر سنة ۱۹۵۳ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم •

ه ـ المتهم الخامس ـ حسن السيد احمد وشهرته حسن قدرى •

محامى المتهم ـ الاستاذ محمود كامل •

الشهود ـ فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا **قررت المحكمة نظر قضيته فى جلسة سرية لايحضرها الدفاع أو الادعاء •**

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة صباح **يوم الأحد ۱۱ أكتوبر سنة ۱۹۵۳** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم حسن السيد احمد وشهرته حسن قدرى فى الادعاء المقام عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة) •

التصديق ـ وفى يوم الاحد ۱۱ اكتوبر سنة ۱۹۵۳ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم •

التنفيذ ـ ثم أخطرت الجهات المختصة فى **نفس اليوم «الاحد ۱۱ اكتوبر سنة ۱۹۵۳** » لتنفيذ الحكم •

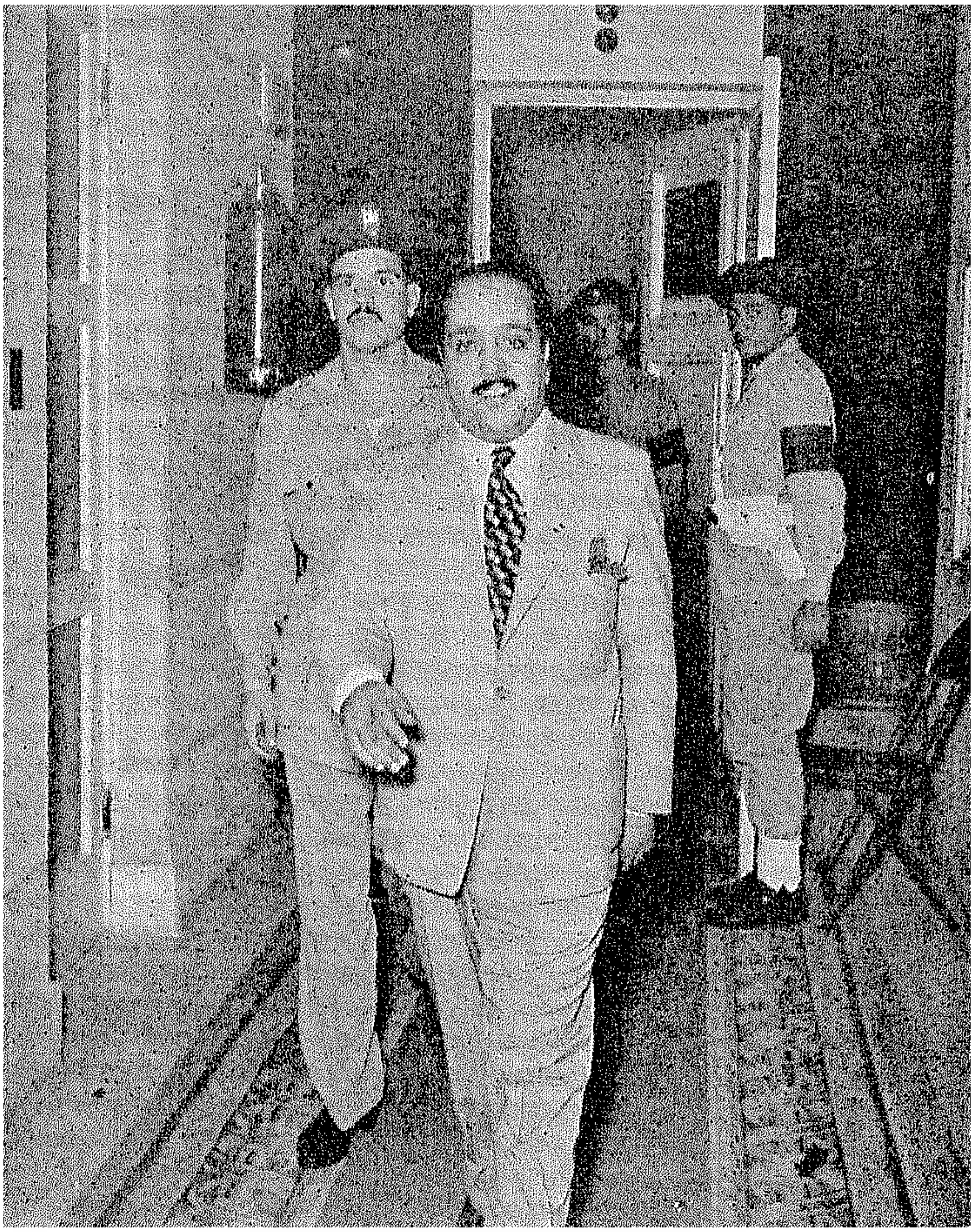

الخائن شكرى يغادر قاعة محكمة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

(قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)

صدق الله العظيم

القضية الثامنة

- المتهم ــ محمود شكرى .
  صحفى بجريدة المصرى وموظف بمصلحة البريد .
- الادعاء ــ خيانة الوطن .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **السيد محمود شكرى** فى الساعة العاشرة والربع من صباح **الاثنين ١٢ اكتوبر سنة ١٩٥٣** ٠

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ احمد موافى** ـ نائب أحكام **البكباشى سيد سيد جاد** ٠

محامى المتهم ـ الاستاذ ابراهيم طلعت ٠

الشهود ـ **«قررت المحكمة جعل الجلسة سرية بدون المدعى وبدون الدفاع ـ ثم سمحت للدفاع بالمرافعة قبل نظر الادعاء فى جلسة سرية على الا يتناول فى مرافعته وقائع الادعاء المقام على المتهم »** ٠

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة من صباح **يوم الثلاثاء ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم محمود شكرى فى الادعاء المقام عليه بالسجن عشر سنوات) ٠

التصديق ـ وفى يوم الاربعاء ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم ٠

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم **فى يوم الخميس ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥٣** ٠

محمود شكرى

كان أول عمل حكومى زاوله محمود شكرى بمكتب بريد مرسى مطروح ثم نقل الى مكتب بريد الاسماعيلية ثم الى المركز الرئيسى بالقاهرة وسعى الى الاتصال باصحاب جريدة المصرى ليعمل بها بقسم الحوادث وعندما قامت معركة القنـــال بين الفدائيين والانجليز فى أواخر سنة ١٩٥١ أرسلته الجـــريدة المذكورة مندوبا عنها ليوافيها باخبار المعركة الا أن ســلوكه كان يتنافى مع الوطنية ومع الواجب الملقى على عاتق كل مصرى فقد نمى الى علم المسئولين بجريدة المصرى أنه يتصــل بضباط المخـابرات البريطانية لينقل اليهم اسرار الفـدائيين واماكن تحركاتهم مقابل مبالغ معينة فسحبته من المنطقة وفصلته من عمله بالجريدة الا أنه بعد شهرين من تاريخ الفصل اخـــذ يتودد الى المسئولين بجريدة المصرى حتى نجح فى اقنـاعهم بالعودة وظل يعمل بها حتى قامت ثورة ٢٣ يولية فكان مندوب المصرى بمجلس قيادة الثورة ولكن عاد الى الاتصال بالجهـات الأجنبية للاضرار بالوطن .

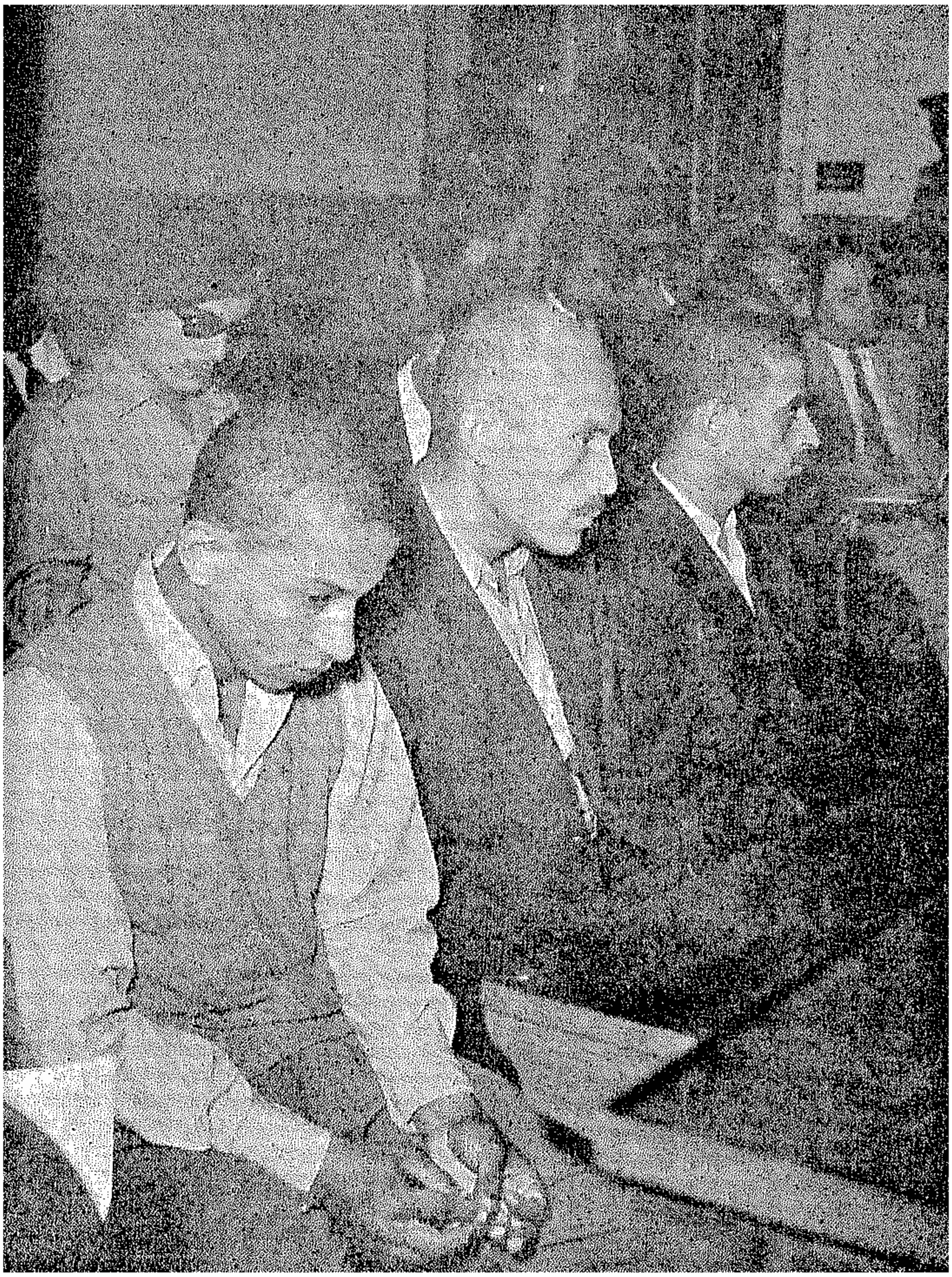

ثلاثة خانوا الوطن
ألفريد ، ومكسيموس ، وراغب

بسم الله الرحمن الرحيم

(أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ)

صدق الله العظيم

القضية التاسعة

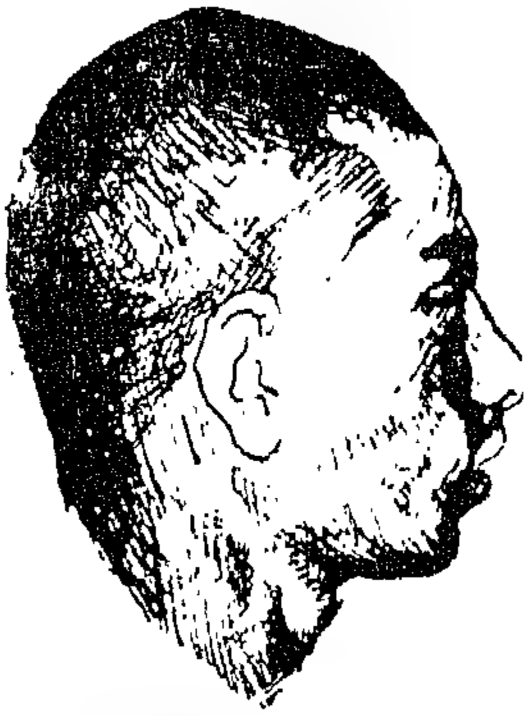

بولس مكسيموس سويحه

محمد عزت محمد راغب

الفريد عوض ميخائيل

● الادعاء ـ خيانة الوطن والتجسس لحساب الدولة المعادية للبلاد .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ فى الساعة العاشرة وسبع دقائق من صباح يوم **الثلاثاء ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٣** وبعد النطق بالحكم على **المتهم محمود شكرى** قدمت القضية العاشرة المتهم فيها كل من **الفريد عوض ميخائيل ومحمد عزت محمد راغب وبولس مكسيموس سويحه** ٠

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ احمد موافى** ـ نائب أحكام **البكباشي سيد سيد جاد** ٠

محامو المتهمين ـ أ ـ **المتهم ألفريد عوض ميخائيل لم يوكل عنه محامى** وعندماسئل قال : « **أنا أرسلت لأهلى ولكن محدش رد عليه** » ٠

ب ـ **المتهم محمد عزت محمد راغب : وكل عنه الاستاذ عبد المجيد عامر** ٠

ج ـ **المتهم بولس مكسيموس سويحه : لم يوكل عنه محامى** ٠

الشهود ـ قررت المحكمة نظر الادعاءات المقامة عليهم فى جلسة سرية ٠

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة صباح **يوم الاربعاء ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(بالنسبة للمتهم الاول) **حكمت المحكمة على المتهم الفريد عوض ميخائيل بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليه** ٠

(بالنسبة للمتهم الثانى) **حكمت المحكمة على المتهم الثانى محمد عزت محمد راغب بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليه** ٠

(بالنسبة للمتهم الثالث) **حكمت المحكمة على المتهم الثالث بولس مكسيموس سويحه بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليه ·**

التصديق – وفى نفس اليوم «الاربعاء ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على الاحكام الثلاثة الصادرة فى هذه القضية ·

التنفيذ – ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم **الخميس ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣** · وقد نفذ ·

الفاجر كريم ثابت

بسم الله الرحمن الرحيم

(أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ)

صدق الله العظيم

القضية العاشرة

- المتهم ـ كريم ثابت .
  مستشار صحفى الملك السابق سابقا .
- الادعاء ـ خيانة الوطن ، وافساد الحكم والحياة السياسية ، واستغلال النفوذ .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **السيد كريم ثابت** فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثامنة بعد ظهر **يوم الاثنين ١٢ اكتوبر سنة ١٩٥٣** ، ثم قررت فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين **تأجيل نظر القضية الى جلسة تعقد يوم الخميس ١٩٥٣/١٠/١٥ الساعة العاشرة صباحا** .

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ مصطفى الهلباوى** نائب أحكام **البكباشى محمد التابعى** .

محامى المتهم ـ الأستاذ احمد رشدى .

شهود الادعاء :

١ ـ السيد عبد السلام الشاذلى .
٢ ـ الرئيس السابق حسنين سرى .
٣ ـ الدكتور حافظ عفيفى .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة عشرة من صباح **يوم الاحد ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم كريم ثابت فى الادعاءات المقامة عليه :

أولا ـ بالاشغال الشاقة المؤبدة .

ثانيا ـ برد ما استولى عليه هو وزوجته من أموال الشعب الى الشعب ، وذلك بمصادرة كل مازاد من أموالهما وممتلكاتهما عما كان يملكانه قبل ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ .

التصديق ـ وفى نفس اليوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم **فى يوم الاثنين ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٣**

السيد كريم ثابت

- ولد السيد كريم ثابت فى ٩ يوليو سنة ١٩٠٣ .
- ألف اول كتاب له عن كليمونصو السياسى الفرنسى وكان عمره ١٦ سنة .
- ألف وعمره ١٩ سنة كتابا عن مصطفى كامل .
- بدأ فى الاشتغال بالصحافة وسنه ٢١ سنة وأصدر مجلة العالم وعمره ٢٣ سنة .
- كان محررا بالمقطم سنة ١٩٢٦ .
- قربه الملك فؤاد اليه واختاره لمرافقته فى رحلاته وعمره٢٦ سنة ، وكان الصحفى الوحيد الذى صحبه فى رحلته الى الخارج عام ١٩٢٧ .
- أول صحفى فى الشرق قابل هتلر وموسولينى .
- دعاه الملك فيصل لمرافقته فى زيارته لايران ، وسافر معه الى أوروبا سنة ١٩٣٣ .
- كان أحد اصحاب جريدة المصرى عند انشائها وباع نصيبه فيها فى أواخر سنة ١٩٣٨ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .
- اشتهر بتاريخ حياة الملوك والدعاية لهم .
- متزوج من السيدة هيلانة سركيس كريمة الاستاذ سليم سركيس الصحفى وانجب منها ابنة واحدة اسماها ليلى .
- استطاع أن يكون صاحب المكان الاول فى قلب الملك السابق فاروق .

- انعم عليه بالبكوية وعمره ٤١ سنة وبالباشوية وعمره ٤٥ سنة وبالوشاح الاكبر من نيشان النيل وعمره ٤٧ سنة
- يحمل ٢٢ نيشانا من مختلف الدول الاجنبية .
- كان عضوا بمجلس ادارة شركة مصر للحرير الصناعى .
- تطوع فى الجيش المرابط سنة ١٩٤٠ .
- عين مستشارا للاذاعة سنة ١٩٤٧ .
- عينت زوجته وصيفة للملكة فى سنة ١٩٤٨ .
- عين مستشارا صحفيا للملك السابق سنة ١٩٤٩ .
- كتب فى مجلة العالم سنة ١٩٢٦ فى العدد (٣٠١٤) بحثا عن البغاء .
- قدم الاستاذ مصطفى مرعى استجوابا الى مجلس الشيوخ عن تصرفاته وكتبت المعارضة عريضة الى الملك عن تعدى كريم ثابت بوصفه من الحاشية حدود اختصاصه .
- كانت النية مبيتة فى ١٩٥٢ لاخراج حافظ عفيفى من منصب رئيس الديوان الملكى ليشغله كريم ثابت .
- حاول فى سنة ١٩٤٩ أن يصبح عضوا بمجلس ادارة شركة قناة السويس ولكن مدير الشركة رفض وعاد الضغط ثانية فى سنة ١٩٥٠ .
- حاول فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ أن يسافر الى باريس مع الياس اندراوس وقد أخرجا من المطار قبل سفر الطائرة
- قدم لمحكمة الغدر وحكمت بحرمانه من الحقوق السياسية والاجتماعية ١٠ سنوات والزامه برد الخمسة آلاف جنيه التى حصل عليها من مستشفى المواساة بغير حق ، ولكنه استشكل امام محكمة الأمور المستعجلة فى دفع الـ ٥ آلاف جنيه ورفض استشكاله برياسة الاستاذ محمد

منيب ، وتولى الدفاع عنه الأستاذ احمد رشدى •

- اجتمع مجلس نقابة الصحفيين فى ١٩٥٣/٧/١ وقررمطالبة لجنة قيد الصحفيين بشطب اسم كريم ثابت من الجدول تنفيذا لحكم محكمة الغدر •
- قدم لمحكمة الثورة فى ٥٣/١٠/١٢ وتم ترحيله الى ليمـان طره فى التاسعة من صباح ١٩٥٣/١٠/٢٠ ليقضى مـدة العقوبة
- عندما تقدم منه أحد الضباط ليضع الاصـفاد الحـديدية فى يديه أخذ فى الصراخ •
- أصدرت الدائرة المدنية السابعة عشرة بمحـكمة مصر فى ٥٤/١/١٧ برياسة الاستاذ محمد احمد العريان قرارها بتعيين السيدة هيلانة سركيس قيمة على زوجها كريم ثابت كطلبه •

محمود سليمان غنام يستمع الى الادعاءات المقامة عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ)

صدق الله العظيم

القضية الحادية عشرة

- المتهم ـ محمود سليمان غنام .
  وزير سابق ومحام .
- الادعاء ـ خيانة الوطن ، واستغلال النفوذ ، وافساد الحكم .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة عشرة **صباح يوم الاحد ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥٣** وبعد النطق بالحكم على المتهم كريم ثابت قدمت القضية المتهم فيها **السيد محمود سليمان غنام** .

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ نائب احكام **البكباشي ابراهيم سامى جاد الحق** .

محامى المتهم ـ الدكتور محمد صلاح الدين .

شهود الادعاء ـ محمد عبد الله جاب الله .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة صباح يوم **الاحد ٢٥ اكتوبر** سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على السيد محمود سليمان غنام بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بما يأتى :

اولا ـ بالسجن خمسة عشر عاما مع ايقاف التنفيذ .

ثانيا ـ بابطال كامل الاجراءات التى اتبعت فى الصفقتين موضوع الفقرتين الاولى والثانية من الادعاء الثانى الخاصة بأراضى مريوط وأرض طهواى مركز اشمون ومصادرة تلك الاراضى والاموال لمصلحة الشعب .

وهنا قال المتهم ـ اننى اشكركم .

التصديق ـ وفى نفس اليوم «الاحد ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥٣» صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة **يوم الاثنين ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٣** لتنفيذ الحكم .

السيد محمود سليمان غنام

- ولد السيد محمود سليمان غنام فى سنة ١٨٩٢ ٠
- حائز على ليسانس الحقوق ٠
- فى سنة ١٩٢٦ كان يعمل سكرتيرا خاصا لسعد زغلول ثم اشتغل بالمحاماة ٠
- كانت أمنيته وهو نائب أن يلغى الرقابة على الصحف وعندما عين وكيلا لوزارة الداخلية كان من أقسى الرقباء الذين واجهتهم الصحافة ٠
- اختير وزيرا للتجارة فى وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ ٠
- عين سكرتيرا مساعدا للوفد سنة ١٩٤٧ ٠

المحامون

الأستاذ مصطفى مرعى

تولى الدفاع فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى وقد تنحى وقبل تنحيه فى الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين من صباح الثلاثاء ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ •

- تخرج فى مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٣ •
- اشتغل قاضيا ثم محاميا ، وأعاده الدكتور على ماهر للقضاء وعين محاميا عاما فمستشارا فى الاستئناف ثم مستشارا فى النقض فرئيسا لاقلام قضايا الحكومة فوزيرا للدولة •
- شقيق صغير للمرحوم الاستاذ أمين مرعى وقد بدأ حياته العملية محاميا فى مكتب شقيقه بالاسكندرية •
- كشف عن تصرفات الدكتور النقيب باستجوابه عن واقعة اعطاء النقيب ٥ آلاف جنيه لكريم ثابت من أموال المواساة وطالب بتأليف لجنة برلمانية لتحقيق هذا العبث ، ومن الطريف أن شقيقه المرحوم الاستاذ أمين مرعى تناول هذه الواقعة أمام محكمة الثورة محاولا تبرير تصرف الدكتور النقيب •
- كان شاهد اثبات ضد الدكتور النقيب أمام محكمة الغدر وعندما اعترضه النقيب بانه يذكر واقعة غير صحيحة ثار وصرخ بأعلى صوته قائلا للنقيب : « أنا اطرشك الدم»
- قال أمام محكمة الغدر ان حاشية الملك هددته بالقتل بسبب استجوابه المشهور •
- كان وزيرا فى وزارة كل من السيد ابراهيم عبد الهادى سنة ١٩٤٩ والرئيس السابق حسين سرى •

- متزوج •
- مشهور بأنه جرىء وشجاع •
- كتب الى الرئيس السابق حسين سرى سنة ١٩٤٩ استقالته حيث اتهمه فيها بأنه مسير لامخير وقال فيها بالحرف الواحد «لقد رأيتك بنفسى ترى الرأى للحق وتنقضه للباطل ، وتقول الكلمة وتنكرها » •

الأستاذ وحيد رأفت

تولى الدفاع فى قضية البكباشى اسماعيل المليجى •

- كان مستشارا للرأى بوزارة الخارجية واصطدم بالدكتور محمد صلاح الدين اكثر من مرة وهدد بالاستقالة أكثر من مرة •
- له مؤلفات قانونية عديدة وبحوث قيمة • ويعتبر حجة فى القانون •
- حصل على الجائزة الاولى لأحسن راقص عام ١٩٢٥ فى كازينو سان استفانو بالاسكندرية •
- تزوج بعد حب من أول نظرة •

الدكتور محمد صلاح الدين

تولى الدفاع فى قضية السيد ابراهيم فرج والسيد محمود سليمان غنام •

- ولد فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٢ بطنطا •
- تعلم فى بنها الابتدائية والخديوية الثانوية وتخــرج من مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٤ •
- حصل على دبلومين فى الحقوق من باريس ســـنة ١٩٢٦ ، سنة ١٩٢٧ •
- اشتغل محاميا تحت التمرين سنة ١٩٢٥ بمكتب الرئيس السابق مصطفى النحاس ، واشتغل بالمحاماة من سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٢٩ ومن سنة ١٩٣٢ ـ سنة ١٩٣٦•
- كان عضوا فى لجنة الطلبة التنفيذية سنة ١٩١٩ •
- كان يحضر رسالة الدكتوراه فى بعثة فى فرنسا ولكن فى عهد وزارة المرحوم محمد محمود سنة ١٩٢٨ فصل من البعثة لاشتغاله بالسياسة •
- تولى رياسة تحرير جريدة كوكب الشرق سنة ١٩٣١ • وقد اختاره لذلك احمد حافظ عوض بك •
- كان سكرتيرا خاصا للرئيس السابق مصطفى النحاس •
- من هواة التمثيل وقد مثل فى جمعية انصار التمثيل دورا فى رواية «ملك وامبراطور» وكان اذ ذاك فتى صغيرا •
- تزوج فى سنة ١٩٢٩ وله ولدان وبنت ، ولد اولهما فى سنة ٣٣ ، الثانى فى سنة ٣٧ ، وابنته فى سنة ١٩٤١ •

- كان سكرتيرا برلمانيا لرئيس الوزراء سنة ١٩٣٠ •
  ومديرا لمكتب رئيس الوزراء سنة ١٩٣٦ •
  وسكرتيرا عاما مساعدا لمجلس الوزراء سنة ١٩٣٦ ، سنة ١٩٣٧ •

  واشتغل وكيلا لمصلحة المساحة سنة ١٩٣٨ •
  وسكرتيرا عاما لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٢ •
  ووكيلا لوزارة الخارجية سنة ١٩٤٥ •
- رشح سنة ١٩٤٧ لتولى منصب مدير الاذاعة ولكنه فضل البقاء في منصبه كوكيل لشركة المياه •
- حصل على البكوية سنة ١٩٣٦ ووسام الكوميدور من بلجيكا ووسام الاستحقاق من هولندا والصليب الاحمر الألماني •
- كان رئيسا لرابطة خريجي جامعات فرنسا وسويسرا وبلجيكا •
- كان سكرتيرا مساعدا فى وفد مصر الذى وقع معـــاهدة سنة ١٩٣٦ •
- عين وزيرا للخارجية فى وزارة الوفد الاخيرة ، وعين عضوا بمجلس الشيوخ فى المكان الذى خلا باستقالة الرئيس السابق حسين سرى •
- فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٢ طالب الشباب الوفدى بتعيينـــه سكرتيرا للوفد •
- قيد اسمه بعد اقالة وزارة الوفد الاخيرة محاميا امام محكمة النقض •
- مارس كرة القدم والسكواتش ركت والآن المشى على الاقدام •

الدكتور زهير جرانة

تولى الدفاع فى قضية السيد احمد نصيف .

- ولد فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٨ .
- تخرج فى كلية الحقوق سنة ١٩٣٠ واشتغل بالمحاماة ثم عين معيدا بكلية الحقوق .
- حصل على الدكتوراه من جامعة فؤاد الاول سنة ١٩٣٥ .
- اشتغل وكيلا للنيابة المختلطة ثم استاذا للقانون العام بكلية الحقوق سنة ١٩٣٦ .
- استقال من وظائف الحكومة سنة ١٩٤٤ واشتغل بالمحاماة .
- عين وزيرا للشئون القروية فى فبراير سنة ١٩٥٢ فى وزارة على ماهر الاولى ، ثم اختير فى وزارته الثانية للشئون الاجتماعية .

الأستاذ أحمد رشدى

تولى الدفاع فى قضية السيد كريم ثابت .

- عمره الآن ٦٧ سنة .
- حصل على اجازة الحقوق من فرنسا .
- عين وكيلا للنائب العام بمركز فوه لمدة سنتين .
- اعتزل خدمة الحكومة واشتغل بالمحاماة .
- عرض عليه الرئيس السابق على ماهر الوزارة فى وزارته سنة ١٩٥٢ فرفض .
- ترافع امام محكمة الغدر فى قضية السيد كريم ثابت .

الشهود

الفريق محمد حيدر

شاهد اثبات فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى .

- تخرج من الكلية الحربية وكان أول دفعته وانضم الى سلاح الفرسان .
- تلقى دراسته الثانوية بالمدرسة الخديوية . وكان رئيسا لفريق الملاكمة بها . وكان من أمهر لاعبى كرة القدم .
- كان قومندانا لبوليس السوارى سنة ١٩١٧ برتبة صاغ .
- كان رئيسا لنادى المختلط سنة ١٩٣٥ .
- عين فى سنة ١٩٣٤ مديرا لمصلحة السجون وكان قبل تعيينه وكيلا لمحافظة مصر .
- عين وكيلا لوزارة الشئون الاجتماعية لشئون مصلحة السجون سنة ١٩٤٤ .
- رشح وزيرا للحربية فى وزارة حسنين باشا التى لم تتالف سنة ١٩٤٤ .
- كان أميرا للحج سنة ١٩٤٤ .
- عين وزيرا لاول مرة فى وزارة النقراشى سنة ١٩٤٧ .
- صدر أمر ملكى بتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة فى أول مايو سنة ١٩٥١ .
- رفع استقالته من منصب قائد عام القوات المسلحة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .
- فى ١٩٥٤/٤/٢٨ نظرت دعوى له امام محكمة القضاء الادارى برياسة المستشار عبد الرحمن نصير على وزارة المالية ومدير عام المعاشات مطالبا بوقف القرار الادارى باستقطاع ربع معاشه ، وكان محاميه فى هذه الدعوى الاستاذ مصطفى مرعى .
- يشرب ١٥٠ سيجارة فى اليوم .

الاستاذ حسين فهمى

شاهد اثبات فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى •

- ولد فى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ فى مدينة الاسكندرية وجده لوالده من الشرقية •
- أمضى دراسته الثانوية بمدرسة رأس التين الثانوية •
- درس الحقوق من منزله وبدأ حياته كاتبا فى أرشيف الجمارك ثم تدرج فى مناصبها حتى أصبح مديرا عاما لها •
- فى سنة ١٩٣٩ كان يشغل وظيفة مراقب التعريفات بمصلحة الجمارك •
- سافر فى بعثة الى باريس وتخصص فى شئون الجمارك ووضع التعريفة الجمركية التى أحدثت انقلابا فى نظام الجمرك •
- كان عضوا بمجلس ادارة مستشفى المواساة سنة ١٩٣٢ •
- اشتغل ابان الحرب وكيلا للتموين ثم استقال منها سنة ١٩٤٣ واشتغل مديرا لشركة الملح والصودا فمصرها •
- مثل مصر فى عدة مؤتمرات دولية واشترك فى معظم المفاوضات التجارية وله بين الاجانب وفى الخارج مكانة ملحوظة •
- له نشاط كبير فى عالم الشركات •
- كان وزيرا للمالية فى سنة ١٩٤٩ •
- رشح وزيرا للمالية فى وزارة على ماهر فى يناير سنة ١٩٥٢ واعتذر عن قبول المنصب ، وكذلك اعتذر عن قبول

الوزارة فى وزارة الهلالى ، وكان سبب الرفض ايمانه بفساد الاداة الحكومية الى درجة لايستطيع معها أن يؤدى خدمة عامة .

- عند قيام الثورة قال للرئيس على ماهر انه على استعداد لتحمل أية مسئولية فى سبيل المصلحة العامة .
- صدر مرسوم بتعيينه حارسا على أموال الملك السابق فى ٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ وقد قبل لوجود معلومات كثيرة عنده عن تصرفات الملك المخلوع . ثم اصبح رئيسا لمجلس الانتاج القومى .
- يرى انه يجب ازالة كل حجاب بين اصحاب الاعمال والعمال حتى لايتولد حقد خاطىء فى نفوسهم .

اللواء احمد عبد الهادى

شاهد نفى فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى .

- تخرج فى مدرسة البوليس سنة ١٩٤٤ وعين ضابطا بمحافظة مصر .
- اشتغل معاونا للادارة ومأمورا ومفتشا للبوليس ووكيلا للحكمدار ثم حكمدارا لمعظم مديريات مصر . ثم اختاره النقراشى حكمدارا للعاصمة .
- كان مديرا عاما للبوليس سنة ١٩٥١ .

الدكتور نجيب اسكندر

شاهد نفى فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى

- من مواليد ٢ يونيه سنة ١٨٨٧ .
- حصل على دبلوم الطب من القصر العيني سنة ١٩٠٩ وعين مباشرة فى مستشفى الامراض العقلية .
- قضى ثلاث سنوات في انجلترا وفرنسا والنمسا للتخصص فى الصحة العامة ، وعندما اختلف مع الدكتور «وارموك» عاد الى مصر وعين بدرجة ممتازة فى قسم الابحاث بالمعامل الحكومية سنة ١٩١٤ .
- تزعم في سنة ١٩١٩ حركة اضراب الموظفين فى الدوائر الطبية وصدر الامر بنقله الى السويس فقدم استقالته .
- القى القبض عليه قبل قبول استقالته مع النقراشي وفخرى عبدالنور ونجيب الغرابلى والشيخ القاياتى وأرسلوا الى القلعة .
- ظل عضوا بالوفد المصرى بعد وفاة سعد زغلول ثم انضم الى النقراشي وماهر وأصبح عضوا بارزا فى الحزب السعدى .
- عين فى سنة ١٩٢٤ فى وظيفة بكتريولوجى فى مصلحة الصحة بمرتب ٧٠ جنيها .
- نجح فى دائرة شبرا للنواب ١٩٢٥ وسقط عن دائرة روض الفرج سنة ١٩٤٥ .
- امضى ستة شهور مسجونا فى قضية القنابل سنة ١٩٣١ ، وافرج عنه بعد اعتراف ابراهيم الفلاح وعدوله عن أقواله .
- فصل من حزب الوفد فى نوفمبر سنة ١٩٣٢ .
- اختير وزيرا للصحة فى الوزارة السعدية ، وظهر وباء الكوليرا فى عهده فبذل جهودا كبيرة فى مكافحتها .
- انعم عليه برتبة الباشوية فى مارس سنة ١٩٤٧ .

الأستاذ عبد السلام الشاذلى

شاهد اثبات فى قضية السيد كريم ثابت .

- من مواليد سنة ١٨٨٣ .
- نال شهادة الليسانس سنة ١٩٠٩ وكان من المتفوقين وعين بعد تخرجه معاونا للادارة ثم رقى الى رتبة مأمور مركز وأخذ يتدرج الى أن عين مديرا .
- كان مديرا لمدرسة البوليس والادارة .
- كان مديرا للبحيرة سنة ١٩٣٠ ولاسيوط سنة ١٩٣٣ وندب للغربية سنة ١٩٣٤ .
- نادى بالغاء البغاء سنة ١٩٣٢ والغاه بالفعل فى مديريته (البحيرة) .
- رشحه الإنجليز وكيلا للداخلية سنة ١٩٣٤ .
- رشحه توفيق نسيم باشا للوزارة سنة ١٩٣٥ .
- قدم لمحكمة التاديب وحكم ببراءته فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٥ وذلك من أجل تصرفات متعلقة بمجلس بلدى دمنهور .
- عين فى عهد وزارة على ماهر باشا الاولى مفتشا عاما لمديريات الوجه البحرى وفى وزارة محمد محمود باشا عين محافظا للعاصمة واختير مديرا لمصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية .
- كان وزيرا للشئون الاجتماعية ووزيرا للاوقاف فى وزارة على ماهر سنة ١٩٣٩ .
- أحد الأعضاء الذين وقعوا على العريضة التى رفعت للملك السابق بشأن فساد حكم الوفد .
- كان أحد الذين اشتركوا فى استجواب المحروسة والاسلحة الفاسدة .
- كان رئيسا للجنة التحكيم فى الحفل التى أقيمت فى الأريزونا لاختيار ملكة الجمال فى مصر سنة ١٩٤٧ .

الدكتور حافظ عفيفى

شاهد اثبات فى قضية السيد كريم ثابت •

- ولد فى ٢٨ يوليه سنة ١٨٨٦ •
- تلقى علومه الثانوية فى مدرسة التوفيقية •
- أراد والده أن يدخله الأزهر فرفض وهدد بالانتحار •
- عندما التحق بمدرسة الطب سنة ١٩٠٦ تضايق من رائحة الجثث فشرب «البنيب» •
- حصل على دكتوراه فى طب الأطفال •
- كان من أعضاء الوفد المصرى الاول الذى سافر الى باريس سنة ١٩١٩ •
- كان صاحب الامتياز لجريدة السياسة عند نشأتها وكان يشرف على كل كبيرة وصغيرة فيها •
- استقال من الوفد فى ٦ مايو سنة ١٩٢١ بعد أن نشر بيانا يعلن فيه مخالفته لسعد زغلول باشا •
- كان نائبا للبرادعة فى مجلس النواب سنة ١٩٢٦ •
- رفض الملك فؤاد تعيينه وزيرا فى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ •
- اختير وزيرا للخارجية فى وزارة محمد محمود باشا فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨ ، ثم وزيرا مفوضا لمصر فى انجلترا واعتزل منصبه الأخير فى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى •
- هجر مهنة الطب فى سنة ١٩٣٤ •
- عين وزيرا مفوضا لمصر فى لندن سنة ١٩٣٠ واستقال سنة ١٩٣٤ وعاد سفيرا بها عندما رفع التمثيل السياسى الى سفارة ثم استقال •

- كان رئيسا للجنة ترقية التمثيل سنة ١٩٣٥ •
- بلغ مرتبه من الشركات التي كان يديرها سنة ١٩٤٠ عشرة آلاف جنيه •
- عرض عليه فى سنة ١٩٤١ منصب مدير ديوان المحاسبة فرفض •
- متزوج من كريمة المرحوم أمين سامي باشا •
- اشترك مع الاستاذ عبد الحميد بدوى وغيره من المصريين والاجانب في تاليف شركة لانتاج نوع من (الغازوزه) المعروفة فى أمريكا فى مارس سنة ١٩٤٤ •
- رفض الاشتراك فى وزارة النحاس سنة ١٩٣٦ •
- كان ايراده فى سنة ١٩٣٩ من عضوية الشركات ستة آلاف وخمسين جنيها وفى سنة ١٩٤٥ مائة ألف جنيه •
- استقال من شركة مصر للسياحة سنة ١٩٤٧ وكان عضو مجلس الادارة المنتدب بها •
- كان عدد الشركات التى يتمتع بعضويتها فى سنة ١٩٤٧ أكثر من ٢٥ شركة •
- قال فى سنة ١٩٤٨ «إن أكبر غلطة يرتكبها السياسى أن يشتبك فى مناقشة مع جريدة» •
- أدلى بحديث الى الاهرام نشر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥١ ذكر فيه أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تكن نكبة ، وتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية مع انجلترا وأمريكا ، وطالب بقصر الانتخاب على الرجل المتعلم والمرأةالمتعلمة • وقد سبب له هذا الحديث متاعب كثيرة •
- أمر الرئيس السابق مصطفى النحاس فى سبتمبر سنة ١٩٥١ باخراجه من رياسة بنك مصر •
- هتف الطلبة بسقوطه فى سنة ١٩٥٢ •
- كان آخر منصب تولاه حتى الثورة منصب رئيس الديوان الملكى •

الرئيس السابق حسين سرى

شاهد اثبات فى قضية السيد كريم ثابت •

- ولد حسين سرى فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢ •
- حصل على الابتدائية من مدرسة الناصرية •
- كان من أعضاء فرقة تمثيل المدرسة السعيدية سنة ١٩٠٩
- كان أول البكالوريا علمى سنة ١٩١٠ •
- نال دبلوم الهندسة من لندن سنة ١٩١٥ ودبلوم الهندسة من السنترال بباريس سنة ١٩١٦ بدرجة ممتاز •
- عين مساعدا لمدير أعمال فى شئون الرى بالاشغال ثم مفتشا لرى منطقة الاسكندرية •
- اختاره المرحوم مرقص حنا باشا وزير الاشغال فى وزارة الشعب الاولى ومديرا لمكتبه وسكرتيرا عاما مساعدا للوزارة •
- عين فى سنة ١٩٢٥ وكيلا عاما لوزارة الأشغال ثم مديرا عاما لمصلحة المساحة فى سنة ١٩٢٧ فوكيلا لوزارة الاشغال سنة ١٩٢٩ •
- متزوج من صغرى كريمات محمد سعيد باشا رئيس الوزراء سابقا ولم ينجب ذكورا وكريماته متزوجات •
- كان عضوا فى مؤتمر الاحصاء الدولى السابع عشر الذى عقد فى مصر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ •
- اشتغل بالادب عندما كان طالبا فترجم رواية (سجين زندا) وألف قصة عنوانها (النور بعد الظلام) •
- وكتب مقالا فى سنة ١٩٢٨ بالانجليزية فى مجلة الجمعية الجغرافية الأمريكية عن مشروع «منخفض القطارة» ونال أجرا له ١٠٠ جنيه •

- من مؤلفاته العلمية «الرأى العام فى عشرين عاما» .
- عين عضوا بمجلس ادارة الجامعة سنة ١٩٣٥ .
- أقيل من عضوية لجنة الموظفين العليا فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ لأنه غادر الاجتماع بدون ابداء أى عذر شرعى .
- أنعم عليه بالباشوية سنة ١٩٣٦ فى وزارة على ماهر .
- أنعم عليه بوشاح النيل ونيشان ليوبولد الثانى من بلجيكا . ونيشان الجرانداوفسييه لسان موريس والازار من ايطاليا ونيشان الجران أوفيسيه لجيون دونير من فرنسا . .
- أنعم عليه بالوشاح الاكبر من نيشان محمد على سنة ١٩٤١.
- من هواة وضع الدبابيس الثمينة فى الكرافتة .
- يعلق فى سلسلة ساعته الذهبية مصحفا صغيرا داخل علبة من الذهب .
- عين رئيسا للوزارة لاول مرة وعمره ٤٧ سنة وذلك عقب وفاة حسن صبرى باشا سنة ١٩٤٠ وقد استقال فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وقد قرر بعض المهندسين عمل تمثال له من الذهب الخالص لانه أول مهندس يتولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٤١ .
- دخل الوزارة لاول مرة وزيرا للاشغال سنة ١٩٣٨ فى وزارة محمد محمود باشا وتولى الزراعة علاوة على الاشغال بعد استقالة رشوان محفوظ باشا واختاره على ماهر باشا وزيرا للمالية فى أغسطس سنة ١٩٣٩ .
- أول مهندس تولى وزارة الخارجية والداخلية .
- عين عضوا بمجلس ادارة البنك الاهلى سنة ١٩٤٥ .
- أسس شركة الكرنك للنقل والسياحة سنة ١٩٤٥ .
- كان عدد الشركات التى يتمتع بعضويتها سنة ١٩٤٧ أربعون شركة .

- عين عضوا بمجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسج سنة ١٩٥٢ ·
- أمن على حياته ضد اخطار الحرب بعشرين ألف جنيه ·
- تولى رئاسة ديوان الملك فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠ ·
- تولى رئاسة الوزارة فى سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٩ وفى المرتين جاءت بعده مباشرة وزارة الوفد ·

السيد محمد عبد الله جاب الله

شاهد محكمة فى قضية السيد محمود سليمان غنام ·

- عمدة الامراء مركز كفر الدوار مديرية البحيرة ·
- عمره ٦٠ سنة تقريبا ·
- قال عنه الدكتور صلاح الدين محامى المتهم : انه شاهد نزل من السماء لصالح المتهم ·

بيان

بالثروات المصادرة

طبقاً لأحكام محكمة الثورة

النقود والأوراق المالية المودعة بالبنوك (الأموال)

بأسماء المصادرة أموالهم بأحكام محكمة الثورة

أ ـ السيد ابراهيم عبد الهادى ٠

١ ـ النقود ١٩٨ ج و٩٣٢ م ببنك مصر حساب دائن ٠
٩٠ ج و٢٩٧م ببنك التسليف الزراعى المصرى بنزوه

٣ ـ الأوراق المالية : لايوجد باسمه ـ وموجود أوراق مالية ببنك مصر باسم نجليه ابراهيم وحسن ٠

أ ـ باسم ابراهيم ابراهيم عبد الهادى ٠

عدد	
٢٢٢	اسهم شركة مصر للحرير الصناعى ب
٥٢٨	اسهم شركة مصر للحرير الصناعى ا
٥٥٠	اسهم شركة المستحضرات الطبية أ
٤٥٠	اسهم شركة المستحضرات الطبية ب

ب ـ باسم حسن ابراهيم عبد الهادى ٠

عدد	
٤٠٠	أسهم شركة الاسمدة والصناعات
١٩١	أسهم شركة مصر للحرير الصناعى ب
٤٣٤	أسهم شركة مصر للحرير الصناعى ا
٥٥٠	أسهم شركة المستحضرات الطبية أ
٤٥٠	أسهم شركة المستحضرات الطبية ب

ب ـ كريم ثابت :

١ ـ النقود ١١٥٥ج و٥٧٧ م بالبنك البلجيكى والدولى حساب دائن ٠

٢ ـ الأوراق المالية :

عدد

٢٥٠ أسهم شركة الصناعة والتجارة المصرية سيكو بالبنك البلجيكي والدولى •

٢٥٠ أسهم شركة أسيوط للتعبئة (بالبنك البلجيكى والدولى) •

٢٥٠ أسهم شركة صباغي البيضا باسمه واسم السيدة زوجته ببنك باركليز •

٢٠٦ أسهم شركة مياه الاسكندرية بالبنك الاهلى المصرى •

ج ـ السيدة هيلين ثابت (حرم كريم ثابت) :

١ ـ النقود : ٩٦ج و٦٣٥م بالبنك البلجيكي والدولى حساب دائن

٢ ـ الاوراق المالية :

عدد

٢٥٠ أسهم شركة مصر للنقل والمقاولات طرف يوسف صفديه بخلاف ١٤٨ج و٥٠٠م

٧٥٠ أسهم شركة النسيج الوطنية جمفيس •

٥٠ أسهم شركة صباغي البيضا (غير معروف مكانها)

المتلكات الخاصة بالمحكوم عليهم بأحكام محكمة الثورة
حسب الوارد بمحاضر الجرد الواردة لادارة التصفية

١ ـ السيد ابراهيم عبد الهادى :

عدد

١ فيلا مقامة على ٢٥٠ مترا من قطعة أرض ٣١٥٠ مترا بالمعادى رقم ٥ شارع رقم ٣٧، ويقيم بها أسرة المالك السابق ومكونة من دورين وثلاثة حجرات على السطوح ، وجراج عليه حجر خدم •

١ قطعة أرض ٥٢٥٠ مترا فضاء مزروعة ومستعمل جزء منها حديقة ملحقة بالفيلا •

١ سيارة ملاكى رقم ٥٢ ماركة كاديلاك •

٢ ـ السيد كريم ثابت :

عدد
١ منقولات الشقة سكن السيد كريم ثابت وحرمه رقم ٧ بالدور الثالث بالمنزل رقم ٦ شارع خليل بجاردن سيتى بالقاهرة .
١ سيارة بويك رقم ٩٦٦ ملاكى مصر موديل ١٩٥٠

٢ ـ السيدة هيلانة سركيس (حرم كريم ثابت) :

١ عمارة سكنية رقم ٧ شارع روفر ببولكلى رشدى باشا بالاسكندرية مكونة من ثلاثة أدوار بكل دور ثلاثة شقق ، الايجار الشهرى ١٤٨ج و٧٤٠ م
١ عمارة سكنية رقم ٧٠ شارع نيجران بسيدى جابر كليوباتره حمامات بالاسكندرية مكونة من دور أرضى وثلاثة أدوار كل دور شقتين ، الايجار الشهرى ٣٣ج و٨٩٥م
١ عمارة سكنية رقم٧٢ شارع نيجران بجهة كليوباتره حمامات بالاسكندرية مكونة من دور أرضى وثلاثة أدوار بكل دور شقتين ، الايجار الشهرى ٤١ج ٧٩٠م .
١ فيلا رقم ١٣ شارع فرانسو بأبى النواتير مغلقة وبها منقولات ومحتويات ومكونة من دورين وبدروم لانها كانت تقطن فيها .

الأطيان الخاصة بالمحكوم عليهم بأحكام محكمة الثورة

١ ـ السيد ابراهيم عبد الهادى :

س	ط	فدان
٥	١٢	٩٥٨

٢ ـ السيد كريم ثابت :

. . . .

جدول بيانى

لمحاكمات الثورة

المجلد الأول

جدول بيانى لمحاكمات الثوره ([illegible])

رقم مسلسل	اسم المتهم	مهنته	جلسات المحاكمة – الجلسات العلنية – عدد	ق	ساعة	الجلسات السرية – عدد	ق	ساعة	تاريخ اعلان التهم الادعاءات لسنة 1953	[illegible] ـة 1953	النطق بالحكم – التاريخ سنة 53	الحكم	التصديق على الحكم – التاريخ سنة 53	الحكم المصدق عليه	أسماء الادعاء – عسكرى	مدنى	عدد الشهود – إثبات	نفى	أسماء الدفاع
١	ابراهيم عبد الهادى*	رئيس الديوان الملكى رئيس مجلس الوزراء سابقاً ورئيس الحزب السعدى المنحل	٤	٥٧	٥	١		٥	٩/٢٤	١٠/٢٦	١٠/١	الإعدام شنقاً	١٠/٤	السجن المؤبد	بكباشى محمد التابعى	الأستاذ مصطفى الملباوى	٦	٣	الأستاذ مصطفى مرعى (تنحى)
٢	أحمد محمد عوض	عامل بالجيش البريطانى	١	٢		١	٥٥	٢	٩/٢٤	١٠/١	١٠/١	الإعدام شنقاً	١٠/٤	السجن المؤبد	بكباشى سيد سيدجاد	الأستاذ أحمد موافى	١		
٣	سعد الدين السنباطى	بكباشى (ضابط بوليس)	٢	١٢	٤	١	٣٠	١	١٠/١	١٠/٤	١٠/٦	البراءة	١٠/١١	البراءة	بكباشى سيدسيد جاد	الأستاذ أحمد موافى	٤	—	الأستاذ حماده الناحل
٤	اسماعيل المليجى	بكباشى (ضابط بوليس)	١	١١		١	١١	٢	١٠/١	١٠/٤	١٠/٤ (١٠/٥)	البراءة	١٠/١١	البراءة	بكباشى سيدسيد جاد	الأستاذ أحمد موافى	—	—	الأستاذ وحيد رأفت
٥	ابراهيم فرج	وزير سابق ومحام أمام محكمة النقض	٢	٤٥		١	٤٨	٢	١٠/٣	١٠/٥	١٠/٦	أشغال شاقة مؤبدة	١٠/١١	السجن ١٥ سنة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	—	—	الدكتور محمد صلاح الدين
٦	أحمد نصيف	وكيل مكتب خبراء مصر بوزارة العدل	٣	٣٦	٥	١	٢٥	١	١٠/٣	١٠/٦	١٠/١٠	أشغال شاقة مؤبدة	١٠/١١	أشغال شاقة مؤبدة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٣	—	الدكتور زهير جرانه
٧	زكى زهران	أميرالاى بالمعاش	٣	٣٦	٥	١	٢٥	١	١٠/٣	١٠/٦	١٠/١٠	أشغال شاقة ١٥ سنة	١٠/١١	أشغال شاقة ١٥ سنة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٣	—	الدكتور محمد هاشم
٨	مصطفى شاهين	مهندس	٣	٣٦	٥	١	٢٥	١	١٠/٣	١٠/٦	١٠/١٠	أشغال شاقة ١٠ سنوات	١٠/١١	أشغال شاقة ١٠ سنوات	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٣	—	الأستاذ يحيى حسنى
٩	محمود صبرى على	موظف بالجيش البريطانى	٢	٣٨	٤	١	١٠	٢	١٠/٦	١٠/٨	١٠/٨	الإعدام شنقاً	١٠/١١	الإعدام شنقاً	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٣	—	الأستاذ جلال شاهين
١٠	حسن حسن محيى الدين	تاجر بالاسماعيلية	٢	٣٨	٤	١	١٠	٢	١٠/٦	١٠/٨	١٠/٨	غير مذنب	١٠/١١	غير مذنب	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	—	—	الأستاذ عبد القادر عوده

رقم مسلسل	اسم المتهم	مهنته	جلسات المحاكمة: الجلسة العلنية: عدد	ق	ساعة	الجلسة السرية: عدد	ق	ساعة	تاريخ إعلان التهم بالادعاءات سنة ١٩٥٣	تاريخ [illegible] سنة ١٩٥٣	النطق بالحكم: التاريخ	الحكم	التصديق على الحكم: التاريخ سنة ٥٣	الحكم المصدق عليه	أسماء الادعاء: عسكري	مدني	عدد الشهود: إثبات	نفي	أسماء الدفاع
١١	ابراهيم اسماعيل على	موظف بالجيش البريطانى	٢	٣٨	٤	١	١٠	٢	١٠/٦	١٠/٨	١٠/٨	أشغال شاقة ١٥ سنة	١٠/١١	أشغال شاقة ١٥ سنة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٢	—	الأستاذ مصطفى كامل البسيونى
١٢	عطية عزيز جندى	تاجر بميت غمر	٢	٣٨	٤	١	١٠	٢	١٠/٦	١٠/٨	١٠/٨	براءة	١٠/١١	براءة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	—	—	الأستاذ محمد طاهر الخشاب
١٣	حسن السيد أحمد	تاجر بالاسماعيلية	٢	٣٠	٤	١	١٠	٢	١٠/٦	١٠/٨	١٠/٨	أشغال شاقة مؤبدة	١٠/١١	أشغال شاقة مؤبدة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	—	—	الأستاذ محمود كامل
١٤	محمود شكرى	صحفى وموظف بمصلحة البريد	٢	٥١	١	١	٤٠	٣	١٠/١٠	١٠/١٢	١٠/١٣	السجن ١٠ سنوات	١٠/١٤	السجن ١٠ سنوات	بكباشى سيد سيدجاد	الأستاذ أحمد موافى	—	—	الأستاذ ابراهيم طلعت
١٥	كريم ثابت **	مستشار صحفى الملك السابق سابقاً	٤	٢٠	٧	٢	١٠	٣	١٠/١١	١٠/١٢	١٠/١٨	أشغال شاقة مؤبدة	١٠/١٨	أشغال شاقة مؤبدة	بكباشى محمد التابعى	الأستاذ مصطفى الهلباوى	٣	—	الأستاذ أحمد رشدى
١٦	الفريد عوض ميخائيل	عامل بالجيش البريطانى	٢	٢٠		١	١٠	٣	١٠/١١	١٠/١٧	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	بكباشى سيدسيد جاد	الأستاذ أحمد موافى	—	—	
١٧	محمد عزت محمد راغب	موظف بادارة الأبحاث الفنية	٢	٢٠		١	١٠	٣	١٠/١١	١٠/١٣	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	بكباشى سيدسيد جاد	الأستاذ أحمد موافى	—	—	الأستاذ عبد المجيد عامر
١٨	بولس مكسيموس سويحة	« «	٢	٤٠		١	١٠	[illegible]	١٠/١١	١٠/١٣	١٠/١١	الإعدام شنقاً	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	بكباشى سيد سيد جاد	الأستاذ أحمد موافى	—	—	
١٩	محمود سليمان غنام	وزير سابق ومحام	٥	٤٠	١٣	١		٤	١٠/١١	١٠/١٨	١٠/٢٠	١٥ سنة مع إيقاف التنفيذ	١٠/٢٥	١٥ سنة مع إيقاف التنفيذ	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	١	—	الدكتور محمد صلاح الدين

* ما زاد عن أملاكه عما ورثه شرعاً ** ما زاد عن ممتلكاته هو وزوجته بعد ١٩٤٦/٤/٢٧

شكر وتقدير

اليوم وقد انتهينا من المجلد الأول فان الواجب يقتضى أن نسجل بكل فخر وتقدير الشكر باسم المواطنين جميعا لكل الذين ساهموا فى اخراج تلك المجموعة ، التى هى سجل لأهم أحداث ثورة الشعب . سيتوارثه الأبناء عن الآباء ، فيعتزون به ، ويفخرون بكل من ساهم فى اخراجه .

ويسرنا ـ ونحن نسجل هذا الشكر باسم المواطنين جميعا ـ أن نخص به هؤلاء السادة :

١ ـ قائد الجناح وجيه اباظة
مدير الشئون العامة للقوات المسلحة سابقا .

٢ ـ الدكتور حسن ابو السعود
وكيل وزارة الارشاد القومى سابقا .

٣ ـ الأستاذ على زين العابدين
مدير مصلحة الاستعلامات .

٣ ـ الأستاذ منصور محمد
مراقب عام الاستعلامات سابقا .

٥ ـ الأستاذ مصطفى أمين
صاحب دار اخبار اليوم

٦ ـ الصاغ محمد أبو الفضل الجيزاوى
نائب مدير الشئون العامة للقوات المسلحة .

٧ ـ مدير وموظفو وعمال مطبعة مصر

٨ ـ شركة النيل للتوزيع

خاتمــــة

« الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتــدى لولا أن هدانا الله »

وبعد

فبهذا الكتاب نكون قد انتهينا من المجلد الأول لمحاكمــات الثورة ، الذى جمع ألوانا مختلفة لقضايا تعددت فيها صنوف الاتهام ، الموجهة الى أشخاص ... بعضهم تبوأ أعلى مناصب الدولة ، فى عهد طغت فيه المصلحة الشخصية ، والنزعــة الحزبية على كل شيء ، حتى ملكت عليهم قلوبهم . والبعض الآخر لم يحتل مركزا أو منصبا ، ولكنه ارتضى لنفســه أن يعيش فى هذا الفساد حتى ضل واندفع فى ركاب العدو لقاء دراهم قليلة باع بها أغلى ما يعتز به الانسان ـ وهو وطنه ـ الذى تتسع له أرضه ، وتظلله سماؤه ، وينعم بما يخرجه من خيرات .

وفى كل هذه القضايا نرى النفوس الضعيفة ، والشخصيات التى كانت تبدو للناس على غير حقيقتها ، ونرى الأقزام كيف كانوا يعيشون عمالقة !!

ولعل أبلغ ما يخرج به الانسان من هذه المحاكمات هو أن الشعب قد ينخدع بالقول الزائف بعض الوقت ولكن الزيف يذهب ، وتبقى الحقائق ماثلة .

وسنعرض باذن الله فى كتابنا السابع ـ أول المجلد الثانى ـ نماذج أخرى لقضايا .. المتهمون فيها لا يختلفون عن أسلافهم ، وان تباينت تهمهم ، وســنبدأ بتقديم الدكتور أحمـــد النقيب الذى ارتضى أن يجعل من مستشفى المواســاة ملهى ومرقصا للملك الفاجر ، متجاهلا ما يجب أن يتوافر فى هذا المكان من التوقير والرعاية . حتى شاءت الأقدار أن ينــال جزاءه فى عهد ثورة التحرير والتطهير .

فهرس العناوين

صفحة

الكتاب الأول :

محكمة الثورة ـ محكمة الشعب ـ تبحث فى الماضى
ليسجل التاريخ ١
الأهداء ١٧
اعلان تشكيل محكمة الثورة ٢٠
أمر تأليف محكمة الثورة ٢٢
مكتب التحقيق والادعاء ٢٥
فلسفة محاكمات الثورة ٢٨
محكمة الثورة ـ قائمة الاتهام ٣٢
القضية الأولى المتهم فيها ابراهيم عبد الهادى . ٣٥
محضر الجلسة الأولى لمحكمة الثورة . . . ٣٧
محضر الجلسة الثانية لمحكمة الثورة . . . ٥٧
محضر الجلسة الثانية المستمرة لمحكمة الثورة . ١٢١
محضر الجلسة الثالثة لمحكمة الثورة . . . ١٥٨
محضر الجلسة الرابعة لمحكمة الثورة . . . ١٩٨
الحكم على المتهم ابراهيم عبد الهادى . . . ٢٠١
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم بعد تخفيفه ٢٠١
القضية الثانية ٢٠٣
تابع الجلسة الرابعة لمحكمة الثورة ٢٠٥
خاتمة ٢٠٧

الكتاب الثانى :

فلسفة محاكمات الثورة ٢١١

صفحة
القضيتان الثالثة والرابعة المتهم فيها البكباشي بسعد
الدين السنباطي والبكباشي اسماعيل المليجي . ٢١٩
محضر الجلسة الخامسة لمحكمة الثورة . . . ٢٢٣
الحكم على المتهم البكباشي اسماعيل المليجي . . ٢٣٨
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم . . . ٢٣٨
محضر الجلسة السابعة لمحكمة الثورة . . . ٢٣٩
الحكم على المتهم البكباشي سعد الدين السنباطي . ٢٨٩
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم . . . ٢٨٩
القضية الخامسة المتهم فيها السيد ابراهيم فرج . ٢٩١
محضر الجلسة السادسة لمحكمة الثورة . . . ٢٩٥
محضر الجلسة السرية فى قضية المتهم السيد ابراهيم
فرج ٣٠٣
محضر الجلسة السابعة لمحكمة الثورة . . . ٣٢٨
الحكم على المتهم ابراهيم فرج ٣٢٩
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم بعد تخفيفه . ٣٢٩
القضية السادسة المتهم فيها أحمد نصيف وزكى
زهران ومصطفى شاهين ٣٣١
محضر الجلسة السابعة المستمرة لمحكمة الثورة . ٣٣٥
محضر الجلسة السرية لمحكمة الثورة فى القضية المتهم
فيها أحمد نصيف ٣٦١
محضر الجلسة الثامنة لمحكمة الثورة . . . ٣٨٣
نص الأحاديث المسجلة بين نصيف صانع الاشاعات
وبين بعض المواطنين ٤٣٢
محضر الجلسة التاسعة لمحكمة الثورة . . . ٤٤١
الحكم على المتهمين الثلاثة : أحمد نصيف وزكى ٤٤١
زهران ومصطفى شاهين ٤٤٢
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم . . ٤٤٢
خاتمة ٤٤٣
يجب أن تعلم ٤٤٤

صفحة

الكتاب الثالث :

فلسفة محاكمات الثورة ٤٤٧
ايضاح وتنبيه ٤٥٠
القضية السابعة المتهم فيها : محمود صبرى على وحسن حسن محيى الدين ، وابراهيم اسماعيل على وعطية عزيز جندى وحسن سيد أحمد وشهرته « حسن قدرى » ٤٥٥
لماذا قدم الخائن صبرى لمحكمة الثورة ؟!! . . . ٤٦١
أدلة الادعاء ضد المتهم محمود صبرى على . . . ٤٦٦
محضر الجلسة التاسعة لمحكمة الثورة . . . ٤٧٣
محضر الجلسة السرية للخونة صبرى وزملائه . ٤٨٧
محضر الجلسة التاسعة المستمرة لمحكمة الثورة . ٥١٠
محضر الجلسة الحادية عشرة لمحكمة الثورة . ٥٣١
الحكم على المتهمين الخمسة . . ٥٣٢ – ٥٣٤
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم . . . ٥٣٦
الغضية الثامنة المتهم فيها محمود شكرى . . ٥٣٧
محضر الجلسة الحادية عشرة لمحكمة الثورة . . ٥٤١
صورة طبق الأصل من أقوال (كنج صبرى) بشأن المتهم محمود شكرى ٥٦٢
القضية التاسعة المتهم فيها : ألفريد عوض ميخائيل ومحمد عزت محمد راغب وبولس مكسيموس سويحة ٥٦٩
محضر الجلسة الثانية عشرة لمحكمة الثورة . . ٥٧٣
محضر الجلسة السرية للخونة الثلاثة . . . ٥٨١
محضر الجلسة الثالثة عشرة لمحكمة الثورة . . ٦٢٤
الحكم على المتهمين الثلاثة ٦٢٥
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم . . . ٦٢٥

صفحة

خاتمة ٦٢٦
تنبيه ٦٢٧
استدراك ٦٢٨

الكتاب الرابع :

فلسفة محاكمات الثورة ٦٣١
القضية العاشرة المتهم فيها السيد كريم ثابت . ٦٣٩
محضر الجلسة الحادية عشرة لمحكمة الثورة . . ٦٤٣
محضر الجلسة الرابعة عشرة لمحكمة الثورة . . ٦٤٧
صحافة كريم ثابت ٧١٣
تقرير عن تطورات ثروة السيد كريم ثابت وحرمه وكريمته من ١٩٤٦/٥/٢٧ الى ١٩٥٢/٧/٢٠ . ٧٢١
الباب الأول لتطور الثروة ٧٢١
الباب الثانى لتطور الثروة ٧٢٥
الباب الثالث ــ المبالغ المحولة للخارج . . . ٧٣٠
الباب الرابع ــ المبالغ المودعة بالبنك البلجيكى والدولى بمصر ٧٣١
جدول بالمبالغ المدفوعة للسيد كريم ثابت من الشركات . . . . ٧٣٣ ــ ٧٣٤
النتيجة النهائية لتطور ثروة كريم ثابت . . . ٧٣٥
محضر الجلسة الرابعة عشرة المستمرة لمحكمة الثورة ٧٣٦
محضر الجلسة الخامسة عشرة لمحكمة الثورة . ٧٦٩
محضر الجلسة السرية فى القضية المتهم فيها كريم ثابت ٧٧٣
محضر الجلسة السادسة عشرة لمحكمة الثورة . ٨٠١
الحكم على المتهم كريم ثابت ٨٠١
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم . . . ٨٠٢

صفحة

خاتمة ٨٠٣
تنبيه ٨٠٤

الكتاب الخامس :

فلسفة محاكمات الثورة ٨٠٥
القضية الحادية عشرة المتهم فيها السيد محمود
سليمان غنام ٨١١
محضر الجلسة السادسة عشرة لمحكمة الثورة . . . ٨١٣
محضر الجلسة السابعة عشرة لمحكمة الثورة . . ٨٣٤
محضر الجلسة الثامنة عشرة لمحكمة الثورة . . ٩١٨
خاتمة ٩٨٠
تنبيه ٩٨١
أيها القارىء ٩٨٢

الكتاب السادس :

فلسفة محاكمات الثورة ٩٨٩
محضر الجلسة التاسعة عشرة لمحكمة الثورة . . ٩٩١
محضر الجلسة العشرين لمحكمة الثورة . . . ١٠٧٣
قسم التحرير ١٠٧٥
المتهمون ١٠٧٨
القضية الأولى ١٠٨١
المحاكمة فى سطور ١٠٨٢
السيد ابراهيم عبد الهادى ١٠٨٤
السيد ابراهيم عبد الهادى ١٠٨٦
محكمة الثورة تفسر حكمها فى قضية ابراهيم
عبد الهادى ١٠٩٠
القضية الثانية ١٠٩٣

صفحة

المحاكمة فى سطور ١٠٩٤
أحمد محمد عوض ١٠٩٥
القضية الثالثة ١٠٩٧
المحاكمة فى سطور ١٠٩٨
البكباشى سعدالدين السنباطى ١٠٩٩
القضية الرابعة ١١٠١
المحاكمة فى سطور ١١٠٢
البكباشى اسماعيل المليجى ١١٠٣
القضية الخامسة ١١٠٥
المحاكمة فى سطور ١١٠٦
السيد ابراهيم فرج ١١٠٧
القضية السادسة ١١٠٩
المحاكمة فى سطور ١١١٠
القضية السابعة ١١١٣
المحاكمة فى سطور ١١١٤
القضية الثامنة ١١١٩
المحاكمة فى سطور ١١٢٠
القضية التاسعة ١١٢٣
المحاكمة فى سطور ١١٢٤
القضية العاشرة ١١٢٧
المحاكمة فى سطور ١١٢٨
السيد كريم ثابت ١١٢٩
القضية الحاديةعشرة ١١٣٣
المحاكمة فى سطور ١١٣٤
السيد محمود سليمان غنام ١١٣٥
الأستاذ مصطفى مرعى المحامى ١١٣٨

صفحة

الأستاذ وحيد رافت المحامى	١١٣٩
الدكتور محمد صلاح الدين المحامى . . .	١١٤٠
الدكتور زهير جرانة المحامى	١١٤٢
الأستاذ احمد رشدى المحامى	١١٤٢
الفريق محمد حيدر	١١٤٤
الأستاذ حسين فهمى	١١٤٥
اللواء أحمد عبد الهادى	١١٤٦
الدكتور نجيب اسكندر	١١٤٧
الأستاذ عبد السلام الشاذلى	١١٤٨
الدكتور حافظ عفيفى	١١٤٩
الرئيس السابق حسين سرى	١١٥١
السيد محمد عبد الله جاب الله	١١٥٣
بيان بالثروات المصادرة طبقا لأحكام محكمة الثورة	١١٥٥
النقود والأوراق المالية المودعة بالبنوك . . .	١١٥٦
جدول بيانى لمحاكمات الثورة (المجلد الاول) . .	١١٥٩
شكر وتقدير	١١٦٣
خاتمة	١١٦٤

فهرس الصور

صفحة

الكتاب الأول :

أعضاء مجلس قيادة الثورة ٢
قسم التحرير ٣
المؤتمر الشعبى فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ . . . ٤
الصاغ صلاح سالم يعلن تشكيل محكمة الثورة . ٥
رئيس محكمة الثورة وعضو اليمين واليسار . . . ٦
قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى ٧
البكباشى أنور السادات ٨
قائد الأسراب حسين ابراهيم ٩
رئيس وأعضاء مكتب التحقيق والادعاء ١٠
البكباشى اركان حرب زكريا محيى الدين . . ١١
وكيل النائب العام الأستاذ عبد الرحمن صالح . ١٢
نائب الأحكام البكباشى أبراهيم سامى جاد الحق . ١٢
وكيل النائب العام الأستاذ أحمد موافى . . . ١٣
نائب أحكام البكباشى سيد سيد جاد . . . ١٣
وكيل النائب العام الأستاذ مصطفى الهلباوى . ١٤
نائب أحكام البكباشى محمد التابعى ١٤
أركان حرب مجلس قيادة الثورة ١٥
حاجب المحكمة ١٥
سكرتيرية الادعاء والمحكمة ١٥
هيئة مكتب شئون محكمة الثورة ١٦
المتهم ابراهيم عبد الهادى فى انتظار محاكمته . . . ٣٦

صفحة

المتهم ابراهيم عبد الهادى يحاول أن يدفع عن نفسه الاتهام ٥١
الأستاذ مصطفى مرعى المحامى يعدد طلبات الدفاع . ٥٢
المتهم ابراهيم عبد الهادى وقد اكتشف ضعفه بعد طول ظلمه ١٠١
الفريق محمد حيدر يدلى بشهادته ١٠٢
المتهم ابراهيم عبد الهادى بقاعة محكمة الثورة . ١١٠
الشاهد السيد رجب يروى وقائع التعذيب . . ١١٢
المتهم ابراهيم عبد الهادى لحظة النطق بالحكم . ١٩٩
الأستاذ مصطفى الهلباوى يلقى كلمة الادعاء . . ٢٠٠
المتهم أحمد محمد عوض فى انتظار محاكمته . . ٢٠٤

الكتاب الثاني :

رئيس واعضاء المحكمة فى غرفة المداولة . . . ٢١٤
الأستاذ احمد موافى وكيل النائب العام . . . ٢١٥
البكباشى سيد سيد جاد المدعى العام . . . ٢١٦
البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المدعى العام . ٢١٧
الأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام . ٢١٨
المتهم البكباشى سعد الدين السنباطى عند خروجه من غرفة المداولة ٢٢٠
المتهم سعد الدين السنباطى يدافع عن نفسه . ٢٢١
المتهم البكباشى اسماعيل المليجى أثناء محاكمته . ٢٢٢
البكباشى سعد الدين السنباطى بعد الحكم ببراءته . ٢٩٠
المتهم ابراهيم فرج فى طريقه الى السجن بعد الحكم . ٢٩٢
المتهم ابراهيم فرج أثناء محاكمته ٢٩٣
المتهم ابراهيم فرج بصحبة محاميه الدكتور محمد صلاح الدين ٢٩٤
المتهم ابراهيم فرج يغادر القاعة منكس الرأس . ٣٣٠

صفحة

المتهمون بترويج الاشاعات : احمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين ٤٢٤

صورة زنكوغرافية للكارت المرسل من (ارباب) الى المتهم احمد نصيف ٤٢٨

صورة زنكوغرافية للخطاب المرسل من (غطاس) الى المتهم أحمد نصيف ٤٢٩

صورة زنكوغرافية للخطاب المرسل من « حسنى عبده » الى المتهم أحمد نصيف ٤٣٠

نص الخطاب المرسل من « محسن » الى المتهم احمد نصيف ٤٣١

الكتاب الثالث :

قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى يغادر مبنى المحكمة ٤٥٢

قضاة الثورة ٤٥٣

محكمة الثورة : القضاة وممثلو الاتهام والحاجب وأعضاء السكرتيرية ٤٥٤

الخائن صبرى وهو يغادر غرفة المداولة بعد انتهاء الجلسة السرية ٤٥٦

الخائن صبرى يفكر فى مصيره ٤٥٧

الخائن صبرى يتوسط أصدقاءه الانجليز أعداء الوطن ٤٥٨

الخائن صبرى بين اثنين من الانجليز . . . ٤٥٨

الخونة : محمود صبرى على ، حسن حسن محيى الدين ، عطية عزيز جندى ، وحسن سيد أحمد الشهير بحسن قدرى ٤٥٩

الخونة الأربعة أيضا فى طريقهم الى محكمة الثورة . ٤٦٠

الخونة الأربعة أثناء محاكمتهم ٤٧٢

الخائن محمود صبرى عقب الحكم عليه بالاعدام . ٥٣٣

المتهم حسن حسن محيى الدين عقب الحكم ببراءته ٥٣٥

صفحة

الخائن محمود شكرى . . . . ٥٣٨ – ٥٣٩

الخائن محمود شكرى أثناء محاكمته . . . ٥٤٠

الخائن محمود شكرى مع أحد عملائه من أعداء الوطن ٥٦٥

مندوب القوات المعادية الذى كان مع الخائن محمود شكرى ٥٦٥

الخونة الثلاثة : بولس مكسيموس سويحة ، محمد عزت محمد راغب ، ألفريد عوض ميخائيل . . ٥٦٨

الخائن بولس مكسيموس سويحة ٥٧٠

الخائن محمد عزت محمد راغب ٥٧١

الخائن ألفريد عوض ميخائيل ٥٧٢

الكتاب الرابع

« عين الثورة » البكباشي أركان حرب زكريا محيى الدين ٦٣٥

البكباشي محمد التابعى بعد مرافعته فى قضية كريم ثابت ٦٣٦

البكباشي محمد التابعى يصف كريم ثابت بأنه الفساد ٦٣٧

المدعى الثائر الاستاذ مصطفى الهلباوى . . . ٦٣٨

المتهم كريم ثابت فى طريقه الى محكمة الثورة . . ٦٤٠

المتهم كريم ثابت فى انتظار محاكمته . . . ٦٤١

المتهم كريم ثابت وبجواره محاميه الأستاذ أحمد رشدى ٦٤٢

البكباشي محمد التابعى يقرأ على المحكمة ما جمعه عن ثروة كريم ثابت وزوجته ٦٨٥

المتهم كريم ثابت أثناء مناقشته ٦٨٦

الأستاذ مصطفى الهلباوى أثناء مرافعته . . ٦٨٧

المتهم كريم ثابت يتحدث الى المحكمة عن انحلال فاروق الخلقى ٦٨٨

المتهم كريم ثابت أثناء محاكمته ٧١٢

صفحة

هيلين ثابت حرم المتهم كريم ثابت ٧٢٣

صور زنكوغرافية لأربعة شيكات بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه استولى عليها كريم ثابت من مستشفى المواساة بالاسكندرية . . . . ٧٦٤ – ٧٦٧

البكباشى محمد التابعى بعد أن جمع كل ما يدين كريم ثابت ٧٦٨

الأستاذ عبد السلام الشاذلى الشاهد فى قضية المتهم كريم ثابت ٧٨١

هيلانة سركيس او هيلين ثابت جرم المتهم كريم ثابت ٧٨٥

المليونيرة الصغيرة ليلى كريم ثابت فى عيد ميلادها . ٧٨٥

السيد حسين سرى يروى للمحكمة كيف كانت تحكم مصر بأمر من كريم ثابت ٧٨٦

السيد حافظ عفيفى الشاهد فى قضية المتهم كريم ثابت ٧٨٧

السيد عبد السلام الشاذلى يروى قصة الأمير الشرقى وصور النساء وازمة مجلس الشيوخ . . ٧٨٨

الكتاب الخامس :

قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى يسجل كلمته للتاريخ ٨٠٩

البكباشى ابراهيم سامي جاد الحق والأستاذ عبد الرحمن صالح . ممثلا الادعاء فى قضية سليمان غنام ٨١٠

الأستاذ سليمان غنام يستمع الى رئيس المحكمة وهو يقرا الادعاءات المقامة عليه ٨١٢

الكتاب السادس :

المؤتمر الشعبى حيث اعلن تشكيل محكمة الثورة . ١٠٧٦

مدخل محكمة الثورة ١٠٧٧

صفحة

حجرة المتهمين ١٠٧٩
السيد ابراهيم عبد الهادى قبل انعقاد الجلسة السرية ١٠٨٠
المتهم ابراهيم عبد الهادى ١٠٨١
الخائن أحمد محمد عوض فى انتظار محاكمته . . ١٠٩٢
المتهم أحمد محمد عوض ١٠٩٣
البكباشى سعد الدين السنباطى عقب الحكم ببراءته ١٠٩٦
المتهم البكباشى سعد الدين السنباطى . . . ١٠٩٧
البكباشى اسماعيل المليجى يغادر قاعة المحكمة بعد
انتهاء الجلسة السرية ١١٠٠
المتهم البكباشى اسماعيل المليجى ١١٠١
ابراهيم فرج يغادر قاعة المحكمة عقب النطق بالحكم ١١٠٤
المتهم ابراهيم فرج ١١٠٥
ثالوث الاشاعات والأراجيف ١١٠٨
المتهمون زكى زهران، أحمد نصيف ، مصطفى شاهين . ١١٠٩
الخائن صبرى يتوسط زملاءه ١١١٢
المتهمون ــ حسن قدرى ــ كنج صبرى ــ حسن
محيى الدين ــ ابراهيم اسماعيل على ــ عطية عزيز
جندى ١١١٣
الخائن شكرى يغادر قاعة محكمة الثورة . . ١١١٨
المتهم محمود شكرى ١١١٩
الخونة الثلاثة ١١٢٢
المتهمون ــ بولس مكسيموس سويحة ــ محمد عزت
محمد راغب ــ الفريد عوض ميخائيل . . ١١٢٣
الفاجر كريم ثابت ١١٢٦
المتهم كريم ثابت ١١٢٧
محمود سليمان غنام أثناء محاكمته ١١٣٢
المتهم محمود سليمان غنام ١١٣٣
قاعة المحامين ١١٣٧
قاعة الشهود ١١٤٣

المحاكمات للثورة

الكتاب الخامس

أعده
آمال كبيرة

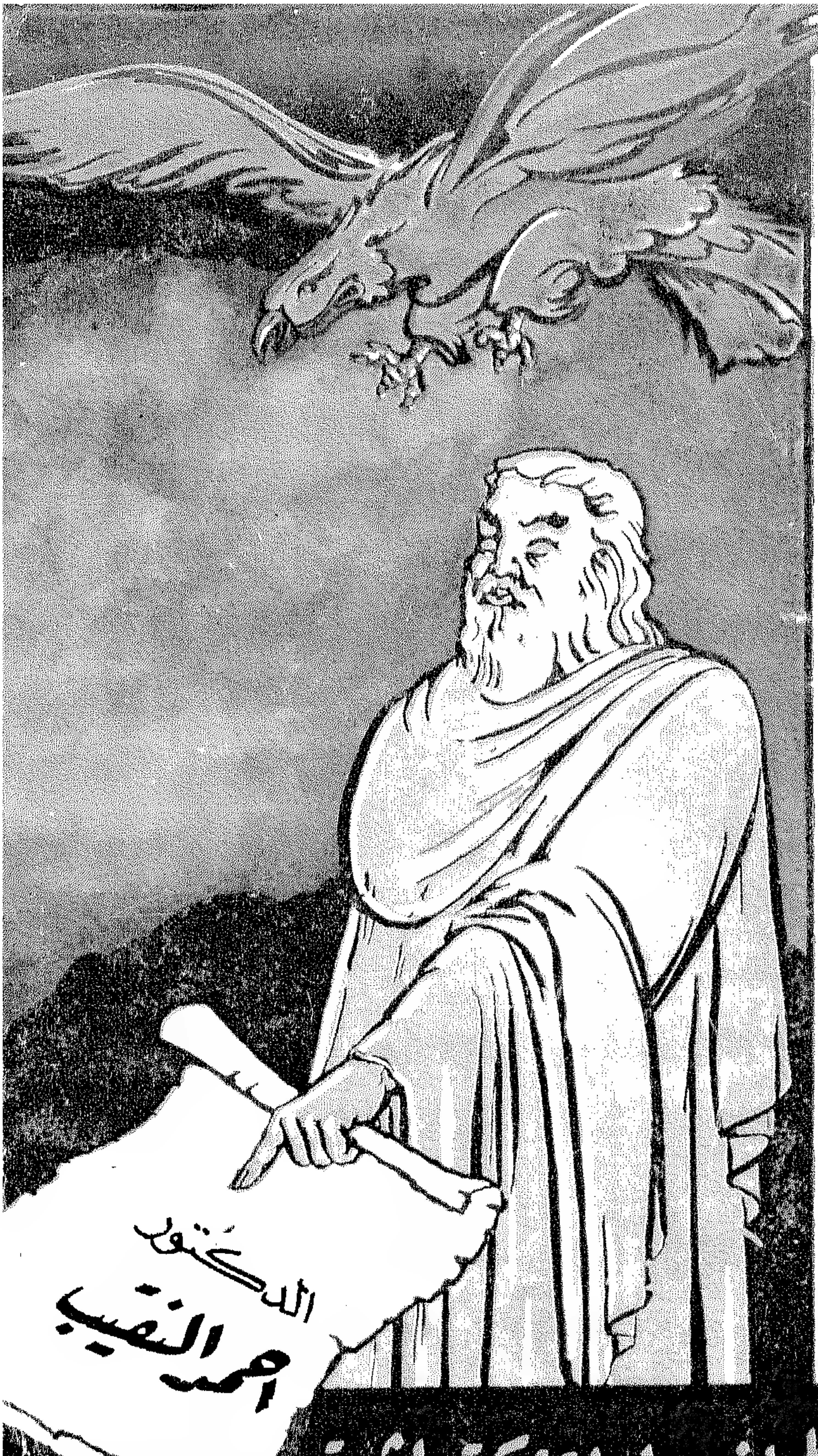

تصدر عن:
مكتب شئون
محكمة الثورة

الطبعة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة

وزارة الإرشاد القومى
مصلحة الاستعلامات

محاكمات الثورة

إعداد
كمال عبد الحميد كيرة
رئيس مكتب شئون محكمة الثورة

المضبطة الرسمية
لمحاضر جلسات محكمة الثورة

الكتاب السابع
المجلد الثانى

صدر عن
مكتب شئون محكمة الثورة
القاهرة : ٦٨ شارع قصر العينى

فلسفة محاكمات الثورة

ليست الثورات كما يتبادر الى بعض الأذهان ظواهر عرضية نادرة التكرار ، تنشب بين آونة واخرى فى هذا المكان أو ذاك ، أو فى هذه الحقبة من تاريخ البشرية أو تلك ، وانما هى ظواهر حيوية تقتضيها ظروف الحياة الانسانية ، التى تنشد دائما كل جديد ، وتصبو الى كل كمال ، وتتطلع الى حياة سامية ، ولولا تحفز البشرية الى التجديد والتطور ، ولولا استشرافها المثل العليا ، لما انبعثت أنوار دين ، ولا زكت دوحة علم ، ولا امتدت أفياء حضارة ، ولا ادل على تجدد هذه الظاهرة وحيويتها وضرورتها الاجتماعية ، من اننا نلمس مع كل جيل - على الأغلب الأعم - ثورة فى المعايير والقيم ، تنجلى فى هيئة صراع عارم بين ما نطلق عليه ((القديم والحديث)) وينقشع هذا الصراع عن مثل جديدة ، تؤثر فى تقاليد المجتمع ، ونظام حياته ، فترة قد يطول امدها او يقصر ، ولكنها - لا ريب - متفاعلة مع الملابسات التى انبثقت منها .

وماتاريخ البشرية فى مختلف مراحله الا سلسلة من ثورات موشبة الحلقات ، والثورات شكول متعددة ، والوان شتى ، فقد تكون ثورات فكرية تتصارع فيها المبادىء والنظريات والمعتقدات ، أو ثورات اجتماعية تصطدم فيها تقاليد مجتمع باخرى تباينها ، او ثورات يتصاول فيها نظام للحكم مع نظام مغاير

له ، والثورة ــ فى رايى ــ هى كل ذلك مجتمعا منــدمجا . فالاتجاه الفكرى ، والتطور الاجتماعى ، ونظم الحكم وأساليبه كلها عناصر متمازجة متفاعلة ، يتأثر كل منها بمقومات الآخر ، واذن فالثورة ليست صراعا فحسب ــ لأن هذا الصراع هو المظهر الخارجي الذى عن طريقه تلد الثورة ذاتهــا ، وتعلن وجودها ــ وانما الثورة الحق مراحل مترابطة ، أساسها تلك المثل والقيم الجديدة التى غالبا ما تظهر فى صورة غامضــة لا تلبث أن تستبين معالمها شيئا فشيئا ، أو تتبدى طفرة فتطوح بالمثل القديمة البالية وتقضى عليها .

ولما كانت الثورات ظواهر اجتماعية حيوية كما قــدمنا ، فانها تتولد فى نفوس الناس ، وتنساب فى مشاعرهم . ولا تفرض عليهم فرضا ، ولذلك فانه يسبقها ويصحبها دائما وعى وبصر وتجاوب فى مختلف الطبقات ، واذا انعدم هذا الوعى ، ولم يتمثل هذا التجاوب ، فقلما تقوم ثورة ، أو يحدث انقلاب ، وبدهى أنه يساير هذا الوعى شعور عام بفساد النظم القائمة واخفاقها ، ومنافاتها للصلاحية ، كما تنبع عنه رغبة قوية فى احلال نظم جديدة محلها تتلاءم والوعى الجديد ، وتواكب المثل العليا التى يسعى المجتمع الى تحقيقها .

على ضوء هذه الحقائق نريد أن نحدد الى أى مدى نستطيع فى أقطاره أن نطلق كلمة الثورة على حركة الجيش التى قامت منذ أكثر من عامين . هل هى مجرد انقلاب طوح بنظام للحكم ليأتى بنظام آخر ؟؟ حتى اذا ما قام هذا النظام ، وبسط سلطانه ، فقدت الحركة طابعها الثورى ؟؟ واصبحت مجرد انتقــال لمركز السلطة من قوة حاكمة الى قوة أخرى ؟؟ أم هى ثورة أصيلة ، مهدت لها ظروف جعلت جميع طبقات الشعب ترى ضرورة قيامها ، وتتجاوب معها ، وتدين بمثلها ؟؟ الحقيقة التى

لا ينطرق اليها الشك أن حركة الجيش ثورة ، لأنها قامت فى آونة شعر فيها كل فرد من أبناء البلاد بافلاس المعايير التى كانت سائدة ، واحس بوجوب احلال غيرها محلها ، اذ لولا هذا الشعور لما هبت مصر كلها مؤيدة مؤازرة بروحها ودمها هذا الانقلاب ، ولما بارك الناس حركة هؤلاء الأفذاذ الذين صاحوا بها ، فمكنوهم من أن يقضوا على نظام الحكم بين عشـــية وضحاها .

والثورات دائما تصحبها محاكمات ، يقدم لها كل من هدد كيانها ، الى جانب الذين كانوا حربا على البلاد ، وعائقا دون نهضتها وتقدمها ، وهذه المحاكمات تكون فى صـور متنوعة عديدة بحيث تتمشى وروح الثورة ، ومزاج قادتها ، فتارة تبدو محاكمات شعبية عنيفة فى الميادين والطرقات ، وطورا تكون محاكمات منظمة سريعة ، وان كان لها منطقها وقانونها الخاص ، وقد اخذت محاكمات ثورتنا ذلك الطابع الهادىء الذى لبسته الحركة منذ بدايتها ، فالمحاكمات لا تتسم بروح العنف والتحامل وطريقة تنفيذ احكامها لا تتجاوز حدود المألوف ، فلا مقاصل تنصب فى الميادين والطرقات ولا اراقة للدماء فى كل مكان . ولا استهانة بحق واحد من حقوق الانسان .

ولكن ما هى الفلسفة التى تكمن وراء هذه المحاكمات ؟ لعلى ارى ما لا يراه البعض من ان فلسفة المحـاكمات هى انهـا تكشف للناس عن سوءات ماضيهم ، وتبين لهم انحلال عالم ما قبل الثورة . حقا انها تجلو تفاصيل تلك الحياة ، وتبرز ما خفى من اسرارها ، ولكن الناس ليسوا بحاجة جوهرية الى عرفان تلك التفاصيل ، لانهم كانوا على بينة بمضمونها قبل قيام الثـورة ، والا لمـا اقتنعوا بوجوب هدمها هذا الاقتناع الذى يجب ان يسـبق ويمهد لكل ثورة ، ولمـا تجـاوبوا

اشد التجاوب معها عند قيامها ، ان الفلسفة لا تشغل بالظواهر والعرض ، ولكنها تهتم بالمعايير والقيم والجوهر ، وفلسفة محاكمات الثورة تجثم فى أحكامها ، وان أول حكم نطقته الثورة كان فى الأيام الأولى من قيامها حينما ثلت عرش الملك السابق ، ولست أعنى بهذه الفلسفة ادانة أناس ، وتبرئة آخرين ، وانما أعنى ادانة المثل الخاطئة — فى نظر الثورة على الأقل — التى يدين اولئك الناس بها ، ويقفون رمزا لها ، ولا ادل على صحة مذهبى هذا من أن المحاكمات ضرورة فى المراحل الأولى من الثورة — مراحل الهدم والتحطيم — ولقد أصدرت الثورة بعد ذلك حكمها على معيارين زائفين قامت لتحطيمهما ، أولهما الفساد الداخلى وثانيهما سلطان المستعمر الأجنبى .

والمفروض ان الثورة الحق تهدم وتحطم ، لتبنى وتدعم ، وليست تسمى ثورة تلك التى تقوم على الهدم وحده . فالهدم ليس غاية الثورة ، بل هو وسيلة لاقامة المجتمع الذى تنشده وتهدف اليه ، وتجاهد ان تزوده بمادة الاستقرار والنمو والرخاء . والى أن تفرغ من خوض هذه المراحل تسير الثورة فى مرحلة انتقال من اخطر مراحلها . اقول من أخطر مراحلها لانها ان لم تتقدم للأمام ، فقد تصاب بنكوص يرجع بها القهقرى الى الوراء . وقد حدث ذلك فى كثير من الثورات كما حدثنا التاريخ .

ومما يزيد الأمر تعقيدا ان هذا المجتمع الجديد لا تسهل اقامته ، لأن البناء أمر عسير ، ولأن معالم هذا المجتمع لا تكون واضحة ماثلة امامنا ، ولأن الذرائع التى نتخيل انها توصلنا اليه ، قد تنتجه بنا الى عكس ما نريد .

وانى احسب ان ثورتنا المصرية الأخيرة تمر الآن فى هذه

الفترة الانتقالية الخطيرة ، فقد انقضت ـ فى رأيى ـ مراحل الهدم الكبرى ، وانتهت فترة المحاكمات ، فالمعايير القديمة شرعت تتلاشى ، والمستعمر الأجنبى فى طريقه الى خارج البلاد ، ولكن المثل الجديدة ، ونوع المجتمع الجديد ، قد بدأت ولا شك تظهر فى صورة غامضة يزيدها الزمن وضوحا وثباتا ، ولا ينتظر عاقل أن يتم تشييد هذا المجتمع بالسرعة ذاتها ، التى حطمنا بها معايير المجتمع القديم . ذلك لأن هذا الخاطر فيه مصادرة لطبائع الأشياء .

وفى معرض القياس بينى وبين من قدموا لكتب محاكمات الثورة . أعتقد انى أسعدهم حظا ، واشقاهم حظا فى وقت معا . اشقاهم حظا لأن المقادير شاءت ان أقدم لحاقة تناولت رجلا جمعتنى به مراتع الصبا ، وملاعب المدرسة ، كما كان أهله من جيرة أهلى ، وذوى ودهم ، ومن شان هذا العامل أن يجد عندى قدرا من الحرج ، حين اعـرض للعبرة التى يجب أن تستخلص ومقدماتها التى يجب أن تطرق .

على ان هناك حقائق ليس الى الخروج عليها من سبيل ، فكما أن الحق يجب أن تتخشع له الناس ، فالضعف والانحراف غريزتان فى بعض النفوس ، ان لم تكفكفهما يقظة من ضمير ، او كرامة من خاق ، فما أيسر أن يهويا بمن ركبا فيهم الى المهوى السحيق .

وبدهى ان حكم القضاء المختص هو دائما دليل الحق ومجلاه ، فاذا دمغ من دمغ فقد كشف العماية بشعاع من الهداية ، وعلى الناس بعد ذلك أن يثوبوا الى رشـدهم . وأن ينحسر عنهم جهلهم ، وان يتبينوا النجدين ، هذا شائن معيب فعليهم أن يتقوه ، وهذا كريم صالح فعليهم أن يسـلكوه . وان ربك لبالمرصاد ، وفى القصاص حياة لأولى الألباب .

وأنا أسعد الناس حظا لأنى أقدم لهذا الكتاب ، بعد ان وقع الحدث العظيم الذى ترقبته هذه البلاد ، وهى تحمل على أيديها قلوبها وكرامتها وآمالها وآلامها ، منذ نيف وسبعين عاما . فقد وقعت اتفاقية الجلاء ، وردت امورنا الينا ، والقيت أعباؤنا على كواهلنا ، ومن شان هذا اليوم المشهود ان يكون فاتحة لعصر مسعود ، ومهادا لظل ممدود ، ولعل اكرم ظل عند الله . ذلك الذى يتفيؤه عباده ، حتى وان كان فى زمرتهم من أركسه واشقاه . والله ولى التوفيق .

عزيز اباظه

قضاة الثورة كان هدفهم دائما الكشف عن الحقائق للتاريخ

البكباشى سيد سيد جاد والاستاذ احمد موافى مثلا الادعاء فى
قضية احمد النقيب •

محكمة الثورة

القضية الثانية عشرة

نسوا الله فأنساهم
أنفسهم أولئك
هم الفاسقون

المتهم احمد النقيب فى طريقه الى محكمة الثورة ٠

محضر

الجلسة الثامنة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الخميس ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٧٣) •

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت •

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشى انور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة •

وبحضور البكباشى سيد سيد جاد المدعى ، والاستاذ احمد موافى وكيل النائب العام ، عضوى مكتب التحقيق والادعاء •

قدمت القضية رقم ١٢ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ ، المتهم فيها الدكتور احمد محمد النقيب •

(حضر المتهم ومعه محاميه الاستاذ أمين مرعى) •

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثامنة عشرة من جلسات محكمة الثورة ••• المدعى ، المتهم موجود •

البكباشى سيد جاد ــ المتهم موجود يافندم •

الاستاذ امين مرعى (الدفاع) ــ انا حاضر مع المتهم •

الرئيس ــ الشهود موجودون ؟

البكباشي سيد جاد ـ موجودون يافندم ٠

الرئيس ـ المتهم الدكتور احمد محمد النقيب ٠

الادعاء الاول :

«اتى أفعالا ساعدت على فساد الحكم فى البلاد ، وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله ، بحكم صلتهالوثيقة بالملك السابق ، تصرف تصرفات اضرت بمصلحة البلاد وسمعتها من النواحى الخلقية والمادية والادبية ، وكان لها أسوأ الاثر فى حياتها السياسية والاجتماعية» ٠

مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب ٠

الرئيس ـ لو سمحت ترفع صوتك علشان نسمعك ٠

المتهم ـ غير مذنب ٠

الرئيس ـ الادعاء الثانى :

« اتى أفعالا استغل فيها نفوذه دون مراعاة لصالح الوطن وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله ، بوصفه مديرا لمستشفى المواساة بالاسكندرية ، تصرف فى أموال المستشفى لمنفعة الملك السابق وآخرين تصرفات أضاعت على المستشفى مبلغا يزيد على ٦٠ ألف جنيه » ٠

مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب ٠

البكباشي سيد جاد ـ القضية جاهزة ٠

الاستاذ امين مرعى ـ الدفاع يرجو تاجيل نظر الدعوى الى الى صباح يوم الأحد لعدة أسباب ٠ أولا : لان الدكتور النقيب أعلن بقائمة الادعاءات فى الساعة الخامسة والنصف من مساء الثلاثاء وقد ابلغت بهذا النبأ وانا فى

الاسكندرية ، اذ اننى مقيم بها . أبلغت مساء ذات اليوم الساعة الثامنة مساء . وبكرت فى الحضـــور أمس ، وضاع وقتى بين مقابلته فى سجن الاجانب وبين الاطلاع على ملف القضية فى مكتب الادعاء بمحكمة الثورة، وقد مكثت فيها حتى الساعة الثانية ، وعند هذا الحد لم يكن فى استطاعتى أن أستمر بعد هذا المجهود الذى بذلتـــه . وأمس ضمت ملفات أخرى ٧ أو ٨ ملفات لم تضم الى ملف القضية ، الا بعد أن غادرت محكمة الثورة ، أى بعد الثانية مساء وقد أبلغت بنبئها صباح اليوم ، وقد ألقيت نظرة عاجلة على ملف أو ملفين من هذه الملفات . ولكنى لم استطع أن أطلع على باقى الملفات ، كما اننى لم استطع ان أطلع على باقى الملفات الاخرى ، وهى عديدة وخصوصا تقرير مقدم من ديوان المحاسبة . وهذا وحده يحتاج الى خبراء لدراسته . لهذه الأسباب مجتمعة ، أرجو أن تتفضلوا بتأجيل نظر الدعوى الى صباح يوم الاحد ، لانى مضطر الى أن أعود الى الاسكندرية لأمضى فى بيتى وبين عائلتى يوما أو بعض يوم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلدى المتهم شهود نفى ، كما انه يرجو ضم أوراق فى الاسكندريه فى مستشفى المواساة ، ومهما بذل مكتب الادعاء من جهد ، فلن يتمكن من ضم هـذه الاوراق لان باكر عطلة وانا لم أتمكن من الاطلاع عليها قبل يوم السبت . ولذلك أرجو أن أمكن من أن أؤدى رسالتى نحو المتهم ، وذلك بتأجيل نظر الدعـوى الى يوم الاحد .

الرئيس ــ وشهود النفى دول مين ؟

الاستاذ أمين مرعي ــ **الدكتور يوسف رشاد والأستاذ حسن يوسف** الذى كان رئيسا بالنيابة لديوان الملك السابق . **والدكتور على توفيق شوشة** ، **والدكتور محمد أبو العلا** وهو وكيل حالى لوزارة الصحة . **والدكتور على قطرى**

وهؤلاء الشـــهود بعضهم من الاسكندرية • أما الأوراق التى أرجو أن تتفضلوا باصدار أمركم بضمها فهى : دفتر محاضر مجلس ادارة مستشفى المـواساة ، وكذلك ردود مجلس الادارة على مناقضات ديوان المحاسبة فى السنين المختلفة كما تشاءون من سنة ١٩٤٨ الى الآن •

الرئيس ـ مفيش حاجة غير كده ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ أبدا يا افندم •

الرئيس ـ أسماء شهود النفى دول متعلقين بأيه ؟ هل كلهم متعلقين بوقائع الادعائين ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ الموجه الى المتهم ادعاءان ، بعض هـؤلاء الشهود مطلوبين فى خصوص الادعاء الأول ، والبعض الآخر مطلوب فى خصـوص الادعاء الثـــانى • أضرب لحضراتكم مثلا : الدكاترة الثلاثة **عـــلى توفيق شوشة والدكتور أبو العلا والدكتور على قطرى** دول فى خصوص الادعاء الثانى • **والدكتور يوسف رشاد والأستاذ محمد حسن يوسف** دول فى خصوص الادعاء الأول •

الرئيس ـ طيب والمحاضر والأوراق المطلوبة ، هل هى داخـلة فى صميم الموضوع •

الاستاذ أمين مرعى ـ داخلة فى صميم الموضوع ولولا ذلك لما سمحت لنفسى أن أجهدكم فى طلبها •

البكباشى سيد جاد ـ الادعاء يلتمس من هيئة المحكمة الموقرة طلب اســـتدعاء الشاهـــد **الدكتـــور انيس الخشـــن كشاهد اثبات** •

الرئيس ـ فى أى ادعاء ؟

البكباشى سيد جاد ـ فى الادعاء الأول •

الرئيس ـ ترفع الجلسة الآن لتختلى هيئة المحكمة للمداولة •

(رفعت الجلسة فى الســـاعة العاشرة والدقيقـــة العشرين) •

(أعيدت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف) •

الرئيس ـ قررت المحكمة ما يأتى :

١ ـ ضم الاوراق التى طلبها الدفاع •

٢ ـ تكليف مكتب الادعاء والتحقيق باســـتدعاء شهود النفى الآتية اسماءهم :

١ ـ الدكتور يوسف رشاد •

٢ ـ الاستاذ محمد حسن يوسف •

٣ ـ الدكتور محمد أبو العلا •

٣ ـ التصريح لمكتب الادعاء ، باستدعاء شاهـــد الاثبات الدكتور أنيس الخشن •

٤ ـ تأجيل نظر القضية الى جلسة يوم الأحـــد القادم ٢٥/١٠/٥٣ الساعة العاشرة صباحا •

الاستاذ أمين مرعى ـ أنا متشكر أولا • وثانيا لى رجاء : أرجو أن تتفضلوا بالأمر بنقل الاوراق الى غـرفة المحامين ، لأتمكن من الأطلاع عليها •

الرئيس ـ ده يرتب مع مكتب الادعاء ، مش مع المحكمة •

الاستاذ أمين مرعى ـ طيب يا افندم •

محضر

الجلسة العشرين لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة ، يوم الاحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢٦ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة ، بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى ، عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم ، عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى سيد سيد جاد المدعى والاستاذ أحمد موافى وكيل النائب العام ، عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

(عقب النطق بالحكم فى القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام انصرف برفقة حارسه واستؤنف نظر القضية رقم ١٢ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ (المؤجلة) المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب) .

الرئيس ــ المتهم موجود ؟

البكباشى سيد جاد ــ موجود يا افندم .

الرئيس ــ امال الدفاع بتاعك فين ؟

المتهم ــ موجود بس ما حدش طلبه ، هما طلبونى بس .

الرئيس ـ هو مش عارف أن المحكمة حتنظر القضية الساعة عشرة ؟

المتهم ـ هو موجود بس لما طلبونى ما طلبهوش ٠

الرئيس ـ الشهود موجودين ؟

البكباشي سيد جاد ـ أيو يا أفندم موجودين وجاهزين ٠

الاستاذ أحمد موافي (النائب العام) ـ الشاهد محمد حسن يوسف وهو من شهود نفى المتهم اعتذر لمرضه ٠

(حضر الاستاذ أمين مرعى الدفاع عن المتهم) ٠

الرئيس ـ انت مش عارف أن المحكمة منعقدة من الساعة عشرة ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ أيوه يا افندم ٠ وأنا هنا موجود من الساعة التاسعة والثلث ٠ ولكن أنا تصورت أن حضراتكم حتنطقوا أولا بالحكم فى قضية السيد محمود سليمان غنام ، ثم بعد ذلك تنظرون قضية أخرى للتأجيل ٠ وأنا شخصيا كنت قاعد فى أودة المتهمين ٠

الرئيس ـ طيب اتفضل ـ نقرأ الآن الادعاءات المقامة على المتهم ٠

الادعاء الأول :

« أتى أفعالا ساعدت على فساد الحكم فى البلاد ، وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله ، بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق ، تصرف تصرفات أخرى أضرت بمصلحة البلاد وسمعتها من النواحى الخلقية والمادية والأدبية ٠ وكان لها اسوأ الأثر فى حياتها السياسية والاجتماعية ٠

المدعى ٠٠ الشهود عن الادعاء الأول موجودين ؟

البكباشي سيد جاد ـ أيو يا افندم ٠

الرئيس ـ انده الشاهد الأول ٠

(حضر الشاهد الاول الدكتور أنيس الخشن) •

الرئيس ـ اسم الشاهد **الدكتور أنيس الخشن ؟**

الشاهد ـ أيوه يا افندم •

الرئيس ـ قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم ، أقول الحق ولا غير الحق ، والله على ما أقول شهيد •

(أقسم الشاهد اليمين) •

الرئيس ـ المدعى •

البكباشي سيد جاد ـ متى التحقت بخدمة مستشفى المواساة ، ومتى فصلت منه ؟

الشاهد ـ التحقت به فى سنة ١٩٣٥ فى شهر نوفمبر ، وفصلت فى أول ابريل سنة ١٩٤٥ •

البكباشي سيد جاد ـ ما هى أسباب فصلك من مستشفى المواساة ؟

الشاهد ـ أسباب فصلى ، **هو اننى تقدمت وبعض زملائى الاطباء ، بشكوى لمدير المستشفى وكان وقتئذ الدكتور النقيب، نحتج فيه على سوء معاملة (السسترات) (١) لنا ، وبخاصة اثنتين منهم وتبين بعدين أنهم كانوا يشندلوا الاطباء والمرضى ويطردون المرضى ويفرضون علاجات معينة عليهم، فلما حدث أخيرا، أن ثارت واحدة من (السسترات) على أحد الإطباء ورفعت يدها بحركة تدل على انها تريد ضربه ، فطلبت من الاطباء انهم يجتمعوا ، ونكتب شكوى للمدير الدكتور النقيب ، مضمونها ما حدث فعلا •** فبعد زمن طلبنى المدير فى مكتبه ، وقال لى : ان الحالة بينى وبينك أصبحت لا تسمح بأنك تشتغل معايا • **تحب أوديك وزارة الصحة ؟** فقلت له لا • فقال : **تحب تستقيل ؟** فقلت له : لا • فقال : **تحب أفصلك ؟ فقلت له : افصلنى**

(١) يقصد الممرضات بالمستشفى •

اذا أمكنك أن تفصلني • وقلت هذا لأنني أعلم أنه لا يمكنه فصلي ، **الا بعد اذن مجلس الادارة** ، ولكني فوجئت بأنه أخرج ورقة من مكتبه وقالي : **انفصل انت مفصول• وفصل معي ثلاثة من زملائي** • فقدمنا شكوى الى الى السراى ، والى النقابة ، **وبعد كده استقال خمسة أطباء آخرين** •

الرئيس ـ أول ما ابتديت تشتغل في المستشفى كان سنة كام ؟

الشاهد ـ أنا اشتغلت في المستشفى في سنة ١٩٣٥ • من أول عهد المستشفى اتعينت أنا **والدكتور النقيب** •

الرئيس ـ هل تغير النقيب عما كان في أول عهده أولا ؟

الشاهد ـ في أول عهده كان مسالما ، لأنه كان فوق منه رقابة من جمعية المواساة ، وبعدين لما وجد ان جمعية المواساة استنفدت كل نقودها في بناء المستشفى ، حب انه يتخلص من هذه الرقابة ، ووجد أسلم طريقة للوصول الى هذا ، أنه يسند ظهره الى السراى ، لأنه كان يعلم أن الأحزاب كل يوم على حال ، النهارده الوفديين وبكره السعديين ، وبعده غيرهم ، والظاهر أنه قال ارتكن على سلطة تبقى على طول •

الرئيس ـ قال في نفسه طبعا ؟

الشاهد ـ أيوه • وعلشان يحقق هذا الغرض ، **سافر الى أوروبا قبل الملك ما يستلم سلطته الدستورية ، ووثق علاقته به هناك** •

الرئيس ـ وعرفت منين ؟

الشاهد ـ كنت شفت بعض جوابات **المرحوم فهمي عبد المجيد** ، وهو الذى بنى المستشفى وكان بيشرف عليه ، **والدكتور النقيب** كان بيبعت جوابات ان سياسته هي توطيد علاقته بالملك السابق ، والجميع يعلمون أن **فهمي عبد المجيد** ،

الملك السابق ما كانش بيحبه والملك فؤاد كان ضـد المشروع · والدكتور النقيب وثق علاقته به عن طـريق الفريق عمر فتحي ومراته ، وأصبح معاهم فى الحاشية · ولما وجد فهمي عبد المجيد أن الدكتور النقيب فتح باب المستشفى لموظفى وخدم السراى ، وأى واحد يخش فى السكندو أو البريمو · فقال له : دول اذا حبيت حطهم فى القسم المجانى ، ما تحطهمش علينا فى البريمو ، وعقب كده ، جاءت وزارة على ماهر فى الحكم ، وأول ما وليت الحكم الغيت وظيفة فهمى عبد المجيد ، وخرج من خدمة الحكومة ، وطلبوا منه أن يسيب منصبه كرئيس لجمعية المواساة · قبل كده كان فيه حفلة سنوية تقيمها الجمعية وكان مفروضا أن يطلب اليه بصـفته الرئيس أن يلقى خطابا ، ولكن قيل له بلاش تلقى الخطاب أنت ، فقال طيب أخلى أبو العلا أو ذهنى ـ وهما الوكيلان ـ يلقى أحدهما الخطبة · فقالوا لا · واحد موظف وده خطبة بين ايدين الملك مش مقبولة ، والثانى من الاعيان ، وده مش مهم ، خل الدكتور النقيب هو اللى يلقى الخطبة · فقال فهمى عبد المجيد « : اذا القى الدكتور النقيب الخطبـة فأنا مش حا احضر الحفلة » · وفعـلا لم يحضر هـذه الحفلة ، والقى الدكتور النقيب الخطاب ، واعتبر فهمى عبد المجيد من يومها عدوا للملك ، وطلعوه عقب هذا من شغلته ومن الجمعية ·

الرئيس ـ ايه الخدمات اللى كان بيؤديها للملك ؟

الشاهد ـ فيه خدمات خاصة ، كان بيؤديها للملك ، وذلك أنه وفر له مكانا فى المستشفى يخلد فيه الى الراحة ·

الرئيس ـ كان فيه ايه المكان ده ؟

الشاهد ـ كان فيه شوية مراجيح ·

الرئيس ـ يعنى كانوا بيعملوا ايه · بيتمرجحوا ؟

الشاهد ـ **هو وفر له مكان فيه شوية ٠٠٠٠ وكراسي وقعده كويسة ٠**

الرئيس ـ كان بيقعد فيه لوحده ؟

الشاهد ـ فى مستهل حياته كان بييجى مع **الملكة السابقة فريدة ، وكان أحمد حسنين بييجى مع نازلى** ٠ ولم نكن نرى شيئا وانما كنا نسمع الاصوات ٠

الرئيس ـ أصوات ايه ؟

الشاهد ـ **ضحك من الملك السابق** ، وكان له ضحكة عالية ومعروفة ٠

الرئيس ـ هل كانت الحكاية قاصرة على المراجيح ؟

الشاهد ـ لا ٠٠٠ **ولكن هو كان له جناح فى الدور الرابع البريمو ، وفيه سراير علشان اذا جه أى واحد من الحاشية فى أى وقت ، يقعد وينام وياكل ويشرب على كيفه ٠**

الرئيس ـ الدور الرابع ده كان مكون من كام حجرة ؟

الشاهد ـ كان يشمل ٥ أود ، وهو كان فى الاصل ١٠ أود فتحوهم على بعض علشان يبقوا واسعين ٠

الرئيس ـ هو كان فى الحقيقة ١٠ أود ؟

الشاهد ـ أيوه ٠

الرئيس ـ **ما كانش بتعمل حفلات ساهرة فى المستشفى ؟**

الشاهد ـ **أيوه كانت بتعمل فى المستشفى حفلات ، وكانت حديقة المستشفى بيعمل فيها الحفلات الكبيرة ٠**

الرئيس ـ أنا أقصد هل كانت بتعمل حفلات خاصة ، أو كانت بتعمل حفلات عامة ؟

الشاهد ـ **الاثنين كانوا بيتعملوا** ، واحنا طبعا بناخد علم بالحفلات العامة ، **أما الحفلات الخاصة اللى كانت بتعمل**

كنا بنسمع أخبارها من البنتين (السسترات) وكنا بنسمع أن الملك بيجيلهم فى الاودة •

الرئيس ـ بنتين مين ؟

الشاهد ـ واحدة اسمها (**مارى فيليبيدس**) وواحدة تانية صاحبتها اسمها (**راشيل**)وبالاخص (**مارى**) •

الرئيس ـ جنسيتهم ايه ؟

الشاهد ـ كانت (مارى فيليبيدس) يونانية قبرصية ، (وراشيل) كانت صاحبتها • وكانت (**راشيل**) **رئيسة المرضات (ومارى) وكيلة المرضات •**

الرئيس ـ ازاى اتعرفوا بالملك السابق ؟

الشاهد ـ الملك السابق كان دائم التردد على المستشفى •

الرئيس ـ علشان يتمرجح فى المستشفى ؟ .

الشاهد ـ هو كان دائم التردد على المستشفى • والأول كان بيسترعى نظرنا **ولكن بقى يتردد كثير لدرجة أنه أصبح يتهيأ لنا انه بيشتغل معانا •**

الرئيس ـ تعرف ليه كان بيفضل المستشفى على أنه عنده قصور كثيرة ؟

الشاهد ـ اللى كنا بنسمعه من (**مارى فيليبيدس**) وهى فتاة ، **كان عندها نوع من الهستريا وكانت فضفاضة** • كانت بتقول : **كثيرا أنه رقص معايا وتغيبت مرة عن المستشفى ثم سألناها عن السبب** فقالت : **انها كانت فى ضيافة الملك فى السراى •**

الرئيس ـ كان بياخدها لحساب المستشفى ولا لحسابه هو ؟

الشاهد ـ ما نعرفش ايه اللى بيحصل • ولكن كان بياخدها بره المستشفى • وكانت البنت تقول لنا : **الملك بيهادينى بعقود وساعات وحاجات من دى** • ولا نعرف عن الصلة

التى بينهم وبين بعض ، الا ما تقوله هى • وفى مرة اسمحوا لى فى هذه الكلمة قالت : **النهارده وأنا بأغير للملك على رجله وطى على وباسنى** •• لا مؤاخذة البنت دى كانت مفضوحة ••

الرئيس ــ كان بيغير على رجله فى المستشفى ؟

الشاهد ــ أحيانا واحنا على أى حال ما كناش بنشوف الحاجات دى •

الرئيس ــ مش عنده أطباء فى السراى ، وفيه له أجزخانة ييجى المستشفى يغير ليه وعنده كل ده ؟

الشاهد ــ مستشفى المواساة كانت بالنسبة اليه كل شىء **وهو كان بييجى يمضى وقت كويس فى المواساة •**

الرئيس ــ يمضى وقت كويس ازاى ؟ دى مستشفى ؟

الشاهد ــ ما هو كان بييجى فى أى وقت يعجبه ، **ويجيب الاشخاص اللى على كيفه •**

الرئيس ــ ما سمعتش انه كان بيجيب سيدات معاه ؟

الشاهد ــ احنا كنا بنسمع • وكان الجناح الخاص به محرم علينا دخوله • وكنا نسمع أن الملك حضر ومعاه •••• وطبعا بعض السيدات فيهم ، ولكن كان دخوله وخروجه من الباب الكبير **المسمى بالباب الملكى ، وفى غير مواعيد العمل •**

الرئيس ــ مين بيرتب له الحاجات دى ؟

الشاهد ــ الملك يا افندم ما كانش له علاقة بحد غير المدير ، وكان الدكتور النقيب بيعتبر من الحاشية زى محمد حسن وكافاتس وبوللى • وهو استغل وظيفته كطبيب ومدير مستشفى وقدر يؤثر على الملك السابق من طريق مهنته • ونال حظوة كبيرة ، وأصبح الحاكم بأمره لا فى المستشفى وحدها ، بل فى الاسكندرية كلها •

الرئيس ـ كان بيحضر الحفلات الخاصة وايه ، هل كانت هذه الحفلات محترمة ومتحشمة ؟ ما هو ممكن اقامة حفلات يحضرها رجال ونساء وما يبقاش فيها حاجة ٠

الشاهد ـ والله أنا ما أفهمش ليه تعمل حفلة خاصة محترمة ومحتشمة فى مستشفى ؟

الرئيس ـ مش فاهم قصدك ايه ؟

الشاهد ـ هو كان يحب يأتنس ويلعب معاهم كارت ويرقص معاهم ٠٠

الرئيس ـ لازم بندفعوا كويس للممرضات اللى بيرقصوا ؟ كنتم بتجيبوهم منين ؟

الشاهد ـ أذكر **أن الملك مرة جه يستعرض طاقم ممرضات جاء من بولندا فى سنة ١٩٤٠ وراحوا جابوه فى عز الحرب من بولندا ٠**

الرئيس ـ ايه دخل الملك فى استعراض الممرضات ٠٠ **هو كان بيوقف الواحدة ويقول لها يمين شمال٠وادورى ويشوف وشها وظهرها ؟**

الشاهد ـ هو الاول كان بيشوف الصور الفوتوغرافية بتاعتهم فى الباسبورتات وبعدين لما جم استقبلهم علشان يرحب بهم وساعة ما وصل كانوا موجودين ، وسمعنا أن الملك جاى وأنه هو اللى راح يستقبلهم ٠

الرئيس ـ هو اختار منهم ناس علشـــــان يشتغلوا والبـاقى رجعه ؟ ٠٠

الشاهد ـ الطاقم كله اشتغل ٠ ولكن الظاهــــر أنه لما كان بيستلطف حد كان بييجى يتعالج ٠

الرئيس ـ هى مصر كانت فقيرة من الممرضات حتى انهم يجيبوا أجانب يقوموا بالمهمة دى ؟

الشاهد ـ احنا كنا ماشيين على تفضيل المرضات الآجنبيات على المصريات ٠

الرئيس ـ ازاى ؟ وأنت أول ما قلت فى شهادتك اتكلمت عن سوء معاملة دول للاطباء والمرضى ٠

الشاهد ـ ماهم دول كانوا وصلوا ٠٠ ده احنا شفنا شوية أيام، كانت المرضات بتخرج المرضى وتفرض أنواع العلاج ، وتدس الدسائس للدكاترة عند **النقيب**،ولما كنا نشتكى من انهم بيخرجوا المرضى وبيدخلوهم على كيفهم ، **كان الدكتور النقيب** يقول : **دول وصلوا يا دكتور حاسب على نفسك ٠٠**

الرئيس ـ وصلوا يعنى ايه ؟

الشاهد ـ يعنى وصلوا للرأس ٠

الرئيس ـ يعنى المدير ؟

الشاهد ـ لا ٠٠٠ **يعنى وصلوا لأكبر راس** ، لدرجة اننا لما وقعنا على المدير حبينا نقدم شكوى ، وبعدين اتضح أن ما فيش قدامنا غير اننا نخبط رأسنا فى الحيط ٠ ولما اشتكينا للسراى وقلنا فى الشكوى ايه اللى بيجرى فى المواساة وقدمنا شكوانا **لعبد اللطيف طلعت** كان أيامها **أحمد حسنين** مريض فقال لهم : **(قدموها للملك)** فلما عرضت عليه حولها **للدكتور النقيب** فما بقيناش عارفين نشتكى لمين ٠ ولما جينا نثير المسألة فى البرلمان قصدنا **الدكتور طراف** ، وكان وقتها نائب فى البرلمان ، وعندما حب أن يثير الموضوع كسؤال فى مجلس النواب **ما أمكنش لأن كان دائما السؤال بتاعنا يؤخر ويؤجل ويقدم عليه أسئلة خاصة** ٠٠ فتح مدرسة ٠٠ بناء جامع وما أشبه ذلك ٠٠٠

الرئيس ـ سيبنا من الشكوى دى ، لآن دى مسألة معروفة

انكتب عنها في الجرائد · **مين اللى كان بيتعالج مجانا من رجال الحاشية فى المستشفى ؟**

الشاهد ــ كل موظفى السراى ورجال الحاشية ، زى (**بوللى وكافاتس وبترو**) وغيرهم ·

الرئيس ــ وكلهم كانوا بيتعالجوا فى البريمو ؟

الشاهد ــ مش كلهم فى البريمو ··· أما رجال الحاشية اللى قلت عليهم **فدول ما كانوش عيانين ، لأنهم كانوا يروحوا وييجوا زى ما هم عاوزين ، ويشربوا وياكلــوا وكانوا عاملينها لوكاندة · أما موظفى السراى العيانين اللى كانوا ييجوا للعلاج فدول كانوا يتحطوا فى البريمو أو السكندو حسب مراكزهم بالنسبة للملك · والدكتــور النقيب** كان بارومتر السراى ··وأذكر مرة أن واحد من خدم السراى اسمه **عم عبده** ، وده رجل تركى كبير السن ، يقال أنه كان مربى الملك · فكان قاعد فى البريمو وكان فى الاودة اللى جنب منه **أحمد حسنين** ، فجاء مرة الملك المستشفى **وزار عم عبده ومادخلش عند أحمــد حسنين ففهمنا من هذا أن أحمد حسنين كان مغضوبا عليه** ·

الرئيس ــ ايه اللى تعرفه عن **الدكتور النقيب** كمان ؟

الشاهد ــ اللى أعرفه عنه ، أنه كطبيب ما اثراش من مهنته · وقد كان يعمل فى الاســـكندرية كمساعــد جراح قبل ما يكون مدير مستشفى · ثم هو كطبيب رجل عادى ·

الرئيس ــ يعنى تقصد انه أثرى عن طريق غير مشروع ؟

الشاهد ــ أيوه لأنه مش ممكن يصل الى هذه الثروة اللى وصل اليها كطبيب · واللى أعرفه أنه مش كان بس بياخـــد شغل فى الشركات ، وانما كانت تعرض عليه عضوية مجالس الادارة فى كثير منها ·

الرئيس ــ كطبيب ما كانلوش مستشفى خاص بيقوم بعــلاج مرضاه فيه ؟

الشاهد ـ لا ٠٠ مستشفى المـــواساة هو اللى كان يستقبل زبائنه ٠

الرئيس ـ بعد فهمى عبد المجيد ما كانش الملـك بييجى فى المستشفى ؟

الشاهد ـ الدكتور النقيب بعد ما انفصل المســـتشفى عن الجمعية ، اتكون مجلس ادارة للمستشفى وارتكن الى الأعانة الحكومية ، والحكومة عادة لا تعطى اعانة الا اذا كان لها ممثلين ٠ **ولكن الدكتور النقيب** كان يحـــاول يتملص كمان من رقابة الحكومة مســـتندا فى ذلك الى صلته بالملك ٠ وفى سبيل الوصول الى هذا الغرض فى يوم من الايام ، تذكر **النقيب** حاجة مهمة ، وهى أنه عنده قسم للعلاج بالكهرباء والمياه المعدنية،مع أنه كان بيشتغل من سنة ، فعمل حجته أن الملك ييجى يفتتح هذا القسم ، فجاء الملك واستقبله أعضاء مجلس الادارة ، **برئاسـة عبد الفتاح يحيى** ، وبعد لفة بسيطة قعد فى الجنينـــة وقعدوا حواليه ٠٠ قعدوا حـــواليه البرنسات وكبار المدعوين وأعضاء مجلس الادارة ، فقال الملك : ان هذا المستشفى يحمل اسم أبى وأنا أشعر وانا جالس هنا ، كأنى موجود فى سراى المنتزه ، **والدكتور النقيب** موضع ثقتى ، وكل من يعترض طريقه فحسابه عندى ٠٠٠

الرئيس ـ اعتبروه نطق سامى ؟

الشاهد ـ بعد هذا النطق ، أقبل كبار الموظفين على **الدكتور النقيب** يهنئونه على رضا الملك ٠ وبعد هذا تشتت أعضاء مجلس الادارة ، واعتبر هذا انتصارا **للدكتور النقيب ؟**

الرئيس ـ وماجابوش ممرضات تانية غير البولنديات ؟

الشاهد ـ هو سافر لبنان علشان يجيب ممـــرضات بعـــد ما التحقت البولنديات بالجيش الثامن ٠

الرئيس ــ ليه هو ما عجبهمش الشغل ؟

الشاهد ــ بعضهم كانوا صغيرين ، وبعضهم كانوا عواجيز ٠٠

الرئيس ــ والعواجيز هم اللى مشيوا ؟

الشاهد ــ لا بعضهم قعد ، ودول أصلهم ناس مهاجرين وعاوزين ياكلوا عيش ، فلما جاء الجيش الثامن ، انضموا اليه ، وبعد كده سافر **الدكتور النقيب زى ما قلت لبيروت وجاب طاقم ممرضات أرمنيات ويهوديات وكان منهم (راشيل) اللى قلت عنها ٠**

الرئيس ــ ما جابش حاجة من قبرص ؟

الشاهد ــ جاب ٠٠٠ ايوه جاب **(مارى فيليبيدس)** وغيرها ٠

الرئيس ــ (وأيليس) ما كانتش معاهم ؟

الشاهد ــ (أيليس) ماسمعتش عنها الا بعدين ٠

الرئيس ــ الملك كان له علاقة بدول ؟

الشاهد ــ أيوه قطعا كان له علاقة **(بمارى)** وهى اللى كانت بتقول لنا وكانت بتقول أنها بتروح معه رحلات وبيديها هدايا زى ما قلت لكم قبل كده ، والدليل على أن الصلة كانت وثيقة بين الملك **والدكتور النقيب** ، أنه فصلنا من غير الرجوع لمجلس الادارة ، مع أن الواجب كان يقتضى التحقيق والرجوع اليه ، فكان اذن يتحكم فى المستشفى على كيفه ٠

الرئيس ــ ازاى كان يتحكم ؟ ما كانش فيه رقابة عليه ؟

الشاهد ــ أيوه ما كانش فيه رقابة ٠

الرئيس ــ ومجلس الادارة قبل الوضع ده ؟ ٠٠ ما حدش استقال ، ما حدش احتج ؟

الشاهد ــ يستقيلوا ازاى ؟ هو ده معقول ؟

البكباشي سيد جاد ــ هل سمعت أن بعد حفلة من الحفلات اللى اقامها المستشفى باتت رقاصة فى المستشفى ؟

الشاهد ــ أيوه سمعت أن فيه واحدة رقاصة بعد انتهاء الحفلة الخيرية التى أقيمت لصالح المستشفى فى الحديقة ، **شفنا الملك طلع الدور الرابع والرقاصة حصلته •**

الرئيس ــ حصلته تعمل له ايه ؟

الشاهد ــ والله ما كانش معنا فتلة نمررها •

البكباشي سيد جاد ــ ما عملتوش عمليات اجهاض فى المستشفى فى الدور المخصص لرجال الحاشية ؟

الشاهد ــ أيوه فيه بعض عمليات عملت لنساء جم من بره عن طريق السراى •

الرئيس ــ أجانب والا مصريات ؟

الشاهد ــ لا • أجانب ، ودول ما كانوش يقيدوا فى سجل المستشفى ، كما عرفت فيما بعد من حكيم البنج •

المدعى ــ هل صدرت أوامر بمنع الصلاة فى جامع المواساة ؟

الشاهد ــ أيوه صدرت أوامر بمنع الصلاة فى أيام العيد علشان التهليل والتكبير كان بيزعج المدير وهو ساكن جنب المستشفى •

الرئيس ــ هو ساكن فين ؟

الشاهد ــ فى الفيلا اللى جنب المستشفى • والجامع فى الارض الفضاء اللى مجاورة للمستشفى • •

المدعى ــ هل كانت تستورد حبوب وعجول ومواشى للمستشفى من عند **الدكتور النقيب ؟**

الشاهد ــ كنا نسمع هذا من المتعهد • وكان بيقول : **هو ربنا اللى شمل كل الناس برحمته مش راح يشمل المستشفى دى ؟** سألناه ليه فقال : **الراجل النقيب بده يدينى الميتة**

والعيانة علشان نوردها لحوم للمستشفى ·· وسمعت انه كان بواسطة نفوذه يبيع المواشي العيانة بدون مراقبة من السلخانة ·

البكباشي سيد جاد ـ هل كان فيه ممرضة تبع المستشفى موجودة في بيت النقيب ؟

الشاهد ـ أيوه كان فيه بنت اسمها (عايدة) الحقت بخدمته الخاصة ، وقيدت على المستشفى وكانت بتبات ومقيمة هناك ·

الرئيس ـ هل تعرف أن الدكتور النقيب استولى على أموال المستشفى على غير وجه حق ؟

الشاهد ـ دى حصلت وذلك أن الدكتور النقيب تمكن بواسطة أمين عثمان أنه يرفع معاشه من ثمانية جنيه الى خمسين جنيه ، وهو كان قبل ما يعمل فى المواساة مساعد جراح فى المستشفى الميرى ·

عضو اليسار ـ كان بياخد أد ايه مرتب ؟

الشاهد ـ حوالى ٢٢ جنيه · ومستشفى المواساة فى الواقع كان مصيدة للناس الكبار اللى ييجى يتعالج فيه ييجى واللى ما كانش ييجى يروح يجره جر · والحكاية حصلت بأن أمين عثمان كان له اخت ولدت فى المستشفى ، فضربت معرفة مع الدكتور النقيب ، وبعدين طلب منه رفع معاشه على أساس أنه لو كان بيخدم فى الحكومة كان وصل لدرجة وكيل وزارة وعدل المعاش على أساس هذا الطلب ·

الرئيس ـ فى عهد الوفديين ؟

الشاهد ـ أيوه ··· وبعدين هو حب أنه ياخد فرق المعاش ولكن اتفاق (الجنتلمان) اللى كان بينهم ، أنه ما يخدش الفرق من مالية الدولة · وأنه اذا حب يقدر ياخدهم من

المستشفى • حسب حسبته فوجد أن **المبلغ يطلع أربعة آلاف جنيه ••**

الرئيس ـ والمبلغ ده فرق عن مدة قد ايه ؟

الشاهد ـ هو فرق من سنة ١٩٣٥ لسنة ١٩٤٣ • يبقى يعنى ٨ × ١٢ = ٩٦ شهرا فى ٤٢ جنيه فرق المعاش القديم من الجديد **يبقوا أربعة آلاف جنيه** •• وهو كان عاوز ياخدهم من الحكومة ولكن قالوا له الذمة ما تسمحش •

الرئيس ـ الذمة ما تسمحش ياخد الفرق انما تسمح بأنهم يدوله ٥٠ جنيه معاش •

الشاهد ـ مش فاهم ازاى مجلس الادارة وافق على هذا • واللى أعرفه أنه قال لمدير المكتب **يا حسن أفندى أعمل لى شيك بأربعة آلاف جنيه** • ولما ذاع الخبر والناس كلها عرفته قال له هو ما فيش سر أو خبر الا ما يذاع ؟

وسكت له شوية وانتهز أول فرصة بعد شهر وطرده ••

الرئيس ـ ما حدش من قرايب النقيب كان ييجى يتعالج فى المستشفى ؟

الشاهد ـ ما أظنش ••• الشهادة لله ما كانش بيحب قرايبه •

الرئيس ـ ما كانش بيحب ولا أولاده حتى ؟

الشاهد ـ لا طبعا • ودول كان كل حاجة مسخرة لهم **تموينهم وصابونهم ومكوتهم وكل حاجة كانت بتروح لهم من المستشفى** •

الرئيس ـ حتى وهو (**باشا**) بيعمل حاجات زى دى ؟

الشاهد ـ بالعكس دى انفتحت نفسه زيادة •• **البشاوات بيقدروا على الحاجات اللى ما يقدروش عليها وهم أفندية** •

الرئيس ـ طيب لما كان بيسافر فى الخارج كان بياخد سكرتيرة معه ؟

الشاهد ـ أيوه (**مس بيلمرمان**) وهى انجليزية ٠

الرئيس ـ ما فيش حد تانى ؟

الشاهد ـ بعد ما خرجت سمعت أنه أخذ بنته كسكرتيرة له ٠

الرئيس ـ بنته كان لها عمل فى المستشفى ؟

الشاهد ـ جايز بعد ما تخرجت ٠ لأن أيام ما كنت موجود كانت تلميذة ٠ وبعدين اتجوزت واطلقت ٠ وفى أثناء الطلاق سمعت أنه أخذها معه بره كسكرتيرة ٠

الرئيس ـ سافرت على حساب المستشفى طبعا ؟

الشاهد ـ أيوه طبعا ٠

الرئيس ـ هل كان فيه تعاقد بين المستشفى وبين المصالح الحكومية لعلاج العمال ؟

الشاهد ـ كان فيه تعاقد بين المستشفى وبين السكة الحديد لعلاج مرضى المصلحة ٠

الرئيس ـ التعاقد تم على أساس ايه ؟ وهل كان فيه تعاقد مع شركات أخرى ؟

الشاهد ـ هو لما كبر نفوذه كانت الشركات تيجى له أو كان يستولى عليها ٠

الرئيس ـ هو مش كان التعاقد بين المستشفى والشركات ؟

الشاهد ـ الكلام ده كان فى الأول ٠ وحساب الشركات ده كان له ادارة قائمة بذاتها ، وكان مفروضا أن المستشفى يستولى عليه ٠ والاتفاق اللى كان يبرمه **النقيب أن الغيار عشرة قروش والعملية بكذا وكان المستشفى بياخد ربع الاتعاب ٠**

الرئيس ـ وال ٣/٤ بيروح فين ؟

الشاهد – كان بيروح له · والمفروض أنه كان بيعالج وانما كان هو قاعد على (الكيس) (١) ··

الرئيس – المستشفى بيقوم بالعلاج الـ٢٥٪ بياخدهم المستشفى وال ٧٥٪ بيروحوا فين ؟

الشاهد – كانوا بيروحوا على جنابه هو ·

الرئيس – بأى حق ؟ هو مثلا كان ممكن ياخذ ١٠٪ عمولة ·

الشاهد – اذا كان ممكن ، ولكن مين اللى يقول له لا ، ده كان حاكم بأمره ، وما كانش حد فى المستشفى يقدر يقف فى طريقه ·

الرئيس – تقدر تحدد لنا شركات كان بينكم وبينهم تعاقد ؟

الشاهد – الشركات كتير ، ولكن هو كان حين يغير العقد يجعله بينه وبين الشركة ·

الرئيس – مش بينه وبين المستشفى ؟

الشاهد – لا · هو أولا كان العقد بين الشركات والمستشفى ولكن كان سهل عليه بعد ذلك أنه يغير ·

الرئيس – الـ ٢٥٪ التى تدفع للمستشفى ، كانت بتشمل كل حاجة ؟

الشاهد – هو كان بيدفع الـ ٢٥٪ للمستشفى ، لأن المستشفى بتهيأ له مكانا يعالج فيه مرضاه ، وعنده أطباء مساعدين ونواب وغير ذلك ·

البكباشى سيد جاد – هل تعرف ظروف سفر ابن الدكتور النقيب بعثة الى انجلترا ؟

الشاهد – سمعت أنه فى عهد الوزارة الوفدية أرسل بعثة ليتعلم الطب ، واللى حصل أن ابن الدكتور النقيب تخرج

---

(١) يقصد الخزينة ·

في مدرسة فكتوريا فارسلوه بعثة يتعلم الطب • وهو كان طمعان أنه يحل محله في ادارة المســتشفى بعــد عمر طويل ، فراح الولد البعثة يتعلم الطب من أول سنة اولى لغاية ما يخلص على حساب الحكومة • والحكومة جرت العادة فيها أنها ما تبعتش الا واحد خريج جامعة • ولكن احنا شفنا ابن الدكتور النقيب أرسل علشان يدرس من سنة أولى •

الرئيس ـ على حساب الحكومة مش على حساب المستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه •

الرئيس ـ تقرر أمتى الكلام ده أيام أمين عثمان برضه ؟

الشاهد ـ مش فاكر • انما دى حاجة ثابتة وروز اليوسف ذكرت اسمه هو وشوية من أولاد الذوات و •••

الرئيس ـ هو أنت تفتكر أن اللى يعمل العمل ده يبقى من أولاد الذوات ؟

الشاهد ـ كان زمان ده طبعا • وكان أولاد الذوات هما الناس اللى يتخدموا وهما اللى يستغلوا الشعب وتسخر لهم كل مرافق الدولة ، والحاجات دى كانت صفات الذواتية عندنا •••

البكباشي سيد جاد ـ هل سمعت أن الدكتــور النقيب ادخل بعض المعتقلين الاسرائيليين المستشفى أثناء الحرب ؟

الشاهد ـ سمعت وهم اذا كانوا يشوفوا شخص كويس ودسم من الاسرائيليين المعتقلين في أبي قير ، كانوا يمهــدوا له السبيل ، فيقــوم يدعى المـرض ويبعتوه مستشفى المواساة باسم العلاج • ودى حصلت وأنا بره المستشفى ، ولكن أنا اطلعت على الأسماء وشفت اللى قعد ٤ أشهر ، واللى قعد ٦ أشهر ، ودى مدد مش معقولة • واعتقد أن شهر واحد كفاية للعيان يا يخف يا يموت •

الرئيس ـ طبعا فى مقابل فلوس الحاجات دى ؟

الشاهد ـ الاشاعات كانت بتقول كده ٠

الرئيس ـ يعنى مش متأكد ؟

الشاهد ـ دى ما أقدرش أقولها ٠٠٠

الرئيس ـ طيب متشكر اتفضل اقعد هنا ٠

الرئيس ـ الشاهد الثانى ٠

البكباشى سيد جاد ـ الشاهد الثانى **الأستاذ حسين فهمى ٠**

(حضر الشاهد الثانى)

الرئيس ـ قل والله العظيم ٠٠ والله العظيم ٠٠ والله العظيم ٠٠ أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد ٠٠

(أقسم الشاهد اليمين)

الرئيس ـ المدعى ٠

البكباشى سيد جاد ـ متى نشأت صلتك بمستشفى المواساة ؟

الشاهد ـ من وقت انشائه فى سنة ١٩٣٣ أو سنة ١٩٣٢ ، عند ما فكر فى بنايته ٠

الرئيس ـ هل الدكتور النقيب كان له دور فى بناء المستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه على ما أعتقد هو اللى أشار على **المرحوم الاستاذ فهمى عبد المجيد** بذلك ٠

الرئيس ـ تعرفه من مدة طويلة ؟

الشاهد ـ من وقت قصير قبل بناء المستشفى ٠

الرئيس ـ هل حصل تغيير فى أخلاقه من وقت ما عرفته لغاية سنة ١٩٥٠ ؟

الشاهد ـ عرفته فى سنة ١٩٣٣ وكان اسمه كويس ٠

الرئيس ـ يعنى دلوقت هو اسمه بقى وحش ؟

الشاهد ــ أنا أقصد أنهم بياخذوا عليه بعض المآخذ ، ومنها أنه كان بيدير المستشفى بطريقة دكتاتورية ·

الرئيس ــ مش فاهم ايه اللى تقصده · يعنى كان حازم وشديد ؟

الشاهد ــ أيوه ·

الرئيس ــ لمصلحة المستشفى ؟

الشاهد ــ أنا أتكلم عن كلام الناس اللى باسمعه ·

الرئيس ــ مش كنت عضو فى مجلس الادارة لمدة وجيزة وبعدين حصل خلاف بين المستشفى والجمعية وفصلت دى عن دى · واللى كان بيؤخذ عليه انه كان بيدير المستشفى باعتبار أنه مستشفاه شخصيا ؟

اليس من الجائز أن هذا لمصلحة المستشفى ، أنا لما أكون موظف وأقوم بالعمل كأنه لحسابى غير ما اقوم به على أنه لحساب الغير يعنى يبقى قلبى عليه ·

الشاهد ــ يعنى هذا ما أقصده فقط ، ولكن كان بيقال **أنه يدير بعض مرافق المستشفى لحسابه الخاص ·**

الرئيس ــ زى ايه ؟

الشاهد ــ سمعت انه كان يعالج فيه بعض مرضاه . ولقد سمعت هذا الكلام بعد ما**النقيب** ساب المستشفى ·

الرئيس ــ كانت البلد كلها تعلم ان المستشفى يدار لمصلحة شخص معين ورجاله وحاشيته .

الشاهد ــ كان فيه لغط كثير ، وعرفت ان بعض المؤسسات كانت تقوم بعلاج أعضائها على حساب المستشفى . والدكتور **النقيب** يستولى على أجر العلاج ·

الرئيس ــ يعنى كانت الشركات تدفع ، والمستشفى يطلع من المولد بلا حمص ؟

الشاهد ــ المستشفى طبعا له حسابات يقوم بالتفتيش عليها ديوان المحاسبة ، ومراقبى حسابات . .

الرئيس ــ المستشفى كان بياخذ نصيب قليل ، **والنقيب** يأخذ الجزء الأكبر طبعا. على أى أساس اتفقت مصلحة السكك الحديدية مع مستشفى المواساة ؟

الشاهد ــ اتفق على تخصيص عدد معين من الأسرة بأجرة سنوية .

الرئيس ــ ٥٠٠٠ جنيه مثلا فى السنة ؟

الشاهد ــ أيوه زى كده .

الرئيس ــ الـ ٥٠٠٠ جنيه كان بياخذ منهم كام ؟

الشاهد ــ أنا مش حافظ الأرقام ، ولكن **يتبين ان** المقاولة بيد المستشفى .

الرئيس ــ وهل يستحق الأتعاب التى يتقاضاها من الشركات؟ وبصفة ايه ... **متعهد مرضى** ؟

الشاهد ــ بصفة متعهد علاج وهو يحاسب المتعاملين على اعتبار انه صاحب الشأن ، وياخذ المبلغ اللى يحصله ويدفع ثمن الأدوية والأسرة والأدوات وفقا للتعريفة المخفضة .

الرئيس ــ يعنى كان بياخذ الجزء الأكبر ؟

الشاهد ــ ماكانش يستطيع الانسان أن يضع حدود فاصلة بين ماله ومال المستشفى .

الرئيس ــ ازاى بقى ؟

الشاهد ــ **شركة البيضا** مثلا او **شركة الأقطان** تتفق مع **الدكتور النقيب** شوف لنا المرضى، ويتقاول وياخذ جزء والمستشفى جزء، واحنا ماكناش بنفحص الأوراق بصفة رسمية لأن كان فيه مراقبين حسابات ومندوبين من ديوان المحاسبة . وتبين لنا انه كان بيحاسب المستشفى بالتعريفة المخفضة وده بعد ما ترك **الدكتور النقيب** المستشفى .

الرئيس ــ وترك المستشفى امتى ؟

الشاهد ـ فى أغسطس او سبتمبر .

الرئيس ـ سنة ١٩٥٣ ؟

الشاهد ـ لا سنة ١٩٥٢ .

الرئيس ـ يعنى بعد يوليو سنة ١٩٥٢ ؟

الشاهد ـ أيـوه .

الرئيس ـ كنت تعرف **فهمى عبد المجيد** ؟

الشاهد ـ أيوه الله يرحمه .

الرئيس ـ وايه سوء التفاهم اللى حصل ؟

الشاهد ـ سوء التفاهم حصل مباشرة بعد افتتاح المستشفى . والمرحوم **فهمى عبد المجيد** علمت ـ لأنى ماكنتش عضو فى مجلس الادارة فى الـــوقت ده وكنت باغيب عن الاسكندرية لأنى كنت مشغول بتعديل التعريفة الجمركية ـ علمت ان **فهمى عبد المجيد** اصـــطدم **بالدكتور النقيب** بشأن علاج مرضى الخاصة الملكية .

الرئيس ـ يعنى كانت حقيقة واقعة ؟

الشاهد ـ أيـــوه .

الرئيس ـ كان بيعالجهم بفلوس أو مجانا ؟

الشاهد ـ مجانا .

الرئيس ـ لو كان بفلوس كان يزعل ؟

الشاهد ـ مش معقول انه يزعل لو كانوا بفلوس لأن المستشفى كان لسه فاتح جديد ، وسبب زعله أنه هو مش عاوز حد من الأثرياء يعالج مجانا . **ولذلك قال له ماحدش من المرضى يدخل بالمجان الا بقرار من مجلس الادارة .**

الرئيس ـ هو مش فيه درجة مجانية ؟

الشاهد ـ أيوه وهذه لم يكن له اعتراض عليها .

الرئيس ـ كانوا بينزلوا فى أى درجة ؟

الشاهد ـ مش عارف . ولكنهم كانوا بينزلوا على اى حال فى اى درجة من الدرجات غير المجانية وفيه أولى وثانية وتالتة .

الرئيس ـ هى الدرجة الثالثة مش مجانا ؟

الشاهد ـ أيوه . ولكن فيه درجة تالتة بفلوس .

الرئيس ـ انت كنت متصل بالاثنين يعنى تعرف الواقعة ؟

الشاهد ـ أيوه . لأنى شفت مكاتبات فى هذا الشأن سنة ١٩٣٧ على ما أذكر ، ودى حاجة من مدة طويلة ما أقدرش افتكرها ، ولكن دى حاجة كمان محل أخذ ورد وجميع الناس علموا بيها ، **وفهمى عبد المجيد** الله يرحمه كان شديد ..

الرئيس ـ شديد فى الحق ؟

الشاهد ـ نعم .

الرئيس ـ وبعدين ؟

الشاهد ـ انتهى الأمر .

الرئيس ـ ازاى ؟

الشاهد ـ **فهمى عبد المجيد** ساب المستشفى والجمعية **والنقيب** فضل .

الرئيس ـ كان باين انه محل الغضب ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ هل كان **النقيب** متصل ؟

الشاهد ـ الملك السابق كان بيعتبر المستشفى مسئوليته الضخمة وكان معروفا أن المستشفى تحت رعاية الملك وكان مهتم بها قوى ، وحصل بعد كده الحادث اللى جت

سيرته وهو الخلاف اللى أنا قلته. كانت الجمعية والمستشفى بتعمل الحفلة السنوية للحصول على شيء من الايـــراد لمساعدة المستشفى والجمعية . والمؤسستين كانتـــا مندمجتين فى بعض وكانت الصلات جارية على ان رئيس الجمعية يلقى الخطاب فى اثناء الرواية أو الحفلة التمثيلية وبعدين **فهمى عبد المجيد** بلغ ان الملك مش عاوز انه يلقى هو الخطاب .

الرئيس ــ علشان اعترض على علاج الحاشية بالمجان ؟

الشاهد ــ أيوه اظن كان اعتراضه قبل كده ، **وعبــد المجيــد** فى الوقت ده كان عاوز درجة مدير عام مصلحة الجمارك فقلت له : **يا عبد المجيد** أنا علمت أن المرسوم مركون عند الملك مش عاوز يمضيه .

الرئيس ــ هل كان يستحق لأنه راجل كويس ؟

الشاهد ــ أيوه . **هو ماكانش فيه أحسن منه .**

الرئيس ــ يعنى الرجاله أو اللى بيعملوا رجاله فى البلد دى كانوا بيعاملوا معاملة سيئة ؟ اذا كان فهمى عبد المجيد كويس ليه عومل المعاملة دى ؟

الشاهد ــ يمكن علشان كده .

الرئيس ــ بصفتك عضــو فى مجلس الادارة **والدكتور النقيب** مدير المستشفى كنتوا بتراجعوا الأعمال ؟

الشاهد ــ لما انتخبت رئيسا للجنة كانت الجمعية فى سنة ١٩٣٩، فى ضائقة مالية والمستشفى فى ضائقة وكنا مهددين بالتوقف عن العمل وبعدين عملت تسوية مع الحكومة وعلى أساسها فصلنا المستشفى عن الجمعية ، وأصبح له شــخصية معنوية مستقلة وانفردنا بالجمعية وأخذنا اعانة من البلدية ومن الحكومة ، وحميت الجمعية من الطلبات التى تقــع على عاتق المستشفى . وفى سنة ١٩٤١ أو سنة ١٩٤٠

مافتكرش اتجدد مجلس ادارة المستشفى وكنت عضوا فيه أو ماكنتش مش فاكر .

الرئيس ـ الجمعية فصلت فى سنة ١٩٤٠ ؟

الشاهد ـ لا فى سنة ١٩٣٩ • وأفتكر أنى بصفتى عضوا فى الجمعيـــة أو المستشفى اســـتدعينا الى السراى أنا وعبد الفتاح يحيى وقال الملك لنـا : ((**علمت ان بعضكم بيخلق صعوبات للدكتور النقيب واللى بيعمل شيء من هذا حسابه على أنا** » • واستغربت أنا **وعبد الفتاح يحيى** وسألنى ايه الحـــكاية ، فكان ردى عليـــه انى قلتلهم ما اعرفش .

الرئيس ـ يعنى الملك كان بيعتبر نفسه مدير المستشفى ؟

الشاهد ـ قالها مرتين أنه معتبر نفسه صاحب المستشفى • وكان بيقول اسمها مستشفى فؤاد أبويا •

الرئيس ـ هل كان أبوه فؤاد فى المستشفى ؟

الشاهد ـ لا أبدا .

الرئيس ـ امال قال مستشفى أبويا ليه ؟

الشاهد ـ **بالضبط زى ما اعتبر الاملاك الحكومية بتاعت أبوه** •

الرئيس ـ هل كان أبوه بيتبرع ؟

الشاهد ـ **أبدا بالعكس** •

الرئيس ـ انت بتقـــول سمعت اشاعات أو سمعت كلام عن **الدكتور النقيب** انه كان بيدير المستشفى بطريقة معينـة لخدمة أشخاص معينين اللى هم الملك وحاشيته •

الشاهد ـ سمعت بعد **الدكتور النقيب** ما ساب المستشفى .

الرئيس ـ ولكن وقت ما كانت الهيصة ماشية ما سمعتش حـــاجة ؟

الشاهد ـ فى الواقع انا اعتذرعن الجواب لأنى كنت مشغول. أما فيما يتعلق بالحسابات فديوان المحاسبة هو اللى كان بيشرف على ميزانية المستشفى وعلى كده كلنا كنا فاهمين أن الحسابات بتاعت المستشفى مضبوطة .

الرئيس ـ الدكتور النقيب كان بيشتغل ايه قبل ما يكون مديرا لمستشفى المواساة ؟

الشاهد ـ كان جراح ثانى او جراح ثالث على ما اظن فى المستشفى الأميرى .

الرئيس ـ بياخد مرتب كام ؟

الشاهد ـ حوالى ٢٠ جنيه على الأكثر .

الرئيس ـ وبعد ما جه المستشفى أخذ مرتب أد ايه ؟

الشاهد ـ انا أعرف انه **كان بياخد ١٠٠٠ جنيه فى السنة .**

الرئيس ـ وكان بياخد معاش أد أيه نتيجة خدمته للحكومة ؟

الشاهد ـ على قدر ما أذكر وكما كنت أعرف من المرحوم **فهمى عبد المجيد** انه **ماكانش له معاش بل كان له مساعدة.**

الرئيس ـ أد ايه المساعدة دى ؟

الشاهد ـ ٨ جنيه .

الرئيس ـ ما تعرفش ان معاشه ارتفع ؟

الشاهد ـ عرفت هذا .

الرئيس ـ ما عرفتش أد ايه ؟

الشاهد ـ سمعت ٥٠ جنيه بقرار من مجلس الوزراء .

الرئيس ـ ما تعرفش أنه أخذ مبلغ متجمد نتيجة لخدمته السابقة ؟

الشاهد ـ سمعت .

الرئيس ـ ما تعرفش أد ايه ؟

الشاهد ــ حوالى أربع آلاف جنيه وكسور .

الرئيس ــ من أموال المستشفى ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ هل هذا من حقه ؟ مش المفروض ان الحكومة هى التى تديله المبلغ موش المستشفى ؟

الشاهد ــ انا فى غموض . انا أعرف أن المعاملة الخاصة بالأطباء اللى بيخدموا فى مستشفى المواساة احيانا تكون وفقا لأوامر وزارة الصحة وتحمل مثل هذه الأعباء ماكانش فيها رأى قاطع .

الرئيس ــ انت كنت وزير مالية قبل كده هل كنت توافق انك ترفع معاش من ٨ جنيه الى ٥٠ جنيه بصفة استثنائية لو عرض عليك أمر زى ده وخصوصا المعاش ده بدون وجه حق ؟

الشاهد ــ ماكنتش أوافق طبعا . ولكن لو كان له حق أفضل **ان المستشفى هو اللى يصرف له مش خزانة الحكومة** .

الرئيس ــ المدعى .

البكباشى سيد جاد ــ هل يذكر حضرة الشاهد السبب اللى جعل مجلس الوزراء يوافق على رفع معاشه الى ٥٠ جنيه بصفة استثنائية ؟

الشاهد ــ انا عرفت ده بعد كده ، يعنى بعد الثورة .

الرئيس ــ ما سمعتش ايه السبب ؟

الشاهد ــ انا حلفت اليمين ومانيش فاكر دلوقت .

البكباشى سيد جاد ــ المتهم معملش خدمة لحد ؟

الشاهد ــ كان بيعمل خدمات كثيرة للملك وحاشيته وامين عثمان والدنيا كلها .

الرئيس ـ والخدمة دى لله .

الشاهد ـ والله ما كنتش أعرف ليه لأنى ما كنتش متداخل ،

الرئيس ـ كان مين وزير المالية وقتها ؟

الشاهد ـ سمعت انه كان **أمين عثمان** ؟

الرئيس ـ متعرفش أيه اللى عمله لأمين عثمان ؟

الشاهد ـ لا أتذكر .

الرئيس ـ الجناح اللى كان عامله للملك فى مستشفى المواساة بالطبع سمعت عنه . . . هو الملك كان بيعيا كتير والا ايه ؟

الشاهد ـ الملك كان بيبلطج فى كل حاجة . وكان بيتردد كثير على المستشفى هو والخدامين بتوعه . على العموم انا سمعت ان الجناح اللى كان فوق كان محجوزاللملكولكن انا مشفتش الجناح ده . .

الرئيس ـ هو الملك كان بيروح يعمل عمليات فى المستشفى دى ؟

الشاهد ـ قيل انه كان بيعمل عمليات وقيل انه كان حاجزه وعامله منتدى .

الرئيس ـ كان بيعمل حفلات ساهرة فى الجناح ده . هو كان بيعمل عمليات بالليل ؟

الشاهد ـ الملك ما كانش عنده ليل .

الرئيس ـ انت قلت ان **النقيب** كان مدير حازم ، وهو الذى يعمل المستشفى منتدى يبقى حازما؟ انا أفهم أن المنتدى يحضر فيه ذكور واناث .

الشاهد ـ سمعت كده .

الرئيس ـ يعنى كباريه داخل مستشفى . فين الحزم وفين الادارة الحازمة اللى بتقول عليها ؟

الشاهد ـ انا باتكلم عن ادارة المستشفى من حيث الخدمة ومن حيث النظافة والنظام .

الرئيس ـ هو الملك السابق كان بيروح يوميا المستشفى ؟

الشاهد ـ نعم كان بيروح المستشفى يوميا •

الرئيس ـ كان بيروح يعمل عمليات والا علشان المرضات البولانديات ؟

الشاهد ـ اللى موجودين دلوقت ألمانيات •

الرئيس ـ والبولانديات ؟

الشاهد ـ لاأعرف شيء عن البولانديات الا الاسبوع ده لأنى انا لم أوافق على وجود الألمانيات •

الرئيس ـ سمعت مسألة الدكاترة اللى طردهم **النقيب**؟ وايه السبب ؟

الشاهد ـ سمعت ان فيه خلافا بينهم وبين **النقيب** •

الرئيس ـ سمعت من مين ؟

الشاهد ـ سمعت من بره وقلت: أعتقد أن أسهل طريق هو انهم يرفعوا الامر الى القضاء •

الرئيس ـ ماسمعتش عن الدكتاتورية اللى كانت مفروضة فى المستشفى بوساطة المرضات الاجنبيات اللى لهم حظوة عند الملك السابق ؟

الشاهد ـ سمعت أن بعض الموظفين ومنهم الاطباء وبعض المرضات بيجتمعوا اجتماعات يمكن متكونش فى حدود اللياقة ، وسمعت أن بعضهم تصرف تصرفات مش كويسة بدرجة انهم تطاولوا على بعض الاطباء •

الرئيس ـ تقصد بعض المرضات ؟

الشاهد ـ نعم سمعت أن واحدة منهم هددت واحد بضربه بالقلم •

الرئيس ـ هى نتيجة الحزم حصلت ان واحدة ممرضة تحاول تضرب واحد من الاطباء ؟

الشاهد ـ لو تقارنوا مستشفى المواساة بالمستشفيات التانية من ناحيةنظامها والخدمةالفنية فيهاتلاحظوا أن مستشفى المواساة فى مستوى كويس جدا ٠

الرئيس ـ يعنى طريقة الدكتور **النقيب** فى مستشفى المواساة تدل على الحزم ؟

يعنى لما نبص نلاقى منتدى فى المستشفى **والدكتور النقيب** مابيدخلش فيه الا الاغنياء وبالمجـــان بدلا من الفقراء ، دى تدل على الحزم ؟

الشاهد ـ لاتدل على الحزم طبعا ٠

الرئيس ـ نأخذها من الناحية الخلقية ، **واحد اســتعمل المستشفى فى غرض آخر وعمل فيه كباريه وفى نفس الوقت المستشفى مفتوح أبوابه لذوى السلطان تبقوا فى الاصل بنيتوه ليه ؟**

الشاهد ـ لمعاونة الفقراء طبعا ٠

الرئيس ـ ولما يدخل الاغنياء دول فى الدرجات الاولىوالثانية بالمجان طبيعى يبقى الوضع شاذ شوية ٠

الشاهد ـ يبقى فيه برضه ايراد بيدخل المستشفى ٠

الرئيس ـ هل الناس اللى كانوا بيدخلوا دفعوا تبرعات ؟

الشاهد ـ أعرف أن فيه ناس منهم بيدفعوا ٠

الرئيس ـ مين اللىكانبيدفع: **بوللى** والا **محمد حسن** والا كريم والا **الياس اندراوس** والا ٠٠٠ ؟

الشاهد ـ انا سمعت ان أخته و ٠٠٠

البكباشي سيد جاد ـ هل سمعت أن بعض الســيدات كانت بتروح مع الملك فى الجناح الخاص بالمستشفى ؟

الشاهد ـ سمعت ان بعضهم كان بيجتمع هناك ٠

الرئيس ــ ممرضات والا سيدات أخريات ؟

الشاهد ــ سيدات ٠

الرئيس ــ مصريات والا أجنبيات ؟

الشاهد ــ مصريات ٠

المدعى ــ هل تفتكر أى اجتماع عمله الملك هناك مع سيدات ؟

الشاهد ــ **سمعت ان الملك كان بيتردد على بيت الدكتور النقيب ٠**

الرئيس ــ يعنى على شكل حفلات وسهرات ؟

الشاهد ــ زى كده ٠

الرئيس ــ بيت الدكتور **النقيب** كان قريبا ، يعنى فيلا فى نفس المستشفى خاصة به ٠ **هل المرضات صاحبات الحظوة من الملك كانوا بيروحوا البيت ؟**

الشاهد ــ لاأعرف ٠

البكباشى سيد جاد ــ هل كان مخصص للنقيب بدل انتقال ؟

الشاهد ــ أيوه

الرئيس ــ كان عنده عربيات ؟

الشاهد ــ أيوه

الرئيس ــ على حساب المستشفى ؟

الشاهد ــ أيوه

الرئيس ــ عنده كام عربية ؟

الشاهد ــ عربيتين

الرئيس ــ يعنى بيستعمل العربيتين ؟

الشاهد ــ أيوه ٠

الرئيس ــ ماكانش فيه عربية للبيت وعربية له ؟

الشاهد ــ ماكنتش متصل ٠

البكباشي سيد جاد ـ هل تذكر أول مرة اجتمع فيه مجلس ادارة المستشفى ؟

الشاهد ـ أي مجلس ؟ المستشفى له خمس او ست مجالس . الذى أذكره بعد أن انتخبت رئيسا لجمعية المواساة وبعد ان فصل المستشفى عن جمعية المواساة صدر مرسوم بقانون سنة ١٩٣٩ بيقول : **ان الحكومة تقدم مبلغا والبلدية تقدم مبلغا ، اعانة للمستشفى** ، يعنى مجلس الادارة يشمل على أعضاء من الصحة وأعضاء من البلدية .

البكباشي سيد جاد ـ هل تذكر أن مجلس الادارة اجتمع من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ ؟

الشاهد ـ أظن لا . لانى فى هذه المدة كنت بين القاهرة والسويس وكان لازم القرار يصدر من وزارة الصحة لتشكيل المجلس ومش عارف صدر والا لأ .

الرئيس ـ كم دكتورا فصلوا ؟

الشاهد ـ انا عرفت انهم كانوا خمسة والا ستة مش فاكر وواحد تانى كان عرض امره على قلت له : ارفع قضية على المستشفى .

الرئيس ـ مين اللى فصلهم ؟

الشاهد ـ **الدكتور النقيب** .

الرئيس ـ هل من حقه هذا ؟؟

الشاهد ـ أظن عرض أمرهم على مجلس الادارة .

الرئيس ـ ومجلس الادارة وأفق ؟ هل كان فيه سبب قوى يدفع مجلس الادارة انه يفصل خمسة أوستة من الاطباء هو المستشفى فيه كام دكتور ؟

الشاهد ـ فيه كتير .

الرئيس ــ هل حصلت ثورة فى المستشفى لما فصلوا دول كلهم بسبب ممرضة واحدة ؟

الشاهد ــ لا ٠

الرئيس ــ هل لو كنت مديرا للمستشفى كنت ترضى انك تفصل سبعة أطباء بسبب ممرضة واحدة ؟

الشاهد ــ لا أسمح ٠

الرئيس ــ اذن مافيش حزم هنا ٠

الشاهد ــ مسألة الحزم انا قصدت هنا حسن ادارة المستشفى ونظامها والخدمة فيها ، وهذا بلا شك ناقص فى المستشفيات الاخرى ٠

الرئيس ــ مسألة النظافة دى مش شغلة المدير ولكن شغلة الفراشين ٠

الشاهد ــ انا باقول انه كان حازما لغاية الحكاية دى ٠

الاستاذ احمد موافى (وكيل النائب العام) ــ أفكر الشاهد بأنه فى جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦ اجتمع مجلس ادارة المستشفى وأبدى احد أعضاء المجلس على الحاضرين أن موضوع الاطباء عرض على المجلس فعلا بحضور الشاهد وانه اشار فى هذا الاجتماع الى خطاب النقيب الاعلى للمهن الطبية بشأن هؤلاء الاطباء وكان القرار كالآتى :

«قد عرضت مسألة خطاب ورد من حضرة صاحب العزة النقيب الاعلى للمهن الطبية بخصوص الخمسة أطباء الذين فصلوا من خدمة المستشفى وقد تلا سكرتير الجلسة الخطاب وبعد مناقشة الموضوع قرر المجلس أن مدير المستشفى مسئول عن ادارته وعن اعمال المستشفى ولم يترك للمدير حق التصرف فى ادارته ، وقرر المجلس بالاجماع عدم النظر فى أمر اعادة هؤلاء الاطباء المذكورين

كما قرر النظر فى موضوع حضراتهم من الناحية المالية وتسوية حالة كل منهم تبعا لمدة خدمته وقرر المجلس اجابة الدكتور النقيب الاعلى للمهن الطبية» فترك أمر الشكوى للدكتور النقيب وترك المجلس الامر للدكتور النقيب ليتولى الرد على النقيب الاعلى للمهن الطبية ، ونحن نطلب من حضرة الشاهد أن يوضح لنا كيف كان نفوذ الدكتور النقيب على مجلس الادارة ٠

الرئيس ـ الشاهد حلف اليمين ونحن هنا نسجل للتاريخ يعنى بنسجل كيف كانت تدار سياسة مصر وكيف كان يتدخل الملك السابق فى كل صغيرة وكبيرة ، وكيف كان الرجال الذين كانوا يتشبهون بالرجال واصحاب الالقاب الضخمة يخضعون ويذلون انفسهم للملك السابق ٠ نحب تبين لنا هذا بوضوح ٠

الشاهد ـ يعنى اتكلم عن نفسى ؟

الرئيس ـ لاتجامل أحدا ، اذكر الحقيقة ٠ تكلم عن الوضع اللى كان ماشى فى المستشفى ٠ تكلم عن علاقة الملك السابق بالنقيب ٠ وكيف كان النقيب يعمل منتدى خاصا للملك فى المستشفى وعمل هذا المستشفى ليه ؟

الشاهد ـ أنا قلت ٠

الرئيس ـ انت بتقول سمعت ٠ طبعا انت فى مجلس الادارة ومجلس الادارة لابد أن يقول كل شىء ٠

الشاهد ـ أعضاء مجلس الادارة كانوا بيجتمعوا كل شهرين مرة ٠

الرئيس ـ ولكن طبعا بيصلهم هذا ٠

الشاهد ـ انا كنت باشوف المستشفى على حال أحسن بكثير من المستشفيات الاخرى ٠

الرئيس ـ احنا بنتكلم عن النزاهة ، بنتكلم عن الفساد اللى كان بيدور داخل هذا المستشفى .

الشاهد ـ على العموم انا كان عندى الشجاعة انى أطلب من الملك فاروق طلبات كثيرة كان هو عاوز يرفضها .

الرئيس ـ احنا مش بنحاسبك انت احنا عارفينك كويس من الناحية دى وعارفين موقفك . احنا دلوقت بنتكلم عن شخص المتهم .

الشاهد ـ الكل عارف موقفى بخصوص المحروسة وفخر البحار وغيرها وغيرها .

الرئيس ـ احنا بنتكلم عن مسألة اخلاقية منسوبة الى المتهم .

الاستاذ أمين مرعى ـ التهم الموجهة الى المتهم من كلام المدعى .

الرئيس ـ احنا بنسمع تهم عاوزين نقتنع بها والا لو كنا مقتنعين ماكانش يبقى فيه لزوم للمحاكمة دى .

الشاهد ـ صحيح كنت باشوف ان الدكتور **النقيب** كان له نفوذ معروف ، ولكن المسألة اللى اتكلم فيها المدعى بخصوص اجتماع مجلس الادارة ، وقرر فيه هذا الذى قاله المدعى انا مش عاوز أقول مادام المدعى قال ...

الرئيس ـ متقولش ليه ؟ يمكن موقفك كان معارضا .

الشاهد ـ مش عاوز أقول أكثر من كده . كنت أقول للدكتور اللى بيشكيلى انه يرفع أمره الى القضاء ، وكنت أقول لهم كلهم ارجو أن القضاء ينصفكم .

الرئيس ـ الى أى مدى توطدت العلاقة بين **الدكتور النقيب والملك السابق؟** هل العلاقة كانت توطدت قوى والا نص نص؟

الشاهد ـ انا أعرف ان **النقيب** باعتراف واحد من السراى كان علاقته وطيدة بالملك قوى لدرجة انه كان دائما موجود فى مآدب الملك .

الرئيس ـ انت راجل لك خبرتك ، مسمعتش ايه السبب فى كده ؟

الشاهد ـ انا أعرف انه اتصل بالسراى ٠

الرئيس ـ ماتعرفش ازاى اتصل بالسراى ؟

الشاهد ـ بخبرتى لفاروق لاأستغرب انه يجيب أى واحد ويصطفيه ويعتبره من رجاله ٠

الرئيس ـ ماسمعتش ان فيه ممرضات مخصوصين ؟

الشاهد ـ لم اسمع أن الملك كان له علاقة بنساء ،سمعت أن لما زوجته **ناريمان** ولدت أخذت واحدة ممرضة من الممرضات ، وكان كمان فيه أعمال تجافى القواعد والاصول لكن سمعت كلام كله لغط عن حاجات غير كده٠

الرئيس ـ مسألة السكة الحديد أصل التعاقد بينهما وبين المستشفى كان على ايه ؟

الشاهد ـ انا أعتقد أن السكة الحديد كانت متفقة مع المستشفى على عدد من السراير خاصة بها وتدفع عليها فلوس كل سنة٠

الرئيس ـ اظن كانت بتدفع للمستشفى ٨٠٠ جنيه وبعدين بقوا ٥٠٠٠ جنيه ٠ الـ ٥٠٠٠ جنيه كانت بتدفعهم على أساس ايه ؟

الشاهد ـ أظن علشان ٣٠ سرير ٠

الرئيس ـ كانت بتتوزع ازاى ؟

الشاهد ـ اذا سمح لى الرئيس فيه مفتش حسابات كان بيقوم بهذه العمليات ويسأل عن هذا ٠

الرئيس ـ ماسمعتش انت حاجة ؟

الشاهد ـ الحسابات بتجينا عنها تقارير بس ٠

الرئيس ـ يعنى الحسابات مقفلة صح وانتم تمشوا الحسابات على انها مقفلة ؟

الشاهد ـ أيوه •

الرئيس ـ متعرفش اذا كانت الفلوس دى بتدخل فى جيب المستشفى والا فى جيب حد تانى ؟

الشاهد ـ انا أعرف ان كان فيه شركات أخرى بتتعاقد مع المستشفى بخصوص موظفيها المرضى •

الرئيس ـ كانت بتتعامل ازاى ؟

الشاهد ـ كانت بتتعاقد مع الدكتور**النقيب** مدير مستشفى المواساة •

الرئيس ـ يعنى كانت بتتعاقد معاه شخصيا •

الشاهد ـ اللى أعرفه أن **النقيب** مدير المستشفى كان يفسر التعاقد مع الدكتور **النقيب** • يعنى هو كان بيفسر التعاقد مع نفسه ، بيتعاقد ضمنيا أو واقعيا معمستشفى المواساة ويقول لهم انا جيبتلكم مرضى يحتاجوا كذا سرير والسرير بكذا فى اليوم •

الرئيس ـ يعنى مقاول عيانين ؟

الشاهد ـ ملتزم علاج •

قائد الاسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) ـ هلهذا يجوز باعتباره مدير مستشفى ؟

الشاهد ـ عالجنا هذا بعد كده •

الرئيس ـ كان بياخد على العامل أد ايه ؟ كان بياخد بالشهر طبعا ؟

الشاهد ـ لا بالسنة • انا أعرف انه كان الاول بياخد عن الواحد جنيه وبعد كده ٢ جنيه لما زاد الارتباط •

الرئيس ـ يعنى لما زاد الارتباط مع الملك السابق وبقى صاحب حظوة ٠٠٠

الشاهد ـ وزارة الشئون كانت تفرض التزامات اكثر من اللى كانت مفروضة من قبل وتعيد النظر فى الفئة ٠

الرئيس ـ لكن هل كانت الشركات بتدفع أكثر ؟

الشاهد ـ لاأعرف هذا ٠

الرئيس ـ يعنى لو عملت رسما بيانيا ابتداء من سنة ١٩٣٧ يطلع أقصى مايمكن مثلا كام ؟

الشاهد ـ الحكاية دى موجودة من سنة ١٩٣٧ ٠

الرئيس ـ الجنيه والا الاثنين جنيه كانوا بيروحوا للمستشفى والا **النقيب** نفسه ؟

الشاهد ـ اللى أعرفه ونعرفه كلنا ان الفلوس كلها تروح المستشفى **والدكتور النقيب** يوزع للمستشفى أجر وهو أجر وهكذا ٠

الرئيس ـ بيديها أد ايه ؟

الشاهد ـ مش فاكر انما يمكن أقول أكثر من النصف ٠

الرئيس ـ هل كانت هذه التعاقدات تزيد دخل المستشفى زيادة نسبية ، والا ماكانش فيه زيادة ؟

الشاهد ـ أولااحنادائمابعدالظروف المالية المتعبة اللى مر عليها المستشفى اصبح عندنا دائما احتياطى ٩٠ ألف جنيه ووصل الى ١٠٠ ألف جنيه٠ ودلوقتعندنا احتياطى ١٢٠ ألف جنيه ٠

الرئيس ـ كل ده من أجور الدرجة الثالثة ؟

الشاهد ـ لا ٠ كان فيه برضه تبرعات من الدرجات الاولى والثانية ٠ والمستشفى ايراداته باينة ٠

الاستاذ احمد موافى ــ فى جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ من جلسات مجلس ادارة المستشفى أجاز المستشفى للدكتور **النقيب** أن يستقبل مرضاه الخصوصيين بالمستشفى · ومع تسليم الادعاء بهذا **هل يجوز فى ضوء هذا القرار أن يستحق الدكتور النقيب أى مبلغ من مريض يكون قد تم علاجه بمستشفى المواساة عن غير طريق النقيب ؟ يعنى عالجه أطباء آخرين ؟**

الشاهد ــ لا ·

الاستاذ احمد موافى ــ هل يستحق الدكتور النقيب أجرا عن علاج حدث فى المستشفى وهو فى الوقت نفسه فى أمريكا أو أوربا ؟

الشاهد ــ لا ·

الاستاذ احمد موافى ــ هل يستحق **النقيب** أجرمرضى مترددين على عيادته فى المستشفى رأى المستشفى من التيسير أن ينشىء عيادة خارجية يترددوا عليها ؟

الشاهد ــ أصلا لا ولكن ده عاوز تفسير ·

الاستاذ أمين مرعى ــ المتهم ماكانش بيعمل كده ·

الرئيس ــ الدفاع يتكلم فى الآخر ·

الاستاذ أمين مرعى ــ أريد أن أسأل سؤالا ، هل مستشفى المواساة أنشأ مصحات خاصة ، ومستوصفات فى مقر الشركات الكبرى **كشركة الملح والصودا وشركة البيضاء** أم أن هذه الشركات هى التى كانت تقوم بانشاء هذه المستوصفات الخاصة لموظفيها وعمالها ؟

الرئيس ــ انا سألت هذا السؤال فأجاب الشاهد : **انه يعرف حالة واحدة وقال ان كان فيه عيادة خارجية فى الشركة للعمال ، والدكاترة من مستشفى المواساة يروحوا يكشفوا عليهم نتيجة اتفاق مع الدكتور النقيب ·**

الاستاذ امين مرعي ـ هذه العيادة الخارجية الخاصة لم يقم بها مستشفى المواساة انما قامت بها الشركة .

الرئيس ـ دى متفرقش .

الاستاذ أمين مرعي ـ حتفرق قوى وسأبين هذا فى دفاعى .

الشاهد ـ كانت عمال الشركة بتاعت **الملح والصودا** بيتعالجوا فى المستشفى ، ولكن علشان مايجشموش العمال الذهاب الى المستشفى . الاطباء كانوا بيروحوالهم هناك فى الشركة .

الرئيس ـ ولكن الاطباء من مستشفىالمواساة ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ والدواء مين يتولى صرفه ؟

الشاهد ـ على المتعهد . أما **الدكتور النقيب** أو مدير مستشفى المواساة ايا كان .

الرئيس ـ يعنى يمضى له الدكتور على الاورنيك بتاعه ؟

الشاهد ـ انا عرفت أن **الدكتور النقيب** كان بيدفع ثمنالدواء .

البكباشي سيد جاد ـ الشاهد ماسمعش عن حوادث سرقة حصلت فى جمرك الاسكندرية ؟

الشاهد ـ سمعت انما مش فاكر ، سمعت من مين ... أظن سمعت أن أودة سفرة أو أودة نوم مش فاكر طلعت من الجمرك بدون رسم .

الرئيس ـ يعنى صاحبها اللى طلعها ؟

الشاهد ـ أظن سمعت انها سرقت . الواقع ان الجمرك فى السنين الاخيرة ماكانش فى حالة اطمئنان .

الرئيس ـ يعنى ماسرقتش ؟ أخذت ؟

الشاهد ـ سمعت ان النقيب يمكن اشتراها أو حد خدها مش عارف •

الرئيس ـ صاحبها كان يعرف ان **الدكتور النقيب** اللى أخذها؟

الشاهد ـ مش عارف •

الرئيس ـ طبعا انت معايا بأن مش سهل ان واحد يأخذ أودتين •

الشاهد ـ أيوه موش سهل •••

الرئيس ـ يعنى لم تسرق ؟

الشاهد ـ سمعت انها هربت •

الرئيس ـ بعلم بعض موظفين كبار ؟

الشاهد ـ صدقنى مش عارف •

الرئيس ـ شخص له مكانته أو هو يعتقد فى نفسه ان لهمكانته أو الناس تعتقد أن له مكانته **لقى أودتين بتوع تاجر أو واحد زبون شاريهم واخذهم فى نظرك العمل ده يبقىايه؟**

الشاهد ـ يبقى عمل اجرام مفيش شك فى هذا •

الرئيس ـ **طيب ترفع الجلسة الآن للاستراحة •**

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة ظهرا) •

(واعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين بعد الظهر) •

الرئيس ـ المدعى : الشاهد الثالث موجود ؟

المدعى ـ موجود يافندم •

(وعلى أثر ذلك استدعى الشاهد الثالث **الرئيس السابق احمد نجيب الهلالى** وحلف اليمين وهذا نصه : **«والله العظيم ••• والله العظيم ••• والله العظيم •• أقول الحق ولا غير الحق والله على ماأقول شهيد » •**

الرئيس ــ اتفضل ارتاح اذا كنت عاوز ٠

الشاهد ــ لما أتعب أبقى أقعد ٠

الرئيس ــ المدعى ٠

البكباشي سيد جاد ــ هل لديك أي معلومات عن **الدكتور احمد النقيب** فى مدة توليكم رياسة الوزارة ؟

الشاهد ــ ايوه ٠٠٠ فى يوم ٢ مارس أرسل لى ٠٠٠

الرئيس ــ سنة ايه ؟

الشاهد ــ سنة ١٩٥٢ أرسل لى **الدكتور حافظ عفيفى** بأن **الرئيس السابق على ماهر** استقال وان حالة البلد تقتضى أن أقبل تشكيل الوزارة ، ودى ماكانتش فى الواقع أول مرة كلمنى فيها ٠٠٠ لانه يوم حريق القاهرة كان جانى **الدكتور حافظ عفيفى هو والمغفور له الياس اندراوس** حوالى الساعة العاشرة مساء فى البيت، وقال لى أن الملك بيكلفك بتشكيل الوزارة ٠٠٠

الرئيس ــ انت قلت دلوقتى انه كان معاه **الياس اندراوس** فاحنا عاوزين نعرف **كان الياس اندراوس معاه بصفته ايه ؟**

الشاهد ــ **حافظ عفيفى** قال لى ان الراجل ده أقحم نفسه وركب معاه الاوتومبيل ٠ أهو **الدكتور حافظ** قال كده فلما جانى وقال لى أن الملك بيكلفك بتشكيل الوزارة أنا اعتذرت وقلت له : ان الموقف خطير وده عاوز يكلف ناس كبار فى السن ولهم صفة ، وعلى ذلك فأنا يمكن ماقدرش أقوم بالعبء ده ، وكل ماهنالك أن أشير عليكم أنكم تسندوا الوزارة الى **الرئيس السابق على ماهر** ٠٠٠ وبعد مناقشة تيجى ساعة ، قلت له : أنا قابلت **الرئيس**

السابق علي ماهر يوم ١٥ يناير وكان سبب هذه المقابلة انه كان فيه اجتماع عام ضمنا وتحدثنا فيه عن حالة البلد ، وعلى أى حال فآراؤنا واحدة ··· وفى نهاية المناقشة قال لى : « **يعنى أقول للملك السابق انه مش قابل** ؟ » قلت له : «**أيوه**» ··· وقلت كمان : ان رأيى هو اسناد الوزارة **لعلى ماهر باشا** ··· فلما استقال **الرئيس السابق على ماهر** ·· وده سبب معاودة الكلام معايا ، يعنى مش من الباب للطاق كما يظن بعض الناس فأنا قلت له : انه من الصعب على قبول الوزارة · اعمل معروف بلاش ، دى حالة البلد من الناحية الدوليةصعبة والناس اتلموا على وقعدوا يقولوا لى انت مش عارف ايه اللى بيتقال عليك ··· دول بيقولوا عليك انك عمال تحط فلوس فى جيبك والانجليز مستعدين يرضواالبلد ولكن مش تحت عامل الضغط ··· قلت : أمرى لله ·· وفى ليلة تشكيل الوزارة رحت انا بيت **الدكتور حافظ عفيفى** حوالى الساعة الرابعة الا الربع وقعدت لغاية الساعة الحادية عشرة الا الربع · واول شىء اتكلمنا فيه هو مسألة الوزراء ·· فيه أسماء الملك مش عاوزها وهو عاوز اسماء تانية ، وليلتها ماجتش سيرة **الدكتور النقيب** اطلاقا · ·وحوالى الساعة العاشرة والنصف اذ بى أفاجأ بأنهم يقولوا لى : «**لازم تاخد الاستاذ كامل قاويش نائب عمومى**» ، فأنا قلت : لا · وبعدين رحت لابس البالطو بتاعى وهو راح على التليفون واتكلم وقال **خاللوا الملك يتنازل عن الطلب بتاعه ومكنوا الهلالى من تشكيل الوزارة** » ·

الرئيس ــ الكلام ده كان بالنسبة **لكامل القاويش** ؟

الشاهد ــ أيوه بالنسبة **للقاويش** ··· بعد كده أنا رحت على

الرياسة **فكرتى فى الاصل انه يكون فى الوزارة رجال من كل الاحزاب الا الوفديين** ... انا حالف اليمين ولازم أقول كل حاجة .. **الملك ماكانش عاوز دول لأنهم هم اللى مضوا العريضة** . فأنا قلت له : احنا فى اشكال مع الانجليز ، والوفديين غضبوا وخرجوا ، والعلاقة مع الانجليز سيئة ،ومش لازم يغضب الوزارة اللى جاية لانه اذا أغضبها يبقى معناه انه أغضب البلد كلها ... عرضت الامر على السياسيين فتلكأوا ... فعدلت عن فكرتى وقلت أمرى لله . وقعدنا نشكل فى الوزارة على حسب الاسماء التى اتفقنا عليها ... بعضهم اعتذر واحب أقول لكم بخصوص وزارة الصحة ـ ودى تهمك بالطبع ـ **أن الدكتور عزمى باشا لما عرضت عليه الوزارة اعتذر والدكتور ابراهيم شوقى اعتذر ، وانا كنت بافكر فى الدكتور مورو ، ولكنى فى الحقيقة استخسرت الدكتورمورو فى الوزارة، لانه كان سادد جزء كبير جدا فى الجامعة . وكنت مرشحا لوزارة الشئون الاجتماعية الدكتور احمد حسين وهو كمان اعتذر** . ففكرنا فى **الاستاذ راضى** باعتبار انه كان وكيل وزارة الشئون الاجتماعية وملم بأعمالها فيعمل هو وزير الشئون .. وبعدين قلت له **ياراضى** احنا مش لاقيين وزير صحة اعمل معروف انك تقبل وتعمل وزير صحة . فقال : ده كتير على . فقلت له : دى الوزارة دى أقرب الوزارات اتصالا بوزارة الشئون الاجتماعية . . . فقال : طيب بس على أن يكون ذلك مؤقتا .. وبالشكل ده خلصنا على الاسماء ، **والدكتور حافظ عفيفى** كان موجودا وطبيعى بلغ كل الحاجات دى .. وبعد كده انا روحت وتانى يوم رحت الرياسة علشان أعد البيان وكنت أنا

كتبته بالليل ... واحب أقول لكم ان **الدكتور حافظ عفيفي وقتها ماكانش بيتصل بالملك السابق مباشرة .**

الرئيس ـ أمال مين اللى كان بيتصل به مباشرة ؟

الشاهد ـ هو كان بيتكلم من بيته مع واحد .. فى ذلك الحين ماكنتش أعرف هو كان بيتكلم مع مين .

الرئيس ـ وبعدين عرفته ؟

الشاهد ـ هو كان بيتكلم بالواسطة . كان يقول **عزيز ... عثمان ... عرفت بعدين انّ منهم واحد هو « بوللى » كانوا عطيينله اسم من الاسماء دول ، والثانى كان محمد حسن ، ولكن انا على أى حال مااستعملتش هذا الاسم أبدا .**

الرئيس ـ يعنى رئيس الديوان ماكانش بيقابل الملك وانما كان الاتصال بيكون بواسطة هؤلاء ؟

الشاهد ـ كان من ضمن الاتصال انه كان بيتصل بواسطة التليفون وليلتها الاتصال اللى حصل ماكانش مباشر وفى هذه الليلة ماجبتش سيرة **الدكتور النقيب** اطلاقا لاجه اسمه ولا عرض علينا . وتانى يوم كنت موجودا فى ديوان الرياسة فكلمنى **الدكتور حافظ عفيفى** فىالتليفون وقال لى : « **ان الملك يرغب فى انك تأخذ الدكتور النقيب وزير صحة**» فقلت له : **أنا ماقدرش .**

الرئيس ـ ماتقدرش ليه ؟

الشاهد ـ حاقول اهه . ماهو برضه أثناء التحقيق سئلت فقلت : أنا ماقدرش فى الوقت ده .. فى نفسى كنده عدة اسباب : السبب الاول **انكم تعرفوا ان مجلسالوزراء لازم يكون حرا فى مناقشاته فلما يتوجد واحد هو اذن الملك ، وقلبه مش على اخوانه تبقى فايدة المناقشة ايه ؟؟**

الرئيس ــ يعنى كنتم خايفين أحسن كل حاجة تدور فى مجلس الوزراء يروح يبلغها ؟

الشاهد ــ انا عندى الشبهة دى قطعا . الامر الثانى ...

الرئيس ــ قبل ماننتهى من الامر الاول أحب أسألك : الشبهة دى قامت ليه ؟

الشاهد ــ لان صلته بالملك كانت كبيرة أوى ... انا نفسى ماعرفش .

الرئيس ــ ده المفروض أن رئيس الديوان أكثر واحد له صلة بالملك السابق .

الشاهد ــ لكن ده اللى كان حاصل ...

الرئيس ــ وهل صلته بالملك السابق تدفعه ان يبلغ كل شىء ؟

الشاهد ــ أصل رئيس الديوان كان مغضوبا عليه .

الرئيس ــ طيب اشمعنى ده بالذات اللى شكيتوا فيه ؟

الشاهد ــ أصل العلاقة كانت ... **يعنى كان أكثر تدخلا من غيره وتقدروا تقولوا عليها تدخل أو حظوة .**

الرئيس ــ والحظوة دى جت منين ؟

الشاهد ــ جايز من اللى كنت باسمعه . الناس كانت بتقول **ان النقيب كان من خلطاء الملك .**

الرئيس ــ لكن سمعت منين ؟ وايه هى الطريقة اللى وصلتك الى هذا ؟

الشاهد ــ فاتنى فى التحقيق ان أقول بعض الحــــاجات دى وافتكرت بعدين ... انا لاأعرف الذكتور **النقيب** أصلا وانا لما أقول لا ... لازم يكون فيه شىء فى نفسى هــو اللى خلانى أقول لا . انا افتكرت بعد ماخلص الادعاء من التحقيق افتكرت واقعة حصلت سنة ١٩٤٢ .. .

« فى سنة ١٩٤٢ عملت جامعة الاسكندرية واهم كليـة فيها هى كلية الطب • والـــكلية دى كانت عاوزة اختصاصيين ومعامل وليس عندى ملجأ ألجأ اليـه الا الدكتور على ابراهيم باشا • فرحت وقلت له : نقـدر نعمل الكلية ؟ فقال لى : أيوه • قلت له : يعنى اتكل عليك ؟ قال لى : أيوه اتكل على الله وعلى وحنعمل كـل حاجة وحنعمل المعامل وكل حاجة تمشى، وكانت غايتنا من كده أن الشهادات بتاعت الجامعة دى يعترف بهـا فى جامعات أوروبا زى مابيعترف بكلية طب قصر العينى وقانون انشاء الجامعة كان صدر فى الاسبوع الاول من أغسطس ، وعلشان مايمشيش القانون ويكون حبرا على ورق ، كنا متفقين أننا نفتتح الجامعة فى اكتـوبر • وعلشان كده هو رشح لى عددا كبيرا من كلية الطب يمكن أن يكونوا نواة لهذه الكلية • وكان منهم الدكتور عباس حلمى الجراح المشهور ، والدكتور صلاح الدين بتـاع اسكندرية وأمثالهما ، وقال لى : دول ناس كويسين جدا وعباس ده حيبقى أحسن منى فى المستقبل وصلاح ده مهول أوى ••• يعنى النواة كلها كويسـة ، وقال لى : اطمئنوا من الناحية دى لكن انا حاأقولك شرطهـم جميعا ـ وايامها كانت الحالة صعبة أوى ـ وكـانت المدافع بتسمع فى الاسكندرية •• هو قال لى : ان كلهم مشترطين انه لو الدكتور النقيب عتب كلية الطب بتاعة اسكندرية فهم اذا كانوا متعينوش مش حيقبـلوا وان كانوا اتعينوا حيستقيلوا •• فقلت له : ليه ؟ فقال لى : ماتسألنيش ليه •• ده حتى الدكتورعلى ابراهيم لما كان بيعيا ماكانش بينزل فى المواساة ولكن كان بينزل فى المستشفى اليونانى • وعلى أى حال فالدكتور النقيب

لاكان صديقى ولا عدوى ولكن ده اللى كنت باسمعه من الناس ومن زملائى ٠

الرئيس ـ ألم تتدخل فى تفاصيل «ليه» دى اللى وجهتها **للدكتور على ابراهيم ؟**

الشاهد ـ هو مارضيش يتكلم زيادة عن كده ، ولكن انا قلتله: وايه اللى جاب سيرة **الدكتور النقيب** ؟ فقال لى : **بكره تشوف وتعرف** ٠ انى كنت سمعت وقتها اشاعات **ان الملك عاوز يفرضه مديرا للجامعة ولكن دى كانت اشاعات ومحدش كلمنى فيها** ٠٠٠ وبعدين اتكلمنا فى حكاية العمداء ، وكنت وقتها زى مابقول لحضراتكم سمعت اشاعات أن الملك عايز يفرضه مدير جامعة أو عميد طب فقلت له : على ايه ٠٠٠ **ياعلى باشا** نعمل احنا مجلس فنى للجامعات علشان الحكاية وعلشان انا ما استقلش برأيى اقترح انت على العمداء فى أقرب وقت٠ فاقترح على اسماء سبعة عمداء واصدرت القرار وعينتهم واعطيته للجرائد ، وكان الكلام ده فى اغسطس وتانى يوم الصبح الساعة الثامنة صباحا كلمنى **الاستاذ عبد الوهاب طلعت** مدير الادارة العربية من السراى وقال لى : **« ايه الاعلان المنشور فى الجرائد ده ٠ هو ده صحيح ؟»** فقلت له : **«ايه هو اللى منشور»** فقال لى : تعيينات العمداء فقلت له : وهل الجرائد كلها تجمع على هذا الخبر من غير مايكون ده حصل ؟ ٠٠ فقال : «ده انت ماقلتش لنا حاجة » ، وكانت النغمة دى غير مقبولة فقلت له : **«قل لجلالة الملك ان التشريع اللى تشرف بتوقيعه يعطى لى هذا الحق»** ٠٠٠ خلصنا من كده واعتقدت انا ان المسألة انتهت ٠ بعد كده ٠ ندهلى الرئيس **السابق مصطفى النحاس** وقال لى : **«ياسيدى**

السراى بعتت لى النقيب وهو بيشتكى منك» ٠٠ فقلت له : بيشتكى ليه ؟ **فقال : «بيشتكى علشـــان انت ما أخدتهوش وده بيبكى يانجيب»** ٠٠: **ده بيقول انكظلمته علشان ماتعرفهوش»** ٠ فقلت له : صحيح انا معرفهوش لكن انا لم أظلمه وشرحت له المسألة وقلت له : اذا كان يقدر يعمل كلية براسه يتفضل يعملها ٠٠٠ لكن الدكاترة كلهم مشترطين انهم مايعتبوش الكلية اذا هو عتبها ٠ وانا قلت انجميع الاطباء مايحبوش يتعاونوا معاه ٠ **وعلى باشا ابراهيم** الله يرحمه كنت أثق فيه وهو اللى أنشأ الكلية **لم يقتنع ولم يقبـــل الدكتـــور النقيب** ، فهل انا أقبله وزيرا ؟ ٠٠ دى حاجة صعبة ٠٠ودى كانت حالة من الحالات اللى انا مافتكرتهاش فى التحقيق ٠٠ **احنا كنا بنقرأ فى الجرائد انه استولى على أطيـــان من أطيان الحكومة ، وبعدين ننتظر تكذيب ٠٠ مفيش تكذيب** مش ده يخلى الواحد يفــكر فى حاجات كتير ٠٠٠ أقرأ فى الجرائد أن العريضة جه اسمه فيها يبقى بعد كده لما يقولوا لى **الدكتور النقيب** خده أقول : لأ ٠ حد الله بينى وبينه ٠٠ **لان الوزراء زى مابتقول دول سمعة ، وانا كنت جاى بسلامة نية أو بعبط فما يصحش انى أبدأ هذه البداية** ، لان هذا يشكك الناس ولذلك اناقلت: **للدكتور حافظ عفيفى : «انا لاأستطيع قبوله»** ، فقال : «**نقول الكلام ده للملك**»؟ » وبعد شوية انا وقفت وقلت لنفسى : يمكن يكون جالك الفرج ٠٠ جـانى تانى يوم وقال لى : **«الملك بيقوللك يعنى مابتجاملهوش فى واحـد بعد اللى حصل امبارح ؟»** فقلت له : انا مستعد أجامله٠ عنده **دكتور اسمهعباس الكفراوى** واناعرفه منزمن ، من وقت ماكنت باشتغل فى الأوقاف الاهلية فى سنة ١٩٢٠

وانا أعرف عنه أنه رجل لم يتدخل فى أى شىء ولم يسمع عنه أى شىء وشفايفه مربوطه ، ولا ينقل كلاما من هنا لهنا ... ده راجل انا أعرفه كويس وهو راجل سليم، وانا مستعد أخده .. قال لى : نقول له يافندم .. راح ورجع بعد شوية وكلمنى وقال : « **الملك رفض الدكتور الكفراوى**» . فقلت له : « **وانا رافض الدكتور النقيب** » قال لى : على كيفك .. فاعتقدت أن المسألة انتهت عند هذا الحد . وبعدين رحنا علشان نحلف اليمين .. قالوا لنا : تعالوا احلفوا اليمين الساعة كذا .. فرحنا علشان نحلف اليمين .. أول ماوصلنا قال لى **الدكتور حافظ عفيفى** : أنا عاوزك فى كلمة .. قال لى : «**ان الملك مصر على أن تاخذ الدكتور النقيب**» .. **ايه المهزلة دى ؟** نيجى لغاية هنا وتقول لنا : **الملك مصر .. ايه ده ؟** . هو ده شرط ضرورى قلت هو يصر وانا أصر . . الوضع كان سخيفا ، وكانت الحكاية مهزلة .. ناس لابسين ردنجوهات .. انا يمكن أكون عبيطا ، لكن ده فى حق البلد كان فصلا باردا ، **ولو كان الوضع ده انكشف للبلد كانت بقت مهزلة** . فقال لى : على أى حال الملك حيفتح لك الموضوع ده .. وانا كان لى ٨ سنين تقريبا ماشفتهوش .. وبعدين لما قابلت الملك قال لى : « **انت مش نادم ان ايدك تبقى بعيدة عن الشئون العامة وكنت تقدر تخدم البلد**» .. وبعد الثناء المستطاب اللى من ضمنه انا مبسوط وكل الناس مبسوطة قال لى : «**انت صريح وانا أحب أكون صريحا معك .. انا لى ملاحظتان : الملاحظة الاولى انك جامع الحربية والداخلية فى يد وزير واحد وده كتير**» . فقلت له : انا والله رشحت لك **اللواء محمد نجيب وانت مرضيتش** . ثم رشحت

الاستاذ حسين فهمي وانت قبلت ولكنه اعتذر لمرضه بعينيه ٠وما دام انا مش لاقى راجل عسكرى يبقىأحسن أجيب راجل يفهم فى الصفقات علشان حكاية الاسلحة ويعرف فى العطاءات وسلامتها واجراءاتها ٠ ويمكن يكون من محاسن الصدف أن الجيش الآن وهو اللى عليه المعول فى حفظ الامن ووزير الداخلية مسئول عن الامن، فيمكن من محاسن الصدف أن المسائل دى تجتمع فى يد واحدة ٠٠ فقال لى : بس على شرط أنه ما يطولش ٠فقلت حاضر ٠ قال لى : «**كمان فيه ملاحظة تانية ٠٠ قال انت أعطيت لراضي الشئون الاجتماعية والصحةوده مايقدرش يقوم بأعمال الوزارتين** » فقلت له : انا مرضتش ومهانش على أن أحرم الجامعة من **الدكتور مورو** وانا كنت باتكلم مع **الدكتور ابراهيم شوقى** ولكنه برضه اعتذر فلم اجد الا هذا الحل ، فقال لى : «**طيب اسمع ياسيدى بأه ٠٠ أنا عندى مرشح هو الدكتور النقيب وانا أشهد له بأنه راجل ادرجى ، حازم مستقيم عنده ذمة ٠٠ تقول ايه فى شهادتى دى** » دى داهية ايه دى ؟ ولكن انا وجدت انه من آداب الدين ، حسن التخلص ٠٠ يعنى اذا قدرت تخلص من واحد من غير ماتشتمه يكون أحسن وأكرم ٠ مثال ذلك انه دخل رهط من اليهود على **النبى صلى الله عليه وسلم** وقال له : «**السام عليكم**» ٠ والسام معناه فى اللغة العربية **الموت والهلاك** ٠ **وكانت السيدة عائشة رضى الله عنها واقفة فقالت** «**السام عليكم انتم ولعنةالله**» **فالنبىصلى الله عليه وسلم خاطبهاوقال لها : «لمقلتهذا»؟** فقالت : «**ماسمعتش همـا قالوا ايه ؟**» قال : « **سمعت ولكن هل سمعتماذا قلت لهم ؟** » فقالت: « **وبم رددت؟**» فقال **الرسول** عليه الصلاة والسلام : « **قلت عليكم** »٠

وقال لها : « **ان الله يأمر بالرفق فى الامـور كلهـــا** » **والمذهب الذى أحفظه** يقول : « **عجبت لمن يطلب الامر بالجهـد وهـو يقـدر عليه بالرفق** » • والله يقـول : « **ادفـــع بالتى هى أحســـن فاذا الـذى بينـــــك وبينه عداوة كأنه ولى حميم** » • واحد من أمرين ، امانى أقدر أخلص بلطافة ويبقى فى الحالة دى خلصنا بـدل الفضيحة ، والا اذا مامكنش والامر حبك نقول له : لا والسلام عليكم ونمشى •• لكن تقولوا ايه فى شهادته دى ؟ انا لما سمعته بيقول كده قلت له : « **شهادتك على عينى وراسى ولكن انت يخلصك انى أطلع كل الوزراء اللى جايين بالتيلة ؟ هل انت ترضى انى أطلع من عندك بواحد واخسر أنا ثلاثة بره ؟** » أقول لكم الحقيقة ، هو سكت وما تكلمشى ،لان الحجة اللى واجهته بهاماقدرش يرد عليها ، فقال لى : هيه ، وزام ، وكان مهم كده • ؟ آه •• انا حلفت اليمين ولازم أقول لكم اللى حصل :فأنا حبيت انى أقطع هذا السكون فقلت له : انا على أى حال حاقول الحكاية دى لزملائى واشوف وقعها ايه •• فقال ايوه علشان تيجى وتقول غير مقبول ••• ايوه أصـــل الراجل السياسى لازم يستعمل المبدأ اللى انا قلت لكم عليهواللىاناقرأته هوانهفىمثل هذهالمآزق مفيش أحسن من حسن التخلص ، وحســن التخلص ده يقتضى انك تقول انا حاستشير ، وده أحسن ماتقول انا حاعمل عمل ولا تعملش ، اذا كنت مش ناوى تعمل فتبقى البعيـد كذاب ، فأحسن حاجـــــة انك تتخلص وتقول : انا حاستشير • فأنا لما قلت له كده دى ألزمته الحجـــة ، وخلصنا من غير مايتعين ••• وسمعت فيما بعـــد ان **الدكتور النقيب** كان موجودا فى السراى ، يعنى يمكن

بعد ماخرجنا ، ويمكن تانى يوم أو يمكن فى ليلتها الله أعلم ٠

الرئيس – يمكن كان موجودا فى السراى ومستعد علشان يحلف اليمين ؟

الشاهد – الله أعلم ٠٠٠ ولكن اللى سمعته وقتها أن **الدكتور النقيب** كان موجودا فى السراى ٠ وفيه حته أنا ترددت فيها أثناء التحقيق ، وانا أحب أقول لكم هنا انى تصادف أن قابلت أحد الوزراء أمس وذكرنى ببعض مسائل سأسندها اليه واللى قال لى الكلام ده هو **الاستاذ فريد زعلوك** ٠٠ الحقيقة انا كنت غرقان ودى حاجات بتحز فى نفسى ٠٠ قال لى أمس انه سمع ليلتها أن **الدكتور النقيب** كان موجودا فى السراى ، وانا ماسألتش **فريد** هل كان **النقيب** لابس ردنجوت والا لأ لانى ماأحبش أسأل عن حاجات زى دى الا اذا كان اللى بيحكى لى يحب يقول لى عليها ٠٠ أنا طبعى كده ٠٠ ولكن أحب أقول لكم ان انا سمعت انه كان موجودا ولابس ردنجوت ٠٠ فات ثلاثة أو أربعة أيام ٠ ٠ **وانا كنت ألقيتها فى الجو وكنت عاوز الحكاية تفسد** ٠٠ انا باقول لكم الحقيقة ، وبعدين جانى **الاستاذ طه السباعى** وقال لى : «**هل حقيقة الدكتور النقيب مرشح لان يكون وزير صحة ؟**» فقلت له : أيوه مرشح ٠ قال لى : « **فى الحالة دى انا أخرج**» ٠ ٠ ٠

ليه **ياطه** ؟ قال : «**ده اسمه فى العريضة**» ٠٠ عريضة ايه **ياطه** ؟ الحقيقة انى ماكنتش أعرف ان اسمه فى العريضة فى ذلك الحين ٠٠ فقال لى : «**العريضة اللى كتبناها فى كريم ثابت فيها اسم الدكتور النقيب ، وانا ماضى على العريضة ، ولا يتفق ، بل ولا يعقل انى أكون ماضى على العريضة واشتغل معاه فى وزارة واحدة** » ٠

فقلت له : انت لما تخرج ، مش تخرج لما يكون هناك عمل معيب ؟ فقال : أيوه . فقلت له طيب وهل تقبل انت أننا نقوم بهذا العمل المعيب اللى انت ماتقبلوش ؟ أصل انا عاوز اشغلها .. قلت له : يانخرج سوا يانقعد سوا .. فقال : انت حتحيرنى ليه ، انا مش جاى أخرجك ولكن انا جاى اقول لك أنا ماقدرش اشتغل .. اعمل ايه انا محتار . فقلت له : اطلع من عندى وتروح على طول على **الدكتور حافظ عفيفى** واحكى له اللى جرى بينى وبينك ... ماهى دى تسديد النمرة .. فراح .. وهو قال لى : انا رحت .. **وبعد كده محدش جاب لى سيرة الدكتور النقيب كمرشح** .. وانما من حين لآخر ، اقرأ فى الجرائد أن **الدكتور النقيب** لايزال مرشحا ... وجرايد تقول الوزارة رافضة ، وطبيعى ده كان يضايقنى لغاية مامرة كنت باقابله أظن بعد أول جلسة من الجلسات بتاعت المحادثات مع الجانب البريطانى ، وبعدين قال لى وهو كان بيزعل جدا من كونى أتقابل مع أى واحد أمضى العريضة اللى فى حق **الدكتور النقيب وكريم ثابت** حتى لغاية قبل ماخرج ، وكنت انا حاأقابل **الدكتور هيكل** فأرسل لى ثلاث مرات وقال لى: انت اللى بتعين الوزراء واذا كان فيه حاجة من الكلام اللى انت بتقوله مش كان لازم اتفق معاك فقال لى : طيب وبتقابلهم ليه ؟ فقلت له ان رئيس الحكومة لازم يستشير الناس دول ... وانا لما رحت أقابله وجدته حاطط العريضة فى المحفظة فأنا رحت قلت له : الملك ملك الجميع ورجائى ان الحاجات دى تتنسى فقال لى : « **لا دول مضوا العريضة ، وكمان عندك وزير هوطه السباعى ماضى العريضة وما دام ماضى العريضة فلازم تجبره انه ييجى عندى ويعتذر**» . فأنا

ماردتشي ·· وانا بالطبع ماقلتش **لطه السباعي** الكلام ده الا بعد الثورة ·· وبعد كده رحنا الاسكندرية وحضرت المأدبة التقليدية ·· وبرضـــه نقرزه **لطه السباعي** ·· وبعد كده ليلة الوزارة الاخيرة اللى ماقعدتش ١٧ ساعة كان مزنوقا · فأنا بعد ماخرجت قعد يشنع على ويلعن خاشي ويشتم فى **الياس اندراوس** ·· يوم ٢٣ يوليـه كان يوم أربعاء على ماأذكر ، ويوم الاحد الساعة واحدة ونصف جانى رسول من عند **الدكتور حافظ عفيفى** ·

الرئيس ـ ومن كان الرسول ده ؟

الشاهد ـ تسمح لى المحكمة ·· أنا أقدر أقول ··· هو كان **الاســـتاذ مصطفى أمين** كان رسولا من **حـــافظ عفيفى لنجيب الهلالى** ·· فزوج بنتى وابنتى صحونى وقالوا : فلان جاى من عند **الدكتور حافظ** · قلت : طيب وانا أعمل ايه ؟ الساعة واحدة صباحا هاتهـــوالى هنـــا فى السرير · فلما دخل قال : «**انا جايب رسالة**» طيب يأخى مش كان **حافظ عفيفى** يتكلم فى التليفون ··· فقال « **ده من الساعة العاشرة وهو بيضرب التليفون ومفيش حد بيرد**» · وكان تليفون الحكومة انشال من ١٥ أو ٢٠ يوم فقلت له : حصل خير ايه الحكاية ؟ فقال : « **ان الملك عاوز يسند اليك الوزارة انما بيترجى ان محدش يعرف الحكاية دى ··· وحافظ هو اللى مكلف مصطفى أمين** · أنا قلبتها فى دماغى وقلت أنه مايبعتليش الا اذا كان مزنوقا : واللى خطر فى بالى ان حكاية المليون جنيه مؤثرة فيه لدرجة انه عاوز يمسحها ·· وانا سمعت من بعض الوزراء انه كان عاوز يخلينى ١٥ يوم ثم يقيلنى · فقلت : انا فى خدمة البلد ، ولكن كل شرط كان مخالفا فيه لازم يسلم به ··· وبعدها اللى حصل ان كل ما

كان مخالفنى فيه قبله ٠٠ فجانى الصبح الساعة السادسة وقال لى : **الشروط مقبولة** ٠

الرئيس ــ برضه اللى جالك هو مصطفى أمين ؟

الشاهد ــ أعتقد كده ، وكان من ضمن الشروط الغاء الاحكام العرفية وكان الملك مش راضى فى الاول على الغائها ولا الغاء الرقابة ٠٠٠ ولذلك أنا كنت باقول : انا مش وصى على المصريين ٠٠ والمفاوضات اللى كنا بنعملها حصل لها نكسة ٠ ولذلك فأنا عاوز أرد الامانة الى أهلها ٠٠٠ بعد كده حصلت خناقة كبيرة ، فأنا كنت قلت **لفريد زعلوك** اعمل بيان بالغاء الاحكام العرفية وليلتها كنا رايحين نحضر الاحتفال **بذكرى محمد على والا بليلة الاسراء** مش فاكر فى الجامع ، وبعد ماخرجنا من الجامع جانى **حافظ** بعدها بساعة ونصف وقال لى : **فريد ده متسرع ، ده صرح بأن الحكومة قررت الغاء الاحكام العرفية** فقلت له : مش **فريد** اللى بيقول الكلام ده ، انا اللى بقوله ٠ المقصود كان فيه عدة خلافات من ضمنها إنه كان عايز يحل الشيوخ وبيدعى ان سفير أمريكا كان له دخل فى الموضوع وانا أعتقد ان هذه الدعوى غير صحيحة ٠ وبعدين انا أمليت على **مصطفى أمين** بيانا قلت فيه كل طلباتى : **قلت عدم تدخل غير المسئولين يعنى لايقول لى كريم ثابت يروح مستشارا فى الاذاعة ولاحاجة من دى** ٠ وبعدين جانى وقال لى : الشروط مقبولة ٠ فأنا قلت : هذا لايكفى إنا لازم أسمع هذا من رئيس الديوان ، وحصلت اتصالات تليفونية أو غيرها لهذا الغرض وبعدين قلت : انا أروح أقابله فى بيت واحد من زملائى ، فرحت فى بيت **عبد الخالق حسونة** وزير الخارجية وتقابلنا هناك الساعة الرابعة ، وأطلعته على

شروطى • فقرر لى أن الملك موافق ، وفيما يتعلق **بطه السباعى** فاحنا بعد ماانتهينا من استعراض الاســـماء بعتناها ، الملك لم يعترض على اسم **طه السباعى** اطلاقا ، وانا كنت قلت أقابله قبل حلف اليمين لانى كنت عاوز اسمع منه أنه موافق عشان مايتلاعبشى بعد كده زى ماحصل بعد الاتفاق على الاسماء ويقول لى خد فـلان • فدخلت قابلته قبل حلف اليمين فقال لى : « **انت ظلمتنى واستقلت وما كانش ده لازم يحصل أبدا ، وانا سمعت انك بتقول ان رجالتى عملوا حاجات وأنا مش مسئول عنهم** » • فقلت له : يعنى انا اللى مسئول عنها •• ده رجالتك مايقدروش يمشوا فى تيار يخالف رغبـاتك • فقال لى: «**اللى فات فات والمرة دى تقعد طويلا، أيوه لغاية ماتخلص الانتخابات** »• فكلمته فى الاحكام العرفية وفى وقتها مجبش سيرة حد ووافق على كل حاجة ومجبوش سيرة **طه السباعى** •• طلعنا نحلف اليمين وده شافه وزى مايكون شاف عفريت وقال : «**وكمان فيه وزيرمنكم ماضى العريضة اياها ولم يعتذر •• لازم يعتذر** » • **فطه السباعى** فوجىء ، ولم يـكلمه ولم يعترض عليه • • ايه الحكاية ماحلف اليمين وخلاص الطريقة اياهــا مابقتش أعرف استعملها ، فقلت له : ماخـــلاص حلف اليمين وهو فهم انه يمين الولاء • قصدى من كده ان وجه الاعتراض كان يبقى قبل مايقبل وزيرا • وبرضه فيــه حكاية لطيفة أزويها عن **النبى صلى الله عليه وســلم** : «**فكان رايح واقعة وكان معه السرية فقـــابلوا بعض الاعراب من غير المسلمين فقالوا له : ممن الرجـــل ؟ فقال : من ماء • فقعد الرجال الاعراب يفكرون فيمــا قاله الرسول صلى الله عليه وسلم وكان الرسول يقصد**

بالماء ماجاء فى الآية الكريمة وجعلنا من الماء كل شيءحى» وده اللى اسمه جسن التخلص • فأنا قلت له : وهو حلف اليمين واذا كان فيه اعتراض كان يبقى قبل حلف اليمين عند استعراض الاسماء • وبعدين **طه السباعى** بعد الثورة قال لى : الراجل ده كان متقصدنى ليه ؟ •• فحكيت له الحكاية وحكيت له كمان حكاية **النقيب** وهو ماكانش واخد باله ، فقلت له : انا بعتك **لحافظ** علشان تسدد النمرة •

الرئيس ـ وايه حكاية المليون جنيه اللى فاتت ؟

الشاهد ـ سبق اننى قلت ان **راضى** تظلم لى بسبب الجمع بين الوزارتين وقال لى انت ظلمتنى بالجمع ده وشفته تعبان من وزارة الصحة ، فمرة كان بيزورنى **الدكتور شوشه** وانا أعرفه من زمان واتربينا مع بعض فى المدرسة الابتدائية وصديقى من مدة طويلة فقلت له: تعال اشتغل معانا • فقال : انا أحب ماعلى انى اشتغل معاكم لكن لازم استأذن هيئة الامم • فقلت له : خد الوقت اللى يعجبك وانا لما أرشح واحد زى ده كنت فاهم انهم ينكسفوا يقولوا لى خد **الدكتور النقيب** • وانا كنت قلت فى التحقيق انهم جابوه فى السراى وقالوا له اسحب نفسك ولما قابلنى رفض يعلق على ما حدث • فلما سألته عملت ايه ؟ قال لى : انه يخشى ألا يعين مصرى آخر فى هيئة الامم بدله • وهو ماقالشى لى الحقيقة الا بعد الثورة • قال لى : انهم جابوه فى السراى وقالوا له : اسحب نفسك وكان الكلام ده بعد الثورة •

الرئيس ـ حكاية المليون جنيه مرت كده بسلام • احنا عاوزين نسمع قصتها •

الشاهد ـ انا لاأعلم عن المليون جنيه شيئا فيوقتها • وانما أنا مرة رحت لوكاندة سيسل وكنت بروح هناك علشان أقابل **لطفى السيد** وانا بينى وبينه معرفة ومودة ،فقال لى : **ان «الديلى اكسبريس» نشرت ان فيه مليون جنيه دفعت ، ويظهر ان الحكاية دى كانت مكتوبة على التيبريتر •**

الرئيس ـ دفعت لمين ؟

الشاهد ـ للملك •

الرئيس ـ علشان ايه ؟

الشاهد ـ علشان يطلعنا من الوزارة • وده كان أول علمى بالمليون جنيه والله أعلم يمكن **فريد** أو غيره جاب التلغراف أو صورة التلغراف اللى جه ، وبعدين الناس بقوا يتكلموا ويظهر انها بقت حريقة فى البلد، فكلمنى واحد انجليزى من القاهرة اسمه **«مستر كوك»** وواحد من الاسكندرية صاحب جريدة سورية أعرفه ، بس ناسى اسمه كلمنى وقال لى ان : « **منستر كوك** » جه مخصوص يقابلنى فجه **«مستر كوك»** ومعاه زميله الصحفى وهو رئيس تحرير جورنال فى الاسكندرية وقال لى : انا جاى من **«الديلى اكسبريس»** لانها أسندت اليهم حكاية المليون جنيه وعاوزمنك معلومات• فحكيت له ماحكيته لحضراتكم هنا فقلت له : انا سمعت حكاية المليون جنيه من تلغراف جاى نقلا عنكم انتم ، وبعدين أنا اشتريت « **الديلى اكسبريس»** وكل ده كان بعد الثورة فوجدت انكم ناشرون الخبر وبتقولوا انه من مندوبكم فى **«جنيف»** ، فانتم اللى تنوروا على • فقال لى : لا • دى حكاية المليون جنيه احنا عندنا أدلة عليها لكن احنا نحب نعرف ايه هو سبب خروجك علشان نقدر نربطه بحكاية المليون جنيه

اللى اندفعت ، فقلت له : كان فيه خلافات بينى وبين الملك وآخر معلوماتى انه كان فيه اتفـــاق ٠٠٠ مش اتفاق لأ ٠ كان فيه توسيط أو مساع عند الملك علشان يخرجنى ٠٠٠ وانا لما تكررت معاكسات الملك لى راجعت زملائى وقررنا الاستقالة ، **وزكى عبد المتعال** كلم **حافظ عفيفى** ، ويوم السبت قدمنا الاستقالة، فحاول أن يثنينى فرفضت ، وقال : ان مسألة السودان ما انتهتش ولا المفاوضات ٠ فقلت له : انا مااقدرش استنى ٠٠ فقال : سيب الاستقالة يوم ٠ فقلت له : وانا جاى قلت للناس انى رايح أستقيل ، طيب اذا مااستقلتش ، هل تضمن انه ماتصلنيش اقالة ٠٠ ده انا لاصاحب حزب ولا معايا الانجليز ، **والملك بيعطل اعمالى ورجاله يعملون ضـدى فليه أنا بقى رايح أقعد** ٠ فقال لى **حافظ عفيفى** : ده انت متواضع ، وانت أقوى منه ٠ فقلت له : مفيش فايـدة أهى ده هى ملابسات الاستقالة وفيه اسباب تانية مش عاوز أقولها لمصلحة البلد ، وكان حصل خمس مـرات انى كنت عاوز أخرج ، والظروف هيـــه اللى كانت بتستوجب انى أبقى ٠٠ لان كان مرة السودانيون عمل فيهم فصل بارد ٠ ومرة تانية علشان **ظفر الله خـــان** فهذا الرجل خمل حكومته على انها تعترف باللقب وكان المقصود من كده حق مصر ٠ وكلف **الطيب حسين** فى نصف الليل انه يبشرنى ويقول لى : **ان حكومةالباكستان قررت الاعتراف باللقب** وارسال سفير لهذا الغرض ٠ وجانى تلغراف من وزيرنا فى الباكستان **والطيبحسين** تانى يوم جانى وقال لى : وانت مقدر العمل ده نتيجة ايه ؟ قال لى : ان السفير اللى جه أوراق اعتماده اللى يقدمها يجب أن الملكة **اليزابيث** تمضيها لانها ملـــكة

الباكستان وذلك طبقا لما ينص عليه الدستورالباكستاني حقيقة اني وجدت هذا شيئا نافعا والكلام ده كان يوم العيد وبعدين رحت انا السراى علشان أقيد اسمى فوجدت اخوانى هايجين وبيقولوا لازم نجتمع ونتخذ فى هذا الشأن الاجراءات اللازمة ... انا كنت عرفت الاتجاه لان **حسونة** كان رايح يحلف واحد اليمين فقالوا له هناك : أن الباكستان دى ناويه تأخذ منا الاسلام . فلما قرأت فى الصباح الخبر ربطت ده بده فقالوا لى : لازم نجتمع . فدخلنا عند **حافظ عفيفى** فوجدناه لايعرف شيئا عن الموضوع وبعدين أخوانى الوزراء مشيوا وانا قلت له : ان الملك هو اللى عمل كده . فقال: ازاى فحكيت له الحكاية .. طيب الحاجات الداخلية دى باقول أمرى لله فيها ، لكن الحاجة الخارجية اللى المفروض فيها انها بتكون خدمة مجدية ازاى نقف فيها بالشكل ده .. بقى كل مامشى خطوة الى الامام تمشوا انتم خطوة للوراء .. مرة مع السودان ومرة مع الباكستان .. وبعد كده جه يكلمنى فقلت له : ان البطريرك جاى لى فى البيت ومشيت فجانى هوه فى البيت وقال لى : طول بالك ده اللى عمل الحكاية دى واحد اسمه **الشيخ عبد الحميد طاهر** شيخ رواق من أروقة الازهر ، هوه دهاللى فهمه هذا فقلت له : ان اللى أفهمه ان الحاجات السياسية لازم رئيس الحكومة يكون له رأى فيها .. وبعدين لما جه يكلمنى بالليل انا كنت ناوى أخرج وبعد شوية بعد ماكلمنى هوه خرج وكان بيعتقد انني اقتنعت باللى قاله ... وده كان يوم السبت ويوم الثلاثاء والاربعاء كان أجازة ويوم الخميس انا قابلت **الدكتور هيكل** خلافا للاوامر وكان موجود من

الوزراء **زكي عبد المتعال** . فأنا كلمتهم وقلت لهم : احنا عاوزين نخرج ، ولما ترجعوا حضراتكم للاستقالة تجدوا انني قلت فيها **(وبدالى ولفريق من زملائى)** ... فأنا اتكلمت فى السراى وكان حوالى الساعة ١٢ وطلبت **الدكتورحافظ عفيفي** علشان كنتعاوز أبعت لهالاستقالة فقالوا لى : ده سافر العزبة . فقلت : طيب خليها ليوم السبت . ومش فاكر اذا كان **حسن يوسف** كانموجودا والا لأ . وعلى أى حال فاحنا وجدنا انه من اللائق أن ننتظر ...

الرئيس ــ هل كلمته فىالعزبةعلشان حكاية المليون جنيه ؟ ده هوه قالها امام المحكمة ؟

الشاهد ــ هوه راجل كان معقول ، قلبه للخير والنفع وانا لم أكلمه يوم الجمعة وانما اللى كلمه هو **زكي عبد المتعال** ، فهو كان قابله فى القطار وهوه اللى قال لى : ان **حافظ** كان معايا فى القطار فأخذ منى الاستقالة . فأنا قلت له : الحمد لله . فرحت له ولما سألت **زكي عبد المتعال** قال لى : ده جه . قلت له : أنا ماقدرشي ، طيب أقابله ماقابلوش ومش مستعد . طيب سيبه عندى الليلة على ماأقابله قلت له : لأ . وانا خارج من الديوان قلت للناس أنا رحت السراى وكان عندى **«وايت»** فقعدنا نتكلم قال لى : ناوى تخرج . ؟ انكسفت واحد صحفى يسمع انى استقلت ..قلت له :انا عندى زائرين حاروح اعتذر لهم ..انا أقدم استقالة ... تضمن انه مايقبلش استقالة ... اقنعنى انت أنا لا لى حزب ولا حاجة ... طيب لما هو بيعطل لى عملى ورجالته بيشنعوا على ويررح يعمل رجوات ومساعى علشانأخرج،أنا اقعدعلشانايه؟ وصفتىايه ؟ أقول لكم

اللى حصل ... قال لى : انت راجل متواضع انت أقوى منه ... قلت له : خليه فى حاله وانا فى حالى مادمت انت اقتنعت . الخلاف بيننا كبير وبعد كده أفاجأ بكده. هذه هى أسباب الاستقالة منها حاجة سرية لمصلحةالبلد ماأقدرش أقولها الا لناس مسئولين وفى ظروف خاصة لاتتناول اشخاصا ولكن تتناول السياسية الخارجية .

الرئيس ــ اعتراضك على **الدكتور النقيب** كان بناء على أن الجرائد كتبت .

الشاهد ــ اللى حصل سنة ١٩٤٢ اجماع الاطباء على عــدم التعاون معاه .

الرئيس ــ طيب ومن سنة ٤٢ الى سنة ٥٢ ماغيرتش فكرتك عنــه ... ؟

الشاهد ــ والله ترك فى نفسى مرارة لانى قاعــد أنشىء فى الجامعة وهو عاوز يعكر على .

الرئيس ــ فى مدة العشر سنين دى ماسمعتش حاجــة عن **الدكتور النقيب** ؟

الشاهد ــ ياما اتهامات اتقالت عنه انما انا مأحبش اعمــل على الاشاعات .

الرئيس ــ ماسمعتش من الناس ؟

الشاهد ــ الناس كمان بتقول .

الرئيس ــ ماستغربتش الكلام ده منين ؟

الشاهد ــ انا عادتى مأسألش حد عن حاجة الا اذا كان هو اللى يقولها . هذا خلقى . انما احساسى انا من ناحيته ماقدرش اتعاون معاه .

الرئيس ــ المدعى مافيش حاجة ؟

البكباشى سيد جاد ــ لا .

«انتهى كلام الشاهد السيد احمد نجيب الهلالى» .

ونودى على الشاهد الدكتور يوسف رشاد .

الرئيس ـ اسم الشاهد ؟

الشاهد ـ الدكتور يوسف رشاد ·

الرئيس ـ قل والله العظيم ··· والله العظيم ··· والله العظيم أقول الحق ولا غير الحق والله على ماأقول شهيد ·

(حلف الشاهد اليمين) ·

الرئيس ـ الدفاع ·

الاستاذ أمين مرعى ـ هل كانت **صلة الدكتور النقيب بالملك السابق صلة فساد ؟**

الشاهد ـ كانت صلة جراح بمريض على ماأعلم ·

الاستاذ امين مرعى ـ هل كانت صلة **الدكتور النقيب** بالملك السابق تجلب الخير لمستشفى المواساة ؟

الشاهد ـ ارجو تحديد السؤال ·

الاستاذ أمين مرعى ـ هل استغل **الدكتور النقيب** صلته بالملك السابق لخير المستشفى ؟

الشاهد ـ اعتقد ذلك ·

الرئيس ـ المحكمة عاوزة تفهم هل الملك كان بيدفع هبات للمستشفى ؟

الشاهد ـ الاموال كانت بتتدفق على المستشفى ·

الرئيس ـ هل هذا هو الخير ؟ زى ايه الاموال دى ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ حضرتك أجبت على السؤال بأن علاقة الملك بمستشفى المواساة عادت بالخير على المستشفى هل تستطيع أن تفسر هذه الفائدة ؟

الشاهد ـ اللى اذكره لما كان فيه أى شىء يلزم المستشفى من مال أو أدوات أو توسيع فكان **الدكتور النقيب** يوطد

علاقته بالملك علشان يساعده فى الحاجات دى ويتوسع فى المستشفى ٠

الرئيس ـ **تقدر تدينا واقعة بالذات ؟**

الشاهد ـ انا آسف مش عارف واقعة بالذات فى هذا الموضوع انما هو ده اللى كنت باشوفه ٠

الرئيس ـ يعنى التوسع حصل فى المستشفى فعلا من **الدكتور النقيب** ؟

الشاهد ـ فى وقت من الاوقات كان يحاول يجيب مبالغ علشان المعهد الملحق بالمستشفى «معهد فاروق» فصلته بالملك مكنته انه يلم تبرعات ٠

الرئيس ـ كان فيه أد ايه ؟

الشاهد ـ حصلت مناقشة بين الملك **والنقيب** على « معهد فاروق » على ان **الدكتور النقيب** عاوز يعمله زى المستشفيات الموجودة فى أمريكا من ناحية استعداده من كل الوجوه ، فيجيبله اخصائيين عالميين ويجيبله معدات حديثة وكان **النقيب** ينقصه المال فأخذ يلم تبرعات ٠

الرئيس ـ والملك تبرع ؟

الشاهد ـ لاأعلم ذلك ٠

الرئيس ـ يعنى غيره اتبرع انما هو لأ ؟

الشاهد ـ لاأعلم ذلك ٠

الاستاذ أمين مرعى ـ هو ماكانش بيتبرع أبدا ؟

الرئيس ـ يعنى الخير بييجى من غيره ٠

الاستاذ أمين مرعى ـ حكاية أن **الدكتور النقيب** جعل الملك يعمل من المستشفى كاباريه غير صحيح وما قالش الكلام ده الا أعداء **النقيب** ٠

الرئيس ـ المحكمة تعرف أن أعداء **النقيب** مين همه ٠

الاستاذ امين مرعى ـ أما من ناحية الاطباء المفصولين فسأتكلم عنهم فى مرافعتى غدا ٠

الشاهد ـ الذى أعلمه ان فى كل المرات اللى كنت مرافقا فيها الملك بنفسى مشفتش حاجة من دى أبدا ٠

الاستاذ أمين مرعى ـ ماالذى تعلمه عن ادارة **الدكتور النقيب** فى مستشفى المواساة هل كانت هذه الادارة صالحة أم لا ؟ ٠٠

الشاهد ـ كانت ادارة حازمة **والنقيب** مشهور انه ادارى كويس جدا ٠ وكان مدير مستشفى كأحسن ما يكون من الناحية الادارية ٠

الاستاذ أمين مرعى ـ اكتفيت ٠

الرئيس ـ المدعى يحب حاجة ؟

البكباشى سيد جاد ـ لا ٠

الرئيس ـ من شهادتك تبين أن عندك معلومات كثيرة عن مستشفى المواساة ، هل تعرف حاجة ؟

الشاهد ـ أعرف عن المستشفى بقدر زياراتى لها كمريض فلما صدمت فى الصحراء الغربية كان العلاج بتاعى فيها كاملا ٠

الرئيس ـ دفعت من حسابك أد ايه ؟

الشاهد ـ كان فيه شبه تقليد أن بتوع السراى وموظفيها مايدفعوش حاجة ٠

الرئيس ـ هو ده الخير ؟

الشاهد ـ أنا لا أعلم ٠

الرئيس ـ كل موظفى القصر ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ طبعا كنت من ضمن الحاشية ؟

الشاهد ـ أيوه كنت فى بحرية الملك السابق .

الرئيس ـ هو الملك السابق كان دائما يعالج فى مستشفى المواساة ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ انت اللى كنت بتشير عليه بكده كدكتور ؟

الشاهد ـ أحيانا الامر كان يقتضى انه يعالج بالبخار أو بالاشعة فكان يدخل مستشفى المواساة علشان كده لان مفيش العلاج ده بره ولا فى السراى .

الرئيس ـ كدكتور خاص له تعرف المرات اللى راح فيها المستشفى ؟

الشاهد ـ ماعرفش بالضبط .

الرئيس ـ كنت بترافقه ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ هل كان له جناح خاص بالمستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ ماكنتش بتشوف حفلات فى الجناح ده ؟

الشاهد ـ انا لم أر شيئا غير التمريض .

الرئيس ـ الحفلات الساهرة ماكنتش بتحضرها ؟

الشاهد ـ لا

الرئيس ـ ماطلعتش فوق سطح المستشفى أبدا ؟

الشاهد ـ لا

الرئيس ـ كانت علاقتك قوية بالملك ؟

الشاهد ـ على حد طبيب لمريضه ·

الرئيس ـ ماكنتش بترافقه ؟

الشاهد ـ أحيانا كان بيحصل كنت ساعات أرافقه أتعشى معاه زى أى واحد ·

الرئيس ـ يعنى مش كطبيب ؟

الشاهد ـ لا

الرئيس ـ تصرفاته فى المحلات العامة كانت ترضيك؟

الشاهد ـ من اى ناحية ؟

الرئيس ـ يعنى معاكساته للسيدات ·

الشاهد ـ المرات اللى كنت معاه فيها لم يحصل شىء من هذا ولو كان بيحصل منه حاجة بتعرف زى كل الناس مابتعرف لانى ماكنتش دائما برفقته ·

الرئيس ـ عرفته ازاى ؟ او عرفك هو ازاى ؟

الشاهد ـ انا كنت طبيب مستشفى الميدان فى الصحراء الغربية سنة ١٩٤١ فانتدبت فى خدمة بحرية الملك · وفضلت أخدم لغاية حادث القصاصين سنة ١٩٤٣ فرحت أزوره وعرضونى عليه رجال الحاشية فكنت أمرضه وارتاح لتمريضى ومن وقتها العلاقة بقت أقرب مما كانت عليه من سنتين ·

الرئيس ـ توطدت العلاقة على مر السنين طبعا ؟

الشاهد ـ استمرت عادية ولكن أخيرا حصلت بعض خلافات ·

الرئيس ـ بينك وبينه ؟

الشاهد ـ ماأقدرش أقول بينى وبينه ·

الرئيس ـ من ناحية العلاج امال ؟

الشاهد ـ مايقدرش يخالف الطبيب من ناحية العلاج ٠

الرئيس ـ ماكنتش تقدر تعالجه فى القصور بتاعته ؟

الشاهد ـ ماكانش فيها استعدادات كفاية ٠

الرئيس ـ يعنى ماكانتش مجهزة ؟

الشاهد ـ مجهزة انما ماكانتش زى المستشفى ٠

الرئيس ـ **مفيش ممرضات فى القصر ؟**

الشاهد ـ **مرة انتدبت ممرضة عن الملكة السابقة ٠**

الرئيس ـ **يعنى راح مستشفى المواساة علشان فيه اللى يدلكه واللى يعمل له حمامات بخار ؟**

الشاهد ـ ماكانش بيحصل تدليك كان حمامات بخار واشعة بس ٠٠

الرئيس ـ العلاج ده كان يستدعى انه يروح المستشفى الساعة ٣ بعد نصف الليل ؟

الشاهد ـ انا رحت معاه فى الاوقات العادية فقط ٠

الرئيس ـ ماسمعتش حاجة من الناس عنه ؟

الشاهد ـ الناس بتتكلم كتير ٠

الرئيس ـ ايه اللى سمعته ؟

الشاهد ـ الواحد مايقدرش يهتم بالاشاعات ٠

الرئيس ـ الناس بتقول اشاعات ايه يعنى ٠٠٠ بتقول انه بيلعب طاولة فى المستشفى ؟

الشاهد ـ ماعرفش ٠

الرئيس ـ يعنى بيروح المستشفى ويقعد فى الجناح الخاص بيتسلى يعنى بيتسلى ازاى ؟

الشاهد ـ اللى بيرمى اليه حضرة الرئيس هو اللى كان بيقال ٠

الرئيس ـ ما شفتش المراجيح اللى فوق السطوح ؟

الشاهد ـ انا ماطلعتش السطوح أبدا ٠

الرئيس ـ فيه حته خصوصية أقيمت فى المستشفى ؟

الشاهد ـ سنة كام ؟

الرئيس ـ سنة ١٩٤٢ ٠

الشاهد ـ ماكنتش أروح مع الملك فى هـذه السنة فى أى حته ٠

الرئيس ـ **لما وحت معاه فى المستشفى الكام مرة اللى رحت فيهم ماشفتش كده كام ممرضة لهم حظوة خاصة عند الملك ؟**

الشاهد ـ **كان فيه ممرضة اللى هى كانت رئيسةالمرضات كانت فعلا قديرة فى التمريض وعندها شـــهادة فى التمريض والمفروض ان هى اللى تقوم بتمريض الملك ٠**

الرئيس ـ اسمها ايه ؟

الشاهد ـ **ايريس ٠**

الرئيس ـ سنها كام ؟

الشاهد ـ ماعرفش

الرئيس ـ ماتعرفش ازاى سنها ؟

الشاهد ـ صعب على الحكم على سن سيدة ٠

الرئيس ـ عجوزة والا شابة ؟

الشاهد ـ **شابة ٠**

الرئيس ـ يعنى ٢٥ سنة ٠٠٠ ٣٠ سنة ؟

الشاهد ـ **كانت شابة وجميلة جدا ٠**

الرئيس ـ جنسيتها ايه ؟

الشاهد ـ قبرصية على ماأعلم .

الرئيس ـ مفيش واحدة تانية ؟

الشاهد ـ ماأذكرش واحدة تانية .

الرئيس ـ ماسافرتش مرة أمريكا ورجعت تانى ؟

الشاهد ـ انا أعرف انها سافرت علشـــان تدرس وتجيب شهادة تمريض .

الرئيس ـ على حساب المستشفى ؟

الشاهد ـ ماأعرفش المسائل المالية ولا دخل لى بها .

الرئيس ـ رئيسة الممرضات كانت مبعوثة فى بعثة ؟

الشاهد ـ أعتقد ذلك .

الرئيس ـ مافيش واحدة تانية ؟

الشاهد ـ ماأعرفش .

الرئيس ـ مافيش وكيلة لها ؟

الشاهد ـ ماأعرفش .

الرئيس ـ بحكم صلتك بالملك السابق تقدر تدينى فكرة عن تصرفاته ... هل كانت تصرفات ملك محترم ، أو تصرفات غير عادية ... يعنى تصرفاته كانت طبيعية والا غير طبيعية ؟

الشاهد ـ السؤال ده عائم شوية . حدده شوية .

الرئيس ـ يعنى ملك يروح يسهر فى الكباريهات ويقعــد يتفرج على نمر يبقى ملك كويس ؟

الشاهد ـ مفيش شك ان هذا تصرف لايليق وبعض الناس كانوا ينصحوه على كده ومش عاوز أقول انى انا كنت منهم لربما يقال انا عاوز أمجد نفسى .

الرئيس ـ والولاعات بشكل خاص .

الشاهد ـ ماعرفهاش .

الرئيس ـ وقبل مايروح آخر الليل كان بيمر على المستشفى؟

الشاهد ـ ماعرفش .

الرئيس ـ مين تانى من الحاشية اللى دخلوا المستشفى للعلاج ؟

الشاهد ـ ربما يكونوا كلهم .

الرئيس ـ من الخدامين انا أقصد .

الشاهد ـ **حسنين وبوللى وبيترو** وضباط من البحرية ماكانش ميسور انى أبعثهم الى المستشفى العسكرى فكنت أبعثهم مستشفى المواساة وبعض زوجات الضباط كان يجيلهم الوضع .

الرئيس ـ كل ده مجانا وضباط البحرية كانوا بيعتبروا من الحاشية ؟

الشاهد ـ بحرية الملك غير السلاح البحرى .

الرئيس ـ كل دول كانوا يعالجوا بالمجان ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ فى الدرجة الثالثة والا ايه ؟

الشاهد ـ بعضهم فى الدرجة الثالثة لو كانوا ناس صغيرين فى المركز ، والدرجات الاولى والثانية للاحسن كل واحد حسب مركزه .

الرئيس ـ **ومحمد حسن ؟**

الشاهد ـ **محمد حسن** ده حاجة تانية هو علشان مش متعلم كان لازم يكون فى الدرجة الثالثة **انما كان بيتحط فى الدرجة الاولى** .

الرئيس ـ ماكانش الملك بيدفع فلوس عليكم ؟

الشاهد ـ لاأعلم ذلك ٠

الرئيس ـ هل الملك بيصدر أمر انكم تتعالجوا بالمجان ؟ والا ده من تلقاء نفس مدير المستشفى ؟

الشاهد ـ ماأظنش انه عمل الحاجات دى مدير المستشفى من نفسه ٠

الرئيس ـ لو كان عمل كده من نفسه يبقى جرىء قوى ، **وهو كويس انه يعالج الناس القادرين بالمجان ؟**

الشاهد ـ أى موظف مش قادر طبعا ٠

الرئيس ـ **وبوللى** ماكانش قادر يدفع أجرة علاجه ؟ **محمد حسن** ماكانش قادر يدفع أجرة علاجه ؟ **وكريم ثابت** ماكانش قادر ؟ **اذا كانوا دول موظفين فى الدولة يبقى معلهش لان الموظف ماهيته على أده** ٠ انما هو الملك فقير ؟

الشاهد ـ لا ٠

الرئيس ـ ماكانش ليه بيدفع مصاريف علاج الحاشيةبتاعته؟ نسأل المتهم هل كان الملك بيدفع حساب علاج الناس بتوعه دول ؟

المتهم ـ لاماكانش بيدفع٠ انا طبعا مش فى موقف الدفاع هو ماكانش بيدفع وانا ماكنتش أعفيه الا اذا كان هذا الاعفاء وراه مصلحة كبيرة ٠

الرئيس ـ يعنى ايه ؟

المتهم ـ يعنى لما نحسب التبرعات اللى كان بيتبرعها الملك والملكة والامراء نحسبهم يطلعوا أد ايه وبعد كده نشوف كان بيغطى العلاج والا لأ ٠

الرئيس ـ يعنى بترد له التبرعات ؟

المتهم ــ أبدا ده مش هو بس اللى بيتبرع دى أمه واخــواته كانوا بيتبرعوا ٠

الرئيس ــ سنة كام اتبرع ؟

المتهم ــ سنة ١٩٤٧ كان هو تبرع بــ ١٠٠٠ جنيــه ووالدته بــ ٥٠٠ جنيه والاميرات كل واحدة بــ ٥٠٠ جنيه ٠

الرئيس ــ علشان كده كنتم بتعالجوه وحاشيته مجانا ؟

المتهم ــ مش علشان كده انما مقابل ده المعهد كله تقريبا من فلوسه ٠

الرئيس ــ دفع حاجة فيه والناس اللى اتبرعوا للمعهد ولميتوا منهم ٣/٤ مليون جنيه هل واحد منهم لو حب يدخــل المستشفى تدخلوه مجانا برضه ؟

المتهم ــ لأ ٠ والذى أريدأنأصل اليه هو ان الصلة التى كانت بين الملك والمستشفى كانت لمصلحة المستشفى ٠

الرئيس ــ انا باسأل بالنسبة للتبرع ٠

المتهم ــ هم لاينظرون الا انهم يتبرعون ثم يعالجون مجانا ، والذى أريد أن أقوله هو ان الحاشية كان لها السيطرة الكاملة عليه ٠

الرئيس ــ ويوسف رشاد كانت له سيطرة عليه ؟

المتهم ــ أعتقد أن علاقة **الدكتور يوسف رشاد** كانت عــلاقة الطبيب بالمريض وزى ماقال ناس تنصح ونصحتــــه ومكنتش تقدر تحوشه عن اللى بيعمله **والدكتوريوسف رشاد** أراد أن يسدل ستارا على اسمه وقال ان فيــه ناس كانوا بينصحوه ولا أعتقد أن **يوسف رشــــاد** لوحده هو الذى كان يحاول أن يدرأ الملك عن كونه يمشى فى هذا التيار ٠

الاستاذ أمين مرعى ـ هل رجال الحاشية من موظفين وعمال كانوا يعالجون فى مستشفيات الحكومة مجانا ؟

الشاهد ـ افتكر اننى أرسلت بعض موظفى القصر الى مستشفى الملك فعولجوا مجانا ٠

الاستاذ أمين مرعى ـ هل كانت هذه السنة متبعة فى مستشفيات الحكومة ؟

الرئيس ـ وهل كانوا يعالجون فى الدرجة الاولى ؟

الشاهد ـ نعم ٠

الرئيس ـ محدش طالبهم بالحساب ؟

الشاهد ـ لأ محدش طالبهم بالحساب ٠

الرئيس ـ يعنى كانت سنة ؟

الشاهد ـ انا كطبيب ييجى لى واحد من اللى بيعملوا معانا ويكون مريض فابعته علشان يعالج فى القاهرة لانى انا معنديش وسائل العلاج السريعة فابعته مثلا الى مستشفى الملك وأوصي عليه ويروح يتعالج وأروح أزوره مرة أو اتنين ويرجع بعد مايطيب وكان الله يحب المحسنين ويبقى الاطباء عملوا خيرا ٠

الاستاذ احمد موافى ـ اذا راح أى مريض من الحاشية أو غير الحاشية فى مستشفى من مستشفيات الحكومة فهل يدفع أجرا عن ذلك أم يعالج مجانا ؟

الشاهد ـ فى بعض المستشفيات العلاج فى الدرجة الاولى والثانية يكون بفلوس والدرجة الثالثة يكون مجانا ٠

الرئيس ـ وانت كمواطن تشوف ان الاجراء ده كان سليما والا لأ ؟

الشاهد ـ من ناحية ايه ؟

الرئيس ـ من ناحية الناس دول يدخلوا المستشفى فى الدرجة

الاولى والمفروض أن المستشفى ده بيتقاضى أجرا والناس دول ماكنوش بيدفعوا أجر ٠

الشاهد ـ ماحدش طالبهم ٠

الرئيس ـ القاعدة أن الدرجة الاولى والتانية بالنسبة لكل الناس يدفع عنها فلوس فهل هذا الاجراء سليم فى أنكم كنتم بترسلوا أناس يتعالجوا بلاش ؟

الشاهد ـ أنا عاوز أقول انه بالنسبة لمستشفى الملك ٠

الرئيس ـ انا باتكلم عن مستشفى المواساة أو مستشفى الملك أو أى مستشفى ٠

الشاهد ـ كان المفروض أن الخاصة تدفع الاجرة يعنى كان المفروض أن الخاصة أو الجهة المختصة تدفع فلوسا ٠

الرئيس ـ طيب وانت كمسئول ماكنتش بتبعت تقول الحساب كام ؟

الشاهد ـ انا كنت بوصى عليهم وهم يروحوا ويتعالجوا ٠

الرئيس ـ ومكنش حد بيتجرأ انه يطلب الحساب طبعا ؟

الشاهد ـ الحكاية مش حكاية جرأة انا كنت ببعث الواحد من دول الى مستشفى قصر العينى والمستشفى ده مكنش بياخد منه فلوس للعلاج ٠

الرئيس ـ كنت بتبعت لمستشفى القصر العينى أو مستشفى الملك ؟

الشاهد ـ أيوه على حسب الفراغ والحالة الموجودة ٠

الرئيس ـ يعنى على كده تبقى مستشفى المواساة مش حكومية؟

الشاهد ـ أنا كنت فاهما ان هذا هو التقليد اللى ماشيين عليه وانا مش بهرب من المسئولية ٠

الرئيس ـ انت ذكرت من ضمن أقوالك دلوقتى **أن العلاقة**

كانت ساءت بينك وبين الملك أو فيه خلافات بينك وبين الملك تقدر توضح لنا النقطة دى ؟

الشاهد ــ دى أغلبها بخصوص الجيش بعض اخـــوانى من الضباط جم طلبوا منى انى أرفع بعض مطالب لهم للملك السابق ، وانا قدمت هذه المطالب لهم ولكن كان فيـه معارضة من ناس آخـرين تبين انهـــم أكبر منى فى الجيش ٠

الرئيس ــ نحب نعرف اسماءهم ٠

الشاهد ــ مثلا فى يوم من الايام بعد انسحاب القـــوات من أسدود والمجدل المواوى بعت تلغراف يرجـــو الاذن له بالانسحاب قبل الغروب والا لن يكون مستطيعا أن يكون مسئولا عن سلامة القوات ، حصل ان اجتمـــع مجلس الجيش الاعلى بادارة الجيش فى العباسية وحضر الاجتماع النقراشى باشا رئيس الوزراء كما حضر حيدر باشا وزير الحربية وعثمان المهدى باشا وقعدوا للساعة ٨ مساء مش قادرين يتخذوا قرار ٠ فواحد من اخوانى قال لى : ماتتصل بالملك علشان ينهى الموضـــوع ، فأنا اتصلت بالملك السابق وشرحت له الموقف والنجومى كان وقتها ياور فسأل عثمان المهدى فقال له : الحالة كويسة وعلى كده الملك قال لى : ان معلوماتك غلط ٠ فقلت له البس وتعال وادخل فى مكتب المهدى وشوف صورة التلغراف فلبس ونزل وجه وشاف صورة التلغراف فدخل جـوه واداهم كلام كتير جامد ، وبعد كده اعطى لهم الامـــر بانسحاب القوات ٠ بعد كده كان لازم الناس اللى أخفوا الحقيقة كان يجب ان يؤاخذوا ٠ وانا كنت أناقشه وأقول له ليه ماآخذتش الناس دول ده يبقى اسمه ضعف منك فى الحكم ومناقشتنا طالت وفى الآخر علاقتنا لم تـكن كما كانت فى الاول ٠

الرئيس ـ من كلامك تبين ان فيه علاقة قوية بينك وبين الملك لدرجة انك كنت بتقول له ده ضعف فى الحكم ٠

الشاهد ـ المسألة مش مسألة علاقة ٠

الرئيس ـ ده ملك فازاى يسمح لدكتور هوه طبيبه الخاص انه يكلمه بالشكل ده الا اذا كانت فيه علاقة قوية بينك وبينه ٠

الشاهد ـ يمكن أنا بس كنت بعبر بطريقة ناشفة، اللى حصل انى أردت أن أفهمه أن يكون التصرف أحسن من كده يعنى كنت أقول له مولانا عمل ايه لفلان ولفلان ،ومثلا كان وعد مرة انه يتبرع بمال من الاموال اذا جاء له ولى عهد ٠٠٠

الرئيس ـ مين اللى يتبرع ؟

الشاهد ـ الملك السابق قال فى جلسة من الجلسات : انه **حيعطى للشعب مليون جنيه** ، فاحنا اقترحنا وقتهاعليه انه يعطى نصف مليون للشعب ونصف مليون للجامعة يعنى يعطى للشعب وللجامعة هبة ٠٠٠ **وجه ولى عهده ، وفات يوم واثنين ولم يظهر حاجة عن التبرع فكلمته فى هذا ، فبدأ يحتج وبعدين حصلت خناقة وشتيمة ٠**

الرئيس ـ الحاجات دى كانت بتزعله ؟

الشاهد ـ أحيانا ٠ وهذه أمثلة لبعض الخلافات التى كانت تنشأ بينى وبين الملك السابق ٠

الرئيس ـ هل لاحظت عليه انه كان جشعا ؟

الشاهد ـ لم يكن كريما وماكنش يحب يصرف كتير ٠

الرئيس ـ يعنى كان جشعا ؟

الشاهد ـ هو كان يحب الفلوس وكان عنده فلوس كفاية ٠

الرئيس ـ جابها منين ؟

الشاهد ــ يسأل فى ذلك ناظر الخاصة بتاعه ٠

الرئيس ــ يعنى جابها بطريقة جشعة ؟

الشاهد ــ انا كنت بعيدا عن الناحية المالية ٠ واناوالله الحمد دخلت السراى فقيرا وطلعت منها فقيرا ٠

الرئيس ــ انت كنت راجل محتك به ٠

الشاهد ــ فيه حاجات لم أكن أحاط بها ، فـــكل ما يتعلق بالمعاملات المالية والتجارية لاعلم لى بها ٠ وكذلك الحال فيما يتعلق بالمسائل السياسية ٠ الحاجات الوحيـــدة اللى كان يسمح لى أن أتدخل فيها هى مسائل الجيش والاطباء ٠ وبحكم اننى ضابط كنت أوصل له أحيانا بعض المطالب الخاصة بالضباط واحيانا كنت أعــرض عليه مطالب الضباط والافراد فيقوم يرجع لهم حقوقهم من جراء تدخلى ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاطباء ٠٠ فتدخلى كان منحصرا فى هذه الناحية ٠

الرئيس ــ سافرت معاه الى كابرى ؟

الشاهد ــ أيوه سافرت ٠

الرئيس ــ بتضحك ليه ؟

الشاهد ــ علشان انت بتضحك ٠

الرئيس ــ تصرفاته كانت ازاى هناك ؟

الشاهد ــ واحد رايح فىاجازة المفروض انه يأخذ حرية كاملة زى أى شخص مش ملك ٠

الرئيس ــ واخذ هذه الحرية ؟

الشاهد ــ زى معظم المصيفين هناك٠

الرئيس ــ كانت تصرفاته مفضوحة هناك ؟٠

الشاهد ــ اذا كنت تسمح لى حدد أكثر ٠

الرئيس ـ كان بيعمل حاجة ينتقدها الناس أو كان بيعمل حاجة ماكانش يصح انه يعملها ؟

الشاهد ـ بالنسبة لنا هنا كانت تبقى منتقدة ٠

الرئيس ـ بالنسبة لهناك مش منتقدة ؟

الشاهد ـ كل واحد بيعمل كده ٠

الرئيس ـ أمال الجرائد كانت بتتكلم ليه ؟

الشاهد ـ ماتنسوش الجرائد اليهودية وهذه كان لها نواح مغرضة ٠

الرئيس ـ ماكانش فيه ناس تانيين غيره ؟

الشاهد ـ كان معانا ملك يوغوسلافيا ٠

الرئيس ـ كان بيعاكس حد ؟

الشاهد ـ محصلشى ٠

الرئيس ـ كان بيعمل كور ورق ؟

الشاهد ـ فى البال كل واحد كان بيعمل كده ، كان بينسى نفسه ويتصرف زى أى واحد عادى ٠

الرئيس ـ كان بيعمل ايه ؟

الشاهد ـ كان يحدف كور على الناس اللى جانبه ٠ لكن كان يصح انه مايعملش كده مراعاة لبلده ٠

الرئيس ـ كملك شرقى ٠

الشاهد ـ أيوه ٠

الرئيس ـ كان فيه واحده جابها ونازله فى سميراميس ؟ سمعت عنها ؟

الشاهد ـ أبدا ، دلوقتى بس ٠

الرئيس ـ وقعدت حوالى ٢٥ يوما **وصرف عليها ستةآلافجنيه**

الشاهد ـ هنا ؟

الرئيس ــ أيوه ٠

الشاهد ــ لم اسمع عنها الا دلوقتى بس ٠

الرئيس ــ مع الشكر ٠

الشاهد ــ متشكر ٠

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد وانصرف) ٠

الرئيس ــ آخر شاهد ٠

الاستاذ احمد موافى ــ فاضل شاهد نفى واحد ٠

(وهنا استدعى الشاهد الدكتور محمد حلمى أبو العلا وحلف اليمين) ٠

الرئيس ــ الدفاع ٠

الاستاذ امين مرعى ــ هل كنت عضوافى مجلس ادارةمستشفى المواساة نائبا عن وزارة الصحة ؟

الشاهد ــ أولا عن البلدية فى اول اجتماع ثم عن الصحة فى ثانى اجتماع ٠

الاستاذ أمين مرعى ــ مارأيك فى ادارة **الدكتور النقيب** لمستشفى المواساة باعتبار أنك كنت عضوا فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ــ أشهد بأن **الدكتور النقيب** كان يهتم كثيرا برفع مستوى المستشفى اداريا وفنيا ٠

الرئيس ــ كان يهتم ٠ ؟

الشاهد ــ وكان يعمل ٠٠٠ جايز فى الفترة الاخيرة وأسفاره كانت كثيرة ٠

الاستاذ امين مرعى ــ هل كان **الدكتور النقيب** يستعمل أو يستغل أى نفوذ أو أخذ قرارات من مجلس الادارة بتوجيه الشكر اليه على تصرفاته ؟

الشاهد ــ لا ٠

الاستاذ أمين مرعى ـ بس يافندم ٠

الرئيس ـ خلاص ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ أيوه ٠

الرئيس ـ كنت عضوا فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ـ نعم ٠

الرئيس ـ من سنة كام ؟

الشاهد ـ من اول ماأنشئت فى أواخر سنة ١٩٤٥ لغاية سنة ١٩٥٢ يعنى زى ست سنين ونصف ٠

الرئيس ـ يعنى بصفتك عضوا فى مجلس الادارة لك حق تروح المستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه دخلت المستشفى ٠

الرئيس ـ ودفعت أجر العلاج ؟

الشاهد ـ لا ده انا دخلت زيارة بس ٠

الرئيس ـ شفت الجناح اللى كان فوق ؟

الشاهد ـ لا ٠ ولكن دخلت المكتب بتاع **الدكتور النقيب** وبعض الغرف ٠

الرئيس ـ سمعت ان فيه جناح مخصوص ؟

الشاهد ـ أعرف هذا ٠

الرئيس ـ كان مخصوص لايه ؟

الشاهد ـ جايز للملك السابق ٠ وده منشأ من زمن ، من أول ماأنشىء المستشفى وانا جيت ووجدت الوضع كده ٠

الرئيس ـ كان بينستعمل فى ايه ؟

الشاهد ـ اللى اعرفه انه كان بيستعمل كمستشفى ٠

الرئيس ـ الجناح ده كان بيستعمل فى ايه ؟

الشاهد ـ كمستشفى ٠

الرئيس ـ **كان مفروشا فرش مستشفى ؟**

الشاهد ـ أنا لم أدخله .

الرئيس ـ هل سألت بصفتك عضو مجلس ادارة ؟

الشاهد ـ اعرف انه مفروش .

الرئيس ـ مفروش مستشفى ؟

الشاهد ـ أنا سمعت ...

الرئيس ـ سمعت ايه ؟

الشاهد ـ **سمعت اشاعات انه بيستغل فى سوء استعمال خلقى .**

الرئيس ـ زى ايه ؟

الشاهد ـ أظن واضح كلامى .

الرئيس ـ هل من سلطة مدير المستشفى انه يستخدم هذا ؟

الشاهد ـ اذا صحت الاشاعات لا ...

الرئيس ـ انت كعضو مجلس ادارة لما سمعت الاشاعة هل تحققت من هذه المسألة ؟

الشاهد ـ انا سمعت أخيرا وانا قليل الاختلاط .

الرئيس ـ **هل رحت وشفت مراجيح ؟**

الشاهد ـ عمرى ماطلعت فوق .

الاستاذ أمين مرعى ـ يعنى مفيش مراجيح ؟

الرئيس ـ انا استجوب الشاهد فلا تتدخل انت .

الاستاذ امين مرعى ـ وهو كذلك .

الرئيس ـ أفراد الحاشية لما كانوا يعالجوا فى المستشفى كانوا يعالجوا بالفلوس أو مجانا ؟

الشاهد ـ **اللى سمعته انهم كانوا بيتعالجوا مجانا .**

الرئيس ـ مجلس الادارة كان موافقا على ذلك ؟

الشاهد ـ هذه المسألة لم تكن من اختصاصنا ، واحنا كانت بتيجى لنا الميزانيـــة ، ولكن المفردات ماكانتش من اختصاصنا •

الرئيس ـ من اختصاص مين المفردات ؟

الشاهد ـ ديوان المحاسبة •

الرئيس ـ هل سلطة مدير المستشفى انه يعالج الناس بالمجان؟

الشاهد ـ اللائحة الاولى كانت تنص على اعفاء أعضاء الجمعية الخيرية وبعدين عدلنا اللائحة فى سنة ١٩٤٨ ووسعنا اختصاص مدير المستشفى وسمحنا له بادخال من يراه مستحقا بالمجان ، وعلى ماأذكر عمل تخفيض ٢٥٪ لبعض الافراد •

الرئيس ـ أى أفراد ؟

الشاهد ـ لم يحددوا ••• وأعطوا ٥٠٪ لبعض الهيئـــات والشركات ومجانا لمديرى مدير المستشفى انه يستحق ذلك بشرط ألا يخل بمصلحة المستشفى •

الرئيس ـ لما تكون انت مدير المستشفى ، فهل تســـمح ان تعالج أفراد الحاشية القادرين انهم يدفعوا فلوس ثمن علاجهم ، وهل ده يبقى يصح والا لأ ؟

الشاهد ـ **الواقع انه لايصح مادام يقدروا يدفعوا •**

الرئيس ـ **وهل ده من حسن الادارة ؟**

الشاهد ـ **لا •**

الرئيس ـ أمال حكمت عليه انه حسن الادارة ؟

الشاهد ـ لا أنا حكمت عليه دون هـــذا القسم ، وانا حلفت اليمين والمستشفى مستوفى كل حاجـــة من ممرضات وأجهزة •

الرئيس ـ هو القسم ده مش داخل الادارة ؟

الشاهد ـ أنا أقصد الاقسام اللى دخلتها ٠

الرئيس ـ هل لمست ان الممرضـات كانوا لابسين نظيف فى هذا القسم ؟

الشاهد ـ المستشفى كان معدا من ناحية الادوات والاجهـزة وانما هذا القسم فلا أعرفه ٠

الرئيس ـ هل مجلس الادارة وافق على صرف متجمد معاش استثنائى لمدير المستشفى ؟

الشاهد ـ لا أذكر ٠

الرئيس ـ ده مجلس الادارة وافق على صرف مبلغ خمسـة آلاف جنيه ٠

الشاهد ـ لاأتذكر ذلك ٠٠ سنة كام لو سمحت ؟

البكباشى سيد جاد ـ سنة ١٩٤٣ ٠

الاستاذ أحمد موافى ـ فى ٦ نوفمبر ١٩٤٣ ٠

الشاهد ـ لم أكن موجودا فى الوقت ده ٠

الرئيس ـ كان فيه تعاقد بين المستشفى وبعض الشركات ؟

الشاهد ـ أيوه كان منصوص على ٣٠ سرير للسكة الحديد وبعد ذلك تقدم التماس من الكونستبلات ٠

الرئيس ـ طيب والمبلغ اللى كانت بتدفعه السكة الحديد كان بيدخل المستشفى والا بيدخل جيب شخص معين؟

الشاهد ـ هذه مفردات لاأعرفها ٠ احنا كنا بنشوف الحاجات التى تقدم كل ثلاثة اشهر ٠

الرئيس ـ مش تشوف دخل المستشفى ايه ؟

الشاهد ـ الموضوع نفسه ٠٠٠

الرئيس ـ انا باسألك • انت سمعت والا لأ ؟

الشاهد ـ سمعت أخيرا أن بعض الاجور كان بياخدها مدير المستشفى واقسم اننى لاأعرف ذلك الا أخيرا •

الرئيس ـ من غير حق أو بحق ؟

الشاهد ـ الظروف لا أعرفها •

الرئيس ـ بحق أو بغير حق منطقيا ؟

الشاهد ـ منطقيا لا ، الا اذا كان فيه اتفاق انه هو ياخد أجر اذا كان منصوص فى الاتفاقية على كده • وجايز يكون النص ده فى الاتفاقية •

الرئيس ـ امال ايه اللى سمعته ؟

الشاهد ـ اللى سمعته أنه كان بياخد حتى لما كان فى الاجازة •

الرئيس ـ يأخذ نسبة معينة ؟

الشاهد ـ لا أعرف •

الرئيس ـ وده يبقى من حسن الادارة ؟

الشاهد ـ طبعا لا •

الرئيس ـ كنت عضوا فىمجلس الادارة لما حصل سوء تفاهم بين بعض الاطباء وممرضة ؟

الشاهد ـ دى اللى طلع فيها عشرة أطباء ؟

الرئيس ـ أيوه • سمعتها ؟

الشاهد ـ سمعت أنهم تظلموا من تدخل ممرضة تدخلا معيبا مع الاطباء ، فتقدموا بمذكرة للمدير كان من نتيجتها أنهم فصلوا ، واللى خلانى أعرفها ، هو الحكم عند ما عرض علينا وكان فيه أن واحد بس خد ألف جنيه •

الرئيس ـ عشرة اطباء وممرضة •• دول فى كفه ، ودى فى كفة • يفصل العشرة أطباء وتفضل الممرضة •• هل هذا

وضع ؟ نفرض أن الاطباء مخطئون، والممرضةهى التى على صواب ، **هل يستدعي فصل العشرة أطباء ؟**نفرض جدلا أن الممرضة على صواب والعشرة أطباء مخطئون ، فهل يستدعى ذلك أن يفصل عشرة أطباء علشان اخطأوا فى حق ممرضة ؟

الشاهد ــ دى مسألة تقدير لنوع الاساءة ·

الرئيس ــ مهما كانت الاساءة ··

الشاهد ــ هى نبقى شديدة ولكن أنا ما أعرفش نوع الاساءة ·

الرئيس ــ نفرض جدلا أن الممرضة على حق المسألة لازم يكون فيها تعدى صارخ بشكل بشع يفصل عشرة أطباء ؟!

الشاهد ــ امال نفصل المرضة ؟ لو فصلت الممرضة أبقى راجل ظالم ·

الرئيس ــ أنا بوزان هل تفصل عشرة أطباء أو الممرضة ؟

الشاهد ــ لو فصلت الممرضة أبقى ظالما ·

الرئيس ــ لكن تقدر تؤاخذ واحدا من الاطباء ·

الشاهد ــ لو كانت الممرضة هى اللى حاولت أن تعتدى على دكتور وأنا بالطبع لا أسلم بهذا المبدأ ···

الرئيس ــ هل كان يجب فصل هؤلاء الاطباء ؟

الشاهد ــ لا ·

الرئيس ــ يعنى فصلهم يبقى من حسن الادارة ؟

الشاهد ــ لا بالطبع · أنا باتكلم عن حسن الادارة من ناحية النظافة واستيفاء الادوات ·

الرئيس ــ هل لما كان بيسافر الى الخارج كانت تخسر ادارة المستشفى ، والمستشفى بيبقى وسخ ؟

الشاهد ــ اللى أعرفه أنا ان الناس كانت تخشاه وتعمل حسابه

ان حد يشتكي له ولم يكن هناك من يتهاون في غيابه

الرئيس ـ علشان بيقدر يفصل ؟

الشاهد ـ علشان بيمشي المستشفى كما يجب ٠

الرئيس ـ تعرفه من زمان ؟

الشاهد ـ أيوه ٠٠

الرئيس ـ من امتى ؟

الشاهد ـ افترقنا من سنة ١٩١٧ ولم نتقابل الا فى آخر سنة ١٩٤٥ ٠

الرئيس ـ وكان فى سنة ١٩٥٢ أخلاقه زى ما كانت سنة ١٩٤٥ والا طرأ عليها تغيير ٠

الشاهد ـ انا احتكيت به فى العمل ولم اختلط به اختلاطا خاصا أبدا وكنت أشوفه فى المستشفى وما كانش باين على أخلاقه حاجة وحشة أبدا ٠

الرئيس ـ ما جاش ممرضات جدد فى المستشفى وأنت عضو فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ـ لا أعتقد ٠ ومن حوالى سنة ٥٠ ـ ٥١ جابوا من بره ولكن ما أذكرهمش لأنى ما شفتهومش وكان مفروض أنهم ييجوا ولكن كان فيه مفاوضات على المرتب ٠

الرئيس ـ ما سمعتش أن فيه ممرضة سافرت آمريكا على حساب المستشفى ؟

الشاهد ـ لا أذكر

الرئيس ـ ماكانش المستشفى يتعاقد مع الشركات علشان علاج العمال ؟

الشاهد ـ أنا قلت السكة الحديد حتى منصوص عنهم فى اللائحة والكونستبلات ونقابة المهندسين طلبت ٠

الرئيس ـ كنتم مراعين اللائحة وانتم فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ـ كانت تنفذ وكان فيه مناقضات لديوان المحاسبة بعضها حاجات عادية وبعضها مش عادية • يعنى مثلا خرج المدير عن اختصاصه فى مشتروات ب ١٠٠ جم •

الرئيس ـ اللائحة كانت تسمح بمكافآت لغاية أد ايه ؟

الشاهد ـ ما فيش مكافآت •

الرئيس ـ أمال أعطى لكريم ثابت المبلغ ده على أساس ايه ؟

الشاهد ـ على أساس مكافأة للمجهود بتاعه فى الدعاية •

الرئيس ـ هل ده كان من حقه ؟

الشاهد ـ كان لازم يعرض على المجلس •

الرئيس ـ وهل هـــذا من حسن الادارة ، علشـــان الدفاع يقتنع ؟

الاستاذ أمين مرعىـ حضراتكم انتظروا لما أقول دفاعى وشوفوا اذا كان دفاعى حيقنعكم والا لأ •

الرئيس ـ طيب أنت عضو مجلس الادارة وافقت على أن **الدكتور النقيب يأخذ بنته كسكرتيرة له وهو مسافر للخارج •**

الشاهد ـ سنة كام ؟

الرئيس ـ سنة ٥٠ ـ ٥١ •

الشاهد ـ ما عرضش هذا على المجلس ولم أذكره دى أول مرة أسمعها ولا أعرفها •

الرئيس ـ لو كانت عرضت عليكم المسألة دى كنتم وافقتم •

الشاهد ـ اذا كانت العملية مثلا تحتاج الى بيانات وتحتاج الى سكرتيرة تسافر مفيش مانع واذا كان مفيش ما يحتاج اليها ما فيش داعى تسافر • الوزير ساعات بيسافر من غير سكرتير وعند اللزوم يأخذ سكرتيره معاه •

الرئيس ـ هل تعتقد أنه من حسبن الادارة أن المستشفى يسفر ناس على حسابه بدون وجه حق • **وممرضة تروح كابرى وترجع ثانى سنة ١٩٥٠ ؟**

الشاهد ـ هل هذا ثابت فى محضر الجلسة ؟

الرئيس ـ ما عرضتش عليك الحكاية دى ؟

الشاهد ـ لا أعرفها •

الرئيس ـ هل هذا من حسن الادارة ؟

الشاهد ـ لا أعرف •

البكباشى سيد جاد ـ أنا سمعت الدفاع يوجه سؤالا للشاهد عما اذا كان مجلس ادارة المستشفى شكر **الدكتور النقيب** فأجاب الشاهد بالنفى •

الاستاذ أمين مرعى ـ لا • السؤال ما كانش كده •• السؤال هل كان **النقيب** يستعمل نفوذه ؟ يعنى الشكر المدون لم يكن تحت تأثير هذا •

الرئيس ـ (للشاهد) هل شكرتم المتهم **الدكتور النقيب ؟**

الشاهد ـ فى بعض المحاضر •

الرئيس ـ ايه المناسبة ؟

الشاهد ـ لا أذكر يمكن علشان بعض مشتروات اشتراها من الخارج علشان المعهد الجديد ووفر مبلغ ١٥ ألف جنيه •

الرئيس ـ هل قام بهذه العملية بمفرده ؟

الشاهد ـ أيوه بمفرده •

الرئيس ـ هل عندكم ثقة فيه بأنكم تتركوه يشترى الحاجات دى بمفرده ؟

الشاهد ـ أيوه •

البكباشى سيد جاد ـ حافكر الشاهد بواقعة شكر أخرى وهى حدثت فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ •

الشاهد ـ كان الموضوع ايه ؟

البكباشي سيد جاد ـ فى نفس محضر الجلسة **(اعترض ديوان المحاسبة على تصرف المدير فى اعفاء بعض المرضى) .. والرد الذى أرسله مجلس الادارة الى الديوان بهذا الخصوص** يقول **الدكتور شوشة** وكان أحد الاعضاء : **انه لا يمكن أن يكون هناك رد أفضل من هذا وشكر الدكتور النقيب على هذا الرد .**

الشاهد ـ أيه وجه مناقضة ديوان المحاسبة فى هذا ؟

البكباشي سيد جاد ـ على تصرف المدير فى اعفاء بعض المرضى .

الشاهد ـ كان بعض المرضى أغنياء وهو دافع عن هذا بأنهم شخصيات كبيرة كانوا بيدفعوا تبرعات للمستشفى أضعاف أضعاف .

الرئيس ـ محمد حسن دفع كام ... وبولى دفع كام ؟

الشاهد ـ ما أعرفش .

الرئيس ـ الروح اللى كنت ملاحظها فى مجلس الادارة هل كانت تقدر **توقف النقيب** عند حده كمدير للمستشفى والا ماكنتش تقدر ؟

الشاهد ـ المسائل اللى كان بتعرض علينا مسائل عادية .

الرئيس ـ هل تعرف أن **الدكتور النقيب** كان على صلة وثيقة بالملك السابق ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ تعرف كيف توطدت هذه الصلة ؟

الشاهد ـ عاوز توضيح .

الرئيس ـ يعنى الصلة كانت وطيدة جدا ومتينة ما تعرفش أيه السبب ؟

الشاهد ـ أعرف أنها وطيدة ولكن على أى أساس لا اعرف .

الرئيس ــ ما سألتش ازاى هى مثلا ؟

الشاهد ــ لا أعرف وهذه حوادث نوعية من أيام جمعية المواساة والحكاية بتاعت **المرحوم فهمى عبد المجيد**.أنا لا أذكرها لأنى ما كنتش فى اسكندرية ولا أنا اسكندرانى خالص ·

الرئيس ــ طبعا كنت تعرف أن فيه صلة ·

الشاهد ــ أيوه ·

الرئيس ــ هل الصلة دى كانت فى محلها ؟

الشاهد ــ حسب الأشاعات لا ·

الرئيس ــ ليه ؟ ·

الشاهد ــ أنا راجل لاأملك فى حياتى الا سمعتى وكرامتى ·

الاستاذ أمين مرعى ــ المستشفى عادة بيأخذ أجر لاجراء العلاج من الذى كان بيقبض أجور العمليـــات والعلاج ؟ المستشفى والا **الدكتور النقيب** نفسه ؟

الشاهد ــ حسب الاتفاق ·

الرئيس ــ النظم المتبعة فى المواساة ايه ؟

الشاهد ــ أول ما أنشىء المستشفى لغاية سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٥٠ لاأذكر كان يأخذ ٢٥ ٪ من الطبيب اللى يعمل العملية والمستشفى يأخذ من الطبيب وأظن سنة ٥٠ــ٥١ حالة العمل مبقاش زى زمان فقرروا رفع الـ ٢٥ ٪ ·

الرئيس ــ دى بالنسبة لى يعمل عملية ·

الشاهد ــ أيوه وأظن فيه ١٥٪ أرباح للامراض البولية ·

البكباشى سيد جاد ــ بعد اطلاع المجلس على القرار-برد مدير المستشفى عليه وافق المجلس على ماجاء فيها ووافق على صرف المبلغ ، وعندما قرأ **الدكتور النقيب** خطابا الى **كريم ثابت** بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ شكره عـــلى

المجهود الكبير على التبرعات من الخيرين وقال ان هذا الشكر هو أقل واجب نظير المجهود الكبير المنتج •

الرئيس ـ مجلس الادارة شكر كريم ثابت لمجهوده ؟

الشاهد ـ لما تقدم لنا بما قام به من دعاية

الرئيس ـ كانت الدعاية دى سنة كام ؟

البكباشي سيد جاد ـ الثابت أن ما كانش فيه أى شيء •

الرئيس ـ التبرعات دى كانت سنة كام ؟

الشاهد ـ فى ميزانية سنة ٤٨ دفع المبلغ •

الرئيس ـ والشكر كان سنة ١٩٥٠ ؟

البكباشي سيد جاد ـ كان فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ •

الرئيس ـ المبلغ ده اندفع بدون علمكم وبدل ما تدينوا المدير على أنه دفع المبلغ ده بدون علمكم تقوموا تشكروه يعنى تؤيدوه فى تصرفه هذا بعد سنتين •

الشاهد ـ هو جاب لنا بيانات وتقارير •

الرئيس ـ عاوزين الحقيقة أنت حالف اليمين •

أنا اتكلم عن واقعة واحد مدير مستشفى وانا عضو فى مجلس ادارة المستشفى ده تصرف فى ٥ آلاف جنيه **ولو أنها ١٠ آلاف ، كما ظهر بعد كده مش ٥ آلاف بس بدون علم مجلس الادارة ولما كشفت أخذ منكم جـواب شـكر فمضيتم على هـذا الشكر فى الـوقت اللى ما حاسبتهوش •**

الشاهد ـ حاسبناه شفوى •••

الرئيس حاسبتوه شفوى يعنى ايه •• يعني لمتوه ؟

الشاهد ـ تقريبا كده •••

الرئيس ـ اللوم صدر فى أى شكل ؟

الشاهد ـ قدمنا الشكر حسب ما بان لنا وما دام تبين لنا أن التصرف سليم خلاص ٠

الرئيس ـ هل راجعتم هذا المبلغ فى الميزانية والا لا ؟

الشاهد ـ لا أذكر ٠

الرئيس ـ أمال ديوان المحاسبة جابه ازاى ؟

المدعى ـ كان غير مدرج ٠

الرئيس ـ المخابرات كشفت الورق عنه يعنى جت صدفة ومين يدرى يمكن فيه ٥٠٠٠ ج م غيرها ٠

الشاهد ـ امال انحط ازاى بعد سنتين ؟

الرئيس ـ سنة بسنة ٠٠ **هل التصرفات دى من حسن الادارة ؟**

الشاهد ـ احنا شكرنا على أساس أن الراجل جمع للمستشفى مبالغ ٠

المتهم ـ أنا غرضى أن أوضح للمحكمة ٠٠٠

الرئيس ـ ستسأل فى هذا كله تقريبا مرة ثانية ٠ طيب متشكرين (**للشاهد**) ٠

تؤجل الجلسة الى باكر لسماع مرافعة الادعاء والدفاع واستجواب المتهم ٠

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والاربعين بعد الظهر) ٠

محضر
الجلسة الحادية والعشرين لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الاثنين ٢٦ أكتوبر سنة١٩٥٣ (الموافق ١٧ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ الموافق (٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى سيد سيد جاد المدعى والاستاذ أحمد موافى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق الادعاء .

استؤنف نظر القضية المتهم فيها الدكتور أحمد النقيب .

(وقد حضر المتهم ومعه محاميه الاستاذ أمين مرعى) .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الحادية والعشرين من جلسات محكمة الثورة ... خلصنا من الشهود ؟

البكباشى سيد جاد (المدعى) ـ أيوه يا افندم من جميع الشهود .

الرئيس ـ الدفاع يحب يقول حاجة قبل ما نبتدىء مع المتهم ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ أرجو أن تعطوا المتهم فرصة استثنائية أثناء استجوابه لكى يعبر عما يختلج فى نفسه لأنه فعلا لم يحقق معه · وأنتم محققوه وقضاته · هذا كل ما يرجوه الدفاع ·

الرئيس ـ الجزء اللى حيتناوله المتهم للدفاع عن نفسه أنت حتتناوله بعد كده ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ هو مش حيتناول الا بعض النقط وطبيعى هو يقدر يتكلم فيها بتعبير أدق ولعل تعبيره يؤثر فى نفوسكم أكثر من تعبيرى أنا ·

المتهم ـ اذا سمحت المحكمة لى بالكلام على شرط أنى مش حاخرج عن سرد الوقائع ·

الرئيس ـ حنسأل المتهم دلوقت ·

المتهم ـ أنا تحت أمر المحكمة فى أى مناقشة ولأى مدة · فأنتم أوسعتم صدوركم لكلام الشهود والمتهمين كلهم اللى قبلى فأرجو أن لا أحرم من هذا · فأنا مستعد لأى مناقشة ولأى مدة بل اسمحوا لى أن أسرد الوقائع التى لم يتمكن من سردها الدفاع · لأنى امبارح خرجت من هنا ورحت على المعتقل وهو خرج يحضر دفاعه بموجب اللى سمعه امبارح من الشهود · ومعندوش وقت · فأنا حاقول الوقائع لأنى لامسها كويس وحانور المحكمة بها ·

الرئيس ـ قبل ما تشتغل فى مستشفى المواساة كنت بتشتغل فين ؟

المتهم ـ فى المستشفى الاميرى ·

الرئيس ـ ومرتبك كان كام فى المستشفى الاميرى ؟

المتهم ـ ٢٧ جنيها ·

الرئيس – ومرتبك كان في مستشفى المواساة أد أيه ‥ ؟

المتهم – **٨٠ جنيها** • وانا كان عندى مستشفى فى محرم بك •
وكان الاستاذ فى القصر العينى وقتها بياخذ ماهية ٢٠ جنيها أو ٣٠ جنيها •

الرئيس – أنا لا أتكلم عن المرتبات • **المعاش اللى كنت تستحقه عن مدة خدمتك فى المستشفى الاميرى كام ؟**

المتهم – كان ٧ جنيهات مش زى ماقالوا ٨ جنيهات •

الرئيس – أول مارحت مستشفى المواساة كان معاشك ٧ جنيهات وبعدين رفع الى كام ؟

المتهم – رفع الى ٥٠ جنيهـا ، وكان قرار مجلس الوزراء اللى عمل لى المعاش كده • كان قرارا مسببا •

الرئيس – قرار مجلس الوزراء كان سنة كام ؟

المتهم – أظن سنة ١٩٣٧ •

الرئيس – مين كان وزير المالية وقتها ؟

المتهم – كانت وزارة الوفد • وأعتقد أنه كان أمين عثمان •

الرئيس – وهو كان امين عثمـــان ســـنة ١٩٣٧ فى وزارة الوفد ؟

المتهم – لا أذكر •

الرئيس – كان فى سنة ٤٢/٤٣ • يعنى أخـــذت المعـــاش الاســـتثنائى ده ســـنة ١٩٤٢ بعد ذلك المستشفى الاميرى ‥

المتهم – سنة ١٩٣٥ كان قرار مجلس الوزراء مسببا • واذكر أن المجلس قرر معاشات أخرى فى نفس الجلسة لبعض أشخاص • وكان القرار نفسه ينص على (**لمـــا قام به**

الدكتور النقيب من الخدمات الجليلة للبلد والتى لم يقم بها احد مثله من قبل) • هذا هو نص قــرار مجلس الوزراء •

الرئيس ــ ايه الخدمات الجليلة التي قمت بها ؟

المتهم ــ بنيت مستشفى المواساة •

الرئيس ــ لوحدك بنيته ؟

المتهم ــ اذا سمح لى سيدى الرئيس • أنا كنت جراح مساعد فى مستشفى أسيوط ونقلت جراح مساعد بالمستشفى الاميرى • أول يوم رحت المستشفى الاميرى علشان استلم شغل وجدت مكتوبا عــلى جدران المســتشفى بالطباشير بخط كبير **(داخله مفقود وخارجه مولود)** • فساءنى ذلك وجبت البواب بتاع المستشفى وأديته شلن وجاب خيشة ومسح الكلام ده • وبعد كده ســمعت البواب بيقول : وده جالنا منين ده • بعــد كده لقيت برضه نفس العبارة مكتوبة **(داخله مفقود وخارجــه مولود)** • وما أعــرفش اذا كانت اتمســحت بعــد كده والا لأ •••

الرئيس ــ الكلام ده خارج عن الموضوع • عاوزين نعرف المعاش الاستثنائى اللى ادهولك بسبب الخدمات الجليلة التى قمت بها بالنسبة لمستشفى المواساة • مستشفى المواساة مستشفى خيرى •

المتهم ــ أصلى كنت عملت مجهود •

الرئيس ــ فهمى عبد المجيد قام بمجهود زى مجهودك والا لأ ؟

المتهم ــ أنا لا أنكر فضل **فهمى عبد المجيد** أبدا فى عمل هــذا المشروع ولن أنكره ما حييت • وفضلنا نطــرق أبواب

الجمعيات الخيرية علشان نخلى مستشفى المواساة أحسن من المستشفيات الاجنبية كمان ٠

الرئيس – يعنى **فهمى عبد المجيد** يستحق نفس المعاملة التى أنت عوملت بها والا لأ ؟

المتهم – كان يستحق أكثر ٠

الرئيس – عملوا ايه معاه ؟

المتهم – لو سمحت لى المحكمة أقدر أذكر شيئا من التاريخ اللى وصل الى هذا الحال وتسمحوا لى أن لا أذكر اسماء لأنها أسماء ناس عظام وموجودين فى مراكز معاكم عظيمة جدا لأن هما اللى تسببوا فى هذا ٠

عاوز أقول أن **فهمى عبد المجيد** كان وكيل الجمارك ٠ وانا كنت حكيما صغيرا ٠ فضيت وظيفة رئيس الجمرك وكان من الطبيعى أن **فهمى عبد المجيد** يكون مدير الجمارك ولا أعلم ولا أريد أن اقول كيف دخل فى ذهن **فاروق** أن **فهمى عبد المجيد** حرامى ٠ فقلت **لفاروق :** بمناسبة ان **فهمى عبد المجيد** أحسن واحد يكون مدير الجمارك ٠ قام بص لى وقال : **(ده حرامى)** فقلت له : اذا كان **فهمى عبد المجيد** حرامى أبقى أنا كمان حرامى ٠ واللى قال لك **فهمى عبد المجيد حرامى** هو اللى حرامى ٠ وأنا أعرف مركز اللى قال له **فهمى عبد المجيد** حرامى ٠

الرئيس – هو ده السبب المباشر والا السبب المباشر أنك أنت القيت الكلمة **وفهمى عبد المجيد** مارضيش يحضر ؟

المتهم – هذه الواقعة سابقة بكثير ٠ أنا لما اتأخر **فهمى** عن الحضور رحت له وقلت له : **يا فهمى** حصل كيت وكيت ٠ فخرج ومشى على بيته ٠ وعلشان **فهمى كان صديقى الحميم ، ولحم جسمى من بيته ، وكنت باكل وأشرب من**

بيته ، رحت لهم فى البيت وقلت لهم حرام عليكم تحطوا فى ذهن **فهمى** كده · وما كانش يخرج من ذهن **فهمى** الا أن **النقيب** هـــو اللى حط ده فى ذهن الملك · وكان المرحوم **فهمى** راسه ناشف شـــوية فقلت له : يا **فهمى** أنت وكيل جمارك وأنا لو كنت طمعان فى وظيفتك كنت أعمل كده · وانا أطمع فى وظيفتك ليه ؟؟ ده انت لما تكبر تكبرنى وأنا لو كبرت أشيلك ويايا ·· اعمـــل معروف اخرج ده من دماغك · وبعد كده جابونى حفلة (**الهمبرا**) وكان فى الوقت ده **أحمد ماهر رئيس الحكومة** وكان صديق **فهمى** · فجاب **فهمى** وقال لـــه : يا **فهمى** أحسن رشح نفسك فى مجلس النواب وبلاش تكون مدير جمارك · وأنا اللى كنت قايم بالدعاية **لفهمى** لما رشـــح نفسه لعضوية مجلس النواب · وأنا اللى كنت واقف جنب الصندوق بتاع الانتخابات علشان ينجح ضـــد الوفدى اللى قدامه · وهو كان سعدى · جت بعد كده واقعة حفلة (**الهمبرا**) اللى كانت كل سنة بتتعمل وخطب فيها ثلاثة : **رئيس الجمعية والدكتور النقيب ومـــدير الاوبرا** ، وكان وقتها **سليمان نجيب** · فجـــه كلمنى **عبد الوهاب طلعت** وهو الآن حى يرزق وقال لى : تعال يا دكتور **نقيب** · وطبعا **فهمى** فى ذاك الوقت بيقول لى أنت اللى منعت عنى مركز مدير الجمـــارك · وقال لى **عبد الوهاب طلعت** : دلوقت الساعة ٨ مســـاء والحفلة الساعة ٩ أعمل الخطبة بتاعت الليلة دى · فسألته عن **فهمى** ليه ما يلقيهاش · فقال حصل كيت وكيت · وحاولت أن أفهـــم **فهمى** فهو لم يقتنع · فقلت له : انت عارف شعورى نحو **فهمى** · فقال لى : اعمل أنت الخطبة دى ·

الرئيس ــ وهو كان عاوز يقنع **فهمى** بأيه ؟

المتهم ــ لابد عن حاجة زى كده • وجيت الحفلة وكان وقتهـا **ذو الفقار** •••

الرئيس ــ ما علينا من حكاية الحفلة •

المتهم ــ المهم أنه ما حضرش وكان موجود **على ماهر** • وبعدين الحفلة خلصت • وثانى يوم الملك بعت لى • فرحت له قصر المنتزه وقال لى : **صاحبـك ماحضرش الحفلة •• أنا مش زى أبويا •• أبويا كان راجل كبير فى السن وكان بيطول باله•ولكن أنا لا•قل له ده بيخبط راسه فى حيطة ناشفة•صاحبك ما كانش عيان زى ما بيقول•انما كان قاعد فى (التريانو)** • قلت له : مش ممكن أبداً أنه يكون قاعد فى (**التريانو**) • ده حتى لو ما كانش عيان يقعد فى بيته مش فى (**التريانو**) • وقعدت ثلاث سنين بعد كده يقول أهل اسكندرية اتق شر من أحسنت اليه • ليه ••؟ لأن **النقيب** هو اللى عمل فى **فهمى عبد المجيـد** كده وما كنتش أقدر أمشى أو أورى وشى لحد • وبعـد كده بمدة طويلة **مات فهمى** الى رحمة الله •

الرئيس ــ سيبنا من قصة **فهمى** :

المتهم ــ أنا بدى أذكر قصة **فهمى** كلها علشان أولاده لما توفى كان فى وزارة الوفد وكان **الدكتور عبد الواحد الوكيل** صديقا **لفهمى** جدا وكان أولاده صغار• فقلت له: عاوزين نعلم أولاده مجانا على حساب الحكومة • فقـال : **مش ممكن الا اذا كان يجينى أمر من الملك** • فرحت **لحسنين باشا** فقلت : **يا حسنين** تعتقد أن الملك يقدر يعارض فى أن أولاد **فهمى عبد المجيد** يتعلموا على حسـاب الحكومة بعد العمل العظيم اللى عمله ؟ فقال لى : **يا دكتور نقيب** انت مش عارف مين خرج دلوقت • انت جاى تقول انى

أنا أقول للملك • قلت له : أنا واثق أنه حيوافق • وفعلا جه ورق من البولوك **وحسنين** كلم **النحاس** وقال له : الملك ما عندوش مانع انهم يتعلموا على حساب الحكومة ...
هذا هو التاريخ بتاع موضوع **فهمى عبد المجيد** •

الرئيس ـ رفع المعاش بتاعك من ٧ جنيهات الى ٥٠ جنيها •

المتهم ـ ايوه •

الرئيس ـ هل عومل الناس التانيين اللى كانوا موجودين معاك نفس المعاملة ؟

المتهم ـ كانت معاشاتهم كبيرة • وجميعهم من الموظفين إللى كانوا موجودين فى الجمارك وظلوا فى وظائفهم الى أن خرجوا على المعاش •

الرئيس ـ أخذت مجمد أد ايه ؟

المتهم ـ أظن ٣٠٠٠ جنيه وكسور لأن لى ٣٥ سنة خـــدمة •
والموظفين اللى كانوا فى المســـتشفى وراحوا الحـكومة احتسبت لهم مدة خدمة المواساة ومدة خدمة الحكومة •
أنا لم اطلب معاشا ، انا طلبت احتساب مدة خدمتى فى المواساة • واعتبروها خدمة حكومية علشان تكون منضمة الى المدة اللى خدمتها ١٧ سنة فى الحكومة علشان لما أطلع زى دلوقت ماليش معاش لان معاشى الاستثنائى ألغى •

الرئيس ـ هل قرار مجلس الوزراء كان له أثر رجعى ؟

المتهم ـ لا •

الرئيس ـ القرار كان سنة ١٩٤٢ ـ١٩٤٣ وانت أخذت معاشا من سنة ١٩٣٧ •

المتهم ـ الى سنة ١٩٤٢ أخذته من مستشفى المواساة •

الرئيس ـ بأى حق ؟ ..

المتهم ـ المكاتبات اللى حصلت بين وزارة المالية ووزارة الصحة كانت بالنص ، وقرارات مجلس الوزراء ليس لهـا أثر رجعى فالقرار اللى عمله مجلس الوزراء كان يوم صدوره أما عن مدة خدمة **النقيب** من أول ماطلع الى هذه اللحظة يجب أن تسوى على حساب الجمعية ، والجـوابات دى موجودة • ومش أنا اللى وديت الجواب ده • المستشفى له مراقب حسابات •

الرئيس ـ انت بتشتغل فى مستشفى المواساة من سنة ١٩٣٥ وبتاخد مرتب عن خدمتك فى مستشفى المواساة • وفى نفس الوقت أخذت معاشا ٥٠ جنيها من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٤٣ اللى هو تاريخ موافقـة مجلس الوزراء على المعاش الاستثنائى • **يعنى كنت بتاخد مرتب من المستشفى ومعاش من يوم ما سبت المستشفى الاميرى •**

المتهم ـ كنت باخد ٧ جنيهات معاشا •

الرئيس ـ لا • انت دلوقت بتاخد ٥٠ جنيها وبتشتغل فى مستشفى المواساة **يعنى معاش ومرتب فى وقت واحد •**

المتهم ـ تعليل هذا بسيط جدا • لانى مدة خدمتى فى المستشفى الاميرى لوحدها مش حتطلع لى معاش كويس • ومدة خدمتى فى المواساة مش حتطلع لى معاش • فرتب المعاش الاستثنائى بجمع المدتين مع بعض •

الرئيس ـ هل بيحصل لكل واحد كده والا أنت بس اللى لك استثناء ؟

المتهم ـ أنا ما أعرفش حوادث أخرى مماثلة لأن ده أول حادث من نوعه • انا العمل اللى عملتـــه يشرف مصر • وانا ما بقولش انى عملته بمفردى وانما كنت فى الصف الاول ومش بس من الناحية المالية • الناحية الفنية كمان كنت

أنا كل شيء يعنى مسئولية العمل الفنى كله كانت على عاتقى أنا ، ولذلك كنت أسهر لغاية الساعة اثنين بعد منتصف الليل ٠

الرئيس ـ والحكومة ليه ماصرفتش لك هذا المعاش من خزانة الدولة ؟

المتهم ـ بيقولوا قرارات مجلس الوزراء لا تنطبق على المدة الماضية ٠

الرئيس ـ تنطبق على المستشفى الخيرى بس ٠ يعنى الحكومة اذا كانت رأت هذا تصرف لك من عندها مش من المستشفى !

المتهم ـ أنا لم أطلب هذا لانه ليس فى مصلحتى ٠

الرئيس ـ هل عرض هذا الموضوع على مجلس ادارة المستشفى ؟

المتهم ـ ما كانش فيه مجلس ادارة فى ذلك الوقت ٠

الرئيس ـ يعنى مدير المستشفى اللى قرر ؟

المتهم ـ لا ٠ لم يقرر مدير المستشفى ٠ هذا قرار مجلس الوزراء والصحة ٠٠

الرئيس ـ فى أى عهد من العهود ؟ برضه الوفديين ؟

المتهم ـ أظن كده ٠٠ مراقبين الحسابات همه اللى عملوا العملية دى ، همه اللى عملوا العملية دى وهمه اللى قدروها ٠

الرئيس ـ يعنى لوحدهم همه تصرفوا هذا التصرف ؟

المتهم ـ همه اللى يعملوا الحسابات اللى أشارت بها وزارة المالية ٠ أنا أول انه احسن لى أنى أدفع الثلاث آلاف جنيه وادونى معاش عن خدمتى ٠ انا خدمت ٣٥ سنة ٠ وأنا دلوقت لو اخذ معاش آخذ ٩٠ ج ٠

الرئيس ـ احنا مش بنتكلم عن ال ٣٠٠٠ ج · المبدأ نفسه صحيح والا مش صحيح ؟

المتهم ـ حسب اعتقادى فى ذلك الوقت أنا أخذت رفض عليه · لأنى طلبت من الحكومة أن تضم لى مدة ولم تقبل · فقبلت هذا ·

الرئيس ـ المستشفى كان بيتعاقد مع بعض الشركات ومنهم السكة الحديد علشان معالجة العمال · تقدر تقول لنا التعاقد كان أساسه ايه ؟

المتهم ـ تعاقد الشركات نوعان · شركات تبعت للمستشفى وتسأله عن شروطه ايه اذا أرسلت عمالها المرضى للمستشفى ·

الرئيس ـ التعاقد بيكون بين الشركة والمستشفى والا بين المدير والشركة ؟

المتهم ـ أنا يسرنى جدا أن سيادة الرئيس بيتتبعنى خطوة خطوة علشان يرتاح ضميرى · اللى بدى أقوله ·· ان مفيش مستشفى فى الدنيا ياخد عرق جبين الحكيم · أنا سمعت امبارح من بعض الشهود أن **النقيب** لقط عمولة ·· أحب اقرر مفيش مستشفى يستحل على نفسه ولا يستحق أجرة عملية يجريها طبيب · على رأى الفرنسيين يقولوا انها لوكاندة ربنا (هوتيل ديو) · كل طبيب مش **النقيب** بس لواحده يتقاضى أجرته سواء كان أجرة عملية أو علاج أو غيره ·

الرئيس ـ ياخد أد ايه ··؟

المتهم ـ دى حاجة أنا أشكر سيادة الرئيس على انه نبهنى اليها لانها بيت القصيد· مثلا فيه حالات ولادة· الطبيب ياخد فيها ١٠٠ ج ··

الرئيس ـ يعنى النسبة كام ؟

المتهم ـ مفيش نسبة ٠

الرئيس ـ يعنى اجتهادى ٠

المتهم ـ لو سمحت لى المحكمة ٠٠

الرئيس ـ سيبنا من الحالات الفـــردية ٠ تكلم فى الشركات والسكة الحديد مثلا ٠

المتهم ـ الشركات نوعان ٠٠ والمسألة مش مسألة اتفاق ٠ يعنى ما فيش اتفاق كتابى أبدا بين الشركة والمستشفى ٠ عدد الشركات كلها حوالى ٢٠ أو ٣٠ شركة ٠ والمستشفيات فى الاسكندرية تتنافس كلها على علاج مـرضى الشركات بدرجة أن المستشفى الفرنساوى كان بيعالج المـــريض ب ١٥ واحنا كنا بناخد ٢٥ فكنا مضطرين علشان نناقس المستشفيات الاجنبية ٠٠

الرئيس ـ وشركة البيضا مش كنتم متعاقدين معاها ؟

المتهـم ـ أنا حاجى للنقطـــة دى دلـــوقت ٠ الشركات تبعت للمستشفى وتسأله قل لنا شروطك ايه ٠ احنا عندنا فورمة جاهزة ٠ الشروط دى كذا وكذا ، عمليات الاطباء كذا ، والعلاج كذا ، ونبعت الاوراق دى ، تقوم الشركة تبعت جواب وتقول قبلت وحابعت مرضاى فى اليوم الفلانى٠والشركات كلها لما تبعت مرضاها يقوم المستشفى يكتب الفاتورة بالنيابة عن الاطباء ويقول لهم أجـــرة المستشفى كذا واحنا كنا محددين أجور العمليات فكنا نحمى العمال الصغيرين ٠ فالعملية الكبيرة ب ١٠ ج ، والعملية الصغيرة ب ٥ ج وأجرة السرير نبعت فاتورة بكل ده ، والفلوس لما تيجى نقسمها ويـاخـــذ الطبيب الفلوس اللى يستحقها ٠٠

الرئيس ـ **يعني الطبيب نفسه اللى قام بالعملية هو اللى ياخد الفلوس مش مدير المستشفى ؟**

المتهم ـ أيوه اللى قام بالعملية هو اللى ياخذ • وهـذا الكلام سأفسره للمحكمة كويس • أما القول بأن **الدكتور النقيب** كان بيسيطر على أتعاب الاطباء ده كلام ما يعقلش •

الجزء الثانى من الشركات اللى هى زى **شركة البيضا وشركة الملح والصودا وشركة مصر للتأمين** •• الشركات دى لها مستوصفات ومستشفيات صغيرة فى المصانع بتاعتهم • كلفونى انى أجرى العمليات بتاعتهم • وسألونى آخذ أد أيه نظير أجراء العمليات دى لأنى كنت بأعمل عمليات عنين وأسنان واذن بنفسى وأخذ أجرة عليها • قلت لا يمكنى أبت فى هذا قبل ما أشوف لمدة ٦ شهور أن مرضاكم حياخدوا كام سرير وكام عملية • وعلى كده أقدر أبنى على أى اساس اقدر لهم المبلغ اللى يدفعوه •

جيت فى المكتب قلت لهم **شركة البيضا والملح والصودا والتأمين** يفتحوا حساب خاص لمدة ٦ شهور علشان نشوف الميزانية بتاعتهم أد أيه • ومش عاوز أقول أن الكثير من الاطباء ـ وارجو أن لا يثبت هذا فى المحضر ـ ان كل مرضاهم فى المستشفى بيدخلوهم بلاش ••

الرئيس ـ وتم التعاقد على ايه ؟

المتهم ـ عملت ترتيب الميزانية •

الرئيس ـ التعاقد اللى تم بين **الدكتور النقيب** والشركات والا بين المستشفى والشركات ؟

المتهم ـ بين **النقيب** وبين الشركات •

الرئيس ـ لو عرضت مسألة زى دى على القضاء هل يقدر

القضاء يفسر هذا .. هل بين **الدكتور النقيب** شخصيا والا بين المستشفى ؟

المتهم ـ أظن أنا غلطان لأنى مش راجل قانونى . أنا لم أكتب عقودا . عقد **البيضا** صريح بين**البيضا والدكتور النقيب وشركة مصر للتامين** ليس بينى وبينها أى عقد بل جاء المدير وقال لى **يا دكتور نقيب** احنا كذا وكذا ونقدر ندفع ٢٥٪ أو ٣٠٪ من قيمة تأمين الشركة على العمال عندنا .

الرئيس ـ ولما تم التعاقد كنت بتاخد على العامل كام فى السنة ؟؟

المتهم ـ **شركة مصر للتأمين** ...

الرئيس ـ الكل .

المتهم ـ **شركة الملح والصودا** كنا بناخذ ١ ج **وحسين فهمى** كان مدير **شركة الملح والصودا** .

الرئيس ـ كان جنيه بس على العامل فى السنة ؟

المتهم ـ ماأعرفش والله كان جنيه والا أكثر والا أقل .

الرئيس ـ نفرض جنيه . **الدكتور النقيب كان بياخذ من الجنيه كام ؟**

المتهم ـ المسألة ليست مسألة نسبة . دى مسألة استحقاق .

الرئيس ـ عاوز أعرف المستشفى كان بيأخذ كام **والنقيب** كان بياخذ كام ؟

المتهم ـ **المستشفى كان بياخذ أجرة السرير** .

الرئيس ـ **يعنى كنت بتاخد الفلوس الباقية دى كلها ؟**

المتهم ـ الشيك كان بييجى باسمى .

الرئيس ـ **كنت بتدى الحكيم النصيب بتاعه ؟**

المتهم – الحكيم بياخذ ٢٥٪ أو ٣٠٪ ·

الرئيس – كان بيدفع جنيه على كل عامل ؟

المتهم – كان المبلغ بيجينى أنا ·

الرئيس – وبتوزعه كله ؟

المتهم – مش باوزع· أنا كنت أشوف ايه اللى يستحقه المستشفى وأدفعه والاطباء كنت بادفع لهم استحقاقهم · والباقى بتاعى أنا لأن العمليات أنا اللى باعملها تقــريبا كلها · والطبيب ما يقدرش يبت فى أى حاجة لا فى جرح ولا فى عاهة الا لما أشوفه أنا · أنا ما كنتش قاعد فى المكتب وبس زى ما بيقولوا ···

الرئيس – لما كنت تسافر الى الخارج مش كان فيــه عمليات بيعملوها همه وانت مش موجود ؟

المتهم – الموضوع مش موضوع شكليات ·

الرئيس – وانت فى الخارج كنت بتاخذ حسابك برضه ؟

المتهم – لما بأكون فى الخارج اللى بيقوم بهذا المساعدين بتوعى ··· أنا لما كنت فى أسيوط سنة ١٩٢٤ ·

الرئيس – رد لى على سؤالى المحدد · كنت بتاخذ فلوس والا لأ وانت بره فى الخارج عن العمليات اللى كانت بتتعمل فى عدم وجودك ؟

المتهم – كنت باخذها ·

الرئيس – بالرغم من انك ما كنتش بتقــوم بهـا ولا كنت بتتشاور فيها ·

المتهم – ده واجب الزميل لزميله · بدى أقــول انى كنت فى أسيوط باشتغل فى عيادة **الدكتور على عطا الله** ، وكان هو مش موجود مدة · وفى المدة دى العيادة جابت ١٠٠ ج

فلما جه أعطيتهم له ، قال : خذ منها قد كده ٠٠ وادانى وكنت مع ٠٠٠

الرئيس ـ يعنى انت اعتبرت التعاقد بين الدكتور النقيب وبين الشركة مش بين الشركة والمستشفى ؟

المتهم ـ هو كده فعلا ٠

الرئيس ـ يعنى اعتبرت التعاقد شخصيا ٠

المتهم ـ الواقع كده ٠٠ مش اعتبرت ٠٠ همه لو كانوا دول متعاقدين مع المستشفى مش كان يكون فى أصل العقد كده !

الرئيس ـ ان ماكانش فيه تعاقد بين المستشفى والشركة كان الوضع اختلف ٠

المتهم ـ بس من واجب المستشفى أصلا ولا أى مستشفى أن يعالج مريضا خارج جدرانه ٠ ولم يحصل اطلاقا ان مستشفى يتعهد بأن يعمل عمليات بالشكل ده ٠ عمليات علاج عمال الشركات ٠٠ دى عمليات فردية صرفة ٠

الرئيس ـ نفرض أن دكتورا من دكاترة المستشفى تعاقد ٠

المتهم ـ فعلا بعض الاطباء فى مستشفى المواساة كانوابيتعاقدوا مع شركات واخذوا فلوسهم ٠

الرئيس ـ يعنى يعمل حساب المستشفى كذا ؟

المتهم ـ أيوه واحد تعاقد ودخل ١٠ مرضى بـ ٥٠٠ ج ٠المفهوم فى الوضع المستشفى يستحق كذا والا لأ حسب الاتفاق مع الشركة ٠

الرئيس ـ ننتقل الى نقطة أخرى ٠ الجناح اللى كان فى المستشفى كان مخصصا لمين ؟

المتهم ـ كان مخصصا للعائلة المالكة ٠

الرئيس ـ همه اللى طلبوا كده ؟

المتهم ـ أولا المستشفى خمسة أجنحة درجة أولى وثانية وكل جناح فيه ٢٤ سريرا •

الرئيس ـ يعنى بعثت جوابا للمستشفى وقالت احجزوا لنا جناحا • ؟

المتهم ـ لم يحصل هذا •

الرئيس ـ اتعمل من تلقاء نفسه ؟

المتهم ـ أيوه •

الرئيس ـ هل كل مستشفى عامل نفس العملية دى ؟

المتهم ـ ماأظنش أن فيه مستشفى زى مستشفى المواساة فى نظافته ونظامه •

الرئيس ـ المستشفى اليونانى عمل كده ؟

المتهم ـ مافيش ملك يونانى فى مصر علشان يعمل كده •

الرئيس ـ مافيش مستشفى عمل كده غير المواساة ؟

المتهم ـ مافيش غير المستشفى الحكومى •

الرئيس ـ كان فيه مستشفى فى القاهرة بيعمل كده ؟

المتهم ـ أيوه • كان فيه مستشفى الملك ، الملك ماكانش له جناح فى أى مستشفى الا فى مستشفىالمواساة •

الرئيس ـ الجناح كان مجهزا على أساس انه للعلاج والا فيه **مراجيح فوق السطوح ؟**

المتهم ـ لو سمحت لى المحكمة اتكلم عن حكاية المراجيح •• المستشفى كان فى سنة ١٩٣٣ يعنى قبلمايكون فاروق ملكا كان فيه فى التصميم حاجة اسمها «روف جاردن»•

الرئيس ـ والروف جاردن ده كان للمرضى ؟

المتهم ـ للمرضى أيوه • وأنا متشكر من سيدى الرئيس انه بيفكرنى •

الرئيس ـ يعنى كان للمرضى مش للملك ؟

المتهم ـ أيوه · · ومع الأسف الشديد كان فيه دكك وترابيزات وبعض كراسى خاصة للروف علشان المرضى يتشمسوا·

الرئيس ـ هل المرضى كانوا بيتمتعوا بها ؟

المتهم ـ أيوه ·· قال الزميل **الدكتور الخشن** ان فيهمراجيح وضحكت المحكمة والكل ضحكوا ، فعلا كان كـــلام يضحك ، فنحن لم يكن عندنا مراجيح ، وانما كان فيه كراسى بتهتز ، وبعد سنتين وجدنا ان الروف جاردن ماحدش بيستعمله ولاحد كان يعرف فائدة الروفجاردن الحادثة اللى بيقولها الزميل **الدكتور الخشن** ان الملك جه بالليل والحمد لله انه ماقالش انه جـه لواحـــده ولكن قال انه جه مع **الملكة فريدة** · وبهذه المناسبة كان فيه فى المستشفى ٢٣ سستر ألمانيات من فضليـــات السسترات فى العالم ومافيش حــد يقدر يطعن فى ذمتهم ·

الرئيس ـ الجناح ده كان معمول منتدى للتسلية ؟

المتهم ـ أؤكد لسيدى الرئيس وللمحكمة أن **الخشن** جـــه مستشفى المواساة ···

الرئيس ـ انا ماليش دعوة بأقوال **الخشن** · لان فيــه أقوالا كثيرة بتقول الكلام ده ·· يعنى كان الجناح ده مجهـز للتسلية ·

المتهم ـ ابدا مطلقا · **الدكتور الخشن** التحق بالمستشفى سنة ١٩٣٥ وخرج سنة ١٩٤٥ عشر سنوات لم تخرج عـلى المستشفى اشاعات وحشه طول هذه المدة ولم تخرج تلك الاشاعات التى ملأت الدنيا على المستشفى الا من اللى خرجوا · · كل ده علشان يهدموا **النقيب** ·· ويعودوا همه الى المواساة ·

يعنى تحالفوا علشان يهدموا **النقيب** ؟

الرئيس ــ انا لاأتكلم عن الاشاعات ٠

المتهم ــ ارجو أن لاتأخذوا بالاشاعات التى انتم بتحاربوها ٠

الرئيس ــ هل كان فيه منتدى ؟

المتهم ــ أبدا ٠

الرئيس ــ هل ماكانش فيه حفلات ساهرة ؟

المتهم ــ ماكانش فيه الا حفلة واحدة وكانت فى الجنينة بتاعت المستشفى وكان فيها كرام السيدات ولمينـــا تبرعات ليلتها ٣٣٠٠٠ جنيه ٠

الرئيس ــ هل احضرت ممرضات من الخارج سنة ١٩٤٠ ؟

المتهم ــ الحمد لله الرئيس بينبهنى عن حاجات ماكنتش فاكرها فى سنة ١٩٣٩ قامت الحرب وكنا عـــاوزين نحتفظ بالسسترات الالمانيات اللى عندنا ٠

الرئيس ــ السؤال محدد ٠ **جبت ممرضات من الخارج والا لأ**

المتهم ــ أيوه ٠

الرئيس ــ كانوا كام ؟

المتهم ــ ٢٦ واحدة ٠

الرئيس ــ منين ؟

المتهم ــ من بولندا بس عن طريق رومانيا ٠

الرئيس ــ هل الملك جه واستعرضهم ؟

المتهم ــ كلام‌مش صحيح ٠ **انماالملك كان يعرف‌كل السيدات ٠**

الرئيس ــ انا باتكلم عن الطقم الجديد ٠ **شاف الباسبورتات بتاعتهم ؟**

المتهم ــ أيوة ٠

الرئيس ـ هو اللى طلبهم والا جه المستشفى وشافهم ؟

المتهم ـ جه للرئيسة بتاعتهم ٠

الرئيس ـ هل كانت دى حالته دائما ؟

المتهم ـ هو كان له عوائد غريبة لاأظن انى أخرج أو أصل للمعنى اللى قاله الشاهد انه كان يقصد كذا وكذا ٠ على كل حال الملك السابق أعماله بائنة واحواله فى الخارج ظاهرة ٠

الرئيس ـ انت كنت مختلط بيه كويس ؟

المتهم ـ بيقولوا على **النقيب** من الحاشية انا لم أكن فى وقت من الاوقات من الحاشية بتاعت الملك ٠

الرئيس ـ انا مش باقول انك من الحاشية انا باسأل كنت مختلط به والا لأ ؟

المتهم ـ أيوه كنت مختلطا به فى كل حاجة متعلقة بالطب وهو كان يعتقد أن حياته معلقة **بالنقيب** وكتير كان بيقول للى حواليه : **خذوا بالكم من النقيب احنا ماعندناش غيره** ٠

الرئيس ـ انت كطبيب تقدر تحكم لنا على تصرفاته كانت ايه؟

المتهم ـ ارجو المحكمة ان تعفينى من هذا فأنا لدى من الاقوال ماقد ترضى المحكمة ولكن انا لاأسمح لنفسى ان أقولها لانى طبيب ، ولو لم أكن طبيبا كنت قلتلكم كل حاجة٠ فأرجو أن تعفينى المحكمة ٠٠ انا فى حادثة القصاصين بتاعت الملك لم يكن بينى وبينه صلة وجاله **على باشا ابراهيم** وغيره ولم يرض أن يقابل أحدا وطلب **النقيب** بنفسه من غير ماكان يعرفنى ٠

الرئيس ـ عرفته امتى ؟

المتهم ـ من ايام افتتاح المستشفى سنة ١٩٣٥ ٠

الرئيس ـ معرفتوش قبل كده ؟

المتهم ـ شفته بس سنة ١٩٣٣ **وعمر فتحى** حصل له«**ستروك**» وهوفى «**كين هاوس**» وبعد كده اضطرت حالته نقله الى «**لندن كلينيك**» وكان**الكفراوى**موجودا وكان«**باركنسون**» الاخصائى يقول **لفاروق** أنا مش ممكن أدى التقارير الا **للنقيب** فكأن بيعطينى التقارير وما كانش يعطيها لى الا عن طريق **عمر فتحى** ٠

وفيما يختص بالثقة اللى كانت عند فاروق من ناحيتى انا كنت الجراح بتاعه ٠

الرئيس ـ عملت له كام عملية ؟

المتهم ـ أظن ٣ عمليات وتسمح لى المحكمة أن لااذكر نوع العمليات وعملت لفريال وللملكة الجديدة وللاميرات ، وعملت كثيرا لهم كلهم وعملت كل العمليات دى فى نفس الجناح اللى بيقولوا عليه نلوة ٠

الرئيس ـ فيه واحدة ممرضة سافرت «كابرى» على حساب المستشفى ؟

المتهم ـ جانى تليفون ٠٠٠ وكانوا فى «**نيس**» وكان الملك والحاشية كلهم موجودون ، وضربوا لى تليفون وقالوا : **الملكة بتسقط ابعت سستر** ، وفى نفس الوقت **مجدى** اللى هو المولد بتاع الملكة كلمنى بالتليفون ٠

الرئيس ـ سنة كام ؟

المتهم ـ قريب بس مش فاكر قبل الولادة بكام شهر كده ، وكنا فاهمين أكيد أن الملكة جالها مغص شديد فسافر **مجدى** وما قابلنيش قبل مايسافر وكان لنا ٥٠ جنيها أجرة ٠

الرئيس ـ وهل طالبتهم بهذا المبلغ بعدين ؟

المتهم ـ لم اطالبهم ٠

الرئيس ـ الحاشية كانت بتدفع أجرة علاجها فى المستشفى ؟

المتهم ـ لأ .

الرئيس ـ المستشفى ماكانش بيحاسبهم ؟؟

المتهم ـ لم احاسبهم لان **السيد حسين فهمى** علمنى مبـدأ لانه رجل اقتصادى ، انا ماكنتش أبدا مقيد بأى روتين حكومى وتصرف **حسين فهمى** الاقتصادى ده هـو اللى وصل المستشفى الى هذا ، واحنا بعتنا ناس علشـان ياخدوا اشهاد (ف.ر.س.اس) علشـان يخـدموا المستشفى وبعتنا ناس بعثة علشان يدرسـوا تكييف الهواء .

الرئيس ـ **سيبنا من ده** ... يعنى كل الحاشية بتتعالج مجانا .

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ فى الدرجة الاولى ؟

المتهم ـ الحاشية كانت مالية المستشفى والمحكمة طبعا فاهمة ان كل الاجنحة اللى بالفلوس كانت مليانة .

الرئيس ـ ايه الفائدة اللى عادت على المسـتشفى من بوللى وغيره ؟

المتهم ـ اذا سمحت لى المحكمة ان اتكلم بصراحة ، أما الفائدة اللى كانت بتحصل عليها المستشفى هى الحـالة اللى وصلت اليها . أما فيما يختص بالمادة ...

الرئيس ـ بوللى كان بيدفع تبرعات للمستشفى ؟

المتهم ـ لاماحدش من الحاشية كان بيدفع حاجة ، التبرعات كانت بتيجى بناء على رضاء السراى ، **وفاروق** كان ملكا فى ذلك الوقت .

الرئيس ـ يعنى الملك كان راضيا أن المستشفى يعالجهـم بالمجان ؟

المتهم ـ أنا عارف انى لو أغضبت واحدا من دول يدورلى ظهره

الفاجر أحمد النقيب يحاول أن يدفع عن نفسه الاتهام ، بعد أن قال عنه رئيس المحكمة أنه « متعهد عيانين » .

المتهم أحمد النقيب ومحاميه يستمعان الى الدكتور الخشن وهو يدلى بمعلوماته عن الملك والممرضتين، « مارى وراشيل ».

أحمد النقيب مدير المستشفى الذى حوله الى مرقص وكباريه
للملك السابق وأصدقائه ·

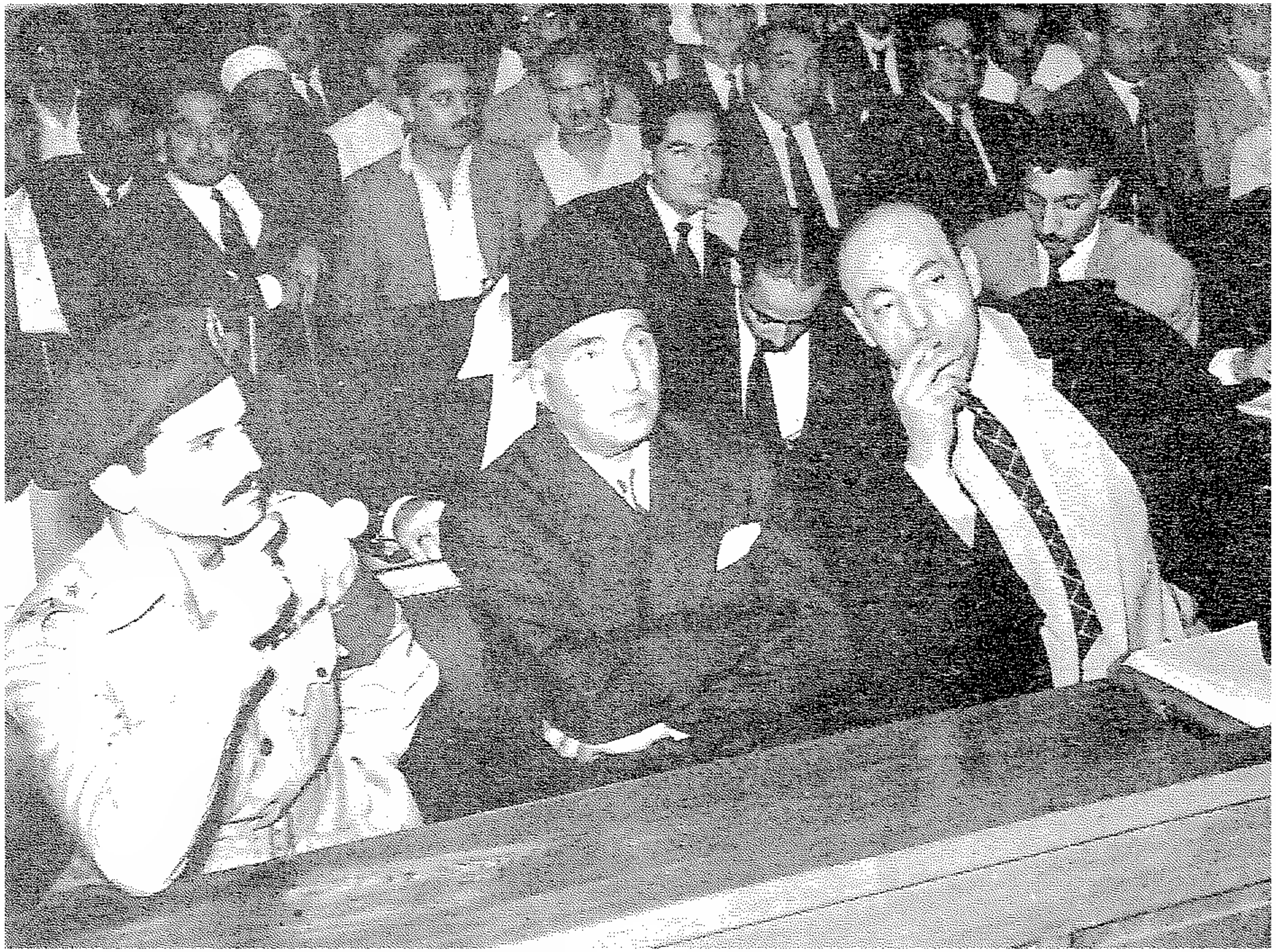

أثناء الاستراحة جلس المتهم أحمد النقيب يفكر فى مصيره بعد أن ظل سنين
طويلة يعبث بكرامة المرضى والأطباء .

مرة الملك ضرب تليفون وقال فيه واحد اسمه **بسيم أغا** حطه فى الدرجة التانية والمرحوم **فهمى عبد المجيد** بعت جواب يقول فيه : «**المدعو بسيم أغا**» فرحت ...

الرئيس ـ سيبنا من الموضوع ده . هل فيه ممرضة (نيرس) سافرت الى امريكا على حساب المستشفى ؟

المتهم ـ ماسفرتش من هنا .

الرئيس ـ سافرت من قبرص .؟

المتهم ـ ولا من قبرص . انا عاوز أبين لك حكاية البولانديات لما سافروا السسترات الالمان وجدنا مافيش فى المستشفى سسترات خالص الا الصغيرين من المصريات وانا مش بانزل من قيمة المرضات المصريات انما باقول اللى عندنا ميصلحوش سسترات . فقلت للملك انا مسافر وسمعت ان الالمان زحفوا على بولندا وبقوا فى رومانيا ، قال لى: «انت مجنون فى الحرب دى حتروح بولاندا أو رومانيا انا مش مسئول عنك» قلت له : انا مش قادر أقعد وأشوف المستشفى يضيع ، وسافرت فقابلت واحدة كونتيس هناك وهى رئيسة الهلال الاحمر ، فلمينا ٢٦ سستر وراح الورق للقومسيير ، وثانى يوم رحت ملقيتوش لقيته عيان وفى أجازة والكونتيسة قالت لى : احنا هنا فى ألمانيا ، وقعدت هناك فى لوكاندة لحد الساعة ١٢ ليلا ورحت للست الالمانية وطلع لى واحد قلت له : انا مصرى جى من مصر لمهمة خاصة . الراجل افتكرانى جاى له هو أو انا صاحبه فقلت له : انا **الدكتور النقيب** . فقال لى : أنا أعرف انك هنا . وقالها بالانجليزية . قلت له : احنا عندنا سسترات ألمان والانجليز عرضوا علينا سسترات ولكن احنا ماقبلناش ، وقلت له : حنجيب بولانديات وأخذ الالمان . فقال لى : أنا آسف ده مش شغلى (بالانجليزية)

وفى تانى يوم الساعة ١٠ كانت الباسبورتات معلم عليها بالموافقة وبعدين ركبنا مركب ...

الرئيس ـ يعنى عملت مجهودا كبيرا لما جيبتهم .

المتهم ـ وكنت حاغرق فى البحر الاسود .

الرئيس ـ يوم ماوصلوا الملك قابلهم فى المينا والا فى المستشفى ؟

المتهم ـ الكلام ده مش معقول .

الرئيس ـ أمال استعرضهم داخل المستشفى ؟

المتهم ـ انا ماشفتش انه استعرضهم .

الرئيس ـ لما كنت تسافر الى الخارج كنت بتاخد اذن من الملك ؟

المتهم ـ أيوه لأنه كان ظرف خاص . يعنى ظرف حرب .

الرئيس ـ ماسافرتش مرة غير دى ؟

المتهم ـ سافرت وحاقول دلوقت بعد ماجبنا دول وجبناهم ..

الرئيس ـ قعدوا شوية ومشيوا ؟

المتهم ـ مشيوا وأخذوهم الانجليز . فرحت سميراميس وتقابلت مع واحد انجليزى هناك وقلت له احنا عندنا جناح خاص للعمال الانجليز فقال لى احنا فى حرب ، احنا فى حرب «وور ، وور ، وور» .

الرئيس ـ كان متوسط سنهم كام ؟

المتهم ـ من ٢٥ سنة الى ٥٥ سنة .

الرئيس ـ اللى مشيوا العواجيز والا الشباب ؟

المتهم ـ مشيوا كلهم .. . قلت له طيب أدونا الفلوس اللى صرفناها على ماجبناهم ... فرفض .

الرئيس ـ الممرضة اللى سافرت الى أمريكا سافرت على حساب المستشفى ؟

المتهم ـ اذكر هذه الواقعة . هذه الممرضة وزميلتها اللى همه **فيلبيدس وراشيل .**

الرئيس ـ دى كانت من الطقم التانى ؟
المتهم ـ انا رحت تانى بيروت وكانوا عندهم مؤهلات . . .
الرئيس ـ فيلبيدس وراشيل كان سنهم أد ايه ؟
المتهم ـ الجروب بتاع **شيكيلى وراشيل** لواحده **وفيلبيدس** دى وصفها تانى **راشيل وشيكيلى** كانوا من أحسن الممرضات لاننا كنا دائما ننتقى الواحدة اللى نشاطها احسن .
الرئيس ـ وزميلتهم **فيلبيدس** سنها كام سنة ؟
المتهم ـ سنها ٢٨ سنة ..

وحادثة السستر دى ليس لها علاقة اطـــلاقا بطرد الاطباء من المستشفى مطلقا . كان هذا فى زمن آخر غير ده ، **ولكن السستر وحدها كانت متخصصة فى أمراض النساء والدكتور كان داخل أودة العمليات والمريضة مكشوفة على الترابيزة فراح علشان يعقم ايده والسستر معاها الفوطة المعقمة ، ولبس جوانتى معقم وقدمت له الفوطة المعقمة فرماها وقال لها : ده مش شغلك . بعد كده جه الدكتور وفتح الباب على محتدا وقال لى : لازم ترفد السستر دى فقلت له : مش كده الكلام يبقى .** وشوية ودخلت السستر وقالت : **معذرة ياســـيدى المدير** (وقالت بالفرنسية) Excusez-moi directeur

ووجهت الكلام للطبيب وقالت له : **أنا مش بكلمك كممرضة انا دلوقت باكلمك كامرأة عادية بتكلم راجل لابس بدلته ، فانا لاأسمح مطلقا انك تكلمنى بالشكل ده ولكن الفوطة دى اللى تغير الوضع وتخليك من راجل عادى الى طبيب ماتخليكش تتصرف كده ، احنا ناس متعلمين الكفاية ونعرف ازاى نعامل .** (وقالتهـــــا بالانجليزية How to treat) وبعدين خرجت وبعد ماخرجت قلت له : **انا حاجتهـــد ان السستر**

تستسمحك • فقال : **انا أقبل منها اعتـــذار** • **فرحت** للسستر وقلت لها : **انت ماعندكيش حق روحى اعتذرى** ولكن لاهو قبـــل الاعتذار ولا هى قبلت أن تعتـــذر وخرجا من عندى • واذا بالاشاعات بعد أيام تمــــلأ المستشفى أن السستر اعتدت على الحكيم فى حـين أن المسألة غير ذلك ، وان السنستر نبهتـــه لواجبـــه ازاء هذه المريضة وكان عليه من نفسه أن يدرك هـــذا الخطأ •

الرئيس ـ ولذلك طردت كام دكتور فى الحكاية دى ؟

المتهم ـ مسألة فصل الاطباء لاعلاقة لها بهـــذا الموضـــوع ، والممرضات، دول وبالاخص **مارى فيلبيدس** وزميلتهـا عندهم هوسة دينية وينتمون الى جماعة دينية لهــــا تعاليم وطقوس غريبة ، منها أنهـم يصومون فى بعض الاوقات شهورا معينة ويأكلون مأكولات معينة • وانا معرفتش هذا الا بعد ماســـافروا وكان لهم مــكافأة أخدوها بعدين ، وفى يوم من الايام سابوا المستشفى من غير اذن ولا سألوا وسابوا كل اللى لهم وســافروا ، وحقيقة الامر ان لاعلاقة لهم بهذه الحادثة • والحادثة كما أتذكرها انه فى يوم دخلت على السكرتيرة تقول : أن سيدة معها ٣ أولاد تريدأن تقابلك فقلت لها :ماقالتش لك هى مين أو عاوزانى ليه ؟ فقالت : لأ • فقلت لها : طيب خليها تتفضل • ودخلت وأول مادخلت قالت : انا فلانة بنت فلان الفلانى • وهو من اعاظم رجـــال المهن فى الاسكندرية وميصحش أن أذكر اسمه • قالت : **هـــل يجوز أن فلان اللى عندكم ييتم الاولاد دول ؟** وفلان هذا طبيب من أطباء المستشفى• فسألتها ايه الحكاية؟ فقالت: **انه عاوز يتجوز المرضة الفلانية اليهودية اللى عنـدك** فقلت لها : **ياستى انا آسف ده مش شغلى دى مســائل**

خصوصية ملناش دعوة بيها • فقالت لى : **مش شغلك ازاى مش انت مدير المستشفى ازاى تسمح بأن واحد من موظفيك** يعمل كده ؟ فقلت لها : **طيب ياستى أمـا أشوف الحكاية وأساعدك ان شاء الله** • وخرجت هذه السيدة والاولاد ، وأرسلت للطبيب المذكور وقلت له : **يافلان الحكاية دى صحيح ؟** فقال : **أيوه صـــحيح** • فقلت له : **مش عيب تخرب بيت واحدة مصرية عندك منها أولاد علشان واحدة أجنبية يهودية ، ان كان ولا بد اتجوزها وخلى التانية وبلاش تخرب بيتـك بايدك** • فقال لى : **لامفيش فايدة** • فقلت له : **طيب انا حـديك يومين فرصة تفكر فيهم واذا عملت كده انا حفصـــلك** وبعد يومين ندهت له وقلت له : **انت غيرت فكرك والالا؟؟**

فقال **أنا مصمم** • فقلت له : **اذا أنت مفصول** •فنزل وكتب أجازة ١٥ يوما علشان يفكر فى الموضوع واذا بى بعد أيام يحضر الى أحد الموظفين ويقول لى : الحكمة كلهم مستقيلون، وبيقولوا اذا أنت تمسكت بفصل (فلان) فهم مستقيلون• فقلت له : ده تهديد لايمكن أن أقبله ولا يمكن أن يقبله أى نظام فى الدنيا لانى اذا قبلته اليوم معناه اننى مضطر الى قبوله كل يوم بعد ذلك • ولمـــا جاءنى الكتاب الذى يستقيلون فيه وكان عـــددهم ٢٦ كتبت على الورقة : **تقبل الاستقالة** •

الرئيس ـ كان فى المستشفى كام طبيب فى الوقت ده ؟

المتهم ـ كان فيها ٣٤ طبيبا •

الرئيس ـ وسبب استقالة الجماعة دول ايه ؟

المتهم ـ علشان •••• (١) •

---

(١) اسم الطبيب الذى فصله **النقيب** بحجة اعتزامه الزواج من الممرضة الاجنبية •

الرئيس ـ يعنى هما موافقينه على اجراءاته ؟

المتهم ـ دول كانوا شباب زى بعض ومن الجائز انهم بيقروه على تصرفاته ويمكن قالوا المدير ماله يروح يتجوز زى ماهو عاوز ٠ **وانا فى الواقع كنت حريصا على أن ماينقفلش بيت مصرى علشان خاطر واحدة يهودية ٠**

الرئيس ـ وهل لك الحق فى أن تفصل الطبيب بدون موافقة مجلس الادارة ؟

المتهم ـ انا طبعا سأعرض الامر على مجلس الادارة ولكن كان الامر يستلزم فصله فى الحال فى حين أن مجلس الادارة مش بيجتمع غير كل شهر أو كل شهرين مرة ونجرى وراء أعضائه علشان يكتمل العدد القانونى ، ولذلك انا بعد كده عملت لجنة تنفيذية ٠

الرئيس ـ دى بالضبط زى ماأعطيت كريم ثابت ٥٠٠٠ جنيه من غير ماتعرض الامر على مجلس الادارة ٠

المتهم ـ اسمحوا لى فى هذا الموضوع كلمة : لقد قال ديوان المحاسبة انى أعطيت **كريم ثابت** ٥٠٠٠ جنيه من مـال المستشفى ٠ وهذا غير صحيح لانه لم يكن فى اختصاص مجلس الادارة جمع التبرعات ٠

الرئيس ـ احنا حنتكلم فى موضوع فصل فيه القضاء ؟

المتهم ـ دا هوه جمع تبرعات للمستشفى وأخذ عمولة زيه زى الآخرين ٠

الرئيس ـ بلاش نتكلم فى الموضوع ده ٠

المتهم ـ طيب يافندم أنا لسه ماتكلمتش على الجناح الملـكى اللى بيقولوا ان فيه مراجيح ، ولما خرجت من المستشفى كثرت الاقوال عنه ، وهجم الصحفيون والمصورون عليه ودخلوا وكانوا بينتظروا أنهم يشوفوافيه «**جازوبيست**» للرقص وطاولات للقمار وبار للشرب الخ ٠٠ مما صوره

الخيال فلم يجدوا شيئا من هذا ، لقد قال السيد **على ماهر : يادكتور نقيب** أعمل معروف سيب المستشفى • وكان يصح ابقاء على السمعة العالمية اللى عملتها لهـذا المستشفى الا تثار حوله الاشاعات •

طلعوا فلم يجدوا أكثر مما هو موجود فىأى مستشفى آخر ، فجابوا كرسى وصوروه وقالوا ده الكرسى اللى كان الملك السابق بيقعد عليه وعلى ذلك لم يجـــدوا طاولة أو جاز أو جرامافون •

الرئيس ــ ماعملتش عمليات اجهاض فى هذا الجناح ؟

المتهم ــ لم تعمل فيه اطلاقا أى عملية من هذا النوع • **وانمـا كانت تعمل فيه عمليات عـادية للملك وافراد أسرته ولزوجته وفاطمة طوسون عملت مرة عملية فيه ، وحتى حماته لما كانت بتيجى كانت بتقعد فى أى أودة تانيـة فى المستشفى •**

الرئيس ــ المدعى عاوز يسأل حاجة ؟

البكباشى سيد جاد ــ لا يافندم •

المتهم ــ لم يكن هذا الجناح الا كأى جناح آخر بالمســـتشفى وبالمستشفى خمسة أجنحة ، وهذا الجناح فاضى ،وهناك جناح آخر تحت فاضى • دول ١٢٠ سرير وبالمستشفى سراير أكثر مما فى مستشفيات البلد كلها •

الرئيس ــ طيب • ترفع الجلسة للاستراحة •

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الســـاعة ١١ والدقيقة الـ ٢٠)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الـ ٥٥) •

الرئيس ــ المدعى •

البكباشي سيد جاد ـ بسم الله الرحمن الرحيم .

قضاة الشعب : يقدم الادعاء اليوم اليكم **المفسد الاول** للأداة الحكومية التي سادت الحكم في البلاد لمدة تقرب **من الخمسة عشر عاما** . هذاالمتهم نقدمه بصفته مديرا لمستشفى المواساة . نقدمه **بصفته عضوا معينا فى مجلس الشيوخ . نقدمه بصفته مديرا لأكثر من شركة تجارية .** نقدمه بصفته عضوا **فى أكثر من عشر شركات** . نقدمه **بأنه صاحب ثروة تزيد على المائتى ألف جنيه** . وسنبين لعدالتكم ان المتهم لم يكن مديرا لمستشفى المواساة ولكنه كان بطلا لاكبر مأساة . المتهم كما ناقشتموه الآن ظهرت فيه الصفة الاولى وهى نباهته ، وهذه النباهة كانت السلاح أو المبضع الذى يجرى به عملياته ، والظاهرة التى لاحظناها أخيرا من الاوراق **أن شخصيته مادية** ، فهو يدور فى كل عملياته حول محوز واحد : **هو المادية الانتفاعية** ، أما الشرف وأما الكرامة ، وأما الفضيلة فلا حساب لها عنده . عندما بدأ حياته كجراح فى المستشفى الاميرى بالاسكندرية كان مساعد جراح أو جراح ثالث وعلى حد قوله كان **يتقاضى ٢٢ جنيها** وعند ماشتم رائحة تكوين مستشفى المواساة بالاسكندرية **استطاع بنشاطه وأساليبه أن يسيطر على فهمى عبد المجيد مدير الجمعية** . وبذلك استطاع أن ينتقل **من مساعد جراح الى منصب المدير لهذا المستشفى** المنتظر أن يكون اكبر مستشفى فى الشرق ، ولم نسمع عنه فى ذلك الوقت ولم يحدثنا التاريخ أو الصحافة على انه كانت تأتيه المرضى من الاقطار الاوربية على متن الطائرات للعلاج ، أو انه كان يأتيه المرضى من الاقطار الشرقية حتى يكون له الصيت أو الشهرة التى تجعله فيما بعد يعين مديرا لمستشفى هذهالجمعية استطاع اذن أن يكون مديرا لمستشفى هذه الجمعية

بهذه الوسيلة مع **فهمي عبد المجيد** ، وعند ماجاء مديرا لهذا المستشفى هداه تفكيره الى انه لايستطيع أن يصل الى مبتغاه ، وانه لن يحقق آماله وأمانيه واطماعه الجشعة اذا اعتمد على مهنة الطب وحدها . **لان مهنة الطبيب لاتستطيع أن تجعل منه شخصا يساير الملك ويجالسه ويقامر معه ويؤانسه ، ومهنة الطب لاتستطيع أن تجعل منه عضوا معينا للشيوخ أو مديرا لشركات اقتصادية لاصلة لها بالطب** . رأى انه لايستطيع أن يصل الى كل هذا وهو طبيب . اذن ماذا يصنع ؟ **طرق الباب الذى رأى انه يمكن أن يصل منه الى قلب الملك** . لقد ذكر في أقواله أمام سيادتكم انه **زار أوروبا في سنة ٣٣ وكان الملك لايزال أميا يتلقى العلم** . والطبيب اذا كان طبيبا جراحا فهو انما يعتمد على علم النفس ففهم نفسية **فاروق** وبتحليل مرضه استطاع أن يكشف الثغرة التى يصل منها الى قلب الملك . وهو فى أوروبا أنشأت الجمعية المستشفى واصبح مديرها وكان المستشفى خاضعا للجمعية فماذا يصنع ؟ وجد أول الامر عقبة فى طريقه ، هذه العقبة هى **فهمي عبد المجيد** لانه رئيس الجمعية الذى له السلطة والسلطان والحول والطول بالنسبة للجمعية ومتفرعاتها ، وكانت حاجات المستشفى تعرض على مجلس ادارة الجمعية لان المستشفى لم يكن له مجلس ادارة ، وأول مالاحظ **فهمي عبد المجيد** ـ وهو رئيس الجمعية ـ لاحظ انه يعالج المرضى الاثرياء مجانا فأرسل له خطابا .. **وفهمي عبد المجيد رجل عنيد وخصوصا في الحق ، وعناده هذا هو الذى جعله يستطيع أن يبنى هذا المستشفى** فكتب له يقول : لماذا تعالج المرضى الاثرياء بالمجان ؟ فرد عليه **الدكتور النقيب** وفند كل أقواله ، وارسل له كشفا . فرد عليه **فهمي عبد المجيد** فى جواب آخر يقول : ان فلان ده دخل المستشفى بأمر من الخاصة

فاذا كان الامر يقتضى أن يعالج هؤلاء داخل المستشفى مجانا فليكن وليدخلوا بالاقسام المجانية ، ولكن تبين من الكشف المرسل انك حطيته فى الدرجة الثانيـة ، وانتهى الامر على ألا يسمح للاثرياء بألا يعالجوا مجانا ، بالفلوس التى تجمع من الاثرياء على ذمة الفقراء ، لانها انما جمعت باسم الفقراء لا الاثرياء • **وهذه أول عقبـة اصطدم بها** ، ماذا يصنع ؟ اذا ليس هناك من قـوة تستطيع أن تزحزح هذا العنيد الا الملك ، فيدس له لديه فيبجى الملك فى الحفلة السنوية العادية للجمعية والمستشفى ،وكانت العادة جرت أن رئيس الجمعيـة يلقى خطابا بين يدى الملك ، **فنبه عليه أن الملك لايريد أن يلقى فهمى عبد المجيد الخطاب وان الدكتور النقيب هو الذى سيلقيه** ، هذه الوقائع ذكرها لنا شاهد عدل هو السيد **الاستاذ حسين فهمى** • فقال : انه كان فيـه خلاف دب بين الاثنين وبصفتى صديق الطرفين حاولت فلم أوفق فى تصفية الخلاف ، وجه الملك وجمع أعضاء مجلس الادارة وقال النطق السامى «**وهـو أن اللى بيعترض على النقيب يبقى بيعترض عليه**» •

الرئيس ــ لقد قال يبقى حسابه عندى •

البكباشى سيد جاد ــ نعم قال هذا، وبهذا النطق انتهى كـل شىء الى يد **النقيب** واصبح بعد هذا التصريح هو المالك لهذا المستشفى يتصرف فى كل شىء ، وانتهى الامـر ولكن لايكفى أن تتزحزح تلك العقبة عن طريقه ، بـل يجب أن يعمل عملا ايجابيا وقف به الجميع عند حده • ولسه ماكنش فيه عمليات عملها للملك ولكنه عرف الداء الدفين للملك ، **فأخذ يستهويه ليكون تحت سـيطرته ليسخره فى أغراضه** ، فجاءت واقعة السطح التى ذكرها **الدكتور الخشن** وقال ماسمعتموه عن واقعة المراجيح •

والدكتور النقيب نفسه يقول ان السطح معمول على شكل روف جاردن فيه شجر وترابيزات **وقاعدة كويسة للمرضى** ، والواقع أن المرضى لايمكن أن يلجأوا الى هذا المكان **اذا كان الملك موجودا بالمستشفى على الاقل** ، لانه اذا كان موجودا تقفل الابواب . اذا واقعة السطح يؤيدها المتهم نفسه ، ولكنه يقول أن فكرة **الروف جاردن** انتهت الى الاهمال وان الاثاث بلى ، وعدل عن هذه الفكرة لماذا عدل عنها هل يمكن هناك مرضى ؟ لأ انهم كانوا موجودين ولكن الملك بييجى . اذن الغاية اللى كان من أجلها السطح مترتب بالنخل والزرع والجناين لاتزال الغاية موجودة لكن لانه فيه غاية حلت محلها وهى أن يحول الدور الرابع الى جناح خاص ينزل فيه **الملك والملكة واحمد حسنين ونازلى** ، واى واحد تانى من رجال الحاشية . وهو معقول ينزلوا دول فى أود زيهم زى غيرهم قاصرة على سرير وترابيزة وحنفية ؟ مش معقول . **اذا ترفع الاسوار بين الاود لتكون الجلسة مريحة** ، ورفعت فعلا الاسوار ...

الرئيس ـ تقصد الحوائط ؟

البكباشي سيد جاد ـ نعم الحوائط الحائلة بين كل حجرة واخرى . وفرشت الأود ولكن هذا الفرش والاثاث لا يكفى ولكى تكون الجلسة «**رومانتيك**» أكثر يسافر **الدكتور النقيب** الى أوروبا **وقت الحرب وفى عزها علشان يروح يجيب ممرضات من أوروبا** فى الوقت اللى كانت فيه الغارات بتمسح البلاد مسح . يقول **الدكتور النقيب** قولا فى هذه الواقعة والمنطق لايصدقه ، وعلى أى حال هو سافر فى وقت الحرب لاحضار الطاقم المعروف « **بالبولانديات** » بعد أن استأذن فى السفر من الملك . لنفترض أن صحيح زى مابيقول مهتم بالمرضى وان ما يصحش يترك

المرضى بدون مايكون فيه ممرضات ممتازات ولذلك فهو مهتم وسافر يجيب سسترات ، نفترض هذا ، ولكن يقول انهم **عند حضورهم الملك طلب يشوف «البسبورتات»** ليه ؟ دول ناس عيانين جايبين لهم ممرضات ايه دخل الملك فى الحكاية ؟ وعندمانسأل عن واقعة استعراض الملك للممرضات يقول : مش متذكر مقلش لأ محصلش أبدا ، ولكن الشاهد الذى قدمه الادعاء ذكر هـــذه الواقعة وقال انه تم الاستعراض وان الملك اســـتقبل الممرضات بنفسه ، **وأظن العملة دى تكفى للدلالة عـلى الغاية المقصودة** • والحقيقة ان هؤلاء **المرضات جم يكملوا الجناح لان الجناح ميقعدش كده** : بعضهم يظهر **اشمأز من الناحية الاخلاقية لانهم ماكانوش جايبين لهذه الغاية،** فانتهزوا أول فرصة وانضموا للجيش الثامن ، وبرضه **الدكتور النقيب كلف نفسه العناء والمشقة ويروح لبنان علشان يجيب ممرضات من بيروت** ، فربنا يكرمه بطقم كويس برضه فيجيب الطقم اللى كان منه **«مارى فيلبيدس وراشيل»** وهو بيقول : **ان مارى فيلبيدس عمرها ٢٢ أو ٢٤ سنة ، وراشيل عمرها حوالى ٣٠ سنة • وعلى** العموم دى وقائع مش حنقف عندها • والشاهد هـو طبيب بالمستشفى يقول : ان **مارى فيلبيدس** وهى بنت على حد تعبيره عندها هستريا وفضفاضة ، **وكـانت مستحوذة على قلب الملك ، وكان بيديها هدايا وبترقص معاه وتبات عنده فى السراية • وكان بيجيبلها الاودة •** والشاهد يقول ان دى كانت بنت مجنونة ، وغرورها كان بيخليها تحكى الحاجات دى كلها • ومن بين الحاجـات اللى حكتها: **«فى يوم بتغير على رجله وطى عليها وباسها»** وطبيعى أنه يستحوذ على من استحوذت على قلب السلطان ليمكنه أن ينفذ مآربه ، وعندماجاءت الخناقة بتــاعت الاطباء ، وهنا أقول : ان **الدكتور النقيب** عندما عرض

لهذا الموضوع لم يكن موفقا • اذ انه يقول ان موضوع القضية واستقالة الاطباء موضوع آخر لايتعلق بمارى فيلبيدس ، دى حكاية تتعلق بطبيب أو غيره ، ولا أود أن أرد عنيها من عندى بشيء ، بل استأذنكم في أن أقرأ بعض حيثيات حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية وهذه الحيثيات تبين الواقعة بالذات ، فهى تذكر أن العداء الذى قام بين الاطباء وبين فئة السسترات وبالاخص مارى فيلبيدس وراشيل قد انتصر فيها الدكتورالنقيب للممرضات والمحكمة حكمت على بعضهم بقرش صاغ تعويض ، وتقول المحكمة : «حيث يتعين بعد ذلك رفع الدعوى في سبيل الوصول الى هذا الامر طلبت المحكمة من الحاضر عن المدعى عليهم احضار ملف خدمة المدعى وبيان سبب الفصل وازاء عدم قبول احضار ملف خدمة المدعى بالمستشفى وازاء عدم بيان السبب فى هذا الفصل اللهم الا ماقاله المدعى عليه من ان نزاعا قام بين فئتين من موظفى المستشفى هم فئتا الاطباء والممرضات وان حضرات الاطباء أرادوا التعصب بما فيهم المدعى وان مدير المستشفى عالج الامر كما يقول محاميه بفصل الاطباء ، وهذا يؤيد ماقال به المدعى أن اسباب الفصل انما ترجع الى رغبة مدير المستشفى فى الانتصار للممرضات رغم ماقيل من قيام بعض هؤلاء الممرضات باهانة مصر والمصريين ومحاولتهن الحط من قدر البلاد ، ودلل المدعى على ذلك بما نشر فى مجلة «روز اليوسف» والصحف الاخرى التى أخذت حديثا من مارى فيلبيدس وراشيل، والاولى أى مارى فيلبيدس فقد سألها مندوب المجلة فقالت :انها لاتعرف شيئا عن المصريين وان أحد الاطباء أعطاها كتابا عن مصر والمصريين باللغة الانجليزية وان هذا الكتاب يصف أخلاق المصريين وعاداتهم وعقائدهم • أما الثانية وهى راشيل فقد قالت: ان الاطباء يشكون منها

لانها كانت تبلغ الدكتور النقيب وتطلعه على كل اهمال وهذا الحديث لم تنفه الممرضتان» .

هذا ماأردت أن أرد به على ماذكره المتهم بخصوص أن الواقعة كانت تختلف ، **ومارى** هذه كانت تركت المستشفى وسافرت أمريكا وديوان المحاسبة السنة دى وهو يراجع الحسابات **وجدمبلغا مصروفا لشركة طيران لسفر مارى من أمريكا الى قبرص .ومن قبرص الى أمريكا** والممرضة غير موجودة فى مصر .

الرئيس ــ بعد مافصلت ؟

البكباشى سيد جاد ــ نعم بعد ذلك بمدة ، **بأى حق يأخذ من الاموال التى جت للمرضى واى مرضى . . . ؟** الفقراء . . **بأى حق يصرف لمارى لتسافر من أمريكا الى بلدها ثم من بلدها الى أمريكا دون أن تمر على مصر ؟ لماذا يتحمل المستشفى تكاليف سفرها بعد فصلها من الخدمة ؟** هل كانت تقوم بمفاوضات ؟ هل ذهبت لتبرم معاهدة أو اتفاقا حتى يمكن تحمل مصاريف سفرها ؟ مفيش حاجة أبدا من دى . . ولكن المبلغ صرف . وديوان المحاسبة ماسك فى موضوع «**ايريس**» برضه ،وهى ممرضة قبرصية على ماأذكر والحقت كممرضة بعد سفر طاقم البولانديات ، **ويظهر انها كانت سعيدة محظوظة هى الاخرى كراشيل وزميلتيها فسرعان ماقفزت الى وظيفة رئيسة الممرضات ، وأرسلت بعثة الى انجلترا على حساب المستشفى لتكمل دراستها** . وعندما جاءت نقلت نفسها الى وزارة الصحة فى مارس سنة ١٩٥٠ ، ليكن أن هناك ظروفا جدت فتركت المستشفى للعمل بجهة أخرى ، انما أديها فلوس بعدما تسيب المستشفى ليه ؟ ومن هنا اعترض ديوان المحاسبة فقد وجدأن المستشفى صرف لها مبلغ طيران لروما فى سنة ١٩٥١ **علما بأنها**

فصلت من المستشفى سنة ١٩٥٠ ، قد يكون سفرها لغرض سرى ، والواقع انه قد يكون الغرض سريا خفيا **لايعرفه الا الدكتور النقيب اذا كان من سر المهنـــة ،** ولكن لماذا يتحمل المستشفى مصاريف انتقالها بعـــد ان خرجت ؟ **وايريس هذه وجد ان لها حجرة خاصـــة بالمستشفى** ، لقد تركت المستشفى وذهبت الى مصر ، ولكن لها مع هذا أودة جاهزة باسمها ، وليس هـــذا كلامى ، **وانما أنا باجيبه من تقرير ديوان المحاســـبة ٠**

وفيه ممرضة أخرى وهى هذه المرة مصرية اسمها **عايدة سعد الله** ودى كانت موظفة بالمستشفى بثلاثة جنيهات ولائحة المستشفى تعطيها الحق فى علاوة ٢٥ قرشا كل سنتين ، ولكنها وصلت بسرعة **ولحظوتها وصل مرتبها ٢٠ جنيها** ، هل وصلت الى ذلك بعملها ونشاطهـــا ؟ لما راجع ديوان المحاسبة عملها ، وفى يدى اقرار منهـــا كتبت فيه **انها كانت مشرفة على بيت الدكتور النقيب ٠** فالبيت فيه **٢ تمورجية وسفرجى وطاهى وهى تشرف عليهم ٠** وكل دول ماهيتهم على حساب المســتشفى ، **على حساب الاموال التى جمعت للفقراء والمساكين من المرضى ٠**

الرئيس ــ هل يتناولون مرتباتهم من مستشفى المواساة ؟

البكباشى سيد جاد ــ كلهم مرتباتهم من المواساة ، ويظهـــر ان هذه الفتاة كانت مخلصة **للدكتور النقيب** ، فعنـــد ماستقال **الدكتور النقيب**أستقالتهى الاخرى تضامنا٠ هذه أمثلة على ماكان فىالمستشفى من حســـن الادارة والحزم اللى كل شاهد ييجى يقول : الادارة ٠٠٠٠٠ الحزم ٠٠ الادارة والحزم ماكانتش فى الواقع **الا للتجهيز والاشراف والاستعداد بالسستريات للجناح الملكى وما يتعلق به** ٠ كذلك لاحظ ديوان المحاسبة **أن بنت بوللى**

عولجت فى المســـتشفى ، ولم يكن يكفى انها عولجت مجانا ، **ولكنها اذا سافرت ماتسافرش على حسابه الى مصر ، لا ٠٠ تسافر على حساب المســـتشفى ، وليس بالقطار ولكن بالطائرة** ٠ هذه هى الادارة والحزم اللى كان بيقوم بيهم ٠

ذكر الدكتور أنيس الخشن انه كانت تقام حفـــلات فى المستشفى ، وأيده **الدكتور النقيب** فى انه كـانت حقيقة تقام هناك حفلات ، وانما حفلات عظيمة جمع فى واحدة منها أكثر من ٣٠ ألف جنيه ٠ **الدكتــور أنيس الخشن** يقول : **ان راقصة باتت فى المستشفى وانهـــا صعدت خلف الملك السابق الى الجناح الملكى** ، وهــذه هى الطريقة **التى يراها صالحة لجمع المــال للفقراء** ٠ وهى طريقة اقامة الحفلات التى يجمع فيها الناس الذين يتهافتون على المناظر ، يجمع فيها **الرجال والسيدات من أولاد الذوات كما هو معروف** ٠

وفى مولد **أحمد فؤاد الامير** فبهذه المناسبة **عـزيز بولس** حب يواسي المرضى بتوع مستشفي المواساةفقال: **أهــدى لهم ١٤ راديو وفعــلا أرسل ١٤ راديو لســه ملفوفين بورقهموفى صناديقهم**، وجالهجواب شكرمن السراى على ماقام به من مواساة المرضى بهذه المناسبة ٠ وبسؤال المستشفى عن هذه الرديوهات قال : **لم تهد الى هـــذه الراديوهات** ٠ فأين راحت هذه الراديوهات الـ ١٤ ؟ والظاهر أنها بيعت ولم تستعمـــل حتى فى أود أولاد الذوات ، ولما جاءت الثورة وأجـــرت المخابرات بعض أبحاثها وقدمت تقريرا بما تبين لها ــ وهــذا التقرير يؤكد أن المستشفى كان يستعمل مكانا لتجارة السوق السوداء ــ وتقدم لها شخص ٠٠٠ تاجر فى الاسكندرية وطلب ألا يذكر اسمه لانه تاجر ولان ذلك قد يؤثر على اسمه يقول هذا الشاهد : **«انه فى سنة ١٩٤٦ أعطى**

له الدكتور النقيب دستة أقلام باركر نظير ٥٠ قرشا».
الرئيس ـ الثمن ٥٠ قرشا ؟
البكباشي سيد جاد ـ لا ٥٠ قرش هي العمولة . أما الثمن فقدحدده له الدكتور بخمسة جنيهات أومايقرب من ذلك ولكنه لم يتمكن من تصريفها فردها . بعد ذلك يقول التاجر : ان البرت ايليا جاله وقال له : فيه صفقة أقلام كويسة . وراح لمستشفى المواساة لمعاينة الاقلام وأدخله غرفة المدير وقدم له شنطة فيها ٣٠٠ قلم والراجل يهودى ، والظاهر انه كان حريصا ويخشى أن بعض الاقلام تكون كويسة والباقى وحش فأخذ يفحص كل قلم ، وينظر الى أنبوبته وسنه . فشخط فيه الدكتور وقال له : دى مش ثقة . وقال له ايليا: لاتخش شيئا فالراجل معتمد ومضمون . وأعطيت الصفقة للتاجر ، وتصرف فيها . هنا نترك الدكتور من مستشفى المواساة قليلا ونتجه الى الجمارك لنرى نشاطه الاقتصادى وكيف امتد الى الجمارك . فى أواخر سنة ١٩٥١ فيه واحد اسمه توفيق مفرج استورد نجفة ضخمة وبعد أنوصلت الجمارك أخذ يومين أو ثلاثة للتخليص عليها ، واذا به يكتشف أنهاغير موجودة ، فأجريت تحقيقاتفى الموضوع وقامت المباحث الخاصة بالجمارك بتحريات عن الموضوع فعلموا أن النجفة أهديت لكريمة المتهم ...
الرئيس ـ من مين ؟
البكباشى سيد جاد ـ أهديت من الدكتور النقيب الى ابنته ، ولما علم ضابط المباحث أن فيه محضر كتب فى قسم عابدين وأخذت فيه أقوال توفيق مفرج والدكتور يحيى عويس زوج ابنة النقيب ، ولما سأل عن المحضر قيل ده سافر لسماع أقوال الدكتور النقيب لانه لما طلب منه الادلاء بأقواله علق أقواله على ماسيقوله توفيق مفرج ،

ومفتش المباحث سافر الاسكندرية علشان يشـــوف المحضر لانه كما قيل سافر الاسكندرية ، ولكنه لم يجد المحضر · طبعا المحضر يجب أن يفنى ويجب أن يضيع لان فيه اسم **النقيب** ، والنيابة حققت ، الجمارك أخذت حسابها ولكن النيابة جت تحقق عن موضوع النجفـة فجابت **الدكتور يحيى عويس** وسئل : انت سبق سئلت في البوليس بخصوص النجفة ؟ فقال أيوه فسئل : ايه معلوماتك ؟ قال : ماكانش عنـدى معلومات لانى كنت مسافر ، وانا لما سألت **الدكتور النقيب** ايه معـلوماته فقال لى : **اسكت انت** ، وحقيقة فكرة اهداء النجفة فكرة قديمة علشان يكون الكلام على وجهه الصـــحيح ، ولو سمح لى سيادة الرئيس أتلو ماقاله **الدكتور يحيى عويس** في التحقيق الذى أجرته معه النيابة · سـئل : علمت باسترداد **توفيق مفرج** للنجفة ؟ فقال : **علمت ذلك من صهرى وعندما سألته أن يشرح لى الموضوع فقـال لى اسكت هذه النجفة موضوعها سرى وان لادخل لى فى هذا الشأن بعد ذلك** ، وهذا ماقاله **الدكتور يحيى** فى النيابة والقضية ماانتهتش لان **توفيق مفرج** لم تؤخذ أقــواله لانه كان مسافر وأقوال **النقيب** ماأخـــذتش لانه علق أقواله على أقوال **توفيق مفرج** · برضه واحنا فى الجمرك نلقى حادثا مشابها وطبق الاصل من موضوع النجفـــة فيه تاجر أثاث بالاسكندرية اسمه **كشك** اسـتورد من ايطاليـــا أودتين سفرة فى صندوق مقفل وبرضه يوم والتانى ماوجدش الصندوق ، المباحث أرادت أن تتحرى الموضوع **فعرفت أن أودة السفرة عند النقيب** ·

الرئيس ــ هى أودة واللا اتنين ؟

البكباشى سيد جاد ــ هما اتنين **واحدة منهم وجدت عنـــد النقيب وجم وعاينوا فى بيت النقيب ووجدوها طبـق**

الاصل للرسوم • انما المرة دى كانت هناك فرصة للتلاعب ، المحضر دكها ضاع ، أما ده فيمكن التلاعب لان فيه حلول منها انه يتم اتفاق بين التاجر **كشك** والمتهم وتم هذا الحل على أساس أنه تيجي شهادة بيع وشراء من **كشك للنقيب** بأودة سفرة بتاريخ سابق لها بمدة قصيرة ، وانتهت التحريات بأن عنده شهادة بأنه اشتراها من **كشك** فما حدش يقدر يسأله ، ولما سألوا التاجر قال : أيوه أنا استوردت أودتين طبق الاصل من أودة السفرة ، وانا بعت واحدة **للنقيب** فقيل له دول فى يناير سنة ١٩٥٢ ولكن الفاتورة مكتوبة فى نوفمبر فقال : أيوه الاتفاق كان على أوده تانية غير دى وبعدين ماعجبتوش فغيرناها بأودة من دول ، وحفظت القضية لما حدث فيها من تلاعب ظاهر •

الرئيس ــ مارحوش للجمرك علشان يشوفوا استورد حقيقة أو لا ؟

البكباشى سيد جاد ــ هو استورد فعلا فى يناير أودتين بتاريخ تانى والتحقيق حفظ عند هذا الحد لان التلاعب أمكنه اخفاء الحقيقة •

وبرضه كان نشاطه فى مثل هذه الامور متعدد وغير قاصر على ناحية واحدة • والمتهم له فى بيت فى الاسكندرية **عمارة مشتراة بمبلغ ٣٥ ألف جنيه** فتدخل فى البلدية علشان تخفيض تقدير العوائد على هذا الملك • وثابت فى محضر تحقيق لجنة التطهير أن أحد الموظفين واسمه **السيد شاهين** وهذا الموظف طرد وفصل لمثل هذه الحالة وحالات أخرى زى **النقيب** ، والذى يقدر العوائد هى لجنة خاصة ، ورئيس هذه اللجنة اسمه **على شحاته** فراح يعاين ويسأل السكان فلم يجيبوه الى طلبه وهو يقول فى التحقيق : **أنا رحت**

للدكتور النقيب فكرشني وقال روح لرئيسك هويعرف كل حاجة ، فراح له فقال له : **اربط العوائد على هذه العمارة على أساس فربط القيمة على** حوالى ٣٠٦٠ **جنيه ، فقدم النقيب تظلم من هذا الربط وكان الربط ده لسنة ٤٩ ــ ٥٠ فاللجنة خففت الـ ٣٠٦٠ جنيه الى ٢٠٠٠ وكسور** شوية وجه **شاهين** فقال **لعلى شحاته** وده ثابت من أقوال بعض الشهود انت كنت ربطت عوائد **٣٠٦٠ جنيه لعام ١٩٥٠** أنا عاوزك تخليها **زى سنة ٤٨ وسنة ٤٩** ، واستعان بواحد تانى اسمه **زهران** ، واخذ **سيد شاهين** يهدد **على شحاته** بأنه حيترفد ، فقال طيب اذا كنت حاغير فأنا أغير بالقلم الاحمر ، فغير الرجل فى الدفترفحصلت اشاعات ملت البلد بهذه الواقعة فعاد له وقال : **غير الرقم الى أصله** • فقال اذا كنت حاغيره أغيره بالاحمر ، **وتغير الرقم برضه بالاحمر** ، والواقعة دى علشان نثبتها نقدر نمسك الدفتر ونشوف منه انه حصل تغيير لصالح **النقيب ، ولكن هذا الدفتر برضه اتسرق ، وذلك لاسم الشخص ونفوذه وشخصيته وقوته** خصوصا فى الاسكندرية ، وكلنا تعرف من هو **النقيب** وكيف كان نفوذه ، وانتهى الحال **بسيد شاهين** بفصله لهذه الحالة ، وبالامس فى قضية **غنام** جت سيرة **الدكتور النقيب** واحنا بنحدد شخصية الرجل وما هى التصرفات التى أوجدت هذه الشخصية عرضت فى قضية **غنام** بالامس صفقة أراضى مريوط وجت سيرة **الدكتور النقيب ، وجاب الله** عمدة الامراء جه يشهد واقر أمام المحكمة بأنه ذهب يستشير **الدكتور النقيب** استشارة مش طبية وانما استشارة اقتصادية فأعطى له فتوى بالاتجاه الى **عزيزة الوكيل وخليل الجزار** ، ودخل هو أيضا فى هذه الصفقة كمستأجر هو وابنه وبنته ، ولكن لما

الجرائد بدأت تكتب في الموضوع انســحبوا ، يعني الراجل مسكين يعاني الشقاء في جمع المرضات من أوروبا ويسافر خصيصا لهذا في أثناء الحرب ويسافر الى لبنان وغيرها في هذا السبيل ، هذا الطبيب الذى يقضيوقته كلهللمرضى ويسهرعلى راحتهم **له ايضا نشاطه في الجمارك وفي الاملاك وفي كل حتــه** • في أوراقه الخاصة • **ياحضرات القضاة** وجدت بعض خطــابات مرسلة من شخص اسمه **وديع زبال** وهو مقيم بالقاهرة يقول له في احدى هذه الخطابات : **أنا جيت من ايطاليا وجبت لك ٨ كرافتات حرير وانا هناك قابلت نسيبي فأرسل لى بعض النبيذ الجيد فأنا بعت لك ٣ صنــاديق نبيذ لعله يعجبك»** • ولغاية هنا وهذه الواقعة سليمــة وليس فيها أي شيء ، واحد سافر أوروبا ورجع فباعت لواحد صاحبه هدايا وده شيء مفيهش حاجة ولكن هل يقدم هذا الشخص الهدايا لله أم انه يرسلهــا لترد له مضاعفة ؟ فعلا خطاب تاني من **وديع زبال للنقيب** بيقول فيه : **مراتي بتشتكي وعاوزه تسافر في ١٠ مايو للخارج فعاوز منك شهادة ، زبال** في القــاهرة **والنقيب** في الاسكندرية ـ **تبين فيها ان مراتي عندها روماتزم ونزلة شعبية أو صدرية وتحتاج في العلاج الى الذهاب الى بلد فيه مياه معدنية زي ايطاليا أو النمسا وتحتاج لمدة أكثر من ٤٥ يوما** • وفي نفس الجواب يكشف عن الغرض من هذه الشهادة فهو يستطرد قائلا : **علشان تروح به الكامبيو وناخد فلوس أكثر** ، شهادة طبية باين الغرض منها هل فيها صالح وطني أو خدمة وطنية ؟

الرئيس ـ تاريخ الجواب ده ايه ؟

البكباشي سيد جاد ـ في ١٣ مارس •

الرئيس ـ بعد ٢٣ يوليو ؟

البكباشي سيد جاد ــ لأ هو فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٢ ٠

الرئيس ــ والست سافرت ؟

البكباشي سيد جاد ــ مابحثناش الحكاية دى ٠٠ وفيه جواب ثالث من **زبال** هذا يقول له فيه : **بنت سنازى عاوزينها تسافر للخارج وعاوزين شهادة تثبت أن جنسيتهـــا مصرية وأشكرك انك بعت لىأحمد كامل فقال لى على طلبات منها انهم عاوزين شهادة تثبت انها كانت تقيم فى مصر قبل سنة ١٩٤٠ فكتبت الشهادة علشان توقعها** بعت الجواب من مصر لاسكندرية علشان **الدكتورالنقيب** يوقعها ٠ هذه التصرفات جميعا اذا جبناها على خط واحد نرى انها تحدد لنا الشخصية التى نقدمها اليوم ، هذه الشخصية التى **لاتمتاز بأى شىء الا المادية ، أماالشرف واما الكرامة واما الضمير الحي فلا وجود لها جميعـا ٠** فهو يبرر الوسيلة ليستطيع أن يكون عضوا فى مجلس الشيوخ بالتعيين ومعنى التعيين فى مجلس الشيوخ انه استكمال أو سد للفراغ فى الكفايات التى لاتأتى بهـا الانتخابات٠ **استطاعأن يعين مديرا لشركات اقتصادية لاصلةلها بالطلب**٠استطاعأن يسخرمجلسادارةالمستشفى فنرى ان فى كل مجلس شكر له ، وبرضه شكر له فى مجالس الشركات لانه أبلى أحسن البلاء ٠ والنتيجـــة أن المتهم استطاع أن يصل الى غايته ٠ ويكفى للدلالة على شخصية المتهم ماقاله **نجيب الهلالى** فى شـــهادته **من أن الملك السابق كان يلح عليه ويقول له انا عندى لك مرشح لماذا تسند وزارتينالى وزير واحد وهاتان الوزارتان كانتا وزارة الصحة والشئون الاجتماعيـــة هذا والنقيب قاعد لابس ومجهز نفسه** ٠ فين الكرامة ؟ مافيش ٠ غرضه انه يعمل وزير وبس ، والملك يشهد له

ويكفى شهادة الملك له بأنه ادارجى وحازم وصاحب ذمة وهذا الكلام فى مارس سنة ١٩٥٢ ٠

وشاهد النفى **الدكتور يوسف رشاد** حدد علاقة المتهم بالملك السابق انها كانت علاقة طبيب بمريض ولما سئل هو والمتهم عن نوع المرض قال : المهنة تمنعنى أن أقول هذا لان دى حاجة سرية واظن أن الحكاية مفيهاش سر خصوصا وان المتهم لم يمنعه سر المهنة من أن يقول أمامكم عن السيدة انها كانت بالشكل الفلانى ، وان الطبيب لم يلبس الفوطة ، وماذا كان من الممرضة فى هذا الشأن والذى سمح له بذكر هذه الواقعة بهذه الصورة يسمح له بالكلام ، والا فهل دى تبقى سر ودى مش سر ٠

ولو رجعنا الى محاضر مجلس الادارة فاننا نعجب اذ نجد ان كل مجلس يجتمع يتطوع فيقدم له الشكر! على ماذا ؟ على سفره لاحضار الممرضات وغير ذلك ٠ وأذكر أن فى جلسة من الجلسات عرض السفر ليذهب لاحضار ممرضات فقالوا له : الله ما انت لسه جايب من فترة قصيرة ، فقال : **لأ دول كبروا فى السن** ٠ الممرضات اللى احضرهم من سنتين كبروا فى السن ، **طبعا دول يكبروا بسرعة ويعجزوا ، لان مافيهمش للعمل المقصود من احضارهم للمستشفى** ٠

ويكفينى أيضا دليل على المتهم ماوصل اليه من ثراء عريض مديد ، وسأعرض على نظر سيادتكم بعض ثروته أو القدر الذى استطعنا أن نصل اليه فى هذه المدة القصيرة ٠ له فى **القاهرة** وثابت بعقد رسمى **أرض فى مصر الجديدة قيمتها ١١ الف جنيه دفع منها ٩٠٠٠ جنيه بخلاف فيللا فى شارع فوزى المطيعى ٠ وله فى الاسكندرية عمارة فى شارع احمد يحيى بعقد رسمى بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه ، وعمارة أخرى اشتراها بفاصل شهر ونصف من**

الاولى بمبلغ ٤٣ ألف جنيه ، وفيللا فى شارع روفرثمنها ١٥٠٠٠ جنيه ، وفيللا بشارع أمينة فاضل ثمنها ٦٠٠٠ جنيه ، وأرض فضاءفى سيدى بشر ثمنها ٢٥٠٠٠ جنيه ، وأرض فى المندرة ثمنها ٣٥٠٠ جنيه ، وعزبة ٦٦ فدانا تقدر بثلاثة وثلاثين ألف جنيه ، وله اسهم فىالشركات مقدارها ٢٠٨٦ سهمامقدرة بسعر الاساسى١٢ألفجنيه حسب ماهو وارد فىالاقرار المقدم منه ، ولو قدرت بسعر السوق لبلغ ثمنها حوالى ٣٠ ألف جنيه ، وقد اشترى عمارة فى الابراهيمية بعد الحركة بـ ٢١ ألف جنيه ، وكل هذا بعقود مسجلة وهذه هى الاشياء التى قدرنا ان نصل اليها فى هذه المدة وهى مقدرة بمعرفة خبير من وزارة العدل • واترك الآن الموقف لزميل لاستكمال الدفاع وهذه الاشياء مشتراة بعقود وعدد الاسهم من واقع الاقرار المقدم منه •

الرئيس ــ وهذه العقود مذكور فيها الاسعار والثمن ؟

البكباشى سيد جاد ــ أيوه ومشتراة فى تواريخ ثابتة وكان فيه قطعة أرض مش مكتوبة فى الاوراق ودى الخبير قدرها على طبيعة الارض على حسب ماستطاع •

الرئيس ــ اشتريت امتى •• بعد مادخل المستشفى ؟•

البكباشى سيد جاد ــ اشتريت من بعد سنة ١٩٤٦ فى سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ ولم يرث شيئا عن والده سوى خصة فى وقف أو حاجة زى دى •

الرئيس ــ مفيش فلوس نقدية فى البنوك ؟

البكباشى سيد جاد ــ اتصلنا بالبنوك فأحد البنوك وهو البنك **العربى** أفاد ان عليه دين حوالى ٢٠٠٠٠ واودع نظيرها اسهم وسندات •

الرئيس ــ والمجوهرات راحت فين ؟

البكباشي سيد جاد ــ هو كان له خزينة في أحد البنوك وافاد البنك ، انه في يناير سنة ١٩٥٣ فتحها واخــــذ كل حاجة منها ٠

الاستاذ احمد موافى (وكيل النائب العام) ــ قضاة الشعب :

خدثكم زميلى عن مجمل الادعاء الاول وعن جــزء من الادعاءالثانى ورأيتمحضراتكم كيف انهذاالمتهم قدتحالف مع الشيطان وتناجى معه على الاثم والعدوان ، تحالف معه فى الواقع على طاعة فاروق ، ومن المؤسف والمؤلم حقا أن تكون هذه الطاعة في معصية الله ٠ رأينا كيف زين هذا المتهم ــ بأساليبه ووسائله لفاروق وعصابةفاروقــ زينلهم المنكر وزينه بكل أسف **فى مكان تدعو مجرد زيارته الى العبرة والى الرهبة** ٠ وزرته انا وزميلى بصدد هذا التحقيق فوجدته فعلا مستشفى تدعــو زيارته الى العبرة بل وتحمل على الرهبة ٠ ولست أرى **ياحضرات القضاة** أكثر عبرة من المرض ولا أشد رهبة من المــوت وجثث الموتى ٠

ولكن وقد استحوذ الشيطان على قلوبهم ولكن فىهذا المستشفى وفى هذا المكان الذى تدعو زيارته الى العبرة وتحمل على الرهبة فى هذا المكان ٠٠٠ **فى مكان المرض والموت سخر فاروق وسخرت عصابة فاروق وســـخر الدكتور النقيب من كل معنى كريم ، سخروا من هــذا كله ،وارتكب الملك فى هذا المكان كبائر الاثم والفواحش فنسوا الله فغشيهم وشتت شملهم ٠ أولئــك حــزب الشيطان ، ألا ان حزب الشيطان هــم الخاسرون ٠**

وقد رأيتم أن هذا المتهم كان مديرا للمستشفىفكانبحكم وظيفته أمينا على أموال المستشفى وراعيــا للمــرضى النازلين بها ، فكان بذلك مسئولا أمام الله وامام الشعب عن هذه الامانة ، وعن هؤلاء الرعية من المرضى ٠ فهــل

أدى المتهم الامانة ؟ كلا ... **لقد خان الامانة التي حملها ولم يشفق منها،ولم يؤدها الى أهلهاومستحقيها من الفقراء والمساكين واستغل نفوذه بحكم صلته غير المشروعة بفاروق** . وهي صلة قامت على معصية الله فأثرى منها ثراء كبيرا كما وضح لكم زميلي وقدره بمئات الالوف من الجنيهات ، وكل ذلك بأساليب تأباها الكرامة ، ويأباها الخلق الكريم ، ويأباها الانسان الكريم، حتى ضج الناس من هذه الفوضى واخذوا يتساءلون عن ظلم هذا الرجل أخذوا يتساءلون عما يفعلون . ان مصريتهم وعروبتهم تأبى عليهم جميعا أن يروا هذا المنكر ويسكتوا عليه ، أن يروا هذا المنكر وينكروه بأخف الايمان الى أن كانت ساعة الفصل **فحملتم أنتم باسم الشعب مشعل الحرية والحق وطهرتم البلاد والعباد من رجس الشيطان** ، وذهب الزبد جفاء وبقى ماينفع الناس فى الارض .

واليوم قدمنا لحضراتكم هذا المتهم ، قدمناه بكتاب وجده منشورا ، وسأعرض انا بعد ماعرض زميلي على حضراتكم من صحفه غير المطهرة ونماذج من تصرفاته الشائنة على سبيل المثال لاعلى سبيل الحصر . **ليسمع الناس جميعا كيف كان حملة الرتب والالقاب وكيف كان المقربون الى فاروق يعيشون فى الضلال ويحلون الحرام ويحرمون الحلال ، وليسمع اليوم بنفسه كفى بنفسه اليوم عليه حسيبا .**

أولا واقعة فرق المعاش :

تبينتم حضراتكم من واقع أقواله ، وما تحت أيدينا من أوراق مما انتهى اليه فحص ديوان المحاسبة انه **كان موظفا بالمستشفى الاميرى سنة ١٩٣٥ يتقاضى مرتبا قدره سبعة وعشرون جنيها** ، وأهلته الظروف التى وجد فيها والتعارف الذى تم بينه وبين فاروق الى

ان يكون مديرا لهذا المستشفى ، فاستحق وهو يحـال الى المعاش من المستشفى الاميرى للذهاب الى مستشفى المواساة مع مراعاة المرتب الذى تقاضاه مدة خدمتـــه فى الحكومة ــ **معاشا حلالا طيبا قدره ٨ ج و٣٢٥ م ،** ولكنه فى سنة ١٩٤٣ أراد أن يستغل صلته بفـاروق وحدد سلطانه عليه ، **فسخر مجلس الوزراء كامـــلا** ــ وليس هذا بمستبعد عليه ــ **حتى قـــرر له فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣ معـاشا اســـتثنائيا حراما قدره خمسون جنيها** • فأضاف بهذا النفوذ وزرا جديدا الى أوزاره ، بل وارتكب مجلس الوزراء وزرا يضاف الى وزره لان أموال الدولة لايجب أن تكون مباحة الى هـــذا الحد ، ولكن **الدكتور النقيب** مع هـــذا لم يكتف بأن مجلس الوزراء قرر له من امـــوال الشعب بغير حق خمسين جنيها في حين ان الذى يستحقه فعلا هو ثمانية جنيهات ، ولكن **الدكتوز النقيب رأى أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى نوفمبر لاينصرف عن المـــدة التى اشـــتغلها بالمستشفى ، فطالب بهـذا الفرق وعملت الحسبة فكان هذا الفرق ٣٨٨٠ ج و٤٦٠ م** فطـــالب به وما كان يستحق ولكن نفسه التى استمرأت الحرام سمحتأن يأخذ هذا المال من أموال الفقراء ، **من أموال المستشفى الذى جمع على ذمة المرضي من الفقراءوالمساكين** وأمر بنفسه بالصرف لنفسه من مال المستشفى هـــذا المبلغ الكبير ، وانى أسأل **الدكتور النقيب** بأى حق يأخذ هذا المال من أموال المستشفى ، وبأى حق يأخذه من المستشفى وقد كان موظفا بالحـــكومة ، وقد رفضت الحكومة أن تعطيه هذا المبلغ ، ولكنى قد أجد الجواب على هذا السؤال ، **وهو أنه ادار هـــذا المستشفى دارا للدعارة ماستحق أجرا** • أستغفر الله فما أقصد الاجر فان كلمة الاجر تحمل معنى الثواب وما أقصد الا الاجرة

لا الاجر • **فاكل فى بطنه نارا وسيصلى سعيرا •**

النموذج الثانى هو اغداقه من اموال اليتـــــامى والمساكين والفقراء على كريم ثابت بمبلغ خمسة آلاف جنيه •

وقد يظن لاول وهلة أن هذا المبلغ هو الخاص بالقضية التى نظرت أمام محكمة الغدر **ولكنها خمسة آلاف أخرى** فيكون **كريم ثابت** قد حصل على **عشرة آلاف جنيه** من أموال المستشفى ، ومن العجيب أن **هذا المبلغ لم يرصد فى دفاتر المستشفى لافى دخوله ولا فى خروجـــه •** وقد ضبطت المخابرات فى منزل **النقيب** أوراقا بينهــا خطابات تثبت ارساله هذا المبلغ الى **كريم ثابت** ، وان هذا يجعلنى أقول انه من المحتمل جدا أن يكون المتهم تصرف فى مبالغ أكثر من ذلك ولم تكشف الايام عنها بعد ، وقد لفت نظرى ماورد فى حيثيات الحــكم فى محكمة الغدر من أن **هذا التصرف يعتبر بعثرة معيبة لتبرعات خيرية لم يقصد بها الا أن تستخدم فى اسعاف فقراء المرضى وعلاجهم لا ان نهدى بهـــذا الاسراف من لايملك اهداءها ولمن لايستحقها** ، ولكن الذى لم تقــله محكمة الغدر ستقولونه انتم وسنقوله نحن ، ستقولون **ان هذا المتهم لص سخر من أموال الشعب واســتغلها لنفسه ، وكان ضمن عصابة تجردت من النزاهة والامانة والشرف •** وبالله أين كان القانون وكيف استطاع المتهم أن يفلت وأن يكون بمنجاة من سلطانه ، ولكن معــذرة يارجال الثورة **فمن أجل ذلك جئتم ومن أجل ذلك قامت الثورة ، وظهر أمر الله وهم له كارهون •**

النموذج الثالث ــ وقد استخلصناه من بين الملفات **وهو اختلاس مبلغ ٥٩٤٧ جنيه •**

وهــذا المبلغ يا حضرات القضاة قيمة أجور عمليات مرضى مصلحة السكك الحديدية ، التى تعاقدت معـــه

المصلحة بصفته مديرا لمستشفى المواساة على علاج عمالها وتخصيص ٣٠ سرير مقابل ١٨٠٠ جنيه سنويا زيدت الى ٢٠٠٠ من الجنيهات ثم ٣٥٠٠ جنيه ثم ٤٥٠٠ جنيه عند ما وصل المبلغ الى هذا الحد رأى المتهم أنه أصبح مبلغا جسيما ، وان ما يستحقه المستشفى هو ١٨٠٠ أو ٢٠٠٠ جنيه ويكفي هذا ، فاستباح لنفسه أن يأخذ الفرق بحجة أنه الطبيب الجراح الذى يقوم بالعمليات في المستشفى ويعلم الله ويشهد الاطباء أنه لم يجر من هذه العمليات الا القليل لا سيما وانه كان كثير التغيب في الخارج للاغراض المعينة التى سمعتم بها • ومع هذا فانه كان يتقاضى أجرة العمليات التى يجريها المستشفى وهو في أوروبا • وأقول لحضراتكم أن هـذا المبلغ وهو مبلغ الـ ٥٩٤٧ جنيه الذى دخل جيب النقيب الذى أراد أن يثرى فلم يملك هواه ولم يرحم رعيته من المرضى ، وظن أنه يأمر وينهى ونسى عظم ملك فوقه وقدرته عليه فاغتال حقوق المساكين وظلمهم فعجل الله نقمته ليكون للناس آية • ان الله سبحانه وتعالى يملى للظالم حتى اذا أخذه لم يفلته •

النموذج الرابع اختلاس مبلغ ١٩٣٥٧ جنيه ـ

وهذا المبلغ من علاج مرضى الشركات المتعاقدة مع مستشفى المواساة وقد استحل لنفسه هذه المبالغ جميعا ولكنه في سنة ١٩٤٨ استمر قليلا وسترون حضراتكم كيف ان هذا الحياء منه امعان في قلة الحياء • رأى أن المريض من مرضى الشركات عند ما يترددوا على العيادة الخارجية للمستشفى يدفع عشرة قروش فاستحل لنفسه أن يعطى منها قرشا واحدا للمستشفى ويأخذ هو الباقى •

فتكون من هذه القروش هذا المبلغ الضخم وهو **مبلغ ال ١٩٣٥٧** جنيها التى ذكرتها • **الا قاتل الله فاروق الذى حمل الرذيلة وقربها وناهض الفضيلة وأبعدها** •

النموذج الخامس وهو الخاص بجناح فاروق ـ

ولا أرى محلا للتعقيب بعد هذا الذى قاله زميلى فى مرافعته ، ولن أعلق الا لأبين لكم **انهيار المتهم الخلقى ، وادارته المستشفى للدعارة**•وقد احتسب ديوان المحاسبة هذا الجناح بمبلغ **٥٠٠٠ جنيه** كما ان علاج المرضى مجانا كلف المستشفى **١٦٠٠٠ جنيه ، كل ذلك فى سبيل مرضى القصور** • ويعلم الله أنهم **لم يكونوا مرضى بل كانوا على دين ملوكهم يستغلون دم الشعب ودم الفقراء والمساكين ،** فوجدنا ممرضة تستدعى من أمريكا الى قبرص ومن قبرص الى أمريكا ويدفع المستشفى مصاريفها ، وأخرى تستدعى من مصر الى كابرى ومن كابرى الى مصر •

أما دفاع المتهم فهو دفاع الشخص الذى أسقط فى يده • ونحن نقدم المتهم بكتاب يلقاه منشورا فى الاوراق والمستندات ، وكل ما تذرع به شهود النفى قد سمعتموه ومن بين ما يتذرع به المتهم دفتر محاضر جلسات مجلس الادارة ، وقد كشفنا لكم أن **الدكتور النقيب** كان كل شيء فى مجلس الادارة حتى ان ديوان المحاسبة عند ما يعترض على تصرفاته يشكره مجلس الادارة ويغدق على **كريم ثابت** فسارع مجلس الادارة الى شكره •

هل كان هذا من حسن الادارة يا حضرات القضاة ؟

ان المتهم اذا قال ان مجلس الادارة قرر ماقرر فما ذلك الا لأن مجلس الادارة كان ضالعا معه ، وواقعا تحت نفوذه وسلطانه ، ولذلك فان محاضره باطلة لا يعتد بها •

والاستناد عليها باطل لانها كانت سنة ١٩٤٨، فى حين أن التصرفات التى عرضها كانت قبل ذلك ..

حضرات القضاة ـ

رأيتم كيف كان المتهم يستغل نفوذه **واستغلال النفوذ من أبشع الجرائم عند الله** . وفى عهد النبى استغل أحد جامعى الضرائب نفوذه وقبل هدايا لنفسه فعاقبه النبى على ذلك وخطب النبى عليه الصلاة والسلام يقول : **انى أعهد الى الرجل منكم بالعمل بما ولانى الله فيأتى ويقول هذه هدية لى وهذا لكم ، هلا انتظر فى بيته حتى تأتيه هديته والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه الا لقى الله يحمله يوم القيامة ومن يغلل** ـ أى يستغل نفوذه ـ **يأتى بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون »** .

سمعتم الآن ماأخذ على المتهم ، وهو يصور صحيفة من العهد الاسود الذى عاشت فيه مصر فى الايام الغابرة **وكيف كان الناس يصلون الى المجد عن طريق الرذيلة ،** ولكن هيهات فعدالة الله مطلقة تملى للظالم حتى اذا أخذه لم يفلته .

وانى أطالب بعقوبة رادعة لهذا المتهم ليكون عبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد . كما أطالب بأن تردوا لهذا الشعب حقوقه التى اغتصبت بمصادرة جميع أمواله .

الرئيس ـ الدفاع .

الاستاذ أمين مرعى (محامى المتهم) ـ الآن وقد بلغت الساعة الواحدة والنصف فانى أرجو من حضراتكم أن تؤجلوا الاستماع الى مرافعتى الى جلسة تعقد صباح الغد لأنى

رجل أعيش على رجيم واحتاج الى شيء من الراحة ، خصوصا وانني مريض بالضغط وتعلمون حضراتكم ما يحتاجه الدفاع من مشقة من حيث قواه العصبية والبدنية •

الرئيس – لقد قررت المحكمة أن تستمع الى مرافعة الدفاع اليوم • وغدا لدينا قضية أخرى •

والآن لترفع الجلسة للاستراحة •

(رفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة العشرين) •

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية بعد الظهر) •

الرئيس – الدفاع •

الاستاذ أمين مرعى – لقد رجوت ولا أزال أرجو أن يسمح لى بقسط من الراحة ، وقد جاوزت الساعة الثانية بعد الظهر ، وأنا مريض ، وفى هذا الجيب **(مشيرا الى جيب سترته)** أكثر من عشر مستندات تشهد بأنى مريض بمرض الاجهاد ، والاجهاد معناه الموت ••• قلت لكم أننى لاأزال أرجو •••

الرئيس – المحكمة قررت •••

الاستاذ أمين مرعى – أنا أقول لحضراتكم انني لا أزال ارجو •••

الرئيس – المحكمة قررت قرارا نهائيا •••

الاستاذ أمين مرعى – انكم ان صممتم على استمرار الجلسة فسأفوض أمرى لله ، وسأطلب منه أن يمنحنى القوة لكى أؤدى هذ الرسالة ، فماتعودت قط أن أتخلف عن أداء الواجب •

حضرات القضاة الاجلاء

في عهـــد فاروق والايام الخاليات ، وكان يطبق القانون على هـــدى الحاكمين فان شاء الطاغيـــة نكاية بانسان سارعت جميع قوى الدولة واستجابت لتلبيـــة دعوته ، وأقول جميع قوى الدولة ولا استثنى فى ذلك آسفا **حتى بعض السلطات القضائية ٠٠ سارعت جميع القوى للنكاية بالمغضوب عليهم ، فشمر رجال البوليس عن سواعد الجد لتزييف تحريات وأدلة** ، وقد اتهمت أنا منذ بضعة أعوام بأبشع التهم التى لايمكن أن توجه الى مواطن ٠٠٠ اتهمت بالقذف والقتل فقبض عـلى مع ٥٧ من الاخوان المسلمين فى وقت واحد ، وأظنكم ـ **ياحضرات القضاة** ـ قد اشمأزت نفوسكم كما اشمأزت نفـــوس المصريين جميعا **من مظاهر العسف التى كانت تشـــوب اجراءات المحاكمات ايام فاروق ، كما أعتقد انكم تألمتم كما تألمنا جميعا من المظاهر غير الكريمة التى كان يظهر بها بعض رجال القضاء أثناء محاكمة أعداء فاروق ٠٠٠**

الرئيس ـ بلاش مقدمات وادخل فى الموضوع أحسن ٠٠

الاستاذ أمين مرعي ـ هذا الكلام فى صميم الموضوع ٠٠٠

الرئيس ـ اش دخل رجال القضاء هنا ؟ مفيش داعى نتعرض للقضاء ٠

الاستاذ أمين مرعي ـ هذا الكلام فى صميم الموضوع ٠٠٠ **فلما قمتم أنتم بثورتكم التى كانت تعبيرا صادقا عن شعور الشعب المكبوت** ، تطلعت أنظارنا الى عهد جديد والى روح جديدة ، وتطلعت أنظارنا الى العدالة التى ظمئت اليها نفوسنا منذ أعوام وأعوام ، والتى كنا نفتقدها فـــلا نجدها ٠٠ لهذا ـ **يا حضرات القضاة** ـ دهشت حينما

تصفحت الاوراق التي كدسها لكم المدعى العام في هذه القضية .. دهشت حقا وصدقا .. هلا تزال عقلية فاروق تعمل في هذا البلد ؟ انكم لم تثوروا لاقصاء فاروق فقط ، وانما ثرتم للقضاء على عهد بمساوئه .. ثرتم لتخلفوا عهدا جديدا ، وهذا ما أطالبكم به كمواطن .. وجهت التهمة **للدكتور النقيب** في يوم ٢٠ أكتوبر . وكان من الطبيعي قبل أن توجه تهمة ما الى انسان ما ، ان يسأل هذا الانسان عما عسى أن يتمخض عنه الاتهام ، وان تسمع أقواله وأن يتحقق دفاعه بطريقة من الطرق ...

الرئيس ـ هو بيحقق معاه هنا في المحكمة . والمحكمة لها اجراءات معينة ، كما انها لها الحرية في أن تتخذ من الاجراءات ما تراه ، فهي ترى أن تحقق مع المتهم أمامنا هنا ...

الاستاذ امين مرعي ـ وانا قابل هذا التحقيق وراض عنه كل الرضا ، ولكنى أذكر هذه الواقعة ولا تظنوا اننى سأجادل في القانون ...

الرئيس ـ فيه ادعاءات مقامة على المتهم ، فبلاش الكلام ده وادخل في صميم الموضوع ... ادخل في الوقائع ، يعنى مفيش داع للمقدمة الطويلة العريضة دى ، وانت راجل تعبان وبتقول انك مريض .

الاستاذ أمين مرعي ـ سيعطينى الله القوة لكى اؤدى رسالتى .

الرئيس ـ احنا كمان عندنا شغل تانى فترافع في الموضوع .

الاستاذ أمين مرعي ـ الموضوع ده شركة بينى وبينكم ..

الرئيس ـ انت عارف اجراءات المحكمة ؟

الاستاذ أمين مرعي ــ عارف يا افندم .

الرئيس ــ انت أخذت الفرصة الكافية للاتصال والاطلاع فادخل بأه فى الموضوع .

الاستاذ أمين مرعي ــ انا أخذت الفرصة كاملة يا افندم .

الرئيس ــ خلاص ادخل بأه فى الموضـــوع وما تتكلمش عن اللى فات ...

الاستاذ أمين مرعي ــ حاضر ... **الدكتـور النقيب** أعلن يـوم ٢٠ أكتوبر .. تصوروا أن هناك بعض المحاضر فتحت فى يوم ٢١ أكتوبر .. هل يرضيكم هذا ... ؟

هذا ماأريد أن أصل اليه.. لقد سمعنا جعجعة ولم نر شيئا ، وان الذى سمعتموه حضراتكم اليـــوم وقبل اليوم من بعض الشهود انما كان مجرد خيالات لا سند لها من الواقع ولا دليل عليها .. هذه المحكمة ــ **ياحضرات القضاة** ــ انشئت لاداء رسالة خاصة .. هذه الرسالة كما حددتموها انتم فى اجتماع ١٥ سبتمبر على ما أذكر هي انكم استشعرتم وبحق ــ اذ أننى كما قلت لكم بالامس مواطن قبل أن أكون محاميا ــ اقول انكم استشعرتم ان حرب الشائعات التى تعودها هذا البلد المسكين قد استشرى أمرها ، **وأنا أقول انكم كنـــتم محقين اذ ان الشائعات لم تقتصر على مدينة القاهرة بل تعـــدتها الى جميع النواحى وترامى لسمعى الكثير من هذه الشائعات الضالة ، ولذلك كنت من أول المرحبين بهذه الخطـوة التى اتخذتموها حضراتكم** . كما أنكم انشأتم هـــذه المحكمة بعد اذ تأتى اليكم وبحق أن بعض رجال الاحزاب فى هذا البلد **ابتدأوا يجربون وسائلهم الخسيسة التى جربوها نيفا وثلاثين عاما ... ابتدأوا ينظمون هيئات**

للشر ، كما ابتدأوا يتصلون بواسطة سماسرتهم بالدول الاجنبية ، وهذا أمر جربناه فى الماضى فلم يكن جديدا على هؤلاء الناس ٠٠٠ لهذه الاسباب ـ **يا حضرات القضاة** ـ رأيتم انشاء هذه المحكمة لتقضى على الفتنـــة وهى فى مرقدها ، قبل أن تسعى **وقبل أن تقوض نظاما ، رغبت فيه مصر منذ زمن طويل ، وقبل أن يتمكن المتآمرون من اعادة حكم الفوضى وحكم الاثم والجريمة كما كان من قبل**. هـــذان الهدفان أو هاتان الغايتان هما الغـــايتان اللتان تبناهما رجال الثورة حينما فكرا فى انشاء هذه المحكمة ٠

الرئيس ـ فيه غايات أخرى غير ده ٠

الاستاذ أمين مرعى ـ أيوه يا افندم أنا جاى فى الكلام ٠٠ ومن ثم لم أدهش حينما قرأت خطبة **الصاغ صلاح سالم** التى ألقاها فى المحلة الكبرى ٠٠٠ اذ رأى أن يحادث الشعب بعد أن صدرت الاحكام اللى من هذه المحكمة ٠ عن الغاية من انشاء محكمة الثورة فقال : « **اننا فرقنا بين عهدين ، أما الماضى فقد تركناه وطرحناه وراء ظهورنا مادام أن رجال الماضى قد رضوا بالبقاء فى دورهم ولم يتحركوا بشر فى عهد الثورة ٠٠٠ أما اولئك الذين عاملناهم بســـماحة وكرم بعد قيام عهـد الثورة فجازونا جزاء ســـنمار ٠ وابتدأوا يخرجون من جحـورهم ليتصلوا بالـــدول الأجنبيـــة ، ويشـــيعون الفتنـــة بين الاهلـــين ، فاولئك وحدهم هم الذين سيحاكمون أمام محكمة الثورة** ٠٠ وكانت العبارات صريحة فى هذه المعانى صراحة كاملة الى حد أنه وهو يخاطب طبقات معينة من الشعب ٠٠ أعاد هذه المعانى مثنى وثلاث ورباع ٠٠ فلما تصفحت هــذه الخطبة اعتقدت صادقا بأن **الدكتور النقيب** لن يمثـل

أمام محكمة الثورة · لا لأنه ارتكب وزرا فى الماضى · فأنا أقرر أن الرجل لم يرتكب وزرا ، ولكن لأننى أعتقــد صادقا ـ وجاء الادعاءان مؤيدان لما اعتقدت ـ أن **الدكتور النقيب** وهو رجل لم يحفل بالسياسة فى الماضى ولم يكن له فيها نشاط ما طوال حياته ، لأننى أعتقد واعلم علم اليقين ، انه لم يخرج من داره ولم يعث فى الارض ليفسد فيها ، ولم ينثر الشائعات ، ولم يتصل بالاجانب الى آخر الاوزار التى يقارفها رجال الاحزاب فى مصر ، اعتقــدت ـ **يا حضرات القضاة** ـ هذا الراى لا لأنـــنى اخشى ان يحاكم هذا الرجل أمامكم ، كلا ، ولا تعتبروا الكلمات الآتية مجاملة لكم ··· لا ··· فأنا لا اجامل الا الله سبحانه وتعالى ولا اخشى الا الله سبحانه وتعالى ··· **ولكنى ابثكم ذات نفسى وأقرر ما اعتقد انه الحق** ·· لقد قلت له : **اننى أفضل محكمة الثورة عن اية محكمة أخرى** ·· وقلت له : لا تظن اننى اهدىء من أعصابك أو اننى اطمئنك ، ولكنى أعبر عن عقيدة وايمان ، **فهؤلاء الشبان لهم رسالة ولا يخشى مظلوم أمام رجل له رسالة** ··· ومما قد يعتبر تعريضا بهيئات أخرى وهــذه العقيدة لاتظنوا انها ضعفت ·· كلا·· فقد عشت مؤمنا وسأظل كذلك ، وهذه العقيدة لا تزال راسخة فى نفسى · لأننى لم أبن عقيدتى على واقعــــة ، وانما عــلى دراســـــة نفســـية جربتها زمنا طويلا ·· ولـكننى ـ **ياحضرات القضاة الاجـــلاء** ـ اذا اعتقــــدت انه لن يحـــاكم أمامكم بناء على هذه التصريحات فاننى ارحب اليوم غاية الترحيب بهذه المحاكمة ، ولن أسرد لكم قصصا من نسيج الخيال لما فعل المدعى العام ، وانما سأسرد لكم الحق مدعما بدليله ، وأنا مؤمن بعد ذلك بأن صوتى سينفذ الى قلوبكم ·

صوروا لكم خيالا وأفكارا عن **الدكتور النقيب** ٠٠٠ صوروا عجبا واستعملوا فى التصوير عبارات نابية ٠٠٠ و ٠٠ و ٠٠ وبيت الدعارة الى آخر ما صوروا وقالوا ، والى آخر ما سمعتموه حضراتكم ٠٠ وحز فى نفسى أن تصدر هذه العبارات من الزميل الفاضل ، فأنا أعرف فيه الفضل وأعرف فيه الحق ٠ أما أنا فسأدفع هذا الاتهام الباطل بالحق ولا شىء غير الحق ٠٠ قال لكم انه كان من حاشية فاروق ، وانه كان يرافقه فى مباذله ، وانه أعد المستشفى فيما أعده له لهذه الغاية ، وسأرد على هذا الوهم – **يا حضرات القضاة الاجلاء** – بأن أرجع بذاكرتكم الى الماضى القريب ٠٠ لقد كان فاروق يقوم برحلات فى البحر الابيض والبحر الاحمر والى الجزر فهل قرأتم وهل علمتم أن هذا الرجل **اشترك فى رحلة من هذه الرحلات الماجنة التى كان يقوم بها الطاغية ؟** كلا ٠٠ قرأتم وسمعتم وعلمتم انه قام برحلات فعلا الى « **كابرى** » و « **مونت كارلو** » و « **دوفيل** » الى آخر المصايف المعدة كمواخير للعالم ، فهل اشترك **الدكتور النقيب** فى رحلة من هذه الرحلات ؟ ٠٠ كلا ٠٠ سمعتم فى قضية سابقة أن هذا الطاغية كان يغشى الكباريهات وكان يختار صحبة خاصة ، فهل سمعتم أو علمتم أن **الدكتور النقيب** ذهب معه ولو مرة واحدة الى مكان من هذه الامكنة ؟ ٠٠ كلا ٠٠ كان له العديد من الاماكن التى أعدت لترويح النفس على الصورة التى كان يفهمها هذا الطاغية ، فهل علمتم أو سمعتم أن هذا الرجل ذهب ولو مرة واحدة الى مكان من هذه الأمكنة ؟ ٠٠ كلا ٠٠ **نادى السيارات الملكى الذى كان بؤرة من بؤر الفساد فى هذا العهد** – وهو فى الظاهر مكان محترم ، ومن

يجلس فيه لا يمكن أن يسرع الناس بتأثيمه لأنه كان مفتوحا للجميع - فحتى نادى السيارات لم يغشه **الدكتور النقيب** فلم يقل انسان انه وجد معه فى ليلة من **الليالى الحمراء التى كان يقضيها هذا الفاسق** ... اذن ما هذا الوهم .. وما هذه العبارات الجوفاء التى تقال للتشنيع والتشهير ! .. أفهم أن تقال للناس .. ولكن لا أفهم أبدا ان تقال فى ساحتنا هذه - واى ساحة - !.. ساحة المحكمة وأكرر كأخ وكمواطن .. ساحة المحكمة .. **التى تطلعت اليها نفوسنا منذ سنين عديدة** ، ولكى تكون فى مظهرها وجوهرها محققة لأمانينا التى ضاعت فى الماضى والتى نرجو أن تتحقق الآن . حضرة الرئيس فى جلسة الامس وهو يستمع الى خيالات **الدكتور أنيس الخشن** وجه اليه اعتراضين بحافز من الفطرة البريئة قال ان مستشفى المواساة ده مستشفى فيه عيانين وموقعه مقبض .. أنا سأكمل من عندى الباقى .. يعنى معناه ، أنه لا يستقيم أن يكون مستشفى كهذا وفيه مئات المرضى ويسمع الانسان فيه فى جوف الليل أنة مريض أو صراخ مجروح وبعدين يصح أن يكون معمول فيه حاجة لاشباع شهوة هذا الانسان الطاغية .. وثمة اعتراض آخر .. قال له ده حتى موقعه مقبض .. ده جنبه قبور وموتى .. وكان عنده الاركان والبخوت أكثر من أن تعد الخ .. أرجو أن تصدقونى ان قلت لكم ان هذين الاعتراضين هما جوهر هذه الدعوى .. فاذا كان من الثابت يقينا ان **الدكتور النقيب** كان مختفيا تمام الاختفاء من سماء الفجور والمباذل التى كان يلحق فيها فاروق ، فاذا كان من الثابت ان المكان بطبيعته لايصلح لهذا ، والرجل كان لديه متسع من الأمكنة التى نثرها فى شتى انحاء المملكة المصرية

وهذا هو منطق الفطرة السليمة فطنكم بها الله بالامس – وهو فى رأيى جوهر هذه الدعوى – والحجـــة التى لا تدانيها حجة فى دفع هذه الاوهام موضوعات انشاء .. كلام قيل .. ولكن لم تقرن واقعة بدليلها .. هل تعرفون لماذا عتبت فى صدر مرافعتى على المدعى العام فى انه لم يحقق مع **الدكتور النقيب** .. لحكمة سأذكرها الآن .. لان الرجلين كلاهما حسن النية مافى ذلك شك لم يسمحا لنفسيهما بالوقوف على الحقيقة فخانهم التوفيق وسأضرب لكم الامثلة من الوقائع ذاتها التى سمعتموها الآن وبالأمس . قالوا لـــكم .. **المرضـــة (ايريس برتريديس)** .. هذه الممـــرضة حاكوا حولها قصصا كالقصص الخرافية التى كنا نسمعها من العجـــائز فى الصغر ، قالوا انها تسافر الى روما ثم تعود ويدفع لها هذا الرجل أجرة سفرها ذهابا وايابا .. ثم كانت مدللة فى المستشفى .. الى آخر ما قالوا ..

البكباشى سيد جاد (المدعى العام) – « **مارى** » هى اللى طارت .

الاستاذ أمين مرعى – هل تعلمون من هى هذه المرضة ؟ واين هى الآن ؟ .. انها تعد من كبيرات المرضات فى العالم .. سمعتم انها طارت وولت الآدبار لأن حضرة المدعى العام لم يسمح لنفسه بأن يتحرى ...

البكباشى سيد جاد – فيه **مارى** وفيه **ايريس** ، وفيه فرق بين الاثنين .

الاستاذ أمين مرعى – قال انها طارت .. انها موجودة الآن فى خدمة الحكومة المصرية وفى مستشفى الجامعة ..

الاستاذ احمد موافى (وكيل النائب العام) – استأذن فى حاجة ..

الاستاذ أمين مرعى – أرجوك لا تقاطعنى ..

الاستاذ أحمد موافى ــ أنا عاوز أقــول حاجة علشــان تمشى المرافعة فى ضوء واحد ٠

الاستاذ أمين مرعى ــ لقد سمعت أقسى العبارات وأنباها فـلم أفتح فمى وسكت فأرجو الا تقاطعنى ٠

الرئيس ــ بلاش مقاطعة والدفاع يستمر ٠

الاستاذ أمين مرعى ــ هذه الممرضة كان بيدفع لها **الدكتــور النقيب** مرتبا قدره **٢٥ جنيها** وتدفع لها الحكومةالمصرية الآن ٦٠ جنيها فى الشهر ٠

الرئيس ــ من امتى بتاخذ ٦٠ جنيها ؟

الاستاذ أمين مرعى ــ الآن ٠

الرئيس ــ من امتى وهى بتاخد ٦٠ جنيها يعنى قل لنا التاريخ

الاستاذ أمين مرعى ــ من وقت ما طلعت من المستشفى ٠

المتهم ــ هى بقى لها سنتين ونصف أو ثلاث سنوات فى وزارة الصحة بتشتغل رئيسة ممرضات ٠

الرئيس ــ بعد البعثة ؟

المتهم ــ أيوه ٠

الرئيس ــ قدروا لها ٦٠ جنيها على طول ؟

الاستاذ أمين مرعى ــ هى بدأت بأربعين جنيهــا ، وعلشان ما كانش فيه وظيفة رئيسة ممرضات فاضــية فخلوها رئيسة مساعــدة وهى تأخــذ الآن مرتب رئيســة ممرضات ٠

الرئيس ــ وزارة الصحة هى اللى كانت طلبتها والا المستشفى ٠

المتهم ــ أول ما جت بعد البعثة كنا بنفكر فيها علشان تشتغل فى المعهد ــ والمعهد ما كانش كمل ــ فالصحة لما شافت

أخذت درجة (ف • ر • س • ن) المقابلة لدرجة (ف • ر • س •) فى الجراحة • ومفيش واحدة ممرضة انجليزية فى تاريخ مصر أخذت الـ (ف • ر • س • ن) فلما جت من البعثة الوزارة اضطرت انها تأخذها •• ولما أخذوها عملوها رئيسة مساعدة •

الاستاذ أمين مرعى ـ أنا تحت يدى شهادة من استاذ أمراض القلب بكلية طب القاهرة يقول فيها انه لم ير مثل كفاءة هذه الممرضة فى ادارة الناحية التمريضية فى المستشفى خلال العشرين سنة الماضية ، وأنه يأمل أن يؤخذ برأيها فى جميع الخطوات المزمع اتخاذها للنهوض بمستوى التمريض فى مصر • ومثل هذه الشهادة ايضا ـ **ياحضرات القضاة** ـ من الدكتور •••

الرئيس ـ وما هو تأريخ الشهادة دى ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ فى يناير سنة ١٩٥٣ •

الرئيس ـ مين كان طلب الشهادة دى ؟

الاستاذ امين مرعى ـ العناية الالهية هى اللى جابت لى هذه الشهادة •

الرئيس ـ يعنى الدكتور ده كان متبرعا يكتب هذه الشهادة ؟

الاستاذ امين مرعى ـ هذه الشهادة موقع عليها من جميع الهيئة بتاع كلية الطب •• وشهادة اخرى من **الدكتور محمد ابراهيم** • وكلكم عارفينه •• وشهادة تانية من **الدكتور برادة** •• ويظهر أن هذه الشهادات طلبتها الحكومة من الممرضة لتحديد مركز هذه الممرضة والا لا يكون بهذا الاجماع •••

الرئيس ـ وده بعد ما نقلت الى وزارة الصحة ؟

الاستاذ أمين مرعي ـ أيوه ما فيش شك قطعا ·

المتهم ـ أريد أن أنور المحكمة في هذه النقطة ، حضرة الرئيس سأل · ايه المناسبة ومن الذى طلب هــذه الشهادة·· الذى أعتقده أن هذه الشهادات صدرت من الاســتاف بتاع الجامعة هنا ، لأنه في الوقت ده كان فيه فــكرة لاخــراج الانجليز من الحكومة ·· كانوا بيســتبقوا الضرورى خالص (من السسترز) فوجدت أنها لازمة هذه الشهادات وهي اللى طلبت الشهادات ·

الاستاذ أمين مرعي ـ يعنى هى اللى طلبت الشهادات ·

المتهم ـ هى طلبت علشان الحكومة ·

الاستاذ أمين مرعي ـ واذن ـ **يا حضرات القضاة الاجلاء** ـ فانه من نافلة القول أن أعلق على شهادات يوقع عليها أئمة الطب في المملكة المصرية وهيئة كلية الطب بأجمعها ثــم نذكر هذه العبارات ·· واذن انقشعت سحب الظــلام في خصوص هذه الواقعة ، وهذا هو الحق قد أسفر ، وان ماسمعناه ، فانما كان مجرد رجم بالغيب ··فالوافيه واحدة اسمها (**واشيل**) وواحدة أخرى أيضا ·· **الدكتور النقيب** أعطاهما فلوس ·· وان ديوان المحاسبة اكتشف الامر ·· وبالغ حضرتا المدعيين ··

الرئيس ـ فسر لنا الحتة دى ··

الاستاذ أمين مرعيـقالوا ديوان المحاسبة اكتشف أن **الدكتور النقيب** بعث لهم فلوس في قبرص ··

الاستاذ أحمد موافى (وكيل النائب العام) ـ لم نقل هذا بل قلنا انها وهى منقطعة الصلة بالمستشفى سافرت بالطيارة من أمريكا الى قبرص على حساب المستشفى وهى منقطعــة الصلة بالمستشفى · هذا هو ما قلناه ·

الاستاذ أمين مرعي ـ هاتان الممرضتان من جمعية دينية فى أمريكا يطلق عليها ٠٠٠

الرئيس ـ هل كان الانفصال نهائيا عن المستشفى ؟

الاستاذ أمين مرعي ـ الدفع كان بعد الفصل ٠٠ وكان هـــذا فى موضعه أنا محام محترف ولا أحاول أن أقول لـكم على شيء الا والدليل فى يدى ٠٠٠ هما فى جمعية دينية أمريكية ٠٠٠ والمنتسبين لهـــذه الجمعيـــة لهـــم طقوس ـ وقى الله المؤمنين شرها ـ ومنها انهم لا يأكلون أنواعا معينة من الاكل ما عدا ٠٠٠

الرئيس ـ ما علينا ٠٠٠

الاستاذ أمين مرعي ـ جت لهم نوبة دينية ، فأخذوا الشنط بتوعهم وسافروا ٠٠ وكان فى الاتفاق المبرم بينهما وبين المستشفى ٠٠

الرئيس ـ الدكتور **النقيب** قال فى أقواله انهم بصـوا فلم يجدوهما وكان ده بعد خناقة بينهم وبين الدكاترة ٠

الاستاذ أمين مرعي ـ أيوه وكانت كل منهما تتقاضى مرتبـا قدره ٢٥ جنيها فى الشهر ٠٠ وسافرتا الى أمريكا قبل أن تنالا حقوقهما من المستشفى ٠٠ وبعد أن سافرتا ٠٠ احداهما كانت أمها تحتضر فى قبرص فذهبت فى زيارة أمها ٠٠ كما أن الحكومة الامريكية طالبت المســـتشفى بحقوقها وقالت ان على المستشفى أن يدفع لدول الفلوس طبقا للاتفاق ٠٠ الفلوس المتأخرة من وقت أن غادرتـا المستشفى ٠ والاثنين دول حينما غادرتا المســـتشفى غادرتاها فجأة ٠٠٠

الرئيس ـ يعنى ما كانوش يقدروا يبلغوا مدير المستشفى انهم عاوزين يسافروا ؟

الاستاذ أمين مرعى – اللى حصل كده · وواقعة المال هى المهمة · وطولب **الدكتور النقيب** أن يؤدى لهـــاتين المرضتين حقهما طبقا للاتفاق المعقود بينهما وبين المســتشفى ·· وكانت هذه الحقوق هى : **مرتب ثلاثة أشهر لكل منهما ··· ثم مكافاة شهر** ·

الرئيس – المبلغ ده كان متأخرا ؟

المتهم – كل واحدة ستترك تترك الخدمة لها حق قبل أن تترك الخدمة أن تأخذ ٣ أشهر أجازة بمرتب ··· وشـــهر مكافأة عن كل سنة ، وتنازلت واحـــدة للآخـــرين عن مبلغها ·

الرئيس – ده حسب الوضع الطبيعى والا يسيبوا المستشفى ويمشوا من غير انذار ولا اخطار فهل انت تكون مقيدا بالعقد ··

المتهم – دى حقوق متفق عليها ·

الرئيس – هذه الحقوق تنالها فى حالة ما تترك المستشفى بدون انذار ؟

المتهم – الوضع الطبيعى انها تأخذ طبقا للعقد أى حالة ما تقول أنا عاوزة امشى وتكون مدة العقد انتهت ·

الرئيس – لكن لو جت فى نصف المدة ومشيت ، هل أكون مقيدا بنصوص العقد ؟

المتهم – بالطبع لا · والمال ده لم يصرف من مال المستشفى ·

الرئيس – تركتم سنة كام ؟

المتهم – لا أذكر ·

الرئيس – فرق المدة بين هذه الواقعة والواقعة الاخرى كان أد ايه ؟

البكباشي سيد جاد ــ عشر سنين .

المتهم ــ لا أظن أنهاعشر سنين لأنهما تركانا بعد سنة ١٩٤٠ .

الرئيس ــ الواقعة دى كانت سنة كام . لما راحت قبرص ورجعت تانى ؟

المتهم ــ يمكن بعد ٣ سنين . وكان فى ذلك الوقت هناك مبلغ واحنا صرفنا منه .

الرئيس ــ لو كانت دى ممرضة مصرية كنتم عملتم كده ؟

المتهم ــ كنا عملنا اكثر من هذا .

الاستاذ أمين مرعى ــ كانت لهاتين الممرضتين حقوق قبل المستشفى ..

الرئيس ــ قانونا ليس لهما الحق طبقا لما قاله مدير المستشفى .

الأستاذ أمين مرعى ــ ومع ذلك فالمال لم يدفع من مال المستشفى .. طالبا بهذا .. ولا تنسوا أنهما من طائفة دينية . وكان عند **الدكتور النقيب** في المستشفى صندوق للممرضات .. وكان فى صندوق الممرضات مال ، فدفع لهما من هذا الصندوق وليس من مال المستشفى .

الرئيس ــ والغرض من جمع الفلوس فى هذا الصندوق ايه ؟

الأستاذ أمين مرعى ــ مساعدة الممرضات .

الرئيس ــ طبعا الموجودين فى الخدمة مش اللى سابوها .

الأستاذ أمين مرعى ــ هذه هى الواقعة فى صورتها الحالية .

الرئيس ــ الغرض الذى من اجله انشىء الصندوق ده ايه .. مش علشان الممرضات اللى قاعدين فى الخدمة ؟

الأستاذ أمين مرعى ــ مفيش شك ان التصرفات اللى بيكون فيها دفع ولا غبار عليها أنتم بتستسيغوها لأن ربنا نفسه بيستسيغها لما يكون لا غبار عليها . ولما طالبوا بهذه

الحقوق فدفع لهم **الدكتور النقيب** من صندوق المستشفى بعض حقهم الذى طلبوه .. هذه هى واقعة المرضتين .

الرئيس ــ دفع لهم أد ايه يعنى ؟

البكباشى سيد جاد ــ حوالى ٣٩٠ جنيها .

الأستاذ أمين مرعى ــ كأقل من حقهم على أى حال .

الرئيس ــ قانونا احنا قلنا ليس لهم حق وده يبقى هبة من الصندوق .

الاستاذ أمين مرعى ــ المبلغ دفع من ذات الصندوق اللى هم انشأوه .

الرئيس ــ منين الفلوس دى يا دكتور ؟

المتهم ــ الأموال دى بتتجمع لصالح المرضات **من التبرعات مش من أموالهم** وهذه الأموال بيسموها : اموال لصالح ممرضات المستشفى .

الرئيس ــ يعنى الفلوس بتتجمع لصالح المرضات ؟

المتهم ــ نعم .

الرئيس ــ وهل الفلوس دى تنصرف من غير رقابة ؟ يعنى هل للمدير أن يصرف منها ؟

المتهم ــ نعم .

الرئيس ــ هل بيرجع الى مجلس الادارة ؟

المتهم ــ لا .

الرئيس ــ يعنى ما فيش رقابة ؟

المتهم ــ فيه دفاتر خصوصية لهذه المبالغ .

الرئيس ــ فيه فلوس عندنا فى الصندوق ، وبتيجى هبات

علشان صالح الممرضات فهل يتصرف فيها شخص كيفما شاء ؟

المتهم ــ دى مكتوبة فى دفاتر .

الرئيس ــ الفلوس دى بتيجى بشيكات ؟

المتهم ــ بتيجى ومكتوب عليها لصالح ممرضات المستشفى .

الرئيس ــ من الذى يصرف الشيك ؟

المتهم ــ المكتب ... أنا يعنى بأضع فى صندوق الممرضات كذا ويمسك لهذا المبلغ دفاتر خاصة بالمبلغ التى تصرف منه .

الرئيس ــ هل يمكن أننا نعرف واقعة صرفت فيها من الصندوق لصالح الممرضات ؟

الأستاذ أمين مرعى ــ اننى سأطلب من حضراتكم هذا .

المتهم ــ نقطة الرئيس هامة جدا .. هو بيقول ان دول صرف لهم المبلغ بعد ما تركوا خدمة المستشفى .. هذا صحيح ولكن هناك نقطة أخرى . ذاتية وانسانية .. والصندوق ده علشان الممرضات .. فهناك واقعة أخرى حصلت . رئيسة الممرضات ولا أحسبن أن هذا يذكر ولا هى تسمح به .. نفس الحادث حصل لها .. والدها مات ..

الرئيس ــ اللى هى موجودة حاليا ؟

المتهم ــ أيوه الالمانية .. والدها مات .. وجت تبكى وعاوزه تسافر وتاخد فلوس من الصندوق ده .. فأنا صرفت لها مصاريف الطيارة من الأموال الموجودة بالصندوق .

الرئيس ــ دى موجودة حاليا فى الخدمة ، وعلى ذلك فالوضع يختلف ..

الأستاذ أمين مرعى ــ يبين لحضراتكم مما تقدم ان هذا المبلغ

لم يدفع من مال المستشفى وهذه هى أول حقيقة ... الحقيقة الثانية انه دفع من الصندوق المخصص للممرضات ، وان مال هذا الصندوق انما هو من تبرعات المحسنين .. الحقيقة الثالثة ــ وهى فى نظرى بالغة الأهمية ــ لأنها قاطعة الدلالة على حسن نية **الدكتور النقيب** حينما أدى هذا المبلغ . ان هاتين المرضتين كانتا قد غادرتا مصر من زمن طويل فلا دافع ولا حافز للدفع الا مجرد العمل الانسانى .. لا الأوهام التى سمعناها طوال أمس واليوم . وفى المستشفى دفاتر خاصة لهذه الصناديق . فان ساوركم أدنى شك ، أرجو أن تتفضلوا بتكليف المدعى العام باحضار هذه الدفاتر حتى تتحققوا من صدق كل ما ذكرته لكم .

المتهم ــ فيه نقطة تخالف ده بالمرة ... فيه رسالة جت بتقول خلوا « **ايريس بريكيدس**» تسافر « **كابرى** »علشان الملكة بيقولوا انها رايحة تسقط ، فالخمسين جنيه اللى صرفت كانت من خزانة المستشفى مش من مال الصندوق .

الرئيس ــ الم يطالب الملك السابق بهذا المبلغ ؟

المتهم ــ هى رجعت معاهم فى المحروسة .

الاستاذ امين مرعى ــ وحضراتكم تعرفوا عنه انه كان بيدفع؟؟

الرئيس ــ من جانبنا احنا نطالبه ، دفع دفع ، ما دفعش يبقى احنا عملنا اللى علينا .

الأستاذ امين مرعى ــ لى حديث فى هذا الموضوع سأتحدث فيه الى قلوبكم بعد قليل .. اذن علام قام هذا الاتهام فى هذا الادعاء ؟

حضرات القضاة الأجلاء:

في الماضي كنا نشكو من الزيف ومن التلفيق ، ومن ثم فمن حقنا عليكم أن نطلب اليكم ألا تستعينوا بأذيال الأفعى ، لا يكفى ان تقطعوا راس الأفعى ، وانما يجب أيضا الا نتعاون مع مصدر السيئات ، ومن باب أولى الا يحضر هؤلاء الى ساحة المحكمة الا كمتهمين ، أما أن يحضروا شهودا فهذا أمر عجيب ! هذا أمر عجيب !

الرئيس ـ فى الحالة دى نجيب شهود منين ؟

الأستاذ أمين مرعى ـ انا عندى ما تجيبوش شهود أحسن ماتجيبوا دول .

الرئيس ـ هل ترضى انت كدفاع عن هذا الوضع ؟ كنا نجيب ((**ايريس او راشيل**)) . . . نرجو الدفاع أنه ما يتعرضش للشهود .

الأستاذ أمين مرعى ـ لا يافندم أنا مش باتعرض للشهود . . ده بس شاهد اثبات وعايز اجرحه والآن أبدا كلامى فيما يتعلق بأقوال الشاهد **الدكتور أنيس الخشن** . . وهذا الدكتور هو الدعامة الأولى للاتهام ، بل هو فى نظرى شاهد الاثبات الوحيد فى الدعوى ، وقد كفى **الدكتور النقيب** شر ما ذكره **الدكتور انيس الخشن** . لأن الثابت يقينا أن هذا الدكتور خصم مبين **للدكتور النقيب** .

الرئيس ـ ليه هو كان فيه نزاع على ميراث بينهما ؟

الأستاذ أمين مرعى ـ يعنى هى الخصومة لا تكون الا على ميراث . . . سأقول لحضراتكم حالا . . . **الدكتور انيس الخشن** باعترافه هو كان من ضمن الأطباء الذين فصلهم **الدكتور النقيب** ، وباعترافه هو أمس قال : ان هذا

الفصل أساء اليه فعمد هو وباقى الأطباء المفصولين إلى محاربة **الدكتور النقيب** بكافة سبل التشهير فى الصحف تارة ، والالتجاء الى الوزارات تارة اخرى .. وسمعت بالأمس أنه قال ضمن ما قال أنه التجأ الى **عبد اللطيف طلعت** ولكنه لم يقل لم التجأ الى هذا الرجل بالذات ولماذا اهتم **عبد اللطيف طلعت** بشأنه هذا الاهتمام الذى وصفه الشاهد نفسه .. اما السبب فاعلمه انا ويعلمه **الدكتور النقيب** ولكن ليس فى استطاعتى ان اذكره لكم ، ويكفينى أن ادعو الله ان يلهمكم وان يوحى اليكم بانى صادق فيما اقول ، لأن هذا السبب لا يشرف كليهما **لاعبد اللطيف طلعت** ولا **الدكتور أنيس الخشن** .

الرئيس ــ المحكمة علشان تقتنع لازم تعرف السبب .

الأستاذ امين مرعى ــ الدين ينهى عن ذلك .. انا ادعو الله أن يلهمكم باننى صادق ..

الرئيس ــ فى عرفنا احنا ومنطقيا أنه لجأ الى **عبد اللطيف طلعت** لأن **عبد اللطيف طلعت** بيشتغل فى السراى ، وانه راح له علشان ينصفه من ظلم وقع عليه من شخص مسنود من السراى .

الأستاذ امين مرعى ــ انا افضل انكم تفهموا هذا المعنى عن أن اذكر السبب .. لأن أنا عندى دليل آخر ...

المتهم ــ الملك السابق تانى يوم ما راحت العريضة بتاعت **الخشن** فى السراى وقدمت له بواسطة أحد رجال التشريفات .. وجدت فى عز أوقات عملى الساعة ١٢ ظهرا .. وجدته داخل على ولابس بنطلون زى عادته .. وعريان من فوق ... يعنى ما كانش لابس حاجة من فوق .

الرئيس ـ **ده فاروق اللى دخل عليك ؟**

المتهم ـ أيوه ... وكان لابس بنطلون والجزء اللى فوق عريان. **وباين على وشه الغضب .**

الرئيس ـ **كان مقيم وقتها فى المستشفى ؟**

المتهم ـ لا ... ده كان جاى من السراى .

الاستاذ أمين مرعى ـ ده كان بيمشى كده فى الشوارع ،يعنى انتم حضراتكم ما شفتهوش ؟

المتهم ـ فقال لى : ايه حكاية الحكماء دول .. فأنا اندهشت. فقال : الحكماء اللى انت فصـــلتهم . فقلت له : أنا ما فصلتهمش : دول هم اللى قدموا احتجاج واستقالة .. فأصل الحكاية ان **الدكتور الخشن** راح واشــتكى **لعبد اللطيف طلعت وعبد اللطيف طلعت** كان صديقـا لا أكثر ولا أقل . فاستعان به باعتباره كبير الأمنـــاء وتقدم لهبالعريضة .. وهو تقدم بالمظلمة ورفعها للملك بسرعة فجانى الملك فى المستشفى وقال لى ... ايه حكاية الحكماء دول .. فأنا اندهشت .. فقال لى .. الحكماء اللى انت فصلتهم .. فقلت له أنا لم أفصلهم ده قدم عريضة من ٢٦ حكيم وصفيت على أربعة أو خمســة والباقى قدموا اعتذار .. فقـال لى .. لازم ترجعهم تانى .. آدى الملك السابق اللى بيقولوا اننى اسـتعملت نفوذى وصلتى به علشان أفصلهم جالى يقول لى الكلام ده .. وبعدين أنا قلت له : ده أمر ورايح أعيدهم تانى . فقال : أنا مش باتكلم علشانهم ده أنا باتكلم علشـــان المستشفى فقلت له : انا أقدر أبتدى من الاول واشتغل بنفسى وأخلع اسنان و ....و... الخ ... يعنى أقدر أعمل بنفسى كل اللى كانوا بيعملوه ..

الرئيس ــ يعني النطق السامي لم ينفع ؟

المتهم ــ هذه هي الحادثة بالذات .... وأنا ما أعرفش ازاى هو جه .. ولكن على اى حال أنا باقول لحضراتكم انه هو اللى طلب اعادتهم فأنا قلت يرجعوا ما فيش مانع ، ولكن أنا اخرج ...

الأستاذ أمين مرعي ــ قلت لحضراتكم أن هناك خصومة معترف بها بين **الدكتور النقيب والدكتور انيس الخشن** ، وان هذه الخصومة لم تقف عند حد .. اذ ظلت تتفاعل في نفس **الخشن** وظلت توجه تصرفاته من لدن عام ١٩٤٥ ، وظلت هكذا في تفاعلها وتطورها ، وكانت تزداد حدة ، حتى رفع الأطباء الثمانية دعاوى أمام القضاء بعد أن شبعوا كتابة في الصحف وفي المجلات ، وبعد أن شبعوا من الاتصال بالشيوخ والنواب في جميع العهود والهيئات .. وحضرة المدعى العام الفاضل ذكر لكم اليوم فقرة أو فقرتين من حكم محكمة الدرجة الأولى . وقد عاونني الله أن أطلع على ملفات القضايا جميعها .. ملفات الدرجة الأولى والدرجة الثانية .. فهل تدرون ماذا كان مصير هذه القضايا ؟ ... لقد قضت محكمة الاستئناف في جميع القضايا ما عدا قضية واحدة ــ ليست قضية **الدكتور انيس الخشن** ــ قضت محكمة الاستئناف في جميع هذه القضايا لصالح **الدكتور النقيب** وقد جاء في حيثيات حكم محكمة الاستئناف في خصوص **الدكتور أنيس الخشن** ما يأتى : **وحيث أن طلبات المدعى جميعها تهدف الى طلب التعويض لأسباب مختلفة وهي : أولا ــ المطالبة بمرتب المدة الباقية . ثانيا ــ المطالبة بمكافأة عن مدة خدمته : ثالثا ــ المطالبة بتعويض عن الضرر الأدبى ... ترى المحكمة ان كل**

ما يحق للمدعى المطالبة به انما هوتعويض الضررالناشىء عن الفصل فى وقت غير مناسب طبقا للمادة ٤٠٤ من القانون القضائى وهو ما تقدره المحكمة بمرتب ثلاثة شهور أى مبلغ ١٠٠ جنيه و ٥٠٠ مليم .. وهو عين ما اظهرت ادارة المستشفى استعدادها لدفعه ..

الرئيس ــ زى ((**مارى**)) يعنى ثلاثة شهور ؟

الأستاذ أمين مرعى ــ أيوه .. هل تعرفون هو كان رافع الدعوى وبيطالب بكام ؟ كان رافع الدعوى وبيطالب **بمبلغ ٢٠٣٩ جنيها** فصدر حكم الدرجة الأولى بمبلغ ٧٠٠٠ **جنيه** على ما أذكر أواكثر من ذلك قليلا. فاستأنفت الحكم كما استأنفته ادارة المستشفى ، فجاءت محكمة الاستئناف وقضت برفض الاستئناف كما **قضت بتعديل الحكم الى مائة جنيه** ... وكانت هذه صفعة قاسية **للدكتور انيس الخشن** ، لان هذا المبلغ لا يعادل المصاريف القضائية وحدها التى دفعها هذا الرجل ... ومن ثم كان من شأن هذا الحكم أن يشعل نار الحقد فى صدر **الدكتور انيس الخشن** .. خذوا مثلا آخر ــ **يا حضرات القضاة الأجلاء** ــ أحد هؤلاء الدكاترة وهو **الدكتور لوقا** رفع دعوى يطالب فيها **بمبلغ ٢٠٣٩ جنيها** أيضا كما فعل **الدكتور انيس الخشن** ، فقضى له بمحكمة الاستئناف **بمبلغ ٢١ جنيه و ٢٢٠ مليما** ، وصدر الحكم من هيئة أخرى غير الهيئة التى صدر منها حكم **الدكتور انيس الخشن** ولذات السبب ولذات الحيثيات .. وكذلك **الدكتور عبد السلام يونس** ، فقد أقام دعوى مطالبا **بمبلغ ١١٩٨ جنيها و٦٠٠ مليم** فقضى له بغير ما أراد وقالت محكمة الاستئناف أيضا : **ان هذا المبلغ هو ذات**

المبلغ الذى سبق أن عرضه الدكتور النقيب على هذا الدكتور وكذلك الدكتور عبد اللطيف الخ .... الخ ..
هذه هى قصة الأطباء المفصولين .. لا كما نصورها نحن ، وانما كما نطقت بها أحكام عدة دوائر من دوائر محاكم الاستئناف ، وهى أحكام نهائية قضت بأن هؤلاء الاطباء كانوا متجنين فى هذه الخصومة على ادارة المستشفى ، كما انها اقرت ادارة المستشفى بصراحة فى حيثيات حكمها .

وبعد ــ **يا حضرات القضاة الأجلاء** ــ هذا هو **الدكتور انيس الخشن** ، شاهد الاثبات الأول ، بل شاهد الاثبات الوحيد ... وفى هذا المقام ترد على خاطرى قصة **على كرم الله وجهه ... « اذ نازع احد اليهود الى القاضى مطالبا برد درعه الذى سرقه اليهودى . تقدم الى القاضى واقسم اليمين وقرر ما يؤيد دعواه ، وأشهد ابنه الحسين فجاء الرجل وأقسم اليمين وأدى الشهادة بما يؤيد دعوى والده** . فهل تدرون ماذا قال الرجل .. نحن نطالبكم أن تكونوا مثله وأن تتصرفوا تصرفه ... **قال يا على .. ان الله يعلم انك صادق وان ابنك صادق ، وأنا أعلم أنك صادق وان ابنك صادق ، ولكنى لا أستطيع أن أقضى لك بقولك أو بقول ابنك ..»**
هذه هى العدالة ــ **يا حضرات القضاة الأجلاء** ــ التى نريد منكم أن تكونوا على مثلها وأن تسيروا على نهجها فاذا كان القاضى المسلم فى العصر الأول لم يستطع أن يقضى **للامام على** بقوله ولا بقول ابنه **الحسين** ، فكيف يسمح المدعى العام لنفسه بأن يطلب من **قادة الثورة أى قضاة المثل الأعلى فى هذا الزمن الذى كنا ننتظره من أجيال** ... وكيف سولت لحضرة المدعى العام نفسه

أن يطلب اليكم أن تدينوا **الدكتور النقيب** بناء على شهادة خصم مبين ... الخصومة فى حقه ثابتة ، باعترافه وثابتة بأحكام القضاة .. ومع ذلك – **يا حضرات القضاة الأجلاء** – فسأناقش ما اشتملت عليه شهادته واقعة واقعة حتى تعلموا ان هذا الرجل لم يكن شاهدا ، وان ما سمعناه بالأمس لم يكن شهادة ، وانما كان يتنزى حقدا وان شهادته انما كانت بمثابة نجوى شيطان الحقد والرغبة فى الانتقام .. انتم علماء النفس .. والشاهد الصادق تنم عليه عباراته عن الصدق فى قوله وفى مظهره والشاهد الذى يبغى كيدا ينم مظهره وينم قوله عن هذا الكيد وهذه الخبيئة فى نفسه ... يقول **الدكتور أنيس الخشن** تشهيرا وهو عابث بالقسم العظيم الذى أقسمه أمامكم . ان **الدكتور النقيب** منع صلاة العيد فى جامع المستشفى ، وهذه الواقعة بالذات كاذبة وانا أشهد على كذبه وعلى استعداد لأن أقسم اليمين على صحة قولى .. فلقد كنت رئيسا للاخوان المسلمين فى مدينة الاسكندرية وفى المناطق التابعة لها طبقا لتقسيم الاخوان المسلمين لمناطقهم .. وتعودت وتعود الاخوان اداء صلاة العيد دائما فى هذا المسجد .. هل تعرفون لماذا ؟ لأنه يحيط به فضاء كبير من جميع الجهات وكان هذا الفضاء هو المكان الوحيد الذى يتسع لحشود الاخوان المسلمين من مدينة الاسكندرية ، اذ أننى كنت حريصا على أن يحتشد فى صلاة العيد أكبر عدد من الاخوان المسلمين طبقا للسنة النبوية الشريفة .. فالآن – **ياحضرات القضاة الاجلاء** – يوجد فى مدينة الاسكندرية عشرات الألوف من الاخوان المسلمين الذين قرأوا شهادة هذا الرجل بالأمس فى صحف اليوم ويعتقدون صادقين أن هذا الشاهد حنث بيمينه أمامكم بالأمس .

المتهم ــ يسمح لى سيدى الرئيس ..

الأستاذ أمين مرعى ــ والنبى يادكتور أرجوك بلاش مقاطعة .
فان لم تصدقوا ما أقول فسبيل الاثبات ميسور لكم .
ومن رأيى انه كان على المدعى العام أن يتحقق من واقعة منع الصلاة فى الجامع فلو أنه ذهب وتحقق بنفسه لوجد الآلاف ممن يدلونه على الحقيقة ...

لذلك فأنا أرجو ان ساوركم شك فيما أقول ، أن تتحققوا مما قررته .

المتهم ــ تسمح يا سيدى الرئيس ..

الأستاذ أمين مرعى ــ أرجو يادكتور الا تقاطعنى .. وأنا أستشهد بجميع الاخوان فى الاسكندرية بل أستشهد بسكان حى الحدرة بالذات .. فهؤلاء ، يشهدون بكذب ما قرره **الدكتور أنيس الخشن** بالامس .. **مثل ثان..** قال لكم فى عبارة هازئة لا تليق بشاهد جد ولا تليق بشاهد يمارس مهنة الطب .. بنات الذوات وأبناء الذوات وقصور الذواتية .. وكان فاكر ان المحكمة بتاكل من الكلام ده .. احذروا هؤلاء المنافقين .. لقد كانوا فى الماضى منافقين وهم فى الحاضر منافقون ... احذروهم .. انى أقولها كأخ .. لم يكن لى غرض فى الماضى وليس لى غرض الآن ولن يكون لى غرض فى المستقبل الا مصلحة هذا البلد .. قال .. ان **النقيب** بعث ابنه اللى بيتعلم فى **كلية فيكتوريا** الى **لندن** ليدرس الطب على نفقة الدولة .. وقد كذب الرجل وكذب الرجل بيقين .. لقد سافر **الدكتور أدهم ابن الدكتور النقيب** الى انجلترا فى أول يناير سنة ١٩٤٥ وعلى نفقة والده وقد كان طوال الفترة التى قضاها هناك مثالا فى التهذيب والأدب ... وجاءت تقارير **جامعة كمبردج**

تشيد بمثابرة هذا الشاب مثابرة عجيبة على الدرس . فطلبت ادارة البعثات فى **لندن** فى صيف سنة ١٩٥٠ أن يكمل تعليمه فى الفترة الباقية .. وسترونها عاما وشهرا على نفقة الحكومة . بشرط أن يتخصص فى الجراحة .. فقبل الرجل .. وشاءت ارادة الله ــ لذكائه ومثابرته ــ الا يبقى على نفقة الحكومة الا عاما وشهرا .. تخصص فى الجراحة فعلا كما اشترطت ادارة البعثات .. وانا أقرر هذه الواقعة وأطلب الى حضراتكم أن تتحققوا من صدقها . والأمر ميسور عليكم فلا أيسر على المدعى العام من أن يتصل بادارة البعثات حتى تسرد له الحقائق التى تشرفت بذكرها لكم وذلك لكى تقتنعوا بأن هذا الشاهد كان حانثا بيمينه . عابثا بقوله أمام حضراتكم ــ مرجعا وفعلا ــ وان عباراته كانت هازئة عابثة فى مكان لا يحتمل العبث بمثل هذه العبارات .. واظن انه قد تبين لكم كذب قوله فى هذه الواقعة باعتراف المدعى العام نفسه .. وهل ذمة الشاهد تقبل التجزئة .. وعلى سبيل التشفى ايضا ، قال لكم أن الحفلة الخيرية التى أقامها **الدكتور النقيب** فى حديقة المستشفى وفنائه كان فيها الملك . وكانت فيها راقصة . ولكن الشاهد المتزمت بالدين قال .. اسمحوا لى الا اذكر أسماء الراقصات .. ليه يا أخى ؟ .. ما هى أسماء الراقصات معروفة .. يعنى الرجل يقول الحق ويخاف من ربنا .. يا سلام .. أنا كنت أحد الذين شهدوا هذه الحفلة . ولقد كانت من أنجح الحفلات الخيرية فى مدينة الاسكندرية . **وكان الملك السابق فيها حقا . ولكنه لم يطل البقاء . اذ هو لا يطيق أن يبقى وقورا فى مكان تحت انظار الناس** .. لقد ترك الحفلة قبل الساعة الحادية عشرة وانصرف .. ولا كان فى الحفلة راقصات ولا سهر مع راقصات ولا كان فيه

حاجة من دى أبدا .. الى آخر الخرافات التى تخيلها الشاهد أمس .. وأنا أشهد على صحة قولى مئات من أفاضل الناس فى الاسكندرية الذين حضروا الحفلة . فقد كان فيها عدد كبير من الأطباء والمحامين وشهدوا الحفلة .. أشهد هؤلاء جميعا واشهد كل من أسهم فى هذه الحفلة بما يستطيع على صدق قولى وكذب دعوى الشاهد .. ولكن الشاهد الحاقد لا بد من أن يتخيل ، فيتخيل هذا الخيال البغيض .. ومع ذلك .. هل جرأ **الدكتور انيس الخشن** على أن يقول انه رأى الملك وهو يصعد مع الراقصة . وهل جرأ على أن يقول انه رأى الراقصة تتبع الملك ؟ كلا .. ولكنه قال .. انا سمعت . وسمعت من من؟! .. يقول‌هو .. سمعت من الممرضات اللى بيقال عنهم انهم كانوا مظهر البلاء ، فهو حتى فى هذا الذى تخيله لم يذكر واقعة رآها بعينه حتى تعتبر أقواله شهادة ، أو سمعها بأذنه من المشهود لهم بالصدق والأمانة حتى يمكن أن ينطوى هذا القول على دليل .. ولكنه يلوذ بالشائعات .. وعليه فيجب أن يؤخذ بشهادته .. خذوا ـ **يا حضرات القضاة الأجلاء** ـ أعانكم الله وأعاننى مثلا جديدا على أن هذا الشاهد يجب الا تأخذوا بشهادته ... قال من ضمن ما قال .. قال : وأنا كمان تحريت فوجدت أن بعض اثرياء اليهود الذين قبض عليهم بعد حرب فلسطين .. وحرب فلسطين دى كانت فى سنة ١٩٤٥ وما بعدها ـ وحضرته ترك المستشفى فى سنة ١٩٥٠ ...

البكباشى سيد جاد ـ لم يقل الشاهد عن حرب فلسطين شيئا ، ولكنه تكلم عن أيام الحرب العامة ..

الأستاذ أمين مرعى ـ الحرب العامة يا راجل كانت حرب

اليهود .. هو قبض على اليهود الا فى حرب فلسطين ؟

الرئيس ــ أيوه ..أيوه ..

الأستاذ أمين مرعى ــ قال .. ان بعض أثرياء اليهود الذين قبض عليهم أبان حرب فلســـطين كان فيهم ناس ، **النقيب** جابهم المستشفى ، وكانوا يقيمون بالمستشــفى ويدفعون أجرا لذلك بدلا من الاعتقال .. الكلام ده افهم أن يقال فى قهوة .. اما أن يقال هنا أمامكم فغير لائق . أرجو ألا تتركوه .. يعنى ايه ده ؟! . يعنى **النقيب** وزير الداخلية والا ايه ؟! .. من أين له سلطة احضارهم من السجن وجعلهم يقيمون فى مستشفى المواساة ؟ !. يبقى **النقيب** جابهم المســتشفى ازاى ؟! .. وقد ثبت من بعض الأوراق أن الذين أرسلوا الى المستشفى .. مش **النقيب** اللى جابهم ، انما الذين قبضوا عليهم هم الذين أرسلوهم الى المستشفى .. وأرجوكم اعفــائى من الأسماء ؟ واذا أردتم الحقيقة فلكم أن تعرفوها من الداخلية .. ثم ثبت ان من دخل المستشفى هو مريض يهودى واحد .

الرئيس ــ من اللى بعتهم ؟ .. وزارة الداخلية ؟

الأستاذ أمين مرعى ــ اذا كنتم عاوزين تعرفوا الحقيقة ، تقدروا تجدوها فى وزارة الداخلية .

الرئيس ــ طيب قل لنا مين اللى بعتهم ؟

المتهم ــ اللى كان متولى أمر المعتقلين اليهود الداخلية طبعا ، وكانوا بيودوهم فى معتقل أبى قير .. واللى دخل فى المستشفى واحد يهودى بس .. واحد بس ، واللى جابه هو حكمدار البوليس ، واترجى المستشفى أنه يجى بحرس وكانت حالته حالة واحد مريض بمرض

خطير خالص .. كان عنده **جيب بالبلعوم** .. واحنا لم نعالجه فى المستشفى . وفضل لغاية ما سافر انجلترا ، واحنا رفضنا قبوله فى المستشفى ، لأنه بيزعج المرضى ، لأنهم طلبوا منا اننا نخلى معاه الحراس فى المستشفى .

الأستاذ أمين مرعي ـ اذن لقد تمخض الأمر عن يهودى واحد وقد نقل الى المستشفى بأمر الحكمدار ولا دخل **للدكتور النقيب** بهذا الموضوع .. لقد قال **الدكتور الخشن** .. الواحد ازاى يقعد فى المستشفى دى خمسة شهور . ده يا يتعالج أوام يا يروح يموت احسن .. اذن ومن أقواله هو يثبت ان هذا المريض اليهودى لم يمكث فى المستشفى خمسة شهور .. ولو أن مثل هذا القول صدر من رجل من رجال الشارع لاستنكرناه ، فما بالكم وهو يصدر من طبيب .. لا يخجل ان يصرح به فى المستشفى .. ده انا على كده كان زمانى مت .. ده انا عيان من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .. هل هذا كلام يصدر عن طبيب؟ واذا أضفنا الى هذه الحقائق التى تشرفت بعرضها على حضراتكم أكاذيبه فى خصوص البولنديات ، لتبين لكم مدى ما وصل اليه هذا الرجل من حقد .. نحن نريد أن تكون ممرضاتنا ممتازات .. ولكنا لم نصل بعد الى هذا الفن .. التمريض فن .. ولكنا لم نصل بعد الى الدرجة المطلوبة .. الراجل ده كان حيموت .. ده كان بيضطر انه يسافر الى الخارج ويتعرض للاخطار علشان يجيب المرضات .. واذا أضفتم تعبيراته وتخيلاته فى خصوص هذه الوقائع جميعا ، ليصور لكم أقصوصة خيالية ، سداها ولحمتها الكذب وهدفها الافتراء والنيل من هذا الرجل ، خرجت بنتيجة لا أشك فيها لحظة بأن شهادة هذا الشاهد لا تصلح سندا لأى اتهام فى الوجود

مهما تفه هذا الاتهام .. واظنكم لاحظتم كما لاحظت انا .. أن الشاهد لم يقل انه راى منكرا بعينه .. بل قال انه كان يسمع عن حكاية استعراض البولنديات .. ولقد سأله سيادة الرئيس .. انت شفتهم . فرد بالنفى .. وقال انه بيسمع هذا من الممرضات . أى أن واقعة واحدة لم يرها الرجل بعينه ولم يسمعها مباشرة عن الشهود عليه .. واذن فكل ذلك لا يعدو شائعات ورجم بالغيب ، وكما قلت لكم .. نحن الآن ضحايا الاشاعات ، فيجب أن نكون أشد الناس كراهية للاشاعات . والغريب فى الأمر .. ان الأمة دى زى اللى ربنا خلقها لكى تكون معمل تفريخ للشائعات . القصة بعد خمس دقائق تبقى حدوته طويلة لها وقائع وأذيال وأطراف .. اننا الآن نحارب الاشاعات ، وبناء عليه فيجب الا ننصت الى ما قاله هذا الشاهد .. هذه هى شهادة **الدكتور انيس الخشن** .. وأنا الآن سأستعرض أقوال الشاهدين الآخرين ... ولأبدا بشهادة **الأستاذ نجيب الهلالى** .... لقد سمعنا وسمعتم حضراتكم شهادة **الأستاذ نجيب الهلالى** .. والذى سمعناه لم يكن فى الواقع شهادة فى القضية بل كان دفاعا عن **نجيب الهلالى** وعن بعض تصرفاته .. أنا باشعر ان من ضمن مميزاتكم ، انكم لستم قضاة محترفين . ولذلك أحس بأننى أخاطب أخوة مش ناس لابسين أوسمة .. هل ما سمعناه بالأمس وما ذكره حضرته فى التحقيق يعتبر شهادة ؟ .. وهل يمكن ان تدين هذه الشهادة ــ ان كانت هى شهادة ــ **الدكتور انقيب** ؟ .. أم هى دفاع عن تصرفات حضرته حين ولى الحكم وما فعله اثناء توليه الحكم .. ايه أقواله .. ؟! قصة مملة مكتوبة فى

ستة سطور فى ملفات التحقيق ·· **حافظ عفيفى** اتصل به فى التليفون ثم قابله .. ثم حدثه وقال له ان الملك عاوزك تعين **الدكتور النقيب** وزيرا للصحة .. ثم يقول أن **الدكتور حافظ عفيفى** أعاد عليه الحديث مثنى وثلاث ورباع .. ومن صفحة الى صفحة .. فى هذه القصة المملة .. طيب .. وبعد ايها المحامى القديم الذى يعرف معنى الشهادة !! .. وبعد .. لقد رفض هذا الطلب ولم يعين **النقيب وزيرا** .. اذن ما ذنب **النقيب** ؟!! هل سعى اليك **الدكتور النقيب** فى أن يعين وزيرا ؟ .. لا .. وهو لم يعين بالفعل .. اذن ما جدوى هذه الشهادة وما دلالتها ؟! حضرة المدعى العام لم يعجبه الحال .. لقد وجد ست صفحات فقط ولم يخرج بنتيجة ، فقال له . بس قل لنا انت مرضتش تأخذه ليه ؟ فقال : لسببين . ((**السبب الأول** ــ اننى قرات فى الصحف انه كان اشترى أرضا من أراضى الحكومة · **والسبب الثانى** ــ السمعة العامة . ووظائف الوزراء يجب الا يتولاها الا الأشخاص الذين لم يتعلق بسمعتهم العامة ريبة أو مظنة » هذا هو ما انتهى اليه رجل .. كان رئيس الحكومة فى هذا البلد .. أما السبب الأول ، فقد ثبت انه غير صحيح . **فالدكتور النقيب** لم يشتر فى حياته سهما من أطيان الحكومة .. أما السبب الثانى وهو السمعة العامة ...

الرئيس ــ ألم يشتر أرضا فى مريوط ؟

الاستاذ أمين مرعى ــ أبدا ·· ولا سهم ·· أما السبب الثانى وهو السمعة العامة · فردى عليه أن عبارة السمعة العامة لايمكن أن تكون دليلا ·· **والاستاذ نجيب الهلالى** كمحام قديم يعلم ذلك ويعلم ·· ودعونى أجهر بهذا ··

اننا لو حكمنا عليه بالسمعة العامة . لما كان نائبا ولا شيخا ولا وزيرا ولا رئيسا للحكومة .

الرئيس ـ أرجو للدفاع للمرة الثانية ألا يتعرض للشهود والا يجرحهم .

الاستاذ أمين مرعى ـ أنا أجرح شهادة شاهد اثبات .

الرئيس ـ لابلاش تتعرض للشهود .

الاستاذ أمين مرعى ـ انا متنازل عنها .

الرئيس ـ يمكن انت زعلت علشان كلمة لص ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ هذه تعبيرات لايفهمها .. والا بلاش . أريد أن أقول أن السمعة العامة لاتكون ـ خصوصا اذا ماصدرت من محام ...

الرئيس ـ بلاش مقدمات وامسك فى الوقائع على طول :

الاستاذ أمين مرعى ـ وهو كذلك .. لقد قال لنا بالامس أن **الاستاذ فريد زعلوك** ذكرنى بواقعة حصلت فى سنة ١٩٤٢ .. وجه رئيس حكومتنا السابق يقول لنا الحدوته الطويلة .. وانا فى الواقع أرى أنه من تضييع الوقت أن أتمشى مع أقواله لانها لاتستأهل ذلك .. لقد جاء الرجل بالامس ليدافع عن نفسه ، لالكى يشهد ومع ذلك قال .. ان الاشاعات لاأبنى عليها حكمى .. طيب كويس . اذا كنت تقرر أن الشائعات لاتبنى عليها حكمك فما بالك قد كبدت نفسك مشقة الحضور لكى تحدثنا عن شائعات ؟! .. لقد تكلم عن سمعة الوزراء .. وأنا أرد على ذلك فأقول أن أحد الوزراء كان مشهورا عنه أنه «دون جوان» المملكة المصرية .. وده كان من مساوىء العهد الماضى .. انا لازم أتكلم معاكم بشكل صراحة . ده كان مبسوط من هذه التسمية ، وكان مسمى نفسه «دون جوان» المملكة المصرية .. وهذه

السمعة التى كان يحافظ عليها **الهلالى** ٠٠ وغيره وغيره ٠٠ انا لاأريد أن أتزيد ٠٠ فأنتم فيكم فطنة ٠ وانا أعتمد عليكم ٠٠ وأصارحكم أن ماأدلى به **الاستاذ الهلالى** لم يكن شهادة ٠٠ هل نحن نسينا الوثيقة ٠٠ ده عمل فيها فاروق اله ٠٠ وطبعا انا باقصد وثيقة تشكيل الوزارة ٠

الرئيس ـ لترفع الجلسة الآن للاستراحة ٠

(رفعت الجلسة فى الساعة الثالثة والدقيقة الاربعين بعد الظهر) ٠

(أعيدت الجلسة فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الظهر) ٠

الاستاذ أمين مرعى ـ كدت أكتفى من مناقشة أقوال الشاهد الثانى **السيد أحمد نجيب الهلالى** ولا أرى مبررا **ـ يا حضرات القضاة الأجلاء ـ** أن أضيع وقتكم فى سماع أقوال لايمكن أن ترتفع امام ضمائركم النيرة ٠

أنتقل بعد ذلك الى أقوال **الاستاذ حسين فهمى** أسألكم واسأل حضرتى المدعيين هل أقوال **الاستاذ حسين فهمى** فى الجوهر وفى الحقائق التى قررها بصفة يقينية وتلك أساسها قائم على الشائعات ؟ اذ أن الاشاعات هى عدو لنا جميعا ، ولا يجوز أن يكون لها وزن فى ميزان هذه المحكمة بنوع خاص ٠ فماذا قرر هذا الشاهد من شهود الاثبات ؟ قال : انه عرف **الدكتور النقيب** من عام ١٩٣٢ ، كما قال فى أقواله فى التحقيق ٠ ولا أدرى أن كان ذكر ذلك بالامس أم لا ٠ ولكنه ذكرها يقينا فى التحقيق وانه كان يزوره فى المستشفى وفى عيادته الخاصة من لدن هذا التاريخ ٠ كما قال ان **الدكتور النقيب** على الرغم من أنه لم يمكث فى مدينة الاسكندرية حتى هذا التاريخ الا أعواما قليلة كانت له

سمعة ومكانة مرموقة كطبيب • هذه هى الحقيقة الاولى أحب أن أقف بكم هنيهة فى دلالة هذه الوقائع التى صدرت عن الشاهد ،وعن يقينه ، وعن اقتناعه الخاص ومن ثم فهى تدخل فى مدلول الشهادة الصحيحة •

دكتور له عيادة وله مستشفى يتردد عليه كبار القوم مثل **الاستاذ حسين فهمى** ، رجل مثل هذا يقرر أما محكمة الثورة أن **الدكتور النقيب** كان دكتورا ممتازا ذا مركز ممتاز فى مدينة كبرى كمدينة الاسكندرية هذه هى دلالة الواقعة الاولى — **ياحضرات القضاة الاجلاء** — أنتقل بكم بعد ذلك الى واقعة ثانية قررها ايضا على سبيل اليقين والجزم ، قال : انه مر بجمعية المواساة زمن عصيب وقد كان حقا زمن عصيب فى **الاعوام ٣٢ ، ٣٣، ٣٤ ، ٣٥** • الى ماقبل الحرب الثانية كانت تمر بمصر فى هذه الآونة أزمة طاحنة لأخالكم قد نسيتم أثرها • اذ اشتدت الازمة وأثرت على المؤسسات الخيرية التى تعيش من استنداء أكف المحسنين ، والمحسنون اذا قل مالهم قل عطاؤهم • فقال : ان **الدكتور النقيب** انضم الى الجمعية كمجاهد فى سبيل رسالتها القومية ، ثم قرر حقيقة كبرى — **ياحضرات القضاة الاجلاء** — وهى فى نظرى كفيلة بأن تغفر كل شىء ان وجدتم فى سلوك **الدكتور النقيب** شائبة ما •• قال : ان أول من فكر فى انشاء هذا المستشفى هو **الدكتور النقيب** • وقال: انه قارن الفكرة بالعمل ، فبالرغم من أن التفكير فى هذا الوقت كان تفكيرا خياليا • فجمعية تكاد تتضور جوعا لقلة المال الذى فى يدها ، دأب الرجل ، وظل يرسم الخطط • ثم رأى أن ينشىء مستشفى على أحدث النظم • فقال : اننى أسافر الى الخارج وأحضر رسما لمستشفى على أجمل ما تكون المستشفيات الحديثة • فانتقل الى الخارج • وفى هذا الخصوص يسرنى أن

أذكر لكم أن **الدكتور أنيس الخشن** قال فى أقواله فى التحقيق لا فى أقواله أمامكم ويظهر منهم أن هذه غلطة تفيد **الدكتور النقيب** • فتعمد أن لايذكرها• قال : ان **الدكتور النقيب** جاء برسم على نهج مستشفى «**مارتن لوثر**» فى ألمانيا وفعلا جاء الرجل بهذا النظام الموجود الآن على الطبيعة الذى يشهد ماديا بأنه مثل لمستشفى من أرقى مستشفيات العالم •

الواقعة الثالثة ـ يحدثنا بعد ذلك الاستاذ **حسين فهمى** بأن **الدكتور النقيب** بعد أن عاد من أوروبا اختير مديرا للمستشفى بالاجماع ، ولم يكن الرجل فى هذا الوقت أى فى عام ٣٥ أو قبل ذلك بقليل من اصحاب الجاه ولا اصحاب النفوذ بل لم تكن له عائلة ، مجرد عائلة فى مدينة الاسكندرية ، كما كان الملك السابق الطاغية يعبث فى انجلترا ويقرر **الاستاذ حسين فهمى** انهاختير فى هذا الوقت بالاجماع •• بالاجماع من أفاضل القوم فى مدينة الاسكندرية منأمثال الاستاذ **حسين فهمى** فكان هذا الرجل ـ وارحموا شيخوخته ـ يعلم ان المتهم أمامكم ليس ـ **ياحضرات القضاة الاجلاء** ـ مجرد تحقيق • هذه حياة بشرية تولد وتنشأ •• وأولاد يسرالله لها الامر لكى تقضى الحياة كما قرر لها الله • إرحموا هذه الشيخوخة • كان هذا الرجل هو كل شىء فى المستشفى • اذ كان المستشفى مفلسا • كان مديرا وتمورجيا ودكتور عيون وجراح اذن وأمراض جلدية • كان مجموعة أطباء فى طبيب واحد •• كان دائما فى المستشفى يحرك كل شىء ، فالذى جاهد فى وقت العسرة •• ده ربنا فضلهم وقال بعض الحكماء « **الذين يجاهدون فى وقت العسرة يفضلون على من يجاهدون فى وقت الرخاء** » والرجل جاهد فى وقت العسرة ، جاهد أعواما طويلة حتى استقر هذا الصرح الشامخ على أساس سليم •••

وفى هذا المقام - **ياحضرات القضاة الاجلاء** - أذكر لكم واقعة اعلمها انا كما يعلمها رجل عادل تتصلون به **وهو الاستاذ سليمان حافظ** ، بعد أن بدأ العمل فى المستشفى فرغ المال من أيدى الجمعية وكان الاقبال على المستشفى لايزال قليلا • وكانت الدنيا فى أزمة طاحنة كما قلت ، فهل تعلمون انه حجز على جميع أجهزة وأدوات المستشفى ؟ فهل تعلمون انه حجز على جميع متعلقات جمعية المواساة الاسلامية فى مدينة الاسكندرية هل تعلمون أنه رفعت دعوى واشهر افلاسها ؟ **صحيح ان الجمعيات الخيرية لايشهر افلاسها أحسن الادعاء يزعل • وانما أقصد تصفيتها** •• وزميلى الفاضل **الاستاذ سليمان حافظ** رفعت احدى قضايا الحجز من مكتبه • وأنا كمحام فى هذا الوقت فى مدينة الاسكندرية ووثيق الصلة الى أبعد حد **بالاستاذ سليمان حافظ** كنت أعلم هذه الحقيقة • مرت هذه الكارثة واحتملها **الدكتور النقيب** كالمؤمنين الصابرين ، حتى اجتازت الجمعية واجتاز المستشفى هذه المحنة • وهذه حقيقة ثالثة فى أقوال **الاستاذ حسين فهمى** •

الحقيقة الرابعة - قال لكم : ان **الدكتور النقيب** كان مثلا للمدير الحازم فى ادارة المستشفى من الناحية الفنية والناحية الادارية • وقد رأى حضرة الرئيس الفاضل أن يستوضحه فى هذه المسألة • اذ لم يكن قد سمع بعد حقيقة الواقع الا ماشهد به الشهود السابقون ولا فيما تضمنه ادعاء المدعين • فأصر على أن ادارة **الدكتور النقيب** كانت مثال الحزم وكان مخلصا فى ادارته المستشفى الى أبعد حد •

حضرات القضاة الاجلاء : هذه هى الحقائق المادية التى انطوت عليها شهادة الشهود • ماعدا ذلك مما ذكره فى التحقيق ، أو مما ذكره أمام حضراتكم لايعدو أن

تكون شائعات . قال : انه بعد أن ترك **الدكتور النقيب** المستشفى فى أواخر **سنة ١٩٥٢** تأدى اليه نبأ بعض الشائعات من انه كان هناك جناح للملك السابق وقال : انه سمع . وانا أقول لكم : نحن فى أزمة عالجوها وانا عارف انكم حتعالجوها منتصرين ان شاء الله . قال لكم انه سمع بعد أن ترك **النقيب** المستشفى بأنه كان هناك جناح للملك وانه سمع بعض ماكان يتردد على ألسنة الناس والاطباء . سمع باشاعات واشاعات وكما قلت لكم لايمكن ان يبنى عليها شيء . وهى فى أقوال الشاهد جاءت عابرة وجاءت بعد ان ذكرت هذه الحقائق جميعا . فضعوا فى ميزانكم الدقيق الحقائق التى ذكرها فى كفة والشائعات فى كفة أخرى ، ولا شك أن كفة الحقائق سترجح مرات كفة هذه الشائعات . ومن ثم ــ **يا حضرات القضاة الاجلاء** ــ لا أعدو الحقيقة مثقال ذرة ، ان قلت لكم أن شهادة **الاستاذ حسين فهمى** كانت برمتها لصالح **الدكتور النقيب** ، وتؤيد دفاعه تمام التأييد . اما ماشاع وذاع كما قلت لكم حتى المظاهر تنقصها .

أضيف الى ماذكره **الاستاذ حسين فهمى** امام المحكمة والى ماذكره فى التحقيق حقائق أخرى تجدونها فى الكتاب هنا « **مشيرا الى كتاب مع الادعاء** » ــ أطلب اليكم كقضاة ــ وكأمل لهذه الامة ــ أن تطلبوا الى المدعيين بالحق المدنى أن يكونا منطقيين مع انفسهما . أما ان تكون العبارات المدونة فى مجلس ادارة المستشفى صحيحة فهى حجة **الدكتور النقيب** ، وبالتالى تنقض هذه الادعاءات ، واما ان تكون غير صحيحة كان يجب على حضرتيهما أن يقدما لكم أعضاء مجلس الادارة اذ لاأفهم هذه التفرقة ، ثم هذه تدخل فى ادعائهما فالادعاء موضوع انشاء «**افساد الحكم**» ، كلام التلميذ فى المدرسة

يكتب فيه طول السنة الدراسية ولا يشبع ، واذا كانت هذه الادعاءات بهذا المدى من الاتساع فكان يجب على حضرتيهما أن يقدما أعضاء مجلس الادارة ، فان كانا يعتقدان أن ماشتمل عليه هذا الكتاب صدقا وهو صدق حقا ماجاز لهم أن يطعنا فيما اشتمل عليه هذا الكتاب .

ومع ذلك ممن يتكون مجلس ادارة مستشفى المواساة؟ هذا المجلس - **ياحضرات القضاة الاجلاء** - مكون تكوينا حكوميا ، فمثلت الحكومة المصرية فى ثلاثة من وكلاء الوزارات . ثلاثة لا واحد ، **الدكتور شوشة والدكتور محمد أبو العلا والدكتور نظيف** ، دائما يشمل على ثلاثة من وكلاء الوزارات ، يمثلون الحكومة ، غير نفر من أفاضل الناس فى مدينة الاسكندرية **كالاستاذ حسنين فهمى** ، فهل هؤلاء جميعا لاضمائر لهم ؟ ان كانوا كذلك فلماذا قدمتم **الدكتور النقيب** وحده ؟ فهذا المجلس بحكم تشكيله ، هو مجلس كان يصدر قرارات صحيحة طبقا للثابت فى هذا الكتاب .

ومع ذلك ايه الخلاف اللى بين **الدكتور النقيب** وبين ديوان المحاسبة ؟ صدقونى كمواطن - وكرجل خابر الحياة القانونية على الاقل - ديوان المحاسبة بدأ كما بدأت مصلحة الضرائب . انا كان عندى قضية رجل بائع لب . تصوروا أن مصلحة الضرائب تقول ان ايراده فى السنة كام ؟ قالت أن ايراده ١٠ آلاف جنيه تصوروا أن المحكمة استساغت هذا القول ولم يلغ الحكم فى الاستئناف الا بعد أن ذقت الأمرين . ديوان المحاسبة ناس معاهم شهادات ودبلومات فى كلية التجارة يعرفوا يجمعوا ويضربوا ويطرحوا .. وماشيين على روتين الحكومة . وما جاوزوا هذا الروتين أو

ابتعدوا عنه فهو فى نظرهم الحياة • ولحسن الحظ أن قيادتكم أعلنت المرة تلو المرة بأنكم ستحاربون الروتين الحكومى • بل اعلنتم بأنكم لن تتبعوا هذا الروتين فى خصوص مديرية التحرير • ولاشك أن هذه التصريحات أبلغ رد على مناقضات ديوان المحاسبة التى سأتحدث عنها بعد قليل • **انتهينا من الشاهد** ، وأثبت لكم أن أن قرارات مجلس الادارة كانت صحيحة وسأضرب لكم مثلا عن قرار **فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥١** كان **الدكتور النقيب** انتهى من تأسيس المعهد الطبى الذى هو أعجوبة الشرق وثانى معهد فى العالم كله • فطلب من مجلس الادارة **الدكتور شوشه** نفسه ـ طبقا للثابت فى المحضر ـ **منح الدكتور النقيب ٥٠ ج فى الشهر كمرتب له على ادارة المعهد الجديد** ثم ذكر مجهود **الدكتور النقيب** بما يستحقه من الشكر والتقدير فهل تدرون حضراتكم ماذا كان رأى **الاستاذ حسين فهمى** طبقا للثابت فى المحضر •• قال ٥٠ ج ، ٥٠ ج ايه • ده احنا لو أعطيناه الـ ٥٠ ج فوق مرتبه من أجل ادارة مستشفى المواساة وحده لكان أقل مما يستحق، وأيدوه فى ذلك باقى الاعضاء ، فخجل هذا الرجل وسكت ولم يقدر أن يقول اعطونى ٦٠ ج ولا ١٠٠ ج دارت الأيام دورتها ودار الفلك دورته • وترك الرجل المستشفى ، هل تعلمون ماهو حادث الآن • **عين الدكتور محمد أبو العلا** لادارة المعهد بـ ١٠٠ ج فى الشهر • هذه صورة أتشرف بتقديمها اليه للدلالة على أن هذه القرارات لم تكن تحت تأثير ما • الا تحت تأثير الدافع الذى أحسه رجال الادارة فى اخلاص هذا الرجل وتفانيه تفانيا عجيبا فى ادارة المستشفى وفى انشاء هذا الصرح العالمى •

أنتقل بكم بعد ذلك الى شاهد وهو **الدكتور يوسف رشاد** ، وصدقونى ان قلت لكم اننى لاأعرف هذا

الرجل من قبل كما اعرف **الدكتور النقيب** ، اذ انني بحكم حياتي التي اخترتها لنفسي كنت بعيدا عن الناس وانا أعتقد أن **الدكتور يوسف رشاد** نطق بلسان الحقيقة اذ أكد الصفات الطيبة **للدكتور النقيب** في ادارة المستشفى ، كما نفى عنه كل سوء فيما زعمه **الدكتور أنيس الخشن** واخوانه . وانا أمثل **الدكتور أنيس الخشن** وأخوانه باخوة **سيدنا يوسف** . جاءوا أباهم باشاعات عن أخيهم **يوسف** وهم له ظالمون ، قال **يوسف رشاد** انه كان وثيق الصلة بالملك ، وما في ذلك نزاع ، وقال انه لم ير سوءا في ادارة المستشفى وفي جميع المرات التي ذهب فيها مع الملك السابق الى هذا المستشفى لم ير سوءا ، وفي كل مظنة سوء وكل ريبة فيما زعمه شاهد الاثبات الاول في خصوص هذا الرجل ، كما قرر الرجل صدقا بأن علاقة **الدكتور النقيب** بفاروق لم تتعد أن تكون علاقة رجل بطبيبه ، وهذا الرجل كان مملوءا بعقد نفسية ، فاذا قال لكم **الدكتور النقيب** أن هذا الرجل توهم أنه جراح لايشق له غبار ، وكانت حوادثه التي تستدعي الجراحة أكثر من أن تعد . **والدكتور النقيب** لم يقلها لي ، وانما نستطيع أن نستنتج وفي استطاعتنا لو تصورنا هذا الذى كان يحدث تحت سمعنا وبصرنا ، ان **الدكتور النقيب** علامة في هذا الفن .

والشاهد الثاني الدكتور أبو العلا ، هذا الرجل وكيل وزارة الصحة الآن وليس من المستساغ عقلا أن يحابي **الدكتور النقيب** ، فهو بحسب ثقافته وبحكم المنزلة الكبيرة التي يشغلها كوكيل وزارة في وزارة الصحة تنتفي أقواله عن الريبة والشك ، وقرر هذا الشاهد أيضا حقائق يقينية عن حسن الادارة في أجمل صورها ، ومن ناحية الفن ومن ناحية الادارة ومن ناحية الحزم ، كما قرر أن القرارات التي كان يصدرها مجلس الادارة كانت

تصدر بعد بحث ومناقشة ، وأيده فى ذلك **الاستاذ حسين فهمى** بأن قرر هو ايضا بأنه لم يقع علينا أى تأثير وانهم ماكانوا يقبلون أن يؤثر عليهم فى اصدار هذه القرارات٠

شاهدان ذكرا حقائق تأيدت بأقوال **الاستاذ حسين فهمى** ، وهو شاهد الاثبات ، كما تأيدت بالحقائق الاخرى مما تشرفت بذكرها لحضراتكم ٠

فى الجلسة الاولى ، كنت طلبت اليكم استدعاء **الدكتور عدلى قطرى** مدير مستشفى المواساة الحالى فلما سألنى حضرة الرئيس عن الواقعة التى أشهد عليها هذا الشاهد والآخرين ، قلت له اننى أشهد الثلاثة على واقعة واحدة ٠ فرأيتم مادامت الواقعة واحدة الاكتفاء بشهادة **الدكتور ابو العلا** ، وقد شاء حسن الطالع ان أجد أقوال **الدكتور عدلى قطرى** فى قضية الغدر ، فقد سئل **أمام محكمة الغدر فى جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣** ـ فقرر هذا الرجل ـ واسمحوا لى أقرأ عليكم سطورا أو بعض سطور **«أنا اشتغل فى المستشفى من سنة ١٩٣٩، واللى اقدر أقوله أن ادارة الدكتور النقيب ادارة حكيمة وكان العمل فى مدتها ماشيا بكل نظام ، ولكن فى المدة التى كان المستشفى فيه بدون مدير بعد خروج النقيب تدهور الحال فى المستشفى مع ان الاطباء كانوا همه بذاتهم الذين كانوا يعملون مع الدكتور النقيب»** ٠

هذه شهادة المدير الحالى ـ **ياحضرات القضاة الاجلاء** ـ ولا أظن أن انسانا يمكن ان تمتدح ادارته على أكمل من هذه الصورة التى نطق بها **الدكتور عدلى قطرى** ٠

سئل أمام المحكمة بأن **الدكتور النقيب** حينما ترك المستشفى كان رصيده ١٤٠ الف جنيه ، وقد سدد الرجل من قبل ١٨ ألف جنيه كان المستشفى مدينا بها طبقا للثابت فى دفاتر المستشفى ٠ فيكون **الدكتور**

النقيب حينما ترك المستشفى كان رصيده ١٥٨ ألف جنيه فما مقدار الرصيد الآن وكان ذلك بعد عام وشهر أو أكثر منذ ترك **الدكتور النقيب** المستشفى • فكان الجواب أن الرصيد الآن ـ وهذا الكلام كان فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣ـ ٢٢,٤٧٢ر١٣٢ج و٩٢٦م أى ان الـ ١٤٠ الف جنيه النقدية التى تركها **الدكتورالنقيب** بخلاف الـ ١٨ الف جنيه التى سدد منها فى خلال عام حوالى ٨ آلاف جنيه • يقول مدير المستشفى أنه على الرغم من أن الاطباء هم هم •• ساءت ادارة المستشفى ، وتدهورت حالته ، وسئل هل لاحظت أن ادارة المستشفى كانت تحترم اللائحة أم كانت ادارة خبط عشواء •• فأجاب : أعتقد انها كانت تحترم اللائحة • واللائحة كان فيها اختصاصات واسعة • هذا غير اللائحة الموجودة الآن بعد خروج **الدكتور النقيب** وضعت لائحة جديدة •

س ـ هل كان هناك عبث بأموال المستشفى ؟

ج ـ ماافتكرش •

أظن ياحضرات القضاة الاجلاء ـ فى هذا القدر من أقوال **الدكتور على قطرى** الكفاية كل الكفاية ، فاذا ضممنا هذه الاقوال الى أقوال شهود الاثبات والنفى ، لخرجنا بحقيقة لايرتقى اليها الشك فى حزم ادارة هذا الرجل ، وفى انه ارتفع بالمستشفى الى السماء الاعلى •

حضرات القضاة الاجلاء ـ جميع رؤساء الحكومات والملوك ، ولا سيما فى دائرة الشرق الاوسط ، كانوا يعالجون فى المستشفى ، **والامراء آل سعود والامير فيصل ونورى السعيد والجابرى والمرحوم رياض الصلح وسلطان لحج والسودانيون** كلهم جميعا كانوا يعالجون فى مستشفى المواساة ، فى مؤتمر الجراحين العالميين الذى **عقد فى** مصر سنة ١٩٣٨ قال رئيس المؤتمر وهو دكتور بلجيكى

اسمه «**سوبيكر**» قال مخاطبا المؤتمرين فى هذا المؤتمر «ان قال لكم أحد ان فى أوروبا مستشفى كمستشفى المواساة فلا تصدقوه » **الدكتور البلجيكى** يقول هذا فى حق المستشفى وأسمع هنا فى حزن وأسى من حضرتى الفاضلين أن المستشفى مكان دعارة · لماذا وما جدوى هذا الكلام ؟ واى نفع يعود على البلد فى أن يقال هذا الكلام ؟ هم يقولون أنه لايوجد له مثيل فى أوروبا ، ونحن ننزل به الى هذا الحضيض ··· لمصلحة من هذا ؟

··· قبل أن أحضر اليكم من مدينة الاسكندرية ، راودتنى ··

المتهم ــ أرجو أن تتكلمعن رصيد المستشفى الآن ·

الاستاذ أمين مرعى ــ هذه الفكرة التى ذكرها **الدكتور النقيب** الآن ياترى ، ماعسى ان يكون رصيد هذا المستشفىالآن وقد انقضى عام ونصف عام ؟ فاتصلت **بالدكتور عدلى قطرى** · وقلت انا محامى **الدكتور النقيب** · هلاستطيع أن أعرف مقدار رصيد المستشفى الآن · فأخبرنى بأن الرصيد الآن **١٤٠ ألف جنيه** · يبقى بعد عام ونصف ·

الرئيس ــ من مارس لغاية النهارده زاد كام ؟

الاستاذ أمين مرعى ــ انا مش عاوز أقول كل الكلام فيه موارد أخرى زودت المبلغ ·

الرئيس ــ كان ايامها ماكانش بييجى موارد أخرى ؟

الاستاذ أمين مرعى ــ لا دى كانت موارد استثنائية ·

المتهم ــ دى موضوع غير موضوع المعهد · ليس له علاقة بالمستشفى ·

الاستاذ امين مرعى ــ ١٤٠ألف جنيه يبقىفى خلال عامونصف لم يزد رصيد المستشفى قرشا واحدا · ولا شك أننا حتى فى هذه الحدود نخرج من هذه المقارنة بأن ادارة

الدكتور النقيب كانت فائقة وكانت خيرا الى أبعد الحدود واذا أضفتم لهذا الرقم أن **الدكتور النقيب** سدد مبلغ ١٨ الف جنيه كان المستشفى مدينا بها ، لخرجتم بأن الرصيد الفردى الذى تركه **الدكتور النقيب** ١٥٨ الف جنيه ٠

المتهم – انا كنت بازود رصيد المستشفى سنويا ١٠ آلاف جنيه ٠

الاستاذ أمين مرعى – تفتكر ان هذه العقول الاخرى متعرفش الكلام اللى بتقوله ده ٠

الرئيس – من ابريل لاكتوبر عمل ٨ آلاف ٠

الاستاذ أمين مرعى – بس هو قال لى على سياق الحقيقة وأنا مش عاوز أقول ٠

الرئيس – هو مفروض مستشفى زى ده بيكسب من المرضى ؟

الاستاذ أمين مرعى – بيكسب من العمال ومن كافة المصادر ٠

الرئيس – هو مهمته انه يكسب ؟

الاستاذ أمين مرعى – كلما كان رصيده مليان كلما كان أحسن وكلما كان أقدر على الاحتمال كلما كان أحسن ٠

الرئيس – بيجيله منين ؟

الاستاذ أمين مرعى – طبيعى من موارد الايراد المختلفة والتبرعات وايراد المستشفى نفسه عن طريق المرضى ٠ انما أردت بالمقارنة المالية الحسابية أن أخرج ٠٠ حتى هذه الماديات البريئة هى فى صالح **الدكتور النقيب** وتشهد بأن الرجل كانت ادارته تنتج ربحا وايرادا مدخرا وفائضا للمستشفى لايقل عن ١٠ آلاف جنيه فى العام ٠

ننتقل بكم بعد ذلك لمسألة أخرى فى كلمة موجزة ٠ قلت لكم أن **الدكتور النقيب** كما كان هو فكر بمفرده ، وأنشأ مستشفى المواساة ، فكر بمفرده ايضا وأنشأ المعهد الصحى ، وهو ثانى معهد فى العالم اجمع ، وكما

كان تفكيره فى انشاء مستشفى المواساة تفكيرا خياليا فى نظر الناس فى الوقت الذى فكر فيه فى انشائه كذلك كان تفكيره فى اقامة هذا الصرح الشامخ ٠

الرئيس ـ بيعمل ايه المعهد ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ بيعمل ابحاث ٠٠ ويقوم بالابحاث الفنية البحتة ٠ واسمحوا للمتهم أن يقول هذا لانه يفهمها أكثر منى ٠

الرئيس ـ هل فيه باحثين قائمين بالعملية دى ؟

المتهم ـ لسه لم يبتدئوا ٠٠ انما الفكرة أن المريض يدخل من ناحية ويطلع من ناحية ، وكل حاجة فيه مفحوصة من الاشعة الى التحليل ٠٠ ثم يروح للحكيم يقوم الحكيم يجد كل الدوسيه جاهزا فى نفس الجلسة وبدل مايكشف عليه وبعدين يروح يحلل وبعدين يروح فى حته علشان يعمل أشعة ٠٠ كل الحاجات اللى لازمة تمشى على طول فى المعهد ده الى أن ينتهى عند الطبيب ٠ والطبيب يشوف ايه اللى لازمه على طول مفيش حتة فى الدنيا على هذا النمط الا مستشفى « **مايكلينيك** » ٠٠ اللى راحت له الملكة السابقة علشان يعالجها ٠ وأوروبا كلها مفيهاش مثل هذا ٠

الاستاذ امين مرعى ـ **حضرات القضاة الاجلاء** ـ انشاء هذا الصرح الذى أخشى الآن على عدده أن يكون قد لحقها الصدأ تكلف أكثر من ٧٠٠ الف جنيه ٠

الرئيس ـ ولحقه الصدأ ليه ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ لانى أسمع ان ماحدش ابتدأ يحرك هذا المعهد ٠ تكلف نيفا وسبعمائة ألف من الجنيهات ٠ تدبر هذا المبلغ **فى الوقت الماضى الذى ماكان يتحرك فيه انسان للخير الا لمصلحة يقتضيها مقدما ٠ أما رتبة أو**

وظيفة أو ٠٠ أو ٠٠ **الخ مما تعلمون** ، لاشك انهاكانت مأمورية عسيرة تثير الشفقة على الرجل الذى نهض بهذا العبء • فأرجو أن تضعوا فى كفة حسنات **الدكتورالنقيب** اقامة هذا المعهد والمجهود المضنى الذى انفقه وهذا المبلغ الضخم فى بيئة وصلت حالة الفساد فيها الى أقصى حدود الانحلال والفساد • هذه حقيقة •

انتقل بعد ذلك الى كلمة عن ثروة **الدكتور النقيب** • قالوا لقد أثرى الرجل ٠٠ كأن الثراء فى ذاته عيب أو جريمة • كمـــا قالوا أن ثروته جاوزت ٢٠٠ ألف من الجنيهات • لقد بالغوا فى تصوير هذه الثروة وتصوير مصادرها •

اذن اسمحوا لى أن اقتطع من وقتكم بضـــع دقائق لأثبت لكم حقيقة هذه الثروة ومصادرها • فهذا الرجل وهو لايزال شابا وكان طبيب امتياز فى القصر العينى أجرى عملية جراحية فى الليل لاحد الاثرياء فأعطـــاه هذا الرجل واسمه «**الجباخانجى**»مبلغ ٤٠٠٠ج أجرا على هذه العملية • ويشهد على صحة هذه الواقعة رجـــل لايزال حيا وشاهد عدل هو **الدكتور مورو** وقبض هذا المبلغ استثناء من القاعدة المتبعة وهى ان أطباء الامتياز لايتقاضون أجور العمليات التى يقومون بها • بعـد ذلك انتقل هذا الرجل الى اسيوط وكان جراحا مساعدا فيها وله عيادة وله مستشفى بها وهذه المدينة تزخر بالاقطاعيين وانا رحت هذه البلدة مرة او مرتين وتبت ولكن أعلم ، ويعلم جميع ابناء المهنة ، سواء أكانوا من الاطبـــاء أو المحامين أن أطباء ومحاسبى اســــيوط هم أغنى أفراد الطائفة •

الرئيس ــ وتبت تروح ليه ؟

الاستاذ أمين مرعى ــ والله انا رحت لظروف خاصة ٠٠ ولاشك

أن موكلي كسب الكثير من المال من عمله في هذه البلدة.
ونقل بعد ذلك الى الاسكندرية ، وفي هذا يتحدث شاهد الاثبات **الاستاذ حسين فهمي** الى حضراتكم فيقول انه كان جراحا ممتازا في المدينة ، وكان له مستشفى وعيادة خاصة ، وحضراتكم تعرفون أن مرتبات الاطباء ان هذه الا مرتبات رمزية لاتقاس بما يجنونه من وراء فتح العيادات والمستشفيات ، ولذلك فان من رأيي عدم التصريح للاطباء بفتح العيادات واعطوهم مرتبات زى ماهم عاوزين ، ولا شك ان هذا الرجل كسب كثيرا من عيادته ومستشفاه وهو رجل كما يقول **الاستاذ حسين فهمي** كان ذا مركز ممتاز في المهنة . فبدأ أملاكه بالاسكندرية بأن **اشترى قطعة معدة للبناء مساحتها ١٧٠٠ ذراع بسعر الذراع جنيه فبلغ ثمنها ١٧٠٠ جنيه واقام عليها فيللا متواضعة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه وكان ذلك في سنة ١٩٢٧** ، وبعد بضع سنوات من اقامته في الاسكندرية باع هذه الفيلا بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه وكان هذا المبلغ أول ثروته وحاولت أن أحصل على عقد البيع وهو يحفظ طبعا عند المشترى وذقت الأمرين في سبيل الحصول على هذا العقد فلم استطع وكل الذى أمكنني الحصول عليه بعد أن وسطت محاميه في الامر هو اقرار منه بهذه الصفقة . وبعد ذلك اشترى **فيلا رشدي** وستجدون ان شراءها معاصر لبيع الفيلا القيمة أو بعدها بقليل . وقبل الحرب أو في أولها ابتدأ يشترى أطيانا ، **فاشترى ٣٦ فدانا من أراضي كفر الدوار** المجاورة للاسكندرية بثمن **هو ١٢٠ جنيه للفدان وجملة الثمن كله هو ٣٠٠٠ جنيه** ، ثم بدأ يشترى قطعا صغيرة من الارض **مرة ٤ أفدنة ومرة ٦ أفدنة** وهكذا الى أن تكون في ملكه **٦٦ فدانا** ، وهو القدر الذى تحدث عنه حضرة المدعى ، وستجدون

من العقود أن ثمن الفدان فى هذه الارض لم يزد مطلقا **عن ٢٠٠ جنيه** وهى الارض التى يقدرها حضرة خبير وزارة العدل **بستة وثلاثين ألفا من الجنيهات**. انظروا حضراتكم الى هذا التقدير والى الحقيقة الثابتة وهى ان **الدكتور النقيب** دفع فيها حوالى **١١٠٠٠ جنيه** لتروا كيف بالغ خبير وزارة العدل فى تقدير الثمن **بـ ٣٦٠٠٠ ج** وقد نسى حضرة الخبير انكم أصدرتم **قانون الاصلاح الزراعى وهو من مفاخر هذا العهد** وقد اشتمل هذا القانون فيما اشتمل عليه من نصوص تحديد الاراضى الزراعية وجعلها مرتبطة بضريبة الاطيان الزراعية وضريبة الارض فى هذه المنطقة لاتزيد بحال عن ثلاثة جنيهات للفدان .

الرئيس – يعنى ٣ جنيه فى ٧ أمثال الضريبة فى عشرة أمثال الايجار اذن يكون ثمن الفدان ٢١٠ جنيهات .

الاستاذ أمين مرعى – نعم ، وهذا يصل بثمن الارض الى حوالى **١٣ ألف أو ١٤ ألف جنيه** لاستة وثلاثين ألفا كما يقدرها حضرة الخبير ، وتعلمون حضراتكم انه كلما نمت ثروة الرجل ازداد دخله . وكلما زاد دخله كلما نمت ثروته خصوصا اذا كان يتعهدها كما كان هذا الرجل يتعهد ثروته .واناشدكم الواقع أن تقدروا ذلك وان تقدروا أن هذا الرجل لايشرب الخمر ولا يدخن ولا يلعب القمار ومن الناس مع ذلك من لاتذهب أمواله فى تلك النواحى المحرمة ولكنه ينفق منها على مظهره أو مأكله . ولكن هذا الرجل كان مقتصداوكانت حياته الخاصة تدعو الى ذلك . ومن الناس من يزيد المال ويربو فى أيديهم لانهم يفهمون الاقتصاد ويدركون معناه فى كل صغيرة وكبيرة . ومن مجموع هذه المدخرات تتكون الثروات الكبيرة فى الغالب ،**والنقيب**

فى حياته الخاصة لم يكن هناك مجال للانفاق أو الصرف وكلما اشترى شيئا كلما زاد دخله وزاد ايراده ولذلك كان مركزه ينمو فتنمو ثروته نموا طبيعيا • ولكن الذى أثار حسد الناس وغيرتهم واطلق الاشاعات وراءه هو العمارتان اللتان يملكهما فى زيزنيا • فقالوا ان **النقيب** اشترى عمارتين **الاولى بـ٣٣ الف جنيه والاخرى بـ٤٣** فمن أين ربح هذا المال حتى يشترى هاتين العمارتين ؟؟ ولكن الناس لاينصفون ولو أنصف الناس لاستراح القاضى • اشترى **النقيب** هاتين العمارتين ولكنه لم يدفع كل الثمن بل ولم يدفع من ثمنهما الا القليل ولا يزال الباقى يقسط عليه ولا يزال باقيا فى ذمته ٢٥٠٠٠ **جنيه** ، وهذه حافظة من البنك العربى يقرر فيها بأن **الدكتور النقيب مدين بمبلغ ٢٠١٣١ ج و٥٦٦م** وتجدون وثيقة ثانية تثبت أنه **مدين لبنك مصر بـ ٢٠٠٠ج** وتجدون أيضا انه مدين لمجلس بلدى مدينة الاسكندرية بمبلغ من المال من حساب العوائد المربوطة على أملاكه وحجز عليه وفاء لهذا الدين • والرجل من وقت ان كان معتقلا فى المدرسة الثانوية العسكرية لم يسند اليه عمل جديد، وهو كان بيعمل مستشفى خاص جديد ولذلك لم يعد لديه من المال مايمكنه أن يدفع العوائد المطلوبة من البلدية ، والسيارة التى يركبها **الدكتور النقيب مدين بـ ٧٠٠ جنيه** من ثمنها والشركة لم تصبر ولم تمهله اذ تأخر فى الدفع فرفعت دعوى ضده وهذه صورتها •

الرئيس ــ اشتريت امتى السيارة دى ؟ **بعد المستشفى طبعا ؟**

الاستاذ أمين مرعى ــ نعم بعد أن خرج من المستشفى •

الرئيس ــ طبعا لان الاول سيارة المستشفى كانت موجودة •

الاستاذ أمين مرعى ــ لقد عجز الرجل عن دفع باقى ثمنها كما

قلت لكم حتى ان الشركة رفعت دعوى عليه • وأرض مصر الجديدة دفع جزء من الثمن ولكنه عجز بعد ذلك •

الرئيس ـ **وكان بيشترى ليه أمال ؟**

الاستاذ أمين مرعى ـ كان عنده امل انه يجيب ايراد يسد منه ولذلك عجز عن دفع باقى ثمن أرض مصر الجديدة • ولقد حاول الرجل مع الشركة أن تأخذ الارض ثانية وتعطيه ولو جزءا مما دفعه فلم تقبل الشركة ذلك • هذه هى ثروة **الدكتور النقيب** ، لو قدرت على حقيقتها لوجدتم انه مدين بمبلغ **٣٥ ألف جنيه** ، وأنا قدمت **مايثبت ٢٦ ألف جنيه** منها وسيادتكم فى استطاعتكم التحقق من الباقى ، ومن هذه الديون ماهو خاص بأجور العمال والكهربائيين الذين يعملون فى اقامة المستشفى الخاص • فاذا خصمتم هذا الدين ورجعتم الى التقديرات الحقيقية الواردة فى العقود لا الى التقدير الذى قام به خبير وزارة العدل ، وقد ضربت لحضراتكم مثلا على هذا التقدير لوجدتم أن **ثروة الدكتور النقيب لاتزيد على الستين ألفا من الجنيهات** وليست هذه الثروة بكثيرة على رجل فى الستين من عمره وفى المرحلة الاخيرة من الحياة ، خصوصا وقد شهد شاهد إثبات بأنه كان جراحا ممتازا وليست هذه الثروة بالكبيرة بالنسبة الى جراح ممتاز يعمل فى مدينة كبيرة •

حضرات القضاة : فى مدينة القاهرة مجموعة من الجراحين بعضهم من زملاء **الدكتور النقيب** ولست أريد المقارنة الكاملة ، وانما أقول ان مظهرهم وطريقة معيشتهم تدل على انهم يملكون ثروات ضخمة هذا فضلا عن ان الكثير منهم يملك من المستشفيات الخاصة مايقدر بأكبر من مجموع ثروة **الدكتور النقيب** بأكملها بقيت بعد ذلك كلمة واحدة •

الرئيس ـ تحب تستريح شوية ؟

الاستاذ أمين مرعي ـ أنا متشكر جدا أنا مش عاوز ، واعمل ايه بعد كده في المحاكم العادية اذا قدر لى التوافع أمامها وعلى أى حال انا قربت أخلص ، قالوا ان **الدكتور النقيب** اختلس كذا وكذا ، فظننت أنكم تريدون الكلام عن صفقة الحديد وحقيقة هذه الواقعة ...

البكباشي سيد جاد ـ نريد أن نريح الدفاع فنقول اننا لم نشر الى هذه الواقعة . فليرح نفسه من هذه الناحية .

الاستاذ أمين مرعي ـ وقالوا انه اختلس .. وصدقونى اذا قلت لكم اننى جزعت عند ماقرأت هذه العبارة فى الادعاء فنحن لانستعمل فى القانون كلمة الاختلاس الا للتعبير عن السرقة . قالوا انه **اختلس ١٩٠٠٠ جنيه** من أجور علاج موظفى السرايات . فهل أخذ **الدكتور النقيب** هذا المبلغ حقا ؟ انكم تقولون انهم كانوا يعالجون نالمجان ، اذن فما الذى اختلسه ؟ ان كل ذنبه هو انه لم يستطع أن يطالب بأجر علاج هؤلاء الموظفين ، وهل كان يستطيع ذلك ؟ .. ولكن النيابة تريد أن تجعل من الحبة قبة . ان النظام الذى نعرفه جميعا هو ان المستشفيات تعتبر كفنادق علاجية ولا أكثر من ذلك . ولقد عملت لابنى عملية فى المستشفى الفرنساوى وبقى يومين هناك . فكلفنى ذلك ستين جنيها أخذها **الدكتور جوربليك** كلها الا حوالى ٦ جنيهات وهى أجرة الاودة وثمن ابرة أو ابرتين بنسلين أو شىء من هذا .

الرئيس ـ وليه مارحتش المواساة ؟

الاستاذ أمين مرعي ـ انا واثق فى هذا الطبيب شخصيا ،وقد لايكون أمهر من غيره من الموجودين بمستشفى المواساة ولكنها مسألة ثقة كما يقول **الدكتور النقيب** .

الرئيس ـ انت رحت للدكتور بنفسك والا عن طريق المستشفى ؟

الاستاذ أمين مرعي ـ رحت للدكتور وذهبت الى هذا المستشفى لانه يعمل معه ، وهذا النظام ـ **ياحضرات القضاة** ـ متبع فى جميع المستشفيات وهو ان اجر المستشفى قاصر على أجرة البقاء فيه ، والاسعافات والادوية التى يصرفها المستشفى كالبنسلين والكافايين والحبوب وغيرها ، أما المرضات فلهن فئات مخصوصة ، وفيما عدا ذلك فهى اتعاب الطبيب ومن حقه أن يأخذها ، وانى أحتكم فى هذا الذى أقول الى جميع المستشفيات الخيرية بل والحكومية التى بها درجات ٠ والاتعاب يأخذها الطبيب ولا يأخذ المستشفى سوى أجرة الاقامة به والادوية التى يصرفها ويستوى فى ذلك المستشفى الحكومى والمستشفى الخيرى ٠ ومستشفى المواساة أخذ حقوقه كاملة وليس له أن يأخذ اكثر منها ، وجميع العقود الخاصة بينه وبين الشركات باسمه شخصيا فيما عدا شركة الملح والصودا فهى باسمه كمدير لمستشفى المواساة ، أما الاتعاب التى قيل انه تقاضاها مع غيابه فى أوروبا وصورت النيابة الامر على أن **النقيب** يمضى معظم أوقاته خارج البلاد مع ان الحقيقة هى على العكس تماما ٠ وانه اذا جمعتم كل الفترات التى تغيب فيها فى أوروبا فانكم تجدونها لا تزيد على الستة أشهر ، وهناك اتفاق بين الاطباء والمحامين ـ وهذا تقليد متبع ـ «انه اذا غاب احد الاطباء أو أحد المحامين» فانه يترك عيادته أو مكتبه لزميله يشرف عليه ، ويباشر عمله فى غيابه دون مقابل ٠ وهذه مجاملة متبادلة بين ابناء المهنة الواحدة لاأظنكم تجهلونها ٠

بقيت لى كلمة اخيرة ، أختتم بها مرافعتى ، وهى

الخاصة بموضوع حاشية الملك السابق وموظفى السراى وعلاجهم بالمجان • وقبل أن أحدثكم فى هذا الشأن أذكركم بالحكمة الخالدة الا وهى «**ان الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن** » حقا لم يتقاض **الدكتور النقيب** من فاروق وحاشيته مالا • وهو معترف بذلك ، ولكن كان ذلك لحكمة ،وهو لم يقبض منهم مالا • ولكنه قبض اضعاف مايمكن أن يدفعه هذا الملك وحاشيته عن طريق استغلال نفوذ هذا الرجل وحاشيته وهذا هو ماحدث •

الرئيس ـ لمصلحته •••

الاستاذ أمين مرعى ـ لا •• وانما لمصلحة المستشفى وجمع بسبب تنفيذ هذه الخطة مالا وفيرا ، ولولا ذلك لما وجد رجلا يدفع فى هذا البلد ، وأنتم منه ، فهل تتصورون أنه كان يجمع كل هذا المال •••

الرئيس ـ لما اتعمل مستشفى المواساة كان فاروق موجودا ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ لأ •• ماكانش موجود •• ولكن هو حيفضل طول عمره يجرى وراء الناس فى الشارع •

الرئيس ـ طيب خلاص•• لكن المال الذى جمع لبناء مستشفى المواساة جمع سنة كام ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ المستشفى عمل سنة ١٩٣٣ •

الرئيس ـ يعنى المال جمع أثناء الازمة الطاحنة ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ تماما ، وقد استطاع المتهم بالمجهود المضنى الشاق أن يجمع هذا المال ، وقد وصل بهم الامر الى انهم كانوا يسيرون فى الشوارع الى أن جمع المال وبنوا المستشفى ، وبعد ذلك عجزوا عن الانفاق عليه لولا المتهم •

على كل حال ـ فالشىء الذى لانزاع فيه ، والذى

أرجو أن يكون في تقديركم وفي حسابكم ـ أن **الدكتور النقيب** مقابل هذا العلاج المجانى الذى كان مجبرا عليه استغل الحاشية ونفوذها ٠

الرئيس ـ امال كريم ثابت خد العشرة آلاف جنيه ليه ٠٠ يعنى هو خدها علشان الدعاية ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ فى القانون عندنا نسميه «**سوى جنيس**» **وكريم ثابت** ده نوع خاص فى الحاشية من اللى يظهروا فلتة ٠ فلتة من فلتات الزمن ، وده كان مقابل ٠٠

الرئيس ـ انت قلت ان المقابل ده كانوا بياخدوه ٠٠٠

الاستاذ أمين مرعى ـ كان علاجهم مجانا بس ٠٠٠

الرئيس ـ ومحمد حسن من الشلة دى برضه ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ لم يأخذ شيئا ، ولم يمد انسان يده لاموال المستشفى غير **كريم ثابت** ٠

الرئيس ـ هو اللى مد ايده ، والا هم اللى بعتوا له ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ لأ ٠٠ هو اللى مد ايده بس ، واضطر **الدكتور النقيب** انه يدفـع حتى لايغضب **كريم ثابت** ٠ لان **كريم ثابت** اذا غضب ، غضب البـــاقون وغضب الملك ٠٠٠

حضرات القضاة ـ ان الماديات تثبت ان **الدكتـور النقيب** أفاد المستشفى ، وأقام هذا المعهد عن هـــذا الطريق ، وكما قلت فبعض الحكماء يقول :

«ان الله يزع بالسلطان مالايزع بالقرآن» ٠٠ لقـد انتزع هذا المال من أنياب هذا الوحش ، وهـــذه هى الحقيقة المادية ٠٠٠

الرئيس ـ انتزعها ازاى ، وأنياب وحش مين ؟

الاستاذ أمين مرعى ـ عاوز أقول أن **النقيب** اســـتغل الوحش فاروق ٠

الرئيس ـ وهو كان بياخد من فاروق حاجة ؟

الاستاذ أمين مرعي ـ كان بياخد للمستشفى من التبرعات ٠

الرئيس ـ التبرعات دى من الشعب مش منه هو ٠

الاستاذ أمين مرعي ـ انا لم أقل ان فاروق تبرع أبدا ٠٠ انا أريد أن أقول انه استغل هذا الوحش فى ارغام اصحاب الاموال فى هذا البلد الذين لايدفعون الاوهم خائفون٠

الرئيس ـ وهو فاروق كان بيتبرع او حتى بيدعو الى التبرع ؟

الاستاذ أمين مرعي ـ هو لايدعو ولم يدع ٠٠ ولكنه كان يتصل بهؤلاء الاجانب ، فكان المال يأتى عن هذا الطريق ٠٠ الفكرة ذاتها كانت مجدية من الناحية المالية بقى على بعد ذلك ان أتحدث عن الناحية الادبية لانها هى التى تهمكم فى هذا الصدد ٠

حضرات القضاة الاجلاء :

نحن لم ننس هذا العهد ، ولم ننس مساوئه ، ولم ننس الانحلال الذى استشرى ، ولم ننس كيف كان الناس على تفاوت أقدارهم يسيرون فى طريق هذا الانحلال ، حتى كانوا طابورا طويلا ، لايرى الانسان له أولا ولا آخرا ٠٠ فهل يطلب من **الدكتور النقيب** أن يكون وحده **عمر بن الخطاب** فى مصر ، وان يقول للملك : لاتدخل المستشفى ، ولن أعالج زوجاتك ولا أشقاءك ولا حاشيتك الا اذا دفعوا مالا ؟ كان يجب أن يقول هذا ٠٠ اذا أردنا من **الدكتور النقيب** أن يكون شاذا فى هذه البيئة التى تعلمونها ٠

الرئيس ـ هل كان بيبعت فاتورة للخاصة ؟

الاستاذ أمين مرعي ـ ان فعل هذا كانوا حبسوه ٠٠ وانا اتكلم جد ٠٠ أنتم بشر ٠٠ وانتم تحاكمون الناس ٠ومفيش شك أن القاضى يهمه وهو يقدر المسئولية أن يلم

بالظروف التى تحيط بكل انسان ٠٠ فمن فى هـذا البلد استطاع أن يقول لا ؟ ! **رئيس الاغلبية ٠٠ الذى نال الاغلبية البـرلمانية فى الانتخابات الاخيـرة لـم يستطع أن يقول لا ٠٠ ياحضرات القضاة الاجـلاء ٠٠٠ رجال السياسة جميعا** ـ وقد سمعت بعض هذه‌الاشياء ورأيت بعضها ـ **كانوا يزررون سترتهم امام محمـد حسن** ٠٠ كانوا كبارا ، ولكنهم كانوا يفعلون هكذا ٠٠ فحاكموا هؤلاء ، والا فأطلقوا سراح هذا الرجل ٠ ٠ ان شئتم أن تحاكموه على هذه الاشياء ٠٠ انا لاأجادلكم فقد كان يجب أن يطلب المال من الملك ٠٠ واتفق معكم فى هذا ٠٠ وانما لاتحاكموا هذا الرجل وحده ٠٠ فأما ان يساوى بهم فتحاكموهم هم ايضا ، واما أن تطلقوا سراح هذا الرجل ٠٠ اذا كانت مغفرتـكم وسـعت **رجال الاحزاب والسياسة الذين قتلوا كل ماهو كريم فى اخلاق هذه الامة** ، واذا كان المفسدون يعـدون بمئات الالوف فلماذا لاتشملوا هذا الرجل برحمتـكم هذه هى البيئة التى كان يعيش فيها **الدكتور النقيب ،** وهذه هى الظروف التى كان يدير فيها المستشفى ٠٠ فلا أطمع فى كثير ان استدررت عطفكم وطلبت اليـكم أن تقدروا هذه المعانى ٠ **وكما قلت فى صدر مرافعتى اننى أعتبركم ، واعتبركم عن عقيدة وايمان ، انكم مثل عليا ، كانت تهفو اليها نفوسنا منـذ زمن طويل ،** فحققوا لنا هذه المثل فى عدالتكم وانصافكم ٠ ان الله سبحانه يرحم مثنى وثلاث ورباع ٠٠ والرحمة فى كتاب الله قد ذكرت ٠٠ اننى أتلو كتاب الله ، وقـد تلوته حتى الآن أكثر من خمسين مرة ٠ وسأظل أتلوه الى أن أموت ، سأظل أقرأه ، ولا بد أنكم تتلونه ٠٠٠ ان الرحمة فى كتاب الله ٠٠ لايمكن ان تعد ولا تحصى٠ انكم تجدونها فى كل صفحة ، وفى كل آية من آيات‌هذا

الكتاب الكريم .. والرجل لم يشذ عن البيئة التى كان فيها .. واذا كان من يدعون انهم الامة ، كانت تطأهم الاقدام ، وكانوا يركعون للصغار قبل الكبار . فلماذا نطلب من الدكتور النقيب ؟ .

وأختتم مرافعتى بأن أقول : اننى لقيت منكم اليوم من كريم المعاملة وكريم الانصات مالم ألقه فى حياتى كمحام زاول مهنة المحاماة خلال خمسة وعشرين عاما .

البكباشي سيد جاد — لى تعقيب ...

الاستاذ أمين مرعى — سكتوهم أرجوكم رحمة بى .

البكباشي سيد جاد — لى تعقيب بسيط أريد أن أصحح به بعض الوقائع .

الاستاذ أمين مرعى — حرام ياناس .. انت تعقب وانا أرد على تعقيبك ، وبعدين انت تتكلم تانى ، وبعدين ... يبقى احنا مش خالصين ..

الرئيس — الحكم فى جلسة باكر الساعة العاشرة صباحا . والآن لترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة في الساعة السادسة الا ربعا مساء).

محضر
الجلسة الثانية والعشرين لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الثلاثاء ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٨ صفر سنة ١٣٧٣) •

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت •

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشى انور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة •

وبحضور البكباشى سيد سيد جاد المدعى والاستاذ احمد موافى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء •

استؤنف نظر القضية المتهم فيها الدكتور احمد محمد النقيب •

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثانية والعشرين من جلسات محكمة الثورة •

الحكم فى القضية المتهم فيها الدكتور احمد محمد النقيب •

حكمت المحكمة على المتهم احمد محمد النقيب بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بالآتى :

أولا ـ بالسجن لمدة خمسة عشر عاما ٠

ثانيا ـ مصادرة كل مازاد من أمواله وممتلكاته التى باسمه أو باسم أبنائه ، عما كان لديه فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ لمصلحة الشعب ٠

ثالثا ـ والمحكمة تسجل بالفخر الموقف الذى وقفه المرحوم محمد فهمى عبد المجيد رئيس جمعية المواساة بالاسكندرية سابقا ازاء الطاغية الملك السابق ٠

«وعلى أثر ذلك انصرف المتهم وبصحبته حارسه » ٠

تصديق مجلس قيادة الثورة :

« طبقا للمادة الســابعة من أمر تشكيل محكمة الثــورة تعرض الأحكام الصادرة من المحكمة على مجلس قيادة الثــورة للتصديق عليها ، وقد عرض الحكم الصادر على المتهم الدكتور أحمد محمد النقيب على مجلس قيادة الثورة فى ٢٧/١٠ سنة ١٩٥٣ فصدق المجلس على الحكم » ٠

خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

« الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وماكنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » •

صدق الله العظيم

وبعد :

فاننا اذ نتقدم بالكتاب السابع ـ وهو أول المجلد الثانى لمجموعة محاكمات الثورة ـ نرجو الله تعالى أن يوفقنا ويهدينا لنضع بقية المضبطة الرسمية لتلك المحاكمات بين يدى كل مواطن •

ونحن اذ بدأنا المجلد الثانى بقضية لا يختلف المتهم فيها عمن سبقه من المتهمين ـ وان تباينت التهم ـ فانما نعرض على المواطنين لونا جديدا من طرق الفساد الذى استشرى وملأ كل مرافق الدولة حتى ذلك المستشفى الذى بنى بأموال الشعب لخدمة الفقراء والمعوزين • فقد أبى مديره الدكتور النقيب ـ عضو حاشية الملك المخلوع ـ الا أن يتناسى رسالته الانسانية ويجعله ملهى ومرقصا لذلك الملك الفاجر • متجاهلا ما يجب أن يتوافر فى هذا المكان من التوقير والرعاية •

وفى كتابنا القادم نرجو الله أن يوفقنا لنقدم لونا جديدا من ذلك الفساد الذى وصل الى أهم هيئات الدولة ـ وهو الجيش ـ وكيف كان يستهتر المفسدون بكل شىء حتى بسلامة الوطن ، وحياة أبنائه •

أكتوبر ١٩٥٤

تنبيـــــه

● يسرنا أن نؤكد أنه سيمنح مـــع الكتاب الثانى عشر غلاف جلدى يحتفظ فيه بالمجموعة الثانية لتلك المحاكمات ، أسوة بالمجموعة الأولى منها ، كذلك سيتضمن الكتاب الأخير من تلك المجمـوعة ـ الثانى عشر ـ ســيتضمن بيانا كاملا لشخصيات المتهمين والشهود ، والدفاع ، به أدق المعلومات التى لم يتيسر لكثير الاحاطـة بها ، وكذلك فهرس شامل للمجلد الثانى من هذا السجل .

● كل مواطن لم يتيسر له الحصول على المجموعة الأولى أو على أى نسخة منها يمكنه الحصول عليها بنفسه أو بواسطة خطاب مرفق به اذن بريد أو طوابع بوستة بقيمة المطلوب ، على أساس السعر المخفض بمناسبة توقيع اتفاق الجلاء ، وهـــو ثلاثة قروش للجزء الواحد .

● حافظ على اقتناء مجموعاتك كاملة من هذا السجل . فهى فرصة تاريخية نادرة .

اتصل بمقر المكتب ٦٨ شارع قصر العينى بالقاهرة